مركز إحسان لدراسات السنة النبوية

إصدار رقم
١

كتاب فيه:

علل الحديث

ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعفاء مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة

للإمام أبي حفص الفلاس
عمرو بن علي بن بحر السقاء البصري
(ت ٢٤٩ هـ)

رواية
محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي
(ت ٢٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق
د. محمد الطبراني

كتاب فيه:

علل الحديث

ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة

للإمام أبي حفص الفلاس

عمرو بن علي بن بحر السقاء البصري

(ت ٢٤٩ هـ)

رواية

محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي

(ت ٢٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق

د. محمد الطبراني

مركز إحسان لدراسات السنة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابٌ فِيهِ:

عِلَلُ الحَدِيثِ

ح مركز إحسان ، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الفلاس، عمرو بن علي
كتاب فيه علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة. /عمرو بن علي الفلاس؛ محمد الطبراني .- جدة، ١٤٣٨هـ
٣٧٣ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ - ٣ - ٩٠٨٨٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الحديث - علل ٢ - الفقه الإسلامي - مذاهب ٣ - الاختلاف (أصول الفقه) أ. الطبراني، محمد (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٥٨ ١٤٣٨/٣٢٠٧

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ/٢٠١٧م





مركز إحسان لدراسات السنة النبوية
Ihsan Center for Prophetic Sunnah Studies

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - جدة
هاتف : ٠٠٩٦٦١٢٦١٤٢٢١١
فاكس : ٠٠٩٦٦١٢٦١٤٢٢٦٦
واتس آب : ٠٠٩٦٦٥٦١٤٤١١١٣
البريد الإلكتروني : info@ihsancenter.com
الموقع الإلكتروني : www.ihsancenter.com

قوْسُ النُّور(١)

الحمد لله مُزْجي النِّعم ومُدِيمِها، والصلاةُ على هادي الخلائق وشفيعِها؛ وبعْد:

كانتْ كتبُ أبي حفْص الصّيْرفيِّ إلى سنواتٍ خلتْ في حكْم الْمَعْدوم، ما عرفها أحدٌ ولا اسْتهْدى إليْها بوجْه، ولا نَهضَ للتّفْتيش عنها ناهض، للظنِّ أنّها أعزُّ منْ بَيْضِ الْأَنُوق والْأبْلَقِ الْعَقُوق، ثمّ لِغَلَبة الْيأْس منْ وِجْدانها بما تَباعد الْعهْدُ بيْننا وبيْنَ آخرِ المتملِّكين لها أو الْمُحِيلين عليْها. . . لكنّ قَدَراً مِنْ سابغِ النّعْمةِ أَبْقى نسْخةً يتيمةً منْ كتاب الْعلل رِدْحاً من الدّهْر قابعةً في خزانة ابْن يوسف بمراكش تحت رقم ٦٨٤، يمرُّ عليها آحادُ الْعلماء وعامّتُهمْ مُصْبَحَهم ومُمْساهمْ. . ما الْتفتوا إليها قطُّ ولا رعوْها حقَّ رعايتِها، وزَوَاهمْ عن التّفرُّس فيها والْبَصَارَةِ بها، عُروّ المجموعِ عن عنْوان، وشأْنُ النّاس من الزَّهادة في مُكابدةِ الصّعْب من الْمراكب، والتّولُّعِ بالمسْلك السّهْل، ولا سيما ممّا انْكشف حجابُه ولاحَ بريقُهُ؛ لأنّه يُعْفيهم منْ ضنك الاخْتيار ومَضَايِقِه ـ وما كلُّ أحدٍ يُحْمَدُ ارْتيادُه ـ؛ فَتَراهمْ يَتَطارحون لأجْل ذلك على الاشْتغال بالْكتاب الْواحد يكْشفُه أحدُهمْ تطارُحَ الْفَرَاش، ولوْ وسِعهُمُ التّنْقيرُ عنْ هذا الْكثير النّادر الْمُتَوَاري ممّا لم يُعْلم، لم يقعْ هذا التّهارُش، ولا نازَعُوا الْكتاب صاحبَه الْمُضْنَى من التّنْقير عليْه والسّابقَ إلى إبْدائه، ولا همُّوا بسَرِقَتِه أوْ كادوا. . . وفي ذلك ما فيه منْ هدْر الجهْد والْوقْت بالتّوارُدِ على عملٍ لا يَتَعيّن فيه جمْعٌ، وإشعارٌ برقّةِ الدّين والْجراءةِ على الفِرْية، ممّا لا يُناسبُ هذا العلْم الشّريف الْمُنِيف.

---

(١) مشْرعُ بُدُوِّ الهلال؛ وهو اصْطلاحٌ فلكيٌّ قديم.

وليس هذا الْكتابُ ممّا تخْفى قيمتُه، إذْ هي لائحةٌ في جُمْلة أمور:

ـ أنّه ثالثُ كتابٍ في الْعلل ـ بعد كتابيْ عليِّ بْنِ المديني (ت٢٣٤هـ) والإمام أحْمد (ت٢٤١هـ)[١] ـ يقعُ الْعثورُ عليْه ويُكْشفُ عنْه اللّثامُ لأوّل مرّة، بعْد أنْ ظلّ قُروناً عَديدة في حيِّز المفْقود، ونسْختُه الأنْدلسيّةُ الإسْناد، الْمغْربيّةُ الْوِراقة والدّار، هي الْوحيدةُ في الْعالـم فيما أحْسَب.

ـ أنه منْ أنْفس الآثار النّقْديّة لمدْرسة شُيُوخ الإمام الْبخاري، في النّصْف الأوّل من الْقرْن الثّالث؛ بما احتجنه من أشْهرِ الآراء النّقْديّة لشيْخي الْبصْرة الأكْبريْن يحْيى بْنِ سعيد الْقطّان وعبْد الرّحْمٰن بْن مهدي، وهو بذلك يُعْتبرُ أوْسَعَ مدوّنةٍ مُفْرَدَةٍ تجْمع أقْوالَهما[٢].

ـ أنّه يحْتفظُ بعنْوانٍ تفْصيليٍّ دالٍّ ونادِر: «كتابٌ فيه عللُ الْحديث ومعْرفة الْفقهاء الثّقات من الضِّعاف ممّا اجْتمع عليْه الْعلماءُ منْ أهْل الْبصْرة»؛ زيِّداً على ما يطْرَحُ منْ قضايا تتعلّق بمنْهج التّصْنيف؛ ككوْنِه يجْعلُ وَكْدَهُ تمْييزَ الرّواة الثّقات من الضّعاف المخْتصّين بصُقْعٍ مُعَيّن كالْبصْرة.

ـ أنّه أنْموذجٌ يكْشف عنْ إرْهاصاتِ تقْعيدِ المنْهج التّاريخيّ عنْد المحدّثين في الْبصْرة، ومُنَاخِ الْقضايا التي كانتْ رائجةً بها.

ـ أنّه تضمّن نُصوصاً وآثاراً كثيرةً اسْتبدّ بها لا توجدُ في غيْره؛ فهي منْ أفْراده.

ـ أنَّ عِرَاضَ نُصوصهِ على ما نُقِلَ منْها، أسْفَرَ عنْ تصْحيح كثيرٍ من الأوْهام في الْعزْو، وتعْديلِ بعْضٍ من الأحْكام النّقْديّة.

وكان منْ أعْضَلِ ما مَرّ بنا في هذا الجزْء، أنّ المؤلّفَ كتبه على عيْنٍ من مُتلَقٍّ بعيْنِه في زمنٍ بعيْنِه، افْترض فيه جُمْلةً من الْكفايات الفنّيّة والمنْهاجيّة، وقدْراً من المعرفة بالنّصوص والْقضايا والتّمثُّل الصّناعي، فأدّاه ذلك إلى طَيِّ

(١) برواية ابنه عبد الله وزياداته.

(٢) أي: ممّا وصلنا.

سياقاتِ النُّصوص والإغْماض في ذِكْر المتون باخْتصارها حِيناً والاجْتزاءِ بطَرَفِ بعْضها دون تمامها حيناً، خصوصاً فيما يوردُه حكايةً لمجالس النقّاد، وهي كما تعلمُ مثارٌ لقضايا تروجُ بين ذوي الصّنْعة، وفيها من الاخْتزال والْحَوَالَة والتّضْمين والاقْتصار على كنى الرّواة ومجرّدِ أسْمائهم، واقْتضابِ النُّصوص والْإيماء إليها برؤوس المسائل، وإرْسالِ الاصْطلاح لـمْ يصِرْ بعدُ مسْكوكاً، واشْتراعِ الْأحْكام النّقْديّة بعباراتٍ طُويتْ عنْ مجال التّداول، وإيرادِ الْإسنادِ مُجرّداً عنْ متْنه تعْويلاً على اشْتهاره وما هو بمشْتهرٍ الْيوْم... فإن انْضاف إلى مَا مَرّ تصْحيفٌ مُلْبِسٌ أوْ سقْطٌ خفيٌّ، كانَ التفطُّن للْمرادِ أبْعَدَ منالاً وأعزَّ إدراكاً؛ فمنْه أنّه حكى عنْ شيخِه الْقطّان أنّه كان «يقولُ في الرّهْن: إنْ كان بأكْثرَ ممّا يَسْوَى، فهو بما فيه، وإنْ كان بأقلّ رُدَّ عليْه الْفضْل»[1]. وفي المسْألة اسْتِغْلاقٌ جرّه اخْتصارٌ دعا إليْه اشتهارُ المسألةِ في حِينِه؛ وتفْصيلُها: «فِي الرَّهْنِ: يَهْلِكُ في يدي الْمرْتَهِن؛ إنْ كانتْ قيمتُه والدّيْنِ سَوَاءً، ضاع بالدّيْن، وإنْ كانتْ قيمتُه أقلَّ من الدّيْن، رَدَّ عليْه»[2]. وليس هذا ممّا يُدْرَكُ بداهةً.

ومنْ مصاعب تحقيق هذا السُّفيْر أيْضاً، التّردُّدُ في اعْتبارِ ما هو منْ كلام المؤلّف جمْلةً واحدةً أوْ جُمَلاً؛ فإنّ بعْضَ الْفقرات تتضمّن حكْما نقْديّاً على راوٍ من الرّواة تسْتحقّ أنْ تُفْرَد برقْمٍ خاصّ، وبعْضَها أحْياناً يتعلّق بسؤالٍ أوْ قضيّة تتعلّق بأمْثلة متعدّدة، فهلْ يسوغ إفْرادُها لأنّ كلّاً منْها قضيّةٌ بعيْنها أمْ يجوز الجمْع بيْنها تعِلّةَ الخيط المعْنويّ الذي ينْتظمُها؟.

وكان منْ نتائج النّظَر في تصْحيح الْكتاب، أنّ ممّا يُسْتعانُ به على إدْراك سياقِ الْخبر المرْويّ في النّقْد خاصّةً طلبُه منْ وُجوهٍ شتّى لا منْ وجْهٍ واحد، فإنّ الْحكايةَ المنْقولةَ ـ للمثال ـ عنْ يحْيى القطّان، قدْ تجدُها محكيّةً لابْنِ

(١) العلل: ر: ٥٨.

(٢) ن: مزيد التعليق على المسألة في موضعها من الكتاب.

المدينيّ أوْ أبي مُوسى الزَّمِنِ أو الْفلّاس أوْ بُنْدار. . . ولا بدّ في واحدٍ من الأَسْيِقةِ أنْ يكون أوْعَبَ وأصْرَحَ في ذكْرِ ما يُميطُ لثامَ الْغُموض عن المعْنى منْ غيْره، وقدْ يزيدُ أحدُ مَخَارج الخبر زيادةً لازمةً بدونها لا يتّضحُ المعْنى. فيكونُ ضرْبُ كلام بعْضِهمْ ببعْضٍ، تحرّياً لإدْراك مناخ النّصّ الذي وقع فيه إنْتاجُه.

وغالبُ الظنّ ـ المؤسّسُ على التَّقَرِّي وترْدادِ النَّظر ـ أنّه لو بلغنا تراثُ كثيرٍ من مُجايلي الفلاس أمْثالِ مَنْ ذكرْنا، لوجدْنا أنّ أحدَهمْ وحْدَه يقومُ بعُظْم روايتِهمْ، ويَنْقُل إسْوةً بهمْ ما ينقلُونه، فلا يبْقى لكلّ أحدٍ منْهم ممّا ينْفردُ به إلّا الشّيْء الْقليل(١)، وقدْ خلصْنا إلى هذه النّتيجة بعْد أنْ وقفْنا كثيراً عنْد أخْبارٍ ونُصوص في كتاب أبي حفص، لـمْ تُسْعفْ بإضاءتها إلّا مرْوياتُ أقْرانه ومُجايليه بالعراق خاصّةً، وهو ما قدْ نسمّيه بالْقدْرِ المشْترك في الرّاوية الذي يُنْتجه في الْعادة اتّحادُ الشّيوخ والزّمان والْمكان؛ فلهذا كان المعْنى الذي يُنْتجُه تسْليطُ نصٍّ على نصٍّ آخَرَ في موضوعه ـ وقدْ تحقّقتْ لهما شروطُ الْوَثَاقة ـ أصحّ وأدقّ من المعنى الذي تُنْتجُهُ قراءةُ نصٍّ معْزول، مهْما تسلّحت القراءةُ بآليّاتٍ قويمة.

ومنْ فوائد كتاب الْعلل، أنّه يحدّدُ أيْن ينْتهي كلامُ المؤلّفِ، لتخْليصِه منْ كلام منْ نقل عنْه؛ لأنّ بعْضاً من النّصوص النّقْديّة التي تؤُوبُ في أصْلها إليْه، تُعْزَى أبْعاضٌ منْها في الْعادة لناقِلِيها، خاصّة إذا طال النّقْل، فيُظَنُّ لأوّل وهْلةٍ أنَّ مبْدأه فحسبُ للفلّاس دون بقيّتِه؛ كما في الخبر المتعلّق بإرْسال ابْن جُريْج(٢).

ومعلومٌ أنّ تصْحيح النّصّ دون التّعْليق عليه تَفَصٍّ أنيقٌ من الْعُهْدة، ولكنَّه

---

(١) يُسْتثْنى من هذا عليُّ ابن المديني؛ لأنّه في ظنّي لا يدْخُلُ تحْت هذا النّظَر، ولوْ وصَلَنا تراثُه كاملاً لَكَانَ مستبِدّاً بكثيرٍ منْ تراث هؤلاء المذْكورين مجْتمعين، ولا عكْس.

(٢) العلل: رقم ٢٩٢.

مفوِّتٌ لأمريْن عظيميْن: تمرُّسٍ بفهْم قضايا النّصوص، وكشْفُها للشُّداة. فما كانَ منْ تعْليقي على نصوص الْكتاب فمنْ هاته الْبابة، وبدهيٌّ أنْ يُخالفني الصّوابُ لماماً وأنْ يُخَالفني أكثر، وأنا في كِلا الحاليْن أفْزَعُ إلى قصْدٍ سليم، ومُرَام عالٍ؛ إنْ شاء الله.

ولعلّ قارئاً يُلِمُّ بعمَلِنا هذا، فيُسِرّ النّجْوى: كمْ أسرف هذا المحقّق على نفْسه، وكمْ ألْزم نفْسَه غيْرَ مُلْزَم، وليستْ هاته الورقاتُ بالْكاد مما يحْسُن أنْ يسْتحيل سِفْراً. ولِضَريبِ هذا وغيْرِه أقول: إنّ معاناة نصوص النّقدة المتقدّمين، ليْس من الْيُسْر بذاك، ورُبّ كلمةٍ يسْبِقُ إلى وَهم القارئ الْعَجْلان حَيْدُها عن الصّواب، ويقْترحُ تَبَعاً لذلك رَدَّها ـ اعْتسافاً ـ بزعْمه إلى الْجَدَد ـ وهو الْوجْهُ الذي استقرّ عليه نَظرُه، وبلغ إليْه علْمُه ـ، فيفْسِدُ الأصْل منْ حيْثُ لا يرْعوي، وإنّما جنى عليه جهْلُه بما تعني تلْك الْكلمةُ في الوقْت الذي قيلتْ فيه، لانْزوائها مع مرّ الزمن رُويْداً رويْداً عنْ مجال التّداول، ولو تلبّث مليّاً واستشارَ طبقة المؤلّفات الموافِقة في الفنّ والتّاريخ، لكانت ربّما أنارتْ درْبَه، وأقالتْ عِثَاره.

ويُخْطئ من يظنُّ أن هاته النُّصوص التي جلبها المؤلف طيِّعةٌ بالبوْح عمّا فيها، فإنها تحتاجُ لمعرفةٍ عميقةٍ بجملة القضايا التي كانت رائجةً في رحْبة الْحديث، وبالمتون التي كانت متداولة، وبإدْراكٍ حادٍّ للحيثيات والسياقات الخاصة التي تحكمُ إصداراً نقديّاً معيّناً.

وهذا الذي وصفْتُه هو الذي جعل أكْثرَ ما أخْشاهُ أنْ أسْتهين بمعارضة نصوص الْكتاب بالمنْقول عنْها ولوْ لدى متأخِّر، فيذْهبَ بذلك عنّي صوابٌ خفيٌّ، أو تنْبيهٌ نبيه، فإنّ المحقّقَ مهْما بلغتْ مدارج رُقِيِّه في الصّنْعة، لا يلْتفتُ إلى كلِّ مُعْضلات النُّسْخة إلّا ببَلاغٍ من نُسخٍ هاديةٍ موفورة، فإنْ عُدمت، نُزّلتِ الاقْتباساتُ عنِ الأصْل ـ إنْ وُجدتْ ـ منْزلتَها، على أنّ هذا من الضَّرَائرِ المرْتكَبة، لِمَا يعْتري المنقولَ في الغالِبِ منْ أفانينِ التَّصَرُّف.

وأمّا صنيعُنا في التّخْريج، فالدّلالةُ على الوجْه الذي ذكره المؤلّفُ

للحديث دون غيْرِه، وجلْبُ مُتابعاته وذكْرُ نُبَذٍ من اخْتلافِ لفْظه أو الزّيادة عليه، ومحاولةُ تقْريب الحكْم عليه ـ لا الحكْمُ عليه، إذْ ليْس بمسْطاعنا ذلك ـ دون سَوْق الْمُعَارضات أو الْمعاضَدات، ولا التّهمُّم بإيرادِ غيْره من الْوجُوه؛ لأنّ ذلك خارجٌ عنْ شرْطنا، ولأنّه يُفْضي ـ حتى مع إعْماله ـ إلى خلْط الصّحيح بالضعيف، ضرورةَ أنّ طريقَ المؤلِّف إلى الحديثِ قدْ يصِحُّ أو يضْعُفُ، وقدْ توجدُ له طريقٌ أو طرُقٌ أخرى يختلفُ الحكمُ عليها بحَسَبِها ولا يسَعُنا تَعاطيها. وما كان في الْمَنَاقل منْ طريق المؤلّفِ فلا أدْرجُهُ في التّخْريج الْبتّة، وإنّما أحيلُ عليْه لتصْحيح النّصّ وتوْثيقه.

وقد نشطْتُ ـ باديَ الرّأْي ـ لجمْعِ كلام النّقّاد في الرّواة المختلف فيهم ممّنْ وقع ذكْرُهُ في هذا الجزْء، وقطعْتُ في ذلك شوْطاً غيْر قصير، ولا سيما حين كانتْ أسماءُ هؤلاء تتخلّلُ قضايا التّاريخ والْعلل في أوّل الكتاب ووسطِه، لكنْ لمّا اخْتصّتْ عُظْمُ مسائلِ آخِرِ الْكتاب بالحديث عنْهم، وبدا أنّ الْحواشيَ اسْتأْسدتْ على نصّ الفلّاس وأخذتْ بخِنَاقِهِ، وصارَ التعليقُ عاقّاً لأصْلِه، كففْتُ عنْ سيرتي الْأولى، واقْتصرْتُ على أنْ أُحيلَ في كلّ راوٍ إلى كتابيْن جمعا فأوْعَيَا، وهما تهذيب الحافظ المزي، وإكْماله للحافظ مغلطاي، وفيهما من النُّقول المحْشورة، والمجْلُوبات النّادرة، ما لا يخفى على العالِمين.

وقد قرّ عنْدي أنْ لا أحشّي على النّصّ بنقْلِ الْأحْكام النّقْديّة إلّا لطائفةٍ من النَّقَدَة يجمعهم إطارٌ زمنيٌّ محدّدٌ هو زمنُ الْفلّاس أو بُعيْدَهُ بقليل، فلا تخْرجُ هذه المناقِلُ عنْ طبقة شيوخِه وأقْرانِه وتلاميذه، إمّا بالأصالة منْ كتبهمْ، أوْ بسواها من الْوسائط المأْمونة وإنْ كانتْ متأخِّرة، ضرورةَ أنّ الاسْتئْناسَ بهاته الْأحكام، سواء أكانتْ مؤكِّدةً لما عنْدَنا أو مباينةً له، أشدُّ غناءً في تبيّن الجوّ العلْميّ ومناخ الْقضايا منْ أحكام المتأخِّرين، التي لا تعْدو أنْ تكون قراءةً مسْبورةً لمجْمَل الأحْكام التي وَقفوا عليها، أدّاهُمُ اجْتهادهمُ المؤطَّرُ بقواعد الفنّ إلى اخْتيارٍ أوْ ترْجيحٍ إنّما أصْبح مُلْزِماً في الْغالب عنْد غيابِ كتُبِ التّأْسيس أوْ ضَيَاعِها أو عدمِ الثّقةِ بالنّاقلِ عنْها، أمَا وأنّ نصَّ الْفلّاس هذا ـ أوْ

ما يشْبهُه إنْ وُجِد ـ منْ فتْرة التّأْسيس، فلا يصحُّ البتّة محاكمةُ ما فيه إلّا إلى ما يُنَاظرُه ويماثِلُه على مسْتوى البِنْية والدّلالة. ودعانا إلى هذا التّحْديد المنهجيّ ـ وإنْ لم نفْلحْ في طَرْدِه لصُعُوبته الْبالغة ـ محاولةُ اسْتشْراف أنْماطِ تفْكير محدّثي الْقرْن الثّالث، ومشامّة الْقضايا التي أسْهمتْ في بناء أحْكامهم، عَقَديّةً كانتْ أم فِكْرانية[1] أمْ صِناعيّة. وليْس هذا حَاشَ للهِ طَمْراً للتّراكم العلميّ الخطير عنْد المتأخِّرين ولا إغْفالاً له، ولكنّه قصْدٌ إلى التّشبُّع برُوح هاته النُّصُوص يوْمَ أنْ أُنْتجتْ، بالانْفكاك «المؤقّت»[2] عنْ سلْطة الْقراءات المتأخّرة، فإنّ تسْليطَ أحْكام «التّقْريبِ» للْمثال اعْتسافاً على رُواة هذا الْجزْء، مُذْهبٌ بالْكليّة للْفائدة المرجوّة منه؛ لأنّنا نهْدرُ بذلكَ فُرْصةَ الاستغْلال والاسْتقْلال الْعِلْميّ في معْرفة أصولِ وحيْثيّات ودلائلِ تبنّي مثْلِ هذه الْأحكام عنْد ناقدٍ عظيمٍ جِهْبذٍ كالحافظ ابْن حجر رَحِمَهُ اللهُ، ومثْلُ هذا هو الذي جَعَلَ الْجانبَ النّقْديَّ في علم الْحديث ضامراً أشدَّ ما يكونُ الضُّمور، فإنْ رجَوْنَا منَ الْكتاب أنْ يدلّنا على مَسَالكِ أولئك، فلا تذهبْ بكَ الظُّنُونُ في غيْرِ ذلك.

وإنّي أبْرأُ إلى الله جلّتْ قدْرتُه وتعالى اسْمُهُ أنْ أقَعَ في إمام في الحديث أو مُنْتَسِبٍ إليه عامداً، إلّا ما زاغَ به الْقلمُ ولمْ أقْصدْ إليه، فإنّ الْكلامَ في حَمَلَة شريعةِ رسولِ الله شديدٌ، وعُقْباهُ وَخيمةٌ، ونحْنُ إنْ كان لنا شأْنٌ ـ ولا إخالُهُ ـ فبِشَرَفِ انْتسابِنا إليهمْ، وإصْحارِنا عنْ فضْلهِمْ، «نعوذُ بالله من الْحَوْرِ بعْد الْكَوْرِ».

هذا، ومَنِ اشْتغل بالحديث اليوْم لَقِيَ الْألاقي، لقلّة عَصَبَته، وفُقْدانِ الْمذاكرةِ فيه، وضعْفِ الْغَنَاءِ في تعاطيه، وتأخُّر انْقداحِ الْفهْم للمُنْخرِطِ فيه إلّا بعْد رَدْحٍ، لارْتكازه على النّسيئة فلا يُنْتجُ للتّوّ، فإنْ ظَفرْتَ فيه بعد هذا بمنْ يرْفعُ عنكَ سآمَةَ الوُحْدان، وترقّيْتَ معه في أطْوارِ الْبحْث، خشي أنْ يكونَ

---

(١) مصطلح نحته أ. د. طه عبد الرحمٰن.

(٢) هذا احْتراز لازم.

ذلك علّةَ إدْراكك، ومادّةَ ترَقّيك، فيقْطعُ الْوُصْلة رجاءَ أن ينْقطع مددُكَ بذلك... ورجاؤُنا أن لا ينْقطعَ بالله، عليْه التُّكْلان، وله الشُّكْران، وهو حسْبُنا ونعْم الْوكيل.

و«المركز إحسان لدراسات السُّنَّة النبوية» سابغ الامتنان على احتفائه بالكتاب وتقديره له، ودعواتي له بالنجْح المطرد لما هو بسبيله من الخير المقيم.

انْتدَبَنَا الله للخيْر، ورزقَنا حبَّه، وأيْداً على لُزومِ سبيلِه، وخِيَاراً منْ أهْله يتواصوْن بالحقِّ والصّبْر.

وكتبه

محمّد بْن محمّد الطّبَراني (الْحُسيْني الصِّقِلّي)

أستاذ علوم القرآن والتفسير بكلّيّة اللّغة العربيّة

جامعة القاضي عياض، مراكش

الدّراسة

فِهْرِس الدّراسة

تفاريقُ جديدةٌ منْ أخبارِ عمْرِو بْنِ عليّ(١)

١ ـ منْ فائتِ مصادر الترجمة:

٣٤٦هـ ـ مُروج الذّهب، للمسْعودي: ٤/ ٨٢.

٤٠٥هـ ـ الْمعْجم في مُشْتبه أسامي المحدّثين للْهروي، بزياداتِ الْبَغَوي: المخطوط: ١٥٨؛ المطبوع: ١٨٢؛ ر: ٣٢٠.

ق٥هـ ـ معْرفة رجال البخاري، للنّحّات، منْ رواية عبْد الرّحْمٰن بْن عبْد الله الْوَهْرَاني (ت٤١١هـ): ١١٧؛ ر: ١٢٨.

٥٧٨هـ ـ الْفوائد المنْتخَبَة والْحكاياتُ الْمُسْتَغْرَبة للْحافظ ابْن بَشْكُوال: نسْخة مكتبة الفاتيكان: و٣٦ و.

٦٥٠هـ ـ أسامي شيوخ الْبخاري للصَّغَاني ـ بخطّه ـ: نسخة السلميانية رقم ٦٨: و٤٥ ظ ـ ٤٦ و.

٦٥٥هـ ـ النّخْبة منْ مشْتبه النِّسْبة، لابْن بَاطيش الموْصلي: القرويين رقم ١٢٤٨: و١٣٦ و.

٨٠٤هـ ـ التّلْويح في معْرفة رجال الصّحيح، لابن الْمُلَقِّن: مخطوطة رئيس الكتاب رقم ١١٩: المجلد الأول: و١٦٢ ظ.

ـ الْعِقْد المذْهب، له: ٢٢٢؛ ر: ٧٠٢.

٩٠٩هـ ـ تذْكرة الحفّاظ وتبْصرة الأيْقاظ، لابْن عبْد الهْادي: ١٨٥؛ ر: ٥٥٠.

ضبْطُ منْ غَبر فيمنْ قيّده ابْنُ حجر: ٢٢٥؛ ر: ١٨٦٣(٢).

---

(١) هذا الفَصْلُ كالصِّلَةِ للترْجمة التي صَنَعْنَاها للمؤلّفِ في مقدّمة تحقيقِ تارِيخه.

(٢) نشرةُ الكتابِ يُعْوزها الضّبْط والتحقيق.

. . . هـ ـ كتابٌ في رجال البخاري، لمؤلّف غيْرِ معْلوم: كوبريلي رقم ٤٥: و٢٠٣ و.

٢ ـ جدّه لأمّه، بحْرُ بْن كَنِيز السّقّاء:

جدُّه هذا كان صديقاً لعمْرو بْن عُبيد، وما منْ ريْبٍ في أنّ الخطّ الْجامع بيْنهما ما احْتَذَيَاه معاً منْ سَبيل الْبِرّ وتحرّي الاسْتقامة وإنْ كانا معاً صِنْويْن في الضّعْف والتّرْك[(١)] ـ كلٌّ بحَسَبِه! ـ. وإذْ لـمْ يُنْقل إليْنا غمْزُه بشيْء من معْتقدات العدْليّين، فلعلّه صحِب عمْراً قبْل اسْتحكام النّحْلة فيه، أوْ قبْل أنْ يرْفع بها رأْسَه.

وكانتْ له أيضاً صلةٌ بالمنْصور قبْل تولّيه الْخلافة، إمّا اسْتقلالاً وإمّا بواسطة ابن عبيد، مثْلما يُنْبي عنْه خبرٌ ساقه الْبَلَاذُرِيُّ عن التَّوَّزي، عنْ أبي زيْد؛ قال: «قدم المنْصور الْبصْرةَ قبْل الْخلافة، فقال عمْرو بْن عُبيْد لبحْر بْن كَنيز[(٢)] السّقّاء: قدْ قدم هذا الرّجلُ وكان زوّاراً إذا قدِم بلدَنا، فامْض بنا إليْه، فَأَتَيَاه؛ فلمّا وقفا ببابه نادى عمْرو: يا جارية. فأجابتْه جاريةٌ، فقال: قولي لأبي جعْفر: أبو الْفضْل وأبو عثْمان. فأذِن لهما فدخلا عليْه، فإذا هو على مُصَلّىً مُخْلِقٍ دارس، وإذا بيْن يديْه طبقٌ عليْه قَصْعةٌ فيها مَرَقٌ لا لحْم فيه. فقال: يا جارية، أعنْدكِ شيْءٌ تزيدينَاه؟ قالت: لا. قال: أفعِنْدَكِ درْهمٌ نشْتري به فاكهةً لأبي عثْمان؟ قالت: لا. قال: ارْفعي؛ ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَاۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُهۡلِكَ عَدُوَّكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩][(٣)].

وقوْلُ عمْرو للجارية: «قولي لأبي جعْفرٍ: أبو الْفضْل وأبو عثْمان»؛ فيه

---

(١) ن: كلام النّقّاد مُسْتوفىً عنْ بحْرٍ في كامل ابن عدي: ٢/ ٤٨٥؛ ر: ٢٨٧؛ الضعفاء للعقيلي: ١/ ٤٣٨؛ ر: ١٩٧. وقدْ خرج الفلّاس من الْعُهْدة إذْ قال عن جده: «ليس عنْدهم بقوي»؛ نقله البخاري في التاريخ الكبير: ٢/ ١٢٨؛ ر: ١٩٢٧.

(٢) في مطبوعات أنساب الأشراف كلها: «كثير»؛ تصحيف.

(٣) أنساب الأشراف: ٤/ ٢٣٤.

إدْلالٌ على الْمَزُور بتمكُّن الْودّ؛ لإفْضائه إليْه بالْكُنْيتيْن مُجرّدتيْن، وفيه إشْعارٌ بأنّ بحْراً كان منْ معارف المنْصور أيْضاً، وإلّا لكان سمّاه، فلمّا أطْلق كُنْيتَه عُلم أنّها كانتْ معْهودةً للْمنْصور.

وبالنّظر إلى أنّ بحْراً توفي سنة ١٦٠هـ[١]، فقدْ عاصر منْ خلافة أبي جعفر المنصور، اثْنتيْن وعشْرين سنة، لسْتُ أظُنُّه في كلِّها ممّنْ دَرَبَ على الْوقوف ببابه، إلّا أنْ يُدْلي إليْه الْخليفةُ بقديمِ الْمعْرفة كما كان يفْعلُ مع عمْرو بْن عبيْدٍ ويُدَاريه، منْ غيْر أنْ يظْفر منْه بشيْءٍ، وهو القائلُ فيه:

كُلُّكُمْ طَالِبُ صَيْد
وَهُوَ ذو مَشْيٍ رُوَيْد
غَيْر عَمْرو بْن عُبَيْد[٢]

ويُساعدنا على هذا الذي قدّرْنا أنّ الصّفَديَّ قال في ترْجمته: «منْ أعْيان الْبصْرة»[٣].

٣ ـ جدُّه لأبيه:

كنْتُ ألمعْتُ في تقْديم التّاريخ[٤] إلى أنّ نسبَ الفلّاس بعْدَ والِد الصُّلْب يرْتفعُ إلى جدّه منْ قِبَل أمّه، وهذا مع مخالفتِه للْمُعْتاد، عفّى على ذكْرِ والدِه وأرْخى عليْه سُتُوراً من الْإهْمال، فلا نعْلم عنْه شيْئاً سوى أنّ اسْمَه عليّاً، وما منْ شيْءٍ فوْق ذلك. لكنْ وجدتُ بعْدُ في موْضع فاردٍ تسْميةَ الفلاس لجدّه الآخَر عنْد الدّولابي في كُناه[٥] إذ قال: «حدّثنا عَمْرُو بْن عليّ؛ قال: حدّثني جدّي أَبُو سُفْيَان صَالِحُ بْنُ مِهْرَان ـ وكان ثِقَةً ـ ...». وقوْله: «جدّي» ثابتٌ في جميع نشَرات كتاب الدُّولابي[٦]، والْحديثُ مخرّجٌ منْ طريق الدّولابي عنْد

---

(١) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: ١/ ٣٧٣. (٢) أنساب الأشراف: ٤/ ٢٣٢.
(٣) الوافي بالوفيات: ١٠/ ٥١. (٤) ١٥ ـ ١٦.
(٥) ٢/ ٦٢٢.
(٦) طبعة حيدر آباد الدكن: ١/ ٢٠٠؛ وطبعة دار ابن حزم.

أبي نُعيْم في أخْبار أصْبهان[١]، وليْس فيه «جدّي»، ورواه عن الْفلّاس تلْميذه النّسائيُّ في صُغْرى السُّنن[٢] وكُبْراها[٣]، مجرّداً في الْموْضعيْن من الزّيادة.

وأبو سفْيانٍ صالحُ بْنُ مهْران هذا، شيْبانيٌّ أصْبهاني، وهو موْلى زكريا بن مصْقلة بْنِ هُبيْرةَ الشّيباني، ثمّ هو بعْدُ خراسانيُّ الأصل، كان يقال له: الحكيم[٤]. فإذا تمحّضتْ صحّةُ الزّيادة المتقدّمة ـ وفي النّفْس منْها شيْءٌ ـ أنْتَجتْ أنّ جدّ الفلّاس موْلىً منْ أصبهان، وَرَد هو أو ابْنُهُ عليٌّ الْبصْرةَ فاسْتوْطنها وخطبَ هذا إلى بَحْرِ بْن كَنِيزٍ بنْته فأوْلَدَهَا عمْراً...[٥] وبينَ جدَّيِ الفلّاس منْ جهة الْأب والْأمّ قواسمُ مشْتركةٌ لا تخفْى لمنْ أنْعَمَ النّظرَ في ترْجَمَتيهما[٦]، سوى أنَّ الفلّاس وَثَّق الأوّل وضَعّف الثّاني.

ولعلّ في شُبْهةِ معرفة الفلاس بالْفارسيّة، ما يشْفعُ لتصْحيح الزّيادة، فإنّ هذه المعْرفة ميْسورةٌ لوْ كان خُراسانيَّ الْأصْل إذ تلك لغة البلد، وإنّما رتّبْنا هذه الشّبْهةَ على خبرٍ وحيدٍ مصحّفٍ ساقه ابْن أبي حاتم في رسْمِ عمرَ بْن رياح أبي حفْص الضّرير؛ قال: «سمعْتُ أبي يقول: قال أبو حفْص الصّيْرفيّ: «هورد»»[٧]. قلت: فلعله قصد «هو: ردّ»، و«رد»، كلمة فارسيّةٌ معناها: مرْفوض. لكنّ هذا الاحتمالَ فيه بعضُ تمحُّل.

٤ ـ علاقتُه بيحيى القطّان وإعْظامُه له:

بدتْ شدّةُ مُلازمة الْفلّاس ليحْيى في أمور شتّى منها اسْتئْسادُ ما نقله عنه

---

(١) ١/٤٠٨.
(٢) ٣/٢١٩؛ ر: ١٦٤٥.
(٣) ٢/١٢٧؛ ر: ١٣٢٨.
(٤) ن: ترجمته مسْتوْفاة في الجرح والتعديل: ٤/٤١٣؛ ر: ١٨١٥؛ أخبار أصبهان: ١/٤٠٧ ـ ٤٠٨؛ حلية الأولياء: ١٠/٣٩١؛ تهذيب الكمال: ١٣/٩٣ ـ ٩٤؛ ر: ٢٨٤٠.
(٥) لوْ قطعنا بصحّة هذا الخيط، لتعلّقنا به في ربط علائقَ شتّى، وأسّسنا عليه خلاصات كثيرة، لكنْ صحّ العدولُ عن ذلك لأنّ الأساسَ غير متين.
(٦) ن: عن الأول كتاب التاريخ: ١٦ ـ ١٧.
(٧) الجرح والتعديل: ٦/١٠٨؛ ر: ٥٧٢. وصحفت فيه العبارة إلى «هوزد»؛ ولا معنى لها.

في كُتُبه على ما نقله عنْ غيْره؛ وحكايتُهُ عنْه بعْضَ معْهُود عباراتِه وأجْوبته الخارجة عنْ مهْيع الْفنّ، والمتعلّقة بشخْصه فحسب، وكان يُعْجبُهُ أنْ يُثْني عليْه، فقد ذكر في كتابه أنّه حدّثه بحديثٍ فاسْتحْسنه[١]، وأخْبرَه بآخر فاسْتحْسنه أيضاً واسْتَعادَهُ منْه غيْرَ مرّة[٢]. وهو يلحفُ في سؤاله فلا يتبرّم به بلْ يُسْعفُه مثلما في قوله: «سألْتُ يحْيى عنْ حديثِ ثَوْرٍ، عنْ حَرِيز، عنْ أبي خِدَاش. فقال لي: معاذٌ سمِعَه منْ حَريز، فسَلْهُ عنْه. فلمْ أدَعْهُ حتّى حدّثني به»[٣].

وهو لا يَنِي يُعْنى بنقْلِ مواقفِ يحيى منْ قضايا مختلفة؛ كموقفه من المفاضلة بين علي وعثمان رضي الله عنهما؛ مثلما يُسْفر عنه هذا الخبر: «سمعْتُ مُعاذَ بْنَ معاذٍ يقول: حدّثنا شعْبةُ، عنْ حُصَيْن، قال: قلْتُ لأبي وَائِل: عليٌّ أفْضلُ أو عثْمان؟ قال: عليّ؛ حتّى أحْدث ما أحْدَثَ. فأمّا الْيوْمَ، فعُثْمان. قال معاذ: فحدّثْتُ به بِشْرَ بن الْمُفضَّل فقال: عُثْمانُ كان خيْراً قبْلُ وبعْدُ. فَغَضب يحْيى وقال: ما دَرَى هذا عُمرُ بْنُ الخطاب، حين جَعلها شُورَى بيْن ستّةٍ!»[٤]. وفيه إنْكارٌ وردٌّ منْ يحْيى لهذا الكلام بصنيع الْفاروق رضي الله عنه، إذْ لوْ كان ظَهَرَ له مفاضلةٌ لـمْ يلْجأْ إلى الشّورى؛ فظهَرَ أنّ عليّاً وعثْمان رضي الله عنهما عنْد يحيى كفرَسَيْ رِهانٍ أوْ وكرُكْبتَيْ بَعير؛ أو الْوقْف، وهذا هو المشهورُ عنه، قال أبو زكريّا يحيى بن معين: «قال يحيى بن سعيد: كان رأْيُ سُفْيان الثّوري: أبو بكْر وعُمر، ثمّ يقف. قال يحيى بن معين: وهو رأْيُ يحْيى بْنِ سعيد»[٥].

وأما أدبُه معه فمضْربُ الْأمْثال؛ وناهيكَ به وبالجلّة يقُومون بين يديْ يحْيى ساعاتٍ طوالاً لا يجْرُؤون يجْلسون ما لـمْ يأْذنْ لهم؛ أسند الخطيبُ إلى إسحاق الشّهيدي قوله: «كنْت أرى يحيى القطّان يصلّي الْعصْر ثمّ يسْتندُ إلى أصْل منارة مسْجده، فيقفُ بيْن يديْه عليُّ بْنُ المديني، والشَّاذَكُوني، وعمْرو بْنُ عليّ، وأحْمدُ بْن حنْبل، ويحْيى بْنُ معين وغيْرهمْ؛ يسْألونه عن الْحديث، وهمْ

---

(١) العلل: ر: ١٠٨.
(٢) العلل: ر: ١٨٨.
(٣) العلل: ر: ٧٠.
(٤) العلل: ر: ٤٨.
(٥) من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق: ٢٩؛ ر: ٦ ـ ٧.

قيامٌ على أرْجلهمْ إلى أنْ تحين صلاةُ الْمغْرب، لا يقولُ لواحدٍ منْهم: «اجْلس»، ولا يجْلسون هيْبةً وإعْظاماً»[١].

ولازمه آخرَ حياته، وكان يتعّهدُه في مرضه، يدلُّ له قوله: «قلْتُ ليحْيى في مَرضه الذي مات فيه: يُعافيكَ اللهُ إنْ شاء الله. قال: أَحَبُّه إليَّ أَحَبُّهُ إلى الله!»[٢].

ويَمِيزُ الفلّاسَ ممّن نَقَلَ عن الْقَطّانِ أقْوالَه في الرّجال والْعلل، أنّه حكى عنْه كثيراً من اخْتياراته الفقهيّة وفَتَاواه وانْفَرَدَ بنقْلها، فذكر أنّه كان يرْفعُ يديْه في كلِّ خفْضٍ ورفْعٍ. وأنّ ركْبتيْه كانتْ تقعان قبْلَ يَدَيْه[٣]. وأنّه كان لا يتوضّأُ ممّا غيَّرتِ النّارُ[٤]. وأنّه كان يكْرهُ النّبيذَ كُلَّه[٥]. وكان يقولُ في الرّهْن: إنْ كان بأكْثرَ ممّا يَسْوَى، فهو بما فيه، وإنْ كان بأقلّ رُدَّ عليْه الْفضْل[٦]. وسُئِلَ عن السّمَك يعْتلِفُ الْعَذِرَة، فلمْ يَرَ به بأْساً[٧]. وسأله الفلاسُ عنْ رجلٍ ترك سَجْدةً منْ ركْعة، فذكَرها وهو في الثّانية. فقال: يسْجُدُها إذا ذكرها، وعليْه سجْدَتا السّهْو[٨]. وسأله أيْضاً عن امْرأةٍ في بطْنها وَلَدان، فوضَعَتْ أحَدَهما. فقال: هي نُفَساء[٩]. ونَقَل عنْ يحْيى تذمُّرَه منْ إمامةِ الْقَدَرِيّة، ووسَمَهمْ بإساءة الصّلاة[١٠]، وتكرّر له ضَريبُه في مثل قوله: «رَآني يحْيى مرّةً وأنا أجيءُ مِنْ قِبَلِ الْجَبل بعْد ما صلّيْنا الصّبْح، فقال: منْ أيْن جئْتَ: مِنْ ها هُنا؟ فقلْت: لـمْ أدْركِ الصّلاةَ معهمْ، فصلّيْتُ في هذا الْمسْجد. فقال: لا تُصَلِّ فيه؛ فإنّ إمامَهم مُعْتزليٌّ»[١١].

٥ ـ بعْضُ صَحْبِه ورفقائه في الطّلب[١٢]:

مثْلُ هؤلاء الأعلام، تضيعُ كثيرٌ منْ تفاصيل حياتهم في غمْرة أنْشطتهم

---

(١) الجامع: ١/ ١٨٥؛ ر: ٢٩٩.
(٢) العلل: ر: ١٦٨.
(٣) العلل: ر: ٥٥.
(٤) العلل: ر: ٥٦.
(٥) العلل: ر: ٥٧.
(٦) العلل: ر: ٥٨.
(٧) العلل: ر: ٥٩.
(٨) العلل: ر: ١٦١.
(٩) العلل: ر: ١٦٢.
(١٠) العلل: ر: ١٦٠.
(١١) العلل: ر: ٣٥.
(١٢) ممّن لم نذكرهم في التاريخ: ٨٥ ـ ٨٧.

المتعدّدة، بمقْتضى أنّهمْ مقْصودون للتّعْليم والفتْوى، ويعْسُرُ على كاتِبِ سِيَرهمْ أنْ يَميزَ بيُسْرٍ بينَ الْعابر منْ مَعارفهم، وبينَ الْمُقيم الثّابت، ومجْلى ذلك أنّنا لمْ نظْفرْ في تسْمية أصدقائه إلّا بعددٍ لا تنْعقد عليه الخناصر، فعرفْنا منْهمْ - بعُسْرٍ - أبا الآذان عُمرَ بْنَ إبْراهيم، وهو بغداديٌّ حلّاه الخطيبُ الْبغداديُّ بالْحافظ[1]؛ لُقِّبَ بذلك لكبر آذانِه، وكنْيته أبو بكْر[2]، مات سنة ٢٨٦هـ[3]، فيكونُ منْ طبقة تلاميذ الشّيْخ الأدْنينَ إلى قلْبِه كالصّاحب. قال مُحمّد بْن أحْمد بْن بخيت: «سَألتُ عَمْرو بْن عليّ، وهو متّكئٌ على يد رجُلٍ... ثمّ زامَلْتُ أبا الآذان عُمر بن إبراهيم في طريق مكّة، فقال لي يوماً: تذْكرُ يوْمَ سألْتَ عَمْرو بْنَ عليٍّ... وهو متكئٌ على يد رجل؟ أنا كنْتُ ذلك الرّجُل...»[4].

وأمّا أبو قتادة، الذي قال عنه ابْن عبْد البرّ: «صاحبٌ لعمْرو بْن عليّ الْباهلي الصّيْرفي، سمع عاصماً الْكُوزي»[5]؛ فمعْرفةٌ كالنّكرة، ولمْ نجدْ ما يجْلو عنْه غَبَشَ الْجهالة، فإنّ الكوزيَّ هذا وضّاعٌ جرّحه الفلّاس نفْسُه[6].

وكان الإمامُ أحْمدُ منْ طبقته، فلسْتُ أدْري كيْف كانتْ صلتُه به، وما منْ ريْبٍ أنّهما اجْتمعا في مجالس شتى، منها ذلك الذي جمعهما في التلقّي عن ابْن مهْدي، وقدْ عرضا معاً بالذّكْر لواحدٍ منْ تلْك المجالس؛ فقال عنْه عمْرو بن علي: «سمعْتُ عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي، وذَكَر ابْنَ أبي عديٍّ فأحْسنَ الثّناءَ عليْه، ونَظَرَ في كتابِه معي لهُ عنْ جعْفرِ بْن ميْمون...»[7]. وقال عبْد الله بْنُ أحْمد بْن حنْبل: «سمعْتُ أبي يقول: حدّث ابْن أبي عديّ عنْ جعْفر بْنِ ميْمون أحاديثَ، فجعَلَ ابْنُ مهديّ ينْظُرُ فيها، يطّلعُ في كتابٍ مع

(١) غنية الملتمس: ٣٥٠؛ تاريخ بغداد: ٣/ ٥٧١.
(٢) تهذيب الكمال: ٣٥/ ٥٨.
(٣) وقيل غير ذلك.
(٤) الكامل: ١/ ٣١٦؛ ر: ٧٧٦.
(٥) الاستغنا: ٣/ ١٥٢٢؛ ر: ٢٣٢٤.
(٦) الجرح والتعديل: ٦/ ٣٤٤؛ ر: ١٩٠١.
(٧) ن: كتابنا هذا: رقم ٣٥.

إنْسان. قلْت: كان الْكتابُ معك؟ قال: لا؛ مع إنْسانٍ آخَرَ»[١]. قلت: وأنْت ترى أنّ ابْن حنْبلٍ أبْهم صاحبَ الْكتاب لـمّا سأله ابْنُه عنْه، وكنّى عنْه «بإنْسان آخر»؛ فلعلّه لم يذكرْه للحين فحسْب، فقدْ كان الفلّاسُ منْ مَشَاهير الْبصْرة، فلسْتُ أدْري علّةَ الْإبْهام، على أنّ الإمامَ أحمد لـمْ يذكرْ صاحبَنا في علله غيْر مرّتيْن، سمّاه في إحْداهما وكنّاه في الْأخْرى[٢].

٦ ـ موْقفُه منْ أبي حَنيفة:

كان أبو حَنيفةَ منْ أعْمدة الرّأْي والْقائلين بالإرْجاء، وكان المحدِّثون يروْنَه ضعيفاً في الحديث، فناله منهمْ لأجل هذا نقْدٌ غيْرُ يسير، وخرج غيْرُهمْ بدعْوى التعصُّب الفقْهيِّ عن النّقْدِ إلى النقْض، فتولّى ردَّ هذه الكنائن المفوّقة على طريق الإنْصَاف، الشّيْخ عبد الرّحمٰن المعلِّمي اليماني رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الحفيل «التّنْكيل» بأبْدع وأوْسعِ ما يتأتّى، وأثْبت منَ النُّقودِ والرّدود ما صحّ ممّا لا مَدْفَع له، ووجّه كثيراً منْه. وقدْ كان الفلّاسُ منْ زُمْرة منْ توجّه بهذا النّقْد الحارق، لكنّه ليْس موْقفاً فرْديّاً، بلْ يعْكس وجْهة نظرِ المدْرسة البصْريّة كلِّها إذْ له نظائرُ كثْر، وإليْكَ سياقَ كلامِه، مجرّداً عن التّعْليق إلّا حزّةَ فِلْذٍ يسيرة:

قال عمرو[٣]: «وأبو حنيفةَ صاحبُ الرّأي، واسْمه النُّعْمان بْن ثابت، ليْس بالْحافظ، مضْطربُ الْحديث، واهي الْحديث». وزاد في تاريخ بغداد[٤]: «وصاحبُ هَوى».

وقال[٥]: «حدّثني أبو غادر الْفلسْطيني، أخْبرني رجُلٌ أنه رأى النبي ﷺ

---

(١) كتاب العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله): ٣/ ٩٠؛ ر: ٤٣٢٣.

(٢) ن: العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله): ١/ ٣٦٦؛ ر: ٧٠٠؛ ٣/ ١٥٤؛ ر: ٤٦٨٥.

(٣) الكامل: ٧/ ٦. قلت: مثل هذه الأخبار حقيقة بالتثبت والنقد.

(٤) تاريخ بغداد: ١٥/ ٥٨٢.

(٥) الكامل: ٧/ ٦.

في الْمَنام، فقلْتُ: يا رسول الله، حديثُنَا[١] هذا عمّنْ نأْخُذُه؟ قال ﷺ: «عنْ سفْيان الثّوْري». فقلْت: فأبو حنيفة؟ قال ﷺ: «ليْس هُناكَ!». - يعني: ليْس في موْضِعِ الأخْذ عنه».

قلت: هذا أفدحُ منْ سابقِهِ، ومتى كانت للرّؤى صِدْقيّةٌ في الْأحْكام؟ حتى ولوْ وقعتْ إناطتُها بالرّسول ﷺ؛ وذاك ذريعةٌ إلى فسادٍ عظيم؛ هذا لوْ صحّ الخبر، أمّا وفيه جهالةُ أحدِ رُواته كما في هذا، فلا عبْرةَ به أصْلاً، ولا يَصِحُّ أنْ يُذْكَر، «ولكنّها الْأهْواءُ عمّتْ فأعْمَتِ».

وقال[٢]: «سمعْتُ مُعاذَ بْن معاذٍ يقول: سمعْتُ سفْيان الثّوْريَّ يقول: اسْتُتِيبَ أبو حنيفة من الْكفْر مرّتيْن».

وقال[٣]: «سمعْتُ يحْيى - يعني: القطّان - وقال له جارٌ له: حدّثنا أبو يوسف، عنْ أبي حنيفة، عنْ جَوّابٍ التّيْميّ، فقال: مُرْجِئ، عنْ مُرْجِئ، عنْ مُرْجِئ».

٧ - رقّتُه:

منْ فَوَات ما قدّمنا به كتاب التاريخ عند الْعُرُوض لترْجمته، الإشارةُ إلى ملْمَحٍ مهمّ في شخصيّته، وهو تلك الرّقّة التي لم يُفْلحْ صاحبُنا في طيِّها عن الناس، فانْكشفتْ في مواقفَ بإجْهاشِه بالْبكاء وجَرَيَان عَبْرته، تعْبيراً عن تأثُّره الدّينيِّ العميقِ بمناقب وأحْوالٍ ونصوص؛ فمنْ ذلك ما شهِدَه ابْنُ أبي الدّنْيا وحكاه فقال[٤]: نا أبو حفْص الصّيْرفيُّ؛ قال: بلغني أنّ عمرَ بْنَ ذَرٍّ[٥] كان إذا تلا ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨] قال:

---

(١) تصحّف في الكامل إلى «حدثنا».
(٢) تاريخ بغداد: ١٥/ ٥٢٤ - ٥٢٥.
(٣) تاريخ بغداد: ١٦/ ٣٧٥.
(٤) حسن الظن بالله (دار طيبة): ٢٧؛ ر: ١٥؛ (طبعة مكتبة القرآن): ٢٧ - ٢٨؛ ر: ١٥.
(٥) كثير من النقلة عن ابن أبي الدنيا يجعلونه «عمر بن الخطاب»؛ كابن رجب في رسائله (٤/ ٣٦٨) وليس ذلك في نشرات الكتاب. والمقصود: أبو ذر الهمداني المرهبي الكوفي.

ونحن نُقْسم بالله جهْدَ أيْماننا لَيُبْعَثُ منْ يموتُ؛ أتُرَاكَ تجْمع بين [أهْلِ][(١)] الْقَسَمَيْنِ[(٢)] في دارٍ واحدة[(٣)]. قال أبو بكْر: وبكى أبو حفْصٍ[(٤)] بكاء شديداً». وشدّةُ بكائه هاته تجدُ تفْسيرَها في الْعِرْقِ الذي ينْزِعُه إلى جدّه بحْر، وإلى صُحْبته لأهل الحديث مُذْ كان حَدَثاً يتردّدُ إلى مجالسهمْ.

وحضر تلْميذُه ابْنُ أبي خيْثَمَةَ موْقفا مماثِلاً ـ حين وَرَدَ الشّيْخ بغْدادَ آخر عمْره وحدّث بها عنْد باب خُراسان ـ فقال: «. . .فلمّا أصبحْنا، اجْتَمَع عليْه الخلْقُ ورَقّوْه سطْحاً، فكان أوّل شيْء حدّثنا به، قال: حدّثنا فلان بْن فلان منْذ سبْعين سنة، قال: حدّثنا فلانٌ ـ لصاحبِه ـ منْذ سبْعين سنة، وأرْسَلَ عيْنيْه بالْبكاء، وقال: ادْعوا الله أنْ يردّني إلى أهْلي»[(٥)].

٨ ـ اهْتمامه بمسالك الرواية ومَخَارج الْأخْبار ودقّتُه في ضبْط المْتون:

فمنْه ما أوْرده محمّدُ بْنُ عبْد السّلام بْن سَعْدانٍ في أحاديثِه، قال: «حدّثنا يوسف؛ قال: حدّثنا محمّد بْن موسى الْحُلْواني؛ قال: حدّثنا عمْرو بْن عليّ؛ قال: حدّثنا عبْد الرّحْمٰن بْن مهدي، عن حمّاد بن زيْد، عنْ أيّوب، عنْ محمّد بْن سيرين، عنْ أنس أنّه كان إذا حدّث عنْ رسول الله ﷺ قال: «أوْ كما قال». قال عمْرو بْن عليّ: «هذا حديثُ عبْدِ الرّحْمٰن، سمِعَه أصْحابُ حمّادٍ منْ عبْد الرّحْمٰن»[(٦)]». فلمْ يكْتفِ برواية الحديث عن ابن مهدي، حتّى زاد عليْه عِلْمَ أنّه عنْد أصْحاب حمّادٍ عنْه بإفادةِ عبْد الرّحْمٰن.

وكان ضابطاً لحديث شيوخه، يرُدُّهمْ إلى الْجَدَد إذا وهموا فيه؛ فعنْه قال: «نا أبو عاصم، نا عثْمان بْن الأسْود، عن ابْن أبي مُلَيْكة، «أنّ

(١) مستدرك عن سير أعلام النبلاء: ٦/ ٣٨٧.
(٢) في طبعة مكتبة القرآن: المرأين المقسمين.
(٣) قلت: يُرْوى ضريبُه أيضاً عن عون بن عبد الله كما في حلية الأولياء: ٤/ ٢٦٣.
(٤) هو: الفلّاس.
(٥) تاريخ بغداد: ١٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣؛ تهذيب الكمال: ١٠/ ٢٣٤؛ رت: ٤١٤٥.
(٦) من أحاديث محمد بن عبد السلام بن سعدان: مكتبة فيض الله، ضمن مجموع ٥٠٦.

رسول الله ﷺ تزوّج ميْمونةَ وهو مُحْرِم». قال أبو حفْص: فلمّا كان بعْدُ قال: «عنْ عائشةَ»؛ فقلْتُ لأبي عاصم: أنْتَ أمْلَلْتَهُ عليْنا من الدّفْتر، وليْس فيه عائشةُ. فقال: دعُوا عائشةَ حتّى أنْظُرَ فيه![1]. فانظرْ دقّته إذْ كان ذاكراً للحديث مُسْتحْضراً كيْفيّة تلقّيه عنْ شيْخه إملاءً.

ومنْه أيضاً؛ قوْلُه: «سمعْتُ رجلاً منْ أصْحابنا ثقةً يقول: سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقولُ في سُجوده: «اللّهُمّ اغْفرْ لخالدِ بْن الْحارث، ولمعاذِ بْنِ مُعاذ». فذكرْتُه ليحْيى، فلمْ ينْكِرْه[2]. وفيه أنّ الفلّاسَ لم يكْتفِ برواية الثّقةِ عنْ يحيى حتى سمعهُ منهُ رأساً، وقدْ كان في إمْكانِه مع ذلك إسْقاطُ الْواسطة فلم يفْعل، فدلَّ على تحرِّيه.

وإنّه لَيَبْدو هذا الإمْعانُ في ضبْطِ مخارجِ الرّواية في بعْض حكاياتِه في هذا الجزْء؛ كقوْله: «سمعْتُ رجلاً يسْأل يحْيى عنْ حديث عبْدِ الله بْن السّائب، عنْ زَاذان في الْأمانة، فقال له يحْيى: هو عنْ سُفْيان والأعْمش؛ فأيَّهما تُريدُ؟ قال: حديثَ الأعْمَش. قال: تُريدُ الاسْم! أنا سمعْتُ سفْيان يقول: أنا ذهبْتُ بالأعْمش إلى عبْدِ الله بن السّائبِ حتّى سَمِعه»[3]. فأظْهَرَتْ حكايتُه أنّ سفْياناً تقدّم الأعمشَ في تلقِّيه حديثَ عبْدِ الله بْن السّائب، وهو الذي دلّ الْأعْمشَ عليْه.

وهذا الضّبْطُ والتّحرّي والإدْراكُ هو ما عبّر عنه بالْبَصَارَة في الْحديث، في حُكْمه النّقْدي على أبي حذيفة موسى بْن مسْعود حين قال عنه: «لا يحدّثُ عنْه منْ يُبْصر الْحديث»[4].

٩ ـ وصْفُ آخرِ مجْلسٍ للإمْلاء عَقَدَه الْفلّاس قبْلَ موْتِه بيوْمٍ:

منْ مخْطوط الْفوائد المنْتخَبَة والْحكايات الْمُسْتَغْرَبة للْحافظ ابْن بَشْكُوال (ت٥٧٨هـ)؛ قال:

(١) الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٢؛ ر: ١٠٢٨.
(٢) العلل: ر: ١٤٥. (٣) العلل: ر: ١٣٠.
(٤) المعلم لابن خلفون: ٣١١؛ ر: ٢٦٦.

«قرأْتُ على القاضي الشّهيد أبي عبْد الله محمّدِ بْن أحْمد بْنِ خَلَفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ونقلْتُ منْ كتابه بخطّه؛ قال: نا أبو عليّ حُسيْنُ بْن محمّدٍ الْغسّانيُّ؛ قال: نا أبو عمر النَّمَريّ؛ قال: حدّثنا أبو الْوليد عبْدُ الله بْن محمّد بْن يوسف الْفَرَضيُّ؛ قال: نا أبو زكريّا الْعَابديُّ؛ قال: حدّثنا أبو قتيْبة محمّدُ بْن عبْد الله بْنِ مَخْلَدٍ الْباهِليُّ بالْبصْرة ـ في سِكّة بني وَدِيعة ـ؛ قال: حدّثني سهْلُ بْنُ نُوح الجناني المحدّثُ بالْبصْرة؛ قال: كنْتُ أكْتب عنْ عمْرو بْن عليّ الْفلّاس. قال: وكان يحدّثنا في الْجامع، فإذا أمْلى عليْنا ورقةً كأنّما قدْ عمِل معنا كبيراً، فلمّا كان ذات يوْم جلس لنا إلى الظّهْر، ثم قال لنا: منْ كان عنْده بياضٌ وإلّا يَدَعُ بعْضَ ما عنْده عنْدَ الْبقّال ويأْخُذُ بياضاً، ثمّ ارْجعوا؛ فرجَعْنا إليْه، فأمْلى عليْنا إلى الْعصْر، ثمّ قال: صلُّوا واجْلسوا. فقلْت: للشّيْخ قصّة! فجلسْنا إلى المغْرب، ثمّ قال للمُسْتمْلي: قلْ للنّاس يُنْصتوا. فأنْصت النّاس. ثمّ قال: رأيْتُ الْبارحةَ في الْمَنام ربَّ الْعِزّة وهو يقول: اخْرجْ منْها في غدٍ بسَلامٍ. فلمّا أنْ كان في غدٍ جئْنا مُبادِرِينَ وقدْ تُوُفيّ رَحِمَهُ اللَّهُ»(١).

وفي هذا الخبر على وجازته: إقْلالُ الْفلّاس في مجالس الْإملاء، وأنّ تلاميذه كانوا يكْتبون، وأنّهم من الْكثرة بحيْث احْتيج معهمْ إلى مُمْلٍ؛ وفيه من المبشّرات رؤْيةُ الصّيْرفيّ ربَّ الْعزّة في المنام، وحديثُهُ إليْه، وإعْلامُه بأنّ خروجَه من الدُّنيا بسلام، ثمّ تصْديقُ الرؤيا بموْته في الوقت الذي أُعْلم به.

ومنْ مرويّات الْفلّاس في آخر سني عمْره، ما ساقه الخطيبُ بسَنَده إليه؛ قال: قال أبو حفْص الفلّاس الْبصْري، سنة تسْعٍ وأربعين بسُرّ منْ رأى: «ثنا يحْيى بْن سعيد الْقطّان، أنا عبْد الملك بْنُ جريْجٍ، عن عطاء؛ قال: أرْسل ابْن الزّبيْر إلى عبْد الله بْن عبّاس ـ وكان الذي بيْنَهما حَسَناً ـ فقال: إنّ هذا الْعيدَ

---

(١) نسخة مكتبة الفاتيكان: ٣٦ و.

قدْ حضر؛ فكيْف أصْنع؟ قال: فأرْسل إليه عبْدُ الله بْن الْعبّاس: «ابْدأْ بالصّلاة قبْل الخطبة، ولا تؤذّنْ، ولا تُقِمْ»؛ قال: فَسَاء الذي بيْنهما، فأذّن وأقام وخَطَبَ قبْلَ الصّلاة»[1].

١٠ ـ الفلّاس في الْأراجيز الحديثيّة التّعْليميّة:

وقفْتُ على أراجيزَ في أسْماء الرجال وضبطها، تسمّي الفلّاس فيمنْ تسمّيه؛ أوّلُها منظومة «الْقناعة فيمنْ رَوَى له الجماعة»، لابن بَرْدِس الْبَعْلَبَكّي (ت٧٨٦هـ)، تاتي ـ غيرَ مُسمّاةٍ ولا معْزوّةٍ[2] ـ أوّل مجموع رقم ٤١٤ بالخزانة الحسنية[3]، بقيتْ منْها ١١ ورقة، وهي مرتّبة على حروف المعْجم، وقد ذهب منْها من الحروف إلى حرْف العيْن، وتاريخُ نظْمِها ٧٧٦هـ. وذِكْرُ الفلّاس فيها:

«عمْرو بن عثْمان بْن عفّان أتى والصّيْرفي عمْرو أبو حفْص اثْبِتا»[4]

عمرو ابن عثمان بن عفان اتى والصيرفي عمرو ابو حفص اثبت

والرجز الثاني: التّبْيان لبديعة البيان في وفيات المحدِّثين الأعْيان، لابن ناصر الدِّين (ت٨٤٢هـ)؛ وفيه:

بعْد فتى صَبَّاحٍ الْبَزّارُ
وعمْرٌو الْفلّاسُ، ذَا الْخِيَارُ[5]

---

(١) الكفاية: ٢٤٣.

(٢) وليس على النسخة ما يُسْتَفَادُ منه تعْيينُ المؤلِّف، وهذا إنما وقع لنا منْ طريقٍ آخر.

(٣) رصيد مراكش.

(٤) و٤ و. والمنظومة مطبوعة في دار النوادر، ورقم البيت فيها ٢٦٠.

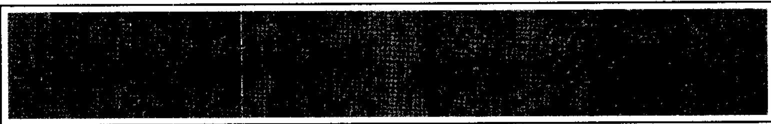
(٥) ٢/ ٦٩٠ ـ ٦٩١؛ ر: ٤٩٩.

من التبيان؛ نسخة الإسكوريال رقم ١٨٦١: ٨٤ ظ.

والثالث: منظومةٌ لأبي العِرْفان محمّد بْن عليّ الصّبّان (ت١٢٠٦هـ) في ضبْط رجال الْبخاريّ ومسْلم والْموطّأ: نسخة المكتبة الأزهرية رقم ٢٣: و٦٠ و.

وفيها:

فَـهْـدٌ بـفـتْـحٍ، ثـمّ فـلّاسٌ تُـشَـد
بـالْـفـتْـح فـالـسُّـكـونِ، فـرْوي وَرَدْ



١١ ـ ثناءُ الأئمّة عليْه:

ـ ابْن ناصر الدِّين (ت٨٤٢هـ): كان لهذا الشّأْن أحدَ الْفُرْسان، ومن الثّقات الْمتْقِنين، والْحفّاظ النّاقِدين[١].

(١) بديعية التبيان: ٢/ ٦٩١.

ـ الدّاودي (ت٩٤٥هـ): الْحافظ الإمام... أحد الأئمّة الأعْلام... أكْثَرَ وأتْقن وجَوّد وأحْسن[١].

ـ محمّد بْن عبْد الرّحْمٰن، ابْن الْغَزّي (ت١١٦٧هـ): الإمامُ الْحافظ الْعَلَم الشّيْخ... صاحبُ الْجرْح والتّعْديل[٢].

---

(١) طبقات المفسرين: ٢/١٩ ـ ٢٠؛ ر: ٣٩٥.

(٢) ديوان الإسلام: ٣/٤٢٥ ـ ٤٢٦؛ ر: ١٦٢٨.

لَمَحاتٌ عن الْكتابِ ومنْهجِه

١ ـ هل هذا هو كتابُ الضُّعفاء؟

منْ محاذير ذِكْر الضّعفاء في عنْوان كتابِنا هذا أنّ الـمُجْتزئَ به دون بقيّةِ كتبِ المؤلّف قدْ يتوهّمه الْمذكورَ كثيراً في تضاعيف كتب الرّجال باسْم «الضّعفاء» أوْ «تضْعيف الرّجال»، وهو ما تفيدُه أيضاً عبارةُ ابْنِ خَلْفُونٍ الْأوْنَبي: «وله كتابٌ في الضُّعفاء منْ أهْل الْبصْرة»[1]، مع أنَّ الْمغايَرةَ بيْن كتابي العلل والضعفاء متحقّقةٌ، وأدنى ما يكْفي في إثْباتها أنَّ الخطيبَ البغْداديَّ تملَّك الْكتابيْن معاً ووردَ بهما دمشْق، وسَمّاهما دون أنْ ينْسُقَهما معاً، بلْ ذكر الثّاني مُتراخياً عن الْأوّل بعنوانيْن[2]، فلعلّ كتابَ الضّعفاء أشْملُ منْ كتابنا الذي قَصَرَهُ الْفلّاسُ على ثقاتٍ وضُعفاء أهْل الْبصْرة، مُنْضافاً إلى ذِكْرِ قضايا عِلليّة؛ فليْس مُخَلّصاً للضّعفاء، بدليل أنّ كثيراً من كلام الصّيْرفيّ في ضَعَفَة الرّواة لا يتَضمّنه الجزْءُ الذي بين يديْك. فضْلاً عنْ أنّ أقْوالَ الْفلّاس المنْقولةَ عنْه خارجَ كتابي التّاريخ والْعلل، أكْثرُ دلالةً على شخْصيّته في الْجرْح والتّعْديل، وهي أطْولُ نفَساً وأوْسعُ مَدىً في تحرُّره الظّاهريِّ من النّقْل، وهُجومِه على النّقْد، بخلاف ما في كتاب الْعلل، فإنّه اسْتمْسك بعِصَمِ الرّواية عنْ شيوخه فحسْب، الْتزاماً بشرْطه الذي بَسَطَه في عنْوان الْكتاب الطّويل، وهو الاحْتكامُ إلى أقوال مشايخ الْبصْرة.

ويزيدُ دلالةً على تَمام الْمُغَايرة بين الوضْعيْن، مَيْزُ ابْنِ خيْرٍ الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) بيْنهما؛ وإدْلاؤهُ إليْهما بسنديْن مُتَباينيْن؛ فقال عنْ تضْعيف الرّجال:

(١) المعلم: ٤٤٠؛ ر: ٣٧٢.

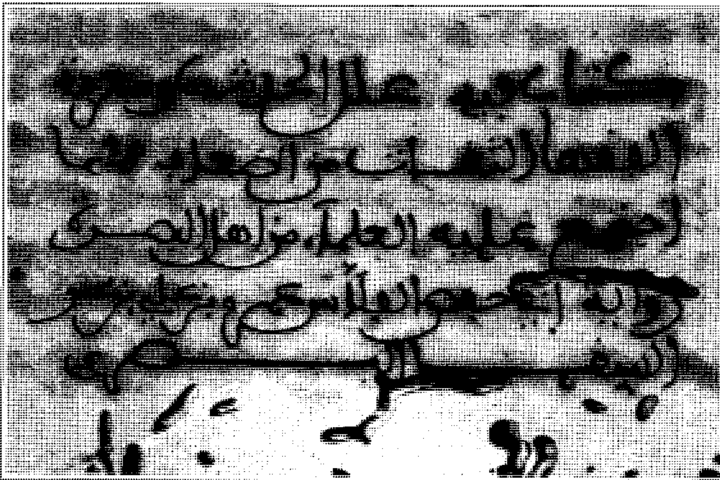
(٢) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته: ٢٩١.

إنّه جزْءٌ صغير، وزاد: «حدّثني به أبو محمّد بْنُ عتّابٍ رَحِمَهُ اللهُ عنْ أبي عُمَرَ ابْنِ عبْد الْبرّ الْحافظ، عنْ أبي الْوليد ابْن الْفَرَضي؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْن محمّدِ بْنِ أبي دُلَيْمٍ، وأحْمدُ بْنُ عبْد الله بْنِ عبْد الرّحيم؛ قالا: حدّثنا محمّدُ بْنُ قاسم؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ أحْمد بْنِ زُهَيْرِ بْن حَرْبٍ؛ عنْ أبي حفْصٍ الْفلّاس رَحِمَهُ اللهُ»[١].

٢ ـ من قضايا العنوان:

أ ـ اسْم الْكتاب:

إنْ عاكَسَنَا الْحظُّ في الْعثور على العنْوان التّامّ لكتاب التّاريخ ـ وقدْ رجّحْنا أنّه مُفصّل طويل[٢] ـ، فقدْ أسْعفَنَا في هذا الجزْء، فأَعْثَرَنا على التّسْمية مبْسوطةً مفصّلة: «كتابٌ فيه: عللُ الْحديث ومعْرفة الْفقهاء الثّقات من الضّعاف، ممّا اجْتمع عليه الْعلماء منْ أهْل الْبصْرة»[٣]. ولنا عليْه ملاحظاتٌ نُبْديها ولا نَبْتديها، ونُنْشئُ الإشارةَ إليها دون إيغال، فراراً منْ خلاصاتٍ جازمةٍ تسْتلْزمُ اسْتقْراءَ المثُل واطّرادَها وإدْمانَ النّظرِ فيها، وهو قصْدٌ مباينٌ لما نؤمُّ إليه، من تيسير النّص للذكْرِ، وتوطئة أكنافِه لمريدِه.



عنْوان الْكتاب

---

(١) فهرسة ابن خير: ٢٦٥؛ ر: ٣٦٠.

(٢) ن: تقديمنا لكتاب التاريخ: ٩٤.

(٣) النسخة الخطيّة: ٤٦ و.

ومنْ تلْك الْملاحظات:

ب ـ ذكْرُ الْفَقَاهة في الْحديث:

وقع في هذا الجزْء ما يشْفعُ لتسْمية الْفُقهاء في الْعنوان؛ فَعَنْ حُذيْفَةَ بْن أَسِيدٍ قال: «لقدْ رأيْتُ أبا بكْر وعُمَر، وما يُضَحِّيان؛ إرادةَ أنْ يُسْتَنَّ بهما. ثمّ أتيْتكمْ فحملْتُموني على الْجفاء بعْدما فقهتُ السُّنَّة»[(1)]. وأورد الْعبارةَ للتّمْثيل مُجرّدةً عن الْعَزْو، أبو عليٍّ الْفارسيُّ في الْحجّة[(2)] عند قوله تعالى: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣]. وجميعُ منْ روى كلامَ أبي سَريحة قال: «علمْتُ السُّنَّة»، ولمْ يتابعْ أيُّهمُ الْفلّاسَ على «فقهْتُ» ـ فهي منْ أفْراده ـ ولكنّها دالّةٌ وأقْوَمُ منْ أخْتها؛ وفيها ظهورٌ مبكّر لمصْطلح «فقْه السُّنَّة».

ويظْهرُ أنّ التّقارب بيْن المحدّث والْفقيه كان شديداً لحدّ الْتباسهما، فلا يُذْكَرُ الأوّلُ في طبقات الرّجال إلّا ذُكِرَ الثّاني مثْلما عند ابْن سعْدٍ وابن خياطٍ وابن زَنْجُوَيَهَ في مَسَاردِ طبقاتهم، ولعلّ صاحبَنا جَرَى على هذا السّبيل أيضاً، فلذلك أفردَ في التاريخ باباً لذِكْر منْ مات منْ أهْل الْبصْرةِ منَ الْفقهاء[(3)]، غالبُ من سُمّوا في تضاعيفِه من أهل الحديث، وقال في خبر آخَر[(4)]: «سمعْتُ أزْهَرَ السّمّان يقول: قدِمَ عليْنا محمَّدُ بْنُ عمْرو، فمَا تَخَلَّف عنْه أحدٌ، وما سمعْتُ منْه حرْفاً. ورأيْتُ كبارَ أصْحابِ الْحديث؛ رأيتُ حمّادَ بنَ سَلَمة، وحمَّادَ بنَ زيْدٍ، وفقهاءَ الْبصْرة ومشْيخة البصْرةِ عنده».

ثمّ إنّ وجاهة ذكْر الْفقهاء في عُنْوان الكتاب، تتأسّس على أنّ في الجزْء مسائل فقهيّةً ليحيى وقضايا تتعلّقُ بأحاديث تروجُ عنْد الْفُقهاء دون غيْرهمْ، كما يُعْلم بتصفُّحِه.

---

(١) العلل: رقم ٧٣.
(٢) الحجة: ٥/ ١٧٢.
(٣) ٢٨٢.
(٤) ٢٦٨.

ج ـ الْبُعْدُ الْبُلْدانيُّ في التّصْنيف:

هذا أوّلُ كتابٍ يصلُنا يخْتصُّ بنُقُود أهْلِ الرّواية منْ طريق مشايخِ الْبصْريّين، وقدْ تلتْهُ كتبٌ بمعْنىً أعمّ لـمْ تصلْنا؛ منْها أخْبارُ الْبصْرة، لعُمَرَ بن شَبّة[(١)]، وابْنِ أبي خيْثَمة[(٢)]، ولا يُظَنُّ بهاته أنْ تكون مقْصورةً على تبْيان أقْوال علماء الْبصْرة دون غيْرهمْ. وفي هذا الإفْراد على هذا الوجْه ترْفيعٌ من المؤلّف ببلَدِه، وإعْلاءٌ لشأْوِ مَشَايخه، وإقْرارٌ منْهُ لِسَدَنة علم الحديثِ منهم؛ أعني: شُعْبة ويحْيى وعبْد الرّحْمٰن.

وقدْ عُرف البصْريّون بالتّحرّز في الرّواية وتحرِّي الْألْفاظ، حتى قال الإمامُ أحْمد: «ما رأيْتُ قوْماً سودَ الرّؤوس في هذا الشّأْن مثْلَ أهْل الْبصْرة ـ يعْني: الحديث والألْفاظ ـ، كأنّهمْ تعلّموهُ منْ شُعْبة»[(٣)]، وقدْ أدْرك هذا الْأمْرَ كبارُ النّقَدة كابْن المبارك، فقد قال له ابْن مهْدي: «أهْلُ الْكوفة ليْس يُبْصرون الحديث. فقال: كيْف؟!». ثمّ لقيه بعد ذلك، فقال له: «وجدْتُ الْأمْرَ على ما قلت». وعلّله أبو عبد الله بأنّهمْ كانوا يسْألونه عنْ رأْي حمّاد والزُّهْري، وأحاديثِ الصِّغار[(٤)].

والملاحَظُ أنّ أبا حفْص يقْصدُ بالبصْريّين مَنْ كان من الْبصْرة أصالةً أو وَرَدَ عليْها أوْ مات بها ممّنْ ليْس منْ أهْلها صَليبةً، فيقعُ له تسامحٌ في تعْيين الْبصْريّين، بوقوع اسْمهمْ على الْكوفيّين والموْصليّين وغيْرهمْ من الطّارئين على البصْرةِ وما صَاقبَها. فقدْ أورد خبراً عن الْمُغيرة بْنِ زياد[(٥)]، وهذا موْصليٌّ. وكذلك ذكر أبا معْشَرٍ نجيحَ بْن عبْد الرّحْمٰن السِّنْدي، وهو مدني[(٦)]. وإسْماعيل الْمَكّيّ[(٧)]، لكنّه بصري الأصل، وإنّما يقال له المكّي؛ لأنّه سكن مكّة[(٨)]. وذكر

---

(١) الإنابة لمغلطاي: ١/ ٣٦٢.
(٢) الإنابة: ١/ ٥٦.
(٣) سؤالات أبي داود: ٢٠٠؛ ر: ١٤٠.
(٤) سؤالات أبي داود: ٢٠١؛ ر: ١٤٢.
(٥) العلل: ر: ٢٢٢.
(٦) العلل: ر: ٢٥٨.
(٧) العلل: ر: ٢٢٣.
(٨) سؤالات أبي داود: ١٧٢؛ ر: ٢٨.

عبْد الْكريم الْمُعَلِّم[١]، وهذا وإنْ كان بصريّاً؛ فقدْ نزح إلى مكّة[٢].

والظّاهر أنّه يَدْخُلُ في هذا الاخْتصاص المكانيِّ الرّواةُ المنْقودون والنَّقَدَة الْمفِيدون، ولذلك لا يذْكُر من الرّواة غيْرَ البصْريّين، فإنْ ذكرهمْ فَعَرَضاً في سياق اقْترانهمْ بالْغيْر؛ كذِكْرِه لعبْد الكريم الجزَري، في قوله: «وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن، لا يحدّثان عنْ عبْد الرّحْمٰن بْن زِياد بْنِ أنْعُم»[٣].

وقدْ نقل المؤلّفُ عنْ مَشَايخه الْبصْريّين، يحْيى بْن سعيد الْقطّان، وعبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي، ومعاذ بن معاذ الْعَنْبري، وسليمان بْنِ داود الطَّيَالسي، وأميّة بْنِ خالد، وعفّان بْن مُسْلم، وسَلْمِ بْن قُتيْبة، ويزيد بْنِ زُرَيْع، وعبْدِ الْأعْلى بن عبْد الْأعْلى السَّامي، ومحمّد بْنِ جعْفرٍ غُنْدَر، وإبْراهيم بْن عَرْعَرة، وعبْد الله بْن سلمة الْأفْطس، والضّحّاك بْن مَخْلَدٍ، وزيادِ بْن الرّبيع، ومحمّدِ بْن أبي عَديّ، وميْمون بْن زيْدٍ الْعَدَوي، وهشام بْن عبْد الملك الطَّيَالسي، وبِشْرِ بْنِ الْمُفَضّل الرَّقَاشي، وأزْهر بْنِ سعْدٍ السّمّان، وعبْد الوهّاب بْن عبد المجيد الثّقَفي، ومُعْتَمِرِ بْن سليْمان التّيْميّ، وصفوانِ بْن عيسى الزُّهْري، وعُبيْد الله بْن عبد المجيد الحَنَفي، وحاتم بْن ورْدان، وحيّانِ بْن عبْد الله الدّارِمي، ومعاذِ بْن هشام الدَّسْتُوائي... فهؤلاء ستّةٌ وعشْرون شيْخاً منْ مشايخ أهْل الْبصْرة، لم يُسمِّ منْ غيْرهمْ سوى خمسةٍ: حسيْن بْن حفْص الأصْبهاني، وعبد الله بْن نُمَيْر الْكوفي، ومحمّد بْن خَازِم الكوفي، ووكيع بن الجرّاح الرُّؤاسي الْكوفي، ويزيد بْن هارون الْوَاسِطي.

ومما مرّ نفهمُ مقصودَ المؤلف منْ عبارته: «ممّا اجْتمع عليْه الْعلماءُ منْ أهْل الْبصْرة»، ومع ذلك ففيها تسامحٌ ولا شكّ؛ لأنَّ عمدةَ المؤلف هما شيْخاهُ يحيى وعبْدُ الرّحْمٰن، ونصيبُهما منْ مرْويّات الْكتاب كبيرٌ راجحٌ لا يُقَاربُه نصيبٌ آخر، فالاعْتبارُ أغلبيٌّ.

---

(١) العلل: ٢٣٢.

(٢) سؤالات أبي داود: ١٩١؛ ر: ١١١. (٣) العلل: ر: ٢١٩.

٣ ـ سِماتُ التّأْليف عنْد عمْرو:

أ ـ لُزومُ جَدَد الرّواية والْإحجامُ عنْ إيرادِ مُسْتَنْبَطاته:

إن إناطةَ عمْرو ما سيقَ في كتاب الْعلل بكوْنه منْ إجماعات نَقَدَةِ الْبصْرة، ناءٍ به عنْ أنْ يفْصح عنْ آرائه النّقْدية بوضوح، وقدْ كنا ننْتظرُ أنْ يتحرّر منْ موْرِدِ الرّواية لوَهْلةٍ، بانْفكاكِه عن الْقَيْدِ الذي الْتزمه في التّاريخ، لكنْ تحصّل أنّ هذا الميْسَمَ عامٌّ فيما وَصَلَنا منْ كُتبه[1]. وقدْ قال الْفلاسُ يوْماً لأبي الآذان عُمر بْنِ إبْراهيم: «أنْت لا تحْسنُ شيْئاً إلّا بإسْناد»[2]، وما أجْدَرَه هو بهاته الْعبارة، فإنّها متمكِّنةٌ فيه. ولك أنْ تتحقق ذلك بأنّ كتابَ التّاريخ لـمْ يتضمّنْ جرْحاً للرّواة ولا تعْديلاً إلّا في خصوصِ راوييْن اثْنيْن هما: أَبَوَا عقيل: بشيرُ بْن عُقْبة الدّوْرَقيُّ[3]، ويحْيى بْن متوكّلٍ صاحب بُهَيّةَ[4]، الأوّلُ ثقةٌ وتلْوُه ضعيفٌ. ومع أنّ كُتبَ التّاريخِ لم تتمحّضْ لهذا، إلّا أنّنا وجدْنا المؤلِّفين الأُوَل، يعْطفون على بعْضِ قضايا الجرْح والتّعْديل فيها وينْثُرُونَ في تلافيفها نقَدَاتٍ وترْجيحات، بلْ توسّع منْهم منْ قَصَرَ التّاريخ على ذلك كابْنِ مَعين، وضيّقَ منْهم منْ حَصَرَ إهَابَهُ في الأسماء والكنى كالمقدَّمي الصّغير؛ وحقّقَ مفْهومَ التّاريخ منْ جمع أموراً بيْن ذلك كثيراً، كالْبخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأجْلى ممّا مرّ أنكَ لنْ تجدَ على امْتدادِ مساحةِ الْكتاب كلاماً خالصاً لعمْرو، بلْ كلُّ ما فيه إمّا مرْويٌّ أو محْكيٌّ، ويكْفي للدّلالة على ذلك، أنّ عِبارة «سمعْتُ» لـمْ تخْلُ منها صفحةٌ منْ صفحات هذا الجزء، فتكرّرتْ مئةً وإحْدى وتسْعينَ مرّة (١٩١).

ب ـ الْأَمُّ إلى الاخْتصار والاقْتصادُ في الرّواية:

ويظْهرُ هذا الإقْلالُ أوّلَ ما يظْهرُ في مَسْرَدِ كتبه، فإنّنا لـم نحصِّلْ منْ

---

(١) وقد وجدنا للفلاس آراء نقدية كثيرة خارج هذين الكتابين.

(٢) ن: الحكايةَ بسياقها في الكامل لابن عدي: ١/٣١٦؛ ر: ٧٧٦.

(٣) التاريخ: ٣٥٤. (٤) التاريخ: ٣٥٥.

أسْمائها غيْرَ ستّةٍ[١] مع الإيغال في التّنْقير. . .وأيْن يأتي منْ هذا ذلك الْعددُ الْوفيرُ الْبالغُ مئتيْن منْ مصنّفات غريمِه عليٍّ، والذي حفظ الحاكمُ منْ أسْمائها نحو التّسْعة والْعشْرين أكْبرُها في ثلاثين جزءاً[٢]، ويلْزمُ من الإكْثار كما هو مقرَّرٌ التّشْعيثُ والْإخلالُ بعْضَ الإخْلال بالْإحْكام.

ثمّ يبْدو الإيجازُ في جِرْم ما بلَغنا منْ كتبه، فأكْبرُه ثلاثةُ أجزاء[٣]، وصِنْوُه جُزْءٌ. وعلى عادةِ ابْنِ خيْرٍ في الإشْعار بما يفيدُ أنه وقفَ على الْكتاب الذي تلقّى حقَّ روايتِه، أوْ تملَّكَه أو تناوَلَه، قوْلُه عنْ كتاب تضْعيف الرّجال لعمروٍ: «جزْء صغير»[٤]؛ وفيه بلاغٌ آخرُ على ما قلْنا.

وأمّا الْقصْدُ في الرّواية، فيدلُّ له أنّه لـمْ يَشْرَهْ إلى الْمُكاثرة فلمْ يُعْرَفْ منْ حديثه غيْرُ جزْء واحد[٥]، ولا خَرَجَ عنْ حدّ الاعْتدال في الرّواية عن الشّيْخيْن، مع أنّه لوْ فعل لأيّدتْه شواهد الامْتحان؛ قال عبّاس الْعنْبريّ: «لوْ روى عمرُو بْنُ عليّ عَنْ عبْد الرّحْمٰن بْن مهدي ثلاثين ألْفاً لكان مُصَدّقاً»[٦]

وأوْغَلُ في الْبيانِ، ما أوْردَه ابْنُ بَشْكُوال الْحافظُ في «فوائده»[٧]: «قال سهْلُ بْن نُوحٍ الْجناني المحدّثُ بالْبصْرة: كنْت أكْتب عنْ عمْرو بْن عليٍّ الفلّاس؛ قال: وكان يحدّثنا في الْجامع، فإذا أمْلى عليْنا ورقةً كأنّما قدْ عمل مَعَنَا كبيراً».

ج ـ جوْدةُ التّصْنيف:

لعلّ في كلمة أبي حاتمٍ عن الْفلّاس أنّه أرْشَقُ من ابْن المديني[٨]، ما

---

(١) ذكرنا منها في تقْدِمةَ التاريخ خمسةً (٨٧ ـ ٨٩)، واضْطرب عليْنا الْأمْرُ ثمّةَ فعدَدْنا الْعللَ وتضْعيفَ الرّجال كتاباً واحداً، وليْس ذلك بسديد؛ فإنّهما مُتَغَايران.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٧١.

(٣) باعتبار ما بلغنا، ولعلّ التفسير أكبر جرْماً، لكنْ لم أقف على إشباعِ وصْفه في كتب الفهارس.

(٤) فهرسته: ٢٦٥؛ ر: ٣٦٠.

(٥) ن: عنه التاريخ: ٨٨ ـ ٨٩.

(٦) تاريخ بغداد: ١٤/ ١٢١.

(٧) نسخة مكتبة الفاتيكان: و٣٦ و.

(٨) الجرح والتعديل: ٦/ ٢٤٩؛ ر: ١٣٧٥. وتصحفت العبارة على البعض فصارت «أوثق».

يجْنحُ بها إلى أنْ تكون مخْصوصةً بجوْدةِ التّصْنيف لا غيْر ـ هذا إنْ لـمْ يكنْ لتَبَايُنِ موْقفِ الرّجليْن من محْنة خلق القرآن أثراً في هذا الحكْم ـ، فإنّ ابْنَ أبي حاتم نقلَ عنْ كتُب الْفلّاس أكْثَرَ ممّا نَقَلَ عنْ كتبِ عليٍّ بثلاثة أضْعاف، وأسْعَفَه ما فيها من النّقُول المهمّة، لِيُطْلق ذلك الحكْم الذي حيَّر الْكثيرين، وأمّا أنْ يُظَنَّ بابن أبي حاتم أنّه يرى الفلّاسَ أعْلَمَ من ابن المديني، فهو إلى الْبُعْد ما هو، والنّاسُ سواءٌ في دفْعه، شُدَاتُهُم والمنْتهون، وهو فوْقَ ما قلْناه لا يتّسِقُ مع ما يتْلو منْ قوْله: «بصْريٌّ صَدُوق»[١].

ويدلّ لما قلْنا أنّ الرّعيلَ المتأخّر من المتقدّمين كانوا يروْنَ للفلّاس شُفوفاً في جوْدة التّرْتيب وحُسْن التّأْليف، قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ (ت٣٦٠هـ): «وسمعْتُ منْ يذْكر أنّ المصنّفين ثلاثة؛ فذكر أبا عُبيْدٍ القاسمَ بْنَ سلّام، وابْن أبي شَيْبة، وذكَرَ عمرو بْنَ بَحْرٍ في معْناه»[٢]؛ وهي كلمةٌ فصْلٌ فيما انْتحَيْناه.

٤ ـ منْ عادات المؤلّف في الْكتاب:

راعى المؤلّف روابطَ خفيّةً وترْتيباتٍ في منْهج التّصْنيف؛ منها:

ـ المزْجُ بيْن مَبَاحث التّاريخ ومباحث الْعلل.

ـ رعْيُ المتشابِهين والمتناظِرين من الرّواة في الطّبقة، بالسّنّ أو الحالِ من الضّعْف أو الْوَثاقة، ولوْ منْ طرْف خفيّ:

مثالُه: أنّ الْكلامَ عنْ أجْلحٍ يأتي بعْدَ الْكلام عنْ فِطْرٍ؛ وفي وجْه ارْتباطِ هذا الخبر بالذي قبْله نُكْتةٌ؛ وهي أنّ فطْراً كان يُنَظّر بأجْلح؛ قال عبْدُ الله بن أحمْد: «سمعْتُ أبي يقول: ما أقْربَ الأجْلحَ منْ فِطْرِ بْن خليفة»[٣]. وزدْ عليه أنّ كليْهما شِيعيٌّ. وهذا من جوانِبِ التّداعي المعنوي في ذهْن الفلّاس أثناء

(١) الجرح والتعديل: ٦/ ٢٤٩؛ ر: ١٣٧٥.

(٢) المحدث الفاصل: ٦١٤؛ ر: ٨٩٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٤١٣؛ ر: ٢٨٤٩.

التأليف. على أنّ جمْع كلامِ الأئمةّ في كليْهما ـ وإنْ كانا متقاربيْن ـ يُظْهرُ أنّ حالَ فطْرٍ أمْثلُ منْ حالِ قَرينِه، والله أعلم.

ومنْ فقْه الفلّاس أنّه قَرَنَ حكْمَ الشّيْخيْن على الْمُثَنّى بْنِ الصّبّاح إلى حُكْمهما على طلْحة بْن عمْرو، إذْ غالباً ما كانا يُنظّرَان ببعْضهما عنْد المتقدِّمين كابْنِ مَعِين، فقدْ سُئل عن المثنّى، فقال: «ضعيفُ الْحديث، هو أقْوى منْ طلْحةَ بْنِ عمْرو»[1]. مع أنّ هذيْن وإن اشْتركا في الضّعْف، إلّا أنّ الأوّلَ مُعْتبَرٌ بحديثِه دون الآخَر.

وهذا التّنْظيرُ واضحٌ في نقْلِه عنْ يحيى قوْله: «عبْدُ الْواحد بْنُ قيْسٍ، نحْوُ السِّنِّ من الأوْزاعيِّ»[2]، و«النّزّال بْنُ عمّار في السّنّ، مثْل عِمْران بْن حُدَيْر»[3]. قلت: ووجْهُ التّنْظير بيْنهما أنّ عِمْران بْنَ حُديْرٍ من الرّواة عنِ النّزّال، وكوْنُه من أسْنانه وأتْرابه منْ فوائد الْكتاب، ولـمْ أقفْ عليْه في غيْره.

ـ إيرادُ خَبرِ الرّاوي بإثْر منْ روى عنْه أحياناً:

فمنْه أنّه ذكر الْخبر عنْ يحْيى الجزّار[4] بعْد خبرِهِ عن عمْرو بْن مُرّة[5]؛ وفي وجْه ارْتباطِ هذا الخبر بسابقِه لطيفةٌ، وهي أنَّ عمْرو بن مرّة، يرْوي عنْ يحيى بْن الجزّار، وانْظُرْ أنْموذجاً عنْ روايته عنْه في مسْنَدِ أبي يعْلى[6].

ـ التّفنُّنُ في الإسناد، بإيراد الْخبر بعيْنِه بأسانيد مخْتلفةٍ باخْتلاف المجالس:

مثاله قولُه: «سمعْتُ يحْيى يقول: سمعْتُ سفْيان يقول: أرادوا أبا الْبَخْتَرِيِّ الطّائِيَّ أنْ يسْتعْملوه يوْمَ الْجماجم على الْقُرّاء فأَبى، وقال: أنا رجُلٌ من الْموالي، ولا أُحْسِنُ أهُزُّ السّيْف. فاسْتعْملوا زَحْرَ بْنَ جَبَلَةَ بْنِ زَحْر؛ فما برِحَ حتّى قُتِل»[7]. ثمّ ساقه بإسْنادٍ منْ طريقٍ آخر: «وسمعْتُ أميّةَ بْن خالد

---

(١) سؤالات ابن الجنيد الختّلي: ٣٠٧؛ ر: ١٤١.

(٢) العلل: ر: ٩١.

(٣) العلل: ر: ٩٢.

(٤) ن: العلل: ر: ٤٥.

(٥) ن: العلل: ر: ٤٦.

(٦) ٩/١٣٣؛ ر: ٥٢٠٨.

(٧) العلل: ر: ٤٩.

يقول: حدّثنا شُعْبة، عنْ عمْرو بْنِ مُرّةَ قال: أرادوا أبا الْبَخْتَرِيِّ أنْ يسْتعْملوه فقال: أنا رجلٌ من الْمَوَالي، ولا أُحْسِنُ أهُزُّ السَّيْفَ»[١]. ويتعلّق بهذا الموضع أيضاً أنّ الصيرفيَّ ذكره بسياقٍ أتمّ في كتاب التّاريخ[٢]، وبسياقٍ أخْصَرَ في العلل، وأخْشى أنّه وقع له قلْبٌ فركّبَ إسْنادَ الْأوّل لمتْن الثّاني أو العكْس كما يظهرُ بالْمقارنة.

- توزيعُ الْخَبر الْواحدِ بيْن موْضعيْن يسوقُه تامّاً في أَحَدِهما ويخْتصرُه طوْراً آخر:

كتقْديمه لخبر سُؤال القواريريِّ يحْيى عنْ قوْلِ مجاهدٍ في ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣] واخْتصارِه[٣]، ثمّ تأْخيرِه لبَيَان مجاهدٍ للآية وتفْصيلِ خَبَرها بعْدُ[٤].

ووقع للمؤلّف بهذا الاعْتبار، قدْرٌ مشْتركٌ من الأخبار بين التّاريخ والعلل[٥]، وتلْك قرينةٌ ظاهرةٌ في التّبايُن الْأصْليّ بيْن الْوضْعيْن.

- منْ منْهج الفلّاس - وهو سبيلٌ جرى عليْه الْعُقيْليُّ وابْنُ عديٍّ وغيرُهما - أنّه يُلْمِعُ إلى صفةٍ للرّاوي أوْ حُكْم، ثمّ يُرْدِفُهُ بأُنْموذج عنْ روايته:

مثالُه: حديثُه عنْ صفةِ تحْديثِ عَوْفِ بْنِ مالك الجُشَميّ، ثمّ سَوْقِ روايةٍ له عنْ عبْد الله بْن مسْعود بعْدُ. ونصُّ كلام عمْرو: «وسمعْتُ أبا داودٍ يقول: حدّثنا شُعْبة، قال: قلْتُ لأبي إسْحاق: كيْف كان أبو الأحْوَصِ يحدِّثكُمْ؟ قال: كان يسْكُبُها علينا في الْمسْجد: «قال عبْدُ الله، قال عبْدُ الله»»[٦]. ثمّ قال بإثْرِه: «وسمعْتُ بِشْرَ بْنَ المُفَضَّل، قال: نا خالد، قال: سمعْتُ عليَّ بْنَ الأقْمَر، قال: سمعْتُ أبا الأحْوص، قال: سمعْتُ عبْدَ الله بْنَ مسْعودٍ قال:

---

(١) العلل: ر: ٥٠.
(٢) ٣٣١ - ٣٣٢.
(٣) العلل: ر: ٥٤.
(٤) ن: العلل: ر: ٦١؛ ٦٢؛ ٦٣.
(٥) ن: ١٦؛ ٢٦؛ ٢٧؛ ٤٢؛ ٥٠؛ ٧٨؛ ٩٤؛ ٩٩؛ ١٣٦؛ ١٣٧؛ ١٨٨؛ ١٩١؛ ١٩٧؛ ١٩٩؛ ٢٠٠؛ ٢٠١؛ ٢٠٢.
(٦) كتاب العلل: ر: ١٧٨.

«منْ لـمْ يُدْرِكِ الرّكوع، فلا يَعْتَدَّ بالسُّجودِ»[١].

ومنْه أنّه ذكر موْقفَ يحْيى وعبْد الرّحْمٰن منْ عبْد الْكريم المعلّم، ثم ساق أُنْموذجاً عنْ روايتِه؛ فقال: «وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدِّثان عنْ عبْدِ الْكريم الْمُعَلِّم. قال: فذكروا مرّةً عنْد يحْيى في الْمسْجد الْجامع يوْمَ الْجمعة ـ وأنا شاهدٌ ـ التَّرويح في الصّلاة؛ فقال: يذْكرون عنْ مسْلمِ بْنِ يَسارٍ وأبي الْعالية. فقال له عفّان الصّفّار: مِنْ حديث مَنْ؟ فقال: حدّثنا هشام ـ فقال له فيما بيْنه وبيْنَه وأنا أسْمع ـ عنْ عبْد الْكريم، عنْ عُمَيْرِ بْنِ أبي يزيد ـ فيما بيْنه وبيْنه ـ. وأمّا عبْدُ الرّحْمٰن، فإنّي سألْتُه في الْمَجْلس، عنْ حديثٍ منْ حديثِ محمّدِ بْنِ راشد، عنْ عبْد الْكريم، فقال: دَعْهُ! فلمّا قام، طمِعْتُ أنْ يحدّثني به؛ فسألْتُه عنْه فقال: فأيْنَ التّقْوى!»[٢].

ـ الانْتقالُ من التّصْريح بالْحُكْم النّقْديّ إلى لازِمِه، أوْ إلى ما يُشيرُ إليْه، أو إلى الحالة التي تحْتَفُّ بالنّاقد عند ذِكْرِه:

كقول الفلّاس: «كان يحْيى بْنُ سَعيد إذا ذُكِرَ عنْده أبو بكْر بْن عيّاشٍ، كَلَّحَ وجْهَه وأعْرض»، فيما أنه قال بالمقابل: و«كان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْه»[٣].

ـ إناطةُ الْأحْكام على الرّوُاة بعلّاتها:

كلّما وقع الْفحْصُ عنْ سببِ الْجرْح كان الْبيانُ أفضل للتثبُّت من السّبب هلْ هو قادحٌ أم لا. وقد اقْترنت بعْضُ الْأحْكام في الْكتاب بأسْبابها؛ وكان مدارُها على:

الْغلوِّ في الرّفْض: ٤٦.

والنّصْبِ: ١.

والاعْتزالِ والْقدْحِ في الثّقات: ٣؛ ٣٥.

---

(١) كتاب العلل: ر: ١٧٩.

(٢) العلل: ر: ٢٣٢.

(٣) كتاب العلل: رقم ٢٧٢.

وشتْم الصّحابةِ رضْوان الله عليْهم: ٢٥٠.

والالْتباسِ بالْقَدَر: ٣٦؛ ٣٧؛ ١٦٠؛ ١٧٥.

والْفسْقِ: ٢٣٧؛ ٢٤٥.

والْكذب: ٣١٦.

والتّدْليس الشّديد: ٢.

والرّوايةِ عن كلٍّ: ٨٩؛ ١٤٤.

والتّحْديثِ عنْ أهْل الْكتاب وروايةِ الضّعيف من السّير: ٢٢.

وسوءِ الْحفْظ: ٥٣؛ ١١٠؛ ٢٣٣.

وقبُولِ التّلْقين: ٢٢؛ ٧٤.

والاخْتلاط: ٨٢؛ ٨٤؛ ٨٧.

والاضْطراب: ٢٧١.

ونكارةِ الحديث: ١٠٤؛ ٢٨٠؛ ٢٩٠؛ ٢٩٧؛ ٣٠٢.

٥ ـ طريقةُ الْكِتَاب في سَوْقِ الْعِلل:

لا يخْرجُ الخبر النّقْديُّ عنْ أنْ يكونَ مُحْتجِناً التّنْصيصَ على ما سيق له، إفْصاحاً من المؤلّف، وهو بذلك يُعْفي الْقارئ من ضَنْك التّأْويل وتطلُّب الْفهْم، ناهيكَ عمّا فيه منْ إمْدادِ الطّالبِ وإسْعادِه بإيقافه على مُسْتنْبطَات النّصوص، لكنّ هذا الصّنيعَ هو الأغْلبُ على المتأخّرين. وقدْ يجْبهُكَ المؤلّفُ بالنّصّ النّقْديّ كفاحاً منْ غيْر توْطئة ولا تذْييل، وليْس ثمّة من هادٍ يأخذُ باليدِ إلى السّبيل الأقْوم، والمهْيَع الأسْلم، وعلى هذا السَّنّن عُظْمُ كتبِ المتقدّمين، فهي إذاً تحوجُكَ قسْراً إلى مراجعة الأصول ومُسَاءلتِها لفكِّ المعمّى، وإبْرَاز المُضمر، فإنْ ظفرْتَ فيها بالطّلِبة، فقد أمِنْتَ الْبائقة، وقلّدْتَ الأماثل، وإنْ لم تجدْ، أعْملْتَ فكْركَ ما وسعكَ، وأثْبتّ ما فتح اللهُ به.

وكتبُ الْعلل تنْتهجُ سبيليْن في الْغالب، وثالثاً يجْمعُ بيْنَهُما هو أقْربُ رُحْمى إلى الأوّل، فتبْقى القسْمةُ ثنائيّةً على الْحقيقة.

فأمّا الْأوّل: فيقْصِدُ في الجملة إلى النّظَر، بذِكْرِ قواعدِ وضوابطِ الفنّ، وما أصّله النّقّاد، دون أنْ ينْفَكَّ عن التّاريخ والطّبقات، وتَتَنَاثَرُ في مَطَاوِيه مُثُل الْأحاديث المُعلّلة.

وأمّا الثاني: فيطْوي جميعَ ما ذُكِر، ويهْجمُ على الأحاديث المعلّلة بجمْع طُرُقها لتبْيان وجْه العلّة فيها دون تسْمِيته أو الاكتفاء بالإشارةِ المْختَلَسَة إليْه؛ لتعْويل مؤلّفي هذا الضّرْب على النّوْعية المخْتارة للمتلقّي الافْتراضيّ الذي لا يُيمّمُ وجْهه تلْقاءَ الْعلل إلّا وقد اسْتوْفى من المعْرفة بأفانين الحديثِ شطْراً يمكّنُه من الفهْم والمشاركة، ولذلك تفصّى أولئكَ منْ وزر التّيْسير التّعْليميّ؛ لأنَّ صغارَ الطّلبة بأمَنَةٍ منْ أنْ يَرِدُوا هذا الحوْضَ بكثْرة الصّوارِف.

وقد ألّف شيخُ الصّنْعةِ وإمامُها العبقريُّ عليُّ ابْنُ المديني في الضّرْبيْن معاً، له في الأوّل كتابُ الْعلل[١]، وهو جزْءٌ بيْنه وبين كتابنا هذا أواصرُ لا تخْفى، وله في الثّاني كتابُ الْأحاديث المعلّلات، لـمْ يكنْ معْلوماً منْهُ غيْرُ ورقة واحدةٍ من الجزْء الأوّل بظاهريّة دمشْق[٢]، ثمّ ظَهر منْه بأَخَرَةٍ الجزْء الْخامسُ بتجْزئة أبي الحسيْن بْن المظفّر في ١٤ ورقة، وسنسوقُ أوّلَ حديثٍ منْه وآخرَ حديثٍ لندلّل على أنّ هذه الطّريقة الثّانيةَ هي التي انْتَهَجَهَا منْ بعده كبارُ صَيَارِفَة الْعلل كالدّارقُطْني، وأنّ كتابنا ليْس منْ نحْوِها.

فأمّا أوّلُ حديثٍ ـ وقدْ ذهب منْ أوّله شيْءٌ ـ: «... بني الْعبّاس، فكنّا معه ثلاثةً على الدّابّة. وربّما قال سفْيان: حَمَلَنَا وغُلاماً منْ بني عبْد المطّلب، وكنّا معه ثلاثةً على دابّة».

حدّثنا علي، ثنا الضّحّاكُ بْن مَخْلد؛ قال: أخْبرني ابْنُ جريْج؛ قال: أخْبرني جعْفرُ بْنُ صالحِ بن سَارَة، أنّ أباه أخْبره أنّ عبْدَ الله بْنَ جعْفرٍ أخْبره؛ قال: «لوْ رأيْتني وقُثَمُ وعبْدُ الله بْنُ عبّاس، ونحْنُ صِبْيانٌ نلْعب، فمرّ

(١) معروف مشتهر.

(٢) المنتخب من مخطوطات الحديث: ص٤٩٠؛ ر: ١٣٨٤. ضمن مجموع رقم ٦٢.

رسولُ الله ﷺ على دَابّة فقال: ارْفعوا إليّ هذا. قال: فجعلَني أمَامَه ثمّ قال لِقُثَم: ارْفعوا إليّ هذا. فجعلَه وراءَه، قال: ثمّ مسح رأْسي مليّاً، وكلَّما مَسَحَ رأسي دَعا لي؛ قال: اللَّهُمَّ اخْلُفْ جعْفراً في وَلَده».

حدّثنا عليّ: ثنا عبْدُ الْوارث بْنُ سعيد، ثنا أيّوب، عنْ عكْرمة، عن ابْنِ عبّاس، أنّ النّبيّ ﷺ حَمَلَ الْفضْلَ بْنَ الْعبّاسِ وقُثَمَ، وأحدُهما بيْن يديْهِ والْآخرُ خلْفَه»(١).

وأمّا آخرُ حديث بهذا الجزء: «حدّثنا عليّ: ثنا يحْيى بْن زكريّا؛ قال: حدّثني إسْماعيلُ بْنُ أبي خالد؛ قال: حدَّثني حجّاجٌ الهمداني؛ قال: قال رجُلٌ لعامر: إنَّ بيَ الْباصور(٢). قال: صَلِّ وإنْ سَالَ منْ قرْنِكَ إلى قَدَمِكَ.

حدّثنا عليّ: ثنا يحْيى بْنُ سعيد، عنْ إسْماعيل بْنِ أبي خالد؛ قال: سأل حجّاجُ عامراً عنْ رجل به باصور(٣)، فقال: صَلِّ وإنْ سال من قرْنك إلى قدمك.

قال عليّ: فقوْلُ يحْيى عنْ حجّاجٍ والذي رواه ابْنُ أبي زائدةَ أثْبتُ وأَجْوَدُ»(٤).

قدْرٌ منْ سماعٍ بآخر الجزء الخامس من الأحاديث المعلّلة

وبيْن كتاب ابن المديني المطبوع وعلل الْفلّاس تشابهٌ في أنحاء شتّى يُنْتجُهُ اشْتراكُ المؤلِّفيْن زماناً ومكاناً ومشايخَ ومشَارب، وتقارُبُ الكتابيْن في المنهج والجِرْم.

---

(١) الأحاديث المعللة: الجزء الخامس: و١ و؛ ضمن المجموع: و١٦٢ و.

(٢) كذا في الأصل؛ والمعروف «النّاسور»؛ وقد يكتب الصاد.

(٣) ن: التعليق فوقه.

(٤) و١٣ ظ ـ ١٤ و؛ ضمن المجموع: و١٤٧ ظ ـ ١٧٥ و.

مِنْ أثر الشّيْخيْن في الْكتاب

١ - صيغةُ الحكاية في الْعلل عن الشّيْخيْن في التّحْديثِ أو التّرْك وقيمتُها عنْد النّقّاد:

حفَلتْ كتبُ الرّجال بنقْلِ أحْكام شيْخي الْبصْرةِ الْأكْبريْن عن الرّواة، وكان مقْصودُ الْفلّاس وغيْرِه بتحْديثهما عن الرّاوي أوْ ترْكهما له: الاحْتجاج وعدمُه[(١)]. واسْتقرّ ذلك في الْعُرْف النّقْديّ عنْد المتقدّمين والمتأخّرين على حدٍّ سواء، بلْ إنّ روايتَهما عن المجهولِ رفْعٌ للجهالة عنه وتمشيةٌ له، فقد سُئِل أحْمد: «إذا روى يحْيى أو عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي عنْ رجُلٍ مجْهول، يُحتجُّ بحديثه؟ قال: يُحْتجُّ بحديثه»[(٢)].

ولمْ يخْتلفوا عنْهما عنْد روايتهما معاً عن الرّاوي أو ترْكِه، وإنّما اخْتلفوا إذا روى أحدُهما وترَكَ الْآخر؛ فَنَقَلَ أحمدُ بْنُ محمّد بْنِ أبي بكْر المقَدَّميُّ عن عليِّ ابْن المديني قوْلَه: «إذا اجْتمع يحْيى بْن سعيد وعبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي على ترْكِ رجل لمْ أحدّثْ عنْه، فإذا اخْتلفا أخذتُ بقوْل عبْد الرّحْمٰن؛ لأنّه أقْصدُهما، وكان في يحْيى تشدُّدٌ»[(٣)]. وقال الذّهبي عنهما: «انْتُدِبا لنقْد الرّجال، وناهيك بهما جلالةً ونُبْلاً وعلماً وفضْلاً، فمن جَرَحاه لا يكادُ والله يَنْدملُ جَرْحُه، ومنْ وثّقاه فهو الحجّةُ المْقبول، ومن اخْتلفا فيه اجْتُهِد في أمْرِه، ونزل عن درجة الصّحيح إلى الحسن، وقد وثّقا

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٤/ ٣٧٥؛ ر: ١٥١.

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد: ١٩٨؛ ر: ١٣٧.

(٣) تهذيب الكمال: ١٧/ ٤٣٨. ون: موقفاً أقل تفصيلاً لابن المديني، نقله عنه الساجي في إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٢٣٥؛ ر: ٣٢٥٣.

خلْقاً كثيراً، وضعَّفَا آخرين»[١].

ولا غرْو أنْ يميزَ النُّقّادُ القرينيْن بهذه الخِصِّيصة المنْهجية؛ فإنّهما فضْلاً عن امْتناعهما عن الرّواية عن الضّعافِ، فقدْ كانا يتتبّعَان مرْوياتهمْ في كتب تلاميذهمْ فيَخُطّان عليْها؛ مثلما حكى بُنْدار، قال: «أخذ يحيى وعبْد الرّحْمٰن الْقلم منْ يدي، فَضرَبَا على نحْوٍ منْ أرْبعين حديثاً منْ حديث الْحارث[٢] عنْ عليّ»[٣].

وإنّ الأمْرَ لَيَصِلُ بالشّيْخيْن إلى أنْ يسْتعْديا على منْ لَمْ يكُفّ عن الرّواية عنْ هؤلاء الهلْكى ممنْ وقع إصْفاقُهما معاً على ترْكه، حكاه أبو داود وقال: «اسْتعْدى عبْدُ الرّحْمٰن بن مهدي على عيسى بْن ميْمون صاحب محمّد بْن كعْبٍ في هذه الأحاديث، فقال: لا أعُودُ»[٤].

وصارَ هذا الصّنيعُ منْ صيغةِ نفْي تحْديث الشّيْخيْن أوْ إثْباتِه مسْلكاً مطْروقاً في طبقة المؤلّف وطبقةِ تلاميذه، وعنهمْ تلقّفها مَنْ بعْدَهم، فتجدُها عنْد الإمام أحمد[٥] وفيْلسوفِ الصّنْعة ابْنِ المديني[٦] ـ واختصّها هذا بتأْليفٍ مسْتقلّ في خمسة أجزاءٍ لَمْ يصلْنا[٧] ـ ومحمّدِ بْن المثنّى الْعَنَزي ـ وأظنُّ

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ١٨٠؛ ر: ٩٦.

(٢) الخارفي الأعور.

(٣) الضعفاء للعقيلي: ١/ ٥٥٣؛ ر: ١٠٢٠.

(٤) سؤالات الآجري: ١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢؛ ر: ٩٣٧.

(٥) سؤالات أبي داود: ٣٣٨ ـ ٣٣٩؛ ر: ٥٠٣؛ ٣٤١؛ ر: ٥٠٩؛ ١/ ٣٦٩؛ ر: ٦٧٧؛ ٢٧٢؛ ر: ٣١٦؛ ٣٦٢؛ ر: ٥٦٧. العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله): ١/ ٤١٢؛ ر: ٨٧٤؛ ١/ ٥٢٥؛ ر: ١٢٣١؛ ١/ ٥٣١؛ ر: ١٢٤٩؛ ٢/ ٥٢٤؛ ر: ٣٤٦١؛ ٣/ ٨٠؛ ر: ٤٢٦٨؛ العلل (رواية المروذي): ٨٩؛ ر: ١٢٧.

(٦) طُرَرُ ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٨٣؛ ر: ٦٩؛ الضعفاء للبخاري: ٣٣؛ ر: ٤٠؛ التاريخ الكبير: ٤/ ٣٠٨؛ ر: ٢٩٣٥؛ ٥/ ٣٥١؛ ر: ١١١٣؛ ٧/ ٣٣٩؛ ر: ١٤٥٨.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٣٠١؛ ر: ١٩١٥.

تاريخَه الصغيرَ مقْصوراً على هذا الأمْر، فإنّه أكثرُ منْ نُقلت عنه هاته الصّيغة[١]-، وأبي حفْصٍ صاحبِنا، وتلْميذِهِ أبي داود السّجسْتاني[٢].

ويبقى كتابُ «العلل» للحينِ أوْسَعَ مدوّنةٍ لهاته الصّيغة تصلُ إليْنا، ولا تظهرُ قيمةُ النُّقول فحسب في كوْنها تحْكي اتّفاقَ الشّيْخين أو اخْتلافَهما في الرّواية عنْ بعْضِ الرّواة أوْ ترْكِها، بلْ أيْضاً في ما تصفُه منْ تطوُّر المواكبةِ النّقْديّة عنْدهما لجمْلةٍ من الرّواة؛ منْ قَبيل قوْلِ الْفلاّس عنْ جابرٍ الجُعْفيِّ: إنّ «يحْيَى وعبْدَ الرّحْمٰن لا يُحدّثان عنْه، وكان عبْدُ الرّحْمٰن قبْلَ ذلك يحدّثُنا عنْه ثمّ تَرَكه»[٣]، وقال مثْلَ ذلك عنْ قيْسِ بْنِ الرَّبيع[٤]. ونفى تحْديثَهما عنْ عمْرو بْن عُبيْدٍ وأفاد بعْدُ: «وكان يحْيى يحدّثُنا عنْه ثمّ تَرَكه»[٥]. وأخْبَر أنّهما تركا الرّوايةَ عنْ إسْماعيلَ بْنِ عبْد الْملك، وقال: «ورأيْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: أسْتخير اللهَ أَضْرِبُ على حديثِه»[٦].

---

(١) يكفي أن تعرف أن العقيلي وحده نقل عنه شيئاً كثيراً من هذا، انظر مواضعَه في الجزء الأول من ضعافه: ١٢٠؛ ر: ٥١؛ ١٣٩؛ ر: ٨٤؛ ١٤٢؛ ر: ٩٠؛ ١٦٥؛ ر: ١٣٩؛ ٢٤٤؛ ر: ٢٥٩؛ ٢٤٨؛ ر: ٣٢٣؛ ٢٦٧؛ ر: ٣٧٠؛ ٢٧٦؛ ر: ٣٩٧؛ ٢٨١؛ ر: ٤١٢؛ ٢٨٨؛ ر: ٤٢٨؛ ٣٠٩؛ ر: ٤٦١؛ ٣٦٣؛ ر: ٥٨١؛ ٣٨٠؛ ر: ٦١٤؛ ٣٩٥؛ ر: ٦٤٦؛ ٤٢٠؛ ر: ٦٩٣؛ ٤٧٤؛ ر: ٨١٩؛ ٤٩٤؛ ر: ٨٦٤؛ ٤٩٧؛ ر: ٨٧١؛ ٥٢٠؛ ر: ٩٣٣؛ ٥٤٥؛ ر: ٩٩٨؛ ٥٨٣؛ ر: ١٠٨٠؛ ٥٠٦؛ ر: ١١٣١....

(٢) سؤالات الآجريّ له: ١/٢٢٣؛ ر: ٢٤٨؛ ١/٤٣٤؛ ر: ٩١٢؛ ١/٣٦٩؛ ر: ٦٧٧؛ ١/٣٧٧؛ ر: ٧٠١؛ ١/٣٨٢؛ ر: ٧١٩؛ ١/٣٩٤؛ ر: ٧٦٣؛ ١/٤٣٧؛ ر: ٩٢٥؛ ١/٤٣٩؛ ر: ٩٣٠؛ ٢/٢٩؛ ر: ١٠١٩؛ ٢/٣٧؛ ر: ١٠٣٨؛ ٢/٣٧؛ ر: ١٠٣٩؛ ٢/٥٣؛ ر: ١٠٩٥؛ ٢/٥٦؛ ر: ١١٠٧؛ ٢/٨٤؛ ر: ١٢٠٠؛ ٢/١٢٩؛ ر: ١٣٣٧؛ ٢/١٣٩؛ ر: ١٣٨٥؛ ٢/١٤٧ ـ ١٤٨؛ ر: ١٤١٨؛ ٢/١٥٢؛ ر: ١٤٣٤؛ ٢/١٥٢؛ ر: ١٤٣٦؛ ٢/١٥٨؛ ر: ١٤٥٦؛ ٢/٢٩٩؛ ر: ١٩١٢؛ ٢/١٥ ـ ١٦؛ ر: ٩٧٩؛ ٢/٢٦؛ ر: ١٠١٢؛ ٢/٩٠؛ ر: ١٢٢٣؛ ٢/١١٨؛ ر: ١٣٠١؛ ٢/ ١٢١؛ ر: ١٣٠٩؛ ٢/٢٨٧؛ ر: ١٨٧٣.

(٣) العلل: ر: ٢١١.

(٤) العلل: ر: ٢٥٧.

(٥) العلل: ر: ٢٢٣.

(٦) العلل: ر: ٢٢٩.

واحْتجاجُ الْفلّاس بعدم سماعِه تحْديثَ الشّيْخيْن عن الرّاوي مع توفُّرِ دَواعيه، قرينةٌ عنْده في تضْعيفه؛ مثْلما يُعلم في: بُرَيْدِ بْنِ عبْدِ الله بن أبي بُرْدَةَ[١]، وإسْماعيلِ بْنِ رافعٍ[٢]، وجميلِ بْنِ زَيْدٍ الطّائيّ[٣]، وأبي بكْر الْهُذَلي[٤]، وحُرَيْثِ بْن أبي مَطَرٍ[٥]، وسالم الخيّاط[٦]، ويعْقوب بْنِ عطاء بْنِ أبي رَبَاح[٧]، وأبي سُفْيان السّعْدي[٨]، والأصْبغِ بْنِ نُباتةَ[٩]، ويُونس بْنِ خبّاب[١٠].

لكنّه لا يطّردُ عنْد صاحبِنا التّسْليمُ بكلِّ ما يحْكيه عن الشّيْخيْن، ولا أظنُّه كان يعْتبر مجرّدَ تحْديث أحدِهما ـ دونهما معاً ـ عنْ راوٍ تعْديلاً بإطلاق، بدليل أنّه قال: «وحدّثنا يحْيى، عنْ بكْرِ بْن خُنَيْسٍ» ثمّ قال عمرو عَقِيبه: «وهو ضعيفٌ»، فلوْ كان تسْليمُه لمجرّد التّحْديثِ فيْصلاً لـمْ يُعقِّبْ، أوْ لعلّه كان يريدُ أنّ تحْديثَ يحْيى مذاكرةٌ لا روايةٌ.

وما من شكٍّ في أنّ قوله: «والنّاسُ يخْتلفُون فيه» ـ بعْد قوله: «سمعْتُ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان جميعاً عنْ عبْدِ الله بْنِ محمّد بْنِ عَقيل»[١١] ـ: لا يقْدَحُ عنْدَه في أصْل الاحْتجاج بما اتّفقَ عليه الشّيْخان، فتكونُ الزّيادةُ حكايةَ حالٍ فحسْب، ولا تُنْتِجُ تَبَنِّيَهُ حُكْماً نقديّاً مخالفاً للشّيْخيْن.

وتبْقى الْقيمةُ الـمُثْلى لما تضمّنه كتاب «الْعلل» من الْحكاية عن الْقرينيْن، في تصْحيحِه لبعْضٍ ممّا نُقِل عن الشّيْخيْن ـ خارج الْعلل ـ على غيْر وجْهِه، وتَرتَّبَ عنه اضْطرابٌ في الحكم النّقْديّ المْعْزُوّ لهما، وأيْضاً في تحقيق الحقّ في أولئك الرّواة الذين خضعوا للْمواكبة النّقْديّة، فرَوَيا عنْهم لأوّل الأمْر ثم

(١) كتاب العلل: ر: ٢٤٤.
(٢) كتاب العلل: ر: ٢٤٦.
(٣) كتاب العلل: ر: ٢٤٩.
(٤) كتاب العلل: ر: ٢٥٤.
(٥) كتاب العلل: ر: ٢٥٦.
(٦) كتاب العلل: ر: ٢٦٩.
(٧) كتاب العلل: ر: ٢٧٧.
(٨) كتاب العلل: ر: ٣٠٥.
(٩) كتاب العلل: ر: ٣٠٦.
(١٠) كتاب العلل: ر: ٣١٧.
(١١) العلل: ر: ٣١٤.

كفًّا بعدُ لدواعٍ، أو امْتَنَعَا بُدَاءةً ثمّ انْصلح حالهمْ فاستحقُّوا الْجبْر والْقبول، ومنْ هؤلاء عددٌ مذْكورون طيَّ الْكتاب، مع أنّ بعْضَ النّقَلة أفْسدوا بعْض النّصوص بعدَمِ سَوْقِها بتمامها، ففوّتُوا إدراكَ أَثَرِ المراجعات النّقْديّة ليحيى وصاحبِه[١].

٢ ـ عباراتٌ للشّيْخيْن بمدْلول نقْديّ:

إنّ كثيراً من المصْطلحات التي لمْ تأْخذْ شكْلاً مسْكوكاً يمثّلُ اسْتقْرارَ المعْنى النّقْديّ، تخْضع لشُرُوط الْقراءة اللّغويّة السّياقيّة، ولذا فمجالُ الخطأ فيها ورادٌ، ويبْدو أنّ بعْض الْعبارات التي تحْمل حكْماً نقديّاً قدْ تدْخل هذه الدّائرة أيْضاً، ومنْ ثمّ يظْهر مبْلَغُ الْعُسْر في تحْديد معناها في بعْض الْأحْيان؛ مثالُه[٢]: قول أبي داود عنْ محمّد بْن جُحَادَة الْكوفي: «كُلٌّ لا يأْخُذُ إلّا عنْ كُلّ»[٣]، ضَبَط المحقّقُ الْكافَ في الحاليْن بالضّمّ، وبَدَا لي لأوّل الْأمْر أنّه تصْحيفٌ، وأنّ الأجْدَر أنْ يكونَ الضّبْطُ بالْفتْح، فيكونُ المعنى أنّ فلاناً ضعيفٌ لا يأْخذُ إلّا عنْ مثْلِه؛ انْتزاعاً منْ قوْل الله جلّ وعزّ: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]؛ لكنّ الذي ردّني إلى الْجادّة، قوْلُ المؤلّف بعْدُ: «وأثْنى عليْه»، وهي قرينةٌ صارفةٌ عن الْمعْنى المتبادِر؛ ناهيكَ عن أنّ ابْن جُحادة منْ رجال الجماعة غيْرُ ضعيفٍ بالمرّة. لكنْ مع ذلك، يبْقى تعْبيرُ «كلٌّ لا يأْخذُ إلّا عنْ كُلّ»، أبْعَدَ ما يكونُ عنْ نَفَس المحدِّثين، بلْ هو إلى نَفَس المتكلِّمين أقْربُ، زيْداً على أنّه تعْبيرٌ غيْرُ مسْموع، إذْ لمْ نجدْه عنْد غيْر أبي داود على شدّة تطلُّبِه، ويوشكُ أن يكونَ ما في المناقل عن كتاب الآجُريّ أجْود لو لمْ يسلمْ من اضْطراب؛ ففي «تهْذيب الْكمال»[٤]: «كان لا يأْخُذُ إلّا عنْ كلّ...»، ولم يتمَّها، وهي في «تهذيب

(١) ن: بعض المثُل في مبحث تصحيحات الكتاب، خاصة عند العُروض للكلام عن الْوليدِ بْن جُمَيْع.

(٢) خارج كتاب الفلاس.

(٣) سؤالات الآجري: ١/٢٠٢؛ ر: ١٧٣. (٤) ٢٤/٥٧٨؛ ر: ٥١١٤.

التهذيب»[1]: «كان لا يأخُذُ عنْ كلّ أحد»، وأشكُّ أنها خضعتْ فيه للتّغْيير، ومع هذا كلّه فلا زَالت الْعبارةُ مُعمّاةً تحتاجُ إلى فكّ.

ومثْلُ الْعبارة التي مرّتْ، مما يُشْكِلُ في الْغالب، وليست دلالتُها الْكامنةُ قاطعةً، بلْ لا بُدّ لها منْ توْجيهٍ خارجيٍّ غَيْري يضْبطُ سياقَها ويحدّدُ مفْهومها، ولا نعْدمُ في كتاب «الْعلل» عباراتٍ منْ هذا الْقَبيل ليحْيى وعبْد الرّحْمٰن؛ فمنها:

يحيى: «هذا منْ عَتيق حديث فلان»:

قد تعْني الْعبارةُ في سياقٍ أغْلبيّ انْدراجَ الْحديث المقصودِ بها في مرْويّات الرّاوي قبْل اخْتلاطه، ومنْ ثمَّ الْحكْم بقبولِه كما في سياقِ قوْل يحْيى عنْ حديثٍ لابْن أبي عَرُوبةَ: «هذا مِنْ صحيحِ حديثِ سَعيدٍ، ومِنْ عَتيقِ حديثِه»[2].

لكنَّ استخدام يحيى للْعبارة في أحْوالٍ شتّى أفْضى إلى أنّه ليْس محْكوماً بالسّياق المتقدّم دائماً، فقدْ تُسْتعْملُ ولا أثَرَ لها في قبول الْحديث والثّقة بناقلِه أو التّمْييز بيْن طوْرَيْن منْ أحْوال عُمُره؛ مثْلما يتّضحُ في قوْل الْفلّاس: «وسمعْتُ[3] يحْيى، وذكر عُبيْدةَ بْن مُعَتِّب، فحدّث عنْه بحديثِ أبي أيُّوبٍ، عنِ النّبيّ ﷺ قال: «منْ صلّى أرْبعاً قبل الظّهْر...»؛ ثمّ رآني أكتُبُه فقال: لا تكْتبْه، أمَا إنّه كان منْ عتيقِ حديثِه»[4]. وإلى عيْنِ المعْنى الذي ذكرْناه ألمحَ ابْنُ معين؛ ففي كتاب «الضّعفاء» لأبي الْقاسم البلخي، أنّ أبا بكر قال: «سألْتُ ابْن معين عن عُبيْدةَ صاحبِ إبْراهيم؟ فقال: ضعيفٌ ليْس بشيْء. قلت: فمنْ سمع منْه قديماً؟ قال: ليْس بشيْءٍ حديثاً وقديماً»[5].

يحيى: «فلان لـمْ يكنْ بالسِّكّة»:

هاته الْعبارةُ ممّا انْفرد به يحْيى فلمْ يُنْقلْ عنْ غيْره، قال الفلاس:

---

(١) ٩/٨١؛ ر: ١٢٠. (٢) العلل: ر: ٨٦.

(٣) المجروحين: ٢/١٧٣؛ الضعفاء (ج): ل ٢٣١ ب.

(٤) العلل: ر: ١١٢.

(٥) إكمال تهذيب الكمال: ٩/١١٦؛ ر: ٣٥٥٢.

«وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، عنْ حديثٍ منْ حديثِ الْحسن بن صالح، فأبى أنْ يحدّثني به؛ وقدْ كان حدّث عنْه ثلاثةَ أحاديثٍ ثمّ تركه. وذكره يحْيى بْنُ سعيد فقال: «لـمْ يكنْ بالسِّكّة»»[١].

ومعنى الْعبارة: أنّ النقّادَ عجموا الحسن بن صالح بن حيّ كما يُعْجَمُ الدّينارُ فأُلْفي مغْشوشاً، أوْ أنّه خرج عن الْحال السويّة الجميلة المرْضِيّة إلى سُبُلٍ مُعْوجّة غير سالكة، ولاجَرَمَ أنْ يصفه بذلك يحيى، فقدْ كان يتْركُ الْجمعة ويَرَى السّيْف[٢]، نسْأل الله الْعافية.

«الْعفو» عنْد يحيى:

قال الْفلّاس: «وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ يقول: كنْتُ آخُذُ الْعفْوَ في الْحديث»[٣].

قلت: لعلّ المعْنى: أنّه كان يأخذُ ما سَمَحَ به خاطرُ الرّاوي دون ابْتدائه بسؤالٍ ولا إلْحاحٍ أو إضْجار؛ كما يُفْهم ذلك منْ قوْل يحيى: «ما كلّمْتُ أشعث قطّ، وما أخذْتُ منْه إلّا عفْوَه»[٤].

وقدْ يعْني مصطلح «الْعفو»، ما يقابلُ التّشدّد، وهذا يُدْركُ بعِرَاضه على سؤالٍ لعليّ بْن الْمَديني، فإنه قال: «سألْتُ يحْيى، عنْ محمّد بْنِ عمْرو بْن علْقمةَ، كيْف هو؟ قال: تريدُ الْعفْوَ أو تُشَدِّد؟ قلْت: بلْ أشدّد، قال: فليْس هو ممّنْ تريد، كان يقول: أشْياخُنا أبو سلمةَ ويحْيى بْنُ عبْد الرّحْمٰن بْنِ حاطب. قال يحيى: وسألْتُ مالكَ بْنَ أنس عنْه فقال فيه نحْواً ممّا قُلْتُ لك؛ يعْني: محمّدَ بْنَ عمْرو»[٥].

فيتحصّل ممّا مرّ أنّ للعفو طرفيْن: أوّلهُما: عدم التَّحْريج على الرّاوي

---

(١) العلل: ر: ٢٨٥.
(٢) ن: الضعفاء للعقيلي: ١/٥٩٨؛ ر: ١١١٢.
(٣) العلل: ر: ١٠٢؛ ١٨٠.
(٤) سؤالات الآجري: ٢/٢٨ ـ ٢٩؛ ر: ١٠١٨.
(٥) الضعفاء للعقيلي (ج): ٣٤٣ أ؛ التعريف لابن الحذاء: ٣/٨٠٤؛ ر: ٨٧٠.

في إلْقاء روايتِه. والثّاني: عدمُ التّشْديد الخارجِ عن حدِّ الاعتدال في قبول رواية الرَّاوي.

ابن مهدي: «فلان ممّنْ يزْداد خيْراً»:

بعْضُ الْأخْبار تومئ إلى قَضَايا أوْ مُصْطلحاتٍ بعيْنِها كمصْطلحِ «اسْتقْرارِ الثّقة»؛ ومعْناه: بقاءُ الرّاوي على حالٍ جَميلة، وسلامتُه ممّا يعْرِضُ له مما يُفسِدُ ضبْطَه أوْ عدالَتَه؛ كما في قوْل الْفلّاس: «وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، وَذَكَر عبْدَ الْواحد بْنَ زياد، فقال: كان ممّنْ يزْدادُ خيْراً»[١]. فخبرُ ابْن مهْدي هذا يفيدُ حُسْنَ حالِ عبْد الْواحد، وقولُ أبي داود عنه: «عَمَدَ إلى أحاديث كان يُدَلّسُها الأعْمشُ فَوَصَلَها»[٢]، ينْزعُهُ عنْ تلْك الحال بالتّدْليس، بلْ إنّ يحْيى لينْفي عنه الْعلم بحديث الْأعْمش جُمْلةً، في قوْله: «ما رأيْتُ عبد الواحد بْنَ زياد يطْلُبُ حديثاً قطُّ لا بالْبصْرة، ولا بالْكوفة. وكنّا نجْلسُ على بابه يوْم الجمعة بعد الصّلاة، فنذاكِرُهُ حديثَ الْأَعمَش، لا يعْرفُ منْه حرْفاً»[٣]، على أنّ هذه الحكايةَ لا تُعْطي تضْعيفَ يحْيى بإطْلاق، فلذلكَ أنكَر مغْلَطاي على ابْن الجوزي أنْ يكون قَوله: «ضعَّفَه يحيى»، ممّا فهِمَه منها[٤]. على أنّ معْرفةَ عبْدِ الواحد - ولو بعْض الْمعْرفة - بحديثِ الأعْمش لا تُنْكَر، فقد اسْتدلّ الإمامُ أحمد بمتابعته لتصْحيح روايةِ مسْرُوقٍ عن الْمغيرة، فلوْ كان خِلْواً من المعْرفة بالْمرّة كما تُعْطيه حكايةُ يحْيى، لـمْ يعْتبرْه ابْنُ حنبلٍ حالَ الْمتَابَعَة، وذلك بادٍ منْ قوْله: «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد وذُكِر عنْده حديثُ الْأعْمش، عنْ مسْلم، عن مسْروق، عن المغيرة بن شعْبة. فقال يحيى: مسْروق، عن الْمغيرة بن شعْبة؟! - مرّتيْن أوْ ثلاثة - فأنْكره يحيى أشدَّ الإنْكار. قال عبْدُ الله بْن أحْمد: قلْت لأبي: منْ تابعَه؟

---

(١) العلل: ر: ٣٠٩.

(٢) العلل: ر: ٣١١.

(٣) ضعاف العقيلي: ٣/ ٥٣١؛ ر: ٣٥٢١؛ الكامل: ٨/ ٣٧٥؛ ر: ١٣٣٤٦.

(٤) ن: الاكتفاء: ٢/ ٤٤١.

قال: غيْرُ واحدٍ؛ أظنُّ منْهمْ عبْد الْواحد بْن زياد...»[١].

والجمْعُ بين هاته الْمواقف ممْكن، لوْ عَدَدْنا بيْنها تَرَاخياً في الزّمن، فكلٌّ منْ أولئك، وصَفَ حقيقةَ أمْر الرّاوي في حِينِه، فيُحْمَلُ كلامُ القطّان عنْد مُبَاحثته حديثَ الأعْمش مع عبْد الْواحد، على أوّلِ الْعهْد له بالرّواية، ويُحْملُ كلامُ أبي داودٍ عنْ تدْليسه حين صلُحَ حالُه فيها وترقّى في الْمعْرفة والْوَثاقة، ويُحْمَلُ موْقفُ ابْن مهْدي على حينِ اسْتحقَّ أنْ يكون «ممّنْ يزْداد خيْراً»، فيحوّل من الضّعفاء إلى الثّقات، وفيه إبْطالٌ لموْقف يحيى. وفي الْعبارةِ أعْلاه، تنْصيصٌ واضحٌ على علّة الرُّجوع النّقْدي، فإنّه عبّر بصيغة المضارعِ المفيدة لاسْتزادتِه من الخيْر ودَوَامِهِ عليْه. ولا يُقال: إنّ هاته الْعبارةَ ليستْ نصّاً في محلّ النّزاع؛ لأنّها حكْمٌ قِيميٌّ لا علاقة له بالرّواية؛ لأنّا نقول: إنّ فيها إشْعاراً للمتَلقِّي الافْتراضيِّ بعلْمِ الـمُرْسِلِ بأحْكام النّقّاد السّابقين عليْه، فلذلك لم يقلْ «إنّ فيه خيْراً»، ولا «كان فيه خيْر»، لِمَا فيها من الْعُدُول عنِ التّصْريح، الْمناسبِ لبقاء ما كان على ما كان ـ أي: في الضّعْف ـ فلا تفيدُ ترقّياً في الْحال، فاختيارُه إذاً للعبارة مقصودٌ كما تُنْتجُهُ أساليب العربيّة.

وبقي أنّ عبارةَ ابن مهدي في ابن زياد قد تُحْمل ـ خلافَ ما مرّ ـ على الصّلاح والْعبادة.

مُصْطلحُ «الثّقة» عنْد ابن مهدي اعْتباريٌّ لا يُمْكنُ طَرْدُه:

قال الفلاس: «...سمِعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بْنَ مهْدي... يقول: حدّثنا أبو خلْدَةَ، عنْ أبي الْعَالية...؛ فقال له رجلٌ: أكان ثقةً؟ قال: كان صَدُوقاً، وكان خِياراً، وكان مأْموناً، الثِّقةُ: شعْبةُ وسُفْيانُ»[٢].

ومنْ نَقَدَات ابْن عبْد البَرّ قوْلُه عَقِيبَه: «هذا لا معْنى له في اخْتيار الألْفاظ، والتّأْويل فيها على الْهوى»[٣]. وقال الْباجي: «وإنّما أراد

(١) العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ١٢٢؛ ر: ٤٥٢٠. قلت: وما أظنّ ظنّ الإمام أحمد إلّا خارجاً عن بابه.

(٢) العلل: ر: ١٧٦.

(٣) الاستغنا: ١/ ٦٠١؛ ر: ٦٦٥.

عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي رَحِمَهُ اللهُ التّناهيَ في الْإمامة، ولوْ لمْ يُوَثّقْ منْ أصْحاب الْحديث إلّا منْ كان في درجةِ شُعْبَةَ وسُفْيان الثّوْري، لَقَلَّ الثّقاتُ ولَبَطَلَ معْظمُ الْآثار»[(١)]. وعليه يظْهر أنَّ إطْلاقَ مثْل هذه الْفُروق، اعْتباريٌّ لا يخْضعُ لمنطقٍ مُنْضبط، وهو يحْتاجُ إلى السَّبْر في خُصوص كلِّ ناقدٍ على حِدَة؛ ففيما يَعُدُّ ابْنُ مهْدي مُصْطلحَ «الثّقة»، أعْلى منْ مُصْطلح «الْخِيَار»؛ نجدُ ذلك بالْعكْس عنْد أحْمد؛ حسْبما يَشِفُّ عنه جوابُه لأبي داود، لمّا سأله عنْ سيّارٍ أبي الحكم: «هو من الثّقات؟». قال: «نعم، وفوْق الثّقة، كان من الْأخْيار». لكنّ هذا التّنْبيه لا يتوجّه إلّا على معْنى أنّ «خِياراً» تحْتملُ الدُّخولَ في جمْع «الأخْيار».

يحيى: «قدْ رأيته»:

قال الفلّاس: «ولـمْ أسْمعْ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن حَدَّثَا عنْ إسْماعيل بن رافع بشيْءٍ قطّ. قال يحْيى: وقدْ رأيْتُهُ»[(٢)]. وقال أيضاً: «وكان عبْد الرّحْمٰن يحدِّثُنا عنْ عبّاد بن رَاشد؛ وكان يحْيى يقول إذا ذَكَره: قدْ رأيْتُه»[(٣)].

ومعْنى ذلك: أنّه غيْر مرْضيٍّ عنْده؛ وفيه عُدولٌ عن التّصْريح بالتّضْعيف في الْغالب، ومعْنىً زائدٌ: أني تركْتُ الرّواية عنه عمْداً، مع حُصُول الرّؤْية. يدُلُّ له قوْلُ الْبخاري في «الضّعفاء»[(٤)]، و«التاريخ الكبير»[(٥)]: «روى عنه ابن مهْدي، وتركه يْحيى القطّان».

منْ يُبْصِرُ الْحديث:

هذه من العبارات الدّالّة على مَنْ تحقّق بوصْف الدّخولِ إلى رحْبة الحديث، ومُشَامّة قضاياه، والفهْمِ في النّقد.

قال أبو حفْص: «وحدّثْت عبْدَ الرّحْمٰن عنْ عبْدِ الله بْنِ داود، عنْ سفْيان، عنْ منْصور، عنْ إبْراهيم، عنْ شُرَيْح، قال: «الْقارِنُ يطوف طوَافَيْن،

(١) التعديل والتجريح: ١/٢٥٨.
(٢) العلل: ر: ٢٤٦.
(٣) العلل: ر: ٢٦٨.
(٤) رواية مسبِّح: ٦ ـ ظ.
(٥) ٦/٣٦؛ ر: ١٦٠٨.

ويسْعى سعْيَيْنِ»؛ فقال: إنّما هذا حديثُ زيادِ بْنِ لَبيدٍ، عنْ شُريْح، قال: «إذا جمعْتَ بيْن الحجّ والْعُمْرة، فلا يَحِلَّنَّ منْك حرامٌ إلى يوْمِ النّحْر. وقال مِثْلُ مَنْ يُبْصِرُ الْحديث: سَلْ يحْيى بْنَ سَعيد؛ فسألْتُه، فقال كما قال ابْنُ مهْدي»[1].

وقال أيضاً: «إسْماعيل بن مسلم المكّي، كان يرى الْقَدَر، وهو ضعيف... وهو متروك الحديث، قد أجْمع أهل العلم على ترْكِ حديثه، وإنّما يحدّثُ عنْه منْ لا يبْصِرُ الرّجال»[2].

وضريبُه عند ابْن مهْديٍّ كذلك؛ فقدْ قال: «أهْلُ الْكوفة ليْس يُبْصِرُون الْحديث»[3].

يحيى: «اسكتْ ويْلَك»:

قال أبو حفص: «سمعْتُ إبْراهيمَ بْنَ عَرْعَرَةَ قال ليحْيى: حدّثنا عفّان، عنْ همّامٍ، عنْ قتادَةَ، فقال: اسْكتْ ويْلك!»[4]. والحكايةُ دليلٌ على سوءِ رأْي يحيى في همّام وإنكارٌ للرواية عنه.

ومنه أيضاً قوله: «سمعْتُ رجلاً منْ أصْحابنا يقول ليحْيى: تحْفظُ عنْ عبْد الملك بْن عُمَيْر، عنْ موسى بْن طلْحة، أنّ عبْدَ الله اشْترى أرْضاً منْ أرْض السّوادِ وأشْهدني عليْها؟ فقال يحْيى: عنْ منْ»؟ فقال: حدّثنا ابن داود. قال: عنْ منْ؟ قال: عنْ إسحاق بن الصَّبّاح. فقال: اسْكُتْ ويْلك!»[5]. قال ابن رجب في الاستخراج[6]: يدلّ على أنّه أنْكره منْ أجْل إسْحاق بْن الصّبّاح؛ فإنّه ليْس بمشْهور.

٣ ـ مُسَاجلاتٌ نقديةٌ بيْن الشّيْخيْن:

حفظَ الكتابُ صورةَ مجالسَ ونقاشات نقديّة بيْن الْقطّان وابن مهدي؛

---

(١) العلل: ر: ٣١٥.

(٢) من حاشية نسخةٍ من كتاب الجرح والتعديل: ٢/١٩٨. ون: بيان الوهم والإيهام: ٣/٢٧٨؛ ر: ١٠٢٤.

(٣) سؤالات أبي داود: ٢٠١؛ ر: ١٤٢.

(٤) العلل: ر: ١١٧.

(٥) العلل: ر: ١١٣.

(٦) ١٠٢.

تُفْضي إلى انْقطاع أحدِهما ورُجْحان حجّةِ الآخر؛ فمنْه قوْلُ عمْرو بْن عليّ: «ورأيْتُ عبْد الرّحْمٰن جاء إلى حَلْقة يحْيى ومُعَاذ، فجَلس خارجاً من الْحلْقة؛ فقال له يحْيى: ادْخُلْ في الحلْقة. فقال له: أنْتَ حدّثْتنا عن ابْنِ عَجْلان، عنْ عمْرو بن شُعيْب، عن أبيه، عن جدّه: «أنّ النّبيَّ ﷺ نَهَى عن التّحَلُّق يوْم الْجمعة قبْلَ خروجِ الإمام».

قال يحْيى: فأنا رأيْتُ هشاماً وحَبيبَ بْنَ الشّهيدِ وسعيدَ بْنَ أبي عَرُوبةَ، يتحلّقون يوْمَ الْجمعة قبْلَ خُروج الإمام. قال: فهولاء بلغهُمْ أنّ رسولَ الله ﷺ نَهَى عنْه وفَعَلوه؟ فَسَكَت يحْيى»(١).

مثالٌ ثانٍ: قول الصيرفي: «سمعْتُ رجلاً يحدّثُ عبْدَ الرّحْمٰن بْن مهْدي عنْ يحْيى بْنِ سعيد، عنْ عُبيْد الله، عنْ نافع، أنّ ابْنَ عمر كان يَرُدُّ كما سُلِّمَ عليْه؛ فأنْكره عبْدُ الرّحْمٰن وقال: إنّما هذا حديثُ أبي جعْفرٍ الْقاري. فذكرْتُه ليحْيى فحدّثني به. ثمّ رأيْتُ يحْيى، وورائي عبْدُ الرّحْمٰن بْن مهدي في مسْجدِ الْجامع يوْمَ الجُمعة فقال: أنْكرْتَ حديثَ نافع؟! أنتَ سألْتَني عنه منذ ثلاثين سنة. فسَكت عبْدُ الرّحْمٰن»(٢).

ومنه أيضاً: «وسألْتُ يحْيى عنْ حديث مُجَالد، عن الشّعْبي، أنّ عمرَ وعليّاً وشُريْحاً ومسْروقاً قالوا: لا نكاحَ إلّا بوليٍّ. فأبى أنْ يُحَدِّثَنيه. وقال: نَهاني عنْه عبْدُ الرّحْمٰن. فقلْت له: «فإنّ عبْدَ الرّحْمٰن حدّثنا عنْ هُشَيْمٍ، عنْ مُجَالد، عن الشّعْبيّ»؛ فَجَعلَ يعْجبُ!»(٣).

قلت: إمّا أنّ ابن مهدي حدّث الفلّاسَ قبل النّهْي، أوْ رَجَعَ عن امْتناعه في خُصوص هذا الْحديث، لوُجود مُتابعٍ لمجالد، فإنّه ضعيفٌ لا يحتجُّ بما انْفَرَدَ به، وقدْ كان يقبلُ التّلْقين بأَخَرة ـ كما دلّ عليه خبرٌ للمؤلِّف ـ ناهيكَ عنْ أنّ عبْد الرّحْمٰن كان لا يرْوي عنْه عن الشّعْبيّ وقيْس بْن أبي حازم كما عند البخاري.

---

(١) العلل: ر: ١٣٥.
(٢) العلل: ر: ١١٨.
(٣) العلل: ر: ١٢٠.

٤ ـ ظهورُ شأوِ يحْيى بْنِ مَعينٍ في حياةِ شيْخيْه:

كان يحْيى بْنُ مَعينٍ منْ طبقة الْفلّاس ومنْ تلاميذ الشّيْخيْن، لكنّ شُفوفَه على أقْرانِه ظهر بشكْلٍ مبكّر، وكان لآرائه النّقْديّة المخالفةِ لشيْخيْه صدىً في الْكتاب، فنَقَلَ الْفلّاسُ مَلْمَحاً منْ ذلك في كتابه على اسْتحياء؛ وذلك قوْلُه: «وسمعْتُ رجلاً منْ أهْل بغْداذ منْ أهْل الْحديث ـ وهو: يحْيى بْنُ مَعِين ـ ذَكَر إبْراهيمَ بْنَ مُهاجرٍ والسُّدِّيَّ، فقال: كانا ضعيفيْن مَهينَيْن. فقال عبدُ الرّحْمٰن: قال سفْيان: كان السّدّيُّ رجلاً من الْعرب، وكان إبْراهيمُ بْنُ الْمُهَاجر لا بأْس به»[١].

قلت: لعلّ انتصارَ ابْنِ مهْدي لهما ـ خلافَ ابْنِ معين، وبعْدَ السّبب النّقْدي الْمُوجِب ـ لمكانِ أصالةِ نسبِهما في الْعَرب وأدبِهما معه ومع صاحبِه الْقطّان وإنْ كانا مَوْلَيْين ـ فقدْ قيل في الأوّل: إنه موْلى الأزْد، وفي الثّاني: إنّه موْلى تميم ـ يدلّ لذلك تنْصيصُ يحْيى بْن سعيدٍ على هاته العلّة في قوْله[٢]: «طلبْتُ الْحديث مع رجليْن من الْعَرَب: خالد بن الْحارث بْن سلم الْهُجَيْمي، ومعاذ بْن معاذ الْعنْبري، وأنا موْلى لقُرَيْشٍ لتَيْم، فوالله ما سَبَقَاني إلى محدِّث قطُّ فكتبَا شيْئاً حتّى أحْضُرَ». وله شاهدٌ منْ قوْلِ يعْقوب بْن سُفْيان[٣]، عن ابْن مهاجر: «له شَرَفٌ ونَبَالَةٌ، وفي حديثه لين». ثمّ إنّ ابْن مهْدي حدّث عنْ سفْيان عن ابْن مهاجر. ون أنْموذجاً عنْه في تاريخ ابْن أبي خيْثمة[٤]. ولم أجدْ أحداً عرَض لهذا الخبر بتعليلٍ لأمْلأ منْه الْيد؛ فلعلّه يصحُّ إن شاء الله.

وضَرِيبُ ما مرّ قوْلُ المؤلِّف: «وذكَرَ الرّجُلُ[٥] أيْضاً يونسَ بْنَ أبي إسْحاق فقال فيه؛ فقال عبْد الرّحْمٰن: لـمْ يكنْ به بأْسٌ. قال: وحدّثني يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن جميعاً عنْه. قال: يحْيى سمِعَ منْه. وعبْدُ الرّحْمٰن، عنْ سفْيانٍ عنه»[٦].

---

(١) العلل: ر: ٣٠٧.
(٢) تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٨.
(٣) إكمال تهذيب الكمال: ١/ ٢٩٦؛ ر: ٢٩٦.
(٤) السفر الثالث: ١/ ١٩٦؛ ر: ٤٩٩؛ ٣/ ١٧٠؛ ر: ٤٣١٨.
(٥) هو: يحيى بن معين.
(٦) العلل: ر: ٣٠٧.

رسُوم الْكتاب في تُراث الْخالفين

١ ـ كُتُبُ الْفلّاس مواردُ سائغةٌ لأعْمال الْبخاري:

كنّا في غَنَاءٍ عن هاته اللّمْعة، لوْلا أنّ دعاوى كثيرٍ من المسْتشْرقين عنْ تأخُّرِ كتابة الحديث ووقُوعِ طفْرةٍ في التّصْنيف في الْقرْن الثّالث دون مقدّماتٍ وسوابق مُحْتَذَاةٍ، تجْعلُ إغْفالَ هذا الأمْرِ دون الْإشارة إلى خلافِه، إمْلاءً لهؤلاء، وسكوتاً في معْنى الإقرار، ولا يَصِحُّ. . . وإلّا فكيْف سلك التّأْليفُ الحديثيُّ سُبُلاً متعرّجةً قبْل أنْ يصل إلى هذه الدّرجة من النُّضْج الصّارخ، مع طبقةِ الْبخاريّ ومَنْ تلاه منْ تلاميذه، نُضْجٍ يَتبدَّى منْ خلال اخْتيار الْموارد، وترْتيب الرّواة، واعْتبار الرّوايات، والتّمْييز بيْن الْأصول والْمقاطيع وما يصْلُحُ للْباب وما يليقُ بالتّعْليق، وما هو منْ قَبيلِ الْمُعارِض، أو الْمُعاضد، كالْمُتابع والشّاهد. . . وهلُمّ جرّا.

ولا تحسِبنّ الْبخاريّ سمْح النّفْس بالتّوْقيف على سِرّ صنْعته والدّلالة على موْطن شُفُوفه فيها، فقدْ أحْكم أغْلاقاً بيْن ذلك وطالبِه، بالاخْتصار المتناهي، والإشارة الْمختَلَسَة، والتّرْجمة النّافذة المضْغوطة، والمقاصد المخْتلفة المضْمَرَة في إهابٍ واحد. . . وقَمِنٌ بمنْ رام إدْراك ذلك ودَلَفَ إلى حياضه، أنْ يبْذُل مَهْرَه، وأنْ يُظْهِرَ مَهْرَه، وأنْ ينوء بأثْقالٍ من النّظر المتّصل إنْ رَفَدَه تحْصيلٌ وتصْميم، ولحقتْهُ بعْد ذلك عنايةٌ وتوْفيق، وأمامَه بعْد ذلك أشْواطٌ تتْرى يَتَلافى فيها الشّوارد، ويُقيّدُ فيها الْأوابد.

ولأجْل ما مرّ استحقَّ الْبخاريَّ أنْ يكونَ بحقٍّ أنموذجاً عنْ جِماعَ نضوجِ الْعلْم في طبقته وطبقةِ مشايِخه ودليلَه، فلذلك طوى في كُتبه الْعِظامِ علْمَ النَّقَدَة الْكبار منْ مشْيخته ومَنْ قبْلَهم، سواء ذاكَ الذي تلقّاه بالسّماع والْقراءة، أوْ ذاكَ

الذي حاز حقَّ روايتِه من المجاميع والأجْزاء والمصنّفات والتّواريخ وكتب الرّجال، ولقِن عن مشْيخته فُنونَ التّصْنيف، وبذلك اسْتحقّتْ مصنّفاتُ الْبخاريّ أنْ تمثّل روحَ جميع تصانيفِ الْقرْن الثّاني والثّالث، ولسْنا في معْرِض الْحديث عنْ موارده الظّاهرة أو الخفيّة برُمّتها، فما يهمُّنا منْها غيْر تواليف الْفلّاس، وقدْ أمْكنتْنا الْفُرْصةُ لتبيُّنِ ذلك بعْد أنْ أمطْنا اللّثامَ بحمْد الله عنْ كتاب التّاريخ، وأردفْناه في هذا العَمَل بجزء الْعلل، فاستقام لنا ما قصدْناه دون غيْرِنا إذْ لمْ يكنْ باليد قبْلُ ما به تتبيّنُ وتنْمازُ مآخذُ البخاري عن الْكتب منْ غيرها.

مواصفاتُ نقولِ الْبُخاري عن أبي حفص:

أوّل ما يجْبهُ المتأمّلَ في مُجْمل النّقول عن الْفلّاس:

أ ـ كثْرتُها واتّساعُ فنونِها:

لم يُخْلِ البخاريُّ أيَّ كتبه من النّقْل عن الْفلاس ـ حاشا جزْء بِرّ الْوالديْن[١] ـ فنقل عنه في الصّحيح والتّاريخيْن والضّعفاء والأدب المفْرد والْقراءة خلْف الإمام، فجمَع بين الـمتون والأخْبار والنُّقُود، وفي فهارس هاته الكتب غُنْيةٌ عن التّتبّع.

ب ـ اعتزازُ الجعْفي بالأخْذِ عنْ شيْخه:

وهو أمْرٌ لا تُخْطئُه الْعيْنُ في تضاعيف الْكتب كلِّها، لكنّ بعْضَ المواطِن تُفْصح عنه إفْصاحاً، كقوْل الْبخاريّ: «حدثنا أبو عاصم؛ وأفهمني بعْضَه عنْه، أبو حفْص بْن عليّ...»[٢]. فقدْ أقرّ أنه سمع الحديثَ من أبي عاصم ولم يتبيّنْ بعضَه إلّا بمساعدة الفلّاس، ولوْلا أنه يعتزُّ بما يأخُذُهُ عنْه لطوى هذا التّفْصيلَ وسكت عنْه، ولكنّ أدَبَ المحدّثين في إناطةِ الْفوائد بأصْحابها دعاه إلى ما تَرَى؛ وهو بابٌ من التّعْظيم عظيم؛ لأنّ فيه إلى شرفِ الاكْتساب، شرفَ الانْتساب.

---

(١) وهو بعد صغير الجِرْم، لا تصحّ مقارنته بكتبه الأخرى.

(٢) الأدب المفرد: ٣٧١؛ ر: ١٠٨١.

وتحديثُ أبي عبد الله عنْهُ في عشرات المواضع وتعليقُ النُّقُول عنْه بيّنٌ، وعباراتُ التلقّي عنْه بأخصّ منْ ذلك دليلٌ لائحٌ على مبْلغ اعْتزازه؛ فمنْه للمثالِ: قوْلُه في خصوص «التّاريخ الْكبير»[1]: «قال لي عمْرو بْن عليّ»؛ «قاله لي عمْرو بْن عليّ»:

١/ ٢٣؛ ر: ١٩ ـ ١/ ١٤٧؛ ر: ٤٤٠ ـ ١/ ١٦٢؛ ر: ٤٨١ ـ ١/ ٢١٨؛ ر: ٦٨٦ ـ ١/ ٢٣٥؛ ر: ٧٤٢ ـ ١/ ٢٦٩؛ ر: ٨٦٣ ـ ١/ ٢٨٤؛ ر: ٩١٦ ـ ١/ ٤٩٠؛ ر: ١٣٠٧ ـ ١/ ٤١٥؛ ر: ١٣٢٥ ـ ١/ ٤٣٤؛ ر: ١٣٩٦.

ج ـ أنّه أمينٌ على ألْفاظ المؤلّف:

أفْضتْ معارضةُ نقول البخاري عنْ تاريخ الفلّاس وعلّـله، إلى نتيجةٍ مفادها أنّ أبا عبد الله كان أميناً على ألْفاظ المؤلّف، فيظْهرُ أنه كان ينْقلُ عنْ نسْخةٍ من الْكتابيْن، وقد وقفْتُ على أكثر منْ نقْلٍ صريح عنْ كتاب العلل في التّاريخ الْأوْسط: ٣/ ٣٢٩؛ ر: ٥٠٨ ـ ٣/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ ر: ٦٦٢ ـ ٣/ ٥٥٣؛ ر: ٨٣٩ ـ ٣/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩؛ ر: ٦٦٩ ـ ٣/ ٦٣٩؛ ر: ٩٨٥ ـ ٤/ ٦٤١؛ ر: ٩٨٧.

وأحْياناً تقع الْإفادةُ منْ كتاب «العلل» دون النّقْل الصّريح، مثْل قوْله في «التاريخ الكبير»[2]: «قال الفلّاس: وسمعْتُ يَزيدَ بْنَ زُرَيْع يقول: عَدَلْتُ عنْ أبي بكْرٍ الهُذَلي وأبي هِلالٍ عمْداً». فأسقط البخاري واسطةَ الفلّاس، وعَزَا الْكلامَ له رأْساً، وقَصَرَ الكلام على الْهُذَليِّ دون قرينِه. وكان رَحِمَهُ اللهُ أدقَّ في كتاب «الضّعفاء»[3]، فساقَ الْكلام على التردُّد وقال: «قال عمْرو بْنُ عليّ أوْ غيْرُه: عدلْتُ عنْ أبي بكْرٍ الهذليِّ عمْداً».

ويعْمد البخاريُّ في بعْض الْإفادات من الفلّاس إلى الاخْتصار، مثْلما فَعَلَ في رسْم أبي الغُصْن من التّاريخ الْكبير إذ قال: «إسحاق، أبو الغصن:

---

(١) اقتصرنا على ما في المجلد الأول منه، لتقصيد وظيفة الإيراد.

(٢) ٤/ ١٩٨؛ رت: ٢٤٧٨. (٣) رواية مُسَبِّح: و٥ ظ.

«خاصمْتُ إلى شُريْح...»؛ قوله. قاله لي عمرو؛ حدّثنا يحْيى بْنُ سعيد سمع إسحاق، ثمّ تركه يحيى»[1]. وأصْلُ الْخبر في العلل: «وحدّثنا يحْيى، بحديثِ إسحاق أبي الغُصْن، ثمّ تَرَكه بعْدُ؛ سمعْتُه يقول: حدّثنا إسْحاق أبو الغُصْن، قال: بعْتُ منْ رجلٍ بغْلاً، فخرج على رِجْلِه جَرَدٌ؛ فجاء يخاصِمُني، فارتفعْنا إلى شُرَيْح، فقال للمشْتري: بيِّنَتُكَ أنّه باعكَ وهذا به. فقال: اسْتحْلفْه؛ فحَلَّفني، فحلفْتُ أنّي بعتُه وما هو به. فأجازَ عليْه البيْعَ»[2].

٢ ـ ضروب من إفادة المؤلفين في العلل من الكتاب:

قَلَّ كتابٌ من كتب الرّجالِ المعْتبرة إلّا واسْتفاد أصحابُها منْ كتب الْفلّاس بشكْل مُباشر أو بوْسائط، وكان من هؤلاء: مسْلم بْن الحجّاج، والْعُقيْليُّ، وابْن حبّان، والرّامَهُرْمُزِيُّ، وابْن عديّ، وأبو أحْمد الْحاكم، والخطيب البغْدادي، وابْن عبْد الْبرّ النَّمَري... وبعْضُ هؤلاء كالْعقيليِّ وابْنِ عَديٍّ لا يجدان أحْياناً في التّرْجمة غيْرَ ما أوْرَدَه الْفلّاس، فتكونُ عنْدهما مأخوذةً برُمّتها عنْه إذْ هو المستبدُّ بإيرادها؛ كما تُلْفيه في كتابيْهما في رُسُوم إسْحاقِ بْن الصّبّاح[3]، وعمر بن شوذب[4]، وإسحاق أبي الغصن[5]، ومحمّدِ بْنِ أبي عديّ الكوفي[6]، وعبْد الله بْن عثْمان بْنِ خُثَيْم...[7].

وقد اقتصرنا أن نمثّل باثنيْن من الرّوّاد هما ابْنُ أبي حاتم والدّارقُطني؛ لاختصاصهما بالتّأْليف في العلل، ووضوحِ ملامح التأثُّر في كتابيْهما:

أ ـ ابْنُ أبي حاتم الرازي:

وأوّل ما يتعلّق به ذلكَ التّقْديرُ الباذخُ منْ والدِهِ أبي حاتمٍ لشيْخه

---

(١) ١/ ٣٩٩؛ ر: ١٢٧٠.
(٢) علل الفلّاس: رقم ٦٦.
(٣) الضعفاء: ١/ ٣٠٨؛ ر: ١٢٢؛ الكامل: ٢/ ١٧٩؛ ر: ١٦٧.
(٤) الضعفاء: ٤/ ١٦٣؛ ر: ١١٦٩.
(٥) الضعفاء: ١/ ٣١١؛ ر: ١٢٤؛ الكامل: ٢/ ١٧١؛ ر: ١٦١.
(٦) الضعفاء: ٥/ ٢١٨؛ ر: ١٥٩٦.
(٧) الضعفاء: ٣/ ٢٨٤؛ ر: ٨٥١.

الفلّاس، وهو يَتَبدَّى بأيْسر مُلابسة، فقدْ كان يمكِّنُه منْ كتابه الْعِلليّ ليضْرِب على منْ لا يُرْتضَى من الرُّواة[١]، ثمّ هو يصدّقُ نَقَدَاتِ أبي حفصٍ الْعِلليّة؛ كما فعل في هذا الموْضِع: «قال عبْد الرّحْمٰن: قال أبو حفْص عمْرو بن عليّ: الحديثُ عن أبي أُمامة، وقوله: «أخبرني الْعبّاس»، كلامُ ابْنِ جريْج. قال أبي: هو كما قال عمْرو بن عليّ[٢]. وقدْ بلغ منْ معْرفة أبي حاتمٍ بالفلّاس وأسْلوب شيْخِهِ القطّانِ أنْ يقول: هذا منْ كلامه وهذا ليْس منْ كلامه؛ ولذلك خطّأه في خبرٍ ساقَهُ في «علله»؛ قال ابْنُه[٣]: «سألْتُ أبي عنْ حديثٍ رواه أبو حفْصٍ الصّيْرفيُّ فقال: أفدْتُ عفّانَ: حدّثنا سفْيان، عنْ عاصم، عنْ زرٍّ، عنْ عبْد الله، في المهْديِّ. فحدّثه به يحْيى بن سعيد، فقال: ليْس كذا أُريد، فلقّنَه فتَلَقَّنَه. ثم قال: ما هكذا حدّثنا سفْيان، ولكنْ لا بأْس به!». قال أبي: ما أخْوفَني أنْ يكون أبو حفْصٍ غلط؛ ليْس هذا كلامَ يحيى، لـمْ يكنْ يحْيى من الرّجال الذي يقول: لا بأْس بمثل هذا، لا أدْري منْ أيْن جاء به أبو حفْص». اهـ. ولا شك أنَّ هذا ينِمُّ عنْ إدْراكٍ وبَصَارَةٍ بالشّيْخ وكُتُبه وما يصدْرُ عنه منْ نقْد، ومعْرفةٍ أكيدةٍ بمشْيخته واصْطلاحاتِها. وقدْ كان أيضاً ممّنْ واكبَ الْفلّاس واختياراته، وعَرفَ بعْض مُراجعاته؛ فمن ذلك قوْلُ عبْد الرّحْمٰن: «سمعْتُ أبي يقول: حدّثنا عمْرو بْن عليّ الصّيْرفيّ؛ قال: حدّثنا أبو عاصم، عن ابْن جريْج، عنْ أبي الزُّبيْر، عنْ جابر: «أنّ رسولَ الله ﷺ نَهَى أنْ ينْتعل الرّجُلُ قائماً، أوْ يشْتَمِلَ الصَّمَّاء». فسمعْتُ أبي يقول: ثمّ رجع أبو حفْصٍ عنْ قوْله: «نهى أن ينْتعل الرّجلُ قائماً»، وكان قديماً حدّثنا به»[٤].

وكان نقْلُ ابْنِ أبي حاتم عنْ عِلَلِ الفلّاس أكْثرَ في «الجرْح والتّعْديل» منْهُ في «علل الحديث»، فجاءتْ نقولُه غزيرةً متعدّدة بلغتْ ٧٧ نقْلاً؛ وهذا سياقُ أرْقامها في كتابِنا:

---

(١) علل الحديث: ٥/ ١٢٤؛ ر: ١٨٥٦؛ ٨/ ٣٨٦؛ ر: ١٧٦١.

(٢) علل الحديث: ٦/ ١٨؛ ر: ٢٢٧٦.

(٣) ٢/ ٤٠٨؛ ر: ٢٧٣١.

(٤) علل ابن أبي حاتم: ٦/ ٢٠؛ ر: ٢٢٧٨.

٤؛ ٥؛ ١٥؛ ١٧؛ ١٨؛ ٢٠؛ ٢٢؛ ٣٠؛ ٥٣؛ ٧٤؛ ٧٥؛ ٧٦؛ ٧٧؛ ٨٨؛ ١٠٤؛ ١٠٨؛ ١٠٩؛ ١١٠؛ ١١٩؛ ١٤٣؛ ١٧٥؛ ١٧٦؛ ١٨١؛ ١٨٢؛ ٢٠٧؛ ٢١١؛ ٢١٢؛ ٢١٣؛ ٢١٥؛ ٢١٦؛ ٢١٧؛ ٢١٨؛ ٢١٩؛ ٢٢٢؛ ٢٢٣؛ ٢٢٥؛ ٢٢٦؛ ٢٢٧؛ ٢٢٨؛ ٢٢٩؛ ٢٣٢؛ ٢٣٤؛ ٢٣٥؛ ٢٣٧؛ ٢٣٨؛ ٢٣٩؛ ٢٤٠؛ ٢٤٤؛ ٢٤٦؛ ٢٥٢؛ ٢٥٣؛ ٢٥٥؛ ٢٥٦؛ ٢٥٧؛ ٢٥٨؛ ٢٥٩؛ ٢٦٠؛ ٢٦٢؛ ٢٦٥؛ ٢٦٧؛ ٢٦٨؛ ٢٧٢؛ ٢٧٤؛ ٢٨١؛ ٢٨٦؛ ٢٨٧؛ ٢٩١؛ ٢٩٢؛ ٢٩٣؛ ٢٩٨؛ ٣٠٠؛ ٣٠١؛ ٣٠٢؛ ٣٠٥؛ ٣٠٧؛ ٣١٤.

وليستْ هاته المواطنُ كلُّها ممّا نقله ابْنُ أبي حاتم، بلْ فيها ما نقل جَميعَه، وفيها ما نَقَلَ بعْضَه، وفيها ما اخْتصره وتصرّفَ فيه.

وسلَكَ ابْنُ أبي حاتم سبيلَه إلى كتابِ عمْرو منْ طريقِ والدِه وطريقِ محمّدِ بْن إبْراهيم بْن شُعَيْب، ونَثَرَ كَثيراً منْ مادّتِه في أضْعاف كتبه، وتجْدُرُ الْإشارةُ إلى أنّ كثيراً من النّقول في الجرْح عن الْفلّاس ممّا لا أثر له في كتابي «التّاريخ» و«الْعلل»، يكادُ يكونُ مسْموعاً لمحمّدِ بْن إبْراهيم عن المؤلّف في مَجَالس لا نقْلاً عنْ كتاب.

وعَظُمتْ إفادةُ ابن أبي حاتم في كتاب «الجرْح» ـ وخاصّةً في مقدّمته ـ منْ كتاب أبي حفْص، وظهر ذلك جليّاً في مَنَاحي ترْجمة الْحافظ يحْيى بْن سعيد الْقطّان، وفي باب ما ذُكِرَ منْ كلام يحْيى بْن سعيدٍ في «علل الْحديث»[1] على الْأخصّ. فلمْ يسْتفد ابْنُ أبي حاتم منْ أخْبار الفلّاس وقضاياه فحسْب، بلْ تابعه في نَسَقِ الْأخْبار، فنقلها عنه في بعْض الأحْيان بترْتيبها في الأصْل؛ كما يُعْلَم بالنّظر في تاليها في المسْرَدِ الآتي.

على أنّ عبْدَ الرّحْمٰن كان يُغَيّرُ عبارةَ الْفلّاس حين لا تخْدُمُ وضوحَ المعْنى الذي يقْصِدُ إليْه؛ كما في تغْييره لقوْل عمْرو: «عن الرّجل يكون واهي

(١) ١/ ٢٣٢.

الْحديث»، بقوْله هو: «عن الرّجُل لا يكون ثبْتاً في الْحديث»، أو يتصرّفُ فيها بالاخْتصار، مما لا يُوقَفُ على معْناه إلا بالْعِرَاضِ على أصْله؛ منْ قبيل اخْتصارِهِ قصّةَ أبي الْغُصْن مع شُرَيْح، فقد أشار إليها في قُرابة كلمتيْن: «ارْتفعْتُ إلى شُرَيْح»[١]. ومنْه: أنّ ابْنَ أبي حاتم عمَدَ إلى قوْل الصّيْرفيّ: «سألْتُ أبا الْوليد هشامَ بْنَ عبْد الْملك، عنْ حرْب بْن سُرَيْج؛ فقال: كان جارَنا، ولـمْ يكنْ به بأْسٌ، ولـمْ نسْمعْ منْه شيْئاً»[٢]، فاقْتطعَ منْه الْعبارة الْأخيرة[٣]: «ولـمْ نسْمعْ منْه شيْئاً»؛ لكيْلا تُشَغِّب على الحكْم النّقْدي المقْصود وهو وَثَاقَةُ الرّاوي، فإنّ لعدمِ السَّماعِ منْهُ إيحاءً بالتّوقُّف في هذا الحكْم. لكنّه غالباً ما يقْصدُ إلى التّدْقيق، فلا يكادُ يخالفُ ألْفاظَ المؤلّف. وقدْ يجْمعُ تفاريقَ كلامِ الْفلّاس عنْ راوٍ واحدٍ في موْضعٍ واحد ثمّ يخْتصره بعْد ذلك، مثْلما فعل مع أخْبار أبي بكْر الهُذَليّ[٤] الموزّعة في الْعلل[٥] على ثلاثة مواضع.

ب ـ الدارقطني:

لـمْ يتوانَ أعْظمُ مؤلّف في الْعلل عنْ حشْد أصُول كُتُب الْفنِّ وتضْمينِها في كتابه، فأفَادَ الدّارقطنيّ منْ جزْء الْفلّاس هذا مُصرِّحا باسْمه حيناً، وساكتاً عنْه أحياناً؛ ولْنكْتف بمثاليْن على الْحاليْن معاً؛ فمن الأوّل عنْدَ قوْل أبي حفْص: «وسمِعْتُ محمّدَ بْنَ أبي عَدِي؛ قال: حدّثنا حَبيبُ بْنُ الشَّهيد، عنْ عبْد الله بْنِ بُرَيْدَةَ، أنّ سعْدَ بن عُبادةَ أتى النّبيّ ﷺ بِدَابّةٍ، فقال رسولُ الله ﵇: «صاحبُ الدّابّةِ أحَقُّ بصَدْرِها». فقلْتُ أنا ورجلٌ كان معي: إنّ مُعاذَ بْنَ مُعاذ حدّثَنَاهُ عنْ حبيبِ بْنِ الشّهيد، عنْ عبْدِ الله بْن بُرَيْدة: أنّ مُعَاذَ بْنَ جَبل أتى النّبيّ ﵇ بدَابّة. فقال: مُعاذُ خيرٌ منّي وأحْفَظُ»[٦].

(١) الجرح والتعديل: ٢/ ٢٤٠؛ ر: ٨٥٣. (٢) العلل: ر: ١٧٥.
(٣) ن: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٠؛ ر: ١١١٤.
(٤) ن: الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٣؛ رت: ١٣٦٥.
(٥) ر: ٧٧؛ ٢٥٤؛ ٢٥٥. (٦) العلل: ر: ٢٠٩.

قلت: وقدْ نثر الدّارقطنيُّ في «علله»[(١)] كلامَ المؤلّف وسمّاهُ عنْد سؤالِه لابْنِ أبي عديّ؛ كأنّه أفادَ بعْضَ الْكلام منْه، غيْرَ أنّ مادّة تعْليقِه على الْحديث برُمّتها مأْخوذةٌ بتصرّفٍ عنْ علل الفلّاس؛ كما يظْهرُ بالمْقارنة.

ومن الثّاني؛ ممّا أفاده عليُّ بْنُ عمر عنْ أبي حفْصٍ وطَوى مأخَذَه فيه؛ عنْد قوْلِ صاحب الأصْل: «وكان يحْيى يتّقي الْحديثَ عنْ عليِّ بْن زيْدٍ؛ فسألْتُه مرّةً عنْ حديث حمّاد بْنِ سَلَمَةَ، عنْ عليّ بْن زيْد، عنْ عُقْبةَ بن صُهْبان، عنْ أبي بَكْرَةَ، عن النّبيّ في قوْله: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الواقعة: ١٣]، فقال: «حدّثنا حمّادُ بن سَلمة، عنْ عليّ بْن زيْدٍ، عنْ عُقْبة بن صُهْبان، عنْ أبي بكْرةَ، عن النّبيّ»؛ ثمّ ترَكَه»[(٢)].

وينظُرُ إليْه قولُ الدّارقطْني[(٣)]: «يرْويه خاقانُ بْنُ عبْد اللهِ بْنِ الأهْتم، عنْ عليّ بْن زيْد، عن ابْن صُهْبان، عنْ أبي بكْرة مرْفوعاً، ورواه حمّادُ بْن زيْد، عنْ عليّ بْن زيْد، عمّنْ سمع أبا بكْرة موْقوفاً، ولـمْ يثْبُتْ، وخاقانُ ليْس بالْقويّ، وكان يحْيى القطّان حدّث به، عنْ حمّاد بْنِ سَلَمَةَ، عنْ عليّ بْنِ زيْدٍ، عنْ عقْبة بْن صُهْبان، عنْ أبي بكْرة، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ تَرَكه».

قلت: فلوْلا أنّنا وقفْنا على كلام الفلّاس، لَعَمِيَ علينا تبيُّنُ أصْل كلامِ أبي الحسن.

---

(١) ٦/ ٨٠؛ ر: ٩٩٠.

(٢) كتاب العلل: رقم ٢٥٣.

(٣) ٧/ ١٦٤؛ ر: ١٢٧٧.

أسانيدُ الْكتاب

زُوِي الكتابُ[١] عن التّداول الْفِعْليّ بشكْل غيْرِ مفسَّر حتّى في مُرَّاكُش التي تحقّقْنا أنّها احتفظتْ منه بأصْلٍ واحدٍ على الأقلّ إنْ لم يكنْ أكْثر، ففي حينٍ نقل عنه ابْن القطّان (ت٦٢٨هـ) في بيانه الْحفيل[٢]، لـمْ يقَعْ لبلدِيّه بعْده ابْنِ المواق المرّاكشي (ت٦٤٢هـ)، فلـمْ يَرِدْ له ذِكْرٌ في بُغْية النُّقّاد النَّقَلة[٣]، وأمّا النّاقدُ ابْنُ عبْد الملك المرّاكشي، فلـمْ يصلْنا منْ أوْضاعه في صَنْعة الْحديث شيْءٌ، فلا ندْري أعَرفَ الْكتابَ أمْ لمْ يعْرفْه. وممّا يسترْعي الانْتباهَ أنَّ الكتابَ دخل حيِّزَ التّداول العِلْميّ في الْعُدْوة الأنْدلسيّة في وقْت مبكّر؛ إذْ أدْخله إليها تلاميذُ المؤلِّف المباشرون.

لكنَّ ضمورَ الإفادة الفعْليّة من الكتاب، لمْ يقْطعْ حقّ روايتِه وإسْنادِه، ولذلك فإنّ منْ هاته الأسانيد الآتية بعدُ، ما أفْصحتْ عنْه كتبُ الْفهارس

---

(١) أقصدُ هنا إلى النسخة التي جمعتْ بين التاريخ والعلل.

(٢) قال فيه (٤/ ٨٤): «وعلّةُ يحْيى الْقطّان في ترْكه، غيْرُ علّة أحْمد بْن حنْبل هذه، وذلك ما ذكر عمْرو بْنُ عليّ الْفلّاس في كتابه؛ قال: كان يحْيى الْقطّان، حدّثنا عنْ أسامةَ بْن زيْد ثمّ تركه. قال: يقول: سمعْتُ سعيدَ بْن المسيّب؛ على النّكرة لما قال». انْتهى كلامُه». قلت: وقوله: «في كتابِه»، ثمّ تنْصيصُهُ على نهاية كلام أبي حفصٍ يفيدان أنّه قد تملَّك الكتاب. وقدْ صرّح بالنّقْل عنْ كتاب التاريخ (٤/ ٣٤٥)، لكنّ ما نقله ممّا تقدّم واقعٌ في العلل، ولا منافاة؛ فإنّ من الرّواة منْ جَمَعَ بيْن الكتابيْن تحت مُسَمّى التاريخ؛ وإنّما جرّأهمْ على ذلك يُسْرُ انْضمامها إلى بعْضِهما في مجموع، لصِغَرِ جرْمِهِما معاً؛ وهو أمرٌ جليل العائدة على القرّاء والنسّاخ مثْلما هو لائح.

(٣) هذا بالطبع بحسب ما بلَغنا من الْكتاب ووقع تحقيقُه، وما يُدْريك؟ فقد تظهر منه بقية باقيةٌ تؤكِّد هذا الأمر أوْ تنقضه.

والمشْيخات، أوْ وقعتْ إناطتُه بتسْمية مأْخَذِه، فلا سبيلَ إلى التوقُّف فيها. ومنْها ما كثُرَ دَوْرُه في كتابٍ بعيْنه أو كُتبٍ، حتّى صارَ دفْعُ أنّ المؤلّفَ لمْ يحُزِ الْوضْعَ المنْقول عنه بَعيداً أوْ يكاد. ومنْها ما وقع مرّةً أوْ مرّتيْن فلا يُدْرى أهيَ أسانيدُ للْكتاب برُمّته، أمْ هي مَقَاطيعُ وأخبارٌ فاذّةٌ صُودِفَ أنّها منْ كتاب العلل، منْ غيْر أنْ يكونَ النّاقلُ لها قد خَبَرَ أصْلَها أوْ تملّكه أوْ سيقَ له حقُّ روايتِه، وقدْ جمعنا كلّ ذلك في عَيْبة، واستغْنيْنا عنْ ترْدادِ هذا الاحْتراز بإيراده هنا مجْمَلاً.

وفيما يتلو ما وقفنا عليه من أسانيد الكتاب:

- إسْنادُ **أبي عبْد الله محمّدِ بْن إسْحاق بْن الْعبّاس الْمكّي الْفاكهي (ت٢٧٢هـ)**:

سمع الفلّاس ونقلَ عنْ كتابه منْ غيْر تسْميته[١].

- إسْناد **الأسْعَدِ بْن عبْدِ الْوَارث بْنِ يُونس بْن مُحمّد، أبي الْقاسم الْقيْسيّ الْقُرْطبي (. . . هـ)**[٢]، في الأصْل المخْطوط منْ كتاب «الْعلل»:

«الأسْعد؛ قال: نا قاسِمُ بْن أصْبغ؛ قال: نا محمّدُ بْن عبْد السَّلَام الخُشَنِيّ؛ قال: نا أبو حفْص عمْرو بْنُ عَليّ بنِ بَحْرِ بن كَنِيز السَّقَّاء»[٣].

- سنَدُ **أبي محمّدٍ قاسمِ بْن ثابتِ بْنِ حزْمٍ الْعَوفي السّرقُسْطي (ت٣٠٢هـ)**:

حدّثنا محمّد بْن عيسى الْبَيَاضِي، قال: نا عمْرو بْن عليّ. . .[٤].

- سندُ **أبي جعْفرمحمّد بْن عمْرو بْن موسى الْعُقيْلي (ت٣٢٢هـ)**:

حدّثنا محمّدُ بْن عيسى الْهاشمي؛ قال: حدّثنا عمْرو بْن عليّ[٥].

---

(١) أخْبار مكّة: ١/٤٠١؛ ر: ٨٥٧؛ ١/٤١٠؛ ر: ٨٨٤.

(٢) ن: ترجمته في تاريخ ابن الفرضي: ١/٩٢؛ رت: ٢٤٥.

(٣) العلل: ٩٩.

(٤) الدلائل: ٣/١٢٨١ ـ ١٢٨٢؛ ر: ٥٩٠؛ في ثلاثة مواضع.

(٥) للمثال: ن: نسخة الجزائر: ل ١٤٨ ب؛ ل ٢٢٨ أ.

ـ **إسْناد محمّدِ بْنِ عبْد الرّحْمٰن بْن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ):**

حدّثنا محمّدُ بْنُ إبْراهيم بْنِ شُعيْب؛ قال: قال أبو حفْص عمْرو بْن عليّ[١].

ـ **إسْنادُ أبي حاتم محمّد بْنِ حِبّان بْنِ أحْمد التّميميّ الْبُسْتي (ت٣٥٤هـ):**

أخْبرنا عمرُ بْنُ محمّدٍ الْهمداني، ثنا عمْرُو بْنُ عليّ[٢].

ـ أسانيدُ **الْحسن بْنِ عبْدِ الرّحْمٰن بْن خلّاد الرّامَهُرْمُزِيُّ** (ت٣٦٠هـ)[٣]:

أ ـ حدّثنا ابْنُ الْبُرّيّ، ثنا أبو حفْص[٤].

ب ـ حدّثنا محمّد بْن الحسن بْن عليّ الْبُرّي، وعُبيْد الله بن هارون؛ قالا: ثنا عمْرو بْن عليّ[٥].

ج ـ حدّثني عبْدُ الرّحْمٰن بْن محمّد الْمازني، ثنا أبو حفْص الْفلّاس[٦].

د ـ حدّثنا محمّدُ بْن الْوليد النُّرْسي، ثنا أبو حفْص[٧].

ـ سندُ **أبي أحْمد عبْدِ الله بْن عَدِيٍّ الْجرْجاني (ت٣٦٥هـ):**

«كتبَ إليَّ مُحمّدُ بْن الحسن بْن عليّ بْن بَحْرٍ الْبُرِّيُّ في باب سير، حَدَّثني عَمْرو بْن عليّ»[٨]. هذا سندُه الْمعْتَمَدُ في الكتاب؛ ويسوقُ بعضَ أخْباره حيناً مُصدِّراً قوْلَه: «وفيما أجاز لي مُحمّدُ بْن الحسيْن بن مُكْرَم مشافهةً، وأذِن لي في الرّواية عنْه؛ سمعْتُ عَمْرو بْن عليّ يقول...»[٩].

---

(١) المراسيل: ٧٩؛ ر: ٢٨٢. ومواضع كثيرة من الجرح والتعديل؛ منها: ١/ ٢٥٠.

(٢) المجروحين: ٢/ ٤٢؛ ٢/ ٦٩؛ ٣/ ١١.

(٣) غالب نقوله عن الكتاب بالإسناديْن الأول والثاني.

(٤) المحدّث الفاصل: ٤٠٠؛ ر: ٤١٤؛ ٤٤٩؛ ر: ٥٣٤.

(٥) المحدّث الفاصل: ٤٠٠؛ ر: ٤١٢.

(٦) المحدّث الفاصل: ٥٦٨؛ ر: ٧٨٤.

(٧) المحدّث الفاصل: ٢٤٠؛ ر: ١٤٥.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال: ١/ ٢٣٨؛ ر: ٤٧٨.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال: ١/ ٢٦١؛ ر: ٥٦٠.

ـ إسْنادُ أبي محمّدٍ عبْد الله بْن محمّد بْنِ جعْفر؛ عُرف بأبي الشّيْخ الأصْبِهاني (ت٣٦٩هـ):

ثنا محمّدُ بْن الحسن بْنِ عليّ بْن بَحْر؛ قال: ثنا عمْرو بْن عليّ[١].

ـ أسانيدُ أبي الحسن عليّ بْن عُمَر الدّارقُطْني (ت٣٨٥هـ):

أ ـ حدّثنا أبو عليّ الْمالكي محمّدُ بْن سليْمان، حدّثنا أبو حَفْص عَمْرو بْن عليّ[٢].

ب ـ حدّثنا ابْن الصّوّاف، حدّثنا بِشْر بْن موسى، حدّثنا عمْرو بْن عليّ[٣].

ج ـ حدّثنا ابْن صاعد [يحْيى بْن محمّد بْن صاعد]؛ قال: ثنا عمْرو بْن عليّ[٤].

ـ إسْنادُ أبي أحْمد محمّدِ بْن محمّد، الْحاكم الْكبير (ت٣٧٨هـ):

سمعْتُ أبا الْحسيْن محمّدَ بْن إبْراهيم بْنِ شُعيْب الْغازي يقول: سَمِعْتُ أبا حفْصٍ؛ يعني: عَمْرو بْن عليٍّ[٥].

ـ إسناد أبي عبْدِ الله محمّدِ بْن عبْدِ الله الْحاكم، ابْنِ الْبَيِّع النّيسابوري (ت٤٠٥هـ):

«سمعْت أبا عبْد الله محمّد بْن يعْقوب يقول: سمعْتُ أبا بكر محمّد بْن النّضْر الْجَارودي يقول: سمعْتُ عمْرَو بْن عليّ...»[٦].

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان: ١/ ٣٩٩.

(٢) المؤتلف والمختلف: ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥.

(٣) المؤتلف والمختلف: ٢/ ٥٦٦. وفي عزْو هذا السّند لخصوص الْعلل نظرٌ؛ فإنّ الْخبر أعْلاه شركةٌ للفلّاس بين كتابي التاريخ والْعلل، فلعلَّ الإسنادَ قاصرٌ على التّاريخ فحسْب، وهو صحيحٌ إليْه.

(٤) العلل: ٣/ ١٨٦؛ ر: ٣٤٩؛ سؤالات السلمي للدارقطني: ٢٢٧؛ ر: ٢٤٨؛ تعليقاته على مجروحي ابن حبان: ٢٣٢؛ ر: ٣٠٢.

(٥) الأسامي والكنى: ١/ ٢٣٦؛ ١/ ٢٧٦؛ القسم المخطوط: و ١٦٨ أ.

(٦) المدخل إلى الصحيح: ١/ ١٤٣؛ ونقله الباجي في التعديل والتجريح: ١/ ٢٥٧.

قلْت: هذا موْضعٌ وحيدٌ أسْند فيه الْحاكم، وبقيّةُ الْمواضع نقولٌ مجرّدة، يعلّقُها كما فعل عند قوْله: «حدّثونا عنْ عمْرو بْن عليّ؛ قال: كان يحْيى بْنُ سعيد لا يحدّث عن الْوليد بْن جُمَيْع»[١].

- أسانيدُ **أبي نُعيْم أحْمد بْن عبْد الله بْنِ أحْمد الأصْبهاني** (ت٤٣٠هـ):

أ - حدّثنا أبو محمّد بْنُ حَيّان، ثنا محمّدُ بْن مَنْده، ثنا عمْرو بْنُ عليّ[٢].

ب - حدّثنا محمّدُ بْنُ إبْراهيم، ثنا محمّدُ بْنُ الْحسن بْنِ عليّ بْنِ الْحَسَن، ثنا عمْرو بْن عليّ.

ج - حدثنا أبو حامد بْنُ جَبَلَةَ، ثنا محمّد بْنُ إسْحاق، ثنا عمْرو بْن عليّ[٣].

- أسانيدُ **أبي بكْر أحْمد بْنِ الْحسيْن بْنِ عليٍّ البيْهقيّ** (ت٤٥٨هـ):

أ - أخْبرنا أبو سعيدٍ الْمَاليني؛ قال: أخْبرنا أبو أحْمد ابْنُ عَدِيٍّ الْحافظ؛ قال: كتَبَ إليّ محمّدُ بْنُ الْحسن الْبُرّي، حدّثنا عمْرو بْنُ عليّ[٤].

ب - أخْبرني أبو عبْد الرّحْمٰن السُّلَميُّ، فيما قرأْتُ عليْه منْ أصْله، أنا أبو إسْحاق إبْراهيمُ بْنُ أحْمد بْنِ رجاءٍ الأَبْزاريُّ، نا أبو الحسيْن محمّد بْنُ إبراهيم الْغازي؛ قال: سمعْتُ عمْرَو بْنَ عليّ أبا حفْصٍ[٥].

- إسْنادُ **أبي بكْر أحْمدِ بْنِ عليّ بْن ثابت بْنِ أحْمد بْن مهْدي الْخطيب الْبغْدادي** (ت٤٦٣هـ):

أخْبرنا أبو الْقاسم عبْد الله بْن أحْمد بْن عليّ السُّوذَرْجَانيُّ بأصْبهان؛

---

(١) ٤/ ١٠٧.

(٢) حلية الأولياء: ٧/ ١٨١.

(٣) حلية الأولياء: ٤/ ١٧١.

(٤) معرفة السنن والآثار: ١٠/ ٢٠٢؛ ر: ٣٨٤٧ (منْ طريق ابن عديّ كما هو ظاهر).

(٥) القضاء والقدر: ٣١٨؛ ر: ٥٣٦؛ معرفة السنن والآثار: ١٠/ ٢٠٢؛ ر: ٣٨٤٧؛ السنن الكبرى: ٦/ ٢٤٨؛ ر: ١١٨٣٤؛ ٩/ ٤٤٤؛ ر: ١٩٠٣٦؛ شعب الإيمان: ٤/ ٥٠٩؛ ر: ٢٨٩٢.

قال: أخبرنا أبو بكْر ابن المقرئ؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْن الحسن بْن عليّ بْن بحْر؛ قال: حدّثنا أبو حفْصٍ عمْرُو بْنُ عليّ[1].

- **إسْنادُ أبي عُمر يوسف بْن عبْد الله، ابْنِ عبْد الْبرّ النَّمَري الْقُرْطبي (ت٤٦٣هـ):**

نقل ابن عبْد البرّ من غير شكٍّ عنْ كتابنا هذا غيْر مرّة[2]، ولـمْ يُسَمِّ إسْنادَه فيه إلّا في موْضع وحيد، وأرْسل الْأخْبار الأخرى، وما كان منْها شركةً بين كتاب «التّاريخ» وكتاب «الْعلل»[3]، فهو منْقولٌ عن الْعلل ولا بدّ؛ لأنّ هذا الخبرَ وإنْ كان مشْتركاً إلّا أنّه مَزيدٌ في رواية العلل[4]، وتلْك الزّيادةُ بعيْنِها ثابتةٌ للنّمَري، فظهر أنّ مأْخَذَه ليْس التّاريخ[5]. وأمّا إسْنادُه الْيتيم، فذكره في الانْتقاء، وهو يلْتقي مع إسْنادِ نسْختِنا في قاسم بْن أصْبغ: «حدّثنا عبْد الْوارث بْن سفْيان؛ قال: نا قاسم بْن أصْبغ؛ قال: نا محمّد بْن عبْد السّلام الْخشني؛ قال: سمعْتُ أبا حفْصٍ عمْرو بْن عليّ الْبصْري المعروف بالفلاس»[6]؛ فذكره.

- **إسْنادُ الْفقيه الْمُشاوَر أبي عبْد الله محمّد بْن أحْمد بْنِ خَلَفٍ، ابْنُ الْحاجّ الْقرْطبي (ت٥٢٩هـ):**

«وما كان فيه منْ تاريخ أبي حفْص الفلّاس[7]؛ فأخْبرني به حُسيْن بْن

---

(١) تاريخ بغداد: ١٠/٣٠٨؛ ٧/١٩١؛ ١٤/٣٧٧...؛ الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢١٥؛ ر: ٣٩٨... وثمّة إسنادٌ آخر ساق به الْخطيبُ خبراً واحداً من العلل، دون أنْ يصرّح بمأخذه: «أخبرني عبيْد الله بْن عبْد الْعزيز بْن جعْفر الْبرْذَعي، أنا محمّد بْن المظفّر الْحافظ، نا أبو الْفضْل الْعبّاس بْن إبْراهيم الْقَرَاطيسي، نا عمْرو بْن عليّ بْن بحْر بْن كَنِيز أبو حفْص...».اهـ من الجامع: ٢/٦٣؛ ر: ١١٨٩.

(٢) الاستيعاب: ٤/١٦٣٥؛ ر: ٢٩٢٦؛ ٤/١٧٥٧؛ رت: ٣١٧٣.

(٣) الاستيعاب: ٢/٨٥٥؛ ر: ١٤٦١. (٤) العلل: ر: ١٨٨.

(٥) وهو يرويه أيضاً وينقل عنه، كما في تقديمنا للتاريخ.

(٦) الانتقاء: ٢٨.

(٧) في الأصل: «ابن أبي خيثمة»؛ وهو وهم من الناسخ؛ لاعتباريْن: الأولُ: أنَّ الإسنادَ =

محمّد الْغسّاني، ما بيْن قراءةٍ منّي عليْه وسماعٍ؛ قال: نا أبو العاصي حَكَمُ بْن محمّد الْجُذَامي، عنْ سعيدِ بْن نصْر، وعبْدِ الْوارث بْن سُفْيان؛ قالا: حدّثنا قاسمُ بْن أصْبغ؛ قال: نا محمّدُ بْن عبْد السّلام[1]، وعبْدُ الله بْنُ مَسَرّةَ، عنْ أبي حفْصٍ عمْرو[2] بْن عليّ الْفلّاس[3][4].

وفيه إشْكالُ أنّه سمّى كتاب الْعلل باسْم التّاريخ وجعله جزْءاً منْه، وهو صنيعٌ في ضمّهما معاً، نبّه عليْه ابْنُ خيْر في أحدِ سَنَديْه إلى كتاب التّاريخ؛ ففيه: «قال: حدّثنا عمْرو بْن عليّ الْفلّاس الْجزأيْن من التّاريخ فقطْ، ليْس فيه الْعلل»[5].

- إسْناد أبي بكْر محمّد بْن خيْر اللّمْتوني الإشْبيلي (ت٥٧٥هـ)، إلى الْكتاب، مقْروناً إلى التّاريخ:

قال: «حدّثني به أبو الحسن يونسُ بْن محمّد بْنِ مُغِيث، عن أبي عُمَرَ ابن الْحذّاء، عنْ أبي عثْمان ابن نصْر، وأبي الْقاسم عبْد الْوارث بْن سفْيان، وأحْمد بْنِ قاسم، وعمرَ بْنِ حسيْن؛ قالوا: حدّثنا قاسم بْن أصْبغ؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ عبْد السّلام الْخُشَني، وعبْدُ الله بْنُ مَسَرّةَ؛ كلاهما عنْه»[6].

- إسْناد أبي الْقاسم عبْد الْكريم بْن محمّد الرّافعيّ الْقَزْويني (ت٦٢٣هـ)؛ وهي وِجادةٌ؛ قال:

رأيْتُ بخطّ [أبي حفْصٍ الزّاذانيّ عمرَ بْنِ محمّد الْقزْويني، هِبَة الله][7]،

= ينتهي إلى عمرو بن علي الفلّاس. والثاني: أنَّ ابن أبي خيثمة متأخِّرٌ عن عمْرو، إذ توفي سنة ٢٧٩هـ، فلا يصحّ أن يكون أبو حفص راوياً عنه. لكنه من المؤكّد أنَّ ابن الحاج نقل أيضاً عن تاريخ ابن أبي خيثمة حسبما تجده في تضاعيف منْسكه.

(١) في الأصل: «السالم».
(٢) في الأصل: «عمر».
(٣) في الأصل: «الفالاس».
(٤) المنهاج في بيان مناسك الحاج (نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم ١٥٢): ١٤١ ظ.
(٥) فهرسة ابن خير: ٢٦٥؛ رف: ٣٥٩.
(٦) فهرسة ابن خير: ٢٦٥؛ رف: ٣٥٩.
(٧) ما بين المعكفين حيث وُجد فهو بيانٌ مني ليستقيم الكلامُ ويصحّ.

أخبر الشّيْخ العمُّ [عبْدُ الله بْن عمر الزّاذاني]، عنْ جدّ أمّي أبي سعْدٍ ميْسرةَ بْن عليّ بْن إدْريس الْحافظ، عنْ أبي جعْفر أحْمد بْن سليْمان التّسْتري، عنْ عمْرو بن عليّ(١).

- وسمع أبو بكْر أحْمدُ بْن أبي خيْثمةَ زُهيْرِ بْن حرْبٍ (ت٢٧٩هـ) منْ أبي حفص، خبراً واحداً أثْبته في تاريخه الْكبير(٢)، ونقل عنه آخرَ بالواسطة(٣)؛ وظاهرٌ أنّه لـمْ يرَ الكتاب، إذْ لوْ وقع لبثَّ منْ أخْباره في كتابه قليلاً أوْ كثيراً، كما يشي بذلك تتبُّعُ صنيعِه في الْإفادة باطّرادٍ منْ كتُب طبقةِ الْفلّاس، كقرينِه عليّ بْن الْمديني وغيْره.

- سَنَدي في هذا الجزْء:

فبحقِّ روايتي لكتابِ «التّاريخ» في نسْخته التي تضمُّ إليه الْعلل - حسْبما نَقَلَ ابْنُ خيْر - ومثلما في النّسْخة التي وقعتْ إلينا، أكونُ راوياً لهذا الْكتاب منْ طريق محمّد بن سليْمان الرُّوداني المغْربي (ت١٠٩٤هـ)، حيْث نتّصلُ به بحقّ الْإجازة المطْلقة، منْ جهة شيْخِنا الدّكتور الْعلّامة أبي الْفضْل الْعبّاس بْن عبْد الله الجرَّاري حفظه الله، عنْ والده الْفقيه الشّيْخ عبْد الله الجرّاري (ت١٤٠٣هـ)، عن الشّيْخ الْمُسْنِدِ عبْد الحيّ الْكتّاني (ت١٣٨٢هـ)(٤)، بأسانيده إلى صلة الْخَلَف(٥).

---

(١) التدوين في أخبار قزوين: ٣/ ٤٥٦.
(٢) السفر الثالث: ٣/ ١٧٥؛ ر: ٣٤٥٠ - ونقله عنه مغلطاي: ٥/ ١٧٣؛ ر: ١٧٩٤.
(٣) السفر الثالث: ١/ ٢١٤؛ ر: ٦١٣.
(٤) فهرس الفهارس: ١/ ٤٢٧.
(٥) ١٥٨.

أفْرادُ الْكتاب

مجْموعُ الْأخْبار التي رَجَّح عدمُ وِجْدانها في الْمَصادر أنّها منْ أفْراد الْكتاب أرْبعٌ وتسْعون خبراً (٩٤)، منها ٣٧ في التّاريخ والْجرْح والتّعْديل والْحكايةِ عن الشّيُوخ، والْباقي شركةٌ بالسّويّة بين قضايا علليّة، واخْتياراتٍ فقْهيّة. والْواقعُ أنّ الْأفرادَ أكْثرُ من الْعدد الذي ذكرْنا؛ لأنّ بعْضَها مثْل (١٢٧؛ ٣٠٧) ممّا يتضمّنُ خبريْن فأكْثر، لكنّنا عاملْنا كلّ الْفقرات المشْتركة في قضيّةٍ بعيْنِها معاملةَ الْخبر الواحد لاتّحاد الْموضوع، إلّا في مواطن قليلة.

وجلُّ الاخْتيارات الفقهيّة التي انْفرد بها الْكتابُ، مَرْويّةٌ عنْ يحْيى بْن سعيد الْقطّان، ولـمْ يكنِ المحدّثون ليُلْقوا إليْها بالاً في الْغالب، فلذلك خَلَتْ منْها مدوّناتُهمْ، وبقي كتابُ الْفلّاس مصْدراً أصِيلاً ووحيداً لها. وجديرٌ ذِكْرُه أنّ القطّان كان يُحبُّ سُفْيانَ الثّوْريَّ[1]، ويذْهبُ مذْهبَه[2]؛ أي: في الفقه.

وهذا مسْردٌ بالأفراد على ترْتيب ورودِها في الكتاب[3]:

٧ ـ ١٠ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ
٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٨ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦٢ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٧ ـ
٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٧ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨٥ ـ ٨٨ ـ ٩٢ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ
١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٨ ـ
١٤٠ ـ ١٤٢ ـ ١٤٦ ـ ١٤٩ ـ ١٥٠ ـ ١٥١ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥ ـ
١٥٧ ـ ١٥٨ ـ ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٦٢ ـ ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ ـ ١٦٩ ـ ١٧٠ ـ

(١) العلل لابن المديني: ٧٣؛ ر: ٦٣. (٢) العلل لابن المديني: ٦٨؛ ر: ٤٩.
(٣) الترقيم للفقرات لا للصفحات.

١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٧ ـ ١٨٠ ـ ١٨٤ ـ ١٨٦ ـ ١٨٧ ـ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ ١٩٦ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ـ ٢٠٨ ـ ٢١٤ ـ ٢٤٧ ـ ٢٦٣ ـ ٢٧٣ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٩ ـ ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ـ ٣١٥ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

ونقتصرُ من هذه المُثُلِ في الإيراد على ما يلي:

١ ـ «وسمعْتُ يحْيى يقول لسهْلِ بْنِ حسّان: قُمْ فاذْهبْ إلى ابْن أبي عديٍّ، فَسَلْه عنْ حديثِ سعيدِ بْن أبي عَروبةَ، عنْ قتادةَ، عنْ أبي أيّوب، عن عَمْرو الْبِكالي ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢].

٢ ـ قال: وسمعْتُ عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي، وذَكَر ابْنَ أبي عديٍّ فأحْسنَ [الثّناءَ][١] عليْه، ونَظَرَ في كتابِه معي لهُ عنْ جعْفرِ بْن ميْمون، فرأى فيه: «حدّثنا أبو معْشَر، عنْ إبْراهيم» فردّه حتّى رَدَّهُ إلى أبي أُمَامَةَ. فقال: رُدَّهُ حتى تَرُدَّه إلى أبي أُمَامَةَ.

٣ ـ قال: وسمعْتُ مُعاذاً يحْسن الثّناءَ على ابْنِ أبي عديٍّ وقال: «قدْ عرفْتُه منْذُ أرْبعين سنة بالْفضْل والسُّنَّة»[٢].

٤ ـ قال: سمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا أبو الْعَنْبَس، قال: حدّثنا زاذان، قال: أراد عمرُ بْنُ الخطّاب أنْ يُصلّيَ على جنازةٍ، فرأى امْرأةً، فلمْ يُصَلِّ عليها، وقال: «لا صلاةَ على جنازةٍ ومعها امْرأةٌ».

فقلْتُ ليحْيى: فإنّ الأفْطسَ حدّثنا عنْ هذا بنحْوٍ منْ خمْسةَ عشر حديثاً؟ فقال يحْيى: كان يقول فيها: «قال زَاذَان، قال زاذان»، فقال في هذا: «حدّثنا زَاذان»؛ فكتبْتُه[٣].

٥ ـ قال: «سمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا عُقْبةُ بن أبي الْعَيْزَار، قال: سألْتُ إبْراهيم: كمْ تُقَصِّرُ المرْأةُ منْ شعْرها؟ فقال: مثْل هذا؛ ووضَعَ أصْبُعَه على الْمفْصِل الثّاني من السّبّابة. فقلْت له: إنّ عبْدَ الرّحْمٰن حدّثنا قال: نا سفْيان،

(١) الكلمةُ مزيدةٌ لرَعْي السياق، لا وجودَ لها في الأصل.
(٢) العلل: ر: ٣١؛ ٣٢؛ ٣٣.
(٣) العلل: ر: ١٢٤.

عنْ عقْبة بْن أبي الْعَيْزَار، قال: سألْتُ إبْراهيم فقال: «تُقَصِّرُ قدْرَ الأُنْمُلَة»، وسألْتُ سعيدَ بْنَ جُبيْر فقال: «النّساءُ أعْلَم». فقال يحْيى: قدْ سمعْتُ عُقْبة يقول: سألْتُ سعيدَ بْنَ جُبيْر فقال: «النّساءُ أعْلم»؛ فقلت ليحْيى: «أكْتبُهُ؟ قال: نعمْ»[1].

٦ ـ ومنْه الخبرُ الموالي؛ وهو مختصرٌ غايةً بخلاف الأصل في الضعفاء[2]؛ وهو في المنهاج في بيان مناسك الحاج، للفقيه المشاور أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج[3]: إلى قوله: «لإقامة ذِكْر الله» الأول؛ وكذلك وقع في طُرَرِ ابن شاقلا[4]. ولم يرِدِ الخبر تامّاً بهذا المساقِ في غير هذا الكتاب.

قال الفلاس[5]: وسمعْتُ يحْيى بنَ سعيد يقول: حدّثنا عُبيْدُ الله بن أبي زياد قال: حدّثنا الْقاسم، عنْ عائشةَ، قالت: «إنّما جُعِل الطّوافُ بالْبيْت، والسّعْيُ بين الصّفا والْمرْوة، ورمْيُ الْجِمار لإقامة ذِكْر الله».

وسمعْتُ ابْنَ داود يُحدِّثُه عنْ عبيْد الله بْن أبي زِيادٍ، عن الْقاسم، عنْ عائشة، عن النّبيّ ﷺ. فقلْت له: إنّ يحْيى لـمْ يرْفَعْه. فقال: اللهُ أعلمُ كيْف كنْتُ آخذُ الحديثَ! وهو مرفوعٌ.

وسمعْتُ أبا عاصِمٍ يقول: حدّثنا عُبيْدُ الله بن أبي زياد، قال: حدّثنا الْقاسم، عنْ عائشة، عنِ النّبيّ ﷺ؛ فأتيْتُ لِيحْيى فذكَرْتُ ذلك له، فقال: سمعْتُ عُبيْدَ الله يحدِّثُ به مرْفوعاً، ولكنّي أهابُهُ. وحدّثني أبو قتيْبة قال: حدّثنا سفْيان، عنْ عُبيْد الله بن أبي زياد، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ بمثْلِه؛ ولـمْ يرْفعْه.

وحدّثنا يزيدُ بْنُ زُرَيْع، قال: نا حسيْن الـمُعلِّم، عنْ عطاء، عن عائشةَ،

---

(١) العلل: ر: ١٢٥.
(٢) (ج): ل ٢٢٨ أ.
(٣) نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم ١٥٢: ٦٩ و.
(٤) ١٦٢؛ ر: ١٩٨.
(٥) العلل: ر: ١٢٧.

قالت: «إنّما جُعِل الطّوافُ بالْبيْت، والسّعْيُ بين الصَّفا والْمرْوة، ورمْيِ الْجمار لإقامة ذِكْرِ الله».

أبو عاصم، قال: نا ابْنُ جريْجٍ، قال: حدّثني ابْنُ أبي مُلَيْكَةَ، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ بمِثْله، ولـمْ يرْفعْهُ.

تصْحيحاتُ الْكتاب

بادٍ أنَّ أخبارَ الكتاب أصيلةٌ، وطائفةٌ منْها لا تجدُها في غيْره فهي منْ أفْراده، وعُظْمُها ممّا يُفيدُ عنْد عِراضه بـمُثُله وأضْرابه في تصْحيح كثيرٍ ممّا اعْتراها؛ فمنْها ما **ينْفعُ في ترْميم ما حاق ببعْض الْأخْبار من الانْطماس**؛ كقوْل الفلّاس: «سمعْتُ يحْيى بنَ سَعيدٍ يقول: ماتتْ أمُّ شُعْبةَ، فذهبْتُ أنا وسليْمانُ التّيْميُّ وابنُ عوْن نُعزِّيهِ؛ فقال التّيْميّ: حدَّثنا أبو نَضْرَةَ. فقال له ابْنُ عوْن: قدْ رأيْنا أبا نضْرةَ. فقال له سليْمان: فرأيْتَهُ فماذَا؟ فَسَكَتَ ابنُ عوْنٍ»[١]. فهذا ينْفعُ في ترْميم ما سَقَطَ من الخبر عيْنِه في تاريخ ابن أبي خيْثَمة[٢].

أوْ في تفْصيلِ بعْضِ الْأخْبار التي نُقِلَتْ مخْتصرة مُعْتصرةً؛ مثْلَمَا في قول أبي حفْص: «ذكرْتُ ليحْيى بْنِ سعيدٍ حديثَ محمّدِ بْنِ عمْرٍو الأنْصاري، فقلْت له: حدّثنا عبْد الرّحْمٰن بن مهْدي قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ عمْرو، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ في الْعقيقة. فقال: هو أثْبتُ منْ عبْد الرّحْمٰن بْن الْقاسم، ولـمْ يرْضَهُ»[٣]. فإنّه تفْصيلٌ لما عَرَى الخبرَ من الاخْتصار عنْد ابْن حبّان في «المجْروحين»[٤]، وأبي أحْمد الْحاكم في «الْأسامي والْكنى»[٥].

وتنفع أخْبارُ الكتاب **في تصْحيح أسْماء بعْض الرُّواة، أو المساعدة في تعْيينهمْ على الحقيقة**؛ ومنْه أنّ قوْلَ عمْرو: «سمعْتُ يحْيى يقولُ لعُبيْدِ الله: أيْن

(١) العلل: ر: ٢.
(٢) السفر الثالث: ٣/٢١٧ ـ ٢١٨؛ ر: ٤٥٤١.
(٣) العلل: ر: ١١.
(٤) ٢/٢٨٦.
(٥) القسم المخطوط: و ١٩٥ أ.

تذْهبُ؟..»[١]، تصحّف في كتاب ابن أبي حاتم[٢] إلى «عبْد الله» مكبّراً. وفي «تهذيب التهذيب»[٣]: «لبعْض أصْحابه» على الإبْهام، وعُبيْدُ الله هو الْقَواريريُّ؛ عَيَّنَه الذّهبيّ في «التّاريخ»[٤] و«الميزان»[٥].

ومن **المثُل التي ميّزتْ بيْن راوييْن منْ نفْس الطّبقة يشْتبهان في الاسم**؛ أنه وقع في كلام الفلاس: «سمعْتُ سفْيانَ بْنَ زيادٍ يقولُ ليحْيى في حديثِ سفيان، عن أشْعثِ بْنِ أبي الشّعْثاء، عنْ زيْد بْن مُعاويةَ الْعبْسيّ، عنْ علْقمةَ، عنْ عبْد الله: ﴿خِتَمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦][٦]. ويتعلّق بهذا الْحديث، وقوعُ اسْمِ أحدِ رُواته على الجادّةِ عنْد المؤلِّف، وهو «زيْد بْن معاوية»، ممّا نبّهنا إلى لُحوقِ التصْحيفِ به ليصيرَ «يزيد»، في كتاب التّفْسير من الجامع لابْن وهْب[٧]، وصفةِ الجنّة لابْن أبي الدُّنْيا[٨]، والْبعْثِ والنّشور للبيْهقي[٩]؛ فأفْضى ذلك إلى اشْتباهٍ بيْن راوييْن كلاهما منْ نفْس الطّبقة، وقدْ جاز ذلك على بعْض المتقدِّمين كإسْماعيل بْن عُلَيّة، فقال يحْيى بن مَعين في تاريخه[١٠]: «وحدّث إسْماعيلُ أيْضاً، عنْ إسرائيل، عنْ أبي إسحاق، عنْ يزيد بن مُعاوية، أنّ سلْمان أقْرأهمْ وقدْ بَالَ. قال يحْيى: إنّما هو عنْ أبي إسْحاق، عنْ زيْد بْن معاوية الْعبْسي. قال يحْيى: ويزيدُ بْنُ معاوية نَخعيٌّ، صاحبُ عبْد الله. قال يحيى: قال إسْماعيل: واللهِ ما أُفَرّقُ بيْنهما». وقدْ ميّز بيْنهما الْخطيبُ في تالي تلْخيص الْمُتَشَابه[١١].

ومن المواضع التي **صحّحتِ اسْمَ راوٍ ونسْبتَه وقعا مُصَحّفين**؛ قوْلُ الفلاس: «وما رأيْتُ أحداً يحدّثُ عنْ هذا الشّيْخ ـ يعني: مُوسى بن دينار ـ إلّا

(١) العلل: ر: ٢٢.
(٢) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١؛ ر: ١٦٥٣
(٣) ١٠/ ٣٧.
(٤) ٤/ ١٩٨؛ ر: ٣٢٦.
(٥) ٣/ ٤٦٩؛ ر: ٧١٩٧.
(٦) كتاب العلل: ر: ٣٠.
(٧) ١/ ١٤٣؛ ر: ٣٣٤.
(٨) ١٢٤؛ ر: ١٣٠.
(٩) ٢٠٨؛ ر: ٣٢٥.
(١٠) الدُّوري: ٤/ ٢٧٣؛ ر: ٤٣٣٩.
(١١) ١/ ٢٨٨؛ ر: ١٧٦ ـ ١٧٧.

رجلَيْن: ابن ندبة ويوسف السَّمْتي»[١]. فقدْ وقع في الضّعفاء للعقيلي من النسخة الجزائرية (ج)، ممّا ليْس في المطْبوعات كلِّها: «يوسف بن موسى»؛ وهو وهمٌ ولا بدّ؛ وإنّما هو يُوسُفُ بن خالد. وفي طبْعتي الضّعفاء (السلفي والسرساوي): «الشّعْبي»، منْ غيْر أن يعْرِض لها المحقّقون بنقاش؛ وكلُّ ذلك تصْحيف، والنقْلُ على الصّواب في الْكامل[٢]. ونِسْبةُ الرّاوي إلى حُسْن السّمْتِ مُجوّدةٌ لا غُبارَ عليْها في الضّعفاء نفْسِه في نسْخة (ج)[٣]؛ وفيها: «حدّثنا أحْمد بْن عمر؛ قال: سمعْتُ عمْرو بْن عليٍّ يقول: يوسفُ السَّمْتي كذّابٌ»؛ وليستْ عبارتُه في كتابنا هذا، وقرينةُ تأكيدِ النسبةِ قوْلِ أبي داود في جواباته[٤]: «كان طويلَ الصّلاة».

وأفاد عِراضُ ما في الْأصْل على بعْضِ مَناقله ظُهورَ ما فيها من الْوَهَم في النّقْل، وانجرّ عن ذلك تسميةُ رواةٍ لا وجودَ لهمْ إلّا بسبب التّصْحيف؛ ومِنْه أنّ حكايةَ المؤلف عن يحْيى بْنِ سعيد قال: «ذهبْتُ أنا وعوْف، نعُودُ الصَّلْتَ بْنَ دينار، فذكر الصّلْتُ عليّاً فنَالَ منه، فقال له عوْف: مَا لَكَ يا أبا شُعَيْب، لا رَفَعَ اللهُ صَرْعَتَكَ!»، سِيقتْ لأبي أحمد الْحاكم في كُناه، لكنَّ الْغريبَ أنّه ذكرها في رسْمين: رسْم أبي الحسن موسى بن دينار المكّي[٥] - وهذا موْضعُها على الصّواب - ورسْمِ أبي الطّيّب موسى بْن يَسار المكّي[٦]، وأثْبتَ تبَعاً لذلك اسْمَ والدِ الرّاوي «دينار»، في الْأوّل، و«يسار» في الثّاني. والذي أوْقعَه في الْغالب في هذا الوهم، تصْحيفُ الاسْم في نسْخةٍ من النّسخ التي اعتمدها. وليْس منْ نسْبة بيْن هذيْن الرّاوييْن، فإنّ أبا الحسن موسى بْنَ دينار، مكيٌّ ضعيف. وأبا الطّيّب موسى بن يسار، مرْوزيٌّ سَكَن المدائن، فليس مكّيّاً، ثمّ هو بعْدَ هذا ثقةٌ؛ مثلما في تلْخيص المتشابه في الرّسْم[٧]؛

(١) كتاب العلل: ر: ٧٤.
(٢) ٣/ ١٦٤؛ ر: ٣٩٣٥.
(٣) ٤٠٩ أ.
(٤) ٢/ ٦٢؛ ر: ١١٣٥.
(٥) الأسامي والكنى: ٣/ ٣٠٠؛ ر: ١٣٨٥.
(٦) الأسامي والكنى (القسم المخطوط): و٢٥٤ ب.
(٧) ٢/ ٥٩٧.

وقد تحقّق الذّهبيُّ هذا الأمْرَ أيضاً فقال: «قدْ مرّ أبو الطيّب موسى بن يسار، وكذا سمّاه ابن أبي حاتم، وأظنّه هذا تصَحَّف». وقال ابن حجر في «اللّسان»[١]: «موسى بن يسار، أبو الطّيّب المكّي. عن عائشة بنْت طلحة. قال أبو أحْمد الْحاكم: ليْس بالقويّ عنْدهم». اهـ كلامه؛ فإنْ يكنْ موْردُه كتاب الْأسامي والكنى وحْدَه، فقدْ أضاف راوياً لا وجودَ له إلّا بسبب التّصْحيف.

ومنْ قبيل ما مَرّ عنْد قوْلِ صاحب الْأصْل: «سمعْتُ يحْيى يقول: أبو مَدِينةَ السَّدُوسِيُّ، هو عبْدُ الله بْنُ حِصْن»[٢]. اهـ. قلت: الخبر في التّاريخ الكبير[٣]؛ وفيه «حُصَيْن»؛ مصغَّراً. لكنّ الفلّاسَ في موْضعيْن منْ تاريخه[٤] مُنْضافاً إلى هذا الموْضع منْ علله، أوْرَدَه مُكبّراً. وانْفَرَدَ أبو حاتمٍ في الجرح والتّعْديل[٥]؛ بقوله: «ويقال: عُبيْد الله». ولا مُتَابع له.

وبعْضُ ما في العلل، يَتلافى ما وقع عند النّقَلَةِ منْ أسْقاطٍ تُفْضي إلى إدْماجِ فَقَراتٍ مُتَباينة والْحيْلولةِ بينها وبيْن معْناها الأصلي؛ مثاله قوْلُ الْفلّاس: «سمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا فِطْر، عنْ عطاءٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «منْ أُصِيبَ منْكمْ بمُصيبةٍ فلْيذْكُرْ مُصيبتَه بي، فإنّها أعْظمُ الْمصَائب»؛ فقلْتُ ليحْيى: «قال فيه: حدّثني عَطَاء»؟ قال: وما ينْفَعُ يقول: «حدّثنا عَطاء»، ولمْ يسْمعْ!

قال يحْيى: وسمعْتُه يقول: «حدّثنا أبو خالدٍ الْوَالِبيُّ [قال: خرج عليٌّ وقدْ أقيمت الصّلاةُ...»؛ فقدِم عليْنا وكيعٌ فحدّثنا قال: «نا فِطْرُ، عن زَائدةَ بْنِ نَشِيطٍ، عن أبي خالدٍ الْوَالبي»].

ثمّ قال: «قدِمَ عليْنا يَزيدُ بْنُ هارونٍ فحدّثنا قال: «نا فِطْرُ، عنْ أبي خالدٍ الوالبي»[٦].

فقد خالفتْ هذا النّقْلَ على جهة التّصْحيف والتّحْريف والسَّقَط غالبُ

---

(١) ٨/ ٢٣١؛ ر: ٨٠٤٥.
(٢) كتاب العلل: ١٠١.
(٣) ٥/ ٧١؛ ر: ١٧٩.
(٤) ٣٣٧؛ ٥٥٢.
(٥) ٥/ ٣٩؛ ر: ١٧٥.
(٦) العلل: ر: ٢٤.

طبَعَات الضُّعفاء للعُقَيْلي[1]؛ وكان حقُّ الْخبر أنْ ينْتهيَ إلى قوله: «"حدّثنا عَطاء"، ولمْ يسْمعْ!»، ثمّ يُسْتؤْنف الْكلامُ عنْ فطْرٍ في خبَرٍ تالٍ، وهو صنيعُنا، لكنّ الطّبعات أدْمجتْ خبريْن في خبرٍ واحدٍ، وألْحقَتْ في السّقَط فأخلّتْ بالْمعنى إخْلالا شنيعاً، وقدْ جعلْنا ما سقط منْها وتلافاه كتابُنا بيْن مُعَكّفين، لتصحَّ المقارنة، على أنّني أظنُّ أنّ أصْل الخلل في كتاب العقيليِّ نفْسِه، فإنّ الذهبيَّ تابَعه عليه[2]، والله أعلم.

وتبْدُو خطورةُ السّاقطِ في أنه يغيِّر الحكْمَ النّقْديَّ أو يقْدحُ في توْجيهه؛ فإنّ روايةَ يزيدِ بْن هارون، شاهدةٌ لسماع فِطْرٍ الوالبيِّ، وروايةَ وكيعٍ شاهدةٌ لدفْعِ سماعِه، وهي المقْصودةُ، وبذهابها يقعُ الْإخْلال، وقدْ كان!.

وقدْ يكونُ نقْلُ أبْعاضِ الْكلامِ الْواحِدِ للمؤلّف في قضيّةٍ نقْديّةٍ دون سائرِه، مُفْسداً للحكْم المقْصود؛ مثْلما وَقع عنْد قوْلِ الْفلّاس: «كان يحْيى لا يُحدّثُنا عنِ الْوليدِ بْن جُمَيْع، فلمّا كان قبْلَ موْتِه بقليل، أخَذَها منْ عليٍّ الصّائغ فحدّثني بها؛ وكانتْ ستّةَ أحاديثٍ»[3]. فقدْ نقل ابْنُ حبّانٍ في المجْروحين[4]، والْحاكمُ في المدْخَل[5] منْه: «وكان يحْيى لا يحدّثُ عن الْوليد بْنِ جُمَيْع»؛ ولـمْ يَسُوقا بقيّتَه، فأفْضى اقْتصارُهما إلى نَقيضِ مُرادِ المؤلّف، واسْتَتْبعَ عدمَ اعْتبارِ رجوع يحْيى إلى الرّواية عنْه، مع أنّ موْقفَه هذا لا ريْبَ ناجمٌ عنْ مُراجعةٍ نقْديّة مُعَلّلةٍ.

مثال آخر من هاته البابة؛ قولُ عمرو بن بحْر: «وسمعْتُ بِشْرَ بْنَ الـمُفَضَّل، قال: نا خالد، قال: سمعْتُ عليَّ بْنَ الأقْمَر، قال: [سمعْتُ أبا الأحْوص، قال: سمعْتُ عبْدَ الله بْنَ مسْعودٍ قال]: «منْ لـمْ يُدْرِكِ الرّكوع، فلا يَعْتَدَّ بالسُّجود»[6].

---

(١) ط السلفي: ٣/ ١١٥٠ ـ ١١٥١؛ ط السرساوي: ٥/ ١١٠ ـ ١١١.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٢؛ ر: ١٤. (٣) العلل: ر: ١٠٣.
(٤) ٣/ ٧٩. (٥) ٤/ ١٠٧.
(٦) العلل: ر: ١٧٩.

قلت: لمّا نقل الْحسنُ بن خلّاد الرّامَهُرْمزي[١] الخبرَ، سَقَط منْه ما جعلناه بين مكعفيْن، جرّاء انْتقال النّظر، فأفْضى إلى سُقوطِ واسطة ابْن الأقْمر إلى ابْن مسعود، وهو أبو الأحْوَص، وعَزْوِ الْأثر لغيْر الصّحابيّ صاحبِه. وزِيد عنْدَه «السّجود» بعْد قوله: «منْ لم يدْرك الرّكوع»؛ وهو تحْصيلُ حَاصلٍ. وهذا السَّقَطُ يضْعُف معه بيانُ معْنىً جليل، وهو تسلْسلُ الْحديث بالسّماع ـ إلا في موْضعٍ واحد ـ؛ أي: قوْلُ كلِّ راوٍ عمّنْ روى عنه فيه: «سمعْت».

ومن النظائرِ؛ قال الصّيْرفيُّ: «سمعْتُ رجلاً منْ أصْحابنا يقول ليحْيى: تحْفظُ عنْ عبْد الملك بْن عُمَيْر، عنْ موسى بْن طلْحة، أنّ عبْدَ الله اشْترى أرْضاً منْ أراضي السّوادِ وأشْهدني عليْها؟ فقال يحْيى: عنْ منْ؟ فقال: حدّثنا ابن داود. قال: عنْ منْ؟ قال: عنْ إسحاق بن الصَّبَّاح. [فقال: اسْكُتْ ويْلك! وسمعْتُ عبْدَ الله بْن داود يقول: سمعْتُ إسْحاق بن الصّبّاح] ـ رجلاً منْ ولد الأشْعث بْنِ قيْس ـ يحدّثُ عنْ عبْد الملك بْنِ عُمَيْر، قال: اشْترى موسى بْنُ طلْحةَ أرْضاً منْ أرْض السّواد، فأرْسل إلى الْقاسِمِ بْنِ عبْد الرّحْمٰن لِيُشْهِدَهُ فأبى، فقال موسى: فأنَا أشْهدُ على أبيك ـ يعْني: عبد الله بن مسْعود ـ أنّه اشْترى أرْضاً منْ أرْض السَّواد، وأشْهدني عليْها»[٢].

قلْت: نقل الرّامَهُرْمُزِيُّ هذيْن الْخبريْن[٣]، لكنْ سقطَ منْ أصْل كتابِه ما وضعتُه بيْن معكّفيْن، جرّاء انْتقال النّظر، فانْسَبَكَ الخبرُ الْأوّل مع الثّاني، واضْطَرَبَ السّياق، وصارَ الشّطْر الثاني من الْكلام تحْصيلَ حاصل؛ لأنّ فيه تكْراراً، ناهيكَ عن الإخْلال بإنْكار يحْيى، وهو حكْمٌ نقديٌّ دالٌّ. ولوْ سلِم النّصُّ لعُلِمَ أنّ روايةَ المؤلِّف تأكيدٌ لرواية صاحبِه الذي سأل يحْيى.

ومنْه وهو ممّا يبدّلُ الحكْم؛ قال الْفلّاس: «كان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ ثُوَيْرِ بْن أبي فاختة، وكان سفْيان يحدّث عنْه»[٤]. قلت: وقع في

---

(١) المحدث الفاصل: ٤٧٤؛ ر: ٥٦٩. (٢) كتاب العلل: ر: ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) المحدث الفاصل: ٥٩٧ ـ ٥٩٨؛ ر: ٨٦١.

(٤) العلل: ر: ٢٨٣.

ضِعاف العقيلي[١]: «ما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْ ثُوَيْرِ بْن أبي فاختة، وكان سفْيان يحدّثُ عنْه»؛ فقَصَر نَفْيَ السّماعِ على ابْنِ مهْدي دون قَرِينِهِ يحيى؛ وهو وهمٌ في أصْل كتابِ الْعُقيْليّ لا من النّسّاخ؛ يؤيّدهُ وُرودُ النّقْل على الصّواب وفاقاً لما في الأصْل عنْد ابْن حبّان[٢]، ونقْلُ العُقيْليّ نفْسِه عنْ بَلَديِّ الفلّاس أبي موسى الْعَنزي، نفْيَ السّماع عن الشّيْخيْن معاً.

وكشفت المْقابلةُ بيْن نُصوص كتابنا وما تَناثر في تضاعيف الْمَنَاقل، عنْ وجود زياداتٍ بها مفْسدةٌ للمعْنى؛ فمنه: قال عمْرو بْن عليّ: «وكان يحْيى يحدّثُ عن الْحَسَن بْنِ ذَكْوان؛ وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن ذكره في حديثٍ قطُّ»[٣]. والخبرُ في الْكامل أيْضا[٤]؛ لكنْ وقع فيه: «وكان يحيى لا يحدّث عن الحسن...»؛ وهو مُفْضٍ إلى نقيضِ مقْصُود المؤلّف.

ومنْ هذا الضّرْبِ أيضاً: قال عمْرويْه: «سمعْتُ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان جميعاً عنْ عبْدِ الله بْنِ محمّد بْنِ عَقيل، والنّاسُ يخْتلفُون فيه»[٥]. قلت: وما في المجروحين[٦] بخلاف ما في الأصْل؛ ففيه: «كان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ عبْد الله بْن محمّد بْنِ عَقِيل». فاختلف معْناهُ بالْإدْراج الْمُخلّ.

مثال آخرُ؛ قال الفلاس: «وكانا جميعاً ـ يعني: يحيى وعبد الرحمٰن ـ يحدّثان عنْ أبي حُرّة»[٧].

قلت: في الكامل[٨]، نفْيُ تحْديث الشّيْخيْن عنْ واصل؛ وهو يُنْتِجُ تناقضاً في العزْو للفلّاس، وهو خطأٌ من النّاقل عن ابن عديّ، بدليل وقوعِهِ على الصّواب في مخْتصر الْكامل للْمقْريزيّ[٩].

---

(١) ج: ل ٤٦ أ؛ نسخة الظاهرية: ٦٥؛ نسخة ألمانيا: ل ١٧ ب.
(٢) المجروحين: ١/ ٢٠٦.
(٣) العلل: ر: ٢٥٩.
(٤) ٢/ ٣١٧.
(٥) العلل: ر: ٣١٤.
(٦) ٢/ ٣.
(٧) العلل: ر: ٢٨٦.
(٨) ٧/ ٨٧.
(٩) ٧٧٧؛ رت: ٢٠١٠.

ومن النّقَلة منْ أفاد من الْكتاب، لكنّه أخْطأ في تعْيين بعْض الرُّواة، فنَفَعَ عِراضُنا بالْأصْل على تَبيُّنه؛ فمنْ ذلك قوْلُ أبي حفْص: «وذكَرَ الرّجُلُ ـ يعْني: يحْيى بْن مَعين ـ أيْضاً يونسَ بْنَ أبي إسْحاق فقال فيه؛ فقال عبْد الرّحْمٰن: لـمْ يكنْ به بأْسٌ. قال[1]: وحدّثني يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن جميعاً عنْه. قال[2]: يحْيى سمِعَ منْه. وعبْدُ الرّحْمٰن، عنْ سفْيانٍ عنه»[3].

قلت: وبهذا الْخبر يُعْلمُ خطأٌ في النّقْل عنْد الْعُقيلي في ضِعَافِه[4]، يُفْضي إلى عكْس الْقضيّة؛ فإنّ أبا جعْفرٍ لمّا احْتاج أنْ يوزِّع النّصّ بيْن موْضعيْن، اضْطرب في عَزْو الشّطْر الثاني، فبَدَلَ أن يُسْنِدَ الْكلامَ ليحْيى بْن مَعين، وهو الْمقْصودُ أعْلاه بالرّجل مثْلما وقع التّصْريحُ به منّي، أسْندَه ليحْيى بْن سعيد، وصرّح به فقال: «ابْن سعيد»، معَ أنّ بقيّةَ الْكلامِ يرُدُّه منْ غيْر عَناء، فكيْف يتكلّمُ القطّانُ في راوٍ ثمّ يحدِّثُ عنْه في غيْر مَجَالس الْمُذَاكرة؟ وفاءُ التّعْقيب في الْكلام الْمجْلوبِ بعْدُ، توذِنُ بإرادة الاعْتراض عنْد ابْن مهْديّ، وهذا لا يقعُ له مع الْقطّان غالباً. وعبارةُ الْعقيْلي الْمقْصودة: «عمْرو بْن عليّ؛ قال: سمعْتُ يحْيى بن سَعيد، ذَكر يوْماً يونس بْنَ أبي إسْحاق فقال فيه؛ فقال عبْدُ الرّحْمٰن: لـمْ يكنْ به بأْس؛ أبو حفْصٍ يقوله...». وينْتهي النّقْلُ مع خُلْف يسيرٍ في الألْفاظ إلى قوْل الْمتْن: «عنْ سفْيانٍ عنه».

ويُلْحَقُ بهذا قوْلُ أبي حفْص: «نا يحْيى بْن سعيد؛ قال: نا هشام، قال: نا يحْيى بْنُ أبي كَثير، عنْ حفْص بن فُرَافِصَة، قال: سمعْتُ عُروةَ بْنَ الزّبيْر يقول في سجُوده: «اللهمّ اغْفرْ للزُّبير بْنِ العوّام، ولأسْماء بنْتِ أبي بكْر»»[5]. قلت: تابعَ الدّسْتوائيَّ، الأوْزاعيُّ في «شعب الإيمان»[6] ـ لكنْ وقع فيه

---

(١) هو: الفلّاس.

(٢) هو: الفلّاس مجدّداً، حتى لا يضطرب المعنى، وفائدته الفصْل بين سماع يحيى وواسطة ابن مهدي.

(٣) العلل: ر: ٣٠٧.

(٤) ج: ل ٤١٠ ب.

(٥) العلل: ر: ١٤٦.

(٦) ١٠/٢٩٧؛ ر: ٧٥٢١.

تصْحيفُ «حفْص» إلى «جعْفر»، وحشّى عليه المحقق أنّه جعْفر الصّادق؛ وليْس يصحّ ـ.

ومن أقْوى الْمُثُل على التَّعاضُد بيْن تصْحيح النّصّ والتّخْريج النّقْديِّ، عنْد قوْل الفلاس: «حدّثنا يحْيى، قال: نا عبْد الرّحْمٰن بْن خُضَيْر، قال: حدّثني أبو نَجِيح، قال: سمعْتُ أبا هريْرةَ يقول: لأنْ تملأ أذني ابن آدم رصاصاً مُذاباً، خيْرٌ له منْ أنْ يسْمع النّداءَ ثمّ لا يُجيب»[١]. قلت: في أصْل مخْطوط «العلل»: «حُضيْن»؛ تصْحيف، وقبْلُ جازَ على محقّقي مُصَنَّف ابْن أبي شيْبة[٢]، فرسموه بالصّاد والنّون، وصُحّف أيْضاً في رسْمه منْ ضُعفاء الْعُقَيْليِّ[٣] إلى «حُضَيْر» ـ بالحاء ـ، وتحْت الحرْف نظيرُه مُهْملاً مُصغّراً على الْعادة. وقَطَعَ الخطيبُ جهيزةَ قوْل كلّ خَطيب؛ عندما نقل هذا النّصَّ بعيْنه عن الفلّاس، في كتابه تلْخيص المتشابه في الرّسْم[٤]؛ لكنّه صدّره بقوْله: «وأمّا الثّاني بالْخاء والضّاد الْمعْجمتيْن وبالرّاء فهو: عبْدُ الرّحْمٰن بْن خُضَيْر الْهُنَائيّ الْبصْريّ»؛ ثمّ ساق الْخبر. وقبله نبّه الْعسْكريُّ في تصْحِيفات المحدّثين[٥] على عُرُوض التّصْحيفِ لهذا الاسْم.

وممّا يتعلّق بالتّصْحيف الْبيِّن الذي يُغَيّرُ حقائق الرُّواة، ما تجدُه في الْعلل[٦] عن عمرو: «وسمعْتُ يحْيى يقول: وُلدْتُ في سنة عشْرين ومئةٍ في أوّلِها، وولد معاذ في سنة تسْع عشْرةَ في آخرِها؛ كان أكْبرَ منّي بشهْريْن». فإنّ الْخبر في الْكامل أيضاً[٧] لكنْ مع تصْحيفٍ شنيعٍ أفْسد الْمعْنى؛ ففيه: «وخالدُ ولد في سنة عشْرين في أوّلها». فقوله: «خالد»، تصحيفٌ صوابه «يحيى»؛ إذْ هو المقصودُ.

---

(١) العلل: ر: ٢٩٥.
(٢) ط الحوت: ١/ ٣٠٣؛ ط عوامة: ٣/ ١٩٤.
(٣) ج: ل ١٨٩ أ.
(٤) ١/ ٤٢٦؛ ر: ٧١٠.
(٥) ٢/ ٦١٦.
(٦) ر: ١٦.
(٧) طبعة زكار: ١/ ١٠٠؛ طبعة السرساوي: ١/ ٢٦٣؛ ر: ٥٧٢.

ويُلْحَقُ بالذي مضى، ما نقله ابْنُ عديّ في الْكامل عن كتابنا، وهو قوْلُ الْفلّاس: «سمعْتُ رجلاً يحدّثُ عبْدَ الرّحْمٰن بْن مهْدي عنْ يحْيى بْنِ سعيد، عنْ عُبيْد الله، عنْ نافع، أنّ ابْنَ عمر كان يَرُدُّ كما سُلِّمَ عليْه...»[1]. فقد اعْتورَ النّقْلَ في طبْعة زكّار[2]، سقوطُ «عبيْد الله» بين يحْيى ونافع، وفيها وفي طبْعة السّرْساوي[3] تصْحيفُ «كما» إلى «كلَّما»؛ وبيْنَهما بوْنٌ.

وممّا نبّه فيه كلامُ الصّيْرفيّ على وجود تلْفِيقٍ عنْد بعْض النّاقلين عنْه بيْن ترْجمتيْن وإسْنادُ ما يعْني أحدَهُما للْآخر؛ ما قاله في رسْم محمّد بن أبي الجعْد: «وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يذْكُر هذا الشّيْخَ»[4]، وهو المقصودُ عنْده بالشّيْخ. فقد نقل ابْنُ عساكر[5] هذه العبارةَ بنصّها، في ترْجمة سليْمان بْن أرْقم، مع أنّ الكلامَ عنْ غيْره؛ والظّنُّ غالبٌ أنْ يكونَ النّقْلُ غلطاً؛ لأنّ الْكلامَ في نُسْخة العلل عنْ سليْمان بْن أرْقم، يأتي للتّوّ بعْد الْكلام عن ابْن أبي الْجعْد، وذلك مَدْعاةٌ للخلْط والاشْتباه. والمأْتى فيه فيما يظْهرُ ممّن فوْق ابْن عساكر. ووقع في عيْنِ الاشْتباه مُغُلْطاي في إكماله[6]؛ ونُمِيَ ذلك أيضاً لابن حجر في «تهذيب التّهْذيب»[7]. وقد نقل الْعقيْليُّ[8] على الصّواب عن المؤلّف في رسْم محمّد بْن أبي الجعْد، فلـمْ يخْلطْ بيْنه وبيْن سليْمان بْن أرْقم. ويتعلّق بما مرّ، أنّ ما في «التّاريخ الكبير» للبخاري مشْكِلٌ لوْ صحّ؛ فإنّ فيه ذكْرَ ابْنِ مهْديٍّ للرّاوي، خلافَ قوْلِ أبي حفْصٍ؛ وهو مخالفٌ لنقْل الجميع؛ ونصُّ ما فيه: «محمّدُ بْنُ أبي الْجعْد: سمع الشّعْبيَّ. قوله؛ قالهُ ابْنُ مهْديٍّ عنْ سفْيان»[9]، وفي العبارة كما ترى قلقٌ لم نطْمئنَّ معه إليْها، خاصّةً مع خلوّ كتبِ النّقَلة المْفيدين عن البخاري منْ هاته الجُزْئيّة، ولا سيما «الجرح

---

(١) ر: ١١٨.

(٢) ١/ ١٠٠.

(٣) ١/ ٢٦٢؛ ر: ٥٦٧.

(٤) العلل: ر: ٢٣٦.

(٥) تاريخ دمشق: ٢٢/ ١٨٦.

(٦) ٦/ ٣٧؛ ر: ٢١٥٣.

(٧) ٤/ ١٤٨؛ ر: ٢٩٧.

(٨) ضِعافُه: ٥/ ٢١٨؛ ر: ٥١٩٦.

(٩) التاريخ الكبير: ١/ ٥٨؛ ر: ١٢٥.

والتعديل» لابْن أبي حاتم[١]؛ ولمْ نوفّقْ للحصول على نسْخةٍ صحيحةٍ منْ مخطوطات «التاريخ الكبير»، حتى نتحقّق من هذا الموْضِع. ولعلّ صحّةَ الْكلام: «قوله؛ قاله يحيى عنْ سفْيان»؛ فيكونُ «ابن مهدي» مصحّفاً عن «يحيى القطّان»؛ وهو ما يشْهدُ له قوْلُ الفلّاس: «وسمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا سفْيان، قال: حدّثني محمّدُ بْنُ أبي الْجعْد، عن الشّعْبيِّ، أنّه كَرِهَ شِرَاءَ تُرابِ الصّاغَة»[٢]، لكنْ يبقى أنْ يكونَ ذلك مرْويّاً عن ابْن مهْديٍّ أيْضاً فيصيرَ داخلاً في حيّز الاحْتمال، والله أعلم.

وممّا كشَفَ فيه الْكتابُ عن اجْتماع السَّقَط والتَّصْحيف والْإدْراج في خبرٍ واحدٍ منْقول عنه، قوْلُ الفلّاس: «وحدّثنا يحْيى، عنْ بكْرِ بْن خُنَيْسٍ؛ وهو ضعيفٌ. قال: سمعْتُ يحْيى؛ قال: روى شعْبةُ عنْ أبي الصَّبَّاح، وهو سليْمان بْن يُسَيْر؛ وهو ضعيفٌ، روى عنْ هَمّام بن الْحارث أحاديثَ منْكَرةً؛ ـ منها: عنْ إبْراهيم، وعنْ همّام بْن الحارث، في الْقِراءة في الْحَمّام ـ. ولا أحْفظُ عنْ سُفْيان عنْه شيْئاً»[٣].

قلت: ما وقع في الكامل[٤]: «وحدّثنا يحْيى عنْ بَكْر بن خُنَيْس، وهو ضعيف، روى عن همّام بْن الْحارث أحاديث منْكرة، ولا أحْفظُ عنْ سفيان عنْه شيْئاً»: تلْفيقٌ بيْن كلامَيْن عنْ راوييْن، صَدْرُه لبكْر بن خُنَيْس، وبقيّتُه لسُليْمان بن يُسَيْر؛ كما يظْهر بالمقارنة مع النصّ أعْلاه؛ وهو وهمٌ ناتجٌ عن سَقطٍ في أصْل المؤلّف، بدليل وقُوعه في مخْتَصَر الْمقْريزي أيضاً[٥]. ويدُلُّ لما قلْناهُ، أنَّ ابْنَ عديٍّ عاد فَنَقَلَ قوْلَ الْفلّاس في موْضع آخر: «كان ابن داود يقول: سُليْمان بن يُسَيْر، عنْ همّام بن الْحارث، وإبْراهيم، عنْ عبْد الله: كرِهَ الْقراءةَ في الْحَمّام»[٦].

---

(١) ٧/ ١٢٣؛ ر: ١٢٣٥.

(٢) العلل: ر: ٢٣٥.

(٣) العلل: ر: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٤) ط السرساوي: ٢/ ٤٣٢.

(٥) ١٨٧؛ رت: ٢٦٤.

(٦) الكامل: ٥/ ٢٤٣.

وصْفُ الأصْل ومنْهجُ التّحْقيق

١ ـ وصْف النّسْخة:

هذا الْجزْءُ شقيقُ أجْزاءِ التّاريخ الثّلاثة، ضمّ جُمْلَتَها المجْموعُ الذي رقْمُه ٦٨٤ بخزانة الأميرِ الْمُرَابِطيّ عليّ بْن يوسف بن تاشفين (ت٥٣٧هـ) بمرّاكش، فينْسحبُ كثيرٌ من الْكلام عنْ إخْوته عليْه، ولأنّه وقَعَتِ الاسْتفاضةُ في الْحديث عنْ وصْف النّسْخة وأَصَالتها وتجْزئتها وسندها ومُعْضلاتها في مقدّمة كتابِ التّاريخ، واصْطَفَتْ منْ تضاعيفه قُرابةَ ١٥ صفْحة[1]، فسَنَضْربُ الذِّكْرَ صفْحاً عنْ كثيرٍ ممّا ثَبَتَ هنالك، مقْتصرين على ما لا يقعُ بوَدْعه الإخْلالُ بالْبيان عنْد وقْت الْحاجة.

يقتطعُ هذا الجزْء المستقِلُّ من المجموع إحْدى وعشْرين ورقةً (٢١)، منْ غيْر احْتسابِ ورقةٍ فارغةٍ وجْهاً وظهراً هي منْ عَيْن وَرَقِ المجْموع وقطْعِه. ومقْياسُه: ٢٢,٣/ ١٧,٥ سم، وفي كلّ صفْحةٍ ٢١ سطْراً، وقدْ أضرّ به السّوس، وكادَ أنْ يفتكَ به. وبالمجْموع تعقيبةٌ فقدتْ قيمتَها بتسلّط الْأرَضة على موْقِعها، ممّا أذْهب النّفْعَ بها في الْغالب، وكان حيْفُ الأرضة أَرْأَفَ بآخِرِ المجموعِ منْ أوّله؛ فاتفق أنّ هذا الْجزْء وَقَعَ فيه؛ فَسَلِمَتِ التّعْقيبةُ واسْتبانتْ في بعْض الصّفحات.

---

(١) من الصفحة ١٤١، إلى الصفحة ١٥٦.


وليم يغنم ابن قال الليلة ثلاث وعشرين ق قال وحدثنا ابو معاوية
قال حدثنا الاعمش قال قال لي شقيق بن سلمة لقد رايتني يوم بزاخة
وانا الهو اب من خالد بن الوليد فوقعت عن بعير لي فكادت
تندق عنقي فلو مت لكانت النار ق قال وحدثنا وكيع قال حدثنا
ابو العنبس عمرو بن مروان قال قلت لابي وائل ادركت النبي قال نعم
وانا غلام ق وحدثنا معتمر قال سمعت ابي يقول قال سمعت ابا
عثمان النهدي يقول ادركت الجاهلية فما سمعت صوت صنج ولا بربط
ولا مزمار احسن من صوت ابي موسى الاشعري وان كان ليصلي بنا صلاة
الصبح فنود انه قرا بالبقرة من حسن صوته ق قال وحدثني صفوان
بن عيسى قال حدثنا سليمان التيمي عن ابي عثمان بنيله وراح قبيله وانا في

من العلل: ١٤ ظ

ومنْ عجبٍ أنْ أُنِيطَ هذا الجزْءُ بعنايةِ النّاسخ أكْثرَ منْ ذي قبْل(١)، فتبدّى فيه ذَرْوٌ منْ تيقُّظٍ وقع الإخْلالُ به في جُلِّ كتاب التّاريخ؛ ظهر ذلك منْ خلال طُرَرٍ معْدودات ضَمّتْ ألْحاقاً وتصْحيحاتٍ وشروحاً في الصّحائف التّالية: ٢ و؛ ٣ ظ؛ ٨ و؛ ٩ ظ؛ ١٠ و؛ ١٢ ظ؛ ١٣ ظ؛ ١٥ و؛ ١٥ ظ؛ ١٧ ظ؛ ١٨ و؛ ١٨ ظ؛ ٢٢ و. ويَميزُ هذا الْجزءَ خلُوُّه من الْبياضات الْكثيرة التي ناء بها كاهلُنا أوانَ تحقيقِ كتابِ التّاريخ، فأعْفانا ذاك منْ حِمْلٍ لا طاقة لنا به.

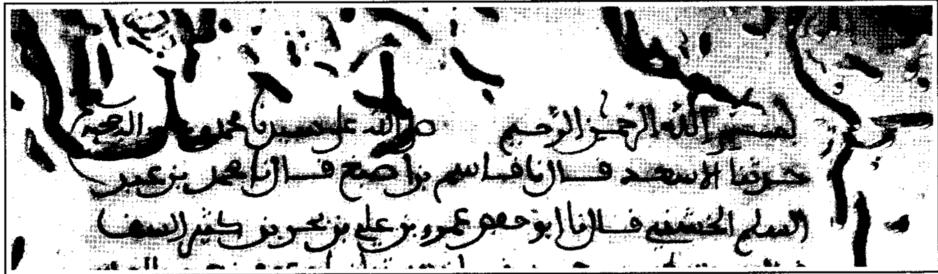
واصْطدمْتُ أوانَ اشْتغالي بتحْقيق التّاريخ بانْقطاعِ السّياق في مواضعَ منْه، وقلّبْتُ الرّأْيَ في ذلك، فوجدْتُه ناجماً عنْ اضْطراب ترْتيبِ بعْض

---

(١) وجْه الْعجب أنّ الْعادة جاريةٌ أنْ يكْسَل الناسخُ آخرَ المجْموع، لكنَّ هذا جَوَّد بُداءةً، ثمّ فَتَرَتْ همّتُه، ثمّ اسْتعاد نشاطَه فجوّد على قدْر ما تسْمحُ به مَلَكتُه.

الْأوْراق، فأعدْتُها إلى نصابها، إلّا ورقةً تعِبْتُ في إلْحاقها بمكانها فلـمْ أُفْلحْ، ورجّحْتُ في آخِرِ الْأمْر أنّها لربّما كانتْ مُدْرجَةً منْ كتابٍ آخر للمؤلّف ـ على غيْرِ يقينٍ منّي وقْتَذَاك ـ وليْس أشدَّ على المحقّق أنْ يُزِيحَ ورقةً من الْكتاب، وفي نفْسه منْها شيْءٌ، فلمّا انْتهيْتُ من التاريخ، وشرعْتُ في هذا الْجزْء ورتّبْتُ أوْراقه، وجدْتُ أنّ عِقْدَه مفْروطٌ لا يتمُّ إلّا بالْورقة الْأولى المدْرَجة، فقرَرْتُ عيْناً ولله الحمْدُ، على أنّني لـمْ أنْقُصْ من التّاريخ شيْئاً، وأَنَّ جزْءَ الْعلل هذا تامٌّ بدوْره.

وقدْ دخل في مَحامِلِ كلامِ ابْنِ خيْر[١] عن «التّاريخ» و«الْعلل» أنّ هذا جزْءٌ منْ ذاك في بعْض النّسَخ، وترتّب عنْه بظاهر عبارتِه أنّ نسْختَه المرْويّةَ من التّاريخ في جُزْئَين، ثالثُها الْعلل، لا كما قال لأوّلِ الأمْر منْ أنّها ثلاثةُ أجْزاءٍ برأْسِها؛ وليْس الأمْرُ على وفْق ذلك في نسْختنا، فإنّ التاريخَ وحْدَه مسْتبدٌّ بثلاثة أجْزاء، وهو منْفصلٌ عن الْعلل، فيكونُ مجموعُهما أرْبعة أجْزاء.


بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد
حدثنا الأسعد قال نا قاسم بن أصبغ قال نا محمد بن عمر
السلمي الخشني قال نا أبو جعفر عمرو بن علي بن بحر بن كنيز السقا

بداية النّسْخة

٢ ـ سَنَدُ النّسْخة[٢]:

آل إليْنا هذا السّندُ منْ طريقٍ لم ينْقلْها أصْحابُ الْفهارس والْبرامج والمشْيخات، فقد صُدِّرت بالتّحْديث هكذا: «حدّثنا الأسْعد؛ قال: نا قاسمُ بْنُ

(١) ن: الفهرسة: ٢٦٥؛ ر: ٣٥٩.
(٢) هذا المبحث مختصرٌ من نظيره في كتاب التاريخ.

أصْبغٍ؛ قال: نا محمّدُ بْنُ عبْدِ السَّلَامِ[١] الخُشَنِيّ؛ قال: نا أبو حفْصٍ عمْرو بنُ عَليّ بنِ بَحْرِ بْنِ كَنِيز[٢] السَّقَّاء». فأمّا الذي تلقّى السّماعَ عن الأسْعد فلا قِبَلَ لنا بمعْرفته إذْ أُبْهِمَ اسْمُه في تضاعيف الْكتاب، وأمّا اسْمُ الأسْعد هكذا مجرّداً، فتتبّعْناه في صِلات الأنْدلسيين، فإذا هو الأسْعَدُ بْن عبْد الْوَارث بْنِ يُونس بن مُحمّد الْقَيسي، أبو الْقاسم الْقُرْطبي (ت. . . هـ؟)، «مُعَلم كُتَّاب، سَمِع منْ أسْلم بْن عبْد الْعزِيز، وأحْمد بْن خالد، ومحمدّ بْن عبْد الملك بْنِ أيْمَن، وعبْد الله بن يُونس، وقاسم بْن أصْبَغ، ومحمّد بْن قاسم ونُظرائهمْ، وحَدَّثَ»؛ هذا سياقُ ترْجمته عند ابْن الفَرَضي[٣]، فهو إسْنادٌ مسلْسلٌ بالأنْدلسيّين عدا المؤلِّفِ بالطّبْع.

وتلْتقي هذه النسخة في سندِها مع واحدٍ من سَنَدَيِ ابْنِ خيْرٍ[٤] في قاسم بْن أصْبغ، وتتّفق معه في الْعنْعنةِ عن الخُشَني، وفي هذا تصْحيحٌ للنّسخة ووَثاقَةٌ لسندها، وهو سَنَدٌ مغْربي صِرْف.

ولائحٌ أنّ الأصْلَ المنْقولَ عنْه جليلٌ، فقد نصّ النّاسخ على تمام الكتاب، ثمّ زادَ خَبَراً آخر، ونقل بإثْرِه عبارةً وجدها مقيّدةً، وهي «تمّ الْكتاب عند أبي محمّد»[٥]، فإنْ يكُنِ الْمقصودُ قاسم بْن أصبغ، فيثْبُتُ أنّ الْأصْلَ الْأوّلَ لنسْخَتنا مُصَحّحٌ مقابَلٌ على أكْثرَ منْ نسْخةٍ بضميمةِ الْعبارة آنفاً، وأنَّ روايةً تزيدُ على أخْرى بخبرٍ واحدٍ.

---

(١) (ص): «السلم».

(٢) (ص): «كثير»؛ تصحيف.

(٣) تاريخ العلماء والرّواة: ١/ ٩٢؛ رت: ٢٤٥.

(٤) فهرسة ابن خير: ٢٦٥؛ ر: ٣٥٩.

(٥) وقعت في الأصل، مشتبهة بين أن تكون كما أثبتنا أو أن تكون «أبي عمر»؛ والراجح أن الناسخ نقل التعاليق التي توجد على نسخته، وقد قابل صاحبُها بين رواية أبي محمّدٍ قاسمِ بْن أصبغ وغيْرِه.

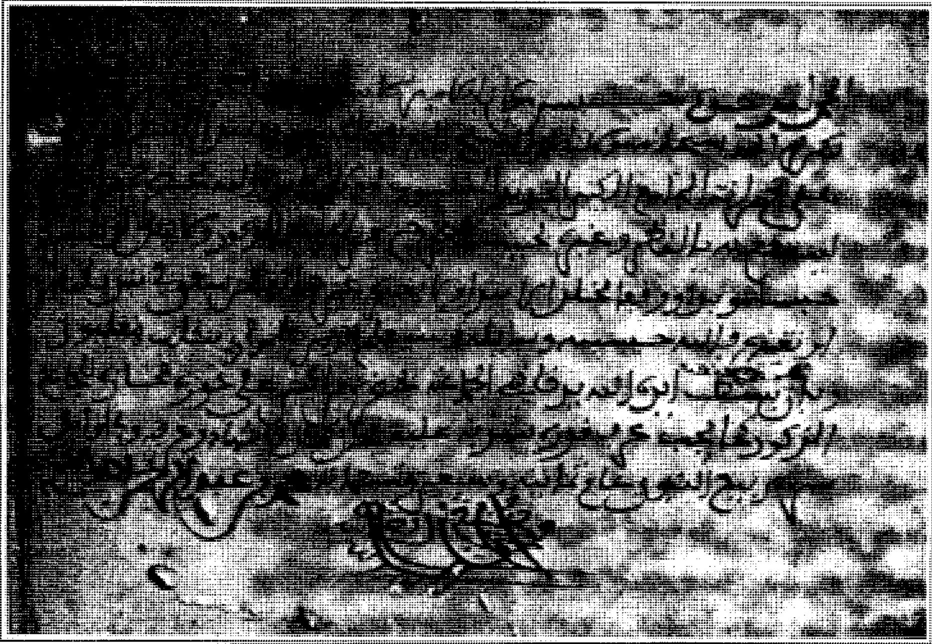
منْ آخر النّسْخة

٣ ـ وقْفيّة الْجزْء:

«الْحمْدُ لله وحْده، حبّس موْلانا الْأميرُ الْأسْعد، موْلانا عبْدُ الله ابْنُ موْلانا الْمرْحوم بكرم الله سبْحانه، موْلانا محمّدُ الشّيْخُ الشّريف الْحَسَني، هذا السِّفْر الْمبارك على خزانة «الْجامع الْكبير» الْجديد الْمنْسوب لموْلانا ـ أيّده الله ـ بحضْرة مرّاكش ليُنْتَفَعَ به بالنّظَر وغيْرِه، بحيْثُ لا يخْرُجُ من الْجامع الْمذْكور، ولا يُنْقَلُ إلى غيْره، حبْساً مؤبّداً، ووَقْفاً مُخلَّداً، لا يُبَدّلُ ولا يُغيَّرُ عنْ حاله، فمنْ سعى في تبْديله أوْ تغْييره، فاللهُ حَسِيبُه وسائلُه، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وبِأَنْ بَسَطَ ـ أيّده اللهُ ـ يَدَ قاضي الْجماعة بحضْرة مرّاكش على حَوْزِهِ فَحازَه للْجامع الْمذْكور كما يجبُ.

عَرَفَ قدْرَه [و]شهدَ به عليْه، بِحَالِ كَمالِ الإشْهاد، وعَرَفَه في أوائل شهْر ربيعٍ النّبويّ، عام ثمانيةٍ وسبْعين وتسْع مئة: **محمّدُ بْنُ عبْد الرّحْمٰن** ـ لطَفَ الله به ـ».

توْقيعُه



٤ ـ منْهج التّحْقيق:

وقع لي تصْحيحُ النّصّ ومُقابلتُه بما نُقِل عنه، مع التّنْبيه على كثيرٍ منْ أخْطاء النّاسخ وعوائده وألْحاقِه ويَسِيرِ أغْلاطه لا لتتورَّمَ الْحواشي، ولكنْ لإحاطة القارئ خُبْراً بطرفٍ منْ تاريخ النّصّ وما حاق به من التّغْيير اللّاحق. وأرفقْتُ ذلك بتخْريج متابعات أحاديثِ الكتاب، وتعْريفِ أعْلامِه، وتصْحيح أوْهامِه، والْمقارنة بيْن أقْوال المؤلّف النّقْديّة وما يُقابلُها عنْدَ أعْلام المرْحلة، خاصّة منْ كتب التّواريخ والسّؤالات وكتُب «الْجرْح والتّعْديل».

وكان منْ منْهج التّعْريف بالرّواة أنني أجْلُبُ كلام الفلّاس في الرّاوي خارج كتاب «الْعِلل» إنْ وجدْتُه، فإنْ لـمْ أجدْ، نقلْتُ روايتَهُ لأقْوال شيوخه، فإنْ لـمْ أجدْ انحدرْتُ إلى نقْل كلامِ أعلامِ طبقتِه وتلاميذِه، وقدْ أجْمعُ بيْن كلّ ذلك إنْ أمْكن.

وأنطتُ الإحالةَ على مواقع النّصّ في الْكتب إنْ وُجِدَتْ بأوّلِ إحالةٍ،

وجعلْتُ آخرَ إحالةٍ منوطةً بالتّخْريج والتّعْليق المجْمَل على النّص.

وفصَلْتُ بيْن حواشي تصْحيحِ النّصّ، وحواشي التّعْليقِ عليه، وخصَصْتُ كلّاً منْهما بنَمَطٍ من التّرْقيم مُبَايِنٍ للآخر لضرورةِ التّمْييز.

وتفصيلُ ما مرّ وغيرُه مبْسُوطٌ بعيْنِه في التّاريخ فلا نعيدُهُ[1].

٥ ـ رموز التحقيق[2]:

ص: الأصل؛ وقد أسْتَعيضُ عن الاخْتصار بالتّصْريح.

[...]: ما بين المعكّفيْن للسَّقط اللازِمِ الذي أخلّتْ به النّسْخة.

(...): ما بين هلاليْن، لحصْرِ وتبيُّنِ ما حاق بالنّصّ في بعْض المصادر.

و: ورقة.

ل: لوحة.

و ـ ظ: وجْه وظهْر.

ن: انظر.

ر: رقم.

ر ت: رقم الترجمة.

ف: فقرة.

ر ف: رقم الفقرة.

ط: المطبوع.

ج: مخطوط الضعفاء للعقيلي، نسخة الجزائر.

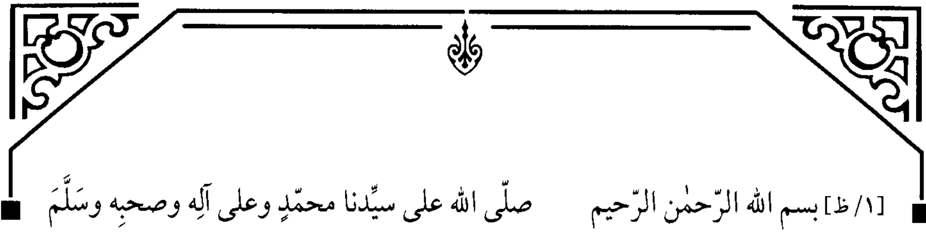
اهـ: انتهى.

---

(١) ن: ١٦٣ ـ ١٦٧.

(٢) منها ما يكْثُر دوْرُه ومنها ما يَعِزُّ.

النّصّ المحقّق



[١/ظ] بسم الله الرّحمٰن الرّحيم صلّى الله على سيِّدنا محمّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسَلَّمَ

حدّثنا الأسْعد، قال: نا قاسمُ بْنُ أصْبغٍ، قال: نا محمّدُ بْنُ عبْدِ السَّلَامِ(أ) الخُشَنِيّ، قال: نا أبو حفْصٍ عمْرو بنُ عَليّ بنِ بَحْرِ بْنِ كَنِيز(ب) السَّقَّاء(ج)، قال:

١ ـ سمعْتُ(١) يحْيى بْنَ سعيد يقول: ذهبْتُ أنا وعَوْف(د)، نعُودُ(هـ) الصَّلْتَ بْنَ دينار(٢)، فذكر الصّلْتُ عليّاً فنَالَ(و) منه، فقال له(ز) عوْف: مَا لَكَ

(أ) (ص): «السلم».
(ب) (ص): «كثير»؛ تصحيف.
(ج) (ص): «السقا».
(د) زيد في كتاب الحاكم: «بن أبي جميلة».
(هـ) المجروحين: «إلى».
(و) تاريخ دمشق: «فتعوذ».
(ز) ليست في الكامل ولا في تهذيب الكمال.

---

(١) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ٢٢٣ أ؛ الضعفاء (ج): ١٤٨ ب؛ المجروحين: ١/ ٣٧٥؛ الكامل: ٤/ ٨٠؛ تاريخ دمشق: ٢٤/ ١٩٨؛ تهذيب الكمال: ١٣/ ٢٢٤؛ ميزان الاعتدال: ٢/ ٣١٨؛ رت: ٣٩٠٦.

(٢) هذا ممّن أصْفقتْ على ضَعْفه كلماتُ النّقّاد منْ غيْر نكير:
الفلّاس: كثيرُ الْغلط، متْرُوك الْحديث (الكامل: ٦/ ٢٦٠؛ ر: ٩٥٢٧؛ تاريخ دمشق: ٢٤/ ٢٠٠؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٤٣٨؛ رت: ١٩١٩؛ ـ دون الكنية ـ). وبلفظ قريب في الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط: و٢٢٣ أ). وسيأتي لعمْرٍو أيضاً في كتابنا هذا أنّ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْه. ابْن سعْد: ضعيفٌ، ليْس بشيْء (الطبقات الكبير: ٩/ ٢٧٩؛ ر: ٤١٠٧). يحْيى بن معين: ليْس بشيْء. (تاريخه من رواية الدّوري: ٤/ ١٢٨؛ ر: ٣٥٢٠، ومن رواية الدّقّاق: ٥٣؛ ر: ٩٧؛ الكامل: ٦/ ٢٥٩؛ ر: ٩٥٢٠). ابْنُ أبي شيْبة، عن ابْن الْمديني: كان ذاك ضعيفاً عنْدنا (سؤالاتُه: ٧٦). أحْمد: بصْريٌّ ليْس بشيْء. وقال مرّة أخْرى: متْروكٌ (علله: ٣/ ٧؛ ر: ٣٩٠٠). عبْد الله بن أحمد: نَهاني [أبي] أنْ أكْتب منْ حديث الصّلْت بْن =

يا أبا شُعَيْب[أ]، لا رَفَعَ اللهُ صَرْعَتَكَ[ب][1].

(أ) عبارة: «ما لك يا أبا شعيب؟»: ساقطة من تهذيب الكمال.

(ب) (ص): «ضر عنك»؛ تصحيف. ولا غرْو أنْ عُرِفَ بالْمجْنون.

= دينار شيْئاً (ضعاف العقيلي: ٣/ ١٢٢؛ ر: ٢٦٤٣). حرْبُ بْنُ إسْماعيل: وذكر [أحْمدُ] الصّلْتَ بْنَ دينار فكأنّه ضعّفه (مسائله: ٣/ ١٣٠٧؛ ر: ٢٣٠١). الْبخاري: كان شُعْبةُ يتكلّم فيه (التاريخ الأوسط: ٣/ ٥٧١؛ ر: ٨٦٧). وقال يعْقوب بْن شيْبة في مُسْنده (٥٦؛ ر: ٦٠ ـ ٦١): «قال شُعْبة: لا تأْخذوا عن سُفْيان الثّوْريِّ إلّا عنْ رجل تعْرفون؛ فإنّه لا يُبَالي عمّنْ حمل الْحديث». ويبْسُطُه ما في رواية الْعُقيْلي (ضعافه: ٣/ ١٢٢؛ ر: ٢٦٤١): «فإنّما يحدّثكمْ عنْ مثْلِ أبي شُعيْب الْمجْنون: الصّلْت بْن دينار». أبو زُرْعة: بصريٌّ ليّن (الجرح والتعديل: ٤/ ٤٣٨؛ ر: ١٩١٩). وقال أبو داود في جواباته (١/ ٣٦٨؛ ر: ٦٧٢؛ ١/ ٤٢٠؛ ر: ٨٥٧): ضعيف. الْفَسَوي: ضعيفٌ، حديثُه ليْس بشيْء (المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٢٣). النّسائي: ليْس بثقة (الضعفاء والمتروكون: ١٩٥؛ ر: ٣٠٣). وقال ابْن شاقلا في طُرره (١٣٥؛ ر: ١٦٠): الصّلْت بْن دينار، أبو شعيْب الْهُنَائي الْمجْنون الطّائي، متْروك الْحديث. الدّارقطني: بصري، متروك (ضعافه: ٢٥٠؛ ر: ٢٩٦). ابْنُ شاهين: بصْريٌّ، ليس بشيء (تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٠٩؛ ر: ٢٩٣).

وعلّةُ ضعفه، ما كان يعْتريه منْ نوْبات جُنونه، حتّى لزمه لقب الْمجْنون، فلعلّ حديثَه اضطربَ لذلك، وقال أبو حاتم: هو «ليّن الْحديث، إلى الضّعْف ما هو، مُضْطرب الْحديث، يُكْتبُ حديثُه» (الجرح والتعديل: ٤/ ٤٣٨؛ ر: ١٩١٩). فكأنّه أُتي من الْحفظ، ولذلك قال: «يُكْتب حديثُه». لكنّ ثالثةَ الأثافي هي النّصْب: فقدْ ذكره السّاجي في جمْلة الضّعفاء وقال: «قال عوْف [أي: ابن أبي جميلة]: كان يتنقّصُ عليَّ بْنَ أبي طالب» (إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٣٩٢؛ ر: ٢٥٢٢). وقال ابْنُ حبّان: «وكان ممّنْ يشْتم أصْحاب رسول الله ـ ﷺ ـ ويتبغّضُ عليّ بْنَ أبي طالب رضي الله عنه وينالُ منْه ومنْ أهْل بيْته، على كثْرة الْمناكير في روايته (المجروحين: ١/ ٣٧٥؛ ونقله عنْه السَّمْعاني في أنْسابه منْ غيْر عزْو: ١٣/ ٤٣١).

(١) تابع القطّانَ، يحيى بْنُ مَعين، في مُسْنَد ابْن الجعد (١/ ٢١؛ ر: ٢٣). وعفّانُ بنحْوه وإبراهيمُ بن محمّدٍ، كلاهُما في الضّعفاء للعقيلي (٣/ ١٢١؛ ر: ٢٦٣٥؛ ٣/ ١٢١؛ ر: ٢٦٣٧)، وعليُّ بن المديني أيضاً في الْمعْرفة للفسوي (٣/ ١٣٥)، كلُّهمْ على الحكاية عنْ عوْفٍ وحْدَه، كأن القطّان لم يكنْ رَفيقَه.

وسياقةُ ما في المعرفة عنْ يحيى، تميطُ السِّجْفَ عن جانبٍ من الْخبر وتُعلّله وتزيدُ =

٢ ـ قال(١): وسمعْتُ يحْيى بنَ سَعيدٍ يقول: ماتتْ أمُّ شُعْبَةَ، فذهبْتُ أنا وسليْمانُ التّيْميُّ(٢) وابنُ عوْن(٣) نُعَزِّيهِ؛ فقال التّيْميّ: حدَّثنا أبو نَضْرَةَ(٤). فقال

= عليه؛ ونصُّه: «ذهب عوْفٌ إلى الصّلْت بْن دينار يعُودُه، واكْترى له حماراً منْ بني جمان. وكان عوْفُ شيعيّاً والصّلْتُ عُثْمانيّاً؛ فذكروا شيْئاً، فقال له عوْف: لا رُفِعَ جنْبُكَ يا أبا شُعَيْب!».
وعلّقه السمعانيُّ بلفظه في أنْسابه (١٣/ ٤٣١).

(١) ن: الكامل: ٦/ ٣٦٧. الضعفاء: ٦/ ٣٣؛ ر: ٥٨٤٩؛ وتصرّف العقيليُّ في لفظ المؤلِّف ففوّتَ ذكْرَ السّياق. وروايتُه بلفظه لتصحّ المقارنة: «عَمْرُو بْنُ عَلِي قال: سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: جاء التّيْمِيُّ يوْماً إلى ابن عوْنٍ، فقال التّيْميّ: حدّثنا أبو نضْرةَ. فقال ابْنُ عوْن: قدْ رأَيْتُ أبا نضْرَة. فقال له التّيمِيُّ: فإنْ كنْتَ رأيْتَ أبا نضْرةَ، فَمَهْ؟ فَسَكَتَ ابْنُ عَوْن».
وتابعَ الفلّاس بنحوه، أحمدُ في الضعفاء للعقيلي (٦/ ٣٣؛ ر: ٥٨٥٠ ـ ٥٨٥١)، وإبْراهيمُ بْنُ عرْعرة في التّاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني: ١/ ٤٩٣؛ ر: ٢٠٢٣).
والحكايةُ بمخرج آخر بلفظ مختلف، من طريق عليّ بن المديني عنْ أبيه عن شُعْبة، في سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (٨٤ ـ ٨٥؛ رس: ٧٧)، وهي أيضاً في المعرفة والتاريخ (٣/ ١١ ـ ١٢)، معلّقةً عنْ يحيى، والْحاكي شُعْبة.
وينفع ما عند الفلّاس في ترميم ما حاق بالخبر في تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨؛ ر: ٤٥٤١.
انظر: ضعفاء العقيلي: ٤/ ١٩٩؛ ر: ١٧٧٩؛ العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٢٧؛ ر: ١٤٤٤؛ ٣/ ٢١٧؛ ر: ٤٩٣٩؛ معرفة الثقات للعجلي: ٢/ ٢٩٨؛ ر: ١٧٩٠.

(٢) هو: ابن طرخان، أبو المعْتمِر، كان ينْزل في بني تيم، وهو مولى بني مُرّة. قاله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ١٢٤؛ ر: ٥٣٩). وسيتردّدُ ذكره للمؤلِّف في القابِل.
ولا جرمَ أن يجْتمع إلى ابْن عوْن، فقدْ كانَ يُنظّر به لضمائمَ شتّى، حتّى قال أبو حاتم: «عبْد الله بْن عوْن ثقة، وهو أكْبر منْ سُليْمان التّيْمي» (الجرح: ٥/ ١٣١؛ ر: ٦٠٥).

(٣) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عوْن.

(٤) اسْمُه: المنْذِرُ بْنُ مالك الْعبْديّ، مات سنة تسْعٍ ومئةٍ، قاله الفلّاس في التاريخ (٢٨٧؛ ٣٣٧).
ووقع اسمُ جدِّه في كتاب العقيلي: «قَطيعة» ـ بفتح القاف ـ: والصحيحُ أنّه «قُطَعة»، =

له ابْنُ عوْن: قدْ رأيْنا أبا نضْرةَ. فقال له سليْمان: فرأيْتَهُ فماذَا؟ فَسَكَتَ ابنُ[أ] عوْنٍ[1].

(أ) (ص): «بن».

= وعلى وفْقه وردَ في تاريخ عمْرو، وفي كتاب طبقات الفقهاء والمحدثين لابن زنجوية (٩٤). ونقله الدّولابيُّ في كُناه (٣/ ١٠٨٨) عن يحيى بن سعيد فقال: «سمعْت يحْيى بن مَعين، يقول: أبو نضرة، هو المنذر بن مالك بن قُطَعَةَ؛ هكذا قال يحيى؛ ولم يقل: «ابن قطيعة»». وكذا ورد في تاريخه من رواية الدّوري (٤/ ١٤١؛ رت: ٣٥٩٧) وعلل أحمد (٣/ ٢٢٤؛ ر: ٤٩٧٦) وسؤالات أبي داود (١٩١؛ ر: ١١٠) وغيرهما. وقال أبو علي الغسّاني في تقييد المهمل (١/ ١٠٩): «بكسْر الْقاف وسكون الطّاء»، وكذا ضَبَطه الخزرجيُّ في الخلاصة (٣٨٧)، ولا أعْرفُ مأْخذَهما فيه.

سئل عنْه يحْيى بن معين فقال: ثقة (الكامل: ٩/ ٥٩١؛ ر: ١٦٢٠٠) وكذلك قال منْ رواية إسْحاق بْن منْصور عنْه (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٤١؛ ر: ١٠٨٨). أبو زُرْعة: ثقة (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٤١؛ ر: ١٠٨٨). أبو حاتم: ما علمْتُ إلّا خيْراً (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٤١؛ ر: ١٠٨٨). ولم يأْت الْعُقيليُّ في ترجمته من الضعفاء بأكْثر من الخبر أعلاه، لكنْ باخْتلاف مَخارجه. وقال ابْن عديّ: إذا حدّث عنْه ثقةٌ فهو مُسْتقيم الحديث، ولمْ أرَ له شيْئاً من الأحاديث الْمنْكَرة؛ لأنّي لمْ أجدْ له إذا روى عنْه ثقةٌ حديثاً منْكَراً، فلذلك لم أذْكرْ له شيْئاً (الكامل: ٩/ ٥٩١). قلت: فكأنّه مشّاه بهذا.

(1) منْ فوائد الخبر ـ وهو المُرادُ أصالةً ـ أنّ ابْنَ عوْنٍ لم يجدْ أمام هؤلاء النّقَدة العالِمين سَبيلاً للغمْز في أبي نضْرة، على جرْيِ عادتِه منْ ذلك ـ إنْ تمحّض أنّ الحكايةَ التاليةَ واقعةٌ أخرى غيْرُ التي ذَكرها الفلّاسُ أعلاه ـ؛ ففي كامل ابن عدي (٩/ ٥٩٠؛ ر: ١٦١٩٧): «قال يَحيى بن زكريا بن أبي زائدة: قِيل لابْن عون: أَبو نْضرة. قال: قدْ رأينا أبا نضرة!». وقد قال أبو داود (٢/ ٤٠؛ ر: ١٠٤٦): «غَمَزَه ابْنُ عوْن». وهو مُقْتضى الْحكاية. ولوْ كان لمقالةِ ابن عوْنٍ جرْسٌ لأقرّها هؤلاء الأئمّة، فلمّا لم يفعلوا، ظهر أنّه لَمَزَه بغيْر دليل.

ثمّ إنّ التّيميَّ غيْرُ مدْفوعٍ عنْ أبي نضْرة، فقدْ سمع منْه، ولذلك لم يَحِرِ ابْنُ عوْنٍ جواباً، فهو وإنْ رآه، فلاَ يستطيعُ أن يقول كالتيميِّ «حدثنا»، إذْ ليْس له عنْه سماعٌ، ناهيكَ أنّه يطْعن فيه، والله أعلم. ونظيرُه أنّ أبا حاتم قال: «جماعةٌ بالْبصْرة، قدْ رأوا أَنَسَ بْنَ مالك ولـمْ يسْمعوا منْه؛ منْهم ابْنُ عوْن» (مراسيلُ ابْنِه: ١١٣؛ ر: ٤١٢).

٣ ـ قال(١): وسمعْتُ(أ) يحْيى بن سعيد(ب) يقول: قلْتُ لعمْرو بْن عُبيْد(٢): كيف حديثُ(ج) الْحَسَن عنْ سَمُرَةَ(٣)؟ ـ يعني(د): في السَّكْتَتَيْن(هـ) ـ(٤)

(أ) الضّعفاء: «سمعت».

(ب) «بن سعيد» ساقطة من الضّعفاء والكامل وتاريخ بغداد. وفي المجروحين: «يحيى بن معين القطان»؛ وظاهر أنّ «معين». تصحيف «سعيد».

(ج) «كيف» ليست في الضّعفاء. (د) ساقطة من الضّعفاء والمجروحين.

(هـ) زاد الخطيب: «في التكبير»؛ ولم تقعْ هذه الزيادةُ في نسختنا.

---

(١) الضّعفاء (ج): ٢٧١ ب؛ رت: ١٢٨٦ المجروحين: ٢/ ٦٩؛ الكامل: ٥/ ١٠٠؛ تاريخ بغداد: ١٤/ ٧٣.

(٢) عمرو ممّن تركه الأئمةُ وكذّبوه، ونصوصُ الفلّاس وحْده شاهدةٌ به في هذا الكتاب وفي غيره، فلنقتصرْ على جلْب بعضٍ ما نقله عن عمرو بن عبيد، ففيه غُنيةٌ عنْ جلْب كلام غيْره، ولاسيما وأنّ الكلام عنه طويلُ الذّيل:

قال: سمعْتُ مُعاذَ بْن مُعاذ يقول: قلْتُ لعوْفٍ إنّ عمْرَو بْن عُبيْدٍ ثنا عن الْحسَن كذا وكذا؛ قال: كذَبَ والله عمْروا! (الجرح والتعديل: ٦/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧؛ رت: ١٣٦٥. وأفاد من هذا الموضع مغلطاي: ١٠/ ٢١٦؛ ر: ٤١٣٦). وقال: عمْرو بْنُ عُبيْد، كان متْروكَ الْحديث، صاحب بدْعَةٍ (الجرح والتعديل: ٦/ ٢٤٧؛ رت: ١٣٦٥). وقال: سمعْتُ مُعاذاً يقول: قلْت لعوْف: إنّ عمْرو بْن عُبيْدٍ حدّثنا عن الْحسن، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «منْ حَمَلَ علیْنا السِّلاح فليْس منّا». قال: كذَبَ والله عمْروا! ولكنّه أراد أنْ يَحُوزَها إلى قوْله الْخبيث (الكامل: ٧/ ٥٢٢؛ ر: ١٢٠١٩؛ تاريخ بغداد: ١٤/ ٨١). وقال: سمعْتُ معاذ بن معاذ، وذَكَر قصّة عمْرو بْن عُبيْد: إنْ كانتْ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ في اللّوْح الْمحْفوظ، فما على أبي لهبٍ منْ لوْم (القدر للفريابي: ١/ ١٨٦؛ ر: ٢٩٠؛ الشريعة للآجري: ٢/ ٩١٥؛ ر: ٥١٠؛ الإبانةً الكبرى لابن بطة: ٤/ ٣٠٥؛ ر: ١٩٧٧؛ تاريخ بغداد: ١٤/ ٧٠).

ون للاستزادة: الضعفاء للبخاري، من رواية مسبّح: ٧ ـ و؛ التاريخ الكبير: ٦/ ٣٥٣؛ ر: ٢٦٠٨؛ الكامل: ٧/ ٥٩٤؛ ر: ١١٦٥٦؛تاريخ بغداد: ١٤/ ٧٧؛ ١٤/ ٧٨؛ ١٤/ ٨٤؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٠/ ٢٢٤؛ ر: ٤١٣٦؛ ١٠/ ٢١٦؛ ر: ٤١٣٦؛ ١٠/ ٢١٤؛ ر: ٤١٣٦.

(٣) سمُرة بن جندب الفزاري، صحابي نزل البصرة.

(٤) الحديث أخرجه جماعة؛ منهم الترمذي في الجامع (٢/ ٣٠؛ ر: ٢٥١) وأبو داود في =

فقال: ما تصْنعُ[أ] بسَمُرَة؟ قبَّح اللهُ سمُرَةَ[١].

قال[٢]: وسمِعْتُ[ب] مُعاذَ بْنَ معاذٍ يقول[ج]: قلْتُ لعمْرِو بْنِ عُبيْد: كيْف حديثُ الْحسنِ عنْ عثْمانَ أنّه ورَّثَ امْرأةَ عبْد الرّحْمٰن بعْد انْقضاء الْعِدَّة؟ فقال: إنّ عثْمانَ لمْ يكُنْ بِسُنَّة[د].

٤ - قال[٣]: وسمِعْتُ يحْيى[هـ] يقول: كتبْتُ عن الأعْمشِ أحاديثَ عنْ مُجاهدٍ كلُّها مُلْزَقَةٌ لمْ يسْمعْها[٤].

(أ) الكامل؛ تاريخ بغداد: «نصنع». بنون المتكلّم.
(ب) الضّعفاء: «سمعت». (ج) الضّعفاء: «قال».
(د) في الأصل والكامل وتاريخ بغداد: «سنة»؛ والمثبتُ من الضّعفاء والمجروحين.
(هـ) زيد في الجرح: «بن سعيد القطان».

= السنن (١/ ٢٠٦؛ ر: ٧٧٧) واللفظُ له، قال: «حدّثنا يعْقوبُ بْن إبْراهيم، حدّثنا إسْماعيل، عنْ يونس، عن الْحَسَن، قال: قال سَمُرَةُ: «حفظْتُ سكْتتيْن في الصّلاة، سكْتة إذا كبّر الإمام حتّى يقْرأ، وسكْتة إذا فرغ منْ فاتحة الْكتاب، وسورة عنْد الرّكوع». قلت: وفي سماع الحسن منْ سَمُرَةَ خلافٌ ليْس هنا موْضعُه.

(١) تابع الفلّاسَ عنْ يحيى بنحوه، عليُّ بن المديني في تاريخ بغداد (١٤/ ٧٤).
وفي الخبر - والذي ياتي بعْدَه - جَراءةُ عمرو بن عُبيْد على الصّحابة، والإخلالُ بواجب توقيرهم وإساءةُ الْقوْل فيهم، وهو جرْحٌ مؤثّر.

(٢) الضّعفاء (ج): ٢٧١ ب؛ رت: ١٢٨٦؛ المجروحين: ٢/ ٧٠؛ الكامل: ٥/ ١٠٠.

(٣) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤١.

(٤) أي: لمْ يسمعْها الأعْمش منْ مجاهد. ولـمّا خشي المؤلّفُ أنْ يتبادر إلى ذهْن القارئ أنّ كلَّ حديثِ الأعْمش عنْ مُجاهدٍ مُلْصقٌ غيْر مسْموع، أرْدفه بكلام وكيع التالي، الـمُنْبي عنْ أنّ استقراءَ حديثِ سليمان عن ابْن جبْر، أفْضى إلى أنّه سمعَ منْه ثمانيةً لم يعنْعنْها، فهاته تصحُّ عنْه، وأمّا ما لم يصرّحْ فيه بالسماع، فيُحْتمل أنه دلّسها عنه، وأسْقطَ بينه وبينه ليْثَ بن أبي سُلَيْم أو أبا يحيى القتّات أو حكيم بن جبير؛ ممّن هو ضعيف.
قال عبْدُ الله بْنُ أحْمد: «قلْتُ لأبي: أحاديثُ الأعْمش عنْ مجاهد، عمّنْ هي؟ قال: قال أبو بكْر بْنُ عَيّاش: قال رجلٌ للأعْمش: ممّنْ سمعْتهُ؟ - في شيْء رواه عنْ مجاهد - قال: «مر كزاز مر» بالْفارسيّة: حدّثَنيه ليْثُ عنْ مُجَاهد (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٢٥٥؛ ر: ٣٦٤). وقال يعْقوب بن شيبة في مسنده: ليْس بصحيحٍ =

٥ ـ قال[١]: وسمعْتُ وكيعاً يقول: كنّا نتتبّع ما سمعَ الأعْمشُ منْ مجاهدٍ، فإذا هي سبْعةٌ أوْ ثمانية. ثمّ حدَّثنا بها.

٦ ـ قال[٢]: وسمعْتُ يحْيى[أ] يقول: ما رأيْتُ أحداً يجْترئُ[ب] أنْ يسْأل[ج] الأعْمشَ إلّا رجليْن: حفْصَ بْنَ غياثٍ[د]، وأبا[هـ] مُعاويةَ[٣].

(أ) تاريخ بغداد: «يحيى بن سعيد». (ب) (ص): «يجتري».

(ج) (ص): «يسئل». (د) «بن غياث»: ليست في تاريخ بغداد.

(هـ) تاريخ بغداد: «وأبو».

= للأعْمش منْ مجاهد إلّا أحاديثُ يسيرةٌ خمْسةٌ أوْ نحْوُها. قلت لعليّ بْن الْمديني: كمْ سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثْبتُ منْها إلّا ما قال: «سمعْت»؛ هي نحْوٌ منْ عشْرة. وإنّما أحاديثُه عنْ مجاهد عنْ أبي يحْيى القتّات، وحكيم بن جُبيْر، وهؤلاء (إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٩٢؛ ٢٢٢٧: ونقله ابن حجر في تهذيب التهذيب مختصراً: ٤/ ٢٢٥). وقال التّرْمذي: قلت لمحمّدٍ [يعني: البخاري]: يقولون: لمْ يسْمعِ الأعْمشُ منْ مجاهد إلّا أرْبعة أحاديث. قال: ريحٌ ليْس بشيْء؛ لقدْ عددْتُ له أحاديثَ كثيرةً نحْواً منْ ثلاثين أوْ أقلّ أوْ أكْثرَ يقول فيها: «حدّثنا مجاهد» (علل الترمذي الكبير: ٣٨٨). وقال يحْيى بن معين: إنّما سمع الأعْمشُ منْ مجاهد أرْبعةَ أحاديث، أوْ خمسةً (تاريخه من رواية الدوري: ٣/ ٣٢٧؛ ر: ١٥٧٠). أبو حاتم: أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد، إنّ الأعْمشَ قليلُ السّماع منْ مجاهد، وعامّةُ ما يرْوي عنْ مجاهد مُدَلَّسٌ (علله: ٢/ ٢١٠؛ ر: ٢١١٩). وقال وكيع: لمْ يسْمع الأعمشُ منْ مجاهد إلّا أرْبعة أحاديث (الجرح والتعديل: ١/ ٢٢٤).

قلْت: اخْتلافُهمْ في عِدّة الأحاديث المسْموعة، ناجمٌ عنْ تبايُن أقْدراهم في اتّساع الرّواية، واسْتقراء الأسانيد، والْقَصْدِ إلى التّتبّع؛ فإنّ منْ ذَكَرَ أرْبعةً أوْ خمْسةً، إنّما قصد في الْغالب إلى ما يقعُ في محْفوظه للتّوّ، دونَ منْ نحا منْحى التقرّي والتقصّي كشأْنِ محمّد بْن إسْماعيل، فقدْ ذكر أكْثر من ذي قبْل، ولذلك لا يبْعُد أنْ يقع لبعْضهم ما لمْ يقعْ لبعض، على أنَّ جميعهمْ يدٌ واحدةٌ في إثْباتِ قلّة ما سمعه ابن مِهران من مجاهد، وتدْليسه لما سواه.

(١) الجرح والتعديل: ١/ ٢٢٧.

(٢) شرح مشكل الآثار: ١٤/ ٢٠؛ ر: ٥٤٢٠؛ تاريخ بغداد: ٩/ ٧٥.

(٣) محمّد بن خازم، أبو معاوية الضّرير، لزم الأعمشَ حتى نُسب إليْه وقال شُعْبة لأصْحابه: «هذا صاحبُ الأعْمش فاعْرفوه» (الجرح والتعديل: ٧/ ٢٤٧؛ ر: ١٣٦٠) =

٧ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: ما سألْتُ الأعْمشَ قطُّ إلّا عنْ حديثيْن.

٨ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ يحْيى يقول: ما رأيْتُ عَبّادَ بْنَ كثير[(٢)] سَأَلَ الأعْمشَ [. . .] فقال: يا أبا[(أ)] محمّد: كيْف نقْرأ هذا [٢/و] الْحرْفَ: «مالك» أو «مَلِك»؟ فقال: ﴿مَلِكِ يوم الدين﴾[(٣)].

٩ ـ قال[(٤)]: وسمعْتُ يحْيى يقول: عَجباً[(ب)] منْ أيّوب[(٥)]، يَدَعُ ثابِتاً[(ج)]

(أ) (ص): «يابا». (ب) الكامل: «عجب».

(ج) (ص؛ الكامل): «ثابت». وهو ثابت بن أسْلم.

= ولا بدع، فقد قال أبو نُعَيْم: إن أبا معاوية «لزِمَ الأعْمشَ عشْرين سنةً» (تهذيب الكمال: ٢٥/ ١٣١).

(١) شرح مشكل الآثار: ١٤/ ٢١. وفيه متّصلاً بالخبر الأسبق: «غيْر أنّي رأيْتُ عبّادَ بْنَ كثير سأله، فقال». ولصيغة السّؤال نظائر وُجّهتْ إلى أعْلام في القراءة؛ انظرها في: مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥١؛ ر: ٨٨١٩؛ تفسير ابن أبي حاتم: ١٠/ ٣٢٨١؛ ر: ١٨٤٩٨؛ مسند ابن الجعد: ٣٦٦؛ ر: ٢٥٢٢؛ الدر المنثور: ٤/ ٤٣٨؛ ٤/ ٥٩٧؛ ٥/ ١٢٩؛ ٧/ ٣٧١؛ ٧/ ٤٦٥.

(٢) ذَكَر عمْرو بن عليّ عنْ عبْد الصّمد بْن عبْد الْوارث: «اسْتُخْرِج عبّاد بْن كثير بعْد ثلاثين سنةً منْ موْته وهو كهيْئة يوْمَ دُفِن» (إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ١٨٠؛ ر: ٢٧٠٣).
ومع صلاحِه وزهادته، لكنّه في الْحديث ليْس بذاك. ن: الجرح والتعديل: ٦/ ٨٤ ـ ٨٥؛ ر: ٤٣٣؛ ضعفاء البخاري، من رواية مسبِّح: ٦ ـ ظ؛ التاريخ الكبير: ٦/ ٤٣؛ ر: ١٦٤٢؛ سؤالات الآجري: ١/ ٣٦٩؛ ر: ٦٧٥؛ طرُ ابن شاقْلا: ١٩٨؛ ر: ٢٥٦.
وظاهرٌ أنه كان ممّن يجترئ على سؤال الأعمش، حكى أبو عاصم قال: «زعم لي عبّادُ بْن كثير، قال: سَألْتُ الأعَمَش عنْ شيْء، فصَرَعني وجلس على صدْري. قال: فجعلْتُ أقول: فتحَ الله لك أبْواب الْعقْل» (الكامل: ٧/ ٢٥٧؛ ر: ١١٢٣٨).

(٣) قال الطّحاوي عَقيبَ هذا الخبر: «كانتْ قراءةُ الأعْمش ترْجع إلى يحْيى بْن وثّاب، وقراءة يحْيى ترْجع إلى عُبيْد بْن نضْلة، وقراءة عبيْد ترْجع إلى علْقمة، وقراءة علْقمة ترْجع إلى عبْد الله بن مسْعود، وقراءة عبْد الله بْن مسْعود ترْجع إلى رسول الله ﷺ».

(٤) الكامل: ٢/ ٥٨٢؛ ر: ٣٣٨٨؛ سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٧٣؛ ر: ٢٦٧. وعلّقه مغلطاي في إكماله (٣/ ٦٧؛ ر: ٨٤٣) عن يحيى، نقلاً عن الكامل.

(٥) هو: أيوب بن أبي تميمة السّخْتياني.

الْبُنانيَّ لا يكْتَبُ عنه[١].

١٠ ـ قال: وسمعْتُ[٢] معاذَ بْنَ مُعاذٍ يقول: حدّثنا سليْمان التَّيْميُّ[أ] قال: حدّثني رجلٌ عنْ مكْحول، عنْ أبي هريْرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: «الْقَدَريّةُ مَجُوسُ هذه الأمّة»[٣]. فقال له يحْيى: يا أبا[ب] الْمثنّى، لا يُحَدَّثُ بهذا! فقال معاذ: حدَّثَناه التّيْمي. فقال يحْيى: قدْ رأيْتُ هذا الرّجلَ الذي رواه التّيْميُّ عنْه، وسمعْتُ هذا الحديثَ منْه، ولمْ يكنْ ثقةً.

١١ ـ قال[٤]: وذكرْتُ[ج] ليحْيى بْنِ سعيدٍ[د] حديثَ محمّدِ بْنِ

(أ) في الأصل: «التميمي»؛ تصحيف. هو ابن طرخان، أبو المعتمِر.
(ب) (ص): «يابا».
(ج) الضّعفاء: «ذكرت».
(د) الضّعفاء: يحيى بن سعيد القطان.

---

(١) وجْهُ عَجَبه أنّ الأئمّة رضوه ورووا عنه.
(٢) ظاهرُ الأمْرِ كأن الدارقطني في العلل (٨/ ٢٨٩؛ ر: ١٥٧٦) استفاد في هذا الموضع من كتابنا هذا؛ كما يظْهر بعِراضِهما.
(٣) الحديثُ ضعيفٌ منْ هذا الوجه، لضعْفِ الرَّاوي عنْ مكْحول كما تعيّن ليحيى القطّان، وعدم سماع مكحول من أبي هريرة؛ فقد سأل الآجري أبا داود (٢/ ١٩٤؛ ر: ١٥٧٧): «كم يصحُّ لمكْحولٍ منْ أصحاب النّبيّ ﷺ؟ قال واثلة. قال: وقيل لأبي مُسْهِرٍ؟ فقال: أنس. قيل: فواثلة؟ قال: لا أدْري». قلت: فيظْهرُ منْه أنَّ مكْحولا عنْ أبي هريرة مُرْسلٌ؛ وبه جزمَ الدّارقُطْني.
وتابعَ الفلّاسَ، عثمانُ بن أبي شيبةَ في الإبانة الكبرى لابن بطّة (٤/ ١٠٠؛ ر: ١٥١٥)؛ ومن طريقه الفِرْيابيُّ في الْقَدَر (١٦٣؛ ر: ٢٣٢). ولفْظُ المتابعة: «إنّ لكلّ أمّةٍ مجوساً، ومجُوسُ هذه الأمّة الْقَدَريّة»؛ وفيه زيادة: «فإنْ مرِضُوا فلا تعودُوهمْ، وإنْ ماتوا فلا تُشَيِّعوهمْ».
وحاصلُ الكلام على الحديث أنّه منكر، وطرُقُه شديدةُ الضّعْف.
(٤) الضّعفاء: ٤/ ١٢٦٨؛ رت: ١٢٧٢؛ الكامل: ٩/ ٢٨٨؛ ر: ١٥٣٤٨؛ واختصر النقلَ أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (القسم المخطوط: و ١٩٥ أ)؛ فلم يرِدْ عنْده هذا القدر من النّصّ: «فقلْت له: حدّثنا عبْد الرّحْمٰن بن مهْدي قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ عمْرو، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ في الْعقيقة؛ فقال». واختصر ابن حبّان في المجروحين (٢/ ٢٨٦) كلام الفلّاس، واقْتصر منْه على قوله: «ذكرْت ليحيى بن سعيدٍ =

عمْرٍو[(١)] الأنْصاري[(أ)]، فقلْت له[(ب)]: حدّثنا عبْد الرّحْمٰن بن مهْدي قال[(ج)]: حدّثنا محمّدُ بْنُ عمْرو، عن الْقاسم[(د)]، عنْ عائشةَ في الْعقيقة[(٢)]؛ فقال: هو أثْبتُ منْ عبْد الرّحْمٰن بْن الْقاسم، ولـمْ يرْضَهُ[(هـ)].

١٢ ـ قال[(٣)]: و[سمعْتُ أبا داود يقول[(و)]][(٤)]: سمعْتُ

(أ) زِيدَ في الضّعفاء قبل «الأنصاري»: «أبي سهل».
(ب) «له»: ليست في الضّعفاء.
(ج) الضّعفاء: «حدثنا عبد الرحمٰن». و«قال»: ليست في الكامل.
(د) الضّعفاء: «القاسم بن محمد». (هـ) الكامل: «ولم يرض».
(و) ما بين المعكّفين ساقطٌ من الأصل، وتَلافيهِ من كتاب أبي عُمَر، ولا بدّ منه؛ فإنَّ =

= محمّدَ بْنَ عمْرو الأنْصاريَّ، فلمْ يرْضَهُ».

(١) قال الفلّاس في تاريخه (٣٧٣): «محمّد بْن عمْرو الأنْصاري، الذي رَوى عنِ ابْنِ سِيرين، يكْنى بأبي سَهْلٍ».
وهو ضعيفٌ عند جميعهم. ن: تاريخ ابن معين من رواية الدروي: ٤/ ٩٥؛ ر: ٣٣٢٨؛ الجرح والتعديل: ٨/ ٣٢؛ ر: ١٤٢؛ علل أحمد: ٢/ ٤٩٣؛ ر: ٣٢٤٨؛ ضعاف العقيلي: ٥/ ٣٤٢؛ ر: ٥٤٧٧؛ سؤالات الآجُرّي: ١/ ٤٣٤؛ ر: ٩١٢؛ المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٢٥؛ الكامل: ٩/ ٢٩٠؛ ر: ١٥٣٥٣؛ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٦٥؛ ر: ٥٥٥.

(٢) يتحصّل أنَّ منْ مناكيرِه عن القاسم، عنْ عائشة، على الأقلِّ، ثلاثةُ أحاديث: في العقيقة مثلما ذكر المؤلفّ، وفي الْكبْش الأقْرن كما سلف لابن المديني ـ وأخْشى أنْ يكون هذان واحداً، فما أقْربَ الْكبْشَ الأقْرن من الْعقيقة ـ وفي الصّلاة الوُسْطى؛ وعنْ هذا قال ابن عبد البرّ في التمهيد (٤/ ٢٨٩): وأما حديث عائشة، فرواه وكيع، عن محمّد بْن عمْرو، عن الْقاسم بْن محمّد، عنْ عائشةَ قالتْ: هي الْعصْر. وروى ذلك إسْماعيلُ أيْضاً عنْ محمّد بن أبي بكْر، عن ابْن مهْدي، عنْ محمّد بْن عمْرو، عن الْقاسم، عنْ عائشَة.
قلْت: رواية وكيع في مصنّف ابن أبي شيبة (٥/ ٥١٧؛ ر: ٨٦٩٥).
وله في الْعقيقة غير ما ذُكرَ أثرٌ رواه الفلّاس، قال: «أخْبرني أبو قتيْبة قال: حدّثنا محمّد بْن عمْرو أبو سهْل الأنْصاري، قال: سمعْتُ محمَّد بْنَ سيرين، يقول: عققْتُ عنْ نفْسي بنجيبةٍ بعْدَمَا صرْتُ رجلاً (الكنى والأسماء للدولابي: ٤/ ٩٤؛ ر: ٨٠٢).

(٣) الاستيعاب: ٤/ ١٧٥٧؛ رت: ٣١٧٣.

(٤) تابع المؤلِّفَ بلفْظٍ قريب، أحْمدُ بْن إبْراهيم الدّوْرقيُّ عن أبي داودٍ به فَذَكره (تاريخ =

شُعْبة[أ] قال[ب]: سمعْتُ الْحَكَم يقول: كان أبو مسْعودٍ[١] بدْريّاً[ج]. قال شعْبة[د]: وسمعْتُ سعْدَ بْنَ إبْراهيم يقول: لمْ يكنْ أبو مسْعودٍ بدْريّاً.

١٣ ـ قال: وسمعْتُ عليّاً الصّائغَ، سأل يحْيى بْنَ سعيدٍ عنْ حديث سُفْيان، عنْ أبي حَصِين[٢]، عنْ سعيد بْن جبيْر، فحدّثه؛ ثمّ قال: كيْف حديثُ شعْبةَ عنْ أبي بِشْرٍ[٣]، عنْ سعيد بن جبير؟ قال يحيى: هذا عندك حديثان[هـ].

١٤ ـ قال: وسمعْتُ عُبيْدَ الله الْقَواريريَّ، سأل يحْيى عنْ حديثِ سفْيان[٤]. فقال له: ما تُعذِّبُني، هذه كلُّها عنْد عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي[٥].

= الفلّاس لم يرْوِ عن شعْبة بن الحجّاج، ولا أدْركه بالسنّ، فقد توفّي هذا قبْل ولادة أبي حفْصٍ بسنة أو سنتيْن. ثمّ هو يروي عنه بواسطةِ شيْخِه أبي داود؛ وله مُثُلٌ كما في التقاسيم والأنواع (٧/ ٢٤٣؛ رح: ٦٤٠٩).

(أ) (ص): «شعيب»؛ تصحيف. (ب) الاستيعاب: «يقول».

(ج) في الأصْل في هذا الموْضع بياضٌ بقدْر أرْبع كلمات، يُوهمُ انْقطاعاً في الْكلام، وليس كذلك، فإنّ السّياقَ متّصل.

(د) (ص): «شعيب»؛ تصحيف. (هـ) في الأصل: «حديثين».

= دمشق: ٤٠/ ٥٢٠). وعلّقه المزيُّ في تهذيب الكمال (٢٠/ ٢١٦؛ ر: ٣٩٨٤) بغير عبارةِ المؤلِّف. وشطْرُه الأول في تهذيب التهذيب (٧/ ٢٤٨؛ ر: ٤٤٧)؛ والشّذا الفيّاح (٢/ ٧٠١).

(١) عُقْبة بْن عمْرو.

(٢) هو: عثْمانُ بْنُ عاصمٍ الأسَديّ، قاله الفلاس في تاريخه: ٣٩٩.

(٣) عرّف به الفلّاس في التاريخ (٣٥٠) فقال: أبو بِشْرٍ، اسْمُه: جعْفرُ بْن إياس. وكان إياس يكْنى أبا وَحْشِيَّةَ. وكان ينْزِلُ الْبصْرةَ؛ أصْلُه منْها. وكان ينْزِلُ بَني ثَعْلَبَةَ، دارُه قائمةٌ حتّى الْيوْم. وقدْ أتى واسِطَ، فسُمِعَ منْه ثَمَّةَ. وكانتْ عنْده كُتبٌ.

(٤) هو: الثّوري.

(٥) إحالةُ يحيى القواريريَّ على ابْنِ مهدي، إقرارٌ منْ يحيى بتبْريزِ عبْد الرّحْمٰن في حديث سفْيان واخْتصاصِه بإتْقانه للْغاية، وهو ما يدلُّ له جوابُ الإمام أحمد عنْ سؤال الفسويِّ: «إذا اخْتلف وكيع وعبْدُ الرّحْمٰن بقوْل منْ تأْخذ؟». قال: «عبدُ الرّحْمٰن يوافق أكْثر وبخاصّةٍ في سُفْيان، كان معْنِيّاً بحديث سُفْيان» (المعرفة والتاريخ: =

١٥ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ يحْيى يقول: كنّا نأْتي ابْنَ[(أ)] عوْنٍ[(٢)] أنا ومعاذٌ[(٣)] وخالدُ[(٤)]، فيخْرُجُ[(ب)] [إليْنا][(ج)]، فيقْعُدُ معاذٌ وخالدُ فيكْتبان، فأرْجعُ[(د)] فأكْتُبُها في الْبيْت.

١٦ ـ وسمعْتُ[(٥)] يحْيى يقول: وُلدْتُ في[(هـ)] سنة عشْرين ومئةٍ في أوّلِها،

(أ) (ص): «بن».

(ب) في الأصل: «فنخرج»، بنون الجماعة، والْمقْتضى الإفْراد.

(ج) مزيدٌ عن الرامهرمزي.

(د) الكامل والمحدث الفاصل: «وأرجع».

(هـ) ليستْ من التاريخ.

= ٢/ ١٧٠). وقد اشْتهر ذلك عنْه حتّى قال أحمد ـ فيما روى الأثْرمُ عنه ـ: «الْغالبُ على ابْنِ مهدي، حديثُ سفْيان، وكان يشْتهي أنْ يُسْأل عنْ غيْره، منْ كثْرة ما يُسْألُ عنْه» (تاريخ بغداد: ١١/ ٥١٢؛ ر: ٥٣١٩).

(١) الكامل ١/ ٢٦٣؛ ر: ٥٧١ ـ منْضافاً إلى أخبار أخرى مَسُوقةٍ في نفس الموضع ـ؛ المحدث الفاصل: ٦٠٥؛ ر: ٨٧٩؛ الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٨؛ ولفظه: «كنْت أذْهب أنا ومعاذ وخالد بن الحارث إلى ابْنِ عوْن، فيخْرُج، فيقْعُدان ويكْتبان، وأجيء فأكْتُبها في الْبيت». وبنحْوه عند البخاري في الكبير (٧/ ٣٦٦؛ رت: ١٥٧١). ولفْظُ الأصْل «أرْجِعُ» أمْكنُ من «أجيء». وهذا القدْرُ بعيْنِه واقعٌ لابْن أبي حاتم في موْضع آخرَ منْ كتابه (٩/ ١٥٠؛ رت: ٦٢٤)، سوى أنه قدّم بين يديْه قوْلَه: «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد الْقطّان يقول: كنْتُ أنا وخالد ومعاذ بن معاذ، وما تَقدّماني في شيْءٍ قطُّ». والخبرُ مع اخْتلاف في سير الأعلام (٩/ ١٨٣؛ ر: ٥٣) أيضاً.
ونظيرُه ما وقع عن أحمد في رواية المرّوذي (٤٤؛ ر: ١٠)، سوى أنّه ذكرَ شعبةَ بدل ابن عوْن، والظّاهرُ أنه صنيعُهمْ عند شيوخهمْ: «وقال: كان يحْيى القطّان، وخالد بْنُ الحارث، ومُعاذ بْن معاذ لا يكْتبون عند شعْبة، كان يحْيى يحْفظ، ويذْهبُ إلى بيْته، فيكْتبُها؛ وكان في حديثه بعْضُ ترْكِ الأخْبار والألْفاظ. وكان معاذُ يقْعُدُ ناحيةً في جانب؛ فيكْتبُ ما حفِظ، وكان في حديثه شيْءٌ. وكان خالد أيْضاً يقْعدُ في ناحية، فيكْتبُ ما حفظ: لا يجْتمِعون».

(٢) عبد الله بن عون بن أرطبان.

(٣) ابن معاذ.

(٤) ابن الحارث.

(٥) تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٥؛ وروايتُه أوفقُ لما هنا ممّا في كتاب التاريخ للفلّاس؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٦؛ ر: ١٦؛ الهداية والإرشاد للكلاباذي: (٢/ ٧٠٢؛ ر: =

وولد معاذ[أ] [٢/ظ] في سنة تسْع عشْرةَ في آخرِها؛ كان أكْبرَ[ب] منّي بشهْريْن[١].

١٧ ـ قال[٢]: وسمعْتُ يحْيى يقول: كان شُعْبةُ[ج] يحْلفُ لا يُحدّثُ[د]، فيسْتثْني مُعاذاً[٣] وخالداً[٤].

١٨ ـ قال[٥]: وسمعْتُ يحْيى يقول: أحاديثُ ابْنِ[هـ] جريْج عن ابْن أبي مُلَيْكَة كلُّها صحاحٌ؛ وجعل يحدّثني بها فيقول[و]: «حدّثنا ابْن[ز] جريْجٍ، قال:

(أ) التاريخ: «معاذ بن معاذ».
(ب) التاريخ: «وهو أسن».
(ج) «الحافظ»: مزيدٌ في كتاب الرّامَهُرْمزي.
(د) في الجرح: «أن لا يحدث».
(هـ) (ص): «بن».
(و) في الجرح: «ويقول».
(ز) (ص): «بن».

= ١١٥٤)؛ من أوله إلى قوله: «في أولها» وفي (٢/ ٧٩٣؛ ر: ١٣٢٤): من «ولد معاذ» إلى آخره؛ الأربعون على الطبقات لابن المفضّل (٢٠٥) في خصوص ولادة يحيى دون قول المؤلّف «في أولها».
وزاد الفلّاس في تاريخه (٣١٠)؛ والخطيبُ في تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٤)؛ بعْدُ: «وما اجْتمعْتُ أنا وخالدٌ ومعاذ في شيْء إلّا قدْ قَدَّمَاني». والخبر في الكامل أيضاً (١/ ١٠٠، ط زكّار). لكنْ مع تصْحيفٍ شنيع أفْسد المعنى؛ ففيه: «وخالد ولد في سنة عشرين في أولها»، ولكنّ قوله: «خالد»، تصحيفٌ صوابه «يحيى»؛ إذْ هو المقصودُ. وفي التعديل والتجريح (٢/ ٧٨٣؛ ر: ٦١٨)، من قوله: «ولد معاذ» إلى مُنْتهاه مع خُلْف لا يضرّ.
وأجابَ يحيى، ابنَ المديني، بنحْوٍ منْ عبارة الفلّاس، دون الكلام على معاذ، في مسائل حرْب الكرماني: ٣/ ١٣٥٠؛ ر: ٢٤٣٥.

(١) المقصودُ أنّ خالداً منْ أتْراب يحْيى.
(٢) المحدث الفاصل: ٥٦٨؛ ر: ٧٨٤؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٧؛ الجرح والتعديل: ١/ ١٤١؛ رت: ٢٧؛ ٨/ ٢٤٩؛ رت: ١١٣٢؛ دون قوله: «وسمعت يحيى»؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٥؛ ر: ١٦؛ دون «وسمعت يحيى».
(٣) معاذ بن معاذ.
(٤) يعني: ابن الحارث. وفي الجرح والتعديل تقديم وتأخير.
(٥) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤١.

حدّثنا[أ] ابْن أبي مُلَيْكَة»، فقال في واحدٍ منها: «عن [ابْن][ب] أبي مُلَيْكة»، فقلْت: قلْ فيه[ج]: «حدّثني»؛ فقال: كلُّها صِحَاح!.

١٩ ـ قال[١]: وسأَلْتُ[د] يحْيى بْنَ سعيد[هـ]، عن حديث ابْنِ[و] عجْلان[٢]، عن الْمَقْبُري، عنْ أبي هريْرة، أنّ رجلاً قال: «يا رسول الله، إنْ[ز] قاتلْتُ في سبيل الله...»؛ فأبى[ح] أنْ يحدّثني به[ط]. فقلْتُ له: خالَفه يحْيى بْن سعيدٍ الأنْصاريُّ فقال: «عنْ سعيدٍ[ي]، عنْ عبْد الله بْنِ[ك] أبي قَتادة، عنْ أبيه»، قال: أَحَدَّثَ به؟![ل]، كأنّه يعْجَب[٣].

(أ) في الجرح: «حدثني».

(ب) ساقط من الأصل.

(ج) «فيه»: ليست في الجرح.

(د) الضعفاء: «سألت».

(هـ) «بن سعيد»: ليست في الضعفاء ولا في تاريخ الإسلام. وهذا هو القطّان، تمييزاً له عن الأنصاري، وسيرِدُ بعد.

(و) (ص): «بن».

(ز) الضعفاء: «إني».

(ح) (ص): «فابا».

(ط) «به»: ليست في تاريخ الاسلام.

(ي) سعيدٌ هو المقبُريِّ، وتصحّف في ضعاف العقيلي إلى: «شعبه»؛ ووقع في سير الأعلام (٦/ ٣٢٠) وأصْلِه التاريخ (٣/ ٩٧٢): «عن المقبُريّ».

(ك) (ص): «ابن».

(ل) الضعفاء: «فقال: أحدث به، أحدث به، كأنه تعجب». ووقع تكرار «أحدث به» في تاريخ الإسلام.

---

(١) الضعفاء: ٥/ ٣٥٤؛ ر: ٥٥٠٦؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ٩٧٢؛ ر: ٣٩٢؛ سير أعلام النبلاء: ٦/ ٣٢٠؛ ر: ١٣٥.

(٢) هو: محمد بن عجلان المديني. قال فيه أحمد: ليْس به بأْس (سؤالات أبي داود: ٢٠٥؛ ر: ١٥٠).

(٣) قال الدّارقطني في الْعلل (٨/ ١٤٣؛ ر: ١٤٦٤): «يرْويه سعيدُ الْمَقْبُريُّ؛ واخْتُلِفَ عنْه فرواه ابن عَجْلان، وعبّادُ بْنُ إسْحاق، وأبو صخْر حميد بن زياد، وأبو مَعْشَر، عنْ سعيدٍ المقْبُريِّ، عنْ أبي هريْرة... [ورواه] جماعةٌ من الثّقات فيهم مالكٌ والثّوْريُّ وابْنُ عييْنَةَ وزُهيْر وبِشْرُ بْن المفضّل ويزيدُ بْنُ هارون وعليُّ بن بِشْرٍ... عنْ يحْيى، عنْ سعيدٍ المقْبُريّ، عنْ عبْد الله بْن أبي قَتَادَةَ، عنْ أبيه. وكذلك رواه اللّيْثُ بْنُ سعْد وابْنُ أبي ذئْبٍ، عنْ سعيدٍ الْمقْبُرِيّ، عنْ عبْد الله بْن أبي قَتَادَةَ، عنْ أبيه؛ وهو =

٢٠ ـ قال[(١)]: وذكرْتُ[(أ)] ليحْيى بْنِ سعيدٍ[(ب)]، حديثَ موسى بْنِ عُبَيْدة، عنْ عُمَرَ بْنِ الْحكَم[(٢)]، قال: سمعْتُ[(ج)] سعْداً[(د)] يحدّثُ عن النّبيّ ﷺ قال: «صلاةٌ في مسْجدي هذا[(٣)]...»[(هـ)]؛ فأنْكَر أنْ يكون عُمرُ بْنُ الْحَكَمِ[(و)] سمع منْ سعْدٍ، ولـمْ يرْضَ مُوسى بْنَ عُبيْدةَ[(٤)].

(أ) المراسيل: «ذُكِر».

(ب) «بن سعيد»: ليست في الجرح ولا في الضعفاء. وفي المراسيل: «يعني: ابن سعيد».

(ج) الضعفاء: «عمر بن الحكم، سمع». (د) يعني: ابن أبي وقّاص.

(هـ) الضعفاء: «في صلاة في مسجدي». (و) «بن الحكم»: ليست في الضعفاء.

= الصّوابُ». وقال في موْضعٍ آخَرَ منْ علـله (٦/ ١٣٣ ـ ١٣٥؛ ر: ١٠٢٨) عمّنْ رواه عنْ سعيدٍ عنْ أبي هريْرة: إنّه وهِمَ فيه؛ وكذلك قال أبو حاتم في عِلل ابْنه (٣/ ٤١٦؛ ر: ٩٧٤).

(١) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٥؛ الضعفاء: ٤/ ١٣١٢؛ رت: ١٧٣٦؛ تحفة التحصيل: ٢٣٩؛ تهذيب الكمال: ٢٩/ ١٠٧؛ ر: ٦٢٨٠؛ المراسيل لابن أبي حاتم: ١٣٨؛ ر: ٤٩٨؛ إلى قوله: «سمع من سعد». وفي المجروحين (٢/ ٢٣٤)، اقْتصر على ما يأتي: «ذكرْتُ ليحْيى بْن سعيدٍ حديثَ مُوسى بْن عبيدة، فلمْ يرْضَ مُوسَى».

(٢) أحمد في سؤالات أبي داود (٢١٢؛ ر: ١٧٢): ثقة.

(٣) تمامُ الحديث: «أفْضلُ منْ ألْف صلاةٍ فيما سواهُ من المساجد إلّا المسْجدَ الْحرام». أخرجه البزّار في مسنده (٤/ ٥٩؛ ر: ١٢٢٥) قال: حدّثنا محمّدُ بْن الـمُثنّى، قال: نا أبو داود، قال: نا شُعْبة، عنْ موسى بْن عُبيْدة؛ فَذَكَره. وتابعَ أبا دواد الطَّيالسي، عمرُو بن مرْزُوق، فـي شرح معاني الآثار (٣/ ١٢٦؛ ر: ٤٧٨١) ومسْندِ الشّـاشي (١/ ٢٢٠؛ ر: ١٨٢). قال البزّار: «وهذا الحديثُ لا نعْلم رواه عنْ عُمرَ بْنِ الحكم، عنْ سَعْدٍ إلّا موسى بن عُبيْدة».
والحديثُ ضعيفٌ من هذا الوجْه، أعلّه يحيى القطّان بعلّتين، مثلما ذكَرَ أعْلاه.

(٤) ابن معين: ضعيف. (رواية الدقاق: ٤٩؛ ر: ٧٧). وقال: لـمْ يرْوِ عنْ عبد الله بْن عُبَيْدة أحدٌ غيْرُ موسى بْن عُبيْدة، وحديثُهما ضعيفٌ. (الجرح والتعديل: ٥/ ١٠١؛ ر: ٤٦٦). أحْمد بْن حنْبل: مُنْكَرُ الحديث. (ضعفاء البخاري، من رواية مسبِّح بن سعيد: ٧ ـ ظ). وقال: مُوسى بْنُ عُبيْدةُ وأخوه لا يُشْتَغَلُ بهما (الجرح والتعديل: ٥/ ١٠١؛ ر: ٤٦٦). وزاد: وذلك أنّ [مُوسى] يرْوي عنْ عبْد الله بْنِ دينارٍ شيْئاً لا يرْويه النّاس (الجرح والتعديل: ٨/ ١٥٢؛ ر: ٦٨٦). وقال: لا تحلُّ الرّوايةُ عنْدي =

٣١ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ[(أ)] يحْيى يقول: قال رجلٌ لمحمّد بْنِ إسْحاق: كيْف حديثُ شُرَحْبيل بْنِ سعْدٍ[(٢)]؟. فقال: وأَحَدٌ[(ب)] يحدِّثُ عن شُرَحْبيل بن

- - - - - - - - - - - - - - - -

(أ) الضعفاء: «سمعت».

(ب) «أحد»؛ بإسقاط الواو في الأسامي والكنى.

= عنْه. قلْنا: يا أبا عبْد الله: لا يحلّ؟! قال: عنْدي. قلْت: فإنّ سفْيان وشُعْبة قدْ رَوَيا عنه. قال: لوْ بَانَ لشُعْبة ما بانَ لغيْره ما رَوَى عنْه (الجرح والتعديل: ٨/ ١٥٢؛ ر: ٦٨٦).

ون للتفصيل: علل أحمد من رواية المرّوذي: ٣٩؛ ر: ٢؛ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٧١؛ ر: ٥٩٣؛ الضعفاء للعقيلي: ٤/ ١٦٠؛ ر: ١٧٣٢؛ التاريخ الأوسط: ٣/ ٤٩٠؛ ر: ٧٣١؛ ضعفاء البخاري من رواية مسبِّح بن سعيد: ٢ ـ و/ ظ؛ سؤالات البرذعي: ٢٧٣؛ ر: ٤٧٨؛ ترتيب علل الترمذي لأبي طالب: ١٠٠؛ ر: ١٧٢.

(١) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٦٨ أ؛ الضعفاء (ج): ل ٣٢٦ ب؛ الكامل: ٤/ ٤٠.

(٢) الفلّاس: قال ابْنُ أبي ذئب: كان متّهماً (تاريخ الإسلام: ٣/ ٤٣١؛ ر: ١٤٩). ونُقل أيْضاً عن يحيى بن معين (تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/ ٢٢٧؛ ر: ٢٥٩٤).

وقال بِشْرُ بْن عمر: سألْتُ مالكَ بْن أنسٍ عنْ شُرَحْبيل بن سَعْد، فقال: ليْس بثقة (مغاني الأخيار: ٢/ ١١).اهـ. قلت: وقد نقل الفلّاسُ في كتابنا هذا بعْضَ أسْولِةِ بشْرٍ لمالكٍ، وليْس فيها شُرَحْبيل؛ فلعلَّ تعِلّةَ طيِّه ما قاله الحاكم منْ أنّه «روى عنْه مالك، بعْد أنْ كان يُسيىءُ الرّأْي فيه» (إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٢٢٨؛ ر: ٢٣٦٤). زاد مغلطاي: «ويقال: إنّ الرّجل الذي روى عنْه مالكٌ حديث: «اصطْدتُ نُهَساً» في كتاب الحجّ: شُرَحْبيل بْن سعْد وهو يُضَعّف، وإنما ترك مالك تسْميتَه لذلك». قلت: وكذاك وقع في طرر نسخةِ الموطأ من رواية يحيى (نسخة الخزانة العامة بالرباط ٨٠٧ ج، وهي أصْلُ عمل د. الأعظمي). وتصحّف «نُهَساً» على طابعي إكمال التهذيب، وهو «بِضَم النُّون وَفتح الْهَاء وَآخره سين مُهْملَة: طَائِرٌ يشْبه الصُّرَدَ» كما في المشارق (٢/ ٣٠). يحْيى بْن مَعين: لا شيْء (تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/ ٢٢٧؛ ر: ٢٥٩٥). وزاد: هو ضعيفٌ (تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٠٨؛ ر: ٢٩١). ابن سعْد: كان شيْخاً قديماً. روى عن زيْد بْن ثابت، وأبي هريْرة، وأبي سعيد =

سعْد[أ]؟!(١).

قال يحْيى: فالْعَجَبُ[ب]: رجُلٌ يحدّثُ عنْ أهْل الْكتاب، ويرْغبُ[ج] [عنْ][د] أنْ يحدّثَ عنْ شُرَحْبيل، وها هُنا منْ يُحدّثُ[هـ] عنْه(٢).

(أ) «بن سعد»: ليست في مصادر التّصْحيح.

(ب) الضعفاء: «والعجب»؛ الكامل: «فقال يحيى: العجب».

(ج) الضعفاء: «ورغب عن شرحبيل». الكامل: «ويرغب عن شرحبيل بن سعد».

(د) تقديرُها لازم؛ ليسْتقيمَ المعنى ولا يضطرب.

(هـ) عبارة «وهاهنا من يحدث عنه»، ساقطةٌ من الضّعفاء.

= الخدْري، وعامّة أصْحاب رسول الله ﷺ، وبقي إلَى آخر الزّمان حتّى اخْتلط، واحْتاج حاجةً شديدة، ولهُ أحاديثُ، وليْس يحْتجُّ به (الطبقات الكبير: ٧/ ٣٠٤؛ ر: ١٧٨٩).اهـ. قلت: أي: عند انفراده، ولذلك لم يخرجْ له البخاريُّ في صحيحه، وأخرج له في الأدب المفْرد معتضِداً بغيْره.

ووقع في كلام عليّ بن المديني تبْيان ما لأجله ضُعِّف: «لـمْ يكنْ بالْمدينة أحدٌ أعْلمُ بالْمَغَازي منْه، فاحْتاج؛ فكأنّهم اتّهموه!». (الجرح والتعديل: ١/ ٣٧؛ وبمعناه في تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/ ٢٢٧؛ ر: ٢٥٩٥). وتفسيرُه منْ لفظِ عليٍّ أيضاً: «كانوا يخافون إذا جاء إلى الرّجُل فطَلَبَ منْه شيْئاً فلمْ يُعْطِهِ أنْ يقول فيه: لـمْ يشْهدْ أبوه بدْراً» (ضعافُ العقيلي: ٢/ ١٨٧؛ ر: ٧١٣).اهـ. ولم يقطعْ عليٌّ بهذه الجِرْحة كما ترى، لكنّها في دائرة الاحْتمال.

فقد اجتمع له بأخَرةٍ اختلاطُ الهرَم، وضرورةُ الخَصاصة، وإلى هذا تتوجّه التّهمةُ لدى ابن ذئْب وغيْره في ظني، إذْ هو قديمُ السّماع، فلوْ سيمَ بالْكذبِ لأوّل الأمْر لم تطُلْ روايتُه، فيظْهرُ أنه لو تفصّى ما سُمع منْه قديماً عمّا تأخّر لقُبِلَ الأوّلُ ونُفي الثاني، فلـمّا كان ذلك عَسِراً ـ مع الاتـهّام صحّ أم لا ـ أوْرَدَهُ البرقيُّ في «باب منْ كان الأغْلب عليْه الضّعْفُ في حديثه، وقدْ ترك بعْضُ أهْل الْعلْم بالْحديث الرّواية عنْه» كما في إكمال ابن قليج (٦/ ٢٢٨). فيكونُ أصحُّ ما يذْهبُ بحديثه الاخْتلاط.

(١) يُظاهر هذا الخبرَ مثْلُه عن عليٍّ بن المديني، قال: حدّثنا يحْيى، فقال: سُئل محمّدُ بْنُ إسْحاق، عنْ شُرَحْبيل بْنِ سعْدٍ، فقال: نحْنُ لا نرْوي عنْه شيْئاً (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/ ٢٢٨؛ ر: ٢٥٩٧؛ الضعفاء للعقيلي: ج: ل ١٤٢ أ؛ واللفْظُ له).

(٢) قلت: وليس مكانُ كلامِ القطّان تعْديلُ شُرَحْبيل ولا يُفيدُه بحالٍ، وإنّما هو اسْتنْكارُ أنْ =

قال أبو حفص[أ]: حدّث[ب] عنه يحْيى بْن سعيد الأنْصاري، وعاصِمٌ الأحْولُ، وفِطْرُ بْنُ خليفةَ[ج]، وموسى بْن عقْبةَ[د]، وأبو مَعْشَرٍ الْمَدَني، و[هـ]جماعةٌ[١].

٢٢ ـ قال[٢]: وسمعْتُ يحْيى[و] يقولُ لعُبيْدِ الله[ز]: أيْن تذْهبُ؟ قال: أذْهبُ إلى وهْبِ بن جَرِير[٣]، أكْتبُ السّيرة[ح]. قال: تكْتبُ كذِباً كثيراً!.

(أ) في الكامل: «قال عمرو». والعبارةُ تفصيلٌ للإطْلاق قبْلَه.

(ب) في الضعفاء: «وقد حدث»؛ دون قوله: «قال أبو حفص».

(ج) في أصل الضعفاء: «وقطن»؛ ثمّ صحّحت إلى «فطر».

(د) الاسم برمّته ساقطٌ من كتاب العقيلي.

(هـ) «وجماعة»: ساقطة من الضعفاء.

(و) زيد في الجرح: «بن سعيد القطّان»، وفي السير: «بن سعيد» فحسب.

(ز) صُحِّف في كتاب ابن أبي حاتم إلى «عبد الله». وفي تهذيب التهذيب: «لبعْض أصْحابه»، على الإبهام. وعبيدُ الله هو القواريريُّ؛ عيّنه الذَّهبي في ميزانه وتاريخه.

(ح) الضعفاء: «السِّيَرَ». وزاد الذهبي في السير للتوضيح: «يعْني: عنْ أبيه، عن مُجالدٍ».

= يُنكِرَ مضعَّفٌ عنْده كابْن إسحاق، على غيْرِه من الرّواة، فيكونُ ذلك ضغْثاً على إبّالة. وفيه أيْضاً أنّ ابْنَ إسْحاق متّهمٌ في كلامه على شُرَحْبيل، فإنّهما يَتَوَارَدَان على نفْسِ المهْيَع: السِّيرة والْمَغَازي، فكأنّه جرْحُ أقْران. وقُصارى ما يفيدُه الخبرُ إنْ شاء الله، أنّ يحيى سيِّءُ الرّأْي في ابْن إسحاق، وأنَّ رأْيه في شُرحبيل أحسنُ حالاً، إذا ما قِيسَ ذاك بهذا. وأمّا روايةُ مَنْ ذَكَرَهم الفلّاسُ عنْ شُرَحْبيل، فليستْ بمجرّدها تعْديلاً له؛ لأنَّهم متفاوتون في الإتْقان ليسوا على بابةٍ واحدةٍ منه، فيلْزَمُه بحْثٌ خاصٌّ.

(١) ن: تسمية بعْضٍ من هؤلاء الجماعة في تهذيب الكمال على شرطه (١٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥؛ ر: ٢٧١٤).

(٢) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١؛ رت: ١٦٥٣؛ الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٢٦ ب؛ سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٨٦؛ ر: ١٢٣؛ ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٦٩؛ ر: ٧١٩٧؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ١٩٨؛ ر: ٣٢٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢٧/ ٢٢٢؛ ر: ٥٧٨٠؛ تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٧.

(٣) هو: ابن حازم، أبو العبّاس الأزْدي البصري.
ابن معين: ثقة (الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨؛ ر: ١٢٤). قلْت: ويُؤيِّدُ قولَه هذا، عمَلُه =

٢٣ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ يحْيى يقول: لو شئْت أنْ يجْعلَها[(أ)] [٣/و]

(أ) في الجرح والضعفاء: «يجعلها لي»؛ المجروحين: «يجعلها إليّ»؛ وهي زيادةُ بيان، تُفيدُ أنّ مجالداً كان يخلِّط في الحديث غِبَّ الطّلب، ويقْلِبُ الأسانيدَ منْ غيْر معْرفة. ولعلَّه كان يقبلُ التّلْقين.

= من الرِّواية عنْه في تضاعيف تاريخه. أحمد بن حنبل: قال عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي: ها هُنا قوْمٌ يحدّثون عنْ شُعْبَةَ ما رأيْتُهمْ؛ . . . يعْني بهذا: وهْبَ بْنَ جرير. (علله: ٢/ ٣١٢؛ ر: ٢٣٨٦؛ الضعفاء للعقيلي: ٤/ ٣٢٤؛ ر: ١٩٢٨). وقال أيضاً: ما رُئِيَ وهْب عنْد شعْبَةَ، ولكنْ كان صاحبَ سُنّة. حدّث ـ زعموا ـ عنْ شُعْبَةَ نحْواً منْ أرْبعة آلاف حديثٍ. قال عفّان: هذه أحاديثُ الرّصاصي . . . إنْسانٌ بالْبصْرة . . . وكان قدْ سَمِعَ منْ شُعْبَةَ حديثاً كثيراً . . . قال وهْبُ بْنُ جرير: كتب لي أبي إلى شُعْبَةَ، فكنْتُ أجيءُ فأسْألُه (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٣١٢؛ ر: ٢٣٨٦). ابْن سعْد في كُبْرى طبقاته (٩/ ٢٩٩؛ ر: ٤١٧٤) والعجلي في ثقاته (٢/ ٣٤٤؛ ر: ١٩٥٣): ثقةٌ، وكان عفّان يتكلّم فيه. سليْمان القزّاز؛ قال: سألْتُ أحمدَ بْنَ حنْبل، قلْت: أُريدُ الْبصْرة، عمّنْ أكْتُبُ؟ قال: عنْ وهْب بْن جرير، وأبي عامر العقدي. (الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨؛ ر: ١٢٤). وقال أبو حاتم: صَدُوقٌ. وقال مرّةً: صالح الحديث. (الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨؛ ر: ١٢٤). قلت: وهو أدنى مراتب التعديل، كما هو معلوم. النَّسائي: ليْس به بأس (التكميل لابن كثير: ٢/ ١٣٢؛ ر: ١٠٧٩). ابْن حبّان في ثقاته (٩/ ٢٢٨؛ ر: ١٦١٤٨): كان يخْطئ.

(١) المجروحين: ٣/ ١١؛ الضعفاء للعقيلي: ل ٣٦٨ أ. والخبر في الجرح (٨/ ٣٦١؛ رت: ١٦٥٣) وسير الأعلام متّصلٌ للتّوّ بالذي قبْله منْ غيْر فصْل، وليْس فيهما «قال: وسمعْتُ يحْيى يقول». ووقع الخبر في الكامل (٦/ ٤٢١) بهذا اللفظ: «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد الْقطّان يقول: لوْ شئْتُ أنْ يقول لي مجالد فيها كلّها: عن الشّعْبيّ، عنْ مسْروق، عنْ عبْد الله، عن النّبيّ ﷺ؛ لقال!». ون في هذا الكتاب: رقم ٧٨؛ ١٣١.

وفي تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٣؛ ر: ٥٧٨٠): «كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردْتُ أن يرْفع لي مجالدُ حديثَه كلَّه رَفَعَه».

ويؤيّدُ ما عنْد المؤلّف، ما رواه السّاجي عن ابن المثنّى الْعَنَزي، قال: «سألْتُ يَحيى بن سعيد، عنْ حديثِ مُجَالد، عن الشّعبي، عنْ مسْروق، حديث أمّ عاصم، فحدّثني. فقلْت: قلْ «عنْ مسْروق». فقال يَحْيى: ما ترْجو أنْ أقول «عنْ مسْروق». ثمّ قال: لوْ حَمَلْتُ مُجالداً أنْ يقول كلّها: «عنْ مسْروقٍ» لَفَعَلَ؛ أوْ نحْو هذا. قال =

مجالدُ(١) كلُّها عنِ الشّعْبيّ، عن مسْروقٍ، عنْ عبْد الله، فَعَلَ(أ).

(أ) الضعفاء: «فعلتُ»؛ ولها وجْهٌ أيضاً. وفيه معنى أنه يقبلُ التّلْقين.

= ابْن الْمُثَنّى: فذكرْتُ ذلك لأبي الوليد، فقال: ذكرْتُ ليحْيى بن سعيد، فقال نحْواً ممّا قال لك (ضعاف العقيلي ـ بمساقٍ أتمّ ـ: ٦/ ٩٦؛ ر: ٥٩٨٥؛ الكامل: ١٠/ ١٦؛ ر: ١٦٥٥٧؛ واللفْظُ له).

(١) قال عمْرو بن علي في التاريخ (٣٩٩): «مات مُجَالِدُ بْنُ سَعيد الهَمْدَانيُّ، سنة أرْبعٍ وأرْبعين ومئة، في ذي الحجّة».

وأسبقُ المتكلّمين في مجالد، شعبةُ بن الحجّاج، وقدْ وقف منه على ما يوجبُ ضعْفَه؛ فعنْ عاصم بْن عليّ، قال: «حدّثني أخي الحسن، قال: قال لي شعْبة: يا حسن، أسْتخير الله، وأُدمِّرُ على مجالد» (ضعاف العقيلي: ٦/ ٩٥؛ ر: ٥٩٨٣). قلت: أي: أهلكه؛ ويريد لازمه، وهو الضرب على حديثه، وترك الرواية عنه. وقال ابن سعْد: كان ضعيفاً في الحديث (الطبقات الكبير: ٨/ ٤٦٨؛ ر: ٣٣٧٨).

ثمّ تلا من تلاميذ شعبةَ يحيى بْنُ سعيد القطان، ويتحصّل من نقْل تلامذته عنْه أنّه كان يرْتضي مجالداً ثمّ عَدَلَ عنْه، أو الْعكْس ـ ولا نقْطع بأيّهما المتقدّم من المتأخّر ـ ويظْهر أحياناً في بعْضِ الْمَنَاقل كالمتردّد فيه؛ لكنّ تضْعيفَه له أشْهر وأسْير، وأمّا دلائلُ ذلك كلِّه عنْه فكثيرةٌ؛ فمن الأوّل أنّ ابن المثنّى الْعَنَزيَّ قال: «سَمعْتُ يَحيى بن سعيد يحدّثُ عنْ مجالد» (ضعاف العقيلي: ٦/ ٩٦؛ ٥٩٨٦؛ الكامل: ١٠/ ١٤؛ ر: ١٦٥٥١). ومن الثاني وهو مُعلّل، قولُ يحْيى: «مجالد لا يفْصِلُ قوْلَ مسْروق منْ قوْل علْقمة». (الكامل: ١٠/ ١٤؛ ر: ١٦٥٥٠). ومن الثالث مقالةُ عليِّ بن المديني: «قلْت ليحْيى بْن سعيد: فمجالد؟ قال: في نفْسي منه!» (الكامل: ١٠/ ١٤؛ ر: ١٦٥٤٩).

ويكادُ يلحقُ يحْيى بنُ معين بيحْيى بْنِ سعيد، فقدْ تشابها في موْقفِهما منْ صاحبنا، حتّى قال ابْنُ أبي خيْثمة: «سمعْتُ يحيى بْنَ معين يقول: مجالد بن سعيد ثقةٌ. وسمعْتُه مرّةً أخْرى يقول: مجالد بن سعيد ضعيفٌ واهي الْحديث» (السفر الثالث: التاريخ الكبير: ٣/ ١١٧؛ ر: ٤٠٦٥)، فكأنهما رُكْبتا عَنْز.

وأمّا كلامُ القطّان فيه فما كان ليقعَ لوْ تحققتْ وثاقتُه لديْه، وهو كلامٌ مُدلّلٌ بقوْله: «كان مجالد يُلَقَّنُ الحديث إذا لُقِّنَ» (معرفة الثقات: ٢/ ٢٦٤؛ ر: ١٦٨٥)، زاد العجلي: «وقدْ رآه وسمع منْه ـ أي: يحيى ـ»؛ وهو تنبيهٌ منْه إلى أنّه تعليلٌ وجيهٌ منْ ناقدٍ عايَنَ وسبَر. ومنْ هذا يظْهرُ أنّ قوْلَ الْفَسَويِّ: «وقدْ تكلّم النّاسُ فيه وبخاصّة =

. . . .

= يحْيى بْن سعيد، وهو ثقةٌ» (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٠٠)، كالمعْترِض عليْه لا يلْزم؛ لأنّه خبرَ منْ أحواله ما يجعلُ ردّ حُكْمِه بمجرّد النّظرِ غيْرَ قائم.

ون للاستزادة: سؤالات البرذعي لأبي زرعة: ٣٦٥؛ ر: ٨٥١؛ المجروحون: ٣/ ١١؛ سؤالات الميموني: ٤٧٣؛ علل أحمد: ٨٨١؛ التّاريخ الْكبير: ٨/ ٩؛ ر: ١٩٥٠؛ ضعاف البخاري: ١٣٠؛ ر: ٣٨٤؛ ضعاف العقيلي: ٦/ ٩٦؛ ٥٩٨٦؛ الكامل: ١٠/ ١٤؛ ر: ١٦٥٥١؛ ١٠/ ١٩؛ ر: ١٦٥٦٩؛ ثقات العجلي: ٢/ ٢٦٤؛ ر: ١٦٨٥؛ الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٢٣٦؛ ر: ٥٥٢؛ كنى أبي أحمد: و١٧٢ أ؛ إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٧١؛ ر: ٤٤٢٣.

وأمّا موزانتُه بغيْره، فقد قال عبد الرّحْمٰن بْن مهدي: «أشْعثُ بْن سَوّار أقْوى منه»، وتعقّبه العجليُّ فقال: «والنّاسُ لا يتابعونه على هذا؛ كان مجالد أرْفَعَ منْ أشْعث بْن سوّار» (معرفة الثقات: ٢/ ٢٦٤؛ ر: ١٦٨٥). قلت: وقدْ صَدَق؛ فإنَّ ما نُقِلَ من الخلاف عن الشّيْخيْن في مجالد لمْ يقعْ في الأشْعث، فقد تَرَكَا معاً التحديثَ عنْه قوْلاً واحداً مثْلما حكاه الفلّاسُ في كتابنا هذا، وزاد: «ورأيْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يَخُطُّ على حديثِه».

وسئل أبو حاتم عن مجالد بن سعيد يحتجُّ بحديثه؟ فقال: «لا، وهو أحبُّ إليَّ منْ بشْر بْن حرْب، وأبي هارون الْعبْدي، وشَهْر بْن حوْشب، وأحبُّ إلي منْ داود الأوْدي، وعيسى الحنّاط، وليْس مجالد بقويِّ الْحديث» (الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦٢؛ ر: ١٦٥٣).

وفي كتاب الضعفاء لابن الجارود: «مجالد وليْثٌ وحجّاجٌ سواء، لا يحتجُّ بهم» (إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٧١؛ ر: ٤٤٢٣). قلت: وتنظيره بهؤلاء مُقارب، فإنّ جميعهم ممّا اشتركَ في ضميمة شكْليّةٍ واحدة على الأقلّ، وهي امتناعُ يحْيى من الرّواية عنْهم، وروايةُ عبْدِ الرّحمٰن عنْ راوٍ عنْهم (انظر: كتابنا هذا في رسْم ليْث بْن أبي سُلَيْم، وحجّاج بْن أرْطأة)، ثمّ إنَّ مجالدا وليثاً ممّن رُمِيَ بالاختلاط وسوء الحفظ؛ قال عبْدُ الرّحْمٰن بن مهدي: «حديثُ مجالد عنْد الأحْداث يحْيى بن سعيد وأبي أسامة ليْس بشيء، ولكنَّ حديثَ شعْبة وحمّادِ بْن زيْدٍ وهُشَيْم وهؤلاء الْقُدماء»، قال ابن أبي حاتم: «يعني: أنه تغيَّر حفْظُهُ في آخر عمُره» (الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١؛ ر: ١٦٥٣). وقال التّرْمذي: «كذلك منْ تكلّم منْ أهْل الْعلْم في مجالد بْنِ سعيدٍ وعبْد الرّحْمٰن بْن لَهِيعَةَ وغيْرِهما، إنّما تكلّموا فيهم مِنْ قِبَلِ حفْظهمْ وكثْرة خطئِهمْ، وقدْ روى عنْهمْ غيْرُ واحدٍ من الأئمة. فإذا انْفردَ واحدٌ منْ هؤلاء بحديثٍ ولمْ يُتَابَعْ عليه لم يحْتجّ به» (علله: ٦/ ٢٤٢؛ بذيل السنن). =

٢٤ ـ قال[١]: وسمعْتُ يحْيى[أ] يقول: حدثّنا فِطْر[٢]، عنْ عطاءٍ[ب]

(أ) ضعفاء العقيلي: «يحيى بن سعيد القطان»؛ السير: «يحيى بن سعيد».
(ب) (ص): «عطا».

= ورأى ابنُ شاهين: أنّ «هذا الخلافَ في أمْر مجالدٍ يوجب التّوقّفَ فيه، وهو إلى التّعْديل أقْرب؛ لأنّ الذي ضعّفه اختاره، والذي ذَمّه مَدَحَه؛ لأنّ يْحيى بْنَ سعيد ضعّفه في رفْع الْحديث ثمّ اخْتاره على حجّاج وليْثٍ، ووثّقه يحْيى بْن مَعين بعْدما ضعّفه، والله أعلم» (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ٩٣؛ ر: ٤٨).

(١) الضعفاء: (خ: ٣١٧ ظ؛ ط: ٣/ ١١٥٠ ـ ١١٥١؛ رت: ١٥٢٤)؛ سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٢؛ ر: ١٤.

(٢) عدا تشيُّعه فإنّه لمْ يات أحدٌ في فطْرٍ بِجرْحة بيّنةٍ، إلّا ما كان منْ يحيى القطّان، فإنّه كان يرى أنّ فطْراً يرْوي عنْ عطاء ولم يسْمعْ منْه؛ وفائدةُ الْخبر أعْلاهُ أنّ فطْراً كان يُدْخل بيْنه وبيْن بعْض الرّواة رجلاً أو رجليْن، وقرّر يْحيى أنّ ذلك كان منْه سجيّة؛ وسأله عنْ ذلك عليُّ بن المديني فقال: «فتعْتمدُ على قوْله: حدّثنا فلان، قال: حدّثنا فلان؟ قال: لا» (الضعفاء للعقيلي: ج: ٣١٧ أ). لكنّ يحيى مُتعنّتٌ في نقْد الرّجال ـ بتعبير الذّهبيّ ـ كما هو مشْهور، بلْ نسَبه ابْنُ المديني للتّشدُّد فيه، وقال: «إذا اجْتمع يحْيى بْن سعيد وعبْدُ الرّحْمٰن بن مهدي على ترْكِ رجلٍ لمْ أحدّثْ عنْه، فإذا اخْتلفا أخذْتُ بقوْل عبْد الرّحْمٰن لأنّه أَقْصَدُهُما، وكان في يحيى تشدُّد» (تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٨٠). وأعْمل البخاري التّوسُّط فلمْ يتابعْ شيْخَه يحيى على رأْيه برُمّته، فأخْرج لفطْرٍ مقْروناً إلى غيْره في حديثٍ واحد (صحيحه: ٨/ ٦؛ ر: ٥٩٩١).

ويبْدو منْ قوْل الدّارقطني عنْ فطْرٍ في جواباته للْحاكم (٢٦٤؛ ر: ٤٥٤): «زائغٌ لم يُحتجّ به»؛ أنّه قرنَ الحكْم إلى علّته وهي الْغلوُّ في المذْهب؛ وله سلفٌ في هذا الصّنيع، وهو قوْلُ أبي بكْر بْن عيّاش: «ما تركْتُ الرّواية عنْ فطْر، إلّا بسُوء مذْهبه» (ضعاف العقيلي: ٥/ ١٠٩؛ ر: ٤٩٥٠)، وقريبٌ منه قولُ الإمام أحْمد: «كان فطْر عنْد يحيى ثقةً، ولكنّه كان خَشَبيّاً مُفْرطاً» (ضعاف العقيلي: ٥/ ١٠٩؛ ر: ٤٩٥١)، فظاهرٌ أنّ مَنْ عَزَفَ عنْه فلأجْل مَا مَرّ؛ فلمْ يكُنْ شديدَ الضَّعْف إذن، بلْ هو إلى الْوَثَاقة أقْرب، وهو مُقْتضى أقْوال كثيرٍ من الْمُعَدِّلين، انْظُرْها في: تهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٤ ـ ٣١٥؛ ر: ٤٧٧٣).

وقولُ أبي داود في جواباته لأبي عبيد الآجريّ (١/ ١٩٢؛ ر: ١٥٢): «سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس قال: كنا نمرّ على فطر وهو مطروحٌ لا نكْتُبُ عنْه». اهـ؛ فهو وصْفٌ لواقع الحال، ولا يلْزمُ من انْصرافِ أولئك عنْه تجريحاً، فإنّهمْ إنّما =

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «منْ أُصِيبَ منْكمْ[أ] بمُصيبةٍ فلْيذْكُرْ مُصيبتَه بي، فإنّها أعْظمُ الْمصَائب»؛ فقلْتُ ليحْيى: «قال فيه: حدّثني عَطَاء»[ب]؟. قال: وما ينْفَعُ يقول[ج]: «حدّثنا عَطاء[د]»، ولمْ[هـ] يسْمعْ![و].

قال يحْيى: وسمعْتُه يقول: «حدّثنا أبو خالدٍ الْوَالِبيُّ[ز] (قال: خرج عليٌّ وقدْ أقيمت الصّلاةُ...»؛ فقدِم علَيْنا وكيعٌ فحدّثنا[١] قال: «نا فِطْرُ، عن زَائدةَ بْنِ نَشِيطٍ[٢]، عن أبي خالدٍ الْوَالبي[ح]»)[ط].

(أ) «منكم»: ساقطة من ضعفاء العقيلي وسير الذهبي.

(ب) (ص): «عطا». الضعفاء: «قال: نا عطاء؟»؛ وفي السير: «أقال حدثنا عطاء؟».

(ج) الضعفاء؛ السير: «وما ينتفع بقول». (د) (ص): «عطا».

(هـ) في الضعفاء والسير: «ولم يسمع منه».

(و) حقّ الخبر أن ينتهي هنا، ثم يستؤنف الكلامُ عن فطْر في خبَرٍ تالٍ، وهو صنيعُنا، وخالفتْه على جهة التّصْحيف والتّحْريف والسَّقَط جميعُ طبعات الضعفاء (منها: ط السلفي: ٣/ ١١٥٠ ـ ١١٥١؛ ط السرساوي: ٥/ ١١٠ ـ ١١١)، فأدْمجتْ خبريْن في خبرٍ واحدٍ، وألْحفَتْ في السّقط فأخلّتْ بالْمعنى إخْلالا شنيعاً، وقد جعلْنا ما سقط منها وتلافاه كتابُنا بين هلالين، لتصحَّ المقارنة، على أنني أظنُّ أنّ أصْل الخلل في كتاب العقيلي نفْسِه، فإنّ الذهبي تابعه عليه، والله أعلم.
وتبدو خطورة الساقطِ في أنه يغيِّر الحكم النقديَّ أو يقْدحُ في توجيهه؛ فإنّ روايةَ يزيد بن هارون، شاهدةٌ لسماع فطر الوالبيِّ، وروايةَ وكيعٍ شاهدةٌ لدفْع سماعه، وهي المقصودة، وبذهابها يقع الإخلال، وقد كان.

(ز) في الأصل: «الوالي»؛ تصحيف. (ح) في الأصل: «الوالي»؛ تصحيف.

(ط) ما بين الهلاليْن سقط من كتاب العقيلي.

= طَرَحوه لوِجْدانهم منْ هو أمْثلُ منه، فقدْ كانتْ رحْبةُ الحديث حافلةً بالْأكابر، و«الموردُ العذبُ كثيرُ الزّحام» كما يقال.

(١) روايةُ وكيعٍ بسندها ومتنها مخرَّجةٌ عنه عند ابن أبي شيبة في المصنّف: ٣/ ٣٥٩؛ رح: ٤١١٧، والفضل بن دكين في فضائل الصلاة: ر: ٢٥٧.

(٢) الحديث من طريق علي أيضاً في كتاب العقيلي؛ وصُحّف في مطبوعته (٥/ ١١١؛ ر: ٤٩٥٧) «زائدةُ بن نشيط»، إلى «زائدة، وابن نشيط»؛ فاستحال الرّاوي إلى راوييْن، وتُنُوقل هذا الخطأ عن العقيلي في الخالفين.

ثمّ قال: «قدِمَ علينا يَزيدُ بْنُ هارونٍ[أ] فحدّثنا قال: «نا فِطْرُ، عنْ أبي خالدٍ الوالبي[ب]».

٢٥ ـ قال[١]: وسمعْت يحْيى يقول: ما كان الْأجْلحُ[٢] يفْصِلُ بيْن

(أ) (ص): «هرون».

(ب) في الأصل: «الوالي»؛ تصحيف. وزيدَ للتأكيدِ في الضعفاء والسير: «نفْسِه».

(١) الضعفاء: ١/ ٣٥٥؛ ر: ٥٦٥؛ وتصحّف إلى «أجلج» عشر مرّات في طبعة السّلفي (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠)؛ المجروحين: ١/ ١٧٥؛ الكامل: ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

وفي وجه ارْتباط هذا الخبر بالذي قبْله نُكْتةٌ؛ وهي أنّ فطْراً كان يُنَظّر بأجلح؛ قال عبد الله بن أحمد: «سمعْتُ أبي يقول: ما أقْربَ الأجْلحَ منْ فِطْرِ بْن خليفة» (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٤١٣؛ ر: ٢٨٤٩). وزدْ عليه أنّ كليهما شيعيٌّ. وهذا من جوانبِ التّداعي المعنوي في ذهْن الفلّاس أثناء التأليف، وهو وعْيٌ بالمتناظِرين والأشْباه من الرّواة. على أنّ جمْع كلام الأئمةّ في كليْهما ـ وإنْ كانا متقاربيْن ـ يُظْهرُ أنّ حالَ فطْرٍ أمثلُ من حال قرينِه، والله أعلم.

(٢) هو: أجلح بن عبد الله الكندي، وسمّاه ابن زنجويه «يحيى»، كما في طبقات الفقهاء والمحدثين له (مخطوط: ٧٨). وأجلح لقبه. قال الفلّاس في تاريخه (٤٠٠): «ماتَ سنة خمْسٍ وأرْبعين ومئةٍ».

ابن سعْد: كان ضعيفاً جدّاً (الطبقات الكبير: ٨/ ٤٦٩؛ ر: ٣٣٨٠). وقال عنْه ابْن معين منْ رواية الدُّوري (٣/ ٢٦٩؛ ر: ١٢٧٦): ثقة. وقال مرّة: ليْس به بأس (٣/ ٤٥٤؛ ر: ٢٢٣٢). وقال أيْضاً من روايتيْ الكوْسج (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧؛ ر: ١٣١٧) والدّقّاق (٤٢؛ ر: ٥٢): «صالح». وحكَى ابْنُ شاهين عنْه (تاريخ أسماء الضعفاء: ١١٨؛ ر: ٣٣٣) منْ روايةِ الْكوسج خلافَ ما تقدّمَ فقال: «ضعيف»؛ وأُراه وهَماً منه في النّقْل. وعزَا مثْلَه منْ رواية المفضّل. ابْنُ الْمديني: قلت ليحْيى بن سعيد: أجْلح؟ قال: في نفْسي منْه (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧؛ ر: ١٣١٧). أبو حاتم: الأجْلح ليّنٌ ليْس بالقويّ، يُكْتب حديثُه ولا يُحْتجّ به (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧؛ ر: ١٣١٧). أبو داود عند الآجري (١/ ٣١٨؛ ر: ٥٣١): «أجلح ضعيف». وزاد: «ويحيى قد حدّث عنْ أجلح». الْفَسَوي: كوفي ثقةٌ، في حديثه لِين (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٠٤). السّاجي: ضعيف، وهو صَدُوق (إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٤؛ ر: ٢٣٩). وفي كتاب ابن الجارود: ليْس بشيْء (إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٤؛ ر: ٢٣٩). وذكره أبو القاسم البلْخي، وأبو الْعَرَب في جملة الضّعفاء (إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٤؛ ر: ٢٣٩). وذكره أبو عبد الله الْحاكم في «معْرفة جماعةٍ من =

عليِّ بْنِ الحُسيْن، والْحسيْن بْنِ عليّ[(١)].

قال[(أ)]: وسمعْتُه[(ب)] يقول: حدّثنا حبيبُ بْنُ أبي ثابتٍ، قال: كنّا

(أ) ليست في الضعفاء ولا في المجروحين ولا في الكامل، ومساقُ الخبر عند الأوّلين أصحّ منه في نسختنا.

(ب) في الأصل: «وسمعت يحيى يقول»، وفيه إدْراجٌ مفسد. والمعْنى على الحقيقة، أن يحْيى سمِعَ الأجْلَحَ يقول...الخبر. وفي الكامل: «حسبته يقول»؛ وأظنُّها تصحيفاً. وعليه، تصير «قال» الواقعة أعلاه ليحيى لا للفلّاس، وأحسنَ صُنْعاً من قرنَ بين الفقرتيْن من غير مهْلة، كما فعل العقيلي.

= الرّواة التّابعين فمنْ بعْدهم لـمْ يحتجّ بحديثهم في الصّحيح ولـمْ يسْقُطوا» (معرفة علوم الحديث: ٣٣٧). قلْت: وهو بمعنى كلام الْفسوي والسّاجي؛ وهو منْ أعْدل الأقْوال.

ولم يُسْرفْ في جرْحه أحدٌ مثْلَمَا فعل الْجوْزجاني ـ وهو متعنِّتٌ في الجرح ـ فإنه قال: «مفْترٍ» (أحوال الرجال: ٥٩)، ولـمْ يدْفعْ عنه الصِّدقَ أحدٌ من النّقّاد، فلعلّه أنْ يكون اصْطلاحاً من أبي إسْحاق السَّعْديِّ لم ندْركْ مغزاه، والله أعلم.

وعدَّه سفيان بن عُيَينة أحفظ من محمد بن سالم (الكامل: ٩/ ١٣٦؛ ر: ١٤٨٣٥). وقدَّمه [ابن معين] على مجالد، وحجاج بن أرطأة، وابن أبي ليلى (التكميل لابن كثير: ٢/ ٢٣). وعكس القطانُ القضيّةَ في خصوص مجالدٍ، فقد قال عليُّ بْنُ عبد الله، قال: قلت ليحيى بن سعيد: أيْن كان الأجلحُ منْ مجالد؟ قال: كان دونَه (الضعفاء للعقيلي: ١/ ٣٥٦؛ ر: ٥٦٦) وفي الكامل (٢/ ٣٦٧؛ ر: ٢٧٢١): «أَسْوأَ حالاً منْه». وقال عليُّ بن المديني عنْ يحْيى بْن سعيد القطّان: معرِّفُ بن واصل أثْبتُ من الأجْلح (تهذيب الكمال: ٢٨/ ٢٦١؛ ر: ٦٠٨٤). أحْمد بْن حنْبل: أجْلح ومجالدٌ متقاربان في الْحديث؛ فقد روى أجلح غيْرَ حديثٍ مُنْكَر (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧؛ ر: ١٣١٧). وفي سؤالات أبي داود لأحمد (٣١٦ ـ ٣١٧؛ ر: ٤٢٦): قلت لأحْمَد: أجْلحُ أحبُّ إلَيْك أَوْ حُرَيْث؟ قال: أجْلح. قلت: تحدِّثُ عَنْه؟ قال: نعمْ». الْعُقيلي: «ولا يتابعُ الأجْلحَ على هذا مع اضْطرابه فيه، إلّا من هو دونه: محمّد بن سالم» (الضعفاء للعقيلي: ١/ ٣٥٧؛ ر: ٥٧٢). ابن عدي: «وأجْلح بن عَبد الله له أحاديثُ صالحة... يرْوي عنه الكوفيّون وغيْرُهمْ، ولم أجدْ له شيْئاً مُنْكراً مُجاوزَ الْحدِّ لا إسناداً، ولا متْناً، وهو أرجو أنّه لا بأس به، إلّا أنّه يُعَدُّ في شيعة الْكوفة، وهو عندي مستقيمُ الْحديث صَدُوق (الكامل: ٢/ ٣٧٣؛ ر: ٢٧٣٧).

(١) انظر: مثالَ المؤلِّف عقيبَه.

عنْد[أ] الْحسيْن بْنِ عليّ[١] فقال: «لا طلاقَ إلّا بعْد نِكاحٍ[ب]»[٢].

٢٦ ـ قال[٣]: وسمعْتُ يحْيى[ج] يقول: ما كتبْتُ عنْ أحدٍ منْ

(أ) الضعفاء: «عنده».
(ب) في المجروحين: «النكاح».
(ج) في التاريخ: «يحيى بن سعيد».

---

(١) يعني: أنه قلب الاسم، وحقُّه أنْ يكون عليّ بْن الحسيْن.

(٢) العلّةُ فيه منْ أجْلح؛ لأنّ حبيبَ بْنَ أبي ثابتٍ ثقةٌ، ما يُدْفعُ عنْ كلّ خيْر؛ ـ مثْلما قال أحمد في جوَابَاته (٢٩٩؛ ر: ٣٦٣) ـ وقد رُوي عنْه على الْوجْه ـ أي: عن عليّ بن حسيْن ـ، أخْرجه سعيدُ بْنُ منصور في سننه (١/ ٢٩٢؛ ر: ١٠٣٣)، فقال: نا حمّاد بْن شعيْب، عنْ حَبيب بْن أبي ثابت، به، بمساقٍ أوْفى، وحمّادُ ضعيف. بلْ إنّ الحديثَ مستقيمٌ أيضاً عن الأجْلح، رواه سعيدُ بْنُ منصور في سننه (١/ ٢٩٢؛ ر: ١٠٣٤) عن هُشَيْم، أخبرنا الأجْلح، عنْ حبيبٍ، قال: جاء رجلٌ إلى عليّ بْن حسيْن، فقال: ما تقول في رجل قال: «إنْ تزوّجْتُ فلانةَ فهي طالق؟»؟ فقال: «ليْس بشيْء، بدأ الله بالنّكاح قبْل الطّلاق، ثمّ قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فبدأ الله بالنّكاح قبْل الطّلاق، وليْس قوْلُه بشيْء».

وهُشيْمُ بْن بَشير الواسطيُّ، ثقةٌ كثيرُ الْحفْظ مُدلِّس (ن: إكمال مغلطاي: ١٢/ ١٥٦ ـ ١٦١؛ ر: ٤٩٦٠)، لكنّه صَرّح بالسّماع، وليس يُظَنُّ به أن يسْمع الوهم من الأجلح فيصْلحَه، فلـمْ يبْقَ سوى أنّ الأجْلحَ حدّث بالحديثِ جيِّداً حين سمعَه منْه هُشَيْم، ثمّ طرأ عليْه منْ سوء الْحفظ أو الاضْطراب، في الْحين الذي حدّث به يحيى القطّان، ما أخْرَجَ الْحديثَ عن وجْهه.

والحديثُ بعد هذا أخْرجه ابن أبي شيْبة في المصنّف (٤/ ٦٤؛ ر: ١٧٨٢٨) عنْ غُنْدَر، عنْ شعْبة، عن الْحكم ـ يعني: ابْن عُتَيْبة ـ عنْ عليّ بْن حسيْن؛ فذكره. وتابعَ غُنْدراً عنْ شُعْبةَ به، ابْنُ الْجعْد في مسنده (١/ ٥٤؛ ر: ٤٢٥)، ومنْ طريقه أخْرجه أبو بكْر البزّاز في الْغيلانيات (١٣٤؛ ر: ٩١).

ولكلّ راوٍ منْ رواةِ الْوجْه من الْحديث أعلاه، متابعٌ ثقةٌ؛ فقد تابع يحيى بْنَ سعيد، هشيْمُ بْنُ بشير في سنن سعيد بن منصور (١/ ٢٩٢؛ ر: ١٠٣٤) وقد مرّ الكلامُ عنْه. وتابعَ الأجْلحَ في مصنّف ابن أبي شيبة (٤/ ٦٤؛ ر: ١٧٨٢٧)، معرِّفُ بنُ واصل، وقد وثّقه ابْنُ معين منْ رواية الكَوْسَج وأحمدُ والنّسائي (تهذيب الكمال: ٢٨/ ٢٦١). وتابعَ حبيباً، أبو إسْحاق السَّبيعيُّ ـ وهو منْ هو ـ في السّنن الْكبرى للبيهقي (٧/ ٢٥٦؛ ر: ١٤٨٩١).

(٣) تاريخ عمرو بن علي الفلّاس: ٣٠٦؛ الكامل: ١/ ٣٦٩؛ تهْذيب الكَمال: ٣/ ٢٨٣. =

أصْحاب[أ] الْحسَن أثْبَتَ من الأشْعث[١]، وما أكثَرْتُ عنْه، ولكنّه[ب] كان ثبْتاً[٢].

٣٧ ـ قال[٣]: وسمعْتُ معاذاً[ج] يقول: سمعْتُ الأشْعثَ[٤] يقول: كلُّ شيْء حدَّثْتُهُ[د] عن الْحسَن فقدْ سمعْتُه[هـ] منه، إلّا ثلاثَ[و] أحاديث؛ فَذَكَر[ز]

(أ) التاريخ: «ما رأيت في أصحاب»؛ وكذاك هي في الكامل.

(ب) التاريخ: «ولكن». (ج) التاريخ: «معاذ بن معاذ».

(د) التاريخ؛ الكامل: «حدثتكم». (هـ) الكامل: «سمعت».

(و) الكامل: «ثلاثة»؛ وهو الأقيس، ويُتعلّل لرواية الأصْل بأنّ حذْفَ التّاء مراعاةٌ للجمْع.

(ز) مَزيدٌ ها هنا، ساقطٌ من التّاريخ والكامل، وفي هذا الأخير، تقديمٌ وتأخير في الأحاديث على خلاف الأصل.

= ولعلّ ابن حبّان أفاد منه؛ إذ قال في الثقات (٦/ ٦٢؛ ر: ٦٧٣١): وكان يحْيى بن سعيد القطّان يقول: «ما رأيْتُ أحداً يحّدثُ عن الحسن أثْبت منْ أشْعث الْحُمْراني».

(١) قال الفلّاس في التاريخ (٣٠٥): «ماتَ الأشْعثُ الحُمْرَانيُّ سنةَ ستٍّ وأرْبعين ومئة، وهو الأشْعث بْن عبْد الملك، ويكْنى بأبي هانِئٍ».
قال الفلّاس: حدّثنا يحْيى بْنُ سعيد، عنْ أبي حرّة؛ قال: كان أشْعثُ بْنُ عبْد الملك الْحُمْرَاني إذا أَتَى الْحَسن يقول له: يا أبا هانِئ، انْشُرْ بَزَّكَ؛ أي: هاتِ مسائلَك. (الكامل: ٢/ ٢٤١؛ ر: ٢٣٣٦).

(٢) أطال يحيى بن سعيد القطّان غُرّة الثناء عليه ورَضيه ووثّقه، حتى قال عليّ: «لمْ أسْمعْ يحيى يبوحُ لأحدٍ بحفظٍ إلّا لثلاثة: أشْعث، ومِسْعَر، وآخرُ ذَكَرَه. قال محمّدُ صاعقة: «نسيتُه أنا»» من المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٣). ون: التاريخ الكبير: ١/ ٤٣١؛ ر: ١٣٨٨؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٢٧٥؛ ر: ٩٩٠؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ ر: ٥٦٧؛ سؤالات أبي داود لأحمد: ٣٣٤؛ ر: ٤٨٥.

(٣) تاريخ عمرو بن علي: ٣٠٦؛ (مع خُلْفٍ في تقْديم بعْض الأحاديث على بعْض)؛ الكامل لابن عديّ: ١/ ٣٦٩؛ تهْذيب الكَمال: ٣/ ٢٨٤. ورواه البخاري في الكبير (١/ ٤٣١؛ رت: ١٣٨٨) عنْ عليّ بْن الْمديني، وفيه: «إلّا أرْبعة أحاديث»، وزاد: «يونس عن الْحسن، قال عليّ: شيْء ذكره».

(٤) هو: الحُمْراني، وقد مرّ.

حديثَ حمْزةَ الضّبّيِّ عن الحسن، أنّ رجلاً قال: يا رسول[أ] الله، متى تَحْرُمُ[ب] عليْنا الْميْتةُ؟ قال: «إذا رَوِيتَ من اللّبَن، وجاءتْ مِيرَةُ أهْلِكَ». وحديثَ[ج] زِيادٍ الأعْلَم، عن الْحَسن، عنْ أبي بكْرَةَ، أنّه ركع قبْل أنْ يصِلَ إلى الصّفّ. وحديثَ عُثمان[د] الْبَتِّي[هـ] عن الْحَسن، عنْ علِيٍّ في الْخَلَاص[١].

قال مُعاذ: فحدّثْت به وُهَيْبَ[و] بْنَ خالد[٢] فقال: لوْ كنْتُ سمعْتُ هذا منْك، ما تركْتُ عنْدَه شيْئاً.

(أ) (ص): «يرسول». (ب) الْكلمة مخْرومةٌ في الأصْل.

(ج) توهّم النّاسخ أنّ الأمْرَ متعلّقٌ بخبر جديد، فَرَسَمَ دارةَ الْفصْل، وصحّف الْكلمةَ إلى «حدّثني»، ولا زال الكلامُ متّصلا.

(د) (ص): «عثمن».

(هـ) في الأصل: «التيمي»؛ تصحيف.

(و) في الأصل: «وهب»، مكبّراً، وهو تصْحيف، وتصْويبُه من تاريخ المؤلِّف (٣٠٧).

---

(١) هذه الأحاديثُ الثّلاثةُ منْ رواية الْحَسن، يجْمعُها أمْرٌ واحدٌ، هو أنّها لمْ تكنْ منْ سماعِ الأشْعث الْحُمْراني البصري عن الحسن، على كثْرة روايتِه عنْه، وذلك منْ صدْقه وشدّة تحرِّيه.
فأمّا الحديثُ الأوّل، وهو حديثُ حمْزةَ الضّبّي: فإني لمْ أجدْ منْ خرّجه بعْد طُولِ تفْتيش.
وأمّا الثّاني، فأخْرجه أحْمدُ في المسْند (٣٤/ ٤٤؛ رح: ٢٠٤٠٥)، وابْن الجارود في المنْتقى (٨٨؛ رح: ٣١٨) منْ طريق يحيى الْقطّان، والبزّار عنْ مُعاذ بْن معاذ (٩/ ١٠٧؛ رح: ٣٦٥١)؛ كلاهما عنِ الأشْعث، عنْ زيادٍ الأعْلم به، والْحديثُ له طرُقٌ عنْ زيادٍ، وعن الْحسَنِ لا نُطيلُ بذِكْرها، وقدْ أخْرجه البخاريُّ ـ وغيْرُه ـ في الصّحيح منْ طريقِ همّام العوذي عنْ زيادٍ به (١/ ١٥٦؛ رح: ٧٨٣).
وأمّا الثّالث، فقدْ أخْرجه ابن أبي شيْبةَ عن ابن عُلَيّة، عن عثمان الْبَتّي، عن الْحَسَن به (١٠/ ٥٥١؛ رح: ٢٠٦٤٦).

(٢) قال عنْه الفلاسُ في كتابنا هذا ـ وسَيَرِدُ بعْدُ ـ: «سمعْت يحْيى بْن سعيد ذكَره فأحْسن الثّناء عليْه»، ونَقَلَه في الجرح والتعديل (٩/ ٣٥؛ ر: ١٥٨) وتهذيب الكمال (٣١/ ١٦٧).

٢٨ ـ وسألْتُ[1] يحْيى عنْ حديثِ مَطَرٍ[2]، عنِ الْحسن، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا أُعَافي رجُلاً قتَلَ بعْدَ أخْذِهِ الدِّيَّةَ»، قال(أ): نا [٣/ظ] موسى بن سَيَّار(ب) قال(ج): حدّثنا(د) الْحسن أنّ رسولَ الله قال: «لا أُعَافي أحداً قَتَل بعْد أخْذِه(هـ) الدّيّةَ». فقلْتُ: أريدُ(و) حديثَ مَطَر؛ فحدّثني به بعْد شِدّة[3].

(أ) الضعفاء؛ الكامل: فقال.

(ب) كذا مجوّدة في الأصل، وصحّفت إلى «يسار» في كتاب العقيلي في طبعتيه (السلفي والسرساوي). هو الأسْواري.

(ج) ليست في الضعفاء. (د) كتاب العقيلي: «عن».

(هـ) زِيدَ في الْكامل: «بعْد عفْوِه وأخذه». (و) كتاب العقيلي: «أريده من».

---

(١) الضعفاء: ٤/ ١٣٦٤؛ رت: ١٨١٢؛ الكامل: ٦/ ٣٩٦.

(٢) قال المؤلّف في تاريخه (٣٠٣): «مات مَطَرُ الوَرّاقُ، سنة تسْعٍ وعشْرين، وهو مَطَرُ بْنُ طَهْمَان».
أبو داود في سؤالات الآجري (٢/ ٧١؛ ر: ١١٦٤): ليس هو عندي حجّة. ومطرٌ لا يقطع به في حديث إذا اختلف.

(٣) عمْداً عَدَلَ يحْيى بْن سعيد القطّان عنْ حديثِ مطرٍ عنِ الْحسن إلى غيْره في الْحالَيْن ـ هاته والتي تأتي بعْدَها للتوّ ـ والعلّةُ عدمُ ارْتضائه له؛ فلذلك لـمْ يحدّثْ عنْه إلّا على كرْهٍ، بدليل قوْلِ الفلّاس في الصُّورتيْن: «فما حدّثني به إلّا بعْد شدّة». وعدُوله إلى موسى بن سَيّار الأسْواري الْبصْري، ليْس إلّا دليلاً على تحرُّجه الشّديد من الرّواية عنْ مَطَرَ، ولا يسْتلزمُ أوْ يؤْخذُ منْه البتّةَ أنَّ إسْنادَه مسْتقيمٌ، فلا تفْرحنَّ به؛ فإنّ القطّان قال: «ليْس حديثُه بشيْء» (الجرح والتعديل: ٨/ ١٤٦؛ ر: ٦٥٩)، وكان «ممّنْ يُشار إليْه بالْقدر، ضعيفُ الْحديث» قاله الدّارقطني في تعْليقاته على مجروحي ابْنِ حبّان (٢٣٠؛ ر: ٢٩٩). وقال أبو دواد في سؤالات الآجُرّي (٢/ ١٦؛ ر: ٩٧٨): «حدّث عنْه يحْيى ثمّ تركه»، فلعلّ هذا الحديث من حديث يحيى عنه قبل تركه.
والكلامُ في الإسْناد فيما دون الْحسَن، وأمّا ما فوْقه، فمراسيلُ الْحسن ممّا اخْتُلف فيه، فهي ضعيفةٌ عنْد أحمد والتّرْمذي، ورأى القطّانُ وأبو زُرْعة الرازي أنّ لهاته المراسيل أصُولاً عدا حديثيْن أوْ أربعة (ن: شرح علل التّرمذي لابن رجب: ١/ ٥٣٦). وأيّاً ما كان، فالمرْسلُ خارجٌ عنْ دارة الاحْتجاج ـ في الأغْلب ـ، والْحديثُ ضعيفٌ من هذا الوجه، وعلّتُه مطر؛ فإنّه ضعيفٌ مدلّس، وقدْ عنْعن.
ولا ندري أسمع يحيى من مطرٍ أمْ لا؟ مع أنّ التّاريخَ يحتمله، فقد توفي مطر سنة =

وسألْتُه(أ) عنْ حديثِ مَطَر، عن الْحسَن، أنّ عليّاً قال: منْ تزوّج وهو مُحْرِمٌ نَزَعْنا(ب) منْه امرأتَه، ولـم نُجِزْ(ج) نِكاحَه»(١).

(أ) الضعفاء: «وسألت يحيى». (ب) (ص): «ترعنا»؛ تصحيف.
(ج) في الضعفاء: «يجزْ»، وله وجْه.

= ١٢٩هـ في قوْل عمْرو بن علي في تاريخه (٣٠٣) ـ وهو المصدّرُ ـ ومات قبْل ذلك في قوْل غيْرِه بأربع سنوات، وولد يحْيى سنة عشْرين ومئةٍ كما نقل الفلّاس أيضاً في كتابنا هذا (١١٠)، فقدْ كان إذاً غلاماً مميّزاً يوم مات الْورّاق، فيحْتمل سماعُه منْه، لكنّنا لـمْ نجدْ منْ أثبته أوْ ذكَره، ولوْ حكى لنا عمْرو بن عليٍّ إسنادَ يحيى في هذا الحديث مثْلَما فعل في الذي تلاه، لتحقّقْنا منْ هذا الأمْر. والذي يبقى باليد أنّ يحيى لا يرْوي عنْ مَطَرٍ إلا بالواسطة، وهي هنا سعيدُ بْنُ أبي عروبة، وهو كذلك عن الْحسن مُرْسلاً في السّنن الْكبْرى للبيهقي (٨/ ٥٤؛ ر: ١٥٨٢٤)؛ وعلّتُه مثلما تقدّم، وأما سعيد فهو وإنْ عنْعَنَ الحديثَ عن الْحسن، إلّا أنّهمْ أثْبتوا سماعَه منْه، ولمْ يذْكروه فيمنْ دلّس عنْه (ن: تاريخ عمرو بن علي: ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

والحديثُ بطُرُقه ضعيفٌ من هذا الوجْه. وروايةُ سيّارٍ ـ على ضعْفها ـ من فوائدِ الكتاب، فإنّي لم أجدْها عنْد غير الفلّاس، وهو الْعمْدةُ فيها عند النّقَلة.

وروي الحديثُ عن الْحسن موْصُولاً، عنْ جابرٍ يرْفعُه، منْ طريق حمّادٍ أيضاً، عنْ مطرٍ به، عنْد أبي داود في سُننه (٤/ ٢٩٣؛ ٤٥٠٩)، ومنْ طريقه البيهقيُّ في السّنن الْكبرى (٨/ ٩٦؛ ر: ١٦٠٤٦)، وأحْمدُ في مسْنده (٣/ ٣٦٣؛ ر: ١٤٩٥٤)، لكنّ فيه عنْدَ جميعهمْ: «أحْسبه عن الْحَسَن» على التردُّد، وهو مُعلٌّ زيادةً، بعدمِ سماعِ الْحسن منْ جابر (ن: المراسيل لابن أبي حاتم: ٣٦؛ ر: ١١٢).

وكذلك ـ أي: منْ طريق حمّاد ـ أخْرجه الطّيالسي في مسْنده (٣/ ٣٢٠؛ ر: ١٨٧٢)، بإبْهام الرّاوي عنْ جابر، وهو منقطعٌ.

(١) أخْرجه مُسَدَّدُ بن مُسرْهد في مُسْنده (نقْلاً عنْ إتْحاف الْمَهَرَة الخيرة: ٤/ ١٠٤؛ ر: ٣٢٣٨/ ١؛ المطالب العالية: ٦/ ٣٨٥؛ ر: ١١٩٧؛ ٨/ ٧٦؛ ر: ١٥٥٨)، قال: ثنا يحْيى، عن ابْنِ أبي عَرُوبة، عنْ مطرٍ، به. قال البوصيريُّ بإثْره: «هذا إسْنادٌ رجالُه ثقاتٌ». ورواه البيهقيُّ في السّنن الْكبْرى (٧/ ٣٤٧؛ ر: ١٤٢١٦)، منْ طريق محمّد بْن يحْيى، ثنا عبْد الله بن بكر، ثنا سعيد، عنْ مَطَرٍ؛ فذكره بنحْوه.

قلت: تعليقُ البوصيريِّ السابق، توثيقٌ أغلبيٌّ، وإلّا فمطر غيْرُ مَرْضيٍّ عند القطّان لسوء حفْظه، فقد كان يُنَظِّرُه بابن أبي ليلى ـ في عطاء خاصّةً ـ (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٨٨) =

قال: حدّثنا ميْمونٌ[1] الْمَرَائِي[(أ)] قال: «حدّثنا الْحَسَن، عنْ عليٍّ[(ب)]»،

(أ) كذا في الأصل، بألف بعد الرّاء، وهذه الرّواية غير مدفوعة، لكن الذي يقتضيه القياسُ: «المرَئي»، نسبةً إلى امرئ القيس.

(ب) «عن علي»: ساقط من طبعتي الضعفاء.

= فلأجْل ذا عدل عنْه. والحديث مرسلٌ، فالْحسنُ لمْ يسْمعْ منْ عليّ ﷺ؛ «لأن علياً خرج إلى الْعراق عقب بيْعتِه، وأقام الْحسن بالمدينة فلم يلْقه بعْد ذلك» (جامع التحصيل للعلائي: ١٦٢؛ ر: ١٣٥).

(١) قال الفلّاسُ: ميْمُون بْنُ موسى الـمَرَئي، ضعيفٌ (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٣٧؛ رت: ١٠٦٥)، وقال مرّةً أخرى: صَدُوقٌ (الكامل: ٦/ ٤١٥). قلت: ولا منافاة، إنْ قصَدَ أنّه صدوقٌ في نفْسه، ضعيفٌ في الحديث.

وقال الفلّاسُ أيضاً: «سمعْتُ عبْدَ الصّمد بْنَ عبْد الْوارث يقول: سمعْتُ خالداً الْعبد ـ ضعيف ـ يقول: قال الْحسن: صلّيْتُ خلْفَ ثمانيةٍ وعشْرين بدْريّاً كلُّهمْ يقْنتُ في الصّبْح بعْد الرّكُوع، فقلْت له: ممّنْ سمعْتَ هذا؟. قال: منْ ميْمون الْمَرَئِي. قال عبْد الصّمد: فلقِيتُ ميْمون الْمَرَئِيَّ فسألْتُه فقال: قال الْحسن: صلّيْتُ خلْفَ ثمانيةٍ وعشْرين بدْريّاً. فقلْت: ممّنْ سمعْتَ هذا؟ فقال: حدّثني خالد الْعَبْد. (التاريخ الأوسط: ٣/ ٥٥٦؛ ر: ٨٤٣؛ التاريخ الكبير: ٣/ ١٦٥؛ رت: ٥٦٧؛ الجرح والتعديل: ٨/ ٢٣٧؛ رت: ١٠٦٥؛ وسياق الخبر من الثاني، وفيه اختلاف).

ولو اسْتوى الطّرَفَان في احْتمال الْكذِب ـ إذْ لازمٌ أنّ أحدَهما كاذبٌ في هذا الْخبر على الأقلّ ـ لنُزِك صاحبُنا، ولكنَّ غلبةَ الظنِّ متجهةٌ إلى أنّ العلّة فيه خالدٌ العبْد، لا ميْمون، فإنّ البخاري قال: «رماه عَمْرو بن عليٍّ بالوضْع» (التاريخ الأوسط: ٣/ ٤٠٨؛ ر: ٦١٩)، ناهيكَ أنّ ميموناً لمْ يُزَنَّ تصْريحاً بغيْر التّدْليس.

أحمد: كان ميْمون يدلّس، وكان لا يقول: ثنا الْحسن، وما أرى به بأْساً. (من نقول ابن شاقلا عن الساجي: ٢٥٦؛ ر: ٣٤٢؛ العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٥٢٣؛ ر: ٣٤٥٠؛ الجرح والتعديل: ٨/ ٢٣٧؛ ر: ١٠٦٥). وقال البخاري: قال أبو الْوليد ـ هو: الطيالسي ـ: أخْرج إليْنا ميْمون كتاباً فقال: إنْ شئْتمْ حدّثْتكمْ بما سمعْتُ منه، وإنْ شئْتمْ كتبْتُ فيه منْ كلٍّ. فقلْنا: حدّثْنا بما سمعْتَ؛ فحدَّثَنا بأرْبعة أشْياء ليْس فيها إسْناد (التاريخ الكبير: ٧/ ٣٤٢؛ ر: ١٤٧٠). أبو حاتم: صَدُوق (الجرح والتعديل: ٨/ ٢٣٧؛ ر: ١٠٦٥). أبو داود: روى عن الْحسن ثلاثةَ أشْياء؛ يعْني: سماعاً. من (جواباته لأبي عبيد: ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠؛ ر: ٩٣٢). وقال عبْد الله بن أحمد: سمعْتُ =

فقلْت: أريدُ حديثَ مَطَر، فما حدّثني به إلّا بعْد شِدّةٍ[1].

= أبا بكْر بن خَلّاد، قال: سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد، يقول: أتيْتُ ميْمونَ المرائي، فما صحّح لي إلّا هذه الأحاديث التي سمعْتُها (طرر ابن شاقلا عن الساجي: ٢٥٦؛ ر: ٣٤٢؛ العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ٢١٨؛ ر: ٤٩٤٣). وقال النّسائي: ليْس بالْقويّ (التكميل: ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥). وقال أبو أحمد الْحاكم: ليْس بالْقويّ عنْدهمْ (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٥١؛ ر: ٧٠٤). وقال السّاجي: كان يدلّس (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٥١؛ ر: ٧٠٤). ابْن حبّان: منْكرُ الْحديث، يرْوي عن الثّقات ما لا يُشْبه حديثَ الأثْبات، لا يجوزُ الاحْتجاجُ به إذا انْفرد (المجروحين: ٣/ ٦). قلت: وترجم له في الثقات (٩/ ١٧٤؛ ر: ١٥٨٤٠).

(١) تابع الفلّاسَ غريمُه بُنْدار، منْ طريق السّاجي عنْد ابن عديّ في الْكامل (٩/ ٦٩٩؛ ر: ١٦٥٠٥)، ومن نفْس الطّريق أخْرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٠٦؛ ر: ٩١٦٣)؛ وفي كليْهما عنْعن ميْمون؛ بخلاف ما عنْد المؤلّف ففيه التّصْريحُ بالسّماع، وهي فائدةٌ عِلليّة مزيدة؛ قال ابن عديّ (٩/ ٦٩٩): «وميْمون هذا عزيزُ الْحديث، وإذا قال حَدّثنا، فهو صدوق؛ لأنّه كان متّهماً في التّدْليس».

قلت: وقد صرّح بالسّماع فلا إشْكال. ويُوشِكُ أنْ يكون هذا الْحديثُ ممّا صحّ ليحْيى القطّان عنْ ميمون، فإنّ ابْن شاقْلا البغدادي في طُرَره عن السّاجي (٢٥٧؛ ر: ٣٤٣)، أسْند عنْ يحْيى قوْلَه: «أتيْتُ ميمون المرئيّ، فما صّحح لي إلّا هذه الْأحاديث التي سمعْتُها»، ثمّ ساق زكريّا بن يحيى بإثْره مثُلاً منْ أحاديثه، منْ ضمْنها هذا الحديث، فلسْتُ أدْري أعَدَّه منْ مناكيره أم ممّا صحّ عنْه، والظّاهرُ أنّه من الأوّل؛ لأنّ عادةَ المؤلّفين في الضّعفاء أنْ يذيّلُوا التّرْجمة بنماذج منْ مناكير الرّاوي، وللسّاجي الْعُذْر في الإيراد، فإنّ ميموناً عنْعنَ في روايته، ولم تقعْ له روايةُ التّصْريح.

وأيّاً ما كان، فهذا السّندُ الْبديلُ الذي ارْتضاه يحْيى وابْتغى به التحوّلَ عنْ حديث مَطر، أمْثَلُ وأهْدى سبيلاً، لكنْ يلزمُ التّنْبيهُ إلى أنّ روايةَ يحيى عنْ ميْمون في هذا السّياق، أقْرَبُ إلى إعْمال الموازنة منْهُ إلى التّوْثيق المجرّد، فإنّ الحكايةَ في الْمذاكرة، وفيها يجوزُ ما لا يجوزُ في مَجَالس الإملاء والسّماع.

ونخْلُصُ مع ذلك، إلى أنّ الْحديثَ منْ هذا الوجْه، قد اجْتمع له شرْطان يقوّيانه:

الأوّل: تصْريحُ الراوي المدلّس فيه بالتّحديث.

الثاني: دخُولُه في مسْموعِ يحيى منْ ميمون، وقد مرّ معنا شرْطُه ـ زيادةً على أنّه متشدّد ـ.

وعليه؛ فقدْ يرتقي إلى أنْ يكون حَسَناً بهذا الاعْتبار، والله أعلم.

٣٩ ـ قال(١): وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: حدّثنا سفْيان(أ)، عنْ عُبيْد الله، وموسى بْنِ عُقْبة، وإسْماعيلَ بْن أميّة، عنْ نافع. ثمّ قال: حدّثنا مالك، عنْ نافع؛ وهو أثْبتُ منْ هؤلاءِ كلِّهمْ. فذكرْتُ ذلك ليحْيى فغضِبَ وقال: هو أثْبتُ منْ عُبيْد الله؟(٢).

(أ) (ص): «سفين».

---

(١) اختصر الخبرَ وألقاه بمعناه، ابنُ عبد البرّ في الانتقاء (٢٨)، وتصرّف ابن أبي حاتم بالاختصار في خبر الفلّاس في موضعين:
ـ الأول (٥/ ٣٢٦؛ رت: ١٥٤٥): «قال عمْرو: ذكرْتُ ليحْيى بْنِ سعيد قوْلَ عبْد الرّحْمٰن بن مهدي: إنّ مالكاً في نافعٍ أثْبتُ منْ عُبيْد الله بن عمر. فغضب وقال: هو أثْبتُ منْ عُبيْد الله؟!». وهذا القدْرُ بعينه، أخْرجه من طريق ابن أبي حاتم، عليُّ بن المفضّل الإسكندراني في الأربعين على الطبقات: ١٧٠.
ـ الثاني (٨/ ٢٠٥؛ رت: ٩٠٢): «عمْرو بْن علي الصّيْرفي، قال: سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: حدّثنا مالك، عن نافع. ثمّ قال: هو أثْبتُ منْ عُبيْد الله، وموسى بْن عُقْبة، وإسْماعيل بن أميّة، عنْ نافع».
واخْتصر ابْنُ أبي حاتم الخبر كرّة أخرى أكثر من ذي قبل؛ وذلك قوله (١/ ١٥): «سمعْتُ عبْدَ الرّحمٰن ـ يعني: ابن مهدي ـ يقول: حدّثنا مالك، عن نافع، ـ ثمّ قال: هو أثْبتُ منْ عبيْد الله، وموسى بْنِ عقْبة، وإسْماعيل بن أميّة».

(٢) موْقفُ يحيى هذا، نُقِل عنْه خلافُه ـ أي: مُوافقةُ ابن مهدي ـ وهو الذي شُهِرَ عنه، ففي تاريخ المقدَّمي (٢٠٢؛ ر: ٩٩٨) قال: «حدّثني أبي، قال: ثنا أبو بكْر بن أبي الأسْود، قال: أنا سألْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ القطّان وقلْتُ له: يا أبا سعيد، أيمُّا أحبُّ إليْكَ، عُبيْدُ الله عن نافع، أوْ مالكٌ عنْ نافع؟ فأطْرق ثمّ رفع رأْسه فقال: كان مالكٌ حافظاً».
وأصْرحُ منه، عن المقدَّمي أيْضاً (٢٠٦؛ ر: ١٠٠٨) قال: «سمعْتُ الشّهيدي يقول: كان يحْيى بْنُ سعيد القطّان يذْهب إلى أنّ أثبتَ النّاس في نافع مالكُ بْن أنس؛ فذكرْتُ ذلك لأبي الْوليد الطّيالسي كالْمُعْجَب به وقلتُ له: فأيْن أيُّوبُ السّخْتيانيُّ؟ فقال: كذا كان يذْهبُ يحْيى». اهـ. ولو تحقّق لنا معْرفةُ أيِّ الأخبارِ المقدَّمُ في التاريخ، لـمَايَزْنا بين الموقفيْن.
وجعل أحمدُ الأثبتَ في نافع عبيدَ الله، ثمّ أيوباً، وأخّر مالكاً عنهما (سؤالات أبي داود: ٢١٣؛ ر: ١٧٤). وقدّم ابن المديني أيوباً على الجميع، وثنّى بمالك، وثلّث =

٣٠ ـ وسمعْتُ[1] سفْيانَ[أ] بْنَ زيادٍ[2] يقولُ ليحْيى[ب] في حديثِ [سفيان، عن][ج] أشْعثِ بْنِ أبي الشّعْثاء[د]، عنْ زيْد بْن مُعاوية الْعبْسيّ، عنْ علْقمة، عنْ عبْد الله: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]. . .[3]؛ فقال[هـ]: يا أبا سَعيد، خالَفه أرْبعةٌ. قال: منْ؟ قال: زائدةُ[و]، وأبُو الأحْوصِ، وإسْرائيلُ، وشَرِيكٌ[4].

(أ) في الأصل: «سعيد»؛ تصحيف.

(ب) زيد في المجروحين والمحدث الفاصل: «بن سعيد».

(ج) ما بين المعكّفين مزيد من المحدث الفاصل، وفيه زيادةُ بيان.

(د) (ص): «الشعثا». (هـ) «فقال»: ساقطة من المجروحين.

(و) (ص): «رائدة»؛ تصحيف.

= بعبيد الله (ن: الجرح والتعديل: ٢/ ٢٥٦؛ ر: ٩١٥؛ تاريخ المقدمي: ٢٠٢؛ ر: ٩٩٩).

(١) الجرح والتعديل: ١/ ٧٨ ـ ٧٩؛ المحدث الفاصل: ٣٢٤ ـ ٣٢٥؛ ر: ٢٢٨؛ المجروحين: ١/ ٥١؛ الكامل: ١/ ٨٧؛ لكنْ مبدأ الخبر فيه على هذا النّحو: «ذكر سفيان بن زياد ليحيى حديث أشعث. . .»؛ إلى «أثْبتَ منْهمْ» الأولى.

(٢) قال الدّارقطني في تعْليقاته على مجْروحي ابن حبّان (٤٢)، عند عُرُوضه لهذا الخبر: «هذا سُفْيانُ الرّآس، بصْري». وقال عنه عبد الرحمٰن في الجرح والتعديل (٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣١؛ ر: ٩٨٨): «سمعْتُ أبي يعظّمُ شأنه ويقول: كان أحدَ الْحفّاظ، تقدّم موْتُه».

(٣) تمامُ الحديث: «خلط، وليس بخاتم يختم». ن: تخريجه.

(٤) زائدة هو: ابن قدامة، وأبو الأحوص: سلّام بن سليم الحنفي الكوفي، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الْهمداني، وشريك بن عبد الله النخعي.

لـمْ يعلّقْ أحدٌ من المحققين ممّنْ مَرَّ بهذا النّصّ على ما يفيد الدّلالةَ على ما خَالَف سفيانُ فيه الأرْبعة (زائدةَ وأبا الأحْوص وإسْرائيلَ وشريكاً)، وحاصلُه أنّ الثّوْريَّ نقل عنْ علْقمةَ عن ابْنِ مسْعودٍ قراءتَه ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ وفْق قراءة الْجمهور، وخالَفه الْمذْكورون فنقلوا عنْه قراءة هذا الْحرْف بتقْديم الألِف على التّاء وفتْحها ﴿خاتَمُهُ﴾ مثلما قرأه الْكِسائي (ن: التيسير للداني: ١٣٩).

ويدلُّ لمخالفةِ هؤلاء ما رواه الْفَرّاءُ في كتاب لُغات الْقُرْآن (١٥٥) عنْ أحدهمْ وهو سلّام بن سُلَيْم: «حدَّثنا أبو الأَحْوصِ، عنْ أَشْعَثَ بنِ أبي الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيِّ، عنْ عَلْقَمَةَ بنِ قَيْسٍ، أنه قَرَأَ: ﴿خاتمه مسك﴾، وقال: ألَـمْ تسْمعِ الْمرْأَةَ تقولُ للعطَّارِ: «اجْعلْ لي خَاتَمَهُ مِسْكاً»، أي: آخِرَهُ». ومِنْ طريقه أخْرجه الثّعْلَبيُّ في الْكشْف والْبيان (١٠/ ١٥٦).

=

. . . .

= وقدْ وقع لاثْنيْن من الرّواة عن أبي الأحْوص، ما يُخالفُ فيه أصْحابَه والرّوايةَ السابقةَ عنْه، ويوافقُ روايةَ سفْيان؛ وهما: هنّادُ بن السَّرِيِّ وسعيدُ بْن منْصور. فأمّا هنّاد فقال في زُهْدِه (٧٦؛ ر: ٦٧): «حدّثنا أبو الأحْوص، عنْ أشْعث بْن أبي الشّعْثاء، عنْ زيْد بْنِ معاوية الْعبْسي، قال: سألْتُ علْقمةَ بْنَ قيْسٍ عنْ هذه الآية ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسۡكٞ﴾، ونقْرؤُها «خَاتَمُه مِسْكٌ». ثمّ قال علْقمة: ليْس «خاتَمُه مِسْكٌ»، ولكنْ ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسۡكٞ﴾. ثمّ قال علْقمة: خِتامُهُ خَلْطُه؛ قال: ألـم تسْمعْ أنّ الْمرْأةَ منْ نسائكم تقول للطِّيب: «خَلْطُهُ من المسْك كذا وكذا».

وأمّا سعيدُ بْنُ منصور، فأخْرج البيهقي حديثَه في الْبعْث والنُّشور (٢٠٨؛ ر: ٣٢٥)، بسنده إليه، عنْ أبي الأحْوص، فذكره بنحْوِ ما عنْد هَنّاد، منْ سؤالِ زيْدٍ لعلْقمةَ يَقِفَانِ به عنْده، لكنّ النّصَّ في طبْعة الْبعْث غيْر مُحَرّر.

وتابع الفلّاسَ عنْ يحْيى بْن سعيد، أبو عُبيْد القاسمُ بْن سلّام في فضائل الْقُرْآن (٢/ ١٧٤؛ ر: ٧٤٩)، ومنْ طريقه أخْرجه ابْنُ الأنْباريِّ في إيضاح الوقف والابْتدا (١/ ٧٠؛ ر: ١٠٦)، يقفانِ به معاً عنْد علْقمة، لكنّ أبا عبيدٍ زاد بإثْره: «وأحْسبُ أنّ يحْيى أسْند الْحديث إلى عبْدِ الله». وتمامُ الْحديث منْ رواية يحْيى: «قال: ليْس بخاتم يخْتم، ولكنْ خِتامُهُ خلْطه، ألـمْ تَرَ إلى المرأة منْ نسائكم تقول للطِّيب، «خلْطُه مِسْكٌ»، خلْطُه كذا وكذا».

وتابعَ يحيى بن سعيدٍ عن سفيان به جماعة؛ منهم:

ـ ابْن الْمبارك في زهْده (زيادات أبي نُعَيْم: ٤٩٢؛ ر: ٢٧٧)، ومنْ طريقه أخْرجه ابْنُ أبي الدّنْيا في صفة الجنّة (١٢٤؛ ر: ١٣٠).

ـ ومحمّدُ بْن يوسف الْفِرْيابي، عند الطّبراني في معْجمه الْكبير (٩/ ٢١٩؛ ر: ٩٠٦٢)، لكنّه قال فيه: «عنْ علْقمة بْن قيْس، قال مرّةً: عن ابْن مسْعود».

وأبو حذيْفة ـ موسى بن مسْعود النّهْدي ـ في مُسْتدْرك الْحاكم (٢/ ٥٦٢؛ ر: ٣٩٠٩)، ومنْ طريقه رواهُ البيهقيُّ في الْبعْث والنُّشُور (٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ ر: ٣٢٤). قال الْحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسْناد، ولـمْ يخْرِجاه». ووقَعَ في طبْعة «الْبعْث»، تصْحيفُ «أشْعث بن أبي الشّعْثاء» إلى «أشْعث، عنْ أبي الشّعْثاء».

ـ ومحمّدُ بْن بشّار ـ بُنْدار ـ عنْد الطّبَريّ في جامعه (٢٤/ ٢١٧).

ـ ومحمّد بْن عمْرو ـ هو الرُّعيْنيُّ الْيافعيُّ الْمصْري ـ في تفْسير الْقُرْآن منْ جامع عبد الله بن وهْبٍ المصْري (١/ ١٤٣؛ ر: ٣٣٤). ولـمْ يحدّثْ عنْه سواه؛ كما في تاريخ ابن يونس (١/ ٤٥٩؛ ر: ١٢٤٨).

ويتعلّق بهذا الْحديث، وقوعُ تصْحيفٍ في اسْمِ أحدِ رواته، وهو «زيْد بْن معاوية» إلى =

فقال[أ] يحْيى: لوْ كانوا[ب] أرْبعةَ آلافٍ مِثْلَ[ج] هؤلاء، كان سُفْيانُ[د] أثْبتَ منْهمْ!

٣١ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول لسهْلِ بْنِ حسّان: قُمْ فاذْهبْ إلى ابْن أبي عديٍّ[١]، فَسَلْه[٢] عنْ حديثِ سعيدِ بْن أبي عَروبةَ، عنْ قتادةَ، عنْ أبي أيّوب، عنْ عَمْرو[هـ] الْبِكَالي ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢][٣].

(أ) المجروحين: «قال». (ب) المحدث الفاصل؛ الكامل: «كان».

(ج) في المحدث الفاصل: «أمثال».

(د) في الأصل: «سعيد»؛ وصححت في الطرّة.

(هـ) في الأصل: «عُمر»؛ وهو تصحيف، صوابُه ما أثبت.

= «يزيد»، في كُتُب ابْن وهْب وابْن أبي الدُّنْيا والبيْهقي، فأفْضى ذلك إلى اشْتباهٍ بيْن راوييْن كلاهما منْ نفْس الطّبقة، وقدْ جاز ذلك على بعْض المتقدِّمين كإسْماعيل بْن عُلَيّة، فقال يحْيى بن مَعين في تاريخه (الدُّوري: ٤/ ٢٧٣؛ ر: ٤٣٣٩): «وحدّث إسْماعيلُ أيْضاً، عنْ إسرائيل، عنْ أبي إسحاق، عنْ يزيد بن مُعاوية، أنّ سلْمان أقْرأهمْ وقدْ بَالَ. قال يحْيى: إنّما هو عنْ أبي إسْحاق، عنْ زيْد بْن معاوية الْعبْسي. قال يحْيى: ويزيدُ بْنُ معاوية نَخعيٌّ، صاحبُ عبْد الله. قال يحيى: قال إسْماعيل: واللهِ ما أُفَرّقُ بيْنهما». وقدْ ميّز بيْنهما الْخطيبُ في تالي تلْخيص الْمُتَشَابه (١/ ٢٨٨؛ ر: ١٧٦ ـ ١٧٧).

وزيدٌ الْمرادُ في السّند، ترْجم له الْبخاريُّ في الْكبير (٣/ ٤٠٦؛ ر: ١٣٤٩) وابْنُ أبي حاتم في الْجرْح والتّعْديل (٣/ ٥٧٢؛ ر: ٢٥٩٣)، ـ ولمْ يذْكرا فيه جرْحاً ولا تعْديلاً ـ وابْن حبّان في الثّقات (٦/ ٣١٧؛ ر: ٧٩٠٣)، وقيل: إنّه ذكره في الذّيْل على مجْروحيه، ومَشّاه غيْرُه (ميزان الاعْتدال: ٢/ ١٠٦؛ ر: ٣٠٢٦). وقال الْعجْلي في معْرفة الثّقات (١/ ٣٧٩؛ ر: ٥٣١): كوفيٌّ ثقة.

(١) هو: محمد بن أبي عدي، هو: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وهو ثقة.

(٢) لسْتُ أدْري علّةَ هاته الْحوالة؛ ألأنّ الْقطّان كان يعْلم أنّ سماعَ ابْن أبي عديّ منْ سعيد في الاخْتلاط، فاسْتنْكف منْ سؤاله بنفْسه، لكنْ أراد أنْ يسْتثْبت منْ روايته في خُصوص هذا الْحديث، لاعْتبارها بروايةِ غيْره، أمْ أنّه ترْفيعٌ بمحمّدٍ عنْد تلاميذه، وقدْ كان الشّيوخ يُحيلون على بعْضهم الْبعْض، ويرْسلون تلاميذَهمْ لسؤالهم، كنايةً عن الأهْليّة والتّقْدير، وقرينةُ الفرضيْن معاً أنّه كان عالماً بحديث سعيد، فما كان ليسْأل عنْه، قال عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي: «يحْيى بن سعيد عالمٌ بحديث سعيد بن أبي عَرُوبة» (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٣٣٨؛ ر: ٢٤٩٤). واللهُ أعْلمُ أيّ ذلك كان.

(٣) سهل بن حَسَّان، أبو يحْيى الْبصْري: من الْحفّاظ، تقادم موْتُهُ (ن: التاريخ الكبير: =

. . . .

= ٤/ ١٠٣؛ ر: ٢١١٣؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٩٧؛ ر: ٨٤٦). وأبو أيّوب، اسْمه يحْيى بْن مالك، ويقال: حبيب بن مالك، مَرَاغيٌّ أزْديٌّ (التاريخ الكبير: ٨/ ٣٠٣؛ ر: ٣٠٩١؛ الجرح والتعديل: ٩/ ١٩٠؛ ر: ٧٢). وعمْرو بْن سُفْيان الْبِكالي: مخْتلفٌ في صحْبته (ن: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة: ٢/ ٦٦ ـ ٦٧؛ ر: ٧٥٤).

ولـمْ نظْفرْ برواية سهْل بْن حسّان وسؤالِه لابْن أبي عديّ.

لكنّ الحديثَ عن ابْنِ أبي عديٍّ، أخْرجه الطّبريّ في تفْسيره (١٥/ ٢٩٧)، عنْ محمّد بْن بشّار، عن ابْن أبي عَديٍّ به. وتمامُه: «قال: وادٍ عميق فصل بيْن أهْل الضّلالة وأهْل الْهدى، وأهْل الجنّة وأهْل النّار». وهُو مُعَلّقٌ عن الْبكالي في تفْسير ابْن أبي حاتم (٧/ ٢٣٦٨؛ ر: ١٢٨٥٨).

وفي السّند علّة، وذاك أنّ سماعَ ابْنِ أبي عديٍّ منْ سعيد كان بعْد الاخْتلاط، فقدْ نقل ابْنُ رجب في شرْح علل التّرْمذي (٢/ ٧٤٥) عن الْعِجْليّ قوْلَه: «روى عن ابن أبي عروبة في الاخْتلاط يزيدُ بْنُ هارون، وابن المْبارك، وابْنُ أبي عديٍّ، كلُّ ما روى عنْه مثْلُ هؤلاء الصِّغار فهو مُختلط». قلت: لكنَّ هذا الكلامَ عن الْعِجْليِّ مَسُوقٌ في معْرفة الثّقات (١/ ٣٩٤؛ ر: ٥٧٦) في ترْجمة سعيد بن إيّاس الجريري، وأظنُّه خطئاً في الْعَزْو، وقع حالَ ترْتيبِه للسّبْكيِّ أوْ للْهيْثمي أو للنّاقل عنْهما.

وأقْومُ منْه بما نبغي قولُ الإمام أحمد: «كان يحْيى بْنُ سعيد يقول: جاء ابْنُ أبي عديٍّ إلى سعيد بن أبي عروبة بآخره؛ يعْني: وهو مخْتلطٌ» (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٥٣؛ ر: ٦٧١)، ومنْ طريق ابْنِه أخْرجه الْعقيليُّ عنْه في الضّعفاء (٢/ ٤٦٧؛ ر: ٢١١٧).

وأمّا روايةُ الْبخاري عنْه ـ مع ما مرَّ ـ عنْ سعيدٍ في حديثٍ واحد، فلعلّه صحّ لديْه منْ طرُقٍ أخرى أقلَّ عُلُوّاً.

وقد توبعَ ابن أبي عديٍّ بنحْو الْحديثِ أعْلاه في تفْسير الطَّبَري (١٥/ ٢٩٧) منْ يزيد بْن زُريْع، عن سعيد، عنْ قتادة، عن عمْرو البكالي وزاد ـ عنْ عمْرو بْن عبْد الله ـ، لكنّ هذا السّندَ منْقطعٌ أيْضاً، فإنّ بيْن قتادة والْبِكالي رجلاً هو أبو أيوب أو غيره. ولوْلا ذاك لكان أجْود، فإنّ يزيدَ بْنَ زريْع أصحُّ في ابْن أبي عروبة عنْ قتادة منْ غيره؛ قال أحمد في جواباته لأبي داود (٣٣٦؛ ر: ٤٩٢): «كان سعيدُ بْنُ أبي عروبة يحْفظُ التّفْسير عنْ قتادة، و«إنْ كتبْته عنْ يزيد بْن زُرَيْع عنْ سعيد، فلا تبالِ أنْ لا تكْتبه عنْ أحد» (٣٤٧؛ ٥٣٢).

٣٢ ـ قال: وسمعْتُ عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي، وذَكَر ابْنَ[أ] أبي عديٍّ فأحْسنَ [الثّناءَ][ب] عليْه، ونَظَرَ في كتابِه معي لهُ عنْ جعْفرِ[1] بْن ميْمون[2]، فرأى فيه[ج]: «حدّثنا أبو[د] معْشَر[3]، عنْ إبْراهيم»

(أ) (ص): «بن».
(ب) الكلمةُ مزيدةٌ لرَعْي السياق، لا وجودَ لها في الأصل.
(ج) في الأصل: «فرا فيها». (د) (ص): «أبي».

---

(١) جعفر بن ميمون، أبو العوام، بيّاعُ الأنماط: يحْيى بْن معين: ليْس بثقة (الدُّوري: ٣/ ٥٧٨؛ ر: ٢٨٣١)؛ بصْريٌّ صالحُ الْحديث (الدُّوري: ٤/ ٢٣٩؛ ر: ٤١٤٩)؛ ليْس هو بذاك (الدُّوري: ٤/ ٢٥٥؛ ر: ٤٢٣٦). أحمد: حدّث عنْه يحْيى والثّوْريُّ وأبو عبيدة الحدّاد، أخْشى أنْ يكون ضعيفَ الْحديث (العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ١٠٣؛ ر: ٤٣٩٣). الْبخاري: ليْس بشيْء (إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٣٤؛ ر: ١٠١٠). أبو حاتم: صالح (الجرح والتعديل: ٢/ ٤٩٠؛ ر: ٢٠٠٣). النّسائي: ليْس بالْقويّ في الْحديث (عمل اليوم والليلة: ١٤٦؛ ر: ٢٢؛ الضعفاء والمتروكون: ١٦٤؛ دون «في الحديث»). وفي كتاب أبي محمّد بْن الْجَارود: ليْس بثقة (إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٣٤؛ ر: ١٠١٠). وذكره أبو الْعَرَب الْقيْروانيُّ في جملة الضّعفاء (إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٣٤؛ ر: ١٠١٠). وذكره ابْنُ حبّان في الثّقات (٦/ ١٣٥؛ ر: ٧٠٥٣). وقال ابْن عديّ: ليْس بكثير الرّواية، وقدْ حدّث عنْه الثّقات، مثْل سعيد بن أبي عَرُوبة وجماعة من الثّقات، ولـمْ أرَ بأحاديثه نكرة، وأرْجو أنّه لا بأْس به، ويُكْتبُ حديثُه في الضُّعفاء (الكامل: ٣/ ٨٤؛ ر: ٣٧١٠). الدّارقطْني: يُعْتبرُ به (سؤالات البرقاني: ٢١؛ ر: ٧٨). أبو عبد الله الْحاكم: هو منْ ثقات البصْريّين، حدّث عنْه يحْيى بْن سعيد، ولا يحدّثُ يحْيى إلّا عن الثّقات (المستدرك: ١/ ٣٦٥؛ ر: ٨٧٢).

(٢) تحدّث الإمامُ أحمد عنْ هذا الْمجْلس، إذْ كان حاضراً فيه، لكنّه أبْهم صاحبَ الْكتاب لـمّا سأله ابْنُه عنه، وكنّى عنْه «بإنْسان آخر»؛ وذلك قوْلُ عبْدِ الله: «سمعْتُ أبي يقول: حدّث ابن أبي عديّ عنْ جعْفر بْنِ ميْمون أحاديثَ، فجعَلَ ابْنُ مهديّ ينْظُرُ فيها، يطّلعُ في كتابٍ مع إنْسان. قلْت: كان الْكتابُ معك؟ قال: لا؛ مع إنْسانٍ آخَرَ». من كتاب العللِ ومعرفة الرجال (٣/ ٩٠؛ ر: ٤٣٢٣).

(٣) أبو معْشر، صاحبُ إبْراهيم ـ النّخَعي ـ، اسْمه زياد بْن كُلَيْب؛ قاله الفلّاس في تاريخه (٤٠٩؛ ٥٧٦) وأحمد في كُناه (٥٦؛ ر: ١٢٨). ون: كنى مسلم (٢/ ٨١٢؛ ر: ٣٢٨٤).

[٤ و- ٤/ظ][أ] [٥/و] فردّه حتّى رَدَّهُ إلى أبي أُمَامَةَ. فقال: رُدَّهُ حتى تَرُدَّه[ب] إلى أبي أُمَامَةَ.

٣٣ ـ قال: وسمعْتُ مُعاذاً[١] يُحْسِنُ الثّناءَ[ج] على ابْنِ[د] أبي عديٍّ، وقال: قدْ عرفْتُه منْذُ أرْبعين سنة بالْفضْل والسُّنَّة[٢].

٣٤ ـ قال: وسمعْتُ أيّوبَ بْنَ مُتوكِّلٍ[٣]، سألَ يحْيى عنْ قراءةِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثلاثَ[هـ] مِرَارٍ عنْد ختْمِ القرْآن، فقال: مُحْدَثٌ[٤].

(أ) وقعتْ هنا في الأصْل ورقةٌ فارغةٌ منْ صفْحَيْها، ولمّا كانتْ من نمط وَرَق الْكتاب غيْرَ مُدْرجة فيه، أبْقيْنا على ترْقيمها، مع التّنْبيه إلى خلوّها منْ أيّ شكْلٍ منْ أشْكال الْكتابة.

(ب) (ص): «رده حتى رده».
(ج) (ص): «الثنا».
(د) (ص): «بن».
(هـ) (ص): «ثلث».

---

(١) معاذ بن معاذ العنبري البصري.

(٢) سيتكرر للمؤلف بإجمالٍ ذكر ثناء ابن مهدي ومعاذ بن معاذ على ابن أبي عديٍّ في آخر الكتاب.

(٣) الصّيْدلاني الْبصْريّ الْمقْرئ (ت٢٠٠هـ). قال عنْه يحْيى بْن معين: «كان من الْقرّاء الْبُصَرَاء» (تاريخه، من رواية ابن محرز: ٣٥٨؛ ر: ١٤٨٨). وقال أحمد (٣٤٨؛ ر: ٥٣٥): «كان بالْبصْرة فتىً يُقال له: أيّوب بن الْمتوكِّل، كان به تطلُّبُ الْحروف، ولا يأْخذُها إلّا عن الثّقات». وقال أيّوبُ عنْ نفسه (معرفة القراء الكبار: ١/٣١٧؛ ر: ٧٦): «قرأْتُ على يحْيى الْقطّان، وسألني عنْ كتاب «الْحروف»؛ فسمعه منّي». قلْت: وناهيكَ بمن يسمعُ منه يحيى.
قال الذهبي: «اختار لنفسه مقرءا وكان إماماً ضابطاً ثقة، متّبعاً للأثر» (طبقات القراء: ١/٣١٦؛ ر: ٧٦). ون: التاريخ الكبير: ١/ ٤٢٤؛ ر: ١٣٦٠؛ الجرح والتعديل: ٢/٢٥٩؛ ر: ٩٢٦.

(٤) قال النُّوَيْري في شرح الطيّبة (٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٧): «ما يفْعله بعْض الْقرّاء منْ قراءة «قلْ هو الله أحد» ثلاث مرّات، شيء لم نقرأْ به ولا أحدٌ من الْقرّاء ولا الْفقهاء، ولا نَصّ عليْه أحدٌ سوى الْقزْويني في «حلْية الْقرّاء» ونصُّه: «والْقرّاء كلّهمْ قرءوا سورة الإخْلاص مرّة واحدة غيْر الْهرواني عن الأعْشى، فإنّه أخذ بإعادتها ثلاث دفعات، والمأْثورُ دفْعة واحدة». انتهى. وهذا الْهرواني كان فقيهاً كبيراً كوفيّاً أهْلاً للاخْتيار =

٣٥ ـ ورَآني يحْيى مرّةً وأنا أجيءُ مِنْ قِبَلِ الْجَبل بعْد ما صلّيْنا الصّبْح، فقال: منْ أيْن[أ] جئْتَ: مِنْ ها هُنا؟. فقلْت: لـمْ أدْركِ الصّلاةَ معهمْ، فصلّيْتُ في هذا الْمسْجد. فقال: لا تُصَلِّ[ب] فيه؛ فإنّ إمامَهم مُعْتزليٌّ[ج].

٣٦ ـ وسألْتُ عبْدَ الله بْنَ داود، فقلْت: أصلِّي خلْفَ الْقَدَريّة؟. فقال: إنّا نُصلّي خلْفَهمْ؛ أيَّ شيْءٍ يقولون؟ قلْت: يقولون: إنّ اللهَ يريدُ فلا يكُونُ! قال: منْ قال: «إنّ اللهَ يريدُ فلا يكون»، فلا نُصلّي خلْفَه[١].

٣٧ ـ قال[٢]: وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ معاذ يقول: صلّيْتُ خلْفَ الرَّبيع بْن بَرَّةَ[٣]

(أ) (ص): «ابن». (ب) (ص): «تصلي».

(ج) (ص): «معتزليا». ون: التعليق على الخبر تلْوه.

= والاجْتهاد، والظّاهرُ أنّه اخْتيارٌ منْه، فإنّ هذا لـمْ يُعْرفْ في رواية الأعْشى ولا ذَكَرَه أحدٌ من الْقُرّاء عنْه، بل الذين قرءوا برواية الأعشى غيْر الْهرواني كأبي عليٍّ الْبغدادي، وأبي عليٍّ غلام الْهرّاس شيْخ أبي الْعِزّ وكالشّرْمقاني والْعطّار شيْخيْ ابْن سوار، وأبي الْفضْل الْخُزَاعي ـ لـمْ يذْكرْ أحد منْهمْ ذلك عن الْهرواني، ولوْ ثبت روايتُه عنْه عنْدهمْ لذكروه. وقدْ صار الْعمل على هذا في أكْثر الْبلاد في غيْر الرّوايات. والصّوابُ: ما عليه السّلف؛ لئلا يعْتقد أنّ ذلك سُنَّة، ولهذا نصّ أئمّة الْمالكية والْحنابلةُ على أنّ سورة الصّمد لا تُكَرّر؛ قالوا: وعنْ أحْمد لا يجوزُ. والله أعلم».

قلْت: وتكرارُ الإخْلاص عند الخَتْم ليْس اختياراً من الهرواني، بلْ هو قديمٌ، ونصُّ الْفلّاس عنْ سؤال أيّوبٍ، أقْدمُ نصٍّ فيما وقفْتُ عليْه يعْرِضُ لهذه القضيّة.

(١) ن: للتفصيل: السُّنَّة لعبد الله بْن أحمد: ١/ ٣٨٤؛ ر: ٨٣٣ ـ ٨٣٤؛ مسائل حرْب بْن إسْماعيل الْكِرْماني: ٥٢٢ ـ ٥٢٤؛ ر: ١١١٩ ـ ١١٢٧؛ شرْح أصول اعْتقاد أهل السُّنَّة والْجماعة: ٤/ ٧٣٠ ـ ٧٣٥؛ التّوسّط بين مالك وابن القاسم للجُبيْري: ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) رواه عن المؤلف الفرْيابي في القدر: ٢١٠؛ ر: ٣٦٠؛ ومن طريقه الآجري في الشّريعة: ٢/ ٩٦١؛ ر: ٥٥٩؛ ومن طريق الآجري ابن بطّة في الإبانة الكبرى: ٢/ ٢٨٧؛ ر: ١٩٣١؛ الضُّعفاء: ٢/ ٤٠٦؛ رت: ٤٨٦.

(٣) قال العقيلي: «كان يرى الْقَدر، ويدْعو إليه» (ضعافه: ٢/ ٣٢٤؛ ر: ٤٨٨). ابن بطّة: «الرّبيع بن برّة هذا، منْ كبار مَشَائيم الْقَدَريّة بالْبصْرة، وكان من العبّاد الْمجْتهدين في =

مرّةً[أ] أنا وعُمَرُ[ب] بن الْهيْثم[١] الرَّقَاشيُّ[ج]، فأخْبرني[د] عُمَرُ[هـ] بْنُ الْهيثم[و] أنّه أدْركَتْه الصّلاةُ معه مرّةً أخْرى، قال: فصلّيْتُ[ز]؛ فلمّا سلّمَ قعدْتُ أدْعو[ح]، فقال: لعلّكَ ممّنْ يقول[ط]: اللَّهُمَّ اعْصِمْني. قال مُعاذ: فَأَعَدْتُ تلْك الصّلاةَ بعْد[ي] عشْرين سنة.

(أ) «مرة»: ليست في الضعفاء.

(ب) في الأصل، في الموضعيْن معاً: «عمْرو»؛ وهو تحْريف.
وهو على الصَّواب ـ منْ غيْر واوٍ ـ في رواية الصّيْدلاني من ضعفاء العقيلي (ج): ١٠٠ ب؛ القدر للفريابي؛ والشريعة للأجري، والإبانة لابن بطّة.

(ج) القدر؛ الشريعة: «صليت أنا وعمر بن الهيثم الرقاشي، خلف الربيع بن برة».

(د) قبله في القدر والشريعة: «قال معاذ». (هـ) (ص): «عمرو».

(و) «بن الهيثم»: ساقطة من كتاب العقيلي.

(ز) القدر: حضرتْه الصّلاة مرّة أخرى فصلى خلفه.

(ح) (ص): «أدعوا». وقوله: «فلما سلّم» ليست في كتاب الفريابي.

(ط) الضعفاء: «تقول».

(ي) «بعد»: ساقطة من الضعفاء، ولا بدّ منْها، فإنّ المعنى بدونها بعيدٌ.

= هذا الخذْلان، عصَمنا الله وإياكم منْه ومنْ كلّ بدْعة» (الإبانة الْكبْرى: ٢/ ٢٨٧؛ ر: ١٩٣١). وصحّف في المطبوعة إلى «برّة» ـ بزاي ـ في الموضعيْن.
أبو نُعَيْم: تَعِزُّ مسانيدُه. وقيل إنّه أسْند عن الْحَسَن (حلية الأولياء: ٦/ ٣٠٠).

(١) ميّز الْخطيبُ بين هذا وبين أبي قَطَنٍ عمْرو بْن الْهيْثم الزّبيدي الْبصْري، فقال: «عُمَرُ بْن الْهيْثم الرَّقَاشي: بصْري أيضاً، حدّث عنْ شعْبة، روى عنه عبْد الْغفّار بْن محمّد الْكِلابي». ن: تالي تلْخيص المتشابه: ١٨٧؛ ر: ٩٧.
وقد وقع في الأسامي والكنى لأبي أحْمد الحاكم (٣/ ٢٣٠؛ ر: ١٢٨٣): «أبو حفْص عُمَر الرَّقَاشي. سمع أبا أُسامة زيْد بْن أسْلم الْعَدَوي. رَوَى عَنه أبو عَمْرو مُسْلم بْنُ إبْراهيم الأَزْدِيّ. حديثُه في الْبصْريّين، لا يُتابَعُ في حديثِه». قلْت: ولسْتُ أدْري هلْ هو عُمَرُ بن الْهيثم أمْ غيْرُه، مع أنّ التّاريخَ يْحتملُ كوْنَهما واحداً، فإنّ ابْنَ الْهيْثم روى عنْ شُعْبة، وقدْ توفّي هذا سنة ١٦٠هـ، والآخَرُ روى عنْ زيْد بْن أسْلم، وقد توفّي سنة ١٣٦هـ، وروى عنْهُ مُسْلمُ بْنُ إبراهيم، وقدْ توفّي سنة ٢٢٢هـ، والله أعلم.

٣٨ ـ قال[(١)]: ورأيْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ[(أ)] حدّثَ يوْماً بحديثِ عبْد الله بْنِ بكْر بْنِ عبْدِ الله، عن الْحسَن ـ في مسْجدِ الْجامع ـ في الْوصيّة، فقال له عفّان: ليْس هو هكذا. فلمّا كان من الْغَدِ أتيْتُ يحْيى، فقال لي[(ب)]: هو كما قال عَفّان، وقدْ[(ج)] سألْتُ اللهَ أنْ لا يكونَ عنْدي على خلافِ ما قال عَفّان[(٢)].

٣٩ ـ وقلْتُ[(٣)] ليحْيى بْنِ سعيد: إنّ[(د)] أبا داود حدّثنا عنْ[(هـ)] حمّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عنْ هارونَ بن[(٤)] رِئَاب[(و)]، عنْ عبْد الله بن عُبيْد، عنِ ابْن[(ز)] عبّاس، أنّ رجلاً قال: «يا رسولَ[(ح)] الله، إنّ لي امْرأةً[(ط)] لا تمْنعُ يدَ

(أ) دون «ابن سعيد» في تاريخ الخطيب. (ب) ليست في تاريخ بغداد.

(ج) تاريخ بغداد: «ولقد».

(د) المحدث الفاصل؛ الجامع: «نا». وعبارة «قلت ليحيى: إن» ساقطةٌ من كتاب الرّامَهُرْمُزي، وسيستعيضُ عنها بقوله في تضاعيف الخبر: «فحدّثْتُ بهذا الْحديث يحْيى بْن سعيد فأنْكَرَه».

(هـ) «عن» ليست في الجامع.

(و) (ص؛ المحدث الفاصل): «رباب» ـ حيث وقعت ـ.

(ز) (ص): «بن». (ح) (ص): «يرسول».

(ط) المحدّث الفاصل: «إن امرأتي»؛ الجامع: «إن المرأة».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٤/٢٠٨؛ ر: ٦٦٦٨.

(٢) قال يحيى بن سعيد القطّان: «كانوا يجيئوني وكان أنْكَرَهُمْ عفّان. قال أبو عُبيْد: يعْني: أيْقظهمْ». من سؤالات الآجري (٢/٤٣؛ ر: ١٠٦٠).
وفيه رجوعُ الثّقة عنْد الخلاف إلى منْ هو أوْثق منْه. وأخْذُ الحفّاظِ بالإنْصاف وتوخّي الحقِّ ولوْ على أنفسهمْ.

(٣) المحدث الفاصل: ٢٤٠؛ ر: ١٤٥؛ الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٩٦؛ ر: ١٩٠٣. ومساقُ الخطيب أتمّ.

(٤) قال في التاريخ (٣٨٣): «هارُونُ بْن رِئابٍ، أَسِيديٌّ منْ بني أَسِيدٍ». ون: التاريخ الكبير: ٨/ ٢١٩؛ رت: ٢٧٧٩؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٨٩؛ رت: ٣٦٦؛ كنى الدّولابي: ١/ ٣٨٠.
قال عنه يحيى بن معين: ثقة (الدقاق: ٨٧؛ ر: ٢٧٠). وقال ابن عيينة في سؤالات الآجري (٢/٤٦؛ ر: ١٠٧٤): «كان عنده أربعة أحاديث». قلت: فإنْ يكنْ مقصودُه الحصر، فالحديثُ أعلاه أحدُها.

لامِسٍ»؛ . . .[١] فأنْكره يحْيى وقال: سمعْتُ[أ] ابْن[ب] جُريْجٍ يقول: [٥/ظ] حدّثني عبْد الله بْن عُبيْد [«أن رجلاً أتى النبي ﷺ. . .»][ج]: مرْسَل. قال: وقال حمّادُ بْن زيْدٍ، عنْ هارونَ بن رِئاب، عنْ عبْد الله بْنِ عُبيْد: مُرْسَل. فقال له عفّان[د]: حدّثنا حمّادُ بْن سَلَمَةَ، عنْ هارون بن رِئاب[هـ]، وعبْد الْكريم الْمُعَلِّم، عنْ عبْد الله بْنِ عُبيْد، قال: قال أحدُهما عنِ ابْنِ[و] عبّاس. فقال يحْيى: أبو داود[ز]، لا يفْصِلُ[ح] بيْن هذيْن[٢].

٤٠ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: أحاديثُ الأعْمشِ عنْ: عُمارةَ[٣]،

(أ) الجامع: «حدثني ابن جريج قال».

(ب) (ص): «بن».

(ج) ما بين المعكّفين ساقطٌ من الأصل، ولعلّ مأْتاه الاختصار.

(د) «عفان هو من موالي شيبة»: تعليقٌ على حاشية كتاب الخطيب. قلت: وهو قويٌّ في حمّاد بن سلمة.

(هـ) (ص): «رباب».

(و) (ص): «بن».

(ز) (ص): «داوود».

(ح) في الجامع: «لا يفصِّل» ـ بالضاد ـ؛ وكلاهما بمعنىً.

---

(١) تمامُهُ عند الرامهرمزي والخطيب ـ واللّفْظ للثّاني ـ: «قال: «طلّقْها». قال: يا رسول الله، إنّها حسْناء، وأنا أخاف على نفْسي. قال: «فأمْسكْها».
وبقيةُ الخبر في المحدث الفاصل منْقُوصٌ يختلف عن الأصل؛ وسياقه: «قال أبو حفْص: فحدّثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنْكره وقال: إنّما هو مرْسلٌ عنْ عبْد الله بْن عُبيْد، عن النّبيّ ﷺ؛ فقال عفّان بْن مسْلم ـ وكان إلى جنْبه ـ: ثنا حمّاد بْن سَلَمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبْدُ الْكريم الـمُعلّم، عنْ عبْد الله بْن عُبيْد. قال أحدهما: عن ابْن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ؛ فقال يحْيى بن سعيد: أبو داود لا يفرّق بيْن هذيْن».

(٢) ساقه الْخطيبُ مثالاً على الْجمْع بيْن طُرُق الْحديث لمعْرفة علّته.

(٣) روى الأعمش عنْ عُمَارتيْن: عُمارة بْن عُمَيْر التّيْميّ، وعُمارة بن الْقعْقاع بْن شُبْرُمة، والرّاجحُ أنّ الـمقصودَ الأوّل، فرقْمه في تهْذيب الكمال (١٢/ ٧٩): (ع)، وأمّا الثّاني، فله من الرُّقُوم: م، ت، ق.

ومالكِ(أ) بْنِ الْحارثِ(١)، وخَيْثَمَةَ(٢)، كلُّها صِحَاحٌ(٣).

٤١ ـ قال: وسمِعْت يحْيى يقول: ما كتبْتُ عنْ سفْيان، عن الْأعْمشِ، أحبُّ إليَّ ممّا سمعْتُ أنا من الْأعْمش(٤).

٤٢ ـ قال(٥): وسمِعْتُ يحْيى يقول: سمِعْتُ شعْبةَ يقول: فُقِدَ(ب) عبْدُ الله بْنُ شَدّادٍ وعبْدُ الرّحْمٰن بْن أبي ليْلى(ج) في(د) الْجماجم(٦)؛ اقْتحم بهما(هـ) فَرَسَاهما الْفُرَاتَ، فَذَهَبَا.

٤٣ ـ قال(٧): وسمِعْتُ يحْيى يقول: سمِعْتُ شُعْبَةَ يقول: فُتِنَ النّاسُ بقبْرِ

(أ) (ص): «وملك».

(ب) في تاريخ دمشق (٢٩/ ١٤٧): «قدم»؛ تصحيف.

(ج) (ص): «ليلا».

(د) عبارة «في الجماجم»: ساقطة من تاريخ دمشق (٢٩/ ١٤٧).

(هـ) (ص): «لهما».

---

(١) هو: مالكُ بْن الْحارث السّلَمي الرّقّي، منْ أهْل الْكوفة، قال الفلّاس في تاريخه (٣٩٧): «مات سنة أرْبع وتسْعين».

(٢) يْحتمل أنْ يكون خَيْثمة بْن عبْد الرّحْمٰن الْجُعْفي، أو خَيْثمة بْن أبي خيْثمة الْبصْريّ؛ فقدْ روى عنْ كليْهما، لكنّ الظاهرَ أنّ المرادَ منْهما الأوّل، فرقْمُ الأوّل (ع)، ورقْم الثّاني (ت) في تهْذيب المزّي (١٢/ ٧٨).

(٣) هذا الخبرُ منْ أفْراد الكتاب.

(٤) تابع المؤلِّفَ عنْ يحيى، عبيْدُ الله الْقَواريريُّ في تاريخ بغداد (١١/ ٥١٢؛ ر: ٥٣١٩)، وابْنُ الجعْد في مُسْنده (١/ ٢٨٢؛ ر: ١٨٩٧)؛ وزادَ للبيان: «قيل ليحْيى: لِمَ؟ قال: لأنّ الأعْمشَ كان يمكِّنُ سفْيانَ ما لا يمكِّنُني».

(٥) تاريخ عمرو بن علي: ٣٣٢؛ (وفيه تقْديم ابن أبي ليْلى على ابن شدّاد)؛ تاريخ دمشق: ٢٩/ ١٤٧؛ ٢٩/ ١٥٢؛ ٣٦/ ١٠٢؛ التاريخ الكبير: ٥/ ١١٥؛ رت: ٣٤٢.

(٦) كانت سنة ثلاث وثمانين. وهي وقعة بين الحجّاج وعبد الرحمٰن بن الأشعث، انحاز فيها القراء إلى هذا، فغُلبوا. ون: تفاصيل الوقعة في أنساب الأشراف (٧/ ٣٣٥ ـ ٣٦٢)، وبعضاً من مواقف العلماء من هذه الوقعة في تاريخ الفلّاس (٣٣٢ ـ ٣٣٣)؛ ومقدمتي في تحقيقه: ١٢٤.

(٧) رواه المؤلِّف نزلةً أخرى في تاريخه (٢٨٩): ولفظه ثَمّة: «... كان الرّجلُ يُدْخِلُ يَدَه =

عبْدِ الله بْنِ غَالب، كان يوجدُ منه ريحُ الْمِسْك[(١)].

٤٤ ـ قال[(٢)]: وسمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا[(أ)] شُعْبةُ، قال: سألْتُ[(ب)] عمْرَو بْنَ مُرّةَ[(٣)] عنْ أُوَيْسٍ الْقَرَني[(٤)]، فلمْ يعْرفْهُ[(٥)].

٤٥ ـ وحدّثْتُ يحْيى فقلْت: حدّثنا أبو معاويةَ[(٦)]، قال: نا الأعْمش، قال: سمعْتُ عَمْرو بْنَ مُرّةَ يقول: «أنا مُرْجئٌ[(ج)]»؛ فأنْكره يحْيى وقال: حدّثنا شعْبةُ، قال: كان عمْرُو بْنُ مُرّة، لا يتكلّمُ في شيْءٍ[(٧)].

(أ) في الكامل: «سمعت».

(ب) بعْدها في الأصْلِ بياضٌ بقدْرِ كلمة، ناتجٌ عنْ كشْطٍ، ولعلّه من النّاسخ، زاد كلمةً ثمّ تنبّه إلى لُزُوم حَذْفها.

(ج) (ص): «مرجي».

= في قبْرِه فيَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ».

(١) قال مالك بن دِينار: ورأيْتُ قبْرَ عبدِ الله بنِ غالب، فأخذْتُ منْ ترابه فإذا هو مِسْك. قال: وفُتِنَ النّاسُ به، فبُعِثَ إلى قبْره فسُوِّي. منْ كرامات أوْلياء الله لهبة الله اللالكائي (٢١٧؛ ر: ١٨٧). ون: التاريخ الأوسط: ٢/ ٩٨٢ ـ ٩٨٣؛ ر: ٧٥٦ ـ ٧٥٧؛ التاريخ الكبير: ٥/ ١٦٦ ـ ١٦٧؛ رت: ٥٢٦؛ موضح أوهام الجمع والتفريق: ٢/ ٤٨٧؛ العاقبة: ٢١٨.

(٢) الكامل: ١/ ٤١٢.

(٣) أبو عبد الله الجمَلي الضّرير، من حفّاظ الْكوفة الثّقات.

(٤) أُويْس بْن عامر الْقَرَني، سيِّدُ الْعُبّاد، وعَلَم الأصْفياء من الزّهّاد. قال ابن سعد: وكان أُويْس ثقةً، وليْس له حديثٌ عنْ أَحَد. ن: في أخباره: الطبقات الكبير: ٨/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥؛ حلية الأولياء: ٢/ ٧٩ ـ ٨٧.

(٥) تابع شيخَ المؤلّف يحيى، اثنان: زيْدُ بن الحُباب في الضعفاء (١/ ١٥٣؛ رت: ١٦٧)، وأبو داود الطيالسي في حديث بُنْدَار عن شيوخه (وهو ضمن مجلة الأحمدية، ع ١٨؛ ص: ١١٩)، بلفظ: «حدّثنا شعْبة قال: سألْتُ عمْرو بن مُرّةَ، قلْت: أخبرْني عن أُوَيْسٍ الْقَرَني، تعْرفونه فيكمْ؟ قال: لا».

(٦) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

(٧) لعلّ شعبةَ لمْ يعْلمْ منه ذلك؛ أوْ علِمَه ورأى أنْ لا تعلُّق لشيْءٍ منه بالرّواية؛ لأنّ الرّجل لمْ يكنْ داعيةً؛ ولا إشْكال في مثْل هذا حتّى على فرْض عدم الْعِلْم، فإنّ =

[. . .][أ]

٤٦ - يحْيى، قال[١]: نا شُعْبةُ، عن الْحكَم[٢]، قال: كان يحْيى بْنُ الْجزّار[٣]

(أ) بياضٌ بقدْر كلمتيْن، وإنّما وصفْنا لك هذا وإنْ لم يتبيّن لنا إخْلالُه بسياق الْكلام، خروجاً من الْعُهْدة، وحرْصاً على أنْ يرى الْقارئُ الأصْل المخطوطَ بأعيُنِنا، ويشْهدُ لما قلْنا، التّعليقُ الموالي فانْظرْه غير مأْمور.

= النقّادَ لآخِرِ الْعهْد بالرّاوي أقْطعُ في الْحُكْم عليه ممّن تقدّم ولمْ يواكبِ النّظرَ في حالِه، ثمّ إنّ حديثَ أبي معاوية عنِ الأعْمشِ عنْ عمْرو إسنادٌ صحيحٌ قويٌّ، لا يسُوغُ ردُّه بمجرّد معْرفة طبائع الرّاوي واحْتمالِ أنْ يقولَ كذا أوْ لا يقولَه؛ لأنه مقابَلةُ دليلٍ بشُبْهة دليلٍ؛ وعليْه؛ فإنْ قال الأعْمشُ إنّه سمع عمْراً فقدْ صدق، ويزكّي ذلك قوْلُ إمام الصّنْعة في الْكبير (٦/ ٣٦٨؛ ر: ٢٦٦٢) عن عمْرو: «كان يقول: إنّي مرْجئ»، وقوْل أبي حاتم في الْجرح (٦/ ٢٥٨؛ ر: ١٤٢١): «كان يرى الْإرْجاء»، ولم يُسْنِداهُ إلى أحد، اعْتماداً على أنّ الْخبر اسْتفاض عنْه بذلك. بلْ إنّ مكانَه من الصّدْق والْعِبادة والعِلْم، حدا بالنّاس إلى تقْليده في مذْهبِه ولوْ لـم يدْعُ إليه؛ قال محمّد بْن حميد الرّازي: حدّثنا جَرير، عنْ مُغيرة، قال: «لـمْ يزلْ في النّاس بقيّةٌ حتّى دخل عمْرو بْن مُرّة في الإرْجاء، فتهافت النّاسُ فيه» (تهْذيب الْكمال: ٢٢/ ٢٣٦؛ ر: ٤٤٤٨).

(١) في وجْه ارْتباطِ هذا الخبر بسابقِه لطيفةٌ، وهي أنَّ عمْرو بن مرّة، يرْوي عنْ يحيى بْن الجزّار. ون: أنْموذجاً عنْ روايته عنْه في مسند أبي يعلى: ٩/ ١٣٣؛ ر: ٥٢٠٨.

(٢) هو: ابن عتيْبة.

(٣) هو: الْعُرَنيُّ الكوفي.

شعْبة: لـمْ يسْمعْ يحْيى بْن الجزّار منْ عليٍّ إلّا ثلاثةَ أشْياء؛ - فذكرَ اثنين منها - (الضعفاء للعقيلي: ٦/ ٣٥٠؛ ر: ٦٥٧٧). ابْن سعْد: - بعْد حكايته لقوْل يحْيى أعلاه -: «كان ثقةً، وله أحاديث» (الطبقات الكبير: ٨/ ٤١٢؛ ر: ٩٣٠٧). ووثّقه الرّازيان أبو حاتم وأبو زرْعة (الجرح والتعديل: ٩/ ١٣٣؛ ر: ٥٦١). العِجْلي: كوفيٌّ ثقة، وكان يتشيّع (معرفة الثقات: ٢/ ٣٥٠؛ ر: ١٩٦٧). الجوْزجاني: كان غالياً مُفْرِطاً (أحوال الرجال: ٤٣؛ ر: ١٣). قلت: وقوْلُ الجوزجاني هذا لا يُقْبَلُ على إطلاقه، فقد كان ناصبيّاً، ينْقمُ على الشيعة، فكأنه شهادةُ مبْتدِعٍ على آخر. والرّاوي لـمْ ينْزعْ عنْه وصْفَ الثّقة منْ هؤلاء أحد، وألْزموه التّشيّعَ منْ غيْر دعْوة، ولوْلا ذلك لـمْ يرْو عنْه غالبُ السّتّة حاشا البخاري. وكأنّ ابن عديٍّ ضاقَ بإقْحامه في الضّعفاء، =

يغْلُو[أ] في عليٍّ[١].

٤٧ ـ وسمعْتُ[٢] أبا داود يقول: سمعْتُ شُعْبَةَ يقول: ما كتبْتُ عنْ أحدٍ بالْكوفة إلّا وهو يُفَضِّلُ أبا بكْرٍ وعُمرَ [على][ب] عَليٍّ[٣].

(أ) (ص): «يغلوا».

(ب) ما بين المعكّفين مزيدٌ لازمٌ أخلّ به الأصل؛ إذ فيه: «وعلي»؛ وهو خلافُ المقْتضى.

= فجاءتْ ترْجمتُه عنده فقيرةً خلاف مُعْتَادِهِ، فلعلّه لَمْ يقفْ منْه على ما يُشْفي به إلى الْهلَكَة، فجاءَ حُكْمه عليه عقيبَ أنموذج روايتِه مُتَوسّطاً، وذلك قوْلُه: «وأرْجو أنّه لا بأْس برواياته» (الكامل: ١٠/ ٦١٠؛ ر: ١٨٥٢٦)؛ وهو كذلكَ.

(١) تابعَ الفلّاسَ عن يحيى، أحمدُ بن حنبل في العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٩٣؛ ر: ٤٣٣٤) وتاريخ ابن أبي خيثمة (قطعة من الكوفيين: ١٥٥؛ ر: ٣٦٧)، سوَى أنه أبدلَ «عليّاً» بـ«التشيع». وعنْه العقيلي في الضعفاء (٦/ ٣٥٠؛ ر: ٦٥٧٥)، وعلّقه عنْ يحيى مُسْنداً، ابْنُ سعْدٍ في كبرى طبقاته (٨/ ٤١٢؛ ر: ٩٣٠٧)، ومنْ غيْر إسنادٍ، الْفسَويُّ في المعرفة والتاريخ (٣/ ١٢١).
وعزاهُ رأْساً ليحْيى بْن سعيد بنحوه، المنتجيليُّ، حسبما نقله مغلطاي في إكماله (١٢/ ٢٩٣؛ ر: ٥١٠٥).

(٢) أخْرجه ابْنُ الأعْرابي في مُعْجَمه (١/ ١٧٢؛ رح: ٢٩٣) عنْ محمّد بن عيسى، عنْ أبي حفْصٍ فذكره، ومنْ طريقه ابْنُ عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٣٨٥).
ووقع الخبرُ أيضاً في جوابات أبي داود السجستاني لأبي عبيد الآجُرّي ـ بسماعه منه ـ (٢/ ١٢١؛ ر: ١٣٠٩)، بلفظ: «قال شعْبة: ما كتبْتُ عنْ أحد إلّا يقدّم أبا بكر وعمر». وفائدةُ روايةِ الأصْل تقْييدُ إطْلاقِ الرواية الثانية، وتخْصيصُها بالْكوفة. وساق أبو داود أنموذجاً عن هؤلاء الكوفيّين في موضعٍ مُتراخٍ عن الأوّل فقال (١/ ٢٢٩؛ ر: ٢٧٥): «ابن إدريس، وزائدة، ومالك بن مِغْول، يقدِّمون أبا بكْر وعمر».
وقريبٌ منه قولُ أبي يسير: ما أدْركْتُ أحداً إلّا وهو يقدّمُ أبا بكْرٍ وعمر (معجم ابْن الأعْرابي: ١/ ٢٣٤؛ ر: ٤٣٠).

(٣) ليس معنى الخبر اسْتفاضةُ تفْضيل الشّيْخيْن بالْكوفة، فإنّ الْواقعَ خلافُه، وإنّما مقْصودُه أنّ شعبةَ منْ شدّة تحرُّزه انْصرف عنْ منْ قدَّم عليّاً فلمْ يكتبْ عنْه، يشْهدُ لما قلْناه أنّ زيدَ بْنَ الْحُباب قال: «كان رأْيُ سفْيان الثّوْريّ رأْيَ أصْحابه الْكوفيين؛ يُفَضّلُ عليّاً على أبي بكْر وعمر، فلمّا صار إلى الْبصْرة رجع عنْها، وهو يفضّلُ أبا بكْرٍ وعُمَرَ على عليٍّ، ويفضّلُ عليّاً على عثْمان» (حلية الأولياء: ٧/ ٣١). قلْت: وموْقفُه منْ عليّ =

٤٨ ـ قال: وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ معاذٍ يقول: حدّثنا شعْبةُ، عنْ حُصَيْن[١]، قال: قلْتُ لأبي وَائِل[٢]: عليٌّ أفْضلُ أو عثْمان؟ قال: عليّ؛ حتّى أحْدث ما أحْدَثَ. فأمّا الْيوْمَ، فعُثْمان[٣].

قال معاذ: فحدّثْتُ به بِشْرَ بن الْمُفضَّل فقال: عُثْمانُ كان خيْراً[أ] قبْلُ وبعْدُ. [٦/و] فَغَضب يحْيى وقال: ما دَرَى[ب] هذا عُمرُ بْن الخطاب، حين جَعلها شُورَى بيْن ستّةٍ![٤].

(أ) (ص): «خير». (ب) (ص): «درا».

= وعثْمان هذا، ليْس مذْهَبَ أهْل الْبصْرة الأول، فقد قال قتادةُ وسمع قوْماً يفضّلون عليّاً على عثْمان رضي الله عنهما، فغضب وقال: «والله ما كان على هذا أوّليكم؛ يعْني: أهْل الْبصْرة» (مسند ابن الجعد: ١٦٣ ـ ١٦٤؛ ر: ١٠٥٥).

وفي الخبر: الْإشارةُ إلى اسْتقامة موْقف أهْل الْبصْرة منْ مسْألة المفاضَلة بيْن الأرْبعة الخلفاء رضي الله عنهم. وعدمُ أخْذِ شعْبة عنْ كُلٍّ وتحرّيه في الرّواية إلّا عن الثّقات الأثْبات.

(١) هو: حُصَيْنُ بن عبْد الرّحْمٰن السّلمي، يكْنى: أبا الهُذَيْل؛ قاله الفلاس في التاريخ (٤١٠). ون: التاريخ الكبير: ٣/ ٧ ـ ٨؛ رت: ٢٥؛ الجرح والتعديل: ٣/ ١٩٣؛ رت: ٨٣٧؛ كنى مسلم: ٢/ ٨٨٥؛ رت: ٣٥٨٥.

(٢) شَقيقُ بْنُ سَلَمَة.

(٣) أخرج ابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثالث: ٣/ ١٨٣؛ ر: ٤٣٨٩) بسنده عنْ عاصم، قلت لأبي وائل: أيُّهما أحبُّ إليْك: عليّ أو عثْمان؟ قال: عليّ حتّى صنَع ما صَنع.

وعنْ عاصم بْن بهْدلة أيْضاً: قيل لأبي وائل: أيُّهما أحبُّ إليْك: عليّ أوْ عثْمان؟ قال: كان عليّ أحبَّ إليَّ منْ عثْمان، ثمّ صار عثْمان أحبّ إليّ منْ عليّ (معرفة الثقات للعجلي: ١/ ٤٦٠).

(٤) فيه إنْكارٌ وردٌّ منْ يحْيى لهذا الكلام بصنيع الْفاروق رضي الله عنه، إذْ لوْ كان ظَهَرَ له مفاضلةٌ لـمْ يلْجأْ إلى الشّورى؛ فظهَرَ أنّ عليّاً وعثْمان رضي الله عنهما عنْد يحيى كفرَسَيْ رِهانٍ أوْ كرُكْبتَيْ بَعير؛ أو الْوقْف، وهذا هو المشهورُ عنه، قال أبو زكريّا يحيى بن معين: «قال يحيى بن سعيد: كان رأْيُ سُفْيان الثّوري: أبو بكْر وعُمر، ثمّ يقف. قال يحيى بن معين: وهو رأْيُ يحْيى بْنِ سعيد» (من كلامه في الرجال، رواية الدقاق: ٢٩؛ ر: ٦ ـ ٧).

٤٩ ـ وسمعْتُ[١] يحْيى يقول: سمعْتُ سفْيان يقول: أرادوا أبا الْبَخْتَريِّ[أ] الطّائِيَّ أنْ يسْتعْملوه يوْمَ الْجماجم على الْقُرّاء[ب] فأبى[ج]، وقال: أنا رجُلٌ من الْموالي، ولا أُحْسِنُ أهُزُّ السّيْف. فاسْتعْملوا زَحْرَ بْنَ جَبَلَةَ بْنِ زَحْر[٢]؛ فما برِحَ حتّى قُتِل.

٥٠ ـ قال[٣]: وسمعْتُ أميّةَ بْن خالد[٤] يقول: حدّثنا شُعْبة، عنْ عمْرو بْنِ مُرّةَ قال: أرادوا أبا الْبَخْتَرِيِّ[د] أنْ يسْتعْملوه فقال: أنا رجلٌ من الْمَوَالي، ولا أُحْسِنُ أهُزُّ السَّيْفَ[٥].

(أ) (ص): «البخثري». (ب) (ص): «القرا».

(ج) (ص): «فابا».

(د) (ص): «البخثري».

---

(١) كتاب التاريخ للفلّاس (٣٣٢)، مختَصراً، إلى قوله: «السيف».

(٢) اضْطربت المناقلُ في هذا الاسْم، فقال ابْن مَنْدَه في المسْتخْرج (٣/ ١٠٩): «جَبَلَة بْن زَحر، وقيل: زحر بْن جَبَلَة بْنِ زَحْر».اهـ. فوافق المؤلِّف في الثّاني، والبلاذُريَّ في الأوّل (أنساب الأشراف: ٧/ ٣٣٦). وجعلهُ القرّابُ في تاريخه «زحْرَ بْنَ جَبَلة»؛ نقَلَه عنْه الحافظ مغلطاي في إكْماله (٥/ ٣٤٠؛ رت: ٢٠٢٦). وشذَّت نسخةُ التاريخ لخليفة (٧٤) فوقع فيها: «جهْم بْن زحر بْن قيْس». وهو وهَمٌ جرى التّنْبيه عليه في طُرّة بالقوْل: «الْمعْرُوفُ جَبَلَة لا جهْم». وقال الطّبريُّ في تاريخه (٣/ ٦٣١)، وابْنُ سعْد الْخيْر الْبلنْسي في الْقُرْط على الْكامل (٨٠٩) «جَبَلة بن زحر بْن قيْس»، وزاد البلنسيُّ متعقِّباً المبرِّد في تضادٍّ وقع فيه: «وقوْلُه ـ يعني: صاحب الكامل (٣/ ١٣٠٠) ـ: «فوجّه إلى محمّد بْن إسْحاق بْن الأشْعث وإلى ابن زحر»: ش: قدْ تقدّم قبْل هذا «زحْر»، وقال هنا: «ابْن زحر»، فانظر فإنّ زَحْرَ بْنَ قيْسٍ شهد صِفِّين مع عليٍّ ﵁، وابْنُه جَبَلَةُ بْن زحر كان على الْقرّاء يوم الْجماجم، وهو من بَدّا بْن سعْد بْن عمْرو بْن ذهْل بن مران بن جعفي بن سعد العشيرة بن مذحج، وأراهُ «ابن زحر»، على ما يعْطيه زمانُه وسِنُّ مَنْ قُرِنَ به في هذا الْخبَر».

(٣) تاريخ عمرو بن علي (٣٣١)، بمساقٍ أتمّ هنالك.

(٤) أبو عبد الله القيسي البصري. ن: مقدمة التاريخ: ٣١.

(٥) تابعَ شيخَ المؤلف ـ أميّةَ بن خالد ـ أبو داود الطّيالسي، بنحْوه؛ وفيه: «فأمِّروا رجُلاً من الْعرب. فَفَعَلوا»؛ كما في حديث محمّد بْن بشّار بُنْدار: رح: ٣٢؛ (وهو ضمن =

٥١ ـ سألْتُ يحْيى عنْ حديثِ ابْنِ[أ] أبي ليْلى[ب] في الدّيّةِ فقال: حدّثنا ابْنُ[ج] أبي ليْلى[د]، عن الشّعْبيِّ قال: قال عُمر. فقلْتُ[١]: إنّ وكيعاً قال: عَبِيدة[٢]. قال[٣]: قدْ سمِعْتُه[٤] يقول: «عنْ عَبِيدَة»؛ وليْتَ يكونُ حفِظَه[٥] عن الشّعْبيِّ[٦].

(أ) (ص): «بن». (ب) (ص): «ليلا».
(ج) (ص): «بن». (د) (ص): «ليلا».

= مجلة الأحمدية، ع ١٨؛ ص: ١١٥). ومنْ طريق أبي داود أخْرجه ابْنُ سعْد في الطّبقات الكبير (٨/ ٤٠٩؛ ر: ٩٣٠٠)، والفَسَوي في المعْرفة والتّاريخ (٣/ ١٧٠) عنْ شعْبةَ به، لكنْ لمْ يقعْ في هذا تعْيينُ المولّى بعْدُ. وأخْرجه بخلْفٍ في الألْفاظ منْ طريق غُنْدَرٍ عنْ شُعْبة به نحْوه، خليفةُ بْن خيّاط في التاريخ (٢٨٢ ـ ٢٨٣).

(١) القائل: الفلاس. (٢) ابْن عمْرو السَّلْماني.
(٣) القائل: يحيى. (٤) أي: سمعت ابن أبي ليلى.
(٥) الضّميرُ عائدٌ على محمّد بْن عبْد الرّحْمٰن بْنِ أبي ليلى، ويدلُّ أنه سيّءُ الحفظ. وقد تقدّم للفلّاس النقْلُ عنْ شُعْبَةَ: «ما رأيْتُ أحداً أسْوَأَ حِفْظاً منِ ابْنِ أبي ليْلى»، وسيأتي له للتّوّ التمثيلُ لاضْطرابه (ر: ٥٣). قال البخاري: كان يحدّثُ بأحاديث مقْلُوبة (ن: التاريخ الكبير: ١/ ١٦٢؛ ر: ٤٨٠)، فعل ذلك مع شعبة (ضعافُ للعقيلي: ٥/ ٣١٣؛ ر: ٥٤٠٠). وقال أحْمد: مُضْطربُ الْحديث، سيىء الحفظ (الضعفاء للعقيلي: ٥/ ٣١٧؛ ر: ٥٤١٠).
(٦) لم أجدْه بلفظ «قال عُمر»، لكنّه بالْوقْف عليه والْحكايةِ عنْه منْ رواية وكيع في مصنف ابن أبي شيبةَ (١٤/ ٢٩؛ ر: ٢٧٢٦٣) قال: «حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا ابْنُ أبي ليْلى، عن الشّعبيِّ، عنْ عَبِيدةَ السَّلْماني، قال: وَضَعَ عمر الدّيّات؛ فوضع على أهل الذّهب ألْف دينار، وعلى أهْل الوَرِقِ عشْرة آلاف، وعلى أهْل الإبل مئةً من الإبل، وعلى أهْل البقر مئتيْ بقرةٍ مُسِنّة، وعلى أهْل الشّاة ألْفيْ شاة، وعلى أهْل الْحلل مئتيْ حلّة». وعلّقه عن وكيع بنفس الإسناد، ابنُ عبد البرّ في الاستذكار (٢٥/ ١١؛ ر: ٣٦٥٩٤). وهذا يشْهدُ لصدْقيّةِ مُراجعة الفلّاس شيْخَه.
وتابعَ يحيى بن سعيدٍ القطان، سفيانُ الثوريُّ بمساقٍ تامٍّ عند عمرَ بن شبّة النُّمَيْريِّ في تاريخ المدينة (٢/ ٧٥٨)، وعنْد عبْد الرّزّاق في مصنّفه (٩/ ٢٢٩؛ ر: ١٧٢٦٣). وفي خصوص ديّة البقر منه؛ من نفْس الطّريق عند عبد الرّزاق (٩/ ٢٨٨؛ ر: ١٧٢٤٣)، وزاد سفيان: «وسمعنا أنها مسنّةٌ». ومن طريقه أيضاً عن ابن أبي ليلى عنْ عمرَ في =

٥٢ ـ قال[1]: وسمعْتُ أبا داود يقول: حدّثنا شُعْبة، قال: سمعْتُ

= الشّياهِ خاصّة (٩/ ٢٩٠؛ ر: ١٧٢٥٠)، وهو مرْسَلٌ سقط منه «الشعبي». وفي خاصّة الورِق والذهب عند البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢/ ١٦٠٥٨)، منْ طريق الثوري أيضاً قال: أخبرني محمد بن عبد الرّحْمٰن عن الشعبيِّ ـ موقوفاً عليه ـ فذكره؛ وهو مُرْسلٌ بدوْره. قلْت: وليْس في شيْءٍ ممّا مرَّ منْ طريقِ الثوريِّ ذكْرُ «عَبِيدة» قطُّ.
وظفرتُ بمتابعةٍ لابن أبي ليلى عن الشعبي، هي متابعةُ «الهيْثم»، منْ طريق أبي حنيفة عنْه، في السنن الكبرى (٨/ ١٤٠؛ ر: ١٦١٨٧)، ومعْرفة السّنن والآثار (١٢/ ١٠٨؛ ر: ١٦٠٥٦)، وعوالي الإمام أبي حنيفة (١٠؛ ر: ٣)، والأرْبعون منْ حديث أبي حنيفة (١٦؛ ر: ٣)، في خصوصِ الوَرِق. ومنْ نفْس الطريقِ بمساقٍ أتمَّ عند أبي يوسف في الآثار (٢٢١؛ ر: ٩٨٠)، ولكنَّ فيه إبْهامَ المتابع لابْن أبي ليلى بالقوْل «عمّن حدّثه». ولمْ تزدْ مصادرُ هاته المتابعةِ على أنْ سمّتِ «الهيثم»، دون تعْيينه ولا رفْعِ الإطْلاق عنْه، ووجدتُ أبا حنيفةَ يروي عنْ أبي غَسّان الهيثم بن حَبيب الصّرّاف، وقدَ أوصى شُعْبةُ أبا عوانةَ عند خروجه للكوفةِ بلُزومه (العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ٤١٤؛ ر: ٥٨٠٠)، وأثْنى عليْه الإمامُ أحمد وقال: ما أحْسنَ أحاديثَه، وأشدَّ اسْتقامَتَها، ليْس كما يرْوي عنْه أصْحابُ الرّأْي.اهـ. ووثّقه ابْنُ مَعين. وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة: صدوقٌ ثقة (ن: الجرح والتعديل: ٩/ ٨١؛ ر: ٣٢٧). لكنّ المزّيَّ في تهذيب الكمالِ (١٤/ ٣٢ ـ ٣٣؛ ر: ٣٠٤٢) وأصولِه ومُتَابعيه لـمْ يذكروا هذا ـ فيما جهدْتُ ـ فيمنْ روى عن الشعبيِّ على عادتهم في مُحاولة اسْتقراء شيوخ المترْجم له والرّواةِ عنه، فيبقى كوْنُه هو على الحقيقة معْروضاً للشّكّ، ثمّ تحقّقتُ أنه هُو ولله الحمد، حين وجدْتُ له حديثاً ضعيفاً يرْويه عن الشّعْبيِّ عنْ جابر موْقوفاً في لسان الميزان (٢/ ٥١١؛ ر: ٣٣١٩)، والبلاءُ فيه ممّنْ دونه؛ أيْ: منْ زيْد بْن نُعَيْم، وهو مجهولُ الْحال. وكيفما كان الأمْر، فإنّ الْمقْصودَ عندنا ما يشْهدُ لوقوعِ روايةِ هيْثمٍ الصّرّاف عن الشعبي، وقدْ وقع.
وفائدةُ التّعْيين، توْكيدُ المتابعة لابن أبي ليلى من هذا الوجْهِ في عدم ذكْر «عَبيدة»، وترْجيحُها، زيادةً على روايةِ القطّان وسفيان، وهاتِه بمجْموعها أقْوى منْ روايةِ وكَيع، ولذلكَ تردّد يحيى في قبولِها ـ مع أنها داخلةٌ في مسْموعاته أيضاً كما يدلُّ له لفظ «سمعْتُه» ـ مُعِلّاً لها بسُوء حفظِ محمّد بن عبد الرّحْمٰن.

(١) الضعفاء: ٤/ ١٢٥٤؛ رت: ١٦٥٨؛ تعليقات الدارقطني على ابن حبان: ٢٣١؛ ر: ٣٠١؛ حلية الأولياء: ٧/ ١٨١؛ وقال أبو نُعيْم بعده: «تفرّد به أبو داود عنْ شُعْبة».
ـ قلت: ولـمْ يتفرّدْ به، بلْ تُوبع كما يرِدُ بعدُ في التّخْريج ـ.
وقدّم الدارقطني وأبو نُعيْم الخبرَ الموالي على هذا الخبر، وأعادا الضَّمير فيه على =

ابْنَ[أ] أبي ليْلى[ب] يحدِّثُ عنْ سَلَمةَ بْنِ كُهَيْل، عنِ ابْنِ أبي أوْفى[ج]، قال: «كان رسولُ الله ﷺ، يُوتِرُ بسبِّح اسْم ربِّك الأعلى، وقُلْ يا أيّها[د] الْكافرون، وقلْ هو الله أحدٌ». قال شعْبة: فسألْتُ سلمةَ بْنَ كُهَيْلٍ[هـ]؛ فحدّثني عن ذَرٍّ، عنِ ابْنِ أَبْزَى[و]، عنْ أبيه، عن النّبيّ ﷺ[1].

(أ) (ص): «بن».

(ب) (ص): «ليلا» وهو محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى؛ تقدّم.

(ج) (ص): «اوفا». (د) (ص): «يايها».

(هـ) في الحلية: «فأتيت بسلمة».

(و) (ص): «ابزا». هو ابن عبد الرحمٰن بن أبزى.

= شُعْبة، فاسْتقام لهما الجمْعُ بينهما. ووقع الخبرُ ـ من هذا الوجْه ـ مخْتصَراً بذِكْر طَرَفِه في الكامل (٩/ ٢٠٠؛ ر: ١٥٠٨٢).

وتابعَ الفلّاس في الحكاية، أحْمدُ بْن سُليمان فقال: «حدّثنا أبو داود، عنْ شعْبة، قال: أَفَادني ابْنُ أبي لَيْلى، عنْ سَلَمَةَ بْن كُهَيْل، عنْ عبْد الله بْن أبي أوْفى، أنّ النّبيّ ﷺ «كان يُوترُ بثلاثٍ». فلقيتُ سلمةَ فسألْتُه فقال: حدّثني ابْنُ عبْد الرّحْمٰن بْنِ أبْزَى. قلت: إنّما أفادني عنك، عنْ عبْد الله بْن أبي أوْفى. فقال: ما ذنْبي إنْ كان يكْذبُ عليَّ! (من ضعفاء العقيلي: ٥/ ٣١٤؛ ر: ٥٤٠٤؛ الكامل لابن عدي: ٩/ ٢٠٠؛ ر: ١٥٠٨٤). وتعْبيرُ سلَمَةَ بالْكذب، ليْس حُكْماً نقديّاً وإنّما هو تعبيرٌ عنْ شدّة حَنَقِه أنْ يضْطرب ابْنُ أبي ليْلى في الْحكاية عنْه.

(١) هذا مثالٌ آخر على سوء حفْظِ ابن أبي ليْلى، وقدْ جعله المؤلّف مع سابقِه تقْدمةً بيْن يديْ حُكْمِ شُعْبَةَ ـ الآتي ـ أنّه أسْوأ منْ رآه حفْظاً.

والحديثُ على وجْهه في مُسْنَدِ أبي داود الطَّيَالسي (١/ ٤٤١؛ ر: ٥٤٨)، وتمامُه: «فإذا سلّم قال: «سبْحان الملك القدّوس» ثلاث مرّات يرْفعُ بالثّالث صوْتَه». وذرٌّ المذكور، هو ذَرُّ بْن عبْد الله الْمُرْهِبِيُّ، سمّاه عبد الرزاق في المصنّف (٣/ ٣٢؛ ر: ٤٦٩٦)، وهو ثقةٌ. وابْنُ عبْدِ الرّحْمٰن، هو سعيد، أوْثقُ أخويْه عبْدِ الله وعَلْقَمة، ثقةٌ (ن: تهذيب الكمال: ١/ ٥٢٤؛ ر: ٢٣٠٨؛ وإكماله: ٥/ ٣١٨؛ ر: ١٩٩٩). وعبْد الرّحْمٰن بْن أبْزَى، صحابيٌّ على الرّاجح، منْ صِغَارهِمْ، لـمْ يخالفْ في هذا إلّا ابن حبّان، فعدّه تابعيّاً (ن للتّفْصيل: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي: ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤؛ ر: ٦٣١)، وقد قال ابْنُ أبي خيثمة في تاريخه (السفر =

٥٣ ـ[أ] قال[١]: وسمعْتُ أبا داود يقول: سمعْتُ شُعْبَةَ يقول: ما رأيْتُ

(أ) بياضٌ بقدْر كلمتيْن، ولا أظنّه يحتجنُ شيئاً في الأصْل، فإنّ هذا الخبر والذي قبْلَه منضمّان من دون فصْلٍ عند الدارقطني وأبي نعيم.

= الثاني: ٢/ ٩٩٣؛ ر: ٤٢٨٢): «حدّثنا عفّان بْنُ مسْلم، قال: حدّثنا عبْد الْواحد بْنُ زياد، قال: حدّثنا الْحجّاج ـ يعْني: ابْن أرْطاة ـ عنْ سعيد بْن عبْد الرّحْمٰن بْن أبْزى، عنْ أبيه، قدْ كان أدْرَكَ النّبيّ ﷺ». قلت: ورجالُه ثقات، سوى أنّ ابن أرطأة فإنه صالح الحديث، في قول يحيى بن معين (الدقاق: ٧٦؛ ر: ٢١٣)، وهو يرسل ويدلس (ن: تهذيب الكمال: ٥/ ٤٢٤)، فتفرّده منْكر. وفيه إشْكال آخر، وهو: هلْ تصحيحُ إدْراكِ ابن أبزى النبي ﷺ، من ابْنه سَعيد، أمْ هو تذْييلٌ لابن أبي خيثمة على السند.
وأيّاً ما كان، فلا يضرُّ عبد الرحمٰن صِغَرُه؛ لأنّ حديثَه المؤنّنَ يحْكي فعْلَ النبي ﷺ في صلاته، وهو فِعْلٌ متكرّرٌ يسيرُ الرُّسوخ في ذاكرة الرّاوي، بخلاف الْقوْل الْمجرّد فإنّه فضْلاً عن أنه قدْ لا يتكرّر، فهو يْحتاجُ لتمْييزٍ أكْبر. وقدْ تتبعتُ بعضَ حديث عبد الرحمٰن، فظهر لي أنّ عُظْمَهُ حكايةٌ لأفعال النبي ﷺ في الصّلاة خاصّةً، فمنْه ما رواه أبو داود الطّيالسي عنه ـ بإسنادٍ فيه مقالٌ ـ قال: «صلّيْت مع النّبيّ ﷺ فكان لا يتمّ التّكْبير» (مسند الطيالسي: ٢/ ٦١٦؛ ر: ١٣٨٣)؛ وما رواه أبو نعيم عنه أيضاً، قال: «شهدْت مع رسول الله ﷺ جنازة...» (معرفة الصحابة: ٤/ ١٨٢٣؛ ر: ٤٦٠٤)، غير أنّ في سنده محمد بن سالم الكوفي، وهو ضعيف... بالإضافة إلى حديثِ الصُّلْبِ أعلاه، وهاته الأحاديثُ كما ترى في كتاب الصّلاة، ولا أظنُّ هذا أوْ ما في معناهُ ـ إن اتّصل سَنَدُه ـ داخلاً في مراسيل الصحابة، وإنّما هو نقْلٌ محْضٌ متَّصل، والله أعلم.
وتابعَ الْفلّاس يُونُسُ بْنُ حَبيبٍ عنْ داود به، في السّنن الْكبْرى للبيْهقي (٣/ ٦٠؛ ر: ٣٨٦٩). وتابع أبا داودٍ، بهْزُ بْنُ أَسَد، وخالدٌ عنْ شعْبة عنْ سلمةَ مقْروناً إلى زُبيْد، في سنن النّسَائي (٣/ ٢٤٤؛ ر: ١٧٣٢؛ ٣/ ٢٤٥؛ ر: ١٧٣٣)، وعليُّ بْنُ الجعْد في مسْنده (١/ ٨٦؛ ر: ٤٨٧)، ومنْ طريقه أخْرجه أبو نُعَيْم في الحلية (٧/ ١٨١). وتابع شُعْبَةَ في أمالي المحاملي (من رواية ابن البيع: ١/ ٣٣٧؛ ر: ٣٦٨)، منْصورُ بْنُ الـمُعْتمر عنْ سلمة، ولمْ يذْكُرْ ذَرّاً.
والْحديثُ متّصلُ الإسْناد، وله طرقٌ شتّى.

(١) المحدث الفاصل: ٤٠٠؛ ر: ٤١٢؛ العلل للدارقطني: ٣/ ١٨٦؛ ر: ٣٤٩؛ تعليقات الدارقطني على ابن حبان: ٢٣١؛ ر: ٣٠١؛ الضعفاء (ج): ٣٤٠ أ؛ الجرح والتعديل: ١/ ١٥٢؛ رت: ٦٦؛ ٧/ ٣٢٢؛ رت: ١٧٣٩؛ المجروحين: ٢/ ٢٤٤؛ الكامل: ٦/ ١٨٣؛ حلية الأولياء: ٧/ ١٨١.

أحداً[أ] أسْوَأَ حِفْظاً مِنِ ابْنِ أبي لَيْلى[ب].

٥٤ ـ قال[١]: وسمعْتُ عُبيْدَ الله بْنَ عُمر[ج] الْقواريريَّ يسْأل[د] يحْيى عنْ قوْلِ مُجاهدٍ ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فقال: حُدِّثْنا[٢] عنْ رجليْن، ما أدْري أيَّهما شَرٌّ[هـ]؟!. عنْ ليْثٍ[٣] وابْنِ[و] أبي ليْلى[ز]!. فلمْ يَزَلْ به حتّى

(أ) «أحداً» ليست في علل الدارقطني.

(ب) (ص): «بن أبي ليلا». والمقصودُ: محمّد بْن عبْد الرّحْمٰن بْنِ أبي ليْلى.

(ج) «بن عمر»: ليست في الأسامي والكنى. (د) (ص): «يسل».

(هـ) في الضعفاء: «أشرّ»؛ وروايةُ الأصل أصحّ.

(و) في الأسامي والكنى: «وعن ابن أبي ليلى».

(ز) (ص): «ليلا».

---

(١) الأسامي والكنى للحاكم: ٢/ ١٤٤؛ ر: ٥٢٨؛ الضعفاء (ط): ٤/ ١٢٥٥؛ رت: ١٦٥٨؛ حلية الأولياء: ٣/ ٢٩٨؛ بنحْوه. وقدّم له العقيليُّ بحديثِ مجاهدٍ تامّاً ـ الآتي وشيكاً للمؤلِّف عن شيخيْه يحيى وعبْد الرّحْمٰن ـ حتى يظْهرَ المقصودُ منْ سُؤال القواريري؛ وجعله أبو نعيم في ذيْل الخبر. وأمّا الخبر في نسخة الضعفاء (ج: ٣٤٠ ب)، فمصحّفٌ مبْتُورٌ في موْضعيْن.
ولفظُ الحكاية عند أبي نُعيْم: «جاء عُبيْد الله بْنُ عمر الْقَواريريِّ إلى يحْيى بْن سعيد، فقال له: حدِّثْني بحديثِ مُجاهدٍ ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ فقال له: حدَّثني سفْيان الثوري، عنْ أحدِ رجُليْن لا أدْري أيَّهما (كذا). قال: فألحّ عليْه فقال: حدّثني سفيان، عن [ابْن] أبي ليْلى، عنْ مُجاهد: ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾، قال: أطيلي الرُّكودَ».
قلْت: وفي المطبوعةِ تصحيفُ اسم المؤلِّف «عمْرو بن علي»، إلى «عمر بن علي»، و«الرُّكود» ـ بالدّال ـ إلى «الركوع». وسقوطُ «ابن» قبل «أبي ليلى». وفائدتُه التصريحُ بسفيانٍ ومتْن الحديث معاً.
وقوله: «ما أدْري أيّهما» دون زيادةٍ، جانحٌ بالمعنى إلى أنْ يصيرَ: لا أعْرفُهما. وليس ذلك بمُرادٍ؛ والصّحيحُ عبارةُ الأصْل عنْدَنا.

(٢) بالبناء للمجهول؛ ويكونُ المقصودُ: «حدثنا سفْيانُ عن ابن أبي ليلى مقْروناً إلى ليْث، الأوّلُ: عن الْحَكَم عن مجاهد. والثاني: عنْ مجاهدٍ رأْساً». وسيأتي تخريج الوجْهين تحت رقميْ: ٦٤ ـ ٦٥.

(٣) هل هو ليث بن أبي سُلَيْم، وليس هذا موضعُ الكلام عنه لتمحُّضه عن ابن أبي ليلى، =

حدّثه بحديثِ ابْنِ[أ] أبي لَيْلى[1].

٥٥ ـ وكان يحْيى بْنُ سعيدٍ يرْفعُ يديْه في كلِّ خفْضٍ ورفْعٍ.

وكانتْ تقعُ رُكْبتاهُ قبْلَ يَدَيْه.

٥٦ ـ وكان يحْيى لا يتوضّأُ ممّا غيَّرتِ النّارُ.

٥٧ ـ وكان يحْيى بْن سعيد يكْرهُ النّبيذَ كُلَّه.

٥٨ ـ وكان يحْيى يقولُ في الـ[ـرّهْن][2]، إنْ كان بأكْثرَ ممّا يَسْوَى[3]، فهو بما فيه [٦/ظ]، وإنْ كان بأقلّ رُدَّ عليْه الْفضْل[4].

٥٩ ـ وسمعْتُ يحْيى يُسْأَلُ[ب] عن السَّمَك يعْتلِفُ الْعَذِرَة[5]، فلمْ يَرَ به بأْساً.

(أ) (ص): «بن أبي ليلا». (ب) (ص): «يسل».

= وسيأتي الكلام عنْه مقروناً إلى غيْره، تحت رقم: ٢٣٨.

(١) ابن أبي ليلى وليْثٌ شريكان في الاضطراب والضّعْف، لكنّ هذا زادَ بالاختلاط أيضاً، فيكونُ ابنُ أبي ليلى أمْثلَ منْه؛ وعليْه جرى صنيعُ القطّان.

(٢) أتى التّخْريم على الكلمة عدا ما اثْبتْنا، وهي على وفْقِ ما أثْبتْنا، بضميمةِ التّعْليق الآتي على الْمسألة.

(٣) بمعنى «يساوي»؛ قال الخليل: «فأمّا يَسْوَى، فإنّها نادرةٌ، لا يُقال منْه: سَوِي ولا سَوَى». من الْعيْن: ٧/ ٣٢٦. قلت: ولا تزالُ اللفظةُ وزْناً ومعنىً في لساننا الدّارج المغْربي. والظاهر أنها من لهجة أهل البصرة، فقد نقل ابن أبي حاتم استعمالها عن الفلّاس أيضاً. ن: الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧٢؛ رت: ١٤٨٢.

(٤) في المسألة اخْتصارٌ دعا إليه الاشتهارُ في حينه؛ وتفصيلُها: «فِي الرَّهْنِ: يَهْلِكُ في يدي الْمرْتَهِن؛ إنْ كانتْ قيمتُه والدّيْنِ سَوَاءً، ضاع بالدّيْن، وإنْ كانتْ قيمتُه أقلَّ من الدّيْن، رَدَّ عليْه». وهذا مذهبُ عطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي ـ والعباراتُ السابقةُ من لفظه ـ وقتادة والثّوْري. ن: مصنّف عبد الرزاق: ٨/ ٢٣٩؛ رح: ١٥٠٤١؛ شرح معاني الآثار للطحاوي: ٤/ ١٠٣؛ رح: ٥٩٠٤؛ الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر: ٦/ ١٨١؛ رم: ٣٧٢٦.

(٥) لعله السّمكُ يضِلُّ عنْ شطِّ الْتقاءِ نهْر دجْلة والفرات، إلى سَوَاقي مَجاري الْبصْرة، فيُعثَرُ عليْه فيُؤكل؛ وقلنا بهذا التّوجيه؛ لأنَّ الاطلاعَ على حقيقة ما يأكلُ وهو في قعْر =

٦٠ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: الصِّرْفُ عنْدي بمنْزلةِ النّبيذِ(١).

٦١ ـ وحدّثنا(٢) يحْيى(أ)، قال: نا(ب) سُفْيان، قال: حدّثني ابْنُ(ج) أبي ليْلى(د)، عن الْحَكَم، عنْ مجاهد، في قوْلِه ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ﴾[آل عمران: ٤٣] قال: «أَطِيلي الرُّكُودَ(هـ)»(٣).

٦٢ ـ قال: ونا ابْن(و) مهْدي، قال: نا سُفْيان، عنِ ابْنِ أبي ليْلى(ز)، عن الْحَكَم، عنْ مجاهد، في قوله: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣] قال: أَطِيلي الرُّكُودَ(٤).

٦٣ ـ ابْنُ(ح) مهْدي، قال: نا سفْيان(ط)، عنْ ليْث، عنْ مُجاهد، قال: كانتْ تُصَلِّي، حتَّى تَرِمَ(ي) قَدَمَاها(٥).

(أ) الضعفاء: «بن سعيد». (ب) الضعفاء: «عن».
(ج) (ص): «بن». (د) (ص): «ليلا».
(هـ) رسمه الناسخ في الأصل بالدّال ـ وهي الرّوايةُ ـ، ثمّ تردّد في معْناه، فأحال الدّالَ عيْناً، ثمّ ردِف له رسْمُها على اسْتصحاب الْحالِ وشيكاً فانْظرْه.
(و) (ص): «بن». (ز) (ص): «ليلا».
(ح) (ص): «بن». (ط) (ص): «سفين».
(ي) مجوّدة في الأصل، وكذاك وقعتْ في تفسير الثوري؛ وبه يُعلمُ أنّ كثيراً من المحقِّقين قد خالفوا الْمهْيعَ اللّاحبَ حينما أحالوها إلى: «تورم» و«ورمت». ن الكتابَ السِّيبويْهي: ٤/ ٥٤ ـ ٥٥.

= البحْر منْ مسائل التّعذُّر.
(١) فيه التّحْريجُ على منْ يُرَخِّص في بعْضِ الأنبذة؛ بتسْويتِها بالخمْرِ.
(٢) الضعفاء للعقيلي: ٥/ ٣١٤؛ ر: ٥٤٠٥.
(٣) تابعَ يحيى عنْ سفيانٍ به، عبدُ الله الْعَدَني عنْد ابن المنذر في تفْسيره (١٩٧؛ رح: ٤٥٣)، وعبْدُ الرّزّاق في تفْسيره (١/ ١٢٠)؛ ومنْ طريقِه أخرجه الطبريُّ في جامع البيان (٥/ ٣٩٨)، لكنْ ليْس فيه «عن الحكم».
(٤) ن: التخريج السابق. وطريقُ ابن مهدي منْ فَوائد الكتاب.
(٥) الحديثُ في تفْسير الثّوْري (٧٧؛ رح: ١٤٨)؛ وعنْهُ عبد الرزّاق الصنعاني في تفسيره =

٦٤ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: سألْتُ ابْن[أ] شُبْرُمَةَ[١] عن حديث عمْرو بْنِ مُرّةَ[٢]، عنْ سعيد بْن جُبيْر، في الذِّمِّيّة تُسْلمُ[ب] تحْتَ[ج] الذّمّيِّ[٣]؛ فقال: لا أحْفظُه؛ ليْس هذا منْ حديثي[٤]. فقلْتُ: إنّ شعْبةَ حدّثَناه عنْك!. قال: ليْس هذا منْ حديثي، ولكنّهُ أحَقُّ بها ما كانتْ في الْعِدّةِ.

٦٥ ـ وقال: وحدثْنا يحْيى، قال: نا شُعْبة، عنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ، عنْ عمْرو بْنِ مُرّةَ، عنْ سعيد بن جُبيْر، في الذِّمِّيّة تُسْلِمُ قبْلَ الذّمّيّ؛ قال: فرِّقْ فرِّقْ[٥].

٦٦ ـ قال[٦]: وحدّثنا يحْيى[د]، ....

(أ) (ص): «بن».
(ب) (ص): «يسلم»؛ تصحيف.
(ج) (ص): «تحب»؛ تصحيف.
(د) الضعفاء: «بن سعيد».

= (١/ ١٢٠)، ووكيعٌ في الزُّهْد (٣٩٢؛ ر: ١٥٧)، ومن طريق هذا، أخرجه ابنُ عساكرٍ في تاريخه (٧٠/ ١٠٠). وتابعَ ابْنَ مهدي عن سفيانٍ به، أبو عاصمٍ عنه في جامع البيان للطبري (٥/ ٣٩٩). وتابعَ سفيانَ، ابْنُ إدريس، عنْ ليثٍ به في كامل ابن عديٍّ (٩/ ٢٠٣؛ ر: ١٥٠٩٦) منْ طريق أبي موسى الزَّمِن.

وطريقُ ابن مهدي شيْخ المؤلِّف منْ فَوائد الكتاب.

(١) عبد الله بن شبرمة القاضي، ثقة.

(٢) أبو عبد الله الجمَلي الضّرير، من حفّاظ الْكوفة الثّقات.

(٣) الحديثُ مرويٌّ للتّوّ بعد القضية، فهو إجْمالٌ وتفْصيل.

(٤) انظر: التعليق على الحديث في الخبر الموالي.

(٥) قولُ ابن شبرمة: «لا أحْفظُه؛ ليْس هذا منْ حديثي»؛ علّة خفيّةٌ، فإنّ الإسنادَ مستقيمٌ في الظاهر، لكنَّ الحديثَ مُعلٌّ بتصريح القاضي أنّه ليْس منْ حديثِه، والْوهمُ فيه ليْس منْ يحْيى، فقدْ تابعَهُ غُنْدَرُ في مصنَّف ابن أبي شيبة (٩/ ٦٢٢؛ ر: ١٨٦١٥) عنْ شعْبةَ، عن ابن شبرمة، عنْ عمْرو بن مرّة قال: «سألْتُ سعيَد بْن جبيْر عنْ رجُلٍ نصْراني وامْرأتُهُ نصْرانيّةٌ، فأسْلمتْ؟ قال: فرّقْ، فرِّقْ». فإمّا أن يكونَ شعْبةُ لـمْ يحْفظْ على الوجْه، أوْ نسيَه ابْن شُبْرمة بعْد تحْديثه به، وكلُّ ذلك مُحْتمل، والله أعْلم.

(٦) الضعفاء: ١/ ١٢٠ ـ ١٢١؛ رت: ١٢٢؛ الكامل: ١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦. ووقعت الإشارةُ إلى موقف يحيى حكايةً عن الفلّاس منْ غيْر ذكْرِ ألْفاظه في ألْقابِ ابْنِ الْفَرَضي =

بحديثِ إسحاق أبي الغُصْن[(١)]، ثمّ تَرَكَه بعْدُ؛ سمعْتُه يقول: حدّثنا إسْحاق أبو الغُصْن، قال: بعْتُ منْ رجلٍ بغْلاً، فخرج على رِجْلِه جَرَدٌ[(٢)]؛ فجاء[(أ)] يخاصِمُني[(ب)]، فارتفعْنا إلى شُرَيْح[(ج)]، فقال للمشْتري: بيِّنَتُكَ[(د)] أنّه باعكَ وهذا به. فقال: اسْتحْلفْه[(هـ)]؛ فحَلَّفني، فحلفْتُ[(و)] أنّي بعتُه وما هو به. فأجازَ عليْه البيْعَ[(٣)].

(أ) (ص): «فجا». (ب) الكامل: «فخاصمني».
(ج) من قوله: «فجاء» إلى هنا، يقابله في الضعفاء: «فخاصمني إلى شريح».
(د) (ص): «بينتك»؛ تصحيف. (هـ) الكامل: «فاستحلفه».
(و) الكامل: «فحلفت له».

= (٢/ ٢١٤). واختصر ابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٠؛ رت: ٨٥٣) القصّة اختصاراً فقال: «عمرو بن علي: نا يحيى ـ يعني: القطّان ـ بحديثِ إسحاق أبي الْغُصْن، أنه قال: «ارْتفعْتُ إلى شُريْح». ثمّ سمعْتُ يحْيى سُئِلَ عنْه بعدَ ذلك فقال: لَمْ يكنْ هذا الشّيْخُ بِثَبْتٍ». ونقله بهذا الْقدْر ابْنُ حجر في لسان الميزان (٢/ ٨٧؛ ر: ١٠٩٢).
وأفاد ابن عبد البر في الاستغناء (٢/ ٨٤٧؛ ر: ١٠٣١) من خبر الفلّاس منْ غيْر عزْوٍ فقال: «أبو الغصن، إسحاق، قال: خاصمت إلى شريح. روى عنه يحيى القطان ثم تركه، وقال: ليس بثبت». وكذاك فعل الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/ ١٧٧٣).
وقد أفادَ البخاريُّ في التاريخ الكبير (١/ ٣٩٩؛ ر: ١٢٧٠) ترجمة أبي الغصن من الفلّاس، وصرّح بذلك فقال: «إسحاق أبو الغصن: خاصمت إلى شريح... قوله؛ قاله لي عمرو: حدّثنا يحْيى بن سعيد، سمع إسحاق، ثم تركه يحيى».

(١) قيل: هو جحا. منْ أَلْقاب ابن الْفَرَضي (٢/ ٢١٤)؛ وفيه: «روى عنْه يحْيى بْنُ سعيد ثمّ امْتنع عن الْحديث عنْه. وقال: لَمْ يكنْ ثبْتاً. سمعْتُ عمْرو بن عليٍّ يذْكره...». وموضع النّقْط محذوف من أصْل أبي الْوليد. ووقع في الكشف والبيان للثعلبي (١/ ٤٤٢): «وعن أبي الغصن الملقب بحجى». والظاهر أنه تصحيف عن «بجحا».

(٢) قال ابْن شميل: الْجَرَدُ: ورمٌ في مؤخَّر عُرْقوب الفرس يعْظُمُ حتى يمنعَه المشْيَ والسّعْيَ. وقال أبو منْصور: ولم أسمعْه لغيره؛ وهو ثقةٌ مأمون. من تاج العروس: ٧/ ٤٩١ (جرد). ون: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٣٣٩.

(٣) والحكايةُ بعيْنها منْ أقضية شُريْحٍ في أخبار القضاة (٤٦٨)، معْزوّةٌ لجرير بن عطيّة =

[قال أبو حفْصٍ: سمعْتُ يحْيى بَعْدُ يُسْأَلُ عنه، فقال: لم يكنْ هذا الشّيْخُ يُثْبِتُ](أ).

٦٧ ـ قال: وكان يحْيى يقول: جلسْتُ إلى سليْمانَ بْن عليٍّ الرَّبَعي(١)، فجعل يقول: قال أبو الْجوْزاء(٢)، قال أبو الْجوْزاء(ب). فقلْت: ما تصْنعُ برَأْيِ أبي الْجوْزاء(ج)؟. فقال: سمعْتُ الْحسَنَ فكتبْتُه(٣).

(أ) ما بين المعكّفيْن سقط من الأصل، وتَلَافيه من مصادر التصحيح، واللفظُ لفظُ الضّعفاء.

(ب) (ص): «الجوزا». (ج) (ص): «الجوزا».

= ـ بائع الْبغْل ـ رواها عنه عبد الواحد بن زياد، فتُحملُ على أنّ الْقضيّةَ تكرّرتْ لشريْح بعيْنها على اخْتلافٍ في المتبايعيْن، أو يكونُ ما عنْد وكيع، شاهداً على عَدَم تثُّت أبي الْغُصْن لوْ يتأتّى، ولكنَّ إسْنادَه غيْرُ مستقيم؛ لأنّ جريراً لا يُعْرفُ إلّا بهذا الإسْناد، وقد قال فيه أبو حاتم (٢/ ٥٠٣؛ رت: ٢٠٧٢): مجهولٌ هو وأبوه. وهي زيادةٌ ليستْ عند الْبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢١٣؛ رت: ٢٢٣١). وبما سقْناه يُعلمُ أنّ ذكْرَ ابن حبّان له في الثقات (٦/ ١٤٤؛ رت: ٧٠٨٧)، على شرْط كتابه.

(١) أبو عكاشة الْبصْري؛ ثقة. قال أبو علي الغسّاني: «روى له مسْلم وحْدَه في كتاب الْبُيوع».
ن: التاريخ الكبير: ٤/ ٢٦ ـ ٢٧؛ ر: ١٨٤٦؛ تاريخ المقدّمي: ٧٥؛ ر: ٣٠٢؛ صحيح مسلم: ٣/ ١٢١٢؛ ر: ١٥٨٤؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٣١؛ ر: ٥٧٣؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧٦.

(٢) وهو: أوْسُ بْنُ عبْد الله الرَّبَعِي يرْوي عنْه سليمانُ بن عليٍّ، إذْ كانا معاً منْ رَبيعة الأزْد. وثّقه الرّازيان أبو حاتم وأبو زُرْعة؛ يرسلُ عن عمر وعليّ. ن: تَاريخ الفلّاس: ٢٨٩؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ ر: ١١٣٣؛ مراسيل ابن أبي حاتم: ١٧؛ ر: ٢٠.

(٣) فيه إشكالُ تعْيين الحسنِ، أهو ابن علي أم ابن أبي الحسن البصري؛ فإنّ سليمان بن علي قد روى عن كليْهما، روى عن الأول في دُعاء القنوت، وغالب الظنّ أنه مُرْسل إذْ الحسن متقدِّمُ الوفاة (ت٤٩هـ). وعدَّ الثاني من شيوخه، المزّيُّ في تهذيبه (١٢/ ٤٧؛ ر: ٢٥٥٢)، ووقع في تفسير الطبري (ط هجر: ٨/ ٣٥٦) والثعلبي (٤/ ٥٤): «قال سليْمان بْن عليّ الرَّبَعي: قلت للْحسن: يا أبا سَعيد». والأولُ محْتملٌ فحسب، =

٦٨ ـ قال: وحدّثنا يحْيى، قال: نا سليْمان[أ] بْنُ عليٍّ الرَّبَعي قال: سمعْتُ الْحَسن في الرّجُل يمْرض في رَمَضان فيموتُ، قال: ليْس عليْه شيْءٌ[١].

٦٩ ـ قلْت ليحْيى: إنّ مُعاذا حدّثنا [٧/و] قال: نا عِمْرانُ بْن حُدَيْر، عنْ أبي الْبَزِري[٢] في التّكْبير في الْعيديْن؛ [فقال: ما] تصْنَعُ[ب] بأبي[ج] الْبَزِري؟؛ رجُلٌ روى حديثاً واحداً[٣].

(أ) (ص): «سليمن». (ب) (ص): «يصنع».
(ج) (ص): «عن أي أبي»؛ تصحيف.

= فلا مُسوِّغ للقطع به إلا بمرجِّح، ولا مرجّح. فيبقى أن يكونَ المقصودُ هنا الْبصري، بدلالة الكلام عن الرأي، ويدلُّ له أيْضاً النصُّ التالي.
والمرادُ أنّ سليمانَ سمع الحسنَ البصريّ يذْكرُه عنْ أبي الجوزاء فكتبَه عنه؛ لجلالة الحسن عنْدَه، وأنّه لا يَرْوي مثْلَ هذا إلّا لقيمتِه وأهمّيتِه.

(١) أي: في الصّوْم. وبين هذا الخبر والذي قبله ارتباطٌ هو حكايةُ الربعي عن أبي الجوزاء، مثلما يحكي أيضاً عن الحسن.

(٢) كذا قيّده العسكري في تصحيفات المحدّثين (٢/ ٥٧٤) فقال: «وفي التّابعين رجلٌ يكْنى بأبي البَزَرِي: الْباء تحتها نقْطة، وبعْدها زايٌ مفْتوحة، وآخرُ الاسْم ياءٌ مُمَالةٌ؛ اسْمه: يزيد بن عُطارد، روى عن ابن عمر، روى عنْه عِمْران بن حُديْر». ون: الإكمال: ١/ ٤٢٨؛ والتبصير: ١/ ١٣٨؛ التاريخ الكبير: ٨/ ٣٥٢؛ ر: ٣٢٩١.
وقال يحيى بن معين: أبو البَزَري، ومِنْقر أبو بشامة، لَمْ يرْو عنْهما إلا عِمْران بْن حُدَيْر (تاريخه، من رواية الدوري: ٤/ ٢١٠؛ ر: ٣٩٩٩). ابن سعْد: كان قليل الْحديث (الطبقات الكبير: ٩/ ٢٣٦؛ ر: ٣٩٨٣). وعدّه في البصريّين: ابن زنْجويه (طبقات الفقهاء والمحدثين: ٣٣) والبخاري (تاريخه: ٨/ ٣٥٢؛ ر: ٣٢٩١) وأبو أحمد الحاكم (كُناه: ٢/ ٣٨٠؛ ر: ٩١٤)، وغيرهم. قال أبو حاتم: لَيْس ممّنْ يُحْتجُّ بحديثه (الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨٢؛ ر: ١١٨٧). وجعله ابن حبّان في الثقات (٥/ ٥٤٧؛ ر: ٦١٦٦).

(٣) حديثُه في التكبير في العيديْن ممّا لم أجدْه، وهو منْ فوائد الْكتاب. وإنما يُعْرف أبو الْبَزَرِيِّ بحديث الشُّرْب حال الْقيام، والأكْل حالَ السَّعْي، فانظرْ تخْريجه في: إتْحاف الْمَهَرَة (٩/ ٤٠١؛ ر: ١١٥٤٧). وهذا إلى ذاك، حديثان لا حديثٌ واحد.

٧٠ ـ قال(١): وسألْتُ يحْيى عنْ حديثِ ثَوْرٍ(أ)، عنْ حَرِيز(٢)، عنْ أبي خِدَاش. فقال لي: معاذٌ سمِعَه(ب) منْ حَرِيز، فسَلْهُ عنْه(ج). فلمْ أدَعْهُ حتّى حدّثني به(د)؛ فقال: حدّثني(هـ) ثَوْر، قال(و): حدّثنا(ز) حَرِيزُ، عنْ أبي خِدَاش، عنْ رجُلٍ(٣) منْ أصْحاب النّبيّ ﷺ، قال: غزوْتُ مع رسولِ الله ﷺ(ح)

(أ) زيد في الإكمال: «بن حريز».

(ب) في الكامل: «فقال لي معاذ: سمعْتُ...»؛ تصحيف وسوءُ توزيع للنّصّ، ويترتّب عليه، أنّ الضميرَ في قوله: «فلمْ أدَعْهُ حتّى حدّثني...»، يعُودُ على معاذ، وليس كذلك، بل هو ليحيى، وسيأتي للمؤلّف سؤالُه لمعاذٍ على حِدَة، وبعْدَه يزيد بن هارون.

(ج) في المؤتلف والمختلف وموضح الأوهام: «هو عنْد مُعاذ؛ قدْ سمعه منْ حَريز. ما تصْنع به؟».

(د) «به»: ليست في كتاب مغلطاي.

(هـ) إكمال تهذيب الكمال: «ثنا ثور بن يزيد عن حريز».

(و) (ص): «قا». والكلمة ليست في الكامل.

(ز) الكامل: «حدثني».

(ح) في الأسامي والكنى؛ إكمال تهذيب الكمال: «النبي ﷺ».

---

(١) الكامل: ٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢؛ الاستيعاب: ٤/ ١٦٥٣؛ رت: ٢٩٢٦؛ موضح أوهام الجمع والتفريق: ٢/ ٤٩؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤؛ ر: ١١٣٧؛ المؤتلف والمختلف للدارقطني: ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥؛ مع خلف يسير. الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٤/ ٣٣٩؛ ر: ٢٠٤٦؛ سوى أنه سقط منه جرّاء انتقال نظر الناسخ، ما نصّه: «فقال لي: معاذٌ سمِعَه منْ حَريز، فسَلْهُ عنْه. فلمْ أدَعْهُ حتّى حدّثني به؛ فقال: حدّثني ثَوْر، قال: حدّثنا حَرِيزُ، عنْ أبي خِدَاش».
واختصر البخاريُّ كلامَ الفلّاس ونثَرَه في التاريخ الكبير (٣/ ٨٥؛ ر: ٣٠٤). وهو للبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٤٨؛ ر: ١١٨٣٤) أوْفَقُ لما في الأصل من معرفة السنن والآثار (٩/ ٢٢)، ولم نشأ أنْ نكْثر من الْفروق بمقابلتهما على الأصْل.

(٢) حريز بن عثمان الرحبي:
أحمد في جواباته (٢٦١؛ ر: ٢٩٠): ثقة.

(٣) نسب مغلطاي للرشاطي قوله ـ من كلام طويل ـ: «عنْ أبي خداش الشرعبي: رجل من أصحاب النبي ﷺ».اهـ المقصود منه. وتعقّبه بالْقوْل: «قال أبو عمر: قوله: «عن =

سبْعَ غَزَواتٍ أوْ ثلاثَ غزواتٍ، فسمعْتُه يقول: «المسْلمون شُرَكاءُ[أ] في ثلاث[ب]، في الْماء[ج] والْكَلأ والنّار[د]».

فسألْتُ عنْه مُعاذاً فقال[هـ]: «حدّثنا[و] حَرِيز بْن عثمان[ز]، قال: حدّثني[ح] حِبَّان[ط] بْن زَيْدٍ الشّرعبي، عنْ رجُلٍ منْ أصحاب النّبيّ ﷺ»[ي].

ثمّ[ك] قدِمَ علَيْنا يزيدُ بْن هارون[ل]، فحدّثنا به قال: «نا حَرِيز[م]، قال:

(أ) (ص): «شركا». (ب) الأسامي والكنى: «ثلاثة».

(ج) (ص): «الما».

(د) بعده بياضٌ بقدْر ثلاث كلمات، وما أظنّ ثمّة سَقطاً، لتمام الخبر، وصحّة السّياق بعْد، والله أعلم؛ ثمّ تحقّقتُه حين وقفتُ على الخبر بتمامه للدّارقطني متّصلاً منْ غيْر فصْل.

(هـ) إكمال تهذيب الكمال: «وسألْت عنْه معاذَ بْن معاذ فحدّثني قال».

(و) الأسامي والكنى: «حدثني».

(ز) «بن عثمان»: ليست في الإكمال.

(ح) الإكمال: «ثنا».

(ط) في الأصل: «حيان»؛ بمثنّاة تحتية؛ وهو تصحيفٌ يشْهد له ما وقع في المَنَاقِل، وضابطُه أنّ «حِبّان» لمعاذ، و«حيّان» ليزيد. قال البخاري: والأولُ أصحّ.

(ي) زيد في هذا الموضع من الأسامي والكنى: «قال: غزوْت مع النّبيّ ﷺ».

(ك) «ثم»: ليست في كتاب الحاكم. (ل) (ص): «هرون».

(م) السنن الكبرى: «فحدثنا به؛ أظنه عن حريز». و«نا حَرِيز»: ساقطةٌ منْ كتابي الحاكم ومُغلطاي.

= أبي خداش: رجل من الصحابة» وَهَمٌ، وصوابُه «عنْ أبي خداش، عنْ رجل».

قلت: راجعتُ مختصر ابن الخرّاط لأنساب الرشاطي (نسخة الأزهرية: ١٨٨ ظ)، فألفيْتُ الكلام فيه على الْمهْيع اللّاحب؛ فإنّ فيه «أبو خداش، حبّان بْن زيْد الشّرْعبي، روى عنْ رجل منْ أصْحاب النّبيّ ﷺ». فهلْ يكونُ الوهمُ في الأصل، والإصلاحُ من الْمُخْتصِر عبد الحق؛ لستُ أدري؟. وإنْ كان يشْهد له أنّ كلام أبي عمر الْمذْكورَ للتّو، مزْبورٌ بفصّه ونصّه في حاشيةِ نسْخة الرّشاطي، ولعلّها عيْنُ النّسْخة التي اعتمدها مغلطاي، فنقل طرّةَ التعقّب منها دون أنْ يتلبّث في كونها متّجهةً أمْ لا، وأنّ الأصْل يُنَافيها. والظّاهرُ أنّ ابن قليج يفْرحُ بالتعقّبات فتُذْهبُ حفيظَته.

حدثني حَبَّانُ[أ] بن زَيْد الشّرعبي»[١].

٧١ ـ قال[٢]: سمِعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا إسْماعيل، قال: [نا] عامِر، عنْ أبي سَرِيحَةَ[ب] قال: «أدْركْتُ أبا بكْر وعُمرَ يحُجّان وما يُضَحِّيان». فقلْت له: إنّ معْتمراً[٣] حدّثَنَاه[ج] قال: نا إسْماعيل، قال: نا مُطَرِّف، عن الشّعْبي، عن أبي سَرِيحةَ. فقال: هذا مثْلُ حديثِه عنْ إسْماعيل[د]، عنِ الشّعبيِّ، عنْ عمْرو الْجَمَلي ـ يريد: عمْرو بْن مُرّة ـ.

وسمعْتُ معْتَمِرا يقول[هـ]: حدّثنا إسْماعيل، عن الشّعْبي، عنْ عمْرٍو الْجَمَلي[٤].

وسمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا إسْماعيل، قال: حدّثني عمْرو بْنُ مُرّة، أنّ عليّاً رَجَمَ شُرَاحَةَ[٥].

٧٢ ـ وسمعْتُ[٦] يحْيى يقول: حدّثنا إسْماعيل، قال: حدّثنا عامر، عنْ

(أ) (ص): «حيّان»؛ وأصحُّ منه ما في الأسامي والكنى وإكمال تهذيب الكمال: «حبان»؛ بموحدة تحتية؛ إذ الخلافُ إنما هو في فتح الحاء أو كسرها.

(ب) (ص): «شريحة»؛ تصحيف. وأبو سَريحة هو حذيفة بن أسيد رضي الله عنه.

(ج) السنن الكبرى للبيهقي: «حدثنا».

(د) «عن إسماعيل»: ساقطةٌ من السنن الكبرى للبيهقي.

(هـ) هذه العبارةُ برمّتها ساقطةٌ من السنن الكبرى للبيهقي. وعُروّ الخبر عنها يولِّد اضطراباً عظيماً في فهمه.

---

(١) ن: بيان الوهم والإيهام لابن القطّان: ٥/ ٥٢١. وقد قال البيهقي عقيبه: «لفْظ حديث السّلمي، وقال في رواية يَزيد: حَبّان بالنّصْب، وفي رواية مُعاذ بالْخفْض». وأنساب الرشاطي باختصار ابن الخراط: ١٨٨ ظ.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٩/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥؛ ر: ١٩٠٣٦؛ إلى «عمْرٍو الْجَمَلي» في الموْضع الثّاني، مع تقْديمٍ وتأخير وخُلْفٍ يسير.

(٣) المعتمر بن سليمان التيمي.

(٤) علّق البيهقي قائلاً: «يريد يحْيى: أنّه أخْطأ في هذا كما أخْطأ في ذلك».

(٥) الضبطُ من توضيح المشتبه: ٥/ ٣١٣.

(٦) السنن الكبرى للنسائي: ٣/ ١٧٥؛ ر: ٢٩٧٦.

أبي [بكْر بْنِ][أ] عبْد الرّحْمٰن، قال: «أتيْتُ عائشةَ فقلْت: إنّ أبا هريْرةَ يُفْتينا[ب] أنّه منْ أصْبحَ جُنُباً فلا صوْم له، [فَمَا تقُولين؟][ج]. فقالتْ: لسْتُ أقولُ في ذلك شيْئاً؛ كان الْمُنادي ينادي بالصّلاة، وإنّه لجُنُبٌ، فَأَرَى حَدَر[د] الْماءِ بيْن كتفيْه، ثمّ يُصلّي الْفجرَ، ثمّ يظلُّ[هـ] صائماً.

وسمعْتُ[(١)] مُعْتمراً يقول: «حدّثنا إسْماعيل، قال: نا مُجَالد، عنْ عامِرٍ، عنْ أبي بكْر بْنِ عبْد الرّحْمٰن، عنْ عائشةَ»؛ فذكرْتُه ليحْيى فأنْكرَه، ثمّ قال: أنا سمعْتُ مجالداً[(٢)] يحدّثُ عن الشّعْبيِّ، عنْ عبْد الرّحْمٰن بْن[و] الْحارث[(٣)] بْن هِشام[ز].

وسمعْتُ يحْيى يقول: سمعْتُ إسْماعيل يقول: حدّثنا عامر، عنْ أبي بكْر بْن عبْد الرّحْمٰن.

٧٣ ـ حدّثنا يحْيى، قال: حدّثنا إسْماعيل، قال: نا عامِر، عنْ حُذيْفةَ بْن أَسِيد، قال: «لقدْ رأيْتُ أبا بكْر وعُمَر، وما يُضَحّيان؛ إرادةَ أنْ يُسْتَنَّ بهما. ثمّ أتيْتكمْ فحملْتُمُوني على الْجفاء[ح] بعْدما فقهتُ السُّنَّة».

وسمعْتُ معْتمِراً يقول: حدّثنا إسْماعيل، قال: نا مُطَرِّف، عن الشّعْبي،

(أ) ما بين المعكفين ساقط من الأصل؛ وتلافيه من النسائي.

(ب) السنن الكبرى: «يقول».

(ج) تخريق في الأصل بقدر كلمتين، بقيت معه ملامح بعض أوضاع الحروف، وافقت ما في إتحاف المهرة: ١٧/ ٦٠٠.

(د) (ص): «حار». (هـ) (ص): «يضل».

(و) في الكامل: «عن»؛ تصحيف. (ز) «بن هشام»: ليست في الكامل.

(ح) (ص): «الجفا».

---

(١) الكامل: ٦/ ٤٢٢؛ وفيه: «ثنا معتمر، ثنا إسماعيل»؛ إلى «الحارث بن هشام».

(٢) الكامل: «مجالد».

(٣) من رواية الشعبي عن عبد الرحمٰن بن الحارث، حديث إسحاق بن راهويه في مسنده: ٢/ ٥٠٣؛ رح: ١٠٩٠.

عنْ حُذيْفَةَ بن أَسِيدٍ، قال: «رأيْتُ أبا بكْرٍ وعُمر»، مثْله.

٧٤ ـ وسمعْتُ[1] يحْيى[أ] يقول: كنّا[ب] عنْد شيْخٍ منْ أهل مكّةَ[ج] أنا

(أ) زيد في الأسامي والكنى والمجروحين: «بن سعيد».

(ب) في النكت الوفية: «كتبنا»؛ تصحيف؛ لأنّ ما بعده يردّه، ولا يسوغُ ليحيى وصحْبه نهْيُ جارية عن الكتْب وهمْ يكتبون.

(ج) تاريخ الإسلام: كنا عند شيخ بمكة.

---

(١) الضعفاء (ج): ٤٠٩ أ؛ الكامل: ٢/ ١٧٥؛ النكت الوفية: ٢/ ١٨؛ لسان الميزان: ٨/ ١٩٧؛ ر: ٧٩٩٥؛ مع إبهام «ابن ندبة» في آخره؛ الأسامي والكنى للحاكم: ٣/ ٣٠٠؛ ر: ١٣٨٥؛ وسقط ما يلي من المطبوعة: «فيقول: حدّثتْني عائشةُ بنْتُ طلْحة، عنْ عائشة بكذا وكذا»؛ إلى «موسى» وكذلك وقع في القسم المخطوط (و ٢٥٤ ب)؛ إلى «موسى بن دينار»؛ وأعادَ نقل صدْر الحكاية دونَ تمامها في (و ٢٢٠ أ)؛ المجروحين: ١/ ٦٩؛ إلى «موسى بن دينار». وساق الذهبي الحكاية مختصِراً مُثُل التلقين وغيرها. ن: تاريخه: ٤/ ٢٣٨؛ ر: ٣٩٠. ونقل السّاجي الحكاية عن الفلاس في كتاب الضعفاء (وهي في طرر ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٢٢٧؛ ر: ٢٩٦). والخبر مثالٌ للتّلْقين وقبولِه. واقتصر أبو حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ١٤٢؛ رت: ٦٣٩) على إيراد عبارة حفص إنّ موسى بْنُ دينارٍ يكْذِب.

وتابع الفلّاسَ بالحكاية، عليُّ بن المديني في التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٨٢؛ ر: ١٢٠٠) والجرح والتعديل (٨/ ١٤٢) وفي تاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثالث: ١/ ٢٦١؛ ر: ٨٩٩) بإيجازٍ ودفْعٍ للتمثيل. وصدّر أبو بكر النّقل بقوله: «وزعم عليٌّ»؛ لأنها وِجادةٌ عنده.

ونقلَ الحكايةَ عنْ عليٍّ، ابنُ شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (٦٧؛ رت: ٩٩؛ ١٧٢؛ ر: ٥٩٧). وزادَ في الموضع الأول: «قال ابن المديني: وقدْ رأيْتُ أنا أبا شيخ هذا. كان ها هنا يقال له: جاريةُ بْن هرم. وكان رأْساً في الْقَدَر، وكان ضعيفاً في الحديث.

ومن الغريب أن أبا أحمد الحاكم، ساق الحكايةَ في رسْمين: رسْم أبي الحسن موسى بن دينار المكّي (٣/ ٣٠٠؛ ر: ١٣٨٥) ـ وهذا موضعُها على الصّواب ـ ورسْم أبي الطّيّب موسى بن يسار المكّي (و ٢٥٤ ب)، وأثبتَ تبَعاً لذلك اسم والد الراوي «دينار»، في الأول، و«يسار» في الثاني. والذي أوقعه في الغالب في هذا الوهم، تصحيفُ الاسم في نسخة من النّسخ التي اعتمدها. =

وحفْصُ بن غِياث، فإذا[أ] أبو شَيْخ[ب] جاريةُ بْن هرم[ج] يكْتُبُ عنْه؛ فجعل حفْص يضع له الحديثَ فيقول[د]: أحدّثَتْكَ[هـ] عائشةُ ابنة[و] طلْحة عنْ عائشة [بكذا وكذا][ز]؟. فيقول: «حدّثتْني عائشةُ بنْتُ طلْحة، عنْ عائشة بكذا وكذا[ح]». ثمّ[ط] يقول له[ي]: وحدّثكَ القاسمُ بن محمّد، عنْ عائشةَ بكذا[ك]؟. فيقول:

(أ) الأسامي والكنى؛ المجروحين؛ الكامل: «وإذا». ووقع في الضعفاء (ط): «وأبو شيخ»؛ على معنى أنّه كان مع يحْيى وحفْص، لا على معْنى أنّهما وجَداه عند الشيخ المكّي؛ فلا يصحّ قوْلُه في المطبوعة «فكَتَب عنه»، وإنّما يصحّ أن يقال: «يَكْتُبُ عنه»؛ وهو الواقعُ في نسخة (ج) منه.

(ب) في الأصل: «سيح»؛ تصحيف؛ تاريخ الإسلام: «فإذا هو شيخ جارية»؛ تحريف.

(ج) النكت الوفية: «وأبو شيخ». (د) المجروحين: «ويقول».

(هـ) المجروحين؛ النكت الوفية: «حدثتك».

(و) الأسامي والكنى؛ الضعفاء (ج)؛ المجروحين؛ الكامل؛ النكت لوفية: «بنت».

(ز) ما بين المعكّفين مزيدٌ عن الأسامي والكنى والضّعفاء (ج) ـ بالألف المقصورة في الموضعيْن ـ والنكت الوفية. والتّكْذيةُ واقعةٌ في المجروحين مرّة واحدة.

(ح) «وكذا» الثانية، ليست في المجروحين؛ الضعفاء (ج): «بكذى وكذى»؛ وفي كلِّ نظائرها. واخْتصر البقاعيُّ الخبر فقال: «حدّثتْني عائشةُ به».

(ط) الضعفاء (ج): «ثم يقول».

(ي) عبارة «ثم يقول له»: ساقطة من كتاب البقاعي.

(ك) الضعفاء (ج)؛ النكت الوفية: بمثله. والتّكْذية مكرّرةٌ في كتاب الحاكم.

= وليس من نسبة بين هذين الراويين، فإن أبا الحسن موسى بن دينار، مكي، ضعيف. وأبا الطّيّب موسى بن يسار، مروزي سكن المدائن، فليس مكّيّاً، ثمّ هو بعد هذا ثقةٌ. ن: تلخيص المتشابه في الرسم: (٢/ ٥٩٧)؛ وقد تحقّق الذهبي هذا الأمر أيضاً فقال: «قد مرّ أبو الطيّب موسى بن سيار، وكذا سمّاه ابن أبي حاتم، وأظنّه هذا تصحّف».

وذكر ابن حجر في اللسان (٨/ ٢٣١؛ ر: ٨٠٤٥) «موسى بن يسار أبو الطيب المكي. عن عائشة بنت طلحة. قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم». اهـ كلامه؛ فإن يكنْ موْردُه كتاب الأسامي والكنى وحْده، فقد أضاف راوياً لا وجود له إلا بسبب التّصْحيف.

حدّثني(أ) الْقاسمُ، عنْ عائشةَ(ب) [بمثْله](ج)». ويقول: حدّثك سعيدُ بن جُبيْر، عنِ ابن(د) عبّاس بمثْله(١)؟. فيقول: «حدّثني سعيد بن جُبيْر، عن ابْن(هـ) عبّاس بمثْله(و)». فلمّا فرغَ، ضربَ(ز) حفْص بيدِه(ح) إلى ألْواحِ جَارية فَمَحَا(ط) مَا(ي) فيها(ك). فقال: تَحْسُدُوني(ل). فقال له حفْص: لا، ولكنَّ هَذا يكْذب!(م).

فقلْتُ(ن) ليحيى: منِ الرّجل؟. فلمْ يُسَمِّه. فقلْت(س) له يوْماً(ع): يا أبا(ف) سعيد، لعلّ عنْدي عنْ هذا الشّيْخ(ص)، ولا أعْرِفُهُ(ق). فقال: هو

(أ) المجروحين: «حدثنا».

(ب) زيد في هذا الموضع من المجروحين: «بكذا».

(ج) مزيدةٌ من الأسامي والكنى والضعفاء (ج) والنكت الوفية.

(د) (ص): «بن». (هـ) (ص): «بن».

(و) «بمثله»: ساقطة من المجروحين. (ز) النكت الوفية: «مدّ».

(ح) (ص؛ الأسامي والكنى): «يده»، والتصويبُ من الضعفاء (ج)؛ الكامل.

(ط) الأسامي والكنى: «محس»؛ تصحيف. (ي) (ص): «محاها».

(ك) المجروحين؛ تاريخ الإسلام: «فمحاها».

(ل) في الأصل: «يحسدوني»؛ وزيد في الضعفاء (ج) والنكت الوفية: «به». وفي الكامل: «تحسدونني».

(م) الأسامي والكنى: «هذا الشيخ يكذب»؛ المجروحين؛ الكامل: «كَذَب». والعبارةُ على وفق ما في نسختنا في أصْل الضّعفاء (ج)، لوْلا أنْ غيَّرها أحدُ القرَأة إلى «ولكنك تكذب».

(ن) في الضعفاء (ج)؛ النكت الوفية: «قيل»؛ على الإبهام. ووقع هنا تعيينُ السّائل.

(س) الضعفاء (ج): «قلت».

(ع) «له يوماً»: ساقطةٌ من النكت؛ ولا يسوغُ حذفها ولوْ للاخْتصار، فإنّ روايةَ الأصل، تفيدُ وقوع التراخي، ورواية النكت موذنةٌ بأن التعقيب وقع للتّوّ.

(ف) (ص): «يابا».

(ص) زِيد في الضعفاء (ج) والنكت الوفية: «شيئاً».

(ق) سياق الكلام في مطبوعة الضعفاء فاسد؛ ففيه: «لعل عند هذا الشَّيْخِ شيئاً، قال: أعرفه، فقال: هو مُوسَى بن دِينَارٍ». وبه يعلم صحة ما في الأصل.

---

(١) التّكْذية أوْلى في هذا الموضع.

مُوسى[أ] بن دينار[١].

[قال أبـ]ـو[ب] حفْص: وما[ج] رأيْتُ أحداً يحدّثُ عنْ هذا الشّيْخ إلّا رجلَيْن: ابن[د] ندبة[٢] ويوسف[هـ] [٨/ و] السَّمْتي[٣].

(أ) «بن دينار»: ليست في الأسامي والكنى.

(ب) ما بين المعكفين مخروم في الأصل، وتلافيه من الضعفاء.

(ج) الكامل: «فما».

(د) في الأصل: «بن بدبه».

(هـ) في نسخة الضعفاء (ج) ـ مما ليس في المطبوعات كلّها ـ: «بن موسى»؛ وهو وهمٌ ولا بدّ؛ وإنما هو يوسف بن خالد، وانظر التعليق في القابِل.
ووقع في الأصل: «السبتي»؛ وفي جميع طبعات ضعفاء العقيلي: «الشّعْبي»، منْ غيْر أن يعْرِض لها المحقّقون بنقاش؛ وكلّ ذلك تصحيف، والنقْلُ على الصّواب في الكامل.
ونسبتهُ إلى حُسْن السّمْتِ مُجوّدةٌ لا غبار عليها في الضعفاء نفْسِه في نسخة (ج)؛ وفيها: «حدّثنا أحْمد بن عمر قال: سمعْتُ عمْرو بْن عليٍّ يقول: يوسف السّمْتي كذّاب»؛ وليستْ عبارتُه في كتابنا هذا، ودليلُه قوْلِ أبي داود في جواباته (٢/ ٦٢؛ ر: ١١٣٥): «كان طويل الصّلاة».

---

(١) نقل الفلّاس عن حفْصِ بْنِ غِياثٍ أنه قال: موسى بْنُ دينارٍ يكْذِب. من الجرح والتعديل: ٨/ ١٤٢؛ رت: ٦٣٩. وقال عنه يحيى بن سعيد: حديثه ريح. (صحيح مسلم: ١/ ٢١).

(٢) علّق المعلِّميُّ رَحِمَهُ اللهُ: في اللسان: وقال عمرو بن علي: «ما رأيت أحداً يحدّثُ عنْه إلّا أبو شعيب التّيمي وآخر»، كذا، ولعلّه «أبو شيْخ الْفُقَيْمي». فتحققه.
وابن ندبة هذا هو أبو سعيد الحسن بن حبيب بن ندبة التميمي البصري؛ قاله أبو أحمد الحاكم في كناه: ٣/ ٣٠٠؛ ر: ١٣٨٥.

(٣) قال الفلّاس: سمعْتُ يوسف السَّمْتيَّ يقول: قال مقاتلُ بن سليمان بمكّة: سَلُوني ما دون العرش. فقام قيْسٌ الْقَيّاسُ فقال: منْ حَلَقَ رأْس آدم في حجته؟ فبقي... (كذا؛ ولعله يحتاج إلى تتميم؛ كقوله: «متحيراً». من: تاريخ بغداد: ١٥/ ٢١٥؛ تاريخ دمشق: ٦٠/ ١٢٨).
وقال عليُّ بْن المديني: قال لي الدَّرَاوَرْدي: قل ليوسف السّمْتي يتّقي الله عَزَّ وَجَلَّ ويردّ كتاب موسى بن عقْبة (المعرفة والتاريخ: ٣/ ٣٢).
والمقصودُ: يوسف بن خالد السّمْتي، وهو هو لا غيْرُه، ويشهدُ له أنّ مِنْ مَرْويّه ما تجده في المعجم الأوسط (٨/ ٢٦؛ رح: ٧٨٥٤): «يوسُفُ بن خالد، عن موسى بن =

٧٥ ـ سمعْتُ(١) يحْيى بْنَ سعيدٍ(أ) يقول: سألْتُ سفْيانَ(ب) الثّوْريَّ، وشُعْبةَ(ج)، ومالكَ(د) بْنَ أَنَسٍ، وسفْيانَ(هـ) بْنَ عيينَةَ، عن الرّجل يكون(و) واهِيَ الحديثِ(ز)، فيَأْتيني(ح) الرّجلُ يسْألُني(ط) عنْه(ي)، فأجْمعوا أنْ أقولَ(ك): ليْس هو بثَبْتٍ(ل)، وأنْ أُبيِّنَ أمْرَه(٢).

(أ) كتاب المجروحين: «السعيد». (ب) (ص): «سفين».

(ج) زيد في كتاب المجروحين: «بن الحجاج».

(د) (ص): «وملك». وليس في صحيح مسلم «بن أنس».

(هـ) «سفيان»: ليست في صحيح مسلم. (و) «يكون»: ليست في المحدث الفاصل.

(ز) صحيح مسلم؛ الجرح والتعديل: «عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث».

(ح) كتاب المجروحين: «يأتيني».

(ط) (ص): «يسلني». وفي صحيح مسلم؛ الجرح والتعديل: «فيسألني».

(ي) بدل عبارة «فيأتيني. . . .عنه»: «فأسْأل عنه»؛ في كتاب الرامهرمزي.

(ك) صحيح مسلم: «قالوا: أخْبِرْ عنه أنّه ليْس بثبْتٍ»؛ دون ما تبقّى؛ الجرح والتعديل: «قالوا: أخبر عنه»؛ دون «أجمعوا».

(ل) المحدّث الفاصل: «ثبتا».

= دينار المكّي، عنْ موسى بن طلْحة، عنْ عائشة بنت سعْد، عنْ عائشة أمِّ المؤمنين، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لِيُصَلِّ بالنّاس أبو بكر». قال الطبراني عقيبه: «لم يرْو هذا الحديثَ عن عائشة بنْت سعْد إلّا مُوسى بْن طلحة، ولا عنْ موسى، إلّا موسى بن دينار؛ تفرَّد به يُوسف السّمْتي». وفي سؤالات الآجري (٢/ ٦٢؛ ر: ١١٣٥): «قلت لأبي داود: يوسف السّمْتي كذّاب؟ قال: بلغني عنْ يحيى كلامٌ شديدٌ». وقال السّاجي: كان أوّلَ منْ جلب بأبي حنيفة إلى الْبصْرة، وكان صاحبَ كلامٍ في الدِّين. من نقول ابن شاقلا: ٢٨٨؛ ر: ٤٠٥.

(١) صحيح مسلم: ١/ ١٧؛ العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ١٥٤؛ ر: ٤٦٨٥؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٢٤؛ كتاب المجروحين: ١/ ٢٠؛ المحدث الفاصل: ٥٩٣ ـ ٥٩٤؛ ر: ٨٥٠. وحدّث بهذا الخبر محمّدُ بن محمّد سليْمان الباغنديُّ منْ حفْظه، ابنَ عديٍّ، فزادَ من المسؤولين «الأوزاعيَّ»، وتردّد في مالك، وأبْهَمَ أيَّ السفيانيْن إذْ أطلقَ من غير تقييد. ن: الكامل: ١/ ٦٧. وهو أيضاً باختصار في الضعفاء لأبي نعيم: ٥٤.

(٢) تابع المؤلِّفَ، عفانُ بن مسلم، بنحوه منْ طريقِ الْكوْسجِ في أحوال الرجال =

٧٦ ـ حدّثنا[(١)] عفّان[(٢)]، قال: كنْتُ[(أ)] عنْد إسْماعيل بْنِ عُلَيّةَ، فحدّثَ[(ب)] رجلٌ عنْ رجُلٍ بحديثٍ[(ج)]، فقلْتُ: لا تحدّثْ عنْ هذا[(د)] فإنّه[(هـ)] ليْس بثَبْتٍ. فقال[(و)]: اغْتبْتَه[(ز)]. فقال إسْماعيل[(ح)]: [مَا][(ط)] اغْتابَهُ، ولكنّه حَكَم أنّه ليْس بثَبْتٍ.

٧٧ ـ وسمعْتُ[(٣)] يحْيى[(ي)] ذكر[(ك)] أبا بكْرٍ الهذلي[(٤)] فقال: [كان][(ل)]

(أ) صحيح مسلم: «كنّا»؛ التمييز: «كنا عند إسماعيل بن علية جلوساً».

(ب) (ص): «فحدثت»؛ تصحيف؛ التمييز: «قال: فحدث».

(ج) «بحديث»: ليست في كتابيْ مسلمٍ صحيحِه وتمْييزه.

(د) «لا تحدّثْ عنْ هذا»: ساقطة من كتابيْ مسلم بن الحجاج.

(هـ) التمييز: «فإن هذا».

(و) في كتابيْ مسلم: «فقال الرجل».

(ز) (ص): «اعتبته». وزيدَ في المجروحين في هذا الموْضع: «قد».

(ح) زِيدَ في كتاب المجروحين: «بن علية».

(ط) زيادةٌ متعيّنةٌ عنْ مسلمٍ وابن حبّان والرامهرمزي. و«ما» هنا نافية.

(ي) الضعفاء: «بن سعيد». وفي تاريخ بغداد: «يعني: ابن سعيد القطان».

(ك) الضعفاء: «وذكر».

(ل) مزيدة من تاريخ بغداد.

= للجوزجاني (٢١ ـ ٢٢)، ومنْ طريقِ أحمد أيضاً (العلل ـ من رواية ابنه ـ ٣/ ١٥٤؛ ر: ٤٦٨٤؛ ومن رواية صالح: ١٧٥؛ ر: ٣١١) وعثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي الحلواني عنه، في سؤالات أبي داود لأحمد (١٩٧؛ ر: ١٣٤) «كلّهمْ يذْكره عن عفّان، عنْ يحْيى بن سعيد، قال: سألْتُ سفيان الثّوْري، وسفْيان بْن عُييْنة، ومالك بن أنس، وشعْبة بن الحجّاج، عن الرّجل يغلط في الْحديث أو يكذب فيه؟ قالوا: بيِّن أمره، بيِّن أمْره».

(١) التمييز لمسلم: ١٧٨؛ ر: ٣٢؛ صحيح مسلم: ١/ ٢٦؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٢٣ ـ وبوّبَ عليه ابْنُ أبي حاتم ـ؛ وفيه: «حدثني»؛ كتاب المجروحين: ١/ ١٨ ـ ١٩؛ المحدث الفاصل: ٥٩٤؛ ر: ٨٥٣.

(٢) هو: عفان بن مسلم.

(٣) الأسامي والكنى للحاكم: ٢/ ١٥٢؛ ر: ٥٣٨؛ الضعفاء (ج): ل ١٣٧ أ؛ تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٠٩. ون: طرَفاً مختصراً من الخبر منْضمّاً إلى خبريْن آخرين عن نفْس الراوي للفلّاس في الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٣؛ رت: ١٣٦٥.

(٤) قال الفلّاس: «أبو بَكْر الْهُذَلي؛ سألْتُ ابْنَه الْعبّاس عن اسْمه، فقال: اسْمه سُلْمَى بن عبد الله» (الكامل: ٥/ ٣٦١؛ ر: ٨٠٣٨). =

يقولُ: «حدّثنا أبو عبْد الرّحْمٰن السُّلَمي»؛ مَا رأيْتُ بالْكوفةِ أحداً[أ] يحدّثُ عنْ أبي عبْد الرّحْمٰن[ب]!، ولـمْ يرْضَهُ[١].

٧٨ ـ سمعْتُ[٢] يحْيى يقول: ما رأيْتُ بالْبصْرة أحداً يحدّثُ عنْ أبي قِلابةَ[٣] إلّا بالْحرْف والشّيْءِ[ج] الْيسير[٤].

(أ) «أحداً»: ساقطةٌ من مطبوعة الأسامي والكنى.

(ب) زِيد «السلمي» في الضعفاء. وهذا تأسيسٌ لحكْم يحيى، فيكونُ الجرْحُ مُعلّلاً.

(ج) «اليسير»: ليست في التاريخ.

= ذُكِرَ لشعبة، فقال: دعْني لا أَقيء (الجرح والتعديل: ١/ ١٤٣؛ ٤/ ٣١٣؛ ر: ١٣٦٥؛ ضعاف العقيلي: ٣/ ٣٩؛ ر: ٢٤٦٠؛ الكامل: ٥/ ٣٦٠؛ ر: ٨٠٣٣). غُنْدَرُ: لـمْ يكنْ ثقةً (ضعاف العقيلي: ٣/ ٤٠؛ ر: ٢٤٦٢). وقال أيضاً: كان كذّاباً (ضعاف العقيلي: ٣/ ٤١؛ ر: ٢٤٦٦). يحْيى بْنُ مَعِين: ليْس بشيْء (الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٣؛ ر: ١٣٦٥). البخاري: ليْس بالْحافظ عنْدهمْ (ضعافه: ٧٣؛ ر: ١٦٢). أبو زُرْعة: بصْريٌّ ضعيف (الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٤؛ ر: ١٣٦٥). أبو حاتم: ليْس بقويّ، ليّنُ الْحديث؛ يُكْتبُ حديثُه ولا يُحْتجُّ به (الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٣؛ ر: ١٣٦٥). النَّسائي: متْروكُ الْحديث (ضعافه: ١٨٣؛ ر: ٢٣٣).

(١) منْ مناكيره ما ساقَه ابْنُ شاقلا في طُرَره (١٢٦؛ ر: ١٤٣): «حدّث أبو بكر ـ يعني: الهذلي ـ، عن محمّد بْن سِيرين، عنْ أبي هريرة، قال: رخّص رسولُ الله ﷺ في شِعْر الجاهليّة إلّا قصيدةَ أميّة بن أبي الصّلْت، وقصيدةَ الأعْشى في ذكْر عامرٍ وعلْقمةَ».

(٢) تاريخ عمرو بن علي الفلاس (٣٥٧)، بلفظ: «لمْ ألْقَ بالْبصْرة أحداً».

(٣) عبد الله بن زيد، تابعيٌّ بصري (تاريخ الفلّاس: ٣٣٨). وعدّه الفلّاسُ في تاريخه (٥٤٤) في منْ روى عنِ ابنِ عبّاسٍ منْ أهْل الْبصْرةِ، ثم قال: «وليْس عنْدنا لهُ سَماعٌ». روتْ له الجماعة.
سُئل أبو حاتم فقيل له: أبو قلابةَ عنْ مُعَاذٍ أحبُّ إليْكَ أوْ قتادةُ عنْ مُعاذ؟. فقال: هما ثِقتان (التعديل والتجريح للباجي: ٢/ ٩١٤؛ ر: ٨٠٠). وقال حمّادُ بْنُ زيْد: سمعْتُ أيّوبَ ـ هو: السختياني ـ ذكر أبا قلابة، فقال: كان والله من الْفقهاء ذوي الألْباب (الطبقات الكبير: ٩/ ١٨٢؛ ر: ١٠٠٩٠). مات بالشام (سؤالات أبي داود: ١٩٢؛ ر: ١١٤).
ون في دعْوى إرْسالِه ومناقشتها: المراسيل لابن أبي حاتم: ١٠٩ ـ ١١٠؛ ر: ١٧٣؛ جامع التحصيل للعلائي: ١١٢؛ ر: ٦٨؛ تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي: ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤) ليست العلّةُ في نَزَارَة الروايةِ عنه ما يسْتلْزمه وهْيُ الرّاوي منْ أنْ يتحاماهُ طلّابُ =

٧٩ ـ وسمعْت يحْيى ومعاذاً[أ] يقولان: [الجِنُّ][ب] عنْ آخرِهمْ ولدُ إبْليس؛ ولهم الثّواب، وعليْهم الْعِقاب[١].

٨٠ ـ وسمعْت يحْيى يقول: لا يقْنت في صلاة الصّبْح، فإنْ قَنَتَ جَهَر[٢].

٨١ ـ وسمعْت[٣] يحيى يقول: «حدّثنا إسْماعيل[ج]، قال[د]: حدّثنا

(أ) (ص): «ومعاذ». (ب) لَحقٌ في الطّرّة الْيُسْرى.
(ج) زيد في كتاب الحاكم: «يعني: ابن أبي خالد»؛ وفي تاريخ دمشق: «بن أبي خالد».
(د) «قال»: ليست عند ابن عساكر.

= الحديث، ولا قلّةُ حديثِه، فقد قدّمْنا أنّه ثقةٌ فقيه، وزاد ابْنُ سعْد: «كان ثقةً، كثيرَ الْحديث» (الطبقات الكبير: ٩/ ١٨٢؛ ر: ٣٨٨٦)، ولا تعارُضَ بينَ هذا القوْل وحكايةِ الفلّاس، فيؤولُ المعنى إلى أنّ الرّجلَ كان عَسِراً على الآخِذين، أوْ أنه لتثبُّتِه كانَ كثيرَ الْحديث، قليلَ التّحْديث؛ حكى الإمامُ أحمد قال: «قدِم أبو قلابةَ على عمر بْن عبْد الْعزيز. فقال له: حدّثْ يا أبا قِلابة. قال: والله إنّي لأكْرهُ كثيراً من الْحديث، وكثيراً من السُّكُوت» (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٢١١؛ ر: ٢٠٤٥)، وأصْرحُ منه بما نبْغي قوْلُ خالدٍ الحذّاء: «كنّا نأْتي أبا قِلابة، فإذا حدّثنا ثلاثةَ أحَاديث قال: قدْ أكْثرْتُ» (الطبقات الكبير: ٩/ ١٨٤؛ ر: ١٠١٠٢).

(١) الشّطْر الأوّلُ من الكلام دون بقيّتِه، يُعْزَى للحسن أيْضاً؛ مثْلما في تفسير يحيى بن سلام (١/ ٣٤٤) ومختصره لابن أبي زمنين (٤/ ٣٢٧).

(٢) هذا مذهبُ سفْيان الثّوْري، وفي روايةٍ عنه أخْرى: «إنْ صلّى خلْف منْ يقْنت سكت». ن: الاستذكار لابن عبد البر (٦/ ٢٠١). ويظهر أنّ سفياناً ومُشَايِعَه يحيى عَمِلا بخلاف روايتهما، ففي سنن النسائي الكبرى (١/ ٣٣٩؛ ر: ٦٦٧): «أخبرنا عمْرو بن علي قال: حدثنا يحيى، عن شعْبة، وسفيان قالا: حدثنا عمْرو بْن مرّة، عن ابن أبي ليلى، عن الْبراء بن عازب، «أن النبي ﷺ كان يقنت في الصبح والمغرب».
ون: تهذيب الآثار: ١/ ٣٦٦.

(٣) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٣/ ٢١٨ ـ ٢١٩؛ ر: ١٢٦٧؛ تاريخ دمشق: ٤٥/ ٣٩ ـ ٤٠؛ تهذيب الكمال: ٢١/ ٣٥٧؛ رت: ٤٢٤٠؛ تهذيب التهذيب: ٧/ ٤٥١.
وقدْ أقلع يحيى عن التحديث عنه، بدلالة حكايةٍ ساقها الفلّاسُ أيضاً؛ وهي في =

الْعَيْزَارُ بْن حُرَيْث، عن عُمَر بْن سَعْد[١]». فقال له رجلٌ منْ بني ضُبَيْعة[أ] يقالُ له: «أبو[ب] موسى»: يا أبا[ج] سَعيد، هذا قاتلُ الْحسين!. فسَكت. فقال: «عنْ قاتِلِ الحسيْن تحدّثُنا؟»، فسَكَت يحْيى[د].

٨٢ ـ وسمعْتُ[٢] يحْيى[هـ] يقول: رأيْتُ الْمَسْعوديَّ[٣] سنةَ

(أ) (ص): «صبيعة» تصحيف؛ الأسامي والكنى: «ضبعة»؛ تصحيف.
(ب) «أبو»: ساقطة من مصادر التخريج كلها، وما في الأصل أنْسب؛ لأنه لو لم يقصدْ إلى الكنية لقال «يسمّى».
(ج) (ص): «يابا».
(د) «يحيى»: ليست في تاريخ دمشق.
(هـ) المجروحين: «يحيى بن سعيد».

= تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨): «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد القطّان، وحدّثنا عنْ شعْبَةَ وسُفْيان، عنْ أبي إسحاق، عن الْعَيْزَار بْن حُرَيْث، عنْ عُمَرَ بْنِ سعْدٍ. فقام إليه رجلٌ فقال: أما تخافُ الله؟ تَرْوي عنْ عمر بْن سعْد. فبكى وقال: لا أعودُ أحدّثُ عنْه أبداً».

(١) قال ابْنُ أبي خيْثمةَ في تاريخه (السفر الثاني: ٢/ ٦٤٥؛ ر: ٤٠٣٣): قلْتُ ليحْيى بن معين: ثقة؟. قال: كيْف يكون منْ قتل الحسيْن ثقةً؟!.
وبإسْناد أبي بكْرٍ أيضاً (٢/ ٦٤٦؛ ر: ٤٠٣٤) إلى عبْدِ الله بن شريك قال: أدْركْتُ أصْحابَ الأرْدِية الْمُعْلَمة وأصحابَ الْبَرَانِسِ منْ أصْحاب السَّواري إذا مَرَّ بهمْ عمرُ بْنُ سعْدٍ قالوا: هذا قاتلُ الْحسيْن؛ وذلك قبْل أنْ يقْتله.

(٢) المجروحين: ٢/ ٤٨؛ الضعفاء (ج): ل ١٩١ ب؛ تاريخ بغداد: ١١/ ٤٨٠؛ تاريخ دمشق: ٣٥/ ٢١.

(٣) هو: عبد الرّحْمٰن بْن عبد الله بْنِ عُتْبَة بْن مسْعود الْمَسْعُودي الْكوفي.
أبو زُرْعة: أحاديثُه عن غيْر القاسم وعَوْن مُضْطربةٌ، يهِمُ كثيراً (سؤالات البرذعي: ١٥١؛ ر: ١٩٩). يحْيى بن مَعين: ثقة، ولكنّه كان يغْلط إذا حدّث عنْ عاصم وسَلَمَةَ بْن كُهَيْل. وكان حديثُه صحيحَ [الرّواية] عن الْقاسم، ومَعْنِ بْن عبْد الرّحْمٰن (تاريخه من رواية الدوري: ٣/ ٣٣٣؛ ر: ١٦٠٧). وقال: أحاديثُه عن الأعْمش مقْلوبةٌ وعنْ عبْد الملك بن عمير أيضاً. وحديثُه... عنْ أبي حصين وعاصم ليْس بشيْء (تاريخه من رواية الدوري: ٣/ ٤٢٩؛ ر: ٢١٠٥). وقال: منْ سمع من المسعوديِّ في زمانِ أبي جعْفرٍ فهو صحيحُ السَّماع، ومنْ سمع منه في زمان المهْديِّ فليْس سماعُه بشيْء (تاريخ بغداد: ١١/ ٤٨٠؛ ر: ٥٣٠٨). أحْمد بن حنبل: سماعُ =

رآه(أ) عبْدُ الرّحْمٰن بن مهْدي(ب)، فلمْ أُكَلّمْه(١).

(أ) (ص): «رءاه».

(ب) «بن مهدي»: ليست في المجروحين ولا في الضعفاء.

= وكيعٍ من المسعوديِّ بالْكوفة قديمٌ، وأبو نُعَيْم أيضاً، وإنما اختلط المسعوديُّ ببغداد، ومنْ سمع منْه بالْبصْرة والْكوفة فسماعُهُ جيِّد (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٢٥؛ ر: ٥٧٥). الْعُقيلي: تغيّر في آخِرِ عُمره، في حديثه اضْطراب (ضعافه: ٣/ ٤٠٩). ابْن حبّان: كان المسْعوديُّ صدوقاً إلّا أنه اخْتلط في آخر عمره اخْتلاطاً شديداً حتّى ذهب عقلُه. وكان يحدّثُ بما يجيئه، فحمل فاختلط حديثُه الْقديم بحديثه الأخير، ولمْ يتميّزْ فاسْتحقَّ التَّرْك (المجروحين: ٢/ ٤٨؛ وجنح إليه ابن القطّان في بيان الوهم والإيهام: ٤/ ١٧٦).

ولا يسوغُ اطِّراحُ حديثه كلِّه بدعْوى الاضْطراب، ولكنْ يُسبَرُ ويُنْظَرُ إنْ تميّز بوقْته أو مكانه أو رُوَاته، وإلّا ضُعِّف.

(١) وبسند العقيلي إلى عليِّ بن المديني منْ خبر طويل: «قال يحْيى بْن سعيد وهو إلى جنْب مُعاذ، وذلك في صفر سنة تسْعين ومئة: آخرُ ما لقيتُ الْمَسْعوديَّ سنةَ سبْع، أوْ ثمانٍ وأربعين، ثمّ لقيتُه بمكّةَ سنة ثمان وخمسين، وكان عبْدُ الله بن عثمان ذاك العام معي، وعبْدُ الرّحْمٰن بْن مهْدي. قال يحْيى: ولمْ أسْألْه عنْ شيْءٍ» (الضعفاء: ٣/ ٤١١؛ ر: ٣٢٧٤).

قلت: فيظْهر منْ هذا الخبر تعْيينُ السنة التي أُبْهمتْ في النّصّ وأنّها سنة ٥٨، والْمَسْعوديُّ إذَّاك مخْتلطٌ بالْمرّة. وحاصلُ الجمع بين أخبار الفلّاس هذا واللّذان ياتيان بعْده بعْدَ خَبرٍ معْترض:

ـ سنة ٥٣: المسعوديُّ صحيحٌ يُكْتبُ عنْه، كتَب عنْه أبو قُتيْبة. وكتب عنْه قبْل ذلك يحيى القطّان سنة ٤٨هـ.

ـ سنة ٥٤: تغيّر حفْظُه فطالع الْكتاب، لكنّ مُعَاذاً لقيه هذه السَّنَة ببغداد، فلمْ يُنْكِرْ منْه شيْئاً، فلعلّ ذلك مبْدأُ اخْتلاطه منْ غيْر أنْ يسْتبدّ به، ثمّ صارَ كلُّ من سمِعَه ببغداد، فَعَلَى حالِ اخْتلاطِه.

ـ سنة ٥٧ وما بعْدها: اخْتلط بالمرّة. وممّن كتب عنْه فيها أبو داود. ولقيَه يحيى وابن مهدي بمكّةَ في السَّنة التي بعدها فلمْ يسْألْه القطّان. فكلُّ حكايةٍ عنْ دلائلِ اخْتلاطه تنْصرفُ إلى هاته السَّنة فما فوقها، فإنْ صحّ أنه مات سنة ١٦٠هـ، عُلِمَ أنّ مدّةَ اخْتلاطه ما بين سنتيْن وثلاث سنواتٍ لا أكثر.

وسمِعْت[(١)] مُعاذَ بْن مُعاذ يقول: «رأيْتُ الْمسْعوديَّ سنة أرْبعٍ وخمْسين، ورأيْتُه[(أ)] يُطالعُ الْكتاب[(ب)]»؛ يعني: أنّه قدْ[(ج)] تَغيّرَ حِفْظُه[(٢)].

٨٣ ـ حدّثنا أبو حفْص[(٣)]، قال: نا أبو قُتيْبة[(٤)]، قال: نا حُريْثُ بْن السّائب[(٥)]، قال: قال رجُلٌ للْحَسن: «يا أبو[(د)] سَعيد». فقال الْحسن: «كسْبُكَ الدَّوانيقَ شغَلكَ أنْ تقول: يا أبا سَعيد[(هـ)]»[(٦)].

٨٤ ـ وسمعْتُ[(٧)] أبا قُتيْبةَ يقول: [٨/ظ] رأيْتُ الْمَسْعُوديَّ سنة ثلاثٍ وخمْسين، وكتبْتُ عنْه وهو صحيحٌ. ثمّ رأيْتُه[(و)] سنة سبْعٍ وخمْسين، والذَّرُّ

(أ) «ورأيته»: ليست في تاريخ بغداد.
(ب) المحدث الفاصل: «بالكتاب».
(ج) «قد»: ليست في المحدث الفاصل.
(د) (ص): «يابو». وهو على الحكايةِ لكلام الرّجُل ولحْنِه.
(هـ) (ص): «يقول يابا سعيد». (و) الضعفاء: «ورأيته».

---

(١) المحدث الفاصل: ٤٠٠؛ ر: ٤١٤؛ الضعفاء (ج): ل ١٩١ ب؛ تاريخ بغداد: ١١/ ٤٨٠؛ تاريخ دمشق: ٣٥/ ٢١.
(٢) أبو داود في سؤالات الآجري (١/ ٣٠٦؛ ر: ٥٠٢): كان المسعودي يخطئ في الحديث.
يحيى بن معين (رواية الدقاق: ٥٤؛ ر: ١٠٠): ثقة.
(٣) يقْتضي نسق الرّواية أنّ هذا الخبر مُعْترضٌ بين الذي قبْله والذي بعده؛ لأنّ كليهما متعلِّقٌ بالمسعودي.
(٤) سَلْم بْن قتيْبةَ الخراساني الفرْيابي الشَّعيريّ البصري.
(٥) أبو داود: ليس بشيء. من جواباته: ١/ ٤٤٥؛ ر: ٩٤٩.
(٦) تابع أبا قتيبة، عبدُ الصمد بن عبد الوارث في شعب الإيمان للبيهقي (٣/ ٢١٥؛ ر: ١٥٦٣). وهو معلّقٌ عن الحسن في: البيان والتبيُّن: ٢/ ١٥١؛ الإبانة للصُّحاري: ١/ ١٨؛ بهْجة المجالس: ١/ ٦٦؛ ألف باء أبي الحجاج ابن الشّيخ البلوي: ١/ ٤٣.
(٧) المجروحين: ٢/ ٤٨ ـ ٤٩؛ الضعفاء (ج): ل ١٩١ ب؛ تاريخ بغداد: ١١/ ٤٨٠؛ تاريخ دمشق: ٣٥/ ٢٢؛ الشذا الفيّاح: ٢/ ٧٥٨؛ الكواكب النيرات: ١/ ٢٨٩؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٩.

تدْخُلُ(أ) في أُذُنه، وأبو داود يكْتبُ عنْه؛ فقلْت له(ب): أتطْمعُ(ج) أنْ تُحدِّثَ(د) عنْه وأنا حيٌّ؟!(١).

٨٥ - وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: كتبْتُ عنْه سنةَ ثمانٍ وأرْبعين.

٨٦ - وسمعْتُ يزيدَ بن زُرَيْع، ومحمّدَ بْنَ سَوَاء(٢)، وابْنَ أبي عَدِيّ، ويَزيدَ بن هارون، جميعاً يقولون: حدّثنا سعيد(٣)، عنْ قتادةَ، عنْ جابر بن زيْد، عن ابْنِ(هـ) عبّاس، في أرْبعةٍ شهِدوا على امْرأةٍ بالزِّنا أحدُهمْ زوْجُها، قال: تُلَاعِنُ الزّوْج، ويُحَدُّ الثّلاثةُ(٤).

قال: وسمعْتُ عبْد الأعلى(٥) يقول: حدّثنا سعيد، عنْ بعْض أصْحابه، عنْ قتادةَ، عنْ جابِر بنِ زيْدٍ، عن ابن(و) عبّاس. قال سعيد: وسمعْتُ قتادة يقولُه بغيْر إسْنادٍ.

(أ) المجروحين؛ تاريخ بغداد: «يدخل».
(ب) «له»: ساقطة من المجروحين.
(ج) التاء غير منقوطة في الأصل.
(د) (ص): «نحدث».
(هـ) (ص): «بن».
(و) (ص): «بن».

---

(١) أي: لا تحدِّث عنه إلّا فضحتك ورددْتُ روايتَك، فإنّك تروي عن المخْتلطين.
(٢) سماعُه من سعيد قبل الهزيمة؛ مثلما في سؤالات الآجري: ١/ ٣٥٠؛ ر: ٦١٢.
(٣) هو: ابن أبي عَرُوبة. وهؤلاء الذي غبَروا من الثِّقات فيه، وأصحُّهم فيه يزيد بن زريع، وأمّا ابْنُ أبي عديٍّ فسمع منْه في الاخْتلاط.
(٤) تابع الأربعةَ عن ابن أبي عروبةَ، عليُّ بن مُسهر في مصنّف ابْن أبي شيْبة (١٤/ ٥٠٧؛ ر: ٢٩٢٨٩)؛ وفيه «يُضْرب» بدل «يحدّ». وعبْدُ السّلام بْن حَرْب، في مُشْكل الآثار (٢/ ٣٩١)؛ بلفْظ «ويُجْلَد».
والحديثُ صحيحٌ كما حَكَمَ لهُ القطّانُ بعْد، ولا يضرُّ الوجْهَ الآخَرَ التاليَ جهالةُ شيْخ ابْن أبي عروبةَ، لحصولِ سماعِهِ له منْ قتادةَ رأْساً، وأنتَ تعلمُ أنّه منْ أثْبتِ النّاس فيه، فليس ثمّةَ محذورُ أنْ لا يكونَ سمع منْه فدلّس عنه. ون: تسميةَ الفلّاس بعْضَ منْ لم يسمعْ منهم، في تاريخه (٥٨٦ ـ ٥٨٧) منضمّاً إلى كتابنا هذا (ر: ١٤١)، وليْس فيهمْ قتادة.
(٥) هو: ابْن عبْد الأعْلى السّامي البصْري.

فسألْتُ يحْيى بْن سَعيد عنْ هذا، فقال: هذا مِنْ صحيحِ حديثِ سَعيدٍ، ومِنْ عَتيقِ حديثِه[(١)].

٨٧ ـ سمعْتُ[(٢)] يحْيى يقول: أتيت الْجُرَيْريَّ[(٣)] فقال[(أ)]: حدّثنا عبْدُ الله بن بُرَيْدةَ، عنْ عبْد الله بن عمْرو قال[(ب)]: «بيْن كلِّ أذَانيْن صلاةٌ». فلمّا خرجْتُ قال لي رجلٌ: إنّما هو «عنْ[(ج)] عبْد الله بْنِ مُغَفَّل»[(د)]. فرجعْتُ إليه فقلْتُ له؛ فقال[(هـ)]: عنْ عبْدِ الله بن مُغَفَّل[(٤)].

٨٨ ـ وسمعْتُ[(٥)] يحْيى[(و)] يُحْسِنُ الثّناءَ[(ز)] على الْقاسم بْنِ الْفضْل[(٦)]، وقال: كان ثقةً[(٧)].

(أ) في الأصل: «قال»؛ وفي الضعفاء وتاريخ الذهبي: «فسمعته يقول».
(ب) ساقطة من بيان الوهم والإيهام. (ج) ليست في الضعفاء.
(د) بيان الوهم والإيهام: «المغفل»؛ وكذا في نظيرتها التالية.
(هـ) «قال»: ساقطةٌ من الضعفاء. (و) زيد في الجرح: «يعني: ابن سعيد».
(ز) (ص): «الثنا».

---

(١) أي: ممّا حدّث به قبل اختلاطه.
(٢) الضعفاء (ج): ل ١١٣ أ؛ بيان الوهم والإيهام: ٤/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧؛ ر: ١٩٣٢؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٧٣؛ ر: ١٧٢.
(٣) هو: سعيد بن إياس الجُريْري البصري.
(٤) فائدة الخبر تبيانُ اختلاطِ الْجريريّ، فقدْ روى الحديثَ قبل الاختلاط عنْ عبْد الله بن مُغفّل، وبعْدَه عنْ عبْد الله بن عمرو. والحديثُ على الْوَجْه في الصَّحيحيْن بمتابعةِ خالدِ بْنِ عبد الله ليحيى عنْد البخاري (١/ ١٢٧؛ ر: ٦٢٤)، وعبدِ الأعلى بن عبد الأعلى عند مسلم (١/ ٥٧٣؛ ر: ٨٣٨)، وتابعه غيْرُهما.
(٥) الجرح والتعديل: ٧/ ١١٧؛ رت: ٦٦٨.
(٦) زيدت نسْبة «الحُدّاني» في كتاب ابن أبي حاتم، وقدْ قال هو إنّه أزْدي، ولـمْ يكنْ حُدَّانيّاً، بلْ كان نازلاً فيهمْ؛ وأفاده ابن سعد أيضاً في كبرى الطبقات (٩/ ٢٨٢؛ ر: ٤١١٧).
(٧) وقال عنه يحيى القطان أيضاً: «كان قاسم منْكراً»؛ يعْني: منْ فطنته (سؤالات الآجري: ١/ ٤٣٠؛ ر: ٨٩٥). عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي: الْقاسم بْن الْفضْل الْحُدّاني منْ شيوخنا الثّقات (علل أحمد من رواية ابنه: ١/ ٣٩٩؛ ر: ٨١٣؛ ١/ ٤٢٣؛ ر: =

٨٩ ـ وقال[١] لي يحْيى: لا تكْتبْ عنْ مُعْتمرٍ عنْ رجُل لَا يُعْرف؛ فإنّه لا يُبالي عمّنْ رَوى.

٩٠ ـ وسمعْتُ[٢] يحْيى[أ] يقول: سألْتُ ابْنَ[ب] الْمُبارك عنْ حديثٍ، فقال: هو عنْ مَعْمَرٍ[٣] قراءةٌ[ج]، وعنْ يونس[د] سماعٌ. فقلْت له[هـ]: هاتِ حديثَ مَعْمَر[٤].

(أ) زِيدَ في كتاب الرامهرمزي: «بن سعيد». (ب) (ص): «بن».
(ج) (ص): «قراه». (د) يعني: ابن أبي إسحاق.
(هـ) «له»: ليست في المحدث الفاصل. والقائلُ القطّان.

= ٩٢٧؛ ٢/ ٤٣؛ ر: ١٤٩٥ ـ واللفظ له ـ؛ ثقات ابن حبان: ٧/ ٣٣٨؛ ر: ١٠٣٤٤).
يحيى بن معين (الدّوري: ٤/ ١٤٤؛ ر: ٣٦١٥): ثقة؛ (الدقاق: ٥١؛ ر: ٨٨): ليْس به بأْس، ثقةٌ؛ (الكوسج في الجرح والتعديل: ٧/ ١١٧؛ ر: ٦٦٨): صالح. ووثقه ابن المديني (سؤالات ابن أبي شيبة: ٦١؛ ر: ٢٩). أبو داود (٢/ ١٠٢؛ ر: ١٢٤٩): «كان يرى الإرْجاء». قلت: ولا يضيرُه ذلك، إذْ لم يكن داعيةً بحسب سكوتهمْ عن الْبيَان. ووثّقه أحمد (الجرح والتعديل: ٧/ ١١٧؛ ر: ٦٦٨). وذلك مقتضى أنْ أخْرج له مُسْلم في صحيحه (٤/ ٢٢١٠؛ ر: ٢٨٨٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٨٥؛ ر: ٨١٨).

(١) المحدث الفاصل: ٤١٨؛ ر: ٤٥١؛ الكفاية للخطيب: ٩١؛ واللفظُ فيه: «لا تكتبْ عن مُعْتمِرٍ إلّا عمّن تعْرِف؛ فإنّه يحدّثُ عنْ كُلٍّ».
ووقع الخبر في الكامل (١/ ٢٦١؛ ر: ٥٦٠) بهذا السياق: «لا تكْتبْ عنْ كلِّ أحدٍ ممنْ لا تَعْرِف؛ فإنّه لا يُبالي عنْ منْ حدّث». فإمّا أنْ يكون هذا الموضع ممّا غَالَه التّصْحيف، أوْ يكونُ هذا الخبر أعمّ، وهذا أظْهر.

(٢) المحدث الفاصل: ٤٣٣؛ ر: ٤٩١. (٣) هو: ابن راشد.

(٤) لا جَرَم؛ فقد كان ابن المبارك من أثبتَ الناس في مَعْمَر؛ قال إبْراهيم بن موسى: «كنْتُ عنْد يحْيى بن مَعين فجاءه رجلٌ فقال: يا أبا زكريا، مَنْ كان أثْبتَ في مَعْمرٍ، عبْدُ الرّزّاق، أوْ عبْدُ الله بْنُ الْمُبارك؟ ـ وكان متّكئاً فاسْتوى جالساً ـ فقال: كان ابْنُ المبارك خيْراً منْ عبْد الرّزّاق، ومنْ أهْل قرْيته. ثمّ قال: تضُمُّ عبْدَ الرّزّاق إلى عبْد الله!» (تاريخ بغداد: ١١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤؛ ر: ٥٢٥٩). وسأل الدّارميُّ يحْيى بْنَ مَعينٍ (٤٤؛ ر: ٢٠): «مَعْمَرٌ أحبُّ إليْكَ أوْ يُونُس؟ فقال: مَعْمر».

٩١ ـ وسمعْتُ[(١)] يحْيى يقول: عبْدُ الْواحد بْنُ قيْسٍ[(٢)]، نحْوُ السِّنِّ من الأوْزاعيِّ[(٣)].

٩٢ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: النّزّال بْنُ عمّار في السّنّ، مثْل عِمْران بْن حُدَيْر[(٤)].

٩٣ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: وُلِدَ سعيدُ بن الـمُسيّب، لسنتيْن بَقِيتَا منْ خلافةِ عُمَر[(٥)].

---

(١) تاريخ دمشق: ٣٧/ ٢٦٣؛ تهذيب الكمال: ١٨/ ٤٧٠؛ ر: ٣٥٩٢.

(٢) قال يَحْيى القَطّان: كان الْحسن بْنُ ذكْوان يحدّثُ عنْه بعجائب. (ضعاف البخاري: ٩٠؛ ر: ٢٣٦؛ التاريخ الكبير: ٦/ ٥٦؛ ر: ١٦٩٤). وقال: كان شِبْه لا شيْء (ضعفاء العقيلي: ٣/ ٥٢٧؛ ر: ٣٥١٤؛ ضعفاء الأصبهاني: ١٠٤؛ ر: ١٢٧). ووثّقه ابْنُ مَعِين مرّةً (تاريخه عن الدارمي: ١٤١؛ ر: ٤٧١)، وقال الْغَلّابي عنه ـ أخْرى ـ: «لـمْ يكنْ بذاك، ولا قريب». ووثّقه الْعِجْلي في معْرفة الثّقات (٢/ ١٠٧؛ ر: ١١٤٥). وعدّه أبو زُرْعة من الضُّعفاء في كتاب أساميهمْ (٣٤١؛ ر: ٢٠٦). النَّسائي: ليْس بالقويّ (الضعفاء والمتركون: ٢٠٨؛ ر: ٣٧٢). فكأنّه مشّاه بحسب اصطلاحه. ابن حبّان: ممّنْ ينْفرد بالْمناكير عن الْمشاهير، فلا يجوزُ الاحْتجاجُ بما خالف الثّقات، فإن اعْتبر مُعْتبرٌ بحديثه الذي لـمْ يُخالِفِ الأثْبات فيه فَحَسَنٌ (المجروحين: ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، وسلكه في ثقاته (٧/ ١٢٣) وقال: «هو الذي يروي عنْ أبي هريرة ولم يَرَهُ. ولا يُعْتبرُ بمَقَاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضّعفاء عنْه». ابْنُ عدي: وقد حدّث الأَوْزاعيُّ عنْ عَبد الواحد هذا بغيْر حديث، وأرْجو أنّه لا بأْس به؛ لأنّ في رواياتِ الأَوْزاعيِّ عنْه اسْتقامةً (الكامل: ٨/ ٣٥٠؛ ر: ١٣٣٢٦). أبو أحْمد الْحاكم: مُنْكَرُ الْحديث (الأسامي والكنى: ٤/ ٤٠؛ ر: ١٦٩٣).

(٣) الثاني روى عن الأوّل، فتكونُ روايةَ أقْران، وكلاهما شاميّ. والأوزاعيُّ في إمامته أشْهرُ من أنْ يُعرّف به.

(٤) وجْهُ التّنْظير بيْنهما أنّ عِمْران بن حُديْر من الرّواة عن النّزّال، وكونُه من أسْنانه وأتْرابه، من فوائد الكتاب، ولـمْ أقفْ عليْه في غيْره.

(٥) يتعلّق بهذا الخبر مَنْ ردّ صحّةَ سماعِ سعيدٍ منْ عمر ﷺ، كمالكٍ ويحْيى بن معين. قال يعْقوبُ بْن شيْبة في ملخّص مُسْنده (٣٥؛ ر: ١): «قلْتُ ليحْيى بْنِ معين: سمع سعيدُ بْن المسيّب منْ عمر شيْئاً؟. قال: كان مالك يُنْكرُ ذلك، أنْ يكونَ سمع منْ عمر شيْئاً؛ قال مالك: وُلد سعيدُ بْن المسيّب لسنتيْن بَقِيَتَا منْ خلافة عمر». وقال يعْقوب =

٩٤ - وسمعْتُ[(١)] يحْيى يقول: مُطَرِّف بْنُ عبْد الله، أكْبرُ من الْحَسَن بعَشْرين[(أ)] سنة[(٢)]. [٩/و]

(أ) وقع في الأصل: «بعشر سنين»؛ وهو تصْحيفٌ، تصويبُه من تاريخ المؤلف وما يشْهدُ له فيما يتلو.

= أيضاً (١٠٦؛ ر: ٢١٢): «وكان يْحيى بْن مَعين يذْهبُ إلى أنّ سعيد والْحسن البصري وُلِدَا لسنتيْن بقيتا منْ خلافة عمر بن الخطّاب».

وبسند ابن زَبْرٍ إلى يحيى بن سعيد [أظنه: الأنصاري] قال: «سَمِعت سعيد بن الْمسيب يَقُول: ولدْتُ لِسنتَيْنِ مضتا من خلافَة عمر» (مولد العلماء ووفياتهم: ١/ ١٠٠). وقال خليفةُ بن خيّاطٍ في حوادث سنة ١٥هـ من تاريخه (٢٥): «ولد سعيد بن المسيب لسنتين خلتا من خلافة عمر». ون: الهداية والإرشاد: ١/ ٢٩٢؛ ر: ٤٠٢؛ رجال صحيح مسلم: ١/ ٢٣٧؛ ر: ٥٠٧.

ورجّحه ابن عبد البرّ فقال في التمهيد (٦/ ٣٠١): «ولد لسنتين مضتا منْ خلافة عمر بن الخطاب، وذلك سنة أربع عشرة؛ هذا أشْهرُ شيْء في مولده وأصحُّه. وقدْ قيل: وُلد لسنتيْن بقيَتَا منْ خلافة عمر. وعلى الأوّل أهْلُ الأثَر».

ومثْله أيضاً ابن القيّم في حاشيته على سنن أبي داود (١٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) ـ فإنه صحّحه وحشّى على قول المنْذِري: «وسعيد بن المسيّب لـمْ يصحَّ سماعه منْ عمر» ـ: «وقد تكرّر له في هذا الكتاب في مواضع، وبه يُعلّل ابْنُ القطّان وغيْره حديثَ سعيدٍ عنْ عمر، وهو تعْليلٌ باطلٌ أنكره الأئمّة، كأحْمد بْن حنْبل ويعْقوب بن سفيان وغيرهما. قال أحمد: إذا لـم يُقْبَلْ سعيدُ بن المسيب عنْ عمر فمنْ يُقْبل؟. سعيدٌ عنْ عمر عنْدنا حجّة... ولـمْ يُحْفَظْ عنْ أحدٍ من الأئمة أنه طعن في رواية سعيد عنْ عمر، بلْ قابلوها كلُّهمْ بالقبول والتّصْديق، ومنْ لـمْ يقْبلِ المرْسل قبِلَ مُرْسلَ سعيدٍ عن النّبيّ ﷺ... والْمقصودُ: أنّ تعْليلَ الحديث برواية سعيدٍ له عنْ عمر تَعَنُّتٌ باردٌ. والصّحيحُ: أنّه ولد لسنتيْن مَضَتَا منْ خلافة عمر، فيكونُ له وقْتَ وفاة عمر ثمانُ سنين. فكيْف يُنْكر سماعُه، ويُقْدَحُ في اتّصال روايتِه عنْه؟».

(١) تاريخ عمرو بن علي الفلّاس: **٣٥٧**.

(٢) تابع الفلّاسَ، يحيى بْنُ معين في تاريخه منْ رواية الدّوري (٤/ ١٠٢؛ ر: ٣٣٦٥، وتوبِعَ أيضاً عنْ يحْيى منْ طُرقٍ، في المسند الأحمديِّ (٣٠/ ٢٨٦؛ ر: ١٨٣٤٤) وعِلَـلِه (٣/ ١٤٧؛ ر: ٤٦٤٩)، وفي المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٢٣٧). وأطلق كلامَ يحيى منْ غيْر عزْوٍ ابنُ حبّان في ثقاته (٥/ ٣٤٠؛ ر: ٥٥٥٦). ونقلَ الأكبريّةَ =

٩٥ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: محمّدُ[١] أكْبرُ منْ أَنَس بْن سِيرين[٢].

٩٦ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: الْحَسَن أكْبرُ منْ سَعِيدِ بْنِ أبي الْحَسن[٣].

= دون ما بعْدَها الفسويُّ (٣/ ١١) مُعلّقاً الخبر عن يحيى، لكنَّ محقّقه قال: «مُطرّف بْن طريف الْحارثي»، وليْس كذلك.

ويُنْتجُ كلامَ يحيى أيضاً، ما قاله أخُ مطرِّف ـ يزيدُ بن عبد الله بن الشِّخِّير ـ: أنا أكْبر من الْحَسَن بعشْر سنين، ومُطَرِّفُ أكْبر منّي بعشْر سِنين (كبرى طبقات ابن سعد: ٩/ ١٥٦؛ ر: ٩٩٠٨).

ومطرِّف من الأتْباع، وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ، وعُمِّر.

(١) أي: ابن سيرين، وأنس أخوه. قال المؤلّف رَحِمَهُ الله في تاريخه (٢٨٥): «كانوا ستّةً: خمْسةُ إخْوة، وأخْتُهم حفْصةُ. وكان أكْبرُهمْ معْبَدُ بْن سِيرين، ويحْيى بْن سيرين، ومحمّدُ بْن سِيرين، وخَالدُ بْن سيرين، وأنَسُ بْن سيرين ـ وكان أصْغَرَهم ـ. وحفْصةُ بنْتُ سيرين».

(٢) قاله ابْنُ عُلَيّة أيْضا حسْبما في التاريخ الكبير للبخاري: ١/ ٩١؛ تاريخ بغداد: ٣/ ٢٨٣؛ تاريخ دمشق: ٥٣/ ١٧٥.

(٣) قال المؤلف في التاريخ (٢٨٤): «الْحسنُ بْن أبي الْحسنِ البصْري، وهو الْحَسَنُ بْن يَسَارٍ. . . وكانوا ثلاثَةَ إخْوةٍ: الْحسنُ وسعيدُ وعَمَّارُ. وكان الْحسنُ أكْبرَهم، وكان عمّارُ من الْبَاكينَ».

قلت: ووجْهُ تخْصيص سعيدٍ دُون الآخر، مع أنّ الْحسن أكْبرُ منْ كليْهما أنّ عمّاراً ـ فيما يظهر لي والله أعلم ـ قليلُ الرّواية جدّاً، فلذلك لم يذكرْه عليُّ ابن المديني في تسمية من روي عنه من أولاد العشرة (١١٩؛ ر: ٨١)، وذكر أخويْه. فأمّا سعيد فترْجَمَ له ابن سعْد في الطّبقات الكبرى (٩/ ١٧٨؛ رت: ٣٨٨٤) ووصفه بالرّواية فقال: «كان أصْغَر من الْحسن، وقد رَوَى، ورُوي عنْه». وله ترجمة أيضاً في الهداية والإرشاد: ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨؛ رت: ٤١١؛ التّعْديل والتّجْريح: ٣/ ١٢٣٩؛ رت: ١٢٩٢.

وأمّا عمّار فترْجمتُه نادرةٌ؛ نعمْ، ذكره المقدَّمي ـ باسمه المجرّد ـ في تاريخه (٨٨؛ ر: ٦٩٢)، لكنْ لم أقفْ له إلّا على حديثٍ واحدٍ بإسْناده دون متْنه، يرْويه الدِّينوري في المجالسة (٦/ ٣٣٤؛ ر: ٢٧٢٨) قال: «حدثنا أحمد، نا إبراهيم بن فهْد، نا محمّد بْن كثير، نا حمّاد بن سلمة، عنْ ثابت، عن عمّار بن أبي الحسن حديثاً رواه؛ قال: وكان من البكّائين». والإسنادُ بعْد هذا ضعيفٌ لضعْف أبي إسحاق إبْراهيم بن فهد البصري، قال ابن عدي (٢/ ٣٨): سائرُ أحاديثه مَناكير، وهو مُظْلِمُ الأمْر. =

٩٧ ـ وسمعت يحْيى يقول: قَبيصةُ بْنُ[أ] الْهُلْب[١]، طائيٌّ[٢].

٩٨ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: عبْدُ الله بْنُ شَدّاد بْنِ الْهَاد اللّيْثيُّ[٣]؛ ميْمونَةُ

(أ) (ص): «ابن».

= وقوله: «وكان من البكّائين» قرينةٌ في أنّه هو المذكور؛ لمّا تقدّمت العبارةُ عيْنُها منْ كلام الفلّاس، لكنَّ بعضَ هذا الحديثِ إنّما أثبت الرواية أُمَيْرِيرةً واحدة، وهي ليْس تحْسُنُ أنْ تشْهد له بالانْخراط بقوّة في الرُّواة، فلذلك لمْ يُعَرَّج في مدوَّنات الرّجال عليْه؛ ويشهدُ لما قلنا من أنه لم يكنْ من أهْل هذا الشّأْن، ما قاله أبو داود السجستاني في تسمية الإخوة (٢٤٤؛ ر: ٨٣١ ـ ٨٣٤): «كان الحسنُ يفْتي النّاسَ بالْبصْرة؛ وأمّا ثابتٌ فكان بخراسان يغْزو، وأما سعيد فكان يقُصّ؛ فقال عمّار: لسْتُ منْ فتْوى هذا، ولا غزْوِ هذا، ولا قَصَص هذا، أنا أَبَرُّ أمّي، فماتت أمُّ الحسن، وهي خيرة فخرج في جنازتها وصلّى عليها».

(١) هذا من المواطن التي لقيتُ في تصْحيحه الْأَلَاقي، منْ شدّة استغلاقه، فقد وقع في الأصْل المخطوط: «الـمُهلّب»، ـ بميم مجوّدة فهاءٍ ـ وقد بحثْتُ من غير جدْوى عن هذا الـ«قبيصة بن الـمهلّب»، ممّنْ تتحقّق فيه شروطُ ذِكْره للمؤلّف فلم أفلحْ، ثمّ انقدحَ في ذهني أنّ «المهلّب» تصْحيفٌ عن «الهُلْب»، فبِأدْنى مُراجعة للمصادر وجدْتُه ووجدْتُ نسْبته إلى طيء، فللّه الحمد.

(٢) ن: التاريخ الكبير: ٧/ ١٧٧؛ ر: ٧٩٠؛ الجرح والتعديل: ٧/ ١٢٥؛ ر: ٧١٦. ون: نماذجَ عنْ روايته عنْ أبيه في مصنّف ابن أبي شيبة: ٣/ ٧٣؛ ر: ٣١٢٦؛ ٣/ ٣١٧؛ ر: ٣٩٥٥؛ ١٧/ ٤١٩؛ ٣٣٣٦٠.

والظنُّ بابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثالث: ٣/ ١٦؛ ر: ٣٦٥٧) أنّه ساق الخبر أعْلاه متابعةً للفلّاس في ترجمة الهُلْب الوالد، بحسب ما تبقّى منه، إذِ الموْضعُ مخْروم.

وهُلْب لقب، واسْمه يزيد بن قنافة (طبقات خليفة: ٦٩؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨٤؛ ر: ١١٩٩). قال ابن عبد البرّ في الاستيعاب (٤/ ٢٧١٠): «وفد عَلَى النَّبِيّ ﷺ وَهُوَ أقرع، فمَسَحَ على رأسه فنبت شعْرُه». قلت: فلعلّ هذا سببُ التّلْقيب، يدلُّ له قولُ ابْنِ دُريْد في الاشْتقاق (٤٨٢): «والهُلْب: الشَّعَر. والهُلْبَة: الخُصْلة من الشَّعَر. ويقال لشَعَر ذَنَبِ المُهْر أوّلَ ما يبْدو: هُلْب». قال ابن كثير في التكميل (٤/ ١٣٣): وأهْلُ الحديث يقولون: «هُلْب»، وقال بعْضُهم: الصّواب «هَلِب».

(٣) ساقه المؤلف في تاريخه (٤٧٤)، فيمنْ رَوى عنِ النّبيّ ﷺ منْ بني ليْثِ بْنِ بَكْر.

خالتُه[1].

٩٩ ـ وسألْتُ[2] يحْيى، عنْ أبي الزّعْراء[أ] صاحبِ عبْدِ الله[3]؛ فقال: اسْمُه عبْدُ الله بْنُ هانئ[4].

(أ) (ص): «الزعرا».

---

(١) وهو يرْوي عنْها مثْلما في صحيح الْبُخاري (١/ ١٠٩؛ ر: ٥١٧؛)، قال: أخْبرتْني خالتي ميْمونةُ بنْتُ الحْارث، قالت: «كان فراشي حِيَالَ مُصَلّى النّبيّ ﷺ، فربّما وقع ثوْبُه عليّ وأنا على فراشي». وهو من طريق هُشيْم أيضاً، عن الشّيْباني، عنْ عبْد الله بن شدّاد، في شرح معاني الآثار (١/ ٤٦٢؛ ر: ٢٦٦٣).

(٢) تاريخ عمرو بن علي: ٣٢٩؛ بنحْوه.   (٣) أي: ابن مسعود.

(٤) قال ابْن زنجوية في طبقات الفقهاء والمحدثين (٥٧؛ بتحقيقي): «وأبو الزّعْراء، عبْدُ الله بن هانئ الْكِنْدي منْ بني بَدّا». وانفردَ ـ أظنُّه ـ بهذه النسبة، فإني لـمْ أقفْ عليْها عنْد غيره. وبنو بدّا بطْنٌ مِنْ كِندة. ن: صفة جزيرة العرب للهمْداني: ١٦٦؛ ١٦٧؛ ١٧١.

وزاد ابنُ حبان في التقاسيم والأنواع (٥/ ٤١٧) فقال: «أبو الزَّعْراء الْكبير» تمْييزاً له عن أبي الزّعْراء الصّغير، واسمه عمْرو بْن عمْرِو بْنِ مالك بْن أخي أبي الأحْوص.

وقال عليُّ بْنُ عبد الله: لا أعْلم روى عنْ أبي الزّعْراء إلّا سَلَمَةُ بْن كُهَيْل، وعامّةُ رواية أبي الزّعْراء عنْ عبْد الله» (الجرح والتعديل: ٥/ ١٩٥؛ ر: ٩٠٢).

وممّا يتعلّق بترجمته عند البخاري في الكبير قولُه (٥/ ٢٢١؛ ر: ٧٢٠): «روى عن ابْن مسْعود ﷺ في الشفاعة: «ثمّ يقوم نبيُّكمْ رابعُهمْ»؛ والمعْروف عن النّبيّ ﷺ: «أنا أوّل شافع»، ولا يُتَابعُ في حديثه».اهـ. قلت: وإعلالُ البُخاريِّ لخصوص هذا الْحديث ظاهرٌ، لكنّ بعْضَ النّقَدَة، أجْرَوْا حُكْمَ عبارته «ولا يُتَابعُ في حديثه» على إطْلاقه، بحيْث يشْملُ هذا المذكورَ وغيْرَه، والظّاهرُ أنه كذلك، فإنّ استقراءَ اسْتعمالِ هاته الْعبارة عند الإمام ـ أحلّه الله دارَ المقامة منْ فضْله ـ تدلُّ أنه شديدُ الْحِيطة في التّقْييد، آخذٌ بالحزْم في عَوْد الضّمير، لكنَّ مناطَ الإشْكال أنّه جلب مثالاً وأتْبعه حُكْماً مطْلقاً، وعادتُه أنّه إذا أوْرد المثال قيّدَ الحكْم به، فإذا أطلقَ العبارةَ منْ غير تمْثيلٍ طَوَتْ تحت عِطْفيْها جميع حديثِ الراوي، وهو لائحٌ.

وعادتُه أنه يقول في التقييدِ: لا يتابع على هذا؛ لا يتابع في حديثه عن فلان، لا يتابع عليه، لا يتابع في هذا الحديث، وهذا حديث لم يتابع عليه، لا يصح عندي ولا يتابع عليه... إلى غيرها من العبارات. فإنْ قال «لا يُتابع في حديثه»، فهو حُكْم =

١٠٠ ـ وسمعْتُ[١] يحْيى يقول: أبو الْأحْوص[٢]، هو عوْفُ بْنُ مالكٍ[٣].

١٠١ ـ وسمعْتُ[٤] يحْيى يقول: أبو مَدِينةَ السَّدُوسِيُّ، هو عبْدُ الله بْنُ حِصْن[٥].

= جُمْليٌّ مستغْرِق، والله أعلم.

وفائدةُ هذه الفذْلكة، أنّ إطْلاقَ حُكْم الإمام ـ إنْ تحقّق ـ يُنْتجُ ضعْف أبي الزّعْراء، ويَذْهبُ بتوْثيق منْ وثّقه كابن سعْدٍ في الكبرى (٨/ ٢٩١؛ ر: ٢٩١٥)؛ والعِجْليِّ في ثقاته (٢/ ٦٥؛ ر: ٩٨٧)؛ لجلالةِ محمّد بن إسْماعيل، وعدمِ صمودِهمْ أمامه.

(١) تاريخ الفلّاس: **٣٢٩**.

(٢) هذا والذي قبله من الرّواة عن ابْن مسْعود ﷺ.

(٣) نَسَبه المؤلفُ والدَه في موْضع آخر من تاريخه (٤٦٠) فقال: «عوْف بْن مالك بن نَضْلة الْجُشَمي». وقال أحمد في جواباته (٢٩١ ـ ٢٩٢؛ ر: ٣٤١): «أبو الأحْوص صاحبُ عبْد الله، كان يقُصّ، روى عن ابْن عمر حديثاً، وعنْ أبي موسى. قدِمَ الْبصْرة فسمع منْه الْحسَن».

قلت: وسيأتي عنه خبر برقم: ١٩٨.

(٤) التاريخ الكبير: ٥/ ٧١؛ ر: ١٧٩؛ وفيه «حُصَيْن»؛ مصغَّراً. لكنّ المؤلِّف في موضعيْن من تاريخه منضافاً إلى هذا الموضع من علله، أوْرَدَه مُكبّراً. وانْفَرَدَ أبو حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٩؛ ر: ١٧٥)؛ بقوله: «ويقال: عُبيْد الله». ولا مُتابع له.

(٥) تابعيّ بصْريٌّ.

قال ابن سعْد (٩/ ١٨٨؛ ر: ٣٨٩٠): «كان قليلَ الْحديث، روى عنْ عبْد الله بْن عبّاس، وعبْد الله بْن الزُّبيْر». وزاد أبو حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٩؛ ر: ١٧٥) غيْر مَنْ ذُكِر: أبا موسى الأشعري، ثمّ قال: «روى عنْه أبو رجاءٍ الْعُطَارِديُّ وقتادة». وبمعْناه أيضاً في ثقات ابن حبّان (٥/ ٢١؛ ر: ٣٦٤١)، ون: تاريخ المؤلِّف (٣٣٧).

قلت: وقد قال الطّبَراني في مجْرى إسنادٍ بالمعجم الأوسط (٥/ ٢١٥؛ ر: ٥١٢٤) «عنْ أبي مدينة الدَّارِميّ، وكانتْ له صُحْبةٌ»، وردَّه النُّقّاد. وهذا الْخبر مُعْتَمَدُ منْ نَسَقَه في عِداد الصّحابة كابْنِ الأثير في الأُسْد (٣/ ١١٠؛ ر: ٢٨٩٦)، وأصْلِه فيه أبي موسى الْمَديني؛ ولذلك قال الذَّهبيُّ في التاريخ (٢/ ١٢٠٨؛ ر: ٢٧٨): «قيل: له صُحْبةٌ، ولَمْ يصحّ». وهذا كلُّه مبنيٌّ على قوْل منْ لَمْ يجعلْهما اثْنيْن متغايريْن، ولوْ كانا كذلك فعْلاً، لما تأخّرَ التمييزُ بينهما إلى عهْد الطّبراني، فإن ذلك ممّا يبعُد في الغالب، والله أعلم. ونقل الإمامُ مسلم في كناه (٢/ ٨٣٠؛ ر: ٣٣٥٤) ـ ولم يتابعْه عليه أحدٌ ـ عنْ يحيى أنه قال: «أبو حُذيفة». وما أقْرَبَها في الرّسْم منْ «أبو مدينة».

١٠٢ ـ وسمعْتُ[1] يحْيى[أ] يقول: كنْتُ آخُذُ الْعَفْوَ في الْحديث[2].

١٠٣ ـ وكان[3] ....

(أ) علل الفلّاس (موْضعٌ لاحق)؛ الجامع: «يحيى بن سعيد».

---

(١) الكامل: ١/ ٢٦٣؛ ر: ٥٧١ (وهو طرفٌ من أخبار كلها للفلاس جمعها ابن عديٍّ في موضع واحد)؛ الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢١٥؛ ر: ٣٩٨. وسيتكرّر هذا الخبرُ للمؤلِف بعْدَ ورقات.
وتابعَ المؤلِّفَ عنْ يحْيى، أبو عُبيدٍ في معجم الصحابة للبغوي (٣/ ١٢٢؛ ر: ١٥٤٨) بلفظ: «ما أخذْتُ منْ شيْخٍ قطُّ إلّا الْعفْو».

(٢) لعلّ المعْنى: أنّه كان يأخُذُ ما سَمَحَ به خاطرُ الرّاوي دون ابْتدائه بسؤالٍ ولا إلْحاحٍ أو إضجارٍ؛ كما يُفْهم ذلك منْ قوْل يحيى: «ما كلّمْتُ أشعث قطّ، وما أخذْتُ منْهُ إلّا عفْوَه». من سؤالات الآجري: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩؛ ر: ١٠١٨.
وقد يعني مصطلح «العفو»: ما يقابلُ التّشدّد، وهذا يُدْركُ بعِرَاضه على سؤالٍ لعليّ بْن الْمَديني، فإنه قال: «سألْتُ يحْيى، عن محمّد بْنِ عمْرو بْن علْقمةَ، كيْف هو؟. قال: تريدُ الْعفْوَ أو تُشَدِّدُ؟. قلْت: بلْ أشدّد، قال: فليْس هو ممّنْ تريد، كان يقول أشياخنا أبو سلمةَ ويحْيى بْنُ عبْد الرّحْمٰن بْنِ حاطب. قال يحيى: وسألْتُ مالكَ بْنَ أنس عنْه فقال فيه نحْواً ممّا قُلْتُ لك؛ يعْني: محمّدَ بْنَ عمْرو». من الضعفاء للعقيلي (ج): ٣٤٣ أ؛ التعريف لابن الحذاء: ٣/ ٨٠٤؛ ر: ٨٧٠.
فيتحصّل ممّا مرّ للعفو معْنيان: أوّلا: عدم التّحْريج على الرّاوي في إلْقاء روايتِه. والثّاني: عدمُ التّشْديد الخارجِ عن حدِّ الاعتدال في قبول رواية الرَّاوي.

(٣) الضعفاء (ج): ل ٣٨٣ أ؛ الكامل: ٧/ ٧٥. وسيأتي هذا الخبر مكرّراً في القابِل تحت رقم ٢٩٤، لكنَّ هذا أتمُّ مَساقاً منْ لاحقِه، ففيه زيادةُ بيانٍ لا تجدُها في الآخر، وهي قوله: «أخذها من عليٍّ الصَّائغ».
ونقل ابن حبان في المجروحين (٣/ ٧٩)، والحاكم في المدخل (٤/ ١٠٧) منْ كلام الفلّاس قوله: «وكان يحْيى لا يحدّثُ عن الْوليد بْنِ جُمَيْع»؛ ولـمْ يسوقا بقيّتَه، فأفْضى اقْتصارُهما إلى نَقيضِ مُرادِ المؤلّف، واسْتَتْبعَ عدمَ اعْتبارِ رجوع يحيى إلى الرّواية عنْه، مع أنّ موْقفه هذا لا ريْبَ ناجمٌ عن مُراجعةٍ نقديّة معلّلة. وقد وقع الخبر في كتاب ابن أبي حاتم (٩/ ٨؛ رت: ٣٤) على السّواء، سوى أنه قال: «فلمّا كان قبْل موْته بقليل، حدّثنا عنْه» ولم يذْكرْ مأْخَذاً ولا عَدداً.
وتبْقى لخبر الفلّاس أعْلاهُ مع ذلك، فائدةٌ عِلَليّةٌ في تحْديد الْعَدَد. ويشهد له قولُ =

يحْيى لا يُحدِّثُنا عنِ الْوليدِ بْن جُمَيْع[1]، فلمّا كان قبْلَ موْتِه بقليل،

= السَّاجي: «حدّث عنه يحْيى بْن سعيد قبْل موْته بستّة أحاديث» (إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٣٩؛ ر: ٥٠٤٠).

(١) هو: الوليدُ بْنُ عبْدِ الله بْنِ جُمَيْعٍ الزُّهْري، منْ أنْفسهمْ؛ قاله الفلّاسُ في باب ذكْر أهْل الْكوفة منْ تاريخه (٤٣٦)، وذكَره في محدّثي الْكوفة أيضاً، ابْن زنْجُويَةَ في طبقاته (٧٩؛ بتحقيقي).

قال يحيى بن معين في معرفة الرّجال منْ رواية ابن مُحْرِز (١٤٣؛ ر: ٤٠٣): ثقة، وهو زُهْريٌّ، مأْمون، مرْضيٌّ. وقال في التّاريخ من رواية الدُّوري (١/ ٢٢١؛ ر: ٨٣٨): ثقة. وسُئِلَ عنه أحمدُ فقال: ما أعْلم إلّا خيْراً (مسائل حرْب بن إسماعيل الكرماني؛ القسم الأخير: ٣/ ١٢٦٩؛ ر: ٢١٦٥). وقال مرّة: ليْس به بأْس (سؤالات أبي داود: ٣٠٣؛ ر: ٣٧٨؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٨؛ ر: ٣٤). وكذلك قال عنْه أبو زُرْعة (الجرح والتعديل: ٩/ ٨؛ ر: ٣٤) وأبو داودٍ في سؤالات الآجُرّي (١/ ١٥٥؛ ر: ٢١). وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث (الجرح والتعديل: ٩/ ٨؛ ر: ٣٤). ووثّقه ابْنُ سعْد (الطبقات الكبير: ٨/ ٤٧٣؛ ر: ٣٣٩٥) والْعِجْلي (معرفة الثقات: ٢/ ٣٤٢؛ ر: ١٩٤٣). وجِماعُ كلام ابْنِ أبي حاتمٍ في ترْجمته (٩/ ٨؛ ر: ٣٤) مُفْضٍ إلى تغليبِ توْثيقه على تضْعيفه ورُجحانِه، إذْ لمْ يسُقْ فيه موجباً للجَرْح. وله في صحيح مُسْلم حديثان (٣/ ١٤١٤؛ ر: ١٧٨٧؛ ٤/ ٢١٤٤؛ ر: ٢٧٧٩)، وفي الأدب المفْرد للْبُخاريِّ (١٩٥؛ ر: ٥٥٥) حديثٌ واحدٌ. ولمْ يجد الْعقيليُّ (٦/ ٢٢١؛ ر: ١٩٢٥) ولا ابنُ عديٍّ (١٠/ ٢٦٧؛ ر: ١٧٤١٠) على كثْرة احْتفالهما في الجمْع، مُسْتَمْسَكاً في وَهَائِهِ منْ كلام الأئمّة غيْرَ كلام عمْرو بن عليٍّ هذا مُفْرَداً، على أنهما ساقاه بتمامه فخرجا من الْعُهْدة؛ ثمّ زاد الْعقيلي فقال: «في حديثه اضْطراب»، فإنْ لمْ نعتبرْ كلامَ عمْروٍ المْجلوب عندهمْ ـ وهو حَجَرُ الدَّسْت ـ وأزلْناه، فرغَتْ كنانتُهم منْ أجْود النّبْل.

والْعَجَبُ من ابْن حبّان يوردُه في الثقات، ثمّ يقولُ في الْمجروحين (٣/ ٧٨ ـ ٧٩): «كان ممّنْ ينْفردُ عن الأثْبات بما لا يُشْبه حديثَ الثّقات، فلمّا فَحُش ذلك منْه بطَل الاحْتجاج به». وجعلَ الْبُسْتيُّ كلامَ عمْروٍ المقطوعَ أيضا تُكَأَةً لحكمه.

وأمّا الْحاكم فقال في المدْخل (٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧): «روى [مسْلم] عنه عنْ أبي الطُّفيْل، عنْ حذيفةَ حديث أبيه في كتاب الْجهاد. وقدْ روى عنه في موْضعٍ آخر من الكتاب، مُسْتشْهداً، ولوْ لم يذكرْه لكان أوْلى. فقد حدّثونا عنْ عمْرو بْن علي قال: كان يحيى بن سعيدٍ لا يحدّثُ عن الْوليد بن جميع. غيْر أنّ مُسْلماً على شرْطه في الاستشهاد في اللَّيِّن من المحدّثين إذا قدَّم الأصْلَ عن الثّقة الثّبْت.

قلت: فأمّا كلامُ عمْروٍ في الوليد، فمَا إخالُهُ يخْفى على مُسْلمٍ وهو تلميذُه، وإنْ خفي =

أخَذَها[أ] منْ عليٍّ الصّائغِ فحدّثني بها؛ وكانتْ ستّةَ أحاديثٍ[١].

١٠٤ ـ وسمعْتُه[٢] يُسْأل عن حديثِ عُرَيْف بن دِرْهم[٣] الجَمّال[ب] فتمنّع

(أ) هكذا في الأصل، وفي الضعفاء والكامل: «أخذتها»؛ وأُرَى والله أعلم، أنّ رواية الأصل أصحّ؛ لأنّها تفيد معْنى زائداً لا تفيدُه الأخرى، وبيانه: أنّ الفلّاسَ لوْ تحقّق امتناعَ يحيى عن الروايةِ عنْ الوليد، ثمّ جلب لَه أحاديثَه ليُسْمعها إيّاه، لكانَ ذلك مُدَافعةً لشيْخه عن موْقفه واسْتغْفالاً له، وأقْربَ شيْءٍ إلى التّلْقين الـمْمقوت، وما كانَ ليخفى ذلك على الشيخ، وما كانَ ليجرؤَ التلميذُ على أن يقع في مثل هذا المحظور، فيكون الراجحُ أنّ يحيى بَدَا لهُ ما ينْزِعُ برأْيه إلى الْقبول، فكانَ أن أخذَ الأحاديثَ المُطّرحةَ عنْده قبْلُ، فروّاها تلميذَه، والله أعلم.

(ب) (ص): «الحمال».

= عليه حتّى، فقدْ غَبَرَ الاسْتدلالُ به كأمس الدّابر؛ لأنَّ يحيى رجع عنْ ترْكِه، وحدّث عنْه حديثَ سماع، لا حديثَ مذاكرة، والاحتجاجُ به في الإهمال، كالاحتجاج به في الإعمال، سواءٌ بسواء، فدفْعُ موقفه بأخرةٍ منْ غيْر بيّنةٍ مُكَابرة؛ لأنه يُنزّل منزلةَ الناسخ من المنْسوخ. وكرّر الحاكم مقالته معْتمِداً كلامَ عمْرو أيضاً منْ غير أن يتمّه (٤/ ١٥٨).

واجتماعُ المتشدِّدين في جَرْحه على الاسْتدلال بكلام عمْروٍ، يفُتُّ في عضُد مقالتهمْ كما مرّ، فيبْقى أن الرّجلَ لا ضعيفٌ ضَعْفاً بيّناً، ولا ثقةٌ مشهورٌ، ولكنّه بيْن ذلك قَوَاماً، وهو الأشْبهُ بحالِ الاسْتشْهاد به عند مسْلم بن الحجّاج رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.

وجَازَفَ ابْنُ حزم ـ عفا الله عنه ـ في المحلّى (١١/ ٢٢٤) فقال هو: «هالك»، وزاد في إحكامه (٥/ ٦٠٧) فأبْعد: «ساقطٌ مُطّرح». قلت: ولم نعهد مسلماً يثبت أحاديث في أسانيدها هلْكى، ويلزمُ تلقّي كلام ابن حزم في الرّواة بمزيد احْتياط.

(١) لعلّ معنى حصْرِ حديثه في ستّةٍ عند القطّان، أنّها الجيادُ منْ أسانيده لا جميعُها؛ لما تشْهدُ له كتب المتون والتخريج منْ أنّها تفُوقُ هذا الْعدد، أوْ يكونُ المقصودُ أن هاته الستّة هي كلُّ ما وقع منْ حديثه لعليٍّ الصّائغ. وعليٌّ هذا لم أقفْ من ترجمته على شيء، سوى أنه من أشياخ المؤلّف، فقد فرط له الحكاية عنه في أول الكتاب تحت رقم ١٣.

(٢) التاريخ الأوسط: ٣/ ٥٥٣؛ ر: ٨٣٩؛ التاريخ الكبير: ٧/ ٩٣؛ رت: ٤١٧؛ الجرح والتعديل: ١/ ٢٤١ ـ وفيه تقديم وتأخيرٌ واختصارٌ يخفى معه المعنى ـ؛ الضعفاء (ج): ل ٣١٠ أ. واقتصر في المجروحين (٢/ ١٩٣) على قوله: «سمعت يحيى بن سعيد يسأل عن حديث عريف بن درهم، فيتمنع به».

(٣) وقع للمؤلف ذكرُ الجمّال في تاريخه في ذكر أهل الكوفة (٤٢٤): «عُرَيْفُ بن دِرْهَم =

به[أ]، ثم حدّثنا[ب] عنه. ثم قال[ج]: روى حديثاً مُنْكَراً عنْ جَبَلَةَ بْن سُحَيْم[١]، عنِ ابْنِ[د] عمر[هـ]: الْجَزُورُ[و] والْبقرةُ عنْ سبْعةٍ[٢].

(أ) في الضعفاء: «فيمتنع به»؛ وضرب أحدهم على «به» وأحالها إلى «منه»؛ وكذلك في في لسان الميزان.

(ب) التاريخ الكبير: «ثم قال: نا»؛ دون «عنه».

(ج) الضعفاء؛ لسان الميزان: «وقال». (د) (ص): «بن».

(هـ) زيد «قال» في التاريخ الكبير. (و) في التاريخ الكبير، زيادة «تجزئ».

= الجَمّال، شَيْبانيّ»؛ وكذلك قال ابن زنجوية في طبقاته (٨٠) والبرديجي في طبقاته (٧٤). وقال الدارقطني في طرره (٢١١؛ ر: ٢٧٢): «قولُ ابْنِ حبّان: عُرَيْف منْ أهْل البصرة، خطأٌ؛ عريْف منْ أهْل الكوفة، شيْباني». لكنّه روى عنْه الْبصْريون، فلأجْل ذلك اشْتبه على مَنْ عدّه منْ أهْل البصْرة.

«ولم يسْمع منْ أنس شيئاً»؛ قاله أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٨٠؛ ر: ١٧٣٢)، وزاد: «هو صالحُ الْحديث، لا بأْس به، ثنا أبو نعيم عنْه» (الجرح والتعديل: ٧/ ٤٤؛ ر: ٢٤٦). وقال ابْن حبّان في الْمجْروحين (٢/ ١٩٣): «مُنْكَرُ الْحديث على قلّته، لا يُعْجبني الاحْتجاج به إذا انْفرد».اهـ. قلت: ولَيْس بسديدٍ صنيعُه في اقْتطاع الْخبر دون إتْمامه، فإنّه بلغ به إلى «فتمنّع به». وقال أبو أحمد الْحاكم: «ليْس بالْمتين. وقد حدّث عنْه يحْيى القطّان على تكرُّهٍ منْه، فروى عنْه عنْ زيْد بْنِ وهْب» (ثقات ابن قطلوبغا: ٧/ ١٢١؛ ر: ٧٧٥٤). وأعلَّ البخاريُّ في الأوسط (٣/ ٥٥٥؛ ر: ٨٣٩) الْحديثَ الذي اسْتنْكره يحيى القطّان، بمضادَّته للصّحيح المشْتهِرِ عن ابْنِ عمر، فقال: «حدّثنا إسماعيل، قال: حدّثني مالك، عنْ نافع، عنِ ابْنِ عُمَر، قال: «لَا تُذْبحُ الْبقرةُ والْبدنَةُ والشّاة، إلّا عنْ إنْسانٍ واحد». ثمّ زاد الجعفي: «وهذا أصحُّ منْ ذاك». قلت: عَنَى البخاريُّ باديَ الرأي صحّةَ الإسناد، لا صحّةَ الحكْم، فإنّ عدمَ إجزاء الْبقرة وما إليْها عن سبْعةٍ ممّا خولف فيه ابْنُ عمر ورَجع عنْه أو توقّف فيه. فإنْ يكنْ عَنَى صحّة المتْن ـ وهو بعيدٌ ـ فإعْلالُه للحديث بذلك باطل؛ لأنّه مؤسَّسٌ على حُكْم تردّد ابْنُ عمر فيه وخُولف. ون تفصيل خلافه في المحلّى لابن حزم: ٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٢. ولعلّ يحيى حينَ تحقّق أنّ حُكْمَ إجْزاء السبعة منقولٌ مشْتهرٌ منْ مخارج وطرُق شتّى، لم يجدْ مندوحةً منْ أنْ يرجع إلى التّحْديث عنْ عُرَيْفٍ بعْد امْتناع، لوجود شواهد تزكّي حديثه هذا.

(١) وثّقوه.

(٢) يرويه الفلّاس عن وكيع عن عريف به، في الضعفاء للعقيلي (٥/ ٥٥؛ ر: ٤٨٣٥).

١٠٥ ـ وسمعْتُ[(١)] يحْيى سُئل عنْ حديثِ هشام بْنِ حُجَيْرٍ[(٢)]، وأبَى[(أ)] أنْ يحدّثَ به، ولـمْ يرْضَهُ.

(أ) (ص): «وأبا»؛ الكامل: «فأبى».

---

(١) الكامل: ٧/ ١١١.

(٢) مكّي، وكان له بيْتٌ بِمكّة يُكْرِيهِ (مصنف ابن أبي شيبة: ٨/ ٥١٢؛ ر: ١٤٩٠٦).
ون: كلام النقاد فيه في: الطبقات الكبير: ٨/ ٤٥؛ ر: ٢٤١١؛ العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤٠٢؛ ر: ٨٢٥؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: السِّفْر الثالث: ١/ ٢٤٠؛ ر: ٧٩٠؛ المعرفة والتاريخ: ٢/ ٢٤؛ ضعاف العقيلي: ٦/ ٢٥٦؛ ر: ٦٣٥١؛ الطبقات الكبير: ٨/ ٤٥؛ ر: ٢٤١١؛ الكامل: ١٠/ ٣٣٩؛ ر: ١٧٦٤٠؛ ١٠/ ٣٤٠؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٥٤؛ ر: ٢٢٨؛ علل أحمد: ٣/ ٣٠؛ ر: ٤٠٢٤؛ ١/ ٤٠١؛ ر: ٨٢٤؛ ١/ ٣٨٥؛ ر: ٧٥٢؛ معرفة الثقات: ٢/ ٣٢٧؛ ر: ١٨٩٦؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٥٤؛ ر: ٢٢٨؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ١٣٨؛ ر: ٤٩٤١؛ الثقات: ٥/ ٥٦٧؛ ر: ١١٥٠٣.
وقدْ ورَدَ في سَببِ انْحداره عنْ مرْتبة الثّقة أمْران في خَبرَيْن اثنيْن:
الأول: عنْ يْحيى بن معين قال: «سمعْتُ عليّاً يقول: زَعَمَ سفْيانُ قال: كان هشامُ بْن حجيْر كَتَبَ كتبَه على غيْر ما يَكْتُبُ النّاس؛ أي: اقْتداراً عليْه، فاضْطربتْ عليْه» (معرفة الرجال عن ابن محرز: ٣٩٥؛ ر: ١٦٣٢). وفائدةُ الْخبر ـ لو صحّ، لمكانِ «الزّعْم» في عبارةِ عليّ ـ أنّ اضْطرابه طارئٌ بعْد اسْتقامة، فهو معْروضٌ للنّظر، لا كالضّعيفِ لأوّل أمْره فيُطّرح.
الثاني: قال أبو عُبيْد الآجُرّي: «سمعْتُ أبا داود قال: هشامُ بْن حُجَيْر ضُرِبَ الحدّ بمكّة. قلت: في ماذا؟ قال: فيما يُضْربُ فيه أهْلُ مكّة» (تهذيب الكمال: ٣٠/ ١٨٠؛ ر: ٦٥٧١. ولم يقع هذا في سؤالات الآجريِّ المطبوعة). وفيه بعْضُ تعْميةٍ، فإنّ الحدودَ تخْتلفُ بحسَبها، فحدُّ الْقذْف ـ للمثالِ ـ غيْرُ حدِّ الزّنا، فكأنّه جرْحٌ غيْرُ مُفَسَّر.
فيتحصّل ممّا مرّ أنَّ ضعْف الرّاوي ليس بتلك الشّدّة، ولذلك علتْ درجةُ كَيْدَودتِه من الثّقة وليْس به؛ قال عليُّ بن المديني: «ذَكَرَ يحْيى بْنُ سعيد: عمْرَو بْن مسْلم صاحبَ حديث طاووس، فحرَّك يَدَه وقال: ما أرى هشامَ بن حُجَيْر إلّا أمْثَلَ منه». مع أنّ حالَ عمْرٍو تقاربُ حال هشام. وزاد: «قلت له: أضْربُ على حديثِ هشام بن حُجَيْر؟ فقال: نعم». ورأْيُ القطّان هذا ـ دونَ امْتناعِه من التّحْديث عنْه ـ مُساوقٌ لرأْي أحْمدَ أنّه ليْس بالْقويّ وليْس بالضّعيف غايةً؛ فهو «وَسَطٌ» على حدِّ تعْبير شيْخِ الصّنْعة عليّ بْن =

١٠٦ ـ وسمعْتُ[١] يحْيى يقول: لـمْ يقعْ عنْدي عنْ سُليْمان بْن موسى[٢]

= المديني في الْفَرج بْن فَضَالة (تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٧٧)، ولعلّ ذلك ما حدا بأبي حاتم إلى القوْل: «يُكْتبُ حديثُه»؛ أي: للاعْتبار، والله أعلم.

(١) الكامل: ٣/ ٢٦٤.

(٢) عنْ عطاء بْن أبي رباح، قال: سيّدُ شباب أهْل الشّام سليْمان بْن موسى (العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ٢٣٤؛ ر: ٥٠٢٦؛ الثقات لابن حبّان: ٦/ ٣٨٠؛ ر: ٨١٩٢).
وقدِمَ محمّدُ بْنُ هشامِ الموْسم ومعه الزُّهْرِيّ وجماعةٌ سواه، فسمع ابْنُ عُييْنةَ منهمْ إلّا سليْمان بن موسى، فذاكره ابْنُ جُرَيْج: ممّنْ سمعْتَ؟، حتّى قال: هلْ سمعْتَ من الأزْرَق الطُّوال؟، ذاك سليْمانُ بْن مُوسى. قال ابْن عييْنة: فأردْتُ أنْ أخْرج في طلبه فقيل: خرج منْذ أيّام (باختصار عن التاريخ الأوسط: ٣/ ٢٦٦؛ ر: ٤٢٤). أحْمد بسنده عنِ ابْن جريْج، قال: كان سليْمانُ بْنُ موسى وكان؛ فأثْنى عليْه (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٥٦٤؛ ر: ٣٦٦٧). وخاطبَ سعيدُ بْنُ عبْد الْعزيز التّنوخي الدّمشْقي أبا مُسْهِر فقال: ما رأيْتُ أحْسنَ مسْألةً منْكَ بعْدَ سليْمان بْن موسى (الجرح والتعديل: ١/ ٢٨٧). ابن سعْد: كان ثقةً، أثْنى عليه ابْن جريْج (الطبقات الكبير: ٩/ ٤٦٠؛ ر: ٤٦٩٣). الدّارِمي: قلت ليحْيى بن معين: ما حالُ سليْمان بْن موسى في الزّهْري؟ قال: ثقةٌ (تاريخه عن الدارمي: ٤٦؛ ر: ٢٦؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٤١؛ ر: ٦١٥؛ أسماء شيوخ مالك بن أنس: ٢٠٦). عليُّ بْن المدِيني: سليْمان بْن موسى مطْعونٌ فيه (ضعاف العقيلي: ٢/ ٥٣٦؛ ر: ٢٢٦٠). ووقع في ضعاف البخاري (من رواية مسبّح بن سعيد: ٥ ـ و): «كان سليْمان ـ يعني: ابْن الْفضْل ـ وعنْده مناكير». وعزاه في التاريخ الأوسط (٣/ ٢٢٥؛ ر: ٣٦٠) لابن جريج. وورد في الضعاف المطبوعة (٦٩؛ ر: ١٤٩): «قال ابن جريج: وكان سليمان يثني عليه». قلت: ولا مَدْفعَ للعزْو إلى ابن جريج، لكنَّ نسبةَ الكلام الآنف إليْه منْ أعْجب التصحيف، فلذلك اضْطربتْ في نقله جميعُ الْمَناقل، ومَن اتّهمَ النّقْلَ من أصحابها زاد فقَدّر، من غير أنْ يذْهب ذلك بقلق المتْن، والصّحيحُ أنّ الصّوابَ في العبارة، ما وقع في نسخ التاريخ الكبير قولاً واحداً (٤/ ٣٩؛ ر: ١٨٨٨): «كان سُليْمان يُفْتي في الْعُضَل، وعنْدَه مَناكير». والعُضَل جمع عُضْلة ومُعْضلة؛ وهو معْنىً مُستقيم، يدلُّ على أنّ الرّجل فقيهٌ ونوازليّ متمكّن. ولله درّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنّه قَرَنَ إلى حُكْمه عليْه في احْتجان روايته لمناكير، عبارةً توحي بمأْتى ضعْفه، وهي قوله: «كان يُفْتي في العُضَل»، ومعنى ذلك أنه فقيهٌ تغْلُبُ عليه لغة الفقهاء، فينْقُلُ معاني الحديث بألْفاظهم، وذلك ما جلّاه ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح العلل (١/ ٤٢٤) إذْ قال: «وكذلك سليْمان بْنُ موسى الدّمشْقي الْفقيه؛ يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة»؛ قاله =

. . . .

= في قاعدة: الْفقهاء المْعْتنون بالرّأْي، حتى يغْلب عليهم الاشْتغالُ به. فيكونُ ضعْفُه من جهة الضّبْط.

وقال البخاري أيضاً: وسليْمان بْن موسى مُنْكَرُ الْحديث، أنا لا أرْوي عنْه شيْئاً، روى أحاديثَ عامّتُها مناكير (ترتيب العلل الكبير: ٢٥٧). ولهذا قال ابن عبد البرّ كالموجِّه: وقدْ تكلّم البخاري في أحاديث سليْمان بن موسى، وطَعَنَ فيما انْفَرَدَ به منها (الاستذكار: ١٤/ ١٥٤؛ ر: ١٩٨٠٢). وروى له مسلم في صدْر كتابه (١/ ١٥)، وفي صُلْبه (٣/ ١١٧٧) شاهداً. وذكره أبو زُرْعة في كتاب أسامي الضّعفاء (٣٢٨؛ ر: ٦٤٥). وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدْق، وفي حديثه بعْضُ الاضْطراب، ولا أعْلمُ أحداً منْ أصْحاب مكحولٍ أفْقه منْه ولا أثْبتُ منْه (الجرح والتعديل: ٤/ ١٤٢؛ ر: ٦١٥. ون أيضاً: ٤/ ١٤١؛ ر: ٦١٥؛ ٩/ ٢٩٧؛ ر: ١٢٦٢). قلت: وهو منْ أعْدل الأقوال. النّسَائي: أحد الْفقهاء، ليْس بالْقويّ في الْحديث (الضعفاء والمتروكون: ١٨٦؛ ر: ٢٥٢) ـ مشّاه ـ. ابْن عدي: فقيهٌ راوٍ، حدّث عنْه الثّقات من النّاس، وهو أحد علماء أهْل الشّام، وقد روى أحاديثَ ينْفرِدُ بها لا يرْويها غيره، وهو عندي ثبْتٌ صَدُوقٌ (الكامل: ٥/ ٢٤١). أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعْضُ الْمَنَاكير (الأسامي والكنى: ١/ ٢٨٩؛ ر: ١٨٠). أبو نُعَيْم: الصَّدُوقُ الأصْدق، الْفقيهُ الأحْذق، سُليْمان بْن موسى الأشدق (حلية الأولياء: ٦/ ٨٧). ابْن حزْم: سُليْمان فقيهُ أهْل الشّام، أدْرك التّابعين الأكابر (المحلى: ٧/ ٣٢٤). ابْن عبْد البرّ: «أكثرُ أهْل العلم يُصحِّحون حديثَه، بأنّه إمامٌ منْ أئمّة أهْل الشام، وفقيهٌ مِنْ جِلّة فقهائهم» (الاستذكار: ١٤/ ١٥٤؛ ر: ١٩٨٠٣).

وأمّا إعْلالُ بعْضِ حديثِه المروي عن الزهريِّ بعدم معْرفة هذا له، فلا يلْزم منه رفْعُ الْوَثَاقَة عنْه؛ لاحْتمال نسْيان الزّهْري، وقد وقع ذلك ممّن هو أعْلى منْه، ثمّ إنّهُ توبع في هذا الْحديث؛ أي: «أيما امرأة بغير إذن وليها...» مِنْ غيْر راوٍ، وقيل: إنّ الْبلاءَ فيه منْ غيره، وقيل غيْرُ ذلك. قال الحاكم في المستدرك (٢/ ١٨٢؛ ر: ٢٧٠٩): «قدْ صحّ وثبت بروايات الأئمة الأثْبات، سماعُ الرّواة بعْضهم منْ بعْض، فلا تُعَلُّ هذه الروايات بحديث ابْن عُلَيّةَ وسُؤالِه ابْنَ جريْج عنه وقوْله: «إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه»؛ فقدْ ينْسى الثّقةُ الْحافظ بعْد أنْ حدّث به، وقدْ فعله غيْرُ واحدٍ منْ حُفّاظ الْحديث».

وقد احْتفلوا في الكلام عنْ هذا الحديث فانظر: تاريخ ابن معين من رواية الدوري: ٣/ ٢٣٢؛ ر: ١٠٨٩؛ الكامل: ٥/ ٢٣٢؛ ر: ٧٦٨٠؛ ٥/ ٢٣٣؛ كنى أبي أحمد الحاكم: ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١؛ حلية الأولياء: ٦/ ٨٨؛ تذكرة المؤتسي: ٢٢. ون أيضاً للتفصيل: =

شيْءٌ، إلّا أنّي سمعْتُ ابْنَ[أ] جُرَيْج يقول: سألَ سليْمانُ بْنُ موسى عطاء[ب]: هلْ على المرْأة سعْيٌ[ج] بيْن الصَّفا والْمرْوة؟. فقال: لا.

١٠٧ ـ وسمعْتُ[د] مُعْتمراً يقول: حدّثنا بُرْد[هـ]؛ قال[١]: كانوا يجْتمعون على عطاء[و]، والذي يَلي لهمُ الْمسْألةَ[ز]، سُليْمانُ بْن مُوسى[٢].

١٠٨ ـ و[٣]حَدّثْتُ[ح] يحْيى، عنْ أبي مُعاويةَ[٤]، عن الأعْمش، عن

(أ) (ص): «بن». (ب) (ص): «عطا».

(ج) في الكامل: «سأل سليمان بنُ موسى عطاءً عن المرأة تسْعى».

(د) الكامل: ٣/ ٢٦٤؛ تاريخ دمشق: ٢٢/ ٣٨٣؛ وفيهما: «ثنا معتمر». وهذا الخبرُ كالتفسيرِ للذي قبله.

(هـ) زيد في الكامل «هو ابن سنان»؛ وفي تاريخ دمشق: «بن سنان».

(و) (ص): «عطا». وزيد في طبقات ابن سعد: «في المواسم».

(ز) (ص): «المسئلة».

(ح) في الأصل: «وحديث»؛ وهو تصحيفٌ. وفي الضعفاء: «وحدثت عن يحيى». وفي الكامل: «وحدّث يحيى عن».

= المحلى: ٩/ ٤٥٣؛ التقييد والإيضاح: ١٥٢ ـ ١٥٣؛ الشذا الفياح: ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(١) قال فيه أحمد في جواباته (٢٥٦؛ ر: ٢٧٤): ليس به بأس. ولكن كان يرى القدر. زعموا أنهم طلبوا القدرية بدمشق، ففرّ إلى البصرة، فسمع البصْريّون منه.

(٢) تابع الفلّاسَ، ابنُ سعد في كبرى طبقاته (٩/ ٤٦٠؛ ر: ١٠٦٢٠)، ويحيى بن معين في تاريخه من رواية الدروي (٣/ ٨٨؛ ر: ٣٧٠؛ ٣/ ١٤٣؛ ر: ٦٠٢) والجرح والتعديل (٤/ ١٤١؛ ر: ٦١٥)، والإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٢٣٣؛ ر: ٢١٠٨)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ٢٢٦؛ ر: ٤٣٠). وعلّقه ابن حبّان (٦/ ٣٨٠؛ ر: ٨١٩٢) فقال: «كانوا إذا اجْتمعوا عنْد عطاء، هو الذي كان يتولّى لهمْ سُؤلَ الْمسائل».

(٣) الضعفاء (ج): ل ٢٥٥ ب؛ المجروحين: ٢/ ٩٥؛ الكامل: ٥/ ١٦٨؛ موضح أوهام الجمع والتفريق: ٢/ ٢٩٣. وآخِرُ عبارةٍ من الخبر منْ قوله: «هذا عثمان»، في الجرح والتعديل: ٦/ ١٦١؛ رت: ٨٨٤؛ منضافةً إلى خبرٍ آخَرَ يأتي بعْدُ. ون: الجرح والتعديل: ٦/ ١٦١؛ ر: ٨٨٤.

(٤) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

عُثْمان بن قيْس، عنْ زَاذَان[أ]، عنْ عليٍّ في قوْله[ب]: ﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٩]، قال: هم[ج] أطْفالُ الْمسْلِمين؛ فاسْتَحْسنه. ثمّ قال: هذا عُثْمان[د] أبو الْيقْظان[هـ]، ولمْ يرْضَهُ.

١٠٩ ـ وسمعْتُ[١] مُعاذَ بْنَ مُعاذ، وذَكَرَ ورْقاءَ[و] بْن عُمر[٢] الْيَشْكُرِيَّ[ز]، فأحْسن عليْه الثّناءَ[ح] ورَضِيَهُ.

وحدّثنا غُنْدَر[ط]؛ وقال[ي]: «نا شُعْبةُ، عنْ ورْقاء»[٣]. [٩/ظ]

(أ) في الأصل: «زيادان»؛ ثم كشط الناسخ الياء على جهة التصحيح.
(ب) «في قوله»: ساقطة من المجروحين. (ج) ليست في كتاب ابن حبان.
(د) (ص): «عثمن». (هـ) (ص): «اليقطان».
(و) (ص): «ورقا».
(ز) «بن عمر اليشكري»: ليست في الكامل ولا تاريخ بغداد ولا كتاب الباجي.
(ح) (ص): «الثنا». وفي الجرح: «فأحسن الثناء عليه»؛ تقديم وتأخير.
(ط) في الأصل: «عنك»؛ وهو تصْحيفٌ بيقين، يدلّ له أنّ الفلّاس روى منْ حديث شعْبة عن ورْقاء، منْ طريق غُنْدَر (ن: سنن الدرامي: ١/ ٤٠١؛ رح: ١٤٤٨؛ صحيح ابن خزيمة: ٢/ ١٦٩؛ رح: ١١٢٣). والخبرُ بعْدَ هذا بأبْيَن ممّا هنا في التّاريخ للفلّاس (٤٠٦): «وسمعْتُ محمَّدَ بنَ جعْفر غُنْدَر يقول: نا شُعْبة، عنْ وَرْقاء، عنْ عمْرو بن دِينار».
(ي) من غير واو في تاريخ بغداد.

---

(١) الكامل: ٧/ ٩١؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ٦٧٥؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٥٣؛ رت: ٢١٦؛ إلى قوله: «ورضيه»؛ التعديل والتجريح: ٣/ ١٣٦٨؛ ر: ١٤٤١؛ إلى «عليه».
(٢) قال أبو داود في جواباته للآجري (١/ ٢٠٠؛ ر: ١٦٦): ورقاء صاحبُ سُنَّة، إلّا أنّ فيه إرْجاءً.
(٣) روى البزّار في مسْنده (١٥/ ٢٦٦؛ رح: ٨٧٤١) قال: حدَّثنا محمّد بْن بشَّار بُنْدَار، وعمْرو بْن عليّ، والوليد بْن سفْيان العطّار، وأحْمد بْن ثابت الجَحْدري، قالوا: حدّثنا محمَّد بْن جعْفرٍ، قال: حدَّثنا شعْبةُ، عنْ وَرْقاء، عنْ عمْرو بْن دينار، عنْ عطاء بْن يسار، عنْ أبِي هُرَيْرة، عن النَّبِيّ ﷺ، قال: «إذا أقيمت الصّلاةُ فلا صلاة إلَّا المكتوبة».
ثم قال البزّار: «لا نعْلم أسْند شُعْبة، عَن ورْقاء إلَّا حديثيْن هذا أحدهما». =

وسمعْتُ[١] أبا داود[أ] قال[ب]: قال شُعْبةُ لرجُلٍ: «لا تكْتُبْ عنْ مِثْلِ ورْقاءَ[ج] حتّى ترْجع[د]».

١١٠ - وسمعْتُ[٢] يحْيى، وذَكَر عيسى الْحَنّاط[٣]، فلمْ يرْضَهُ؛ وذكَرَ حفْظاً سيّئاً. وذكر أنّه حدّث عنِ الشّعْبيِّ، عنْ عبْد الله قال: «السّيْفُ بمنْزلة الرِّدَاء»[هـ].

١١١ - سمعْتُ[٤] وَكيعاً يقول[و]: حدّثنا عيسى الحنّاطُ، عن الشّعْبي، عنْ ثلاثةَ عشَرَ منْ أصْحاب النّبيّ ﷺ[ز]، أنّهمْ قالوا: «هو أحقُّ بها، ما لمْ

(أ) داود. (ب) التاريخ؛ الجرح والتعديل: «يقول».

(ج) (ص): «ورقا».

(د) زاد ابن أبي حاتم على جهة التفسير: «يعني: من سفرك».

(هـ) في الأصل: «الرحا»؛ تصحيف. (و) الكامل: «ثنا وكيع قال».

(ز) الكامل: «رسول الله ﷺ».

= قلت: الحديثُ الآخر، رواه ابن أبي حاتم (١/ ٢٩٦؛ رح: ١٥٨٤) قال: «حدّثنا أبِي، ثنا محمَّدُ بْن الْوليد الْبُسْرِيُّ، ثنا محمّد بْن جعْفرٍ غُنْدَرٌ، ثنا شعْبةُ، عنْ ورْقاءَ، عنْ عمْرِو بْن دينارٍ، عنْ مُجاهدٍ عنْ عبْد الله بْن عمْرو ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ قال: ذلك في الدِّية.

ون عينَ الإسناد منْ طُرُقٍ: مسند أحمد: ١٥/ ٥٣٩؛ رح: ٩٨٧٣؛ صحيح مسلم: ٢/ ١٥٣؛ رح: ١٦٧٨؛ السنن الكبرى للنسائي: ١/ ٣٠١؛ رح: ٩٣٨.

(١) تاريخ الفلّاس: ٤٠٦؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ٦٧٦؛ الجرح والتعديل: ١/ ١٥٤؛ وزاد: «يعني: من سفرك»؛ وسياقه في الكامل: «سمعْت أبا داود يقول: لا يكتب عن مثل ورقاء حتى يرجع»؛ كذا.

(٢) الضعفاء (ج): ل ٣٠١ أ؛ الكامل: ٥/ ٢٤٧؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٢٨٩؛ رت: ١٦٠٥؛ إلى قوله: «سيئاً»، وزادَ من كلام الفلّاس ما يأتي في خبر؛ فظهر أنه يجمع بين مواردِ الكلام عن نفْس الراوي؛ المجروحين: ٢/ ١١٧؛ إلى «سيئاً»؛ شيوخ ابن وهب: ٢٠٠؛ ر: ١٨٣.

(٣) عيسى بن أبي عيسى، وهو عيسى بن ميسرة المديني الحناط وهو الخياط. ن: التاريخ الكبير: ٦/ ٤٠٥؛ ر: ٢٧٩٤؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٢٨٩؛ ر: ١٦٠٥؛ تهذيب الكمال: ٢٣/ ١٥ - ١٨؛ ر: ٤٦٤٨.

(٤) الكامل: ٥/ ٢٤٧.

تغْتسِلْ من الْحيْضة الثّالثة»: أبُو بكْر وعُمرُ...؛ فجَعَلَ[أ] يَعُدُّ[١].

١١٢ ـ وسمعْت[٢] يحْيى، وذكر عُبيْدَةَ بن مُعَتِّب[٣]، فحدّث عنه[ب]

(أ) الكامل: «وجعل». (ب) ساقطة من المجروحين.

---

(١) ن: الضعفاء (نسخة الظاهرية): **٣٣٧**. ففيه النّقْل عن يحيى بمعناه؛ ونصُّه: «حدّثنا محمّد، قال: حدّثنا صالح؛ قال: حدّثنا علي؛ قال: سمعْتُ يحْيى، وذُكِرَ له عيسى الحنّاط، عن الشّعْبيّ، عنْ ثلاثةَ عشرَ رجلاً منْ أصْحاب النّبيّ ﷺ: هو أحقُّ بها ما لمْ تغْتسلْ. قال يحيى: والله ـ وحلَفَ ـ ما يسرُّني أنّي حدّثْتُ بهذا الحديث، وأنّي تصدّقْتُ بمالي كلِّه».

وعلّق ابن شاقلا الحكايةَ عن عليٍّ، لكن وقع في الطّرر (١٨٤؛ ر: ٢٣٠) «الخيّاط»، بالخاء المعجمة.

(٢) المجروحين: **٢/ ١٧٣**؛ الضعفاء (ج): ل **٢٣١** ب.

(٣) وهو متْروكٌ عنْد كثيرٍ من النّقَدة كالمؤلِّف، ضعيفٌ لا يسْتحقُّ التّرْك عنْد آخَرين. قال الفلّاسُ في التّاريخ (٤٢١): «يكْنى أبا عبْد الْكريم». وقال في غيْره (الجرح والتّعْديل: ٦/ ٩٤؛ ر: ٤٨٧): «كان عُبيْدة الضّبّيُّ ضريراً سيِّىءَ الْحفظ، متْروكَ الْحديث». شعْبة: أخْبرني عُبيْدةُ، قبْل أنْ يتغيّر (التاريخ الكبير: ٦/ ١٢٨؛ ر: ١٩٢٥). وعلّق عليْه سِبْطُ ابْن الْعجميِّ فقال: الظّاهرُ أنّه أراد بتغيُّره الاخْتلاطَ، وقدْ يريدُ أنّه ساء حفْظُه (نهاية الاغْتباط: ٢٣٤؛ ر: ٦٨). سفْيان: حديثُه لا يسْوى شيْئاً (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٤٥). وقال أَسيدُ بْنُ زَيْدٍ الجمّال، عنْ زُهيْر بْن مُعاوية: ما اتّهمْتُ إلّا عطاءَ بْنَ عجْلان وعُبيْدةَ. قال: فذكرْتُ ذلك لحفْصِ بْنِ غياثٍ فصدّقه في عطاءِ بْنِ عَجْلان، وكَرِهَ ما قال لعُبيْدة (تهذيب الكمال: ١٩/ ٢٧٤؛ ر: ٣٧٦٠). قلت: وأَسيدُ المذكور ضعيفٌ.

ون: الضعفاء للعقيلي: ٤/ ٨٨؛ ر: **٣٧٨٣**؛ ٤/ ٩٠؛ ر: **٣٧٨٩**؛ مقدمة صحيح مسلم: ١/ ٢؛ الطبقات الكبير: ٨/ ٤٧٤؛ ر: **٣٤٠٢**؛ تاريخ ابن معين من الدوري: ٣/ ٣١٦؛ ر: **١٥٠٧**؛ تاريخ ابن معين من رواية الدقاق: ٦٠؛ ر: **١٣٥**؛ تاريخ أسْماء الثّقات: ١٦٧؛ ر: **٩٨١**؛ علل أحمد: ٢/ ٥٤٩؛ ر: **٣٦٠٢**؛ تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم: ٦٣؛ ر: **١٧٠**؛ سؤالات البرذعي: ٣٨٠؛ ر: **٩٠٣**؛ سؤالات الآجري: ١/ ١٩٠؛ ر: **١٤٣**؛؛ إكمال تهذيب الكمال: ٩/ ١١٦؛ ر: **٣٥٥٢**؛ ضعاف النسائي: ٢١٣؛ ر: **٤٠٥**؛ صحيح ابن خزيمة: ٢/ ٢٢١؛ ر: **١٢١٤**؛ المجروحين لابن حبان: ٢/ ١٧٣؛ الكامل في ضعفاء الرجال: ٨/ ٤٨٥؛ ر: =

بحديثِ أبي أيُّوبٍ، عنِ النّبيّ ﷺ قال[أ]: «منْ صلّى[ب] أرْبعاً قبل الظّهْر...»[١]؛ ثمّ رآني[ج] أكتُبُه فقال: لا تكْتبْه[د]، أَمَا إنّه كان[هـ] منْ عتيقِ حديثِه[٢].

١١٣ - وسمعْتُ[٣] رجلاً منْ أصْحابنا يقول ليحْيى[و]: تحْفظُ[ز] عنْ

(أ) من قوله: «عن النبي» إلى هنا، غير واقعٍ في الضعفاء.

(ب) (ص): «صلا». (ج) (ص): «رءاني»؛ الضعفاء: «فرآني».

(د) عبارة «لا تكتبه»، مكرّرة في كتابي ابن حبان والعقيلي.

(هـ) ساقطة من المجروحين والضعفاء.

(و) زيد في المحدث الفاصل: «بن سعيد».

(ز) الضعفاء: «نحفظ»؛ المحدث الفاصل: «أتحفظ».

= ١٣٦٥٧؛ علل الدارقطني: ١٣/ ٤٢٩.

وذكره الْبخاريُّ في صحيحه (٧/ ١٠١؛ ر: ٥٥٥٦) مرّةً في الْمُتابعات فقال في كتاب الأضاحي، في باب قوْل النّبيّ ﷺ لأبي بُرْدَة: «ضحِّ بالجذع من الْمعْز، ولنْ تُجْزيَ عنْ أحدٍ بعْدَك»: تابعه عُبيْدةُ، عن الشّعْبي.

(١) أخرجه القزويني في أخبار قزوين في موضعين (٢/ ١٠١؛ ٢/ ٤٣٤) عن المؤلّف؛ قال: «ثنا أبو قتيبة، عنْ محمّد بْن عبْد الله الشّعْبي، عنْ أبيه، عنْ عنْبَسَةَ بْن أبي سُفْيان، عنْ أمّ حَبيبة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «منْ صلّى أرْبعاً قبْل الظّهْر وأرْبعاً بعْدها، لـمْ تمسّه النّار».

(٢) قال الفسوي: حدثنا أبو يوسف، ثنا بندار، حدّثنا أبو داود، ثنا شعبة، حدّثني عبيدة بن معتب؛ وكان من قديم حديثه حديث أبي أيوب (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٢٧٥). وفي كتاب الضعفاء لأبي القاسم البلخي: أن أبا بكر قال: سألت ابن معين عن عبيدة صاحب إبراهيم؟. فقال: ضعيفٌ ليس بشيء. قلت: فمن سمع منه قديماً؟ قال: ليس بشيء حديثاً وقديماً (إكمال تهذيب الكمال: ٩/ ١١٦؛ ر: ٣٥٥٢).

(٣) الضعفاء (ج): ل ٢٥ أ ـ وقد تأخر فيه هذا الخبر عن الخبر الموالي بخلاف ما في الأصل، فظهر أن العقيلي كان يتصرف بعض تصرف ـ؛ المجروحين: ١/ ١٣٣؛ الكامل: ٢/ ١٧٩؛ ر: ٢١٢٥؛ المحدث الفاصل: ٥٩٧؛ ر: ٨٦١؛ ووقع فيه سقطٌ مؤثِّر ناجم عن انتقال النظر، أذهب بقية هذا الخبر وناصية الخبر الموالي، ونصُّ =

عبْد الملك بْن عُمَيْر[١]، عنْ موسى بْن طلْحة، أنّ عبْدَ الله اشْترى أرْضاً منْ أرْض[أ] السّوادِ وأشْهدني عليْها؟. فقال يحْيى: عنْ منْ؟[ب]. [فقال: حدّثنا ابن داود. قال: عنْ منْ؟][ج]. قال: عنْ إسحاق بن الصَّبّاح[٢]. فقال: اسْكُتْ ويْلك![٣].

١١٤ ـ سمعْتُ[٤] عبْدَ الله بْن داود يقول: سمعْتُ إسْحاق بن الصّبّاح ـ رجلاً منْ ولد الأشْعث بْنِ قيْس ـ يحدّثُ عنْ عبْد الملك بْنِ عُمَيْر، قال:

(أ) المحدث الفاصل: «أراضي».

(ب) «عن من»: مكررة في الضعفاء.

(ج) ما بين العضادتين ساقطٌ من الأصْل والكامل، وتَلَافيه عنِ الرامهرمزي والْعُقَيْلي.

= الذّاهب: «فقال: اسْكُتْ ويْلك! سمعْتُ عبْدَ الله بْن داود يقول: سمعْتُ إسْحاق بن الصّبّاح».

(١) أحمد: «عبد الملك بن عمير: مضطربٌ جدّاً في حديثه، اخْتلف عنه الحفّاظ؛ يعني: فيما رووْا عنْه. (سؤالات أبي داود: ٢٩٥؛ ر: ٣٥٤). قَلّ حديثٌ لا يرْفعُه لا يُخْتلف فيه (٣٠١؛ ر: ٣٦٥).

(٢) إسحاق بن الصَّبّاح الكندي الأشعثي الْكبير، وصف بهذا الوصف تمييزاً له عن إسحاق بْن الصّبّاح الصغير الكوفي نزيل مصر (ت٢٧٧هـ)، من رجال أبي داود (تهذيب الكمال: ٢/٤٣٦؛ ر: ٣٦٠ تمييز)، وهذا ثقة (السُّنَّة للخلّال: ٤/١١١؛ ر: ١٧٤٧).

وأمّا الْكبير فقيل فيه: الرّازيّان: يُعدّ في الْكوفيّين (الجرح والتعديل: ٢/٢٢٥؛ ر: ٧٨٠). ولم يذكرا فيه جرْحاً ولا تعْديلاً. ابن حبّان: كثير الْوهم، فاحشُ الْخطأ (المجروحين: ١/١٣٣). ابْن عديّ: لا أعْرفه إلّا في هذه القصّة، وما أظنّ أن له حديثاً مُسْنَداً (الكامل: ٢/١٧٩؛ ر: ٢١٢٦). وقال الدّارقطْني: ضعيفٌ (الضعفاء والمتروكون: ١٤٤ ـ ١٤٥؛ ر: ٩٥).

(٣) قال ابن رجب في الاستخراج (١٠٢): يدلّ على أنّه أنْكره منْ أجْل إسْحاق بْن الصّبّاح؛ فإنّه ليْس بمشْهور.

(٤) المحدث الفاصل: ٥٩٧؛ ر: ٨٦١؛ الضعفاء (ج): ل ٢٥ أ؛ الكامل: ٢/١٧٩؛ ر: ٢١٢٥؛ الاستخراج لأحكام الخراج: ١٠٢.

اشْترى موسى بْنُ طلْحةَ أرْضاً منْ أرْض(أ) السّواد(ب)، فأرْسل إلى الْقاسِم بْنِ عبْد الرّحْمن لِيُشْهِدَهُ(ج) فأبى(د)، [فقال](هـ) موسى(و): فأنَا(ز) أشْهدُ على أَبيك ـ يعْني: عبد الله [بن مسْعود](ح) ـ أنّه اشْترى أرْضاً منْ أرْض(ط) السَّواد، وأشْهدني عليْها(ي).

١١٥ ـ وسمعْتُ(١) عبْد الله بْنَ داود(ك) يقول: كانوا يسْتحبُّون أنْ يكون للرّجلِ خَبِيَّةٌ منْ عمل صالح، لا يعْلمُ بها زوْجُه(ل) ولا غيْرُها، ولقدْ كانوا يُرَاقبون اللهَ في ظُلَم اللّيْل(م).

١١٦ ـ حدّثني حسيْنُ بْن حفْص(٢)، قال: نا سفْيان(ن)، عن ابن(س) شُبْرُمَةَ، عن الشّعْبي، قال: ما سألْتُ أنْ يُعَادَ عليَّ حديثٌ قطُّ!(٣).

(أ) المحدث الفاصل: «أراضي».
(ب) زِيدَ في هذا الموْضع في كتاب ابن عدي والرّامهرْمزي: «وأشهدني عليها»؛ وهي زيادةُ بيان.
(ج) الضعفاء؛ الكامل: «يشهده»؛ الاستخراج: «يستشهده».
(د) (ص): «فابا». وفي المحدث الفاصل: «فأرسل إلى عبد الرحمٰن بن القاسم، فأبى أن يشهد».
(هـ) لحق في الأصل.
(و) الضعفاء: «موسى بن طلحة».
(ز) في الضعفاء: «فإنما».
(ح) مزيد من الضعفاء والاستخراج.
(ط) المحدث الفاصل: «أراضي».
(ي) في الأصل: «عليه»؛ وهو محتمل أيضاً أن يعود على الشراء.
(ك) في تاريخ الإسلام: «الْخُرَيْبي».
(ل) تاريخ الإسلام: «لا تعلم به زوجته».
(م) (ص): «اليل».
(ن) (ص): «سفين». وهو ابن عيينة.
(س) (ص): «بن».

---

(١) تهذيب الكمال: ١٤/ ٤٦٤؛ تاريخ الإسلام: ٥/٣٣٩؛ ر: ١٩٨؛ كلاهما إلى قوله: «ولا غيرها».
(٢) في التاريخ الأوسط (٤/٩٣٩؛ ر: ١٥٠٦): «حدثني عَمْرو بن علي، قال: مات حسين بن حفص أبو محمّد الْهَمْداني الأصبهاني، سنة عشر أو إحْدى عشْرَةَ».
(٣) ن: خبرين في هذا المعنى عن ابن شبرمة أيضاً في تاريخ ابن أبي خيثمة (قطعة من الكوفيين): ١٨٩ ـ ١٩٠؛ ر: ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

١١٧ ـ وسمعْتُ[(١)] إبْراهيمَ بْنَ عَرْعَرَةَ[(٢)] قال ليحْيى: حدّثنا [عفّان]، عنْ همّامٍ[(٣)]، عنْ قتادَةَ[(أ)]، فقال: اسْكتْ ويْلك![(٤)].

(أ) «عن قتادة»: ليست في كتاب الذهبي.

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٣٤؛ ر: ٤١٩؛ الضعفاء (ج): ل ٣٩٢ أ؛ ووقع سقطٌ في هذه النسخة، تلافيناه من المطبوعة؛ الكامل: ١٠/ ٣٨١؛ ر: ١٧٧٦٣؛ وبعده للتّوّ، منْ قول عمروٍ أيضاً: «والأثْباتُ منْ أصْحاب قتادة: ابْنُ أبي عَرُوبة، وهِشام، وشُعبة، وهمّام رابعُ الْقوْمِ عنْدي».

(٢) إبْراهيم بْن عَرْعرة بْنِ الْبِرِنْد السّامي، أبو إسْحاق، حافظٌ كبير ثقة، متّفقٌ عليه، مخرّج في الصّحيحيْن؛ قاله الخليليُّ في الإرشاد (٢/ ٥٩١؛ ر: ٢٩٨). قال أبو حاتم: صدوق (الجرح والتعديل: ٢/ ١٣٠؛ ر: ٤٠٩). وقال ابن أبي حاتم: كتبَ أبي وأبو زُرْعة عنْه، ورويا عنْه (الجرح والتّعْديل: ٢/ ١٣٠؛ ر: ٤٠٩). وكان الإمام أحمد سيِّء الرّأْي فيه (انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٧٥ ـ ٧٨؛ ر: ٣١٣٩).

(٣) هو: همّام بن يحْيى بن دينار الْعَوْذي.

(٤) قال الفلّاس (الكامل: ٥/ ٣٨٥؛ ٧/ ١٣١؛ تاريخ الإسلام: ٥/ ٣٩٨؛ ر: ٢٧٣): «ثنا يحْيى بْن سعيد، ثنا شُعْبةُ وهشام، عنْ قتادةَ، عنْ جابر بْن زَيْد، عن ابْن عبّاس: ـ رفَعَه شُعْبة ـ قال: «يقْطعُ الصّلاةَ الْكلْبُ والْحمار والْمرْأة». قال أبو حفْص: فقال له عفّان: حدّثنا همّام، عنْ قتادَةَ، عنْ صَالح أبي الخليل، عنْ جابر بْن زيْد، عن ابْن عبّاس. قال: فبكى يحْيى! وقال: اجْترأْتَ عليّ... ذهب أصْحابي خالدُ بن الْحارث، ومعاذُ بْن مُعَاذ».

ولا بدّ منْ جمْع هذا الخبر إلى خبرٍ آتٍ برقم ٢٩٧، وينظَرُ: التّعْليقُ عليه لُزُوماً.

قلت: وأظنُّ الحكايةَ دليلاً على سوءِ رأْي يحيى في همّام، قال المقدّمي في تاريخه (٢٠٢؛ ر: ١٠٠٠): «حدّثني أبي، قال: سمعْتُ عليّاً يقول ـ وذكر أصْحابَ قتادة ـ فقال: كان هشام الدّسْتوائي أرْواهم عنْه. وكان سعيد أعْلَمَهمْ به. وكان شُعْبة أعْلمهمْ بما سمع وما لـمْ يسْمع. قال عليّ: ولمْ يكنْ هَمّامُ عنْدي بدون الْقوْم في قتادة، ولكنْ لـمْ يكُنْ ليحْيَى فيه رأْيٌ، وكان عبْدُ الرّحْمٰن بْن مهْدي فيه حَسَنَ الرّأْي». بل إنّ ابن أبي خيْثَمَةَ ينْقُلُ عن ابن مهدي قوْلَه: «ظَلم يحيى بْنُ سعيدٍ همّامَ بْن يحيى، لـمْ يكنْ له به علْم، ولـمْ يجالسْه فنال منْه» (إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ١٦٧؛ ر: ٤٩٦٧).

وقدْ وثّقه جماعةٌ، ومنْ تكلّم فيه تكلّم مِنْ قِبل حفْظِه، وأما كتابُه فصالحٌ. ون: تفْصيل أقوالهم في إكْمال تهذيب الكمال.

١١٨ ـ وسمعْتُ[(١)] رجلاً يحدّثُ عبْدَ الرّحْمٰن بْن مهْدي [١٠/و] [عنْ] يحْيى بْنِ سعيد، عنْ عُبيْد الله[(أ)]، عنْ نافع، أنّ ابْنَ[(ب)] عمر[(ج)] كان يَرُدُّ كما[(د)] سُلِّمَ عليْه؛ فأنْكره عبْدُ الرّحْمٰن وقال: إنّما هذا حديثُ أبي جعْفرٍ الْقاري[(٢)]. فذكرْتُه ليحْيى فحدّثني به. ثمّ رأيْتُ يحْيى، وورائي[(هـ)] عبْدُ الرّحْمٰن بْن[(و)] مهدي[(ز)] في مسْجدِ الْجامع يوْمَ الجُمعة[(ح)] فقال: أنْكرْتَ حديثَ نافع؟!؛ أنتَ سألْتني عنه منذ ثلاثين سنة. فسَكت عبْدُ الرّحْمٰن.

١١٩ ـ حدّثنا[(٣)] يحْيى، عن محمّد بْن مِهْران[(٤)]، ....

(أ) «عن عبيد الله»: ساقط من الكامل.
(ب) (ص): «بن».
(ج) الكامل: «عبد الله».
(د) في الكامل: «كلما»؛ ولا يصح.
(هـ) في الكامل: ورآني.
(و) (ص): «ابن».
(ز) من دون «عبد الرحمٰن» في الكامل.
(ح) في الكامل: «في الجامع قال».

---

(١) الكامل: ١/ ٢٦٢؛ ر: ٥٦٧.
(٢) هو: يزيدُ بْن الْقعْقاع، أبو جعْفر الْقارئ الْمديني. ن: التاريخ الكبير: ٨/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤؛ ر: ٣٣٠٧؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٢٨٥؛ ر: ١٢٠٧.
(٣) الضعفاء (ج): ل ٣٤٩ ب؛ الكامل: ٦/ ٢٤٣. والخبر ملفّقٌ مُسْتأْنَفُ الصّياغة في الجرح والتعديل في موضعيْن (١/ ٢٦٠؛ ٨/ ٧٨؛ رت: ٣٢٥)؛ سوى أنّ فيه تعْيينَ الرّكْعةِ في الثّانية ـ وكذاك وقع في الكامل ـ وليْس كذٰلك في الأصْل ففيه الثالثة، وهذا مُظَاهَرٌ بما في كتاب العُقَيْلي.
(٤) قال أبو أحمد الحاكم في كناه (٣/ ٥٢؛ ر: ١٠١٨): أبو جعْفر، وَيُقَال: أبو إبْراهيم محمّدُ بْن إبْراهيم بْنِ مسْلم بْن مِهْران القرشي المؤذّن الْكوفي. وَيُقَال: ابْن مسْلم بن مهْران. وَيُقَال: ابن الـمُثَنّى. وَيُقَال: ابن أبي المثنّى. وكنْية مسْلم: أبو المثنى.
قال عنه الفلّاس: محمّد بْنُ مِهْران، يكْنى أبا الْمُثنّى، روى عنْه أبو داود الطَّيَالسيُّ أحاديثَ مُنْكَرَةً في السّواك وغيْرِه. (الجرح والتعديل: ٨/ ٧٨؛ رت: ٣٢٥).
الدُّوري، عن ابن معين: ليْس به بأس (تاريخه: ٤/ ١٠٩؛ ر: ٣٤٠٥). الكوْسج، عن ابْن معين: ثقةٌ (الجرح والتعديل: ٨/ ٧٨؛ ر: ٣٢٥؛ أبو حاتم الرازي وجهوده: ٤/ ٢٢٥؛ ر: ٨٢٣). ولمْ يذكر فيه البخاري جرْحاً ولا تعديلاً (التاريخ الكبير: ١/ ٢٣ ـ ٢٤؛ ر: ٢٠). أبو حاتم: يُكْتبُ حديثُه (الجرح والتعديل: ٨/ ٧٨؛ ر: ٣٢٥). أبو زُرْعة: واهي الْحديث (الجرح والتعديل: ٨/ ٧٨؛ ر: ٣٢٥). ابن حبّان: =

عنْ جدّه[١]، أنّ ابْنَ عمر كان يقْرأ في الْوِتْر في الرّكْعة الثّالثة ﴿قُلْ[أ] أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]؛ فذكرْتُ[ب] هذا[ج] لعبْد الرّحْمٰن فأنْكره، ولمْ يَرْضَ الشّيْخ.

١٢٠ ـ وسألْتُ[٢] يحْيى عنْ حديث مُجَالد[٣]، عن الشّعْبي، أنّ عمرَ وعليّاً وشُريْحاً ومسْروقاً قالوا: لا نكاحَ إلّا بوليٍّ. فأبى[د] أنْ يُحَدِّثَنيه[هـ]. وقال: نَهاني عنْه عبْدُ الرّحْمٰن. فقلْت له: «فإنّ عبْدَ الرّحْمٰن حدّثنا[و] عنْ هُشَيْمٍ[ز]، عنْ مُجَالد، عن الشّعْبيّ»؛ فَجَعلَ يعْجبُ![٤].

١٢١ ـ وسمعْتُ يحْيى لا يُقدِّمُ على منْصُورٍ منْ أصْحاب إبْراهيم أحَداً[٥].

(أ) الضعفاء: «بقل». (ب) (ص): «فدكرت».

(ج) الضعفاء: «فذكرته».

(د) (ص): «فابا». وصحّف في نسخة الضعفاء إلى «فإنما».

(هـ) الكامل: «يحدثني». (و) الضعفاء؛ الكامل: «حدثنا به».

(ز) (ص): «هسيم». والذي في الضعفاء: «هشام»، وهو تحريف، إنما يروي عن مجالد هشيم.

= كان يُخْطئ (الثقات: ٧/ ٣٧١؛ ر: ١٠٤٨٧). ابن عديّ: ليْس له من الحديث إلّا الْيسير، ومِقْدارُ ما له من الحديث لا يتبيّن صدْقُه منْ كذِبه (الكامل: ٩/ ٣٢٦؛ ر: ١٥٤٥٢). البرْقاني في سؤالاته (٦٢؛ ر: ٤٥٧): «قلْتُ للدّارقطني: محمّدُ بْنُ مسْلم بْن مِهْران بْن الْمُثَنّى؟. قال: بصري، يحدّثُ عنْ جدّه؛ لا بأْس بهما». الجوْرَقاني: كوفيٌّ ثقة (الأباطيل والمناكير: ٢/ ١٧؛ ر: ٣٨٩).

(١) ذكره الفلّاس في تاريخه (٥٥٨) في تسمية من روى عن ابن عباس من أهل الكوفة.

(٢) الضعفاء (ج): ل ٣٦٨ ب؛ الكامل: ٦/ ٤٢٢. والخبرُ بتصرّف يسير في السنن الكبرى للبيهقي: ٧/ ١٨٠؛ ر: ١٣٦٤٢.

(٣) مُجَالِدُ بْنُ سَعيد الهَمْدَانيُّ، تقدّم الكلام عنه مشبَعاً.

(٤) إمّا أنّ ابن مهدي حدّث الفلّاسَ قبل النّهْي، أوْ رجع عن امْتناعه في خُصوص هذا الْحديث، لوُجود مُتابعٍ لمجالد، فإنّه ضعيف لا يحتجُّ بما انفرد به، وقد كان يقبلُ التلقين بأَخَرة ـ كما دلَّ عليه خبر سابقٌ للمؤلِّف ـ ناهيكَ عنْ أنّ عبْد الرّحْمٰن كان لا يرْوي عنه عن الشّعْبيّ وقيْس بْن أبي حازم كما عند البخاري. وقد تقدّم جلْب كلام النقّاد فيه، فلينظرْ حيثُ مرّ.

(٥) كان هذا رأْيَ كثيرٍ من النّقدَة، كعليِّ بْن المديني، فقد قال: «أثْبتُ النّاس في إبْراهيم: =

١٢٢ ـ سمعْتُ أبا داود قال: سمعْتُ عُبيْدَ الله بْن الْحسن(١) يقول: لا يجُوزُ طلاقُ السَّكْران(٢).

١٢٣ ـ وذكرْتُ(٣) ليحْيى(أ) بْن سعيد، أنّ أبا مُعَاويةَ(٤) حدّثنا عنْ

(أ) الأوسط: «قلت ليحيى بن سعيد».

= منْصورُ والْحَكَم (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٢). وقال مرّة أخرى: «لمْ يكنْ بالْكوفة في زمن منْصور أثبْتَ... أعْلم النّاس بإبْراهيم وأثْبتهم فيه، ولـمْ يكنْ يُدَلّس» (تاريخ المقدّمي: ٢٠٤؛ ر: ١٠٠٣).

(١) هو: العنْبري، من البصرة، قاضيها، ممن اعْتُبِرَ قوْلُه في الخلاف. قال ابن سعد: كان محموداً، ثقةً، عاقلاً من الرّجال (الطبقات الكبير: ٩/ ٢٨٦؛ ر: ٤١٣٣؛ العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٣٥٢؛ ر: ٢٥٥٧). وقال ابْن حبّان: منْ سادات أهْل البصرة فقْهاً وعلْماً، يرْوي عن جماعة من التابعين (الثقات: ٧/ ١٤٣؛ ر: ٩٣٨٠). وتكرّرتْ له ترجمتُه فزاد (٧/ ١٥٢؛ ر: ٩٤٢٦): «مات سنة ثمان وستين ومئة، وكان فقيهاً».
وفي سؤالات الآجُرّي لأبي داود: عبيد الله بن الحسن عنْدك حجّة؟. قال: كان فقيهاً (تاريخ بغداد: ١٢/ ٧؛ ر: ٤٥٠٩). قلت: وهو عُدولٌ عن الجواب. ووثّقه النّسائي (تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٥٠؛ ر: ٢٦٢). ون: ثقات العجلي: ٢/ ١٠٩؛ ر: ١١٥٣؛ تاريخ أسماء الثقات: ١٦٦؛ ر: ٩٧١.
وأغلظ ابن قتيبة القول فيه في تأويل مختلف الحديث (٤٤)؛ ون: حكايةَ ذلك والتخلُّص له في الاعتصام للشاطبي (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٢) علّق العزْو لعبيد الله بن الحسن، ابن المنذر في الإشراف: ٨/ ١١٤؛ ر: ٥٢٦٢.

(٣) التاريخ الأوسط: ٣/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩؛ ر: ٦٦٩؛ إلى قوله: «ثنْتيْن وأرْبعين»، عدا قوله: «وأنّ غيْرَ أبي معاوية قال «رأيْتُ سالماً»». وقد نبّه عِرَاضُ ما في كتاب البخاريِّ على ما في الأصْل إلى وجود سقطٍ فيه ناجم عن انتقال النظر، وذلك السّاقطُ هو قوله: «وسمعْتُ يحْيى يقول: أتيْنا الْمدينةَ»، ويأتي للتّو بعد قوله: «بالمدينة» الأول؛ تاريخ الفلّاس: ٢٦٠ ـ ٢٦١؛ من قوله: «فقال لي: حدّثنا عُبيْدُ الله» إلى «الحج».
ولم يعْرفْ محقّقوا التاريخ الأوسط، سالماً، لظنِّهم أنّ قوْلَ المؤلّف بعْدُ «هذا أخو عُبيْد الله بن عمر» يعُودُ عليه، وليس كذلك، وإنما المقصودُ بذاكَ أبو بكر ابن عمر، ولهم العذْر، فإنّ النّصّ مستغلق.

(٤) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

عُبَيْد الله[١]، عنْ أبي بكر بْنِ سالم، أنّ سالماً[٢] كان يَجْتَزُّ[أ] في النِّصْف منْ شوّال، وأنّ غيْرَ أبي معاوية قال: «رأيْتُ سالماً»؛ فقال لي[ب]: حدّثنا عُبَيْدُ الله، فقال: أخْبرني أبو بكْر بنْ[ج] عُمر قال: «رأيْتُ سالماً[د] يجْتزُّ في النّصْف منْ شوّال، وهو يريد الْحجّ».

وقال لي يحْيى: هو[هـ] أخو عُبيْد الله بْن عمر، ومات ونحْنُ[و] بالْمدينة. وسمعْتُ[٣] يحْيى يقول: أتيْنا الْمدينةَ سنة ثنْتيْن وأرْبعين ومئة[ز]؛ وقدْ مات موسى بْنُ عقْبةَ قبْل ذلك عاماً[ح].

١٢٤ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا أبو الْعَنْبَس[٤]، قال: حدّثنا

(أ) اضطربتْ فيها نُسخ التّاريخ الأوْسط؛ وهذا الذي ترجَّحَ للمحقِّقين، موفُورُ السّلامة في نسْختنا. واجْتَزَّ بمعنى قطع شعْرَه.

(ب) التاريخ الأوسط: «فقال يحيى».

(ج) في الأصل: «أبو بكر، عن عمر»؛ والتصويب من تاريخ المؤلف والتاريخ الأوسط.

(د) التاريخ الأوسط: «رأيته».

(هـ) التاريخ الأوسط: «هذا». والقصْد إلى أبي بكر بن عمر، فإن الفلاس قال في تاريخه (٢٦٠ ـ ٢٦١)، حكايةً عن يحيى: «وقدِمْتُ الْمدينةَ سنةَ ثنْتيْن وأرْبعين، ومات بها أبو بكْر بْنُ عمر، أخو عُبَيْدِ الله بْنِ عمر ونحنُ بها».

(و) كذا في الأصل، ووقع تصحيحه في طُرّة ذهب بها التخريم، ولعل الذّاهب «يحيى»، ولا معنى له؛ لأنّ المتكلم يحيى نفسه، وقد عيّن المكان.

(ز) (ص): «ومائة»؛ والكلمة ساقطة من كتاب الباجي.

(ح) التعديل والتجريح: «بعام».

---

(١) أي: عبيد الله بن عمر العمري. (٢) أي: ابن عبد الله بن عمر.

(٣) تاريخ الفلّاس: ٢٦٠؛ بلفظ مقارب؛ التاريخ الأوسط: ٣/٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ رخ: ٦٦٢؛ الكامل: ٤/١٩٦؛ التعديل والتجريح: ٢/٧٧٨؛ ر: ٦١٢؛ تاريخ دمشق: ٦٠/٤٦٨. ون: تاريخ ابن زبر الربعي: ١/٣٣١.

(٤) قال الفلّاس في تاريخه (٤٠٩): وأبو الْعنْبَسِ، صاحبُ زَاذان، اسْمه: سعيدُ بْن كَثِير. وفي رواية الكوسج عن ابن معين: ثقة (الجرح والتعديل: ٤/٥٦؛ ر: ٢٤٦). العجلي: كوفي ثقة (معرفة الثقات: ١/٤٠٣؛ ر: ٦١٢). أبو حاتم: صالح الحديث =

زاذان[أ]، قال: أراد عمرُ بْنُ الخطّاب أنْ يُصلّيَ على جنازةٍ، فرأى امْرأةً، فلمْ يُصَلِّ عليها[1]، وقال: «لا صلاةَ على جنازةٍ ومعها امْرأةٌ».

فقلْتُ ليحْيى: فإنّ الأفْطسَ[2] حدّثنا عنْ هذا [١٠/ظ] بنحْوٍ منْ[ب] خمْسة عشر حديثاً؟. فقال يحْيى: كان يقول فيها: «قال زَاذَان، قال زاذان»، فقال

(أ) في الأصل: «زدان».

(ب) «بنحو من»: غير بينة في الأصل.

= (الجرح والتعديل: ٤/ ٥٦؛ ر: ٢٤٦). وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٦/ ٣٦٨؛ ر: ٨١٤١). وقال أبو عبد الله الحاكم: مدني ثقة (المستدرك: ٤/ ١١؛ ر: ٦٧٢٩).

(١) الضمير عائد على الجنازة.

(٢) هو: عبد الله بن سلمة الأفطس البصري. حكى الفلّاسُ في تاريخه (٢٦٨) ـ عرَضاً ـ قصّةً عنْه وهو بعْدُ غلامٌ، وهي مُنْبِئَةٌ عنْ قدْر جرْأته على الْمشايخ. وقال فيه في غير التّاريخ: كان وقّاعاً في النّاس (الكامل: ٦/ ٥٣٥؛ ر: ١٠٣٥٤).
وقال يَحيي بن سعيد: ليْس بثقة (٣/ ٢٤١؛ ر: ٢٩٠٦؛ الكامل: ٦/ ٥٣٥؛ ر: ١٠٣٥٢). ابْن الْمديني: ذهب حديثُه (الجرح والتعديل: ٥/ ٦٩؛ ر: ٣٢٩). قال أحْمد: ترك النّاسُ حديثَه (علله؛ رواية ابنه): ٢/ ٤٩٤؛ ر: ٣٢٥٦؛ التاريخ الأوسط: ٤/ ٨٨٥؛ ر: ١٤٠٣). كان منْ أصْحاب يحْيى، وكان سيّئَ الْخُلُق، وترکْنا حديثَه، وتركه النّاس (الضعفاء للعقيلي: ٣/ ٢٤٠؛ ر: ٢٩٠٥). مسلم في كناه (١/ ٥٢١؛ ر: ٢٠٧٣) والنّسائي في (ضعافه: ٢٠٢؛ ر: ٣٤٢): متروك الحديث.
وقال ابن حبّان: كان سيّئَ الْحفْظ فاحش الْخطأ، كثيرَ الْوهم، تركه أحْمد ويحْيى (المجروحين: ٢/ ٢٠). الْبرْذعي عن الرّازي (٧٩؛ ر: ١٧): كان عنْدي صدوقاً، ولكنّه كان يتكلّم في عَبْد الواحد بْن زياد، ويَحْيَى القطّان. الدّارقطني: ليْس بقويّ (العلل: ٤/ ٤٢٠). ابن شاقْلا: كان يحيى القطّان يرْميه بالْكذب (تعْليقات الدّارقطني على المجروحين: ١٤٧؛ ر: ١٧٦). وقال فيه عُبيْدُ الله بن عمر الْقواريري: لـمْ يكنْ يكْذب، ولكنْ كان في لسانه لباس (تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ١/ ١٩٧؛ ر: ٥٠٩؛ وفيه «في لسانه للناس»؛ تاريخ أسماء الثقات: ١٢٨؛ ر: ٦٤٧). وقال عقيبَه ابن شاهين: «وهذا الْقوْلُ في عبْد الله بن سلمة مسْموعٌ منْ أحْمد بْن حنْبل، لصِدْقه في الشّيوخ وعلْمه بما رووْا، وأمّا قوْلُ الْقواريريِّ عنْ يحْيى الْقطّان، وهو كما قال غيْرُه؛ إنّه منْ سمع من الشّيوخ وخلّط فيما سمع، لـمْ يسْو ما سمع شيْئاً (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ٦٤؛ ر: ١٩).
ون: مزيدَ أخبارٍ عنه في: المعرفة والتاريخ للفسوي: ٣/ ٤٧ ـ ٤٩.

في هذا: «حدّثنا زَاذان»؛ فكتبْتُه[١].

١٢٥ ـ سمعْتُ يحْيى يقول: حدّثنا عُقْبةُ بن أبي الْعَيْزَار[٢]، قال: سألْتُ إبْراهيم[٣]: كمْ تُقَصِّرُ الـمرْأةُ منْ شعْرها؟. فقال: مثْل هذا؛ ووضَعَ أصْبُعَه على الْمفْصِل الثّاني من السّبّابة. فقلْت له: إنّ عبْدَ الرّحْمٰن[٤] حدّثنا قال: نا سفْيان، عنْ عقْبة بْن أبي الْعَيْزَار، قال: سألْتُ إبْراهيم فقال: «تُقَصِّرُ قدْرَ الأُنْمُلَة»[٥]، وسألْتُ سعيدَ بْنَ جُبيْر فقال: «النّساءُ أعْلَم». فقال يحْيى: قدْ سمعْتُ عُقْبَةَ يقول: سألْتُ سعيدَ بْنَ جُبيْر فقال: «النّساءُ أعْلم»؛ فقلت ليحْيى: أكْتبُهُ؟. قال: نعمْ.

١٢٦ ـ حدّثنا[٦] يحْيى[أ]، قال: نا محمّدُ بْنُ عبْد الله بْن أبي

(أ) الضعفاء: يحيى بن سعيد.

---

(١) منْ فوائد هذا الخبر:
- سماعُ يْحيى منْ سعيد بْن كثير.
- سماعُ أبي العنْبَس منْ زَاذَان.
- كثرةُ إرْسالِ الأفْطس عنْ زاذان، وإنْ سمع منْه، ممّا يدلُّ على تخليطه.
- عدمُ اعتدادِ يحيى بمراسيلِ الأفْطس.
- ضبطُ يحيى لمرْويّاته؛ بحيث قدَّر عددَ ما سمعَ من الأفطس عنْ زاذان من الأحاديث، واقْتصارُه على كتابة واحدٍ منْها فحسْب.
- الخبرُ نفسُه من الفوائد، لانْفرادِ هذا الكتاب به فيما يظْهر.

(٢) ابن سعْد: كان قليل الْحديث (كبْرى طَبَقاته: ٨/ ٤٨٢؛ ر: ٣٤٣٤). ابْن الْمديني، قال: سألْتُ يحيى القطان عنْ عقْبة بْن أبي الْعَيْزار فقال: لـمْ يكنْ به بأْس (الجرح والتعديل: ٦/ ٣١٥؛ ر: ١٧٥٤). أحمد: صالح الْحديث (علّله برواية ابنه: ٣/ ١٠٤؛ ر: ٤٤٠٧). ابْن حبّان: يُعْتبر حديثُه منْ غيْر روايةِ ابْنه يحْيى عنْه؛ لأنّ يحْيى بْن عقبة ضعيفُ الْحديث (الثقات: ٧/ ٢٤٧؛ ر: ٩٩١٢). أبو زُرْعة: لا بأْس به (الجرح والتعديل: ٦/ ٣١٥؛ ر: ١٧٥٤).

(٣) يعني النخعي.

(٤) أي: ابن مهدي.

(٥) الاختلافُ فيه عن عقبة.

(٦) الضعفاء (ج): ل ١٦٥ أ.

مرْيم[١]، قال: شَظِيَ[أ] ظُفرٌ لي وأنا مُحْرِمٌ، فسألْتُ سعيدَ بن المُسيّب فقال: «اقْطعْه»[٢]. فقلْتُ ليحْيى: إنَّ الأفْطسَ[٣] قال فيه: «وسألْتُ[ب] سالمَ بْنَ عبْد الله فَنَهاني». قال يحْيى[ج]: لو كان [فيه][د]: «وسألْتُ سالماً[هـ] فنهاني»، كانَ حديثاً[و]، ولكنّه قال[ز]: «سألْتُ[ح] سالماً [فلمْ يقُلْ فيه شيْئاً][ط]»؛ فلمْ أكتبْه.

١٣٧ ـ وسمعْتُ[٤] يحْيى بنَ سعيد[ي] يقول: حدّثنا عُبيْدُ الله بن أبي

(أ) (ص): «شظا». والمعنى: تشقّق. ن: الصحاح: ٦/ ٢٣٩٢.
(ب) الضعفاء: «سألت»؛ من غير واو.
(ج) الضعفاء: «فقال».
(د) ما بين المعكّفين عن العقيلي.
(هـ) الضعفاء: «سالم بن عبد الله».
(و) الضعفاء: «حديث».
(ز) الضعفاء: «كان».
(ح) الضعفاء: «وسألت».
(ط) ما بين المعكّفين مزيد من الضعفاء؛ وفيه «شيء».
(ي) زيد في المنهاج: «القطان».

---

(١) مدنيٌّ، مولى لخزاعة، ويقال: مولى ثَقيف (التاريخ الكبير: ١/ ١٣٩؛ ر: ٤١٩). ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٤١٩؛ ر: ١٠٦٩٥). وقال يحيى بن سعيد القطان: لـمْ يكنْ به بأْس (الجرح والتعديل: ٧/ ٣٠٦؛ ر: ١٦٦٠؛ ووقع في تاريخ أسماء الثقات ـ ٢٠١؛ ر: ١٢٠٦ ـ «الأنْصاري»؛ وهو وهمٌ في النّقْل). وقال أبو حاتم: صالحُ الْحديث (الجرح والتعديل: ٧/ ٣٠٦؛ ر: ١٦٦٠).
وذكره الدّارقطْني في كتاب أحاديث الموطأ (٢٢٨)، في بَقِيَّة شُيُوخ مَالك الَّذين روى عَنْهُم فِي الْمُوَطَّأ وَغَيره وَلم يسند عَنْهُم. ون: الدّوري عن ابن معين: ٤/ ٢٥١؛ ر: ٤٢١٦؛ والتعريف لابن الحذاء: ٢/ ٢١٧؛ ر: ١٨٣.
(٢) تابع الإمامُ مالكُ بنُ أنس، يحيى بْنَ سعيد القطان عن محمّدٍ به بنحوه في موطّئه، منْ رواية يحيى (٣/ ٥٢٢؛ ر: ١٣١٣)؛ وأبي مُصْعب (١/ ٤٦٩؛ ر: ١١٩٦). وتابعَ الفلاسَ عنْ يحيى، ابنُ أبي شيبة في المصنّف (٨/ ٥٤؛ ر: ١٢٩٠٥)، بزيادةِ تعْليلٍ من كلام المسْؤول، لكنْ فيه تسميةُ «سعيد بْن جُبيْر»، بدلَ «ابن المسيّب»، وهو خلافُ المحفوظِ.
(٣) عبد الله بن سلمة البصري، مرّ وشيكاً جلبُ كلام النّقَدة فيه.
(٤) والخبرُ مختصرٌ غايةً بخلاف الأصل في الضعفاء (ج): ل ٢٢٨ أ؛ وهو في المنهاج =

زياد(١) قال: حدّثنا(أ) الْقاسم، عنْ عائشةَ، قالت: «إنّما جُعِل الطّوافُ بالْبيْت، والسّعْيُ بين الصّفا والْمرْوة، ورمْيُ الْجِمار(ب) لإقامة ذِكْر الله».

وسمعْتُ ابْنَ(ج) داود يُحدِّثُه عنْ عبيْد الله بْن أبي زِيادٍ، عن الْقاسم، عنْ

(أ) المنهاج: «حدثني».

(ب) عبارة «ورمي الجمار»، ساقطةٌ من المنهاج، وهي مقصودُ المؤلِّف في الإيراد؛ فإنّه عَقَدَ الْباب لفضْل رمْي الْجمار وسببها.

(ج) (ص): «بن».

= في بيان مناسك الحاج، للفقيه المشاور أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج: (نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم ١٥٢): ٦٩ و؛ إلى قوله: «لإقامة ذِكْر الله» الأول؛ وكذلك وقع في طُرَرِ ابن شاقلا: ١٦٢؛ ر: ١٩٨. ولم يردِ الخبر تامّاً بهذا المساقِ في غير هذا الكتاب. ون: تعليق العقيلي لزوماً.

(١) هو: أبو الحصين المكي القدّاح. اختُلف فيه عنْ يحيى بن معين، فقال عن الدّوري: ضعيف. قلْت له: هو أخو سعيد القدّاح؟ قال: لا والله ما بيْنهما نسبٌ (تاريخه: ٣/ ٨٩؛ ر: ٣٧٦). وقال مرّة: ليْس به بأْس (الكامل: ٧/ ٢٤١؛ ر: ١١١٨٦). وقال كرّةً أخرى: ثقة (الكامل: ٧/ ٢٤١؛ ر: ١١١٨٧). أحمد: ليْس به بأس (العلل من رواية ابنه: ٢/ ٤٥؛ ر: ١٥٠٤). وقال في موْضع آخر (٢/ ٥٠٠؛ ر: ٣٣٠١): صالح. ابْن البرْقي: ليْس به بأس (إكمال تهذيب الكمال: ٩/ ٢١؛ ر: ٣٤٤٠). البخاري: «قال يَحْيى القَطّان: كان وَسطاً؛ لـمْ يكنْ بذاك؛ هو ليْس مثْل عثْمان بْن الأسْود، ولا سيْف. ومحمّدُ بْن عمْرو أحبُّ إليّ منْه». من الضعفاء (رواية مسبِّح: ٦ ـ و)؛ التاريخ الكبير: ٥/ ٣٨٢؛ ر: ١٢٢١؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ١/ ٢٤٧؛ ر: ٨٤٥. وفي الجرح والتعديل (٥/ ٣١٥؛ ر: ١٥٠٠)، أن كلام يحيى جوابٌ عن سؤال ابن المديني، وأنّ سيْفاً هو: ابن أبي سليمان. وزاد ابنُ أبي حاتم عن أبيه: «ليْس بالقويِّ ولا بالمْتين، وهو صالحُ الْحديث، يُكْتب حديثُه. ومحمّدُ بْنَ عمْرو بْنِ علْقمةَ أحبُّ إليَّ منْه؛ يُحوّلُ اسْمُه منْ كتاب الضّعفاء الذي صنّفه الْبُخاري».

ون: للاستزادة: معرفة الثقات: ٢/ ١١٠؛ ر: ١١٥٧؛ الضّعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٠٥؛ ر: ٣٥٥؛ المجروحين: ٢/ ٦٦؛ ر: الكامل: ٧/ ٢٤٢؛ ر: ١١١٩٢؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٤/ ١٠٠؛ ر: ١٧٧٩؛ المُستدرك للحاكم: ٤/ ١٢٧؛ ر: ٧١٠٨؛ تعْليقات ابْن شاقلا منْ كتاب السّاجي: ١٦٣؛ ر: ١٩٨؛ أنساب السمعاني: ١٠/ ٣٤٩؛ ر: ٣١٧٤؛ تهذيب الكمال: ١٩/ ٤٣؛ ر: ٣٦٣٥؛ إكمال =

عائشة، عن النّبيّ ﷺ. فقلْت له: إنّ يحْيى لـمْ يرْفَعْه. فقال: اللهُ أعلمُ كيْف كنْتُ آخذُ الحديثَ[(١)]! ، وهو مرفوعٌ.

وسمعْتُ أبا عاصِمٍ يقول: حدّثنا عُبيْدُ الله بن أبي زياد، قال: حدّثنا الْقاسم، عنْ عائشة، عنِ النّبيّ ﷺ؛ فأتيْتُ[(أ)] لِيحْيى فذكَرْتُ ذلك له، فقال: سمعْتُ عُبيْدَ الله يحدِّثُ به مرْفوعاً، ولكنّي أهابُهُ. وحدّثني أبو قتيْبة[(ب)] [١١/و] قال: حدّثنا سفْيان، عنْ عُبيْد الله بن أبي زياد، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ بمثْلِه؛ ولـمْ يرْفعْه.

وحدّثنا يزيدُ بْنُ زُرَيْع، قال: نا حسيْن الـمُعلِّم[(٢)]، عنْ عطاء[(ج)]، عن عائشةَ، قالت: «إنّما جُعِل الطّوافُ بالْبيْت، والسّعْيُ بين الصّفا والْمرْوة، ورمْيُ الْجمار لإقامة ذِكْرِ الله».

أبو عاصم، قال: نا ابْنُ[(د)] جريْج، قال: حدّثني ابْنُ[(هـ)] أبي مُلَيْكَةَ، عن الْقاسم، عنْ عائشةَ بمِثْله، ولـمْ يرْفعْهُ[(٣)].

١٢٨ ـ وسمعْتُ[(٤)] أبا قُتيْبةَ يقول ليحْيى يوْماً: حدّثنا إسْماعيلُ بْنُ

(أ) في الأصل: «فأثبت».

(ب) في الأصل: «قبيسة»؛ وهو تصحيف، والقصْدُ إلى سَلْم بْن قتيْبةَ الخراساني الفرْيابي الشّعيريّ البصري، من شيوخ المؤلف.

(ج) (ص): «عطا». (د) (ص): «ابن».

(هـ) (ص): «بن».

= تهذيب الكمال: ٢١/٩؛ ر: ٣٤٤٠.

(١) أي: من جهة التحرز والتثبت، وأخذ الحيطة والتنبه لما يلقى إلي، فليس هذا عندي مناط شك؛ والله أعلم.

(٢) يحيى بن معين (الدقاق: ٨٢؛ ر: ٢٤١): «حسين المعلم، ثقة ليس به بأس».

(٣) ن: تخريجه في تحفة الأشراف (ط بشار): ١١/٦٨٩ ـ ٦٩٠؛ ر: ١٧٥٣٣؛ إتحاف المهرة: ١٧/ ٤٦٤؛ ر: ٢٢٦٢٧؛ المسند المصنف المعلل: ٣٨/ ١٢٠ ـ ١٢١؛ ر: ١٨١٩٦.

(٤) الضعفاء (ج): ل ٢١ أ؛ الكامل: ١/٢٩٣. ونقله الذهبي ببعض اختصار في تاريخ الإسلام: ٤/٨١٢؛ ر: ٢٠.

عَيّاش[١]، عنْ بَحِيرِ[أ] ....

(أ) في الأصل: «يحيى»؛ تصحيف.

---

(١) قال المؤلّف في غير كتابه هذا: إذا حدّث عنْ أهْل بلاده فصحيحٌ، وإذا حدّث عنْ أهْل الْمدينة مثْل هشام بْن عرْوة ويحْيي بن سعيد وسُهيْل بْن أبي صالح، فليْس بشيْء (تهذيب الكمال: ٣/ ١٧٦؛ ر: ٤٧٢). وسيأتي له نصٌّ آخرُ عن إسماعيل في هذا الكتاب. وقال ابْن المبارك: إذا اجْتمع إسْماعيل وبقيّةُ في حديث، فبقيّةُ أحبُّ إليَّ (ضعفاء العقيلي: ١/ ٢٧٤؛ ر: ٣٩١). أبو إسْحاق الْفَزاري: ذاك رجلٌ لا يدْري ما يخْرجُ منْ رأْسه (ضعفاء العقيلي: ١/ ٢٧٥؛ ر: ٣٩٣). وقال عنه مرّة أخْرى: لا تكْتبوا عن إسْماعيل بْن عيّاش عمّنْ يعْرف ولا عمّنْ لا يُعْرَف (الضعفاء: ١/ ٢٧٧؛ ر: ٤٠١). لكنّ أبا إسحاق كان روى عنه ثمّ تركه، بلغه أنّه تكلّم فيه بسُوء. ن: كتاب العقيلي (١/ ٢٧٥؛ ر: ٣٩٤). يزيد بْن هارون: رأيْتُ شعْبة عنْد فرج بن فَضَالة يسْأله عنْ حديث إسْماعيل بن عيّاش (ملخّص منْ مسْند عمر ليعْقوب بن شيبة: ١٠٢؛ ر: ٢٠٠). يزيد بن هارون: ما رأيْتُ شاميّاً ولا عراقياً أحْفظَ منْه (الجرح والتعديل: ٢/ ١٩١؛ ر: ٦٥٠). الدُّوري عن يحيى: ثقة (تاريخه: ٤/ ٤١١؛ ر: ٥٠٣٢). وكان أحبَّ إليْه منْ فرج بن فضالة (٤/ ٤٥٧؛ ر: ٥٢٧٨). وقال يحيى: كان يقْعُد ومعه ثلاثةٌ أوْ أرْبعة فيقرأ كتاباً وهم معه، والنّاس مجْتمعون ثمّ يُلْقيه إليهم فيكْتبونه جميعاً، ولـمْ ينْظرْ في الكتاب إلّا أولئك الثّلاثة أو الأربعة. وشهدْت إسْماعيل بن عيّاش وهو يحدّث هكذا فلمْ أكنْ آخُذُ منْه شيئاً، ولكنّي شهدْتُه يُملي إمْلاء فكتبْتُ عنه (٤/ ٣٨٤؛ ر: ٤٩٠١). الدّارمي، قال: قلتُ ليحيى بن مَعين: فإسْماعيل بن عيّاش، كيْف هو عنْدك؟ قال: أرْجو ألّا يكون به بأْس (الكامل: ٢/ ٨٣؛ ر: ١٨١٤). عبّاس، عنْ يَحيى، قال: كان إسْماعيلُ أحبَّ إلى أهْل الشّام منْ بقيّة، وقدْ سمع ابْنُ عيّاش من شرحبيل، وابْنُ عيّاشٍ ثقةٌ، وهو أحبُّ إليّ منْ فرج بن فضالة (الكامل: ٢/ ٨٣؛ ر: ١٨١٥). أحْمد بن زهيْر، قال: سُئِل يَحيى عنْ إسْماعيل، فقال: ليْس به بأْسٌ، منْ أهْل الشّام. والْعراقيّون يكْرهون حديثَه. قيل ليحيى: أيُّهما أثبتُ بقيّةُ أوْ إسْماعيل بْن عيّاش؟. فقال: كلاهما صالحٌ (الكامل: ٢/ ٨٣؛ ر: ١٨١٨). ابْن مُحْرز، عن يحيى بن معين: ثقةٌ، إذا حدّثَ عنْ ثقة (١١٨؛ ر: ٢٣٨). وفي كتاب الْفَسوي: ليْسَ أحدٌ أرْوى لحديث الشّاميّين منْ إسْماعيل بْن عيّاش والْوليد بْن مُسْلِم (المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٦٥). الْفَسَوي: كنْتُ أسْمع أصْحابنا يقولون: علْمُ الشّام عند إسْماعيل بن عيّاش والْوليد بْن مسْلم (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٤٢٣). الْفَسَوي: وتكلّم =

ابْنِ سعْدٍ[(١)]، عنْ خالد بن مَعْدان[(٢)]، عنْ عائشةَ قالت: «آخِرُ طعامٍ أكلَه[(أ)] رسولُ الله[(ب)]، طعامٌ[(ج)] فيه بَصَلٌ»[(٣)]. فقال له يـحْيى[(د)]: ما هذه الأزِقّةُ يا أبا[(هـ)] قُتَيْبَةَ![(٤)].

(أ) «أكله»: ليست في الكامل.

(ب) زيدت الصّلاةُ على النبيِّ في الضعفاء والكامل وتاريخ الإسلام.

(ج) الضعفاء: «طعاماً».

(د) في الضعفاء: «بحير»؛ تصحيف.

(هـ) (ص): «يابا».

= قوْمٌ في إسْماعيل، وإسْماعيلُ ثقةٌ عَدْلٌ، أعْلَمُ النّاس بحديث الشّام، ولا يدْفَعُهُ دافع، وأكْثر ما تكلّموا قالوا: يُغْرِبُ عنْ ثقات الْمدنيّين والْمكّيّين (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٤٢٤). الفسوي: منْ رجال الشّاميّين، لا بأْس به (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٣٨٣).

ون للاستزادة: الجرح والتعديل: ٢/ ١٩١؛ ر: ٦٥٠؛ ضعفاء العقيلي: ١/ ٢٧٣؛ ر: ٣٨٩؛ ١/ ٢٧٦؛ ر: ٣٩٧؛ معرفة الرجال رواية ابن محرز: ٣٨٥؛ ر: ١٥٩٦؛ سؤالات أبي داود: ٢٦٤؛ ر: ٣٠٠؛ العلل من رواية عبد الله: ٣/ ٩؛ ر: ٣٩٠٩؛ العلل برواية المروذي وغيره: ١٤١؛ ر: ٢٤٩؛ الأباطيل والمناكير: ١/ ٥٤٨؛ ر: ٣٥٥؛ ٢/ ١٠٧؛ ر: ٤٦٨؛ تهذيب الكمال: ٣/ ١٧٧؛ ر: ٤٧٢.

(١) من ثقات الشّاميّين.

(٢) كالذي قبله.

(٣) قال الذهبي عقيب النقل: «خرّج أبو داود، والنّسائي الأوّل منْ حديث بقيّة، عنْ بحير، فأدْخل بين خالد وبينها: خيار بن سلمة». ون: تخريجه في: المسند المصنف المعلل: ٣٨/ ٤٥٤؛ ر: ١٨٤٢٦.

(٤) بين هذا الخبر والذي يليه في الأصل، بياض بقدر سطر، ولا وجه له؛ لأن الكلام في ظاهره متصل، وكذلك نقله العقيلي.

وإعلالُ يحيى الحديثَ منْ جهة مخالفته لمقْتضى الحديث الصحيح المقرّر الذي يليه. ولا يشْفعُ له أنّه منْ حديثه عن الشّاميين، وقدْ مرّ كلامُ الأئمّة في ترجيحه على ما رَوى عنْ غيْرهمْ، فإنه مُعَارَضٌ بالأقْوى. لكنْ يمكنُ التخلُّص بأنّ النّهيَ لا يختصُّ بأكل الكراث والثوم لدخولهما في حيِّز المباحات، إذْ هو منْصرفٌ إلى حضور المسْجد لمن أكَلَهُما، ويُجَابُ عنه بأنّ النبي ﷺ كان ممْتنِعاً منْ أكْلها بإطلاق لأجْل الْمناجاة، وبأنّ الحديثَ قد وردَ أيضاً بإطْلاقٍ منْ غيْر تقْييدٍ بدخول المسْجد ولا غيْرِه.

نَا يحْيى بْن سعيد، قال[أ]: نا ابن[ب] جُريْج، [قال][ج]: نا عطاء[د]، قال: سمعْتُ جابراً يقول[هـ]: «نَهى[و] رسولُ الله ﷺ[ز]، عنْ أكْلِ الثُّوم والْبَصَل...»؛ ثمّ قال: «ويُقال[ح] الْبصل، أو[١] الْكُرَاث[ط]»[٢].

١٢٩ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: كلُّ شيْء كتبْتُه[ي] عنْ سفيان قال: «حدّثني»، إلّا حديثيْن، فإنّه قال: «سِماك، عنْ عكْرمة»؛ «ومُغيرة، عنْ إبْراهيم»، في قوله: ﴿فَإِن[ك] كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢]؛ قالا: الرّجلُ يُسْلم في بلاد الْحرْب فيُقْتل، فليْس على منْ قَتَله دِيّةٌ،

(أ) عبارة «نا يحيى بن سعيد قال»؛ ساقطةٌ في كلِّ أصول كتاب العقيلي.
(ب) (ص): «بن».
(ج) ليست في الضعفاء.
(د) (ص): «عطا». وفي الضعفاء: «عن عطاء».
(هـ) مساق الْعبارة في الضعفاء: «عن جابر بن عبد الله».
(و) (ص): «نها».
(ز) الضعفاء: «ﷺ».
(ح) قوله: «أكل الثوم والبصل؛ ثم قال: ويقال»: ساقطٌ منْ أصُول كتاب الضّعفاء، ولا وجود له في تاريخ الإسلام.
(ط) الضعفاء: «والكراث».
(ي) (ص): «كتبه».
(ك) (ص): «وإن».

---

(١) وقع تفْسيرُ هذا التّردّد منْ كلام جابرٍ أيْضاً في مُسْند الْحميْدي (٢/ ٥٣٧؛ ر: ١٢٧٨)، قال: حدّثنا سفْيان، ثنا أبو الزّبيْر، قال: سمعْتُ جابراً ﷺ، وسُئِلَ عن الثُّوم فقال: ما كان بأرْضنا يوْمئذٍ ثومٌ، وإنّما الذي نُهِيَ عنْه الْبصلُ والْكُراث.

(٢) الْحديثُ بهذا الإسْناد منْ يحْيى إلى مُنْتهاه في صحيح مسلم (١/ ٣٩٥؛ ر: ٥٦٤) وغيْرِه، ليْس فيه «نَهى رسولُ الله ﷺ، عنْ أكْلِ الثُّوم والْبَصَل»، والمعْروفُ أنّ صيغةَ النّهْي الصّريحة «نهى رسولُ الله...»، واقعةٌ في الصِّحاح منْ طريق أبي الزّبيْر عنْ جابر، كما في صحيح مسْلم (١/ ٣٩٤؛ ر: ٥٦٣)، قال: حدّثنا أبو بكْر بْن أبي شيْبة، حدّثنا كثير بْن هشام، عنْ هشام الدّسْتوائي، عنْ أبي الزّبيْر، عنْ جابر، قال: نهى رسولُ الله ﷺ، عنْ أكْل الْبصل والْكُراث، فغلبتْنا الْحاجة، فأكلْنا منْها، فقال: «منْ أكل منْ هذه الشّجرة الْمُنْتِنة، فلا يقْربَنّ مسْجدَنا، فإنّ الْملائكة تأذّى ممّا يتأذّى منْه الإنس». ولم تقع العبارةُ منْ طريق القطّان، بحسب ما أدّى إليه الْبحْثُ إلّا في كتابنا هذا، فهي منْ فوائده.

وعليْه الْكفّارةُ[أ]. وحديث معْمَرٍ، عن ابْن[ب] طاوس، عنْ أبيه: إذا أدّى[ج] عنْ ورثته[د] ثمّ حبَسَه، فليْس فيه شيْء.

١٣٠ ـ قال: وسمعْتُ رجلاً يسْأل[هـ] يحْيى عنْ حديث عبْدِ الله بْن السّائب[(١)]، عنْ زَاذان في الْأمانة، فقال له يحْيى: هو عنْ سُفْيان[(٢)] والأعْمش؛ فأيَّهما تُريدُ؟. قال: حديثَ الأعْمَش. قال: تُريدُ الاسْم!؛ أنا سمعْتُ سفْيان يقول: أنا ذهبْتُ بالأعْمش إلى عبْدِ الله بن السّائبِ [١١/ظ] حتّى سَمِعه[(٣)].

(أ) وضع الناسخ دارةً للدلالة على انتهاء الخبر، وليس كذلك.

(ب) (ص): «بن». (ج) (ص): «ادا».

(د) كذا قرأناها، وهي مهملة في الأصل، وفي العبارة قلق ولا بدّ، ولم نهتدِ إلى وجه الصّواب فيها مع اسْتفراغنا للجهد.

(هـ) (ص): «يسل».

---

(١) هو: الكندي الكوفي.

(٢) هو: الثّوري. وقد قال أحْمد بْن حنْبل: إنّ الثّوْريَّ سمع منْ عبْد الله بْن السّائب ثلاثةَ أحاديث (تهذيب الكمال: ١٤/٥٥٨؛ ر: ٣٢٨٩). قلت: فيكون هذا أحدَها.

(٣) الحديثُ منْ رواية الأعْمش وسفْيان في تفْسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٨٥؛ ر: ٥٥١٢)، قال: حدّثنا محمّدُ بْن إسْماعيل الأحْمسي، ثنا وكيع، عنْ سفْيان، عنْ عبْد الله بْن السّائب، عنْ زَاذَان، عنْ عبْد الله بْن مسْعود، قال: إنّ الشّهادةَ تُكَفِّرُ كلَّ ذنْب إلّا الأمانة؛ يؤْتى بالرّجل يوْم الْقيامة وإنْ كان قُتِلَ في سبيل الله، فيُقالُ: أَدِّ أمانَتك. فيقول: وأَنّى أؤدِّيها وقدْ ذهبت الدُّنْيا، فتُمَثَّلُ له الأمانةُ في قعْر جهنّم فيهْوي إليْها فيحْمِلُها على عاتقه. قال: فتنْزِلُ على عاتقه فيهْوي على أَثَرِها أَبَدَ الأبَدِ. قال زاذان: فأتيت البراء، فحدّثْتُه، فقال: صَدَق أخي، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾. وحدّثنا عليّ بْن الحسيْن، ثنا تميم بن الْمنْتصر، ثنا إسْحاق الأزْرق، عنْ شَريك، عن الأعْمش، عنْ عبْد الله بْن السّائب، عنْ زاذان، عنْ عبْد الله، عن النّبيّ ﷺ، بنحْوِ حديثِ سفْيان الثّوْري.

وتابعَ المؤلِّفَ ابْنُ خَلّاد؛ إذْ وقع في علل أحمد من رواية ابنه (٣/ ٢٤٠؛ ر: ٥٠٥٣)، قال: كتبَ إليّ ابْنُ خلّاد: سمعْتُ يحْيى إذا سُئل عنْ حديث الأعْمش عنْ عبْد الله بْن السّائب عنْ زاذان عنْ عبْدِ الله [في] الأمانة، حدّثَ به عن سفيان عنْ =

١٣١ ـ وقال[١] لي يحْيى يوْماً: منْ أيْن جئْتَ؟ فقلْت: منْ عنْدِ مُعاذ[٢]. فقال: في حديثِ مَن هو؟. فقلت: في حديث ابْنِ[أ] عَوْن[٣]. فقال: تَدَعون[ب] شُعْبَةَ والأشْعث، وتكْتبون حديثَ ابْنِ[ج] عوْن[٤]، كمْ تُعيدون حديثَ ابْنِ[د] عوْنٍ كمْ[هـ]؟!.

١٣٢ ـ قال: وسمعْتُ معْتمِراً يقول: قال: حدّثني إسْماعيلُ[٥]، قال: حدّثني رجلٌ، عنْ عامر، في رجُل تزوّجَ امْرأةً على أنْ يُعْتِقَ أباها[و]....

قال: وسمعْتُ يحْيى، عنْ إسماعيل، عنْ عامر؛ ليْس بيْنهما أحَدٌ[٦].

(أ) (ص): «بن».

(ب) في الكامل «يدعون»، و«يكتبون»، و«يعيدون».

(ج) (ص): «بن». (د) (ص): «بن».

(هـ) «كم»: ليست في الكامل ولا في ميزان الاعتدال.

(و) في الأصل: «ابابا»؛ وهو تصحيف.

= عبد الله بن السائب عنْ زاذان عنْ عبْد الله الأمانة. ويقول: سفْيانُ أثْبتُ فيه من الأعْمش؛ وقال لي سفْيان: أنا ذهبْتُ بالأعْمش إلى عبْد الله بْن السّائب.

(١) الكامل: ١/ ٣٦٩؛ ميزان الاعتدال: ١/ ٢٦٨؛ رت: ١٠٠١.

(٢) ابن معاذ.

(٣) عبد الله بن عوْن بْن أَرْطَبَان، أبو عون.

(٤) فيه تفْضيلُ شعْبةَ بْن الحجّاج والأشْعث الحُمْراني على ابْن عوْن.

(٥) هو: ابن أبي خالد.

(٦) إنّ مُعْتمِراً وهُشيماً ووكيعاً رووا أيْضاً الْحديثَ ـ باخْتلافٍ في الألْفاظ ـ ليْس فيه بيْن إسْماعيل والشّعبيّ أحدٌ؛ متابِعين ليحْيى؛ فأخْرج روايةَ الأوّلِ عبْدُ الرّزّاق في المصنّف (٦/ ٢٢٤؛ ١٠٥٩٤)، قال: عن ابْن التّيْمي، عنْ إسْماعيل بْن أبي خالد، قال: «سُئلَ عامر عنْ رجُلٍ تزوّج امْرأةً على عِتْقِ أبيها، فلم يُبَعْ. قال: يُقَوّمُ قيمتَه، ثمّ يدْفع إليْها ثَمَنَه». وأخْرج روايةَ الثاني والثالث، ابْنُ أبي شيْبة في المصنّف (٩/ ١٨٠؛ ر: ١٦٨٣٤؛ ٩/ ١٨٠؛ ر: ١٦٨٣٢).

وإسماعيلُ مدلّسٌ، وقدْ عنْعن، فالغالبُ أنّ بينَه وبيْن الشّعبيّ رجلاً؛ قال ابن المديني: قلْتُ ليحْيى: ما حملْتَ عنْ إسْماعيل عنْ عامرٍ هي صِحاحٌ؟. قال: نعم، إلّا أنّ فيها حديثيْن أخافُ أنْ لا يكون سمعهما... ـ فذكر منْهما ـ قول عليّ رضي الله عنه في رجُلٍ =

١٣٣ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: أتيْنا الْكوفةَ سنةَ اثْنتيْن[أ] وأرْبعين. ومات محمّدُ بنُ أبي إسْماعيل[١]، وأنا بها[٢].

وأتيْتُ[٣] الْمدينةَ في سنة اثْنتيْن[ب] وأرْبعين ومئة[ج]، وقدْ مات موسى بْنُ عقْبةَ قبل ذلك بسَنة.

١٣٤ ـ قال[٤]: سمعْتُ يَزيدَ بنَ زُرَيْع سنة ثمانين يقول: «حدّثنا داود بْنُ أبي هنْد[٥]». فقال له رجلٌ: مَنْ ذكرْتَ؟. فقال: «حدّثنا رجلٌ مات منْذُ أرْبعين سنة».

(أ) (ص): «اثنين». (ب) (ص): «اثنين».
(ج) (ص): «ومائة».

= تزوّج امْرأةً على أنْ يُعْتِقَ أَبَاها (تحفة التحصيل: ٢٨؛ جامع التحصيل: ١٤٥؛ ر: ٣٥).

(١) محمّد بْن أبي إسْماعيل، واسْمه راشد، السّلمي الْكوفي: ثقة.

(٢) أي: في تلك السَّنة، كما نقله عنه أحمد في العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٢٩٧؛ ر: ٢٣٢١.

(٣) التاريخ الأوسط: ٣/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ رخ: ٦٦٢؛ وفيه: «أتيْنا؛ قبْل ذلك عَاماً»؛ ونقله ابن عديّ في الكامل (٤/ ١٩٦) والباجي باخْتلافٍ طفيفٍ في التّعْديل والتّجْريح (٢/ ٧٧٨؛ رت: ٦١٢). ون: تاريخ المؤلِّف: ٢٦٠.

(٤) تاريخ المؤلف: ٣٠٠ ـ ٣٠١؛ بخلْف لا يضير؛ والخبرُ ثمّة أوفى.

(٥) قال الفلّاس في تاريخه (٣٤٥): داودُ بنُ أبي هنْد، هو: داودُ بْنُ دينار، موْلى امْرأةٍ منْ بني قُشَيْرٍ. وقال في غيره: سمعْت ابْنَ أبي عديٍّ يقول: صام داود بْنُ أبي هند أرْبعين سنة لا يعْلم به أهْلُه، كان خزّازاً يحْمل معه غداءه فيتصّدقُ به في الطّريق، ويرْجع عِشاء، فيُفْطِرُ معهمْ. (تاريخ الإسلام: ٣/ ٦٤٥؛ ر: ٧٢). وهو ثقة. قال أبو داود: كان داودُ بنُ أبي هند رجُلَ الْبصْرة، إلّا أنّه خولف في غيْر حديثٍ. (سؤالات الآجري: ٢/ ٩؛ ر: ٩٦٣). وقال ابن حبّان: كان منْ خيار أهْل الْبصْرة من الْمتْقنين في الرّوايات، إلّا أنه كان يَهِمُ إذا حدّث منْ حفْظه، ولا يسْتحقُّ الإنْسانُ التّرْكَ بالخطأ الْيسير يُخْطِئ، والْوَهَم الْقليل يَهِم، حتّى يفْحُش ذلك منْه؛ لأنّ هذا ممّا لا ينْفكُّ منْه الْبشر (الثقات: ٦/ ٢٧٩؛ ر: ٧٧٢٨).

راجع: الطبقات الكبير لابن سعد: ٩/ ٢٥٤؛ ر: ١٠٣٩٩؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٤١١ ـ ٤١٢؛ ر: ١٨٨١؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٣/ ١٢٢؛ تهذيب الكمال: =

١٣٥ ـ وقال(١): ورأيْتُ عبْد الرّحْمٰن(أ) جاء(ب) إلى حَلْقة يحْيى ومُعَاذ(ج)، فجَلس(د) خارجاً من الحلْقة(هـ)؛ فقال [له يحْيى](و): ادْخُلْ في الحلْقة. فقال له(ز): أنْتَ حدّثْتنا(ح) عن ابْنِ(ط) عَجْلان(٢)، عنْ عمْرو بن شُعيْب، عن أبيه، عن جدِّه: «أنّ النّبيَّ ﷺ نَهَى(ي) عن التّحَلُّق(ك) يوْم الْجمعة قبْلَ خروجِ الإمام»(٣).

قال يحْيى(ل): فأنا(م) رأيْتُ هشاماً(ن) وحَبيبَ بْنَ الشّهيدِ

(أ) معجم الطبراني: «عبد الرحمٰن بن مهدي»؛ ترتيب المدارك: «ابن مهدي». وزاد المديني في هذا الموضع: «يوم الجمعة».

(ب) (ص): «جا».

(ج) عبارة: «إلى حَلْقة يحْيى ومُعَاذ»؛ ساقطةٌ من ترتيب المدارك. وهي بأوفى ممّا في الأصل في المعجم والجامع: «يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ».

(د) المعجم؛ الجامع: «فقعد».

(هـ) زيد في هذا الموضع من كتاب الطبراني: «يوم الجمعة قبل الصلاة».

(و) ما بين المعكّفيْن مُتَلافىً من المصادر، لا يسْتقيم الْكلامُ إلّا به.

(ز) زِيد في المعجم والجامع: عبد الرحمٰن.

(ح) المعجم؛ الجامع؛ ترتيب المدارك؛ اللطائف: «فقال: أنت حدثتني».

(ط) (ص): «بن».

(ي) (ص): «نها».

(ك) في ترتيب المدارك: «الحِلَق»؛ وهو وجْه.

(ل) المعجم: «فقال له يحيى»؛ الجامع: «فقال له يحيى بن سعيد».

(م) ترتيب المدارك: فإني.

(ن) (ص): «هشام»؛ الجامع: «هشام بن حسّان». ووقع في كتاب الخطيب: «فأنا رأيْت =

= ٨/ ٤٦١ ـ ٤٦٦؛ ر: ١٧٩٠؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧١؛ ر: ١٤٦٨.

(١) المعجم الأوسط للطبراني: ٦/ ٣٥٨؛ رح: ٦٦١٣؛ الجامع: ٢/ ٦٣؛ ر: ١١٨٩؛ وردّ الطبراني والخطيبُ عجُزَ الخبر على صدْره مع حذْفِ مكرّرٍ دعا إليه الاختصار؛ ترتيب المدارك: ٣/ ٢٠٨؛ إلى قوله: «فسكت يحيى»، دون بقيّة الخبر؛ اللطائف لأبي موسى المديني: ٦٩؛ ر: ٩٨؛ إلى «وفعلوه».

(٢) محمّد بْن عَجْلان الْقرشي، أبو عبْد الله الْمَدَني.

(٣) ن: تخريجه في المسند المصنف المعلل: ١٧/ ٤٨؛ ر: ٧٩٤١.

وسعيدَ[أ] بْنَ أبي عَرُوبَةَ، يتحلّقون يوْمَ الْجمعة قبْلَ خُروج الإمام[ب]. قال[ج]: فهولاء بلغهُمْ أنّ رسولَ الله ﷺ نَهَى[د] عنْه وفَعَلوه[هـ]؟[و].

قال أبو حفْص: وسمعْتُ مُعْتمِراً[ز] يقول: حدّثنا يحْيى بْنُ سعيد[ح]، عن ابنِ[ط] عَجْلان، عنْ عمْرو بْن شُعَيْب، عنْ أبيه، عن جدّه، عنِ النّبيّ بمِثْل حديثِ يحْيى، في التّحلُّقِ يوْمَ الجمعة[١].

= حبيب بن حسّان؛ كذا قال»؛ وعزاهُ لغيْر روايتنا، ثمّ أثبتَ هاته بعدُ، على خلافٍ لا يضيرُ في ترتيب الأسماء عندنا.

(أ) «سعيد»: ليست في كتاب عياض؛ والأسْماء فيه وفي المعجم على غيْر التّرْتيب أعْلاه.

(ب) عبارة «يوْمَ الْجمعة قبْلَ خُروج الإمام»، ليست في ترتيب المدارك؛ وبَدَلَها ثمّةَ «حينئذ».

(ج) المعجم؛ الجامع؛ اللطائف: «فقال عبد الرحمٰن».

(د) (ص): «نها». وفي المعجم: «نهى عن التحلق يوم الجمعة ثم تحلقوا؟».

(هـ) الجامع: «ففعلوه»؛ ترتيب المدارك: «قاله ففعلوه».

(و) زيد هنا في المعجم وترتيب المدارك: «فَسَكَت يحْيى»؛ وهي زيادةٌ متعيّنة اختصّ بها سليمان بن أحمد مع عياض؛ وإلى هنا ينتهي النقل عندهما معاً.

(ز) المعجم: «سمعت المعتمر بن سليمان»؛ الجامع: «نا المعتمر بن سليمان التيمي». وهو والدُ سليمان التّيْمي البصْري، ابن طرخان.

(ح) زيد في المعجم والجامع: «القطان».

(ط) (ص): «بن». وفي المعجم: «محمد بن عجلان».

---

(١) علّق الخطيب في الجامع على هذا الخبر بقوله: «وهذا الحديثُ يتفرّد بروايته عمْرو بْن شعيْب ولمْ يتابعْه أحدٌ عليْه. وفي الاحتجاج به مقالٌ؛ فيُحْتمل أنْ يكون يحيى بن سعيد ومنْ وافقه تركوا العمل به لذلك، أوْ يكون النّهيُ مصْروفاً إلى مَنْ قاربَ من الإمام خوْفاً أنْ يُشْغَلَ عنْ سماع الْخطبة، فأمّا مَنْ بَعُدَ منْه بحيْثُ لا يبْلُغُه صوْتُه فتجوزُ له الْمذاكرة بالعلْم في وقْت الْخطْبة، والله أعلم».
ووقع في المطبوعة: «ولم تابعه عليه أحمد»؛ وهو تطبيعٌ.
ون: كلام الخطيب بمعناه في الفقيه والمتفقه (١/٤٩٨؛ ر: ٩٥٨) أيضاً.

١٣٦ ـ قال(١): وسمعْتُ معاذَ بْنَ معاذ يقول: مات يونُس بْنُ عُبيْدٍ(٢) سنة تسْعٍ وثلاثين ومئة(أ)، وصلّيْتُ عليه؛ [١٢/و] صلّى عليْه سُليْمانُ بنُ عليٍّ(٣).

١٣٧ ـ قال(٤): ومات خالدُ الحذّاء(ب)، سنة اثْنتيْن(ج) وأرْبعين ومئة(د)، في أوّلِها.

١٣٨ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: رأيْتُ خالد الْحذّاء(هـ) يُصَلّي في الرّحْبَة(٥)، ورأيْتُ حَبيبَ بْنَ الشّهيد(و)، وسَعيدَ بْنَ أبي عَرُوبة، وهشام، يتحلّقون يوْمَ الْجمعة قبْل خُرُوج الْإمام(٦).

١٣٩ ـ قال أبو حفْص(٧): ومات حَبيبٌ سنة خمْسٍ وأرْبعين ومئة(ز)، بعْد

(أ) (ص): «ومائة».
(ب) (ص): «الحذا».
(ج) (ص): «اثنين».
(د) (ص): «ومايه».
(هـ) (ص): «الحذا».
(و) (ص): «الشهير».
(ز) (ص): «ومايه».

---

(١) تاريخ عمرو بن علي الفلاس (٢٩٥ ـ ٢٩٦)؛ بلفظ: «سمعتُ معاذَ بنَ مُعَاذ يقول: صلّيْتُ على يونس بْن عبيد سنة تسْع وثلاثين؛ صلّى عليه سليْمان بْنُ عليّ»؛ تاريخ مؤلد العلماء ووفياتهم (١/ ٣٢٨)؛ سوى عبارة «صلّى عليْه سليْمان بن عليّ». وليس في التعديل والتّجريح (٣/ ١٤١٨؛ ر: ١٥١٩) سوى نقْل وفاته مجرّداً.

(٢) يونُس بْن عُبيْد بْنِ دينار الْعبْدي البصري، أبو عبد الله، ويقال: أبو عُبَيد؛ من الثقات الأثبات. ن: ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٦/ ١٠١؛ ر: ٧١٨٠.

(٣) سليْمان بْنُ عليّ بْن عبْد الله بْن عبّاس، أميرُ البصْرة (ت١٤١هـ). ن: تاريخ خليفة بن خياط: ١٢٢؛ ١٢٣؛ ١٢٧؛ المعارف لابن قتيبة: ٣٧٥؛ المحبر: ٣٤.

(٤) التاريخ لعمرو بن علي: ٣٠١؛ رجال صحيح مسلم لابن مَنْجُوية: ١/ ١٨٣؛ ر: ٣٧٩.

(٥) وقع في طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفرّاء (٢/ ٣٣٠؛ ر: ٤٣٢): في رسْم أبي جعْفر محمّد بن علي الْجَوْزَجَاني، أنه سأل أحمد: الرّجلُ يوْمَ الجمعة يقْدِر على الدّخول داخل المسْجد، يصلّي في الرّحْبة؛ قال: إذا كان ذلك منْ علّةٍ من الْحَرّ، أرْجو أن لا يضرَّه». ورَحْبَةُ المسْجِدِ: ساحتُه. من شمس العلوم: ٤/ ٢٤٤٥.

(٦) انظرْ ـ غيْرَ مأْمور ـ: قبْلَه بخبريْن.

(٧) تاريخ الفلّاس: ٣٧٢؛ رجال صحيح مسْلم: ١/ ١٥١؛ رت: ٣٠١؛ الهداية =

الْهَزيمة[١].

١٤٠ ـ قال أبو حفْص: ولـمْ يسْمعْ يحْيى منْ أحدٍ مات سنة أرْبعين.

١٤١ ـ ولـمْ[٢] يسمعْ سعيدُ بْنُ أبي عَروبة منْ:

يحْيى بْنِ سعيدٍ الأنْصاري.

= والإرْشاد: ١/ ١٩٣؛ رت: ٢٤٩؛ وسقطتْ كلمة «الهزيمة» من المطبوع منه والمخْطوط (نسخة الخزانة الحسنية رقم ٥٧٣٧): ٥٩؛ لكنّ السّقط ليْس منْ أصْلِ الْكتاب عند الكَلَاباذِي، إذْ هو ثابتٌ في نسْخةٍ منْه نَقَلَ عنْها مغلطاي في إكماله (٣/ ٣٦٩؛ ر: ١١٦٠). واقْتَصَرَ الباجي في التّعْديل والتّجْريح (١/ ٥١٩؛ رت: ٢٧٤) على قوله: «مات في سنة خمْسٍ وأربعين ومئة»، وزاد ابْنُ زَبْر (١/ ٣٤١) على هذا القدْر: «في آخرِها»، إسْوةً بما في تاريخ المؤلِّف.

(١) يقْصدُ هزيمةَ إبْراهيم بن عبد الله بْن حسن بْنِ عليّ بْن أبي طالب، الذي خرج على أبي جعْفر؛ كما ذكره العُقيْلي في الضعفاء: ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم: ٧٩؛ ر: ٢٨٢؛ سوى قول المؤلف: «ولا من الْحَكَم بْن عُتَيْبَةَ. ولا منْ يحْيى بْن أبي كثير. وروى عنْهمْ جميعاً»؛ ومنتهى النقل إلى «عن علي»؛ الضعفاء (ج): ل ١١٧ أ؛ عدا المستثنى الآتي، دون قوله: «أبي سليْمان. ولا منْ عمْرو بْنِ دينار. ولا منْ أبي بِشْرٍ جعْفرِ بْنِ أبي وحْشية». ومثله من قوله: «ولا من الحكم»، إلى «جميعاً». وينتهي النقل عنده إلى قوله: «وجب الغسل».

ون: الكامل لابن عديّ: ٣/ ٣٩٦؛ وأظنُّ الإخلالَ بالإيرادِ من الناسخ لا منْ صنيعِ ابْنِ عديّ، فإنّه أمينٌ على النّقل حسبما ظهر لنا بالتّتبّع. ووقع في كتاب الباجي (٣/ ١٢٢٩؛ رت: ١٢٧٣) النّقْل عن الفلّاس، ولكنْ مع اخْتلافٍ في اللّفْظ وتقديم وتأخير، وسياقُه: «لمْ يسْمع ابْنُ أبي عَروبةَ منْ يحْيى بْن سعيدٍ الأنْصاري، ولا منْ عبيْد الله بْنِ عمرَ، ولا منْ أبي بِشْرٍ، ولا منْ زيْد بْنِ أسْلم، ولا منْ أبي الزّناد. وقدْ حدّث عنْ هؤلاء كلِّهمْ. ولـمْ يسْمعْ منْ هشامِ بْن عرْوةَ، ولا منْ حمّاد بْنِ أبي سليْمان، ولا منْ أبي حَصين، ولا منْ إسماعيلَ بن أبي خالد». ونقل الذهبي في التاريخ (٤/ ٦٢؛ ر: ٦٧) مبتدأ الخبر إلى قوله: «بن عروة».

وسببُ اضْطرابِ النّقَلةِ عن أبي حفْص، اختلافُ حَوْكِهِ هو في سوْق الكلام عنِ ابْنِ أبي عروبة بين كتاب التاريخ له وكتاب العلل هذا، ثمّ توارُدهم بالاخْتصار علَى كلامِه في الموْرديْن. وتجد كلامَ الفلّاس غيرَ مخلّصِ النّقْلِ في المصادر التالية: جامع التحصيل لابن كَيْكَلْدي: ١٨٣؛ رت: ٢٣٩؛ نهاية السُّول لسِبْطِ ابن العجمي: ٥/ ٢٨٣؛ رت: ٢٣٠٠؛ تهذيب الكمال: ١١/ ١٠.

ولا منْ عُبيْدِ الله بْنِ عمر.
ولا منْ هشامِ بْنِ عُرْوة.
ولا منْ حمّادِ بْن أبي سليْمان.
ولا منْ عمْرو بْنِ دينار.
ولا منْ أبي بِشْرٍ جعْفرِ بْنِ أبي وحْشية.
ولا منْ أبي حَصِين.
ولا منْ إسْماعيل بْن أبي خالد.
ولا من الْحَكَم بْن عُتَيْبَةَ(أ).
ولا منْ يحْيى بْن(ب) أبي كثير.
وروى عنْهمْ جميعاً.

وكنْتُ أخاف ألّا يكون سمعَ منْ عاصم بْنِ بَهْدَلَةَ، حتّى سمعْتُ يحْيى يقول: «حدّثنا سعيدُ بن أبي عَروبةَ، قال: نا عاصمُ بن بَهْدلة(ج)، عنْ زرِّ بْنِ حُبيْش(د)، عنْ عليٍّ، قال: «إذا اخْتلف الْختانان، وَجَبَ الْغسْل».

وحدّثنا(هـ) يحْيى، قال: نا سعيد(و)، قال: نا عاصم(ز)، عنْ زِرّ(ح)، عنْ عبْد الله: «أنّه كان يسْتفْتِحُ الْقراءةَ بالْحمْد لله رب الْعالمين».

١٤٢ ـ قال: وسمعْتُ زيادَ بْنَ الرَّبيع(١) يقول: قدِمَ عليْنا عاصمُ بْنُ

(أ) (ص): «عيينة»؛ تصحيف.
(ب) (ص): «ابن».
(ج) (ص): «بهذله».
(د) «بن حبيش»: ليست في كتاب ابن أبي حاتم.
(هـ) وقع الخبر منقوصاً في النسخة الجزائرية (ل ١١٧ أ) من ضعفاء العقيلي، وهو موفورُ السلامة في نسخة الظاهرية: **١٠٣**.
(و) زيد في الضعفاء (ن الظاهرية): «بن أبي عروبة».
(ز) زيد في الضعفاء (ن الظاهرية): «بن بهدلة».
(ح) زيد في الضعفاء (ن الظاهرية): «بن حبيش». ومن غير هذه الزيادات، وقع الخبر في نسخة الجزائر.

---

(١) هذا منْ فائت ثَبَتِ الشّيوخ الذي صنعْناه في التّاريخ. وزيادُ بْنُ الرّبيع هذا، هو: =

بَهْدَلَةَ[أ]، سنة ثَلاث وعشْرين ومئة[ب]، فسمعْتُه يحدّثُ عنْ زِرِّ بْن حُبيْش[ج]، قال: «أتيْتُ صفْوانَ بْنَ عسّالٍ...» بالْحديث الطّويل[١].

١٤٣ ـ قال[٢]: وسمعْتُ يحْيى يحدّثنا عنْ أبي[٣] مَكِين[د]، ولـمْ يحدّثْنا

(أ) (ص): «بهذله». (ب) (ص): «ومابة».

(ج) في الأصل: «حسين»؛ تصحيف، والمعروف أن حبيشاً من الرواة عن صفوان بن عسّال.

(د) (ص): «مكبر».

= أبو خداش الْيَحْمدي، شيْخٌ بصْريّ ليس به بأس، من الشّيوخ الثّقات؛ قاله أحْمد (الجرح والتعديل: ٣/ ٥٣١؛ ر: ٢٤٠١)، (ت١٨٥هـ) (التاريخ الكبير: ٣/ ٣٥٣؛ ر: ١١٩٣).

(١) ون: تمامَه وتخْريجه في المسند المصنف المعلل (١٠/ ٢٦٧؛ ر: ٤٨٧٣)؛ وطريقُ زياد بْن الرّبيع والخبرُ عنه، منْ فوائد كتابِنا هذا.

(٢) الضعفاء للعقيلي (الظاهرية): ٢٨٨؛ مع تقديم وتأخير وتصرّف يسير. ووقع في (ج: ل ٢٥١ ب): «حدثنا يحيى عن عمر بن الوليد الشني». قلت: وهو وهَمٌ من الناسخ، يُفْسِدُ المعْنى الـمُراد. والخبرُ موزّعٌ في الجرح والتعديل على موضعيْن: ٦/ ١٣٩؛ رت: ٧٦١؛ ٨/ ٤٨٢؛ رت: ٢٢٠٦. ووقع في الكامل (٥/ ٤٢) ثاني شطْرَي الخبرِ دون أوّله، وزاد فيه زيادةً لم يُظَاهرْه عليها بقيّةُ النّقَلَة. وذكر مغلطاي الشّطْر الأول في إكماله (١٢/ ٩٤؛ ر: ٤٨٨٣) بتصرف يسير. وقصَر الذّهبي في التاريخ (٣/ ٩٣٦؛ ر: ٣٢٦) النّقْل على ثاني الشّطْرين.
ومناسبة ذكْر أبي مكين مقروناً إلى الشّنّي أنَّ يحْيى سُئِل عنهما معاً فوازَن بيْنهما، قال عليُّ بْن المديني: سألْتُ يحْيى بْن سعيد عنْ عُمَرَ بْن الْوليد الشّنّي، فقال بيده فَحَرّكها؛ كأنّه لا يُقوّيه، فاسْترْجعْتُ أنا، فقال: ما لك؟. قلت: إذا حرّكْتَ يَدَكَ فقد أهْلكْته عندي. قال: ليْس هو عندي ممّنْ أعْتمدُ عليْه، ولكنّه لا بأْس به. قلت: فأبو مَكين؟. قال: لا، أبو مكينٍ فوْقَه. (من الجرح والتعديل: ٦/ ١٣٩؛ ر: ٧٦١؛ الكامل: ٥/ ٤٢).

(٣) اسمه نوح بن ربيعة؛ قاله الفلّاس في التاريخ: ٣٧٦.
قال يحيى بن معين (معرفة الرجال عن ابن محرز: ١٥٢؛ ر: ٤٦٣؛ الجرح والتعديل: ٨/ ٤٨٢؛ ر: ٢٢٠٦)، وابن حنبل (الجرح والتعديل: ٨/ ٤٨٢؛ ر: ٢٢٠٦)، وأبو داود السجستاني (١/ ٤٣٤؛ ر: ٩١٠): ثقة. وذكره ابن حبان في =

عن عُمَرَ بْنِ الْوليد الشَّنِّي[(١)].

١٤٤ ـ قال[(٢)]: وسمعْتُ زيادَ بْنَ الرّبيع[(٣)] يقول: رأيْتُ سُليْمان[(٤)] التّيْميَّ[(أ)] تزوّج امْرأةً عنْدنا، فرأيْتُه يكْتبُ عنْد حَوْشَب[(٥)].

(أ) (ص): «اليَنمي»؛ تصحيف.

= الثقات (٧/ ٥٤١؛ ر: ١١٣٧٠) وقال: وكان يخطىء. وقال أبو جعفر العقيلي: لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به (ضعافه: ٦/ ٢٠٠؛ ر: ١٩١٤). وقال ابن عبد البر: وأبو مكين عند جميعهم ثقة؛ قاله ابن معين وغيره (الاستغناء: ٢/ ٧٢٨؛ ر: ٨٣٤).

(١) يحيى بن معين: ثقة (تاريخه عن الدارمي: ١٤٧؛ ر: ٥٠٧؛ الجرح والتعديل: ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ ر: ٧٦١). علي بن المديني: وسألت يَحْيى بْنَ سعيد، عن الرّبيع بْن حبيب، فقال: تعْرفُ وتُنْكِرُ! ـ وقال بيدِه ـ. قال علي: قلْتُ: نحو عُمر بْن الْوليد؟ فقال: هو نحْوُه (الكامل: ٧/ ٣٨٠؛ ر: ١١٦٢١). عليٌّ أيضاً: قلْت ليحْيى: أبو مكين؟ قال: هو فوْقه؛ يعْني: عمر بْن الْوليد الشّنّي (الضعفاء للعقيلي: ٦/ ٢٠٠؛ ر: ٦٢٢١). أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأساً، ومِنْ تثبُّتِ عمر أنّ عامّةَ حديثه عنْ عكرمة فقط، ما أقلَّ ما يجوزُ به إلى ابن عبّاس، لا شِبْهَ شبيب بن بشْر الذي جعل عامّة حديثِه عنْ عكْرمة عن ابْن عبّاس (الجرح والتعديل: ٦/ ١٤١؛ ر: ٧٦١). أبو زرعة: ثقة (الجرح والتعديل: ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ ر: ٧٦١). ابن حنبل: ليْس به بأس (العلل ومعرفة الرجال ـ رواية ابنه ـ: ٢/ ٤٩١؛ ر: ٣٢٣٨). وقال مرّة: شيْخٌ ثقة (العلل ومعرفة الرجال ـ رواية ابنه ـ: ٣/ ١٠٨؛ ر: ٤٤٣٤؛ الجرح والتعديل: ٦/ ١٤١؛ ر: ٧٦١). الفسوي: لا بأس به (المعرفة والتاريخ: ٢/ ١١٦). النسائي: ليس بالقويّ (ضعافه: ٢٢٢؛ ر: ٤٦٢). ابن عدي: وهو قليلُ الْحديث، ولـمْ يحْضرْني له شيْء فأذْكره (الكامل: ٧/ ٣٨٠؛ ر: ١١٦٢٢). أبو أحْمد الْحاكم: ليْس بالْقويّ عنْدهمْ (الأسامي والكنى: ٥/ ٧٩؛ ر: ل ١٨٨ ب).

(٢) الكامل: ٢/ ٤٤٩.
(٣) تقدّم.

(٤) قال سفْيان الثّوري: حفّاظُ البصْريّين ثلاثةٌ؛ ـ فذكر منهم ـ سليمان التّيْمي (الجرح والتعديل: ١/ ٧٢). وقال شُعْبة: لـمْ أرَ أحداً أصْدقَ منْ سليْمان التّيْميّ، وكان إذا حدّثنا بأحاديث يرْفعُها إلى النّبيّ ﷺ تَغَيّر وجْهُه. وقال كرّةً أخْرى: شكُّ سُليْمانَ التّيْميِّ عنْدنا يقينٌ (الجرح والتعديل: ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣؛ ر: ٣٢) ـ قلت: وناهيكَ بها شهادةً! ـ. ووثقه يحيى بن معين وأحمد (الجرح والتعديل: ٤/ ١٢٥؛ ر: ٥٣٩).

(٥) قال ابن عديّ: «وحوْشب هذا المذْكور في هذه الحكاية، ظنّي أنّه حوْشَب بن =

١٤٥ ـ قال(١): [وسمعْتُ] رجلاً منْ أصْحابنا [ثقةً] يقول: سمعْتُ يحْيى [١٢/ظ] بْنَ سعيد يقولُ في سُجوده: «اللَّهُمَّ اغْفرْ لخالدِ بْن الْحارث، ولمعاذِ بْنِ مُعاذ». فذكرْتُه(أ) ليحْيى، فلمْ ينْكِرْه(٢).

(أ) تاريخ بغداد: «فذكرت ذلك».

= عَقيل». اهـ. وهو يكْنى أبا دِحْيَةَ؛ قاله الفلّاس في تاريخه: ٣٧٢. ونسبه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١٨؛ رح: ٦٨٨٠) فقال: «الخنذمي»، وقال في الجرح (٣/ ٢٨٠؛ رت: ١٢٥٣) ورواية الدّقّاق عن ابن معين (٦٠؛ ر: ١٣٩) والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٠٠؛ رت: ٣٤٨) وابن شاهين في الثقات (رت: ٢٦٦): «عبْدي». وعند ابن خزيمة في الصّحيح (٣/ ٢٩٢؛ رح: ٢١٠١) وابْن حبان في الثقات (٨/ ٢١٣؛ رت: ١٣٠٥٤): «الجَرْمي»، ونسبه أحمد (٢/ ٤٩٢؛ ر: ٣٢٤٥) «عبْديّاً هَجَرِيّاً».

وكيع: كان ثقةً (الجرح والتعديل: ١/ ٢٢٦). الدُّوري، عن ابْن مَعين: ثقة، وقال مرّة: ليْس به بأْس (التاريخ: ٤/ ٧٤؛ ر: ٣٢١٤؛ ٤/ ٢٠٦؛ ر: ٣٩٨٠). عليُّ بْن الْمديني، قال: سمعْتُ عَبد الرّحْمٰن بْن مهْدي يقول: حَدّثنا حوْشبُ بْنُ عَقيل بكتابٍ عنْ سعيد بْنِ عَبد الله بن جرْوة، قال عَبد الرّحْمٰن: ولا أعْلمُه إلّا كان يقول: «حَدّثنا»، ثمّ قال بعد: «هذا كتابٌ دفعه إليّ سعيدُ بْن جرْوة» (الضعفاء للعقيلي: ٢/ ١٤٢؛ ر: ١٤٥٤؛ الكامل: ٤/ ٢٠٧؛ ر: ٥٩١٠). ابْن حنْبل: ثقةٌ من الثّقات (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٨١؛ ر: ١٢٥٣)؛ وقال مرّة: شيْخٌ ثقة (علَله من رواية ابنه: ٢/ ٤٩٢؛ ر: ٣٢٤٥؛ سؤالات أبي داود له: ٣٣١؛ ر: ٤٧٢). أبو حاتم: صالحُ الْحديث (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٨١؛ ر: ١٢٥٣). وقال أبو داود، عن الآجُرّي: ثقة (سؤالاته: ١/ ٤٠٥؛ ر: ٨٠١). الْفَسَوي: روى عنْه عبْدُ الرّحْمٰن بْن مهْدي، وهو ثقة (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٢٣). وذكره ابْنُ حبّان في الثّقات (٦/ ٢٤٣؛ ر: ٧٥٥٦). ابْنُ عدِي: وحوْشَبُ هذا لا أعْرفُ له من المسْنَد إلّا شيْئاً يسيراً، وله أحْرُفٌ في الرّقائق (الكامل: ٤/ ٢٠٨؛ ر: ٥٩١٢). وقال الذّهبي: ضعّفه الأزْديُّ بلا حُجّة (ديوان الضعفاء: ١٠٧؛ ر: ١١٩١).

(١) تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٧؛ رت: ٧٠٧٠. وبعضه بمساق قريب في الكامل: ١/ ١٠٠ ـ وتابعه في السير: ٩/ ٥٥؛ ر: ١٦ ـ؛ دون قوله: «فذكرْتُه ليحْيى، فلمْ ينْكِرْه».

(٢) فيه أنّ الفلّاسَ لم يكتفِ برواية الثقةِ عنْ مثْله، وفي إمكانِه إسْقاطُ الْواسطة، والسّماعُ عَالياً.

وقال(١): حدّثنا شُعْبة، عنْ مُعَاوية بْنِ قُرّة(٢)، قال(أ) أبو الدّرْداء(ب): «إنّي لأسْتغْفر لسبْعينَ منْ إخواني في سُجودي، أُسَمِّيهمْ بأسْمائهمْ(ج) وأسْماء آبائهمْ».

١٤٦ ـ قال: ونا يحْيى بْن سعيد، قال: نا هشام(٣)، قال: نا يحْيى بْنُ أبي كَثير، عنْ حفْص بن فُرَافِصَة(٤)، قال: سمعْتُ عُروةَ بْنَ الزّبيْر يقول في سجُوده: «اللَّهُمَّ اغْفرْ للزُّبير بْنِ العوّام، ولأسْماء(د) بنْتِ أبي بكْر»(٥).

(أ) زيدت «قال» في تاريخ بغداد. (ب) (ص): «الدردا».
(ج) «بأسمائهم»: ساقطةٌ من السِّيَر؛ ويلْزم عنْه تحْريف الْمعنى.
(د) (ص): «ولا سما».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٥؛ ر: ١٦. وأورده ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٢٤١؛ ر: ١٥٧٨) معلّقاً.

(٢) ثقة. ن: تهذيب الكمال: ٢٨/ ٢١٠ ـ ٢١٦؛ ر: ٦٠٦٥.

(٣) هو: الدّسْتوائي، وهو من أثْبت النّاس في يحيى بن أبي كثير.

(٤) ترجمةُ البخاري (٢/ ٣٦٠؛ ر: ٢٧٤٨) وابْنِ أبي حاتم (٣/ ١٨٦؛ ر: ٨٠٦)، قراءةٌ للإسْناد، وليْس فيها من الزّيادة على ما عنْدنا غيْر أنّ نسْبتُه «الْحنفي»، وأنّه روى عن ابْنِ عُمر، وذكره ابن حبان في ثقاته (٦/ ١٩٥؛ ر: ٧٣٣٣). ولم يرِدْ فيه في كلِّها جَرْحٌ ولا تعْديل.

(٥) تابع الدّسْتوائيَّ كلٌّ منْ: الأوزاعيّ في مسائل حرْب بْن إسْماعيل الْكِرْماني (الطهارة والصلاة: ٤٤٥؛ ر: ٩٥١) وشعب الإيمان (١٠/ ٢٩٧؛ ر: ٧٥٢١) ـ لكنْ وقع فيه تصْحيفُ «حفْص» إلى «جعْفر»، وحشّى عليه المحقق أنّه جعْفر الصّادق؛ وليْس يصحّ ـ. ومعْمرُ بْنُ راشد في مصنّف ابْن عبْد الرّزّاق (٢/ ٤٤٩؛ ر: ٤٠٤١)، ورواهُ معْمر أيْضاً بإسْناده المتقدِّم في مصنّف الصّنْعاني (٢/ ٤٤٩؛ ر: ٤٠٤١)، وزاد فيه رجُلاً بيْن الْفُرَافِصَة وعُرْوة؛ فقال: «قال حدّثني محدّثٌ عنْ عرْوة»؛ فلعلّه سمعه لأوّل الأمْر بواسطة، ثمّ حصل له سماعُه عالياً، فيكونُ من المزيد، في متّصل الأسانيد. وتابعَ يحْيى عنْ هشام، وكيعُ في مصنّف ابْن أبي شيْبة (٥/ ٣٥١؛ ر: ٨١٩١). ورواه هُشيْمٌ بسندٍ فيه انْقطاعٌ في مصنّف ابْن أبي شيْبة (٥/ ٣٥٠؛ ر: ٨١٨٨)؛ فقال: «أنا الفضْل بْن عطيّة، قال: أخْبرني منْ رأى عُرْوةَ بْنَ الزّبيْر وهو يصلّي وهو يقول»؛ فذَكَرَه. =

١٤٧ ـ وسمعْتُ[١] مُعَاذاً[أ] يقول: كَتَبَ إليّ زكريّا بْنُ أبي زائدة[٢]، وإلى خَالدِ بْن الْحارث: أمّا بعْد؛ فإنّ الْعبّاسَ[٣] بْن ذَرِيحٍ[ب] حدّثني أنّ الشّعْبيَّ حدّثهُ[ج] أنَّ عائشةَ كتبتْ إلى مُعاوية: «أمّا بعْد؛ فإنّه منْ يعْملْ بمعاصي الله يُعَدَّ[د] حامِدُه من النّاس له ذَامّاً، والسّلام»[٤].

(أ) (ص): «معاذ». (ب) (ص): «دريح».

(ج) المحدث الفاصل: «حدّث».

(د) ضبطت في كتاب الرامهرمزي: «يَعُدْ». وفيه: «يعد حامدُه له من النّاس ذامّاً».

= والخبرُ معلّقٌ في الأوسط لابن المنذر: ٣/ ٢٤١؛ ر: ١٥٧٨.

(١) المحدث الفاصل: ١/ ٤٤٩؛ ر: ٥٣٤؛ وأعْمَلَ المؤلّفُ الاخْتصارَ في هذا الخبر، وسياقُه الأتَمُّ عنْد الْخطيب في الْكفاية (٣٤٠) بسنده إلى الْحسن بْن الْمُثنّى بْن مُعاذ، قال: ثنا عمّي عُبيْدُ الله بْنُ معاذ، قال كتب زكريّا بْنُ أبي زائدةَ وهو قاضي الْكوفة إلى أبي وهو قاضي الْبصرة: «منْ زكريّا بْن أبي زائدةَ إلى مُعَاذِ بْن مُعاذ؛ سلامٌ عليك، فإنّي أحْمد إليْكَ اللهَ الذي لا إله إلّا هو، وأسْألُه أنْ يصلّي على محمّدٍ عبْدِه. أمّا بعْد: أصْلَحنَا الله وإيّاك بما أصْلح به الصّالحين، فإنّه هو أصْلَحهمْ، حدّثنا الْعبّاسُ بْنِ ذريح...»؛ فذَكَره.

(٢) أحمد: ثقة لا بأس به. (سؤالات أبي داود: ٢٩٧؛ ر: ٣٥٩).
قال عنه يحيى القطّان كما في تهْذيب الآثار (٤/ ٢٩٦؛ ر: ١٦١٥): «ما بالْكوفة أحدٌ أثْقلُ عليَّ خلافاً منْ يحْيى بْن زكريا». قال الطّحاوي: وكفى برجلٍ يقول فيه يحْيى بن سعيد مثْلُ هذا الْقوْل.

(٣) سماعُه من ابن أبي زائدة صحيحٌ، وإسنادُه عنْه عن الشّعبي معْروف (ن: التاريخ الكبير: ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥؛ ر: ٢٨٢٧)؛ وهو ثقة. ن: تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ ر: ٣١١٩.

(٤) رُوِيَ الحديث مرْفوعاً، وموْقوفاً على عائشة، وروايةُ الْوقْف أصحُّ؛ فلعلّه لأجْل ذلك اقْتصَرَ المؤلِّفُ على جلْبها، فلا نَتَعَدّاها إذاً. وتابع المؤلّفَ عنْ مُعاذ، يحْيى بْن أيّوب، في التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث: ١/ ٢٧٩؛ ر: ٩٧٦)، على طمْسٍ اعْترى هذا الموْضع، ينْفعُ ما عنْدنا في ترْميمه. وأخرجه أبو داود في الزّهْد (٢٨٥؛ ر: ٣٣٧)، قال: نا ابْنُ أبي داود الأنْباري، قال: نا عَبْدَةُ، عنْ زكريّا، عنْ عبّاس بْن ذريح، عنْ عامرٍ، قال: كتبْتْ عائشةُ إلى معاوية؛ فذكره بنحْوه.
وفي سماع الشعبي من عائشة خُلْفٌ؛ نفاه ابْنُ معين (مراسيل ابن أبي حاتم: ١٥٩؛ =

١٤٨ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ ابْنَ[(أ)] أبي عَديٍّ يقول: كنّا نأْتي[(ب)] الأشْعثَ فيقول[(ج)]: ما كان الْحسنُ يقولُ في كذا وكذا؟ فيُقال[(د)]: كان يقولُ كذا وكذا. فنكْتُبُ نحْن: «الأشْعثُ، عن الْحَسن، في كذا وكذا».

١٤٩ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: كرِهَ سفْيانُ بْن عُيَيْنةَ خِدْمةَ الْخَصِيِّ.

١٥٠ ـ وقال يحْيى: سُئِل عنْ بيْعِ سُكْنى[(هـ)] الْحانوت والدُّكّان؛ فقال: أكْرهُهُ.

قال يحْيى: وكان عُبيْدُ الله بْنُ الْحسَن[(و)]، لا يَرَى به بأْساً.

١٥١ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يُسأل[(ز)] عن الْحريق يقعُ في رَمضان. فقال: لا بأْس [أنْ][(ح)] يُفْطِرَ ويُطْفيَه.

١٥٢ ـ وسمعْتُ يحْيى يقول: أكْرهُ أنْ يُعَوِّذَ الرّجلُ في الْكُوز، ثمّ يصبّه عليْه. ولا أرى[(ط)] بأْساً أنْ يقْرأ عليْه الْقُرْآن.

(أ) (ص): «بن». الكامل: «محمد بن أبي عدي».
(ب) (ص): «نات».
(ج) الكامل: «فنقول».
(د) الكامل: «فيقول»؛ وظاهرٌ أنّ ما في الأصل يعطي خلافَ المعنى الذي في كتاب ابن عدي.
(هـ) (ص): «سكنا».
(و) في الأصل: «الحسين»؛ تصحيف، والمقصودُ هو العنبري البصري القاضي، تقدّم التعريفُ به.
(ز) (ص): «يسل».
(ح) «أنْ» لحقٌ مستدرك في الطّرّة؛ ويجوزُ حذْفُها.
(ط) (ص): «ارا».

= ر: ٥٨٩؛ تحفة التحصيل: ١٦٣)، وابن المديني (المعرفة ليعقوب: ٢/ ١٥٢)، وأبو حاتم أيْضاً، وقال: «الشّعْبيُّ عنْ عائشة: مرْسَل» (علله: ٥/ ٦٥٤؛ ر: ٢٢٣٤)، ومثْلُهُ قال الْعجْلي: «وهو يُرْسل عنْ عائشةَ لمْ يُدْركها» (معْرفة الثّقات: ٢/ ١٩؛ ر: ٨٤٥). وأثبتَ سماعَه منْها أبو داودٍ (سؤالات الآجري: ١/ ٢١٥؛ ر: ٢١٩).

(١) الكامل: ٢/ ٢٤٢؛ ر: ٢٣٤٠.

١٥٣ ـ وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ ومُعاذاً(أ) يقولان: الدَّاذِيُّ(١) بمنْزِلة السُّكْرِ(٢) خمْرٌ.

١٥٤ ـ قال: وسألْتُ يحْيى ومعاذاً عنِ الرّجلِ ينْظُرُ إلى شَعْرِ الْمجْنونة؛ فقالَا: لا بأْس به(٣).

١٥٥ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى سُئل عنْ بَازٍ أُخِذَ(ب) في أرْض الْعَدُوِّ فقال: يرْجِعُ إلى الْمَغْنَم.

١٥٦ ـ قال(٤): وسألْتُ عبْدَ الله [١٣/و] بنَ داود وأبا عاصم، عنْ رجلٍ وجَدَ بَازاً(٥) في أرْض العَدُوّ. قال: إنْ كان مُعَلّماً رُفِعَ إلى الْمَغْنَم، وإنْ كانَ وحْشِيّاً فهو له.

١٥٧ ـ قال: وسألْتُ يحْيى، عنْ ثَمَن كلْبِ الصّيْد. فقال: بلَغني أنّ مالكاً كان يكْره ثَمَنَ كلْبِ الصّيْد، وأنا أكْرهُهُ.

١٥٨ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى سُئل عن الْعَرِيَّةِ. فقال: الْعَرِيّةُ: النّخْلة

(أ) (ص): «ومعاذ». (ب) (ص): «احد».

---

(١) الدّاذِيُّ: «حَبٌّ شَعِيريٌّ مُرُّ الطعم، أدْكَنُ اللّون»؛ قاله الصُّحاريُّ في كتاب الْماء (٢/ ٦٥)، وزاد الأزهريُّ: «يُطْرحُ في النّبيذ فيشْتدّ حتّى يُسْكِر» (المجموع المغيث لأبي موسى المديني: ١/ ٦٨٢). وفيه قال بعضهم في عيون الأخبار (١/ ٣٧٠):

شرِبْنا منَ الدَّاذِيِّ حتّى كأنّنا ملوكٌ لهمْ بَرُّ الْعِرَاقَيْنِ والْبحْرُ

(٢) أي: حين يشْتدّ.

(٣) ممّا يصلُح للتّنْظير في هذا الْباب، ما رواه الدُّولابي (٢/ ٦٣٨؛ ر: ١١٣٩) عن الفلّاس نفْسِه قال: حدّثنا مُفَضّل بْن يونس، أبو شُعْبَةَ، صاحبُ الْكرابيس ـ وكان ثقةً ـ قال: جاء غالبٌ الْقَطّانُ، قال: سألْتُ الْحسنَ قُلْت: إنّا نبيع الْقُطْنَ، فيأْتينا نساءُ أهْل الذّمّةِ فَنَرَى شُعُورَهُنَّ؟ قال: ليْس به بأْسٌ.

(٤) الخبر في تاريخ الإسلام (٥/ ٣٣٩؛ ر: ١٩٨) مع اختلاف في اللفظ؛ دون قوله: «وأبا عاصم»، وعبارتُه: «سألْتُ عبْدَ الله بْنَ داود عن بازي أُخِذَ منْ أرْض الْعدوّ. فقال: إنْ كان مُعَلّماً وُضِعَ في الْمغْنم، وإنْ كان وحْشيّاً فهو لصاحبِه».

(٥) البازُ لغةٌ في الْبَازي.

يُعْطَاها الرّجلُ في أرْض الرّجُل، فيبيعُها بخَرْصِها تَمْراً[١].

١٥٩ ـ وسمعْتُ[٢] يحْيى يقول: لا يُعْجِبُني تسْليمةٌ[أ]، ولا يُعْجِبُني الْقُنوتُ في صلاة الصّبْح.

١٦٠ ـ ورأيْتُ رجُلاً منْ أصْحاب الْحديث يُقال له أبو[ب] سَلَمة، ضخْمَ اللّحْية، وكان يذْهبُ إلى الْقَدَر؛ فقُدِّمَ يوْماً في مسْجد يحْيى بْن سعيد، ولمْ يحْضُرْ أبو صالح إمامُهمْ، فتقدّمَ أبو سلمةَ هذا، فقَنَتَ. فسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: لا تُحْسنُونَ تُصلُّون!، وغَضِب.

١٦١ ـ قال: وسألْتُ يحْيى بْن سعيد، عنْ رجل ترك سَجْدةً منْ ركْعة، فذكَرها وهو في الثّانية. قال: يسْجُدُها إذا ذكرها، وعليْه سجْدَتا السّهْو.

قال: وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ يقول: ـ في رجُل سها في المسْجد، فلمْ يسْجد، فذَكَر بعْد ما خرج من المسْجد ـ قال: لا يسْجدُ.

قال: وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول: نا الأشْعثُ وعمْرو، أوْ أحدُهما، عن الْحَسن، قال: لا يسْجُدُ.

وسمعْتُ وكيعاً يقول: قال نا سَلَمَةُ بن نُبَيْط[٣]، قال: صلّيْتُ في الْبيْت فسهوْتُ فلمْ أسْجدْ، فأتيْتُ الضّحّاكَ فقال: اسْجدْ هاهُنا سجْدتيْن.

١٦٢ ـ قال: وسألْتُ يحْيى عن امْرأةٍ في بطْنها وَلَدان، فوضَعَتْ

(أ) (ص): «تسليمه».
(ب) (ص): «أبا».

---

(١) هذا من أوائل الحدود الفقهية.

(٢) الشّطْر الثّاني في إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١٥؛ ر: ٥١٣٤)، بصيغة الْغائب، لا بصيغة المتكلّم، دون أوّل الخبر.

(٣) قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: سمعت وكيعاً، قال: حدّثنا أبو فراس سلمة بن نبيط، وكان ثقة (سؤالات الآجري: ١/ ١٦١؛ ر: ٤٠؛ سؤالات أبي داود: ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ ر: ٣٨٨). وثّقه يحيى بن معين، وابن نُميْر. وقال أبو حاتم: ما به بأس، هو صالح (الجرح والتعديل: ٤/ ١٧٤؛ ر: ٧٥٨). وقد اختلط بأَخَرَة (الضعفاء ـ ج ـ: ل ١٢٧ أ).

أَحَدَهما. قال: هي نُفَساء(أ).

١٦٣ - [حدّثنا(١)](ب) عبْدُ الله بْنُ نُمَيْر، قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ إسْحاق، عنْ يزيد بْنِ أبي حَبيب، عنْ مَرْثَد بْنِ عبد [الله الْيَزَني، عنْ عبْد](ج) الرّحْمٰن بْن عُسَيْلَةَ الصُّنَابِحِي(د)، قال: وفَدْتُ إلى رسول الله ﷺ(هـ)، فقُبِضَ وأنا بالْجُحْفة، فقدِمْتُ الْمدينةَ وأصْحابُ رسولِ الله ﷺ مُتَوافرون، فسألْتُ بِلالاً عنْ ليْلةِ الْقَدْر [١٣/ ظ] فلَمْ يُعَتِّمْ(٢) أنْ قال: ليْلة ثلاثٍ و(و)عشْرين(٣).

(أ) (ص): «نفسا».

(ب) صيغةُ التّحْديث ساقطةٌ من الأصْل، وهي ثابتةٌ للمؤلِّف عنْد تكْراره الْخبر.

(ج) ساقطٌ من الأصل، مسْتدْرَكٌ عن المصادر المذكورة أعْلاه.

(د) (ص): «الضنابحي».

(هـ) كذا وقع في مخطوطة المراسيل - كما نبّه عليه المحقّق - وفاقاً لما في الأصل، وفي المطبوعة: «النبي ﷺ».

(و) في المراسيل: «وعشرون».

---

(١) الْخبرُ في المراسيل لابن أبي حاتم: ١٢٢ - ١٢٣؛ ر: ٤٤٠؛ تاريخ دمشق: ٥٣/ ١٢٨؛ بلفظ: «مَا فاتني النّبيُّ ﷺ، إلّا بخمْس ليالٍ» فذكره؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ٣٠٥ ب؛ إلى «متوافرون»؛ الرحلة في طلب الحديث: ١٦٧؛ ر: ٦٨؛ إلى «بالجحفة»؛ (لكنْ وقع ثمّةَ تصْحيفُ كُنْية المؤلّفِ إلى «أبي جعْفر»). والخبر مُعَلّقٌ عن الصُّنَابحي، مخْتصَراً في تاريخ الفلّاس: ٤١٩؛ ٥٣٠.

(٢) المعنى: فلم يلبثْ؛ ففي الصحاح (٥/ ١٩٧٩): «يقال: ما عَتَّمَ أنْ فعل كذا؛ بالتّشْديد؛ أي: ما لَبِثَ وما أبْطأ».

(٣) فائدةُ الْخبر أنَّ الصّنابحيَّ ليْستْ له صحْبة، فتكون روايتُه عن النبي ﷺ مُرْسلةً. وتابع الفلّاسَ، ابْنُ سعْد في كبرى طبقاته (٩/ ٥١٥؛ ر: ١٠٦٧٣)؛ والْفَسويُّ في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٦٣) بلفظ: «ما فاتني النّبيّ ﷺ، إلّا بخمْس ليال» فذكره - ومنْ طريقِه أخرجه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق (٣٥/ ١٢٩) - وابنُ أبي شيبةَ في المصنّف (٦/ ٢٨؛ ر: ٨٧٦٠؛ ٦/ ٢٦٩؛ ر: ٩٦١٩؛)، لكنْ مختصَراً بلفظ: «سألْتُ بلالاً عنْ ليْلة الْقدْر، قال: ليلة القدر ثلاث وعشرين». وتابعَ ابْنَ نمير، في الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٣؛ ر: ١٢٤١) محمّدُ بْن سَلمة، عن ابْنِ إسحاقٍ به؛ بلفْظ: «سبَقني =

١٦٤ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: لَا يُسْهَمُ إلّا لفَرَسيْن.

١٦٥ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: الْمريضُ من الْمُشْركين يُقْتَل.

١٦٦ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول في الرّجُل من الْمسْلمين، يَمْرَضُ في أرْض الْعدُوّ. قال: يُقْسَمُ له من الْغنيمة إذا قَسَموا؛ فإنْ مات فهي لورَثته.

١٦٧ ـ وكان[1] هِجِّيرَى[أ] يَحْيي إذا سكتَ ثمّ تكلّم: ﴿نُحْيِۦ[ب] وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق: ٤٣].

١٦٨ ـ وقلْتُ[2] ليحْيى في مَرضه الذي مات فيه[ج]: يُعافيكَ اللهُ إنْ شاء الله. قال: [أَحبُّه إليَّ][د] أَحبُّهُ إلى الله!.

١٦٩ ـ قال: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بْنَ مهْدي يقول: سألْتُ سفْيانَ عن الأعْمى والْمُقْعَدِ والْمَعْتُوهِ والْمغْلُوبِ على عقْله في الْغَارَةِ، هل يُقْتَلون؟. قال: لا يُقْتَلون.

(أ) (ص): «هجيرا»؛ الحلية: «هجير».
(ب) في الإكمال الآيةُ بتمامها غيْر منْقوصة.
(ج) عبارة «الذي مات فيه»: ليست في السير.
(د) ما بين المعكّفين ساقطٌ من الأصل، والتلافي من كتابيْ أبي نعيم والذهبي.

= رسولُ الله ﷺ بستّ ليالٍ، توفي وأنا بالْجُحْفة». وعلَّقه ابن عبْد البَرّ في التمهيد (٤/ ٥) عن ابْن إسحاق إلى مُنْتهاه، وكذلك صنع الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (٢/ ٨٥٦؛ ر: ٧٤).

(١) حلية الأولياء: ٨/ ٣٨١؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٣٥٥؛ ر: ٥١٣٤؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٨٢؛ ر: ٥٣؛ مع تغْيير طفيف.

(٢) حلية الأولياء: ٨/ ٣٨١؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٨٢؛ ر: ٥٣. والخبر في الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤٥٠) غير معْزُوٍّ للفلّاس.
ويظهرُ أن العبارةَ كانتْ فاشيةً عندهم؛ فقدْ عَزَاها ابْنُ أبي الدنيا لأبي العالية في الرِّضا عن اللهِ بقضائه (٧٠؛ ر: ٣٩)، ووقَعَتْ في جواب عِمْران بن الْحُصَيْن لمّا قال له مُطَرِّف: «إنّه ليمْنَعُني منْ عيادتِكَ ما أرى مِنْ حالك. فقال: لا تفْعل؛ فإنّ أحبَّهُ إليّ أحبُّه لله ﷻ» (الزهد لأحمد: ١٢٢).

١٧٠ ـ قال: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: سألْتُ سفْيانَ عن الرّجُل ينْتفِعُ بالْمتاع أو الثّياب، قبْل أنْ يُقْسَم؛ فكرِهَهُ، إلّا أنْ يجيءَ شيْءٌ لابُدّ منْه.

١٧١ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول في رجُلٍ أوْصى(أ) في أخْواله وأعْمامِه؛ قال: للأعْمام الثّلُثان، وللأخْوال الثّلُث.

قال: وقال يحْيى: حدّثني مُعاذ، عنْ أشْعث، عن الْحسن. فسألْتُ مُعاذاً عنْه فقال: حدّثنا الأشْعث، عن الْحَسَن، في رجُلٍ أوْصى(ب) في أعْمامه وأخْواله. قال: للأعْمام الثّلُثان، وللأخْوال الثّلُث، ولا يُزَادُ الأقْربُ بعضَ الزّيادة.

١٧٢ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: أذْهَبُ في الحرام إلى كفّارة الظِّهار.

١٧٣ ـ وسمعْتُ[١] رجلاً منْ أصْحابنا يُقال له: جُمَاهِر، سأل يحْيى عنْ حديثٍ، فقال له(ج) يحْيى: هو عنْ شُعْبةَ وسفْيان، فأيّهما أَحَبُّ إليْك؟. قال: سفْيان. قال يحْيى(د): لِمَ؟ لِمَ؟[٢].

١٧٤ ـ وسمعْتُ(هـ) يحْيى يقول: كنْتُ أنا وخالدُ ومعاذُ نجْتمعُ، فَمَا تَقَدَّماني في شيْءٍ قطُّ[٣].

١٧٥ ـ وسمعْتُ[٤] ميْمونَ بْنَ زيْدٍ[٥] يقول: حدّثنا حرْبُ(و) بن

(أ) (ص): «اوصا».
(ب) (ص): «اوصا».
(ج) «له»: ليست في الكامل.
(د) «يحيى»: ليست في الكامل.
(هـ) تاريخ بغداد: ١٦/ ٢٠٤؛ سوى أن بدل «سمعت»، «قال».
(و) في شرح الأصول: «حارث»؛ تصحيف.

---

(١) الكامل: ١/ ٢١٠؛ ر: ٣٦٠.
(٢) فيه ترْجيحٌ لكِفّة شعْبةَ وترْفيعٌ به.
(٣) سياق ما في الكامل (١/ ٢٦٣؛ ر: ٥٧١) وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥؛ ر: ١٦): «كنْت أنا ومعاذُ وخالد نجْتمع معاً ـ يعني: ما نخْتلف في شيء قطُّ ـ»؛ وزاد ممّا ليْس في الأصل: «وما بالْبصْرة ولا بالْكوفة ولا بالْحجاز أثْبتُ مِنْ مُعَاذ؛ وما أُبالي إذا تَابَعَني مَنْ خالفني».
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة: ٣/ ٨٠٧؛ ر: ١٣٤٨؛ الكامل: ٤/ ١٤٢؛ ر: ٥٦٩٦. القضاء والقدر للبيهقي: ٣/ ٨٠٣؛ ر: ٤٤٧.
(٥) بصْريٌّ، ونسبه الفلاسُ في التاريخ (٢٤٢) عدَوِيّاً أيضاً، وهو أبو إبراهيم السّقّاء =

سُرَيْج(أ) البزّاز(ب)، قال: قلْتُ لـمحمّد بْنِ عليٍّ: يا أبا(ج) جعْفر(د): إنّ لنا إماماً(هـ) يقولُ في هذا(و) الْقَدَر. فقال: يا ابْن(ز) [١٤/و] الْفارِسيّ: انْظرْ كلَّ صلاةٍ صلّيْتها خلْفَه فأعِدْها(ح)؛ إخْوانُ الْيهود والنّصارى، ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠](١).

(أ) وقع في الأصل في هذا الموضع والذي بعده: «شريح». وهو على الصّواب بالسّين، في إكمال الأمير وتقريب ابن حجر.

(ب) الكامل؛ القضاء والقدر للبيهقي: البزار.

(ج) (ص): «يابا».

(د) عبارة «يا أبا جعفر»: ليست في كتاب ابن عدي ولا كتاب اللالكائي.

(هـ) (ص): «إمام».

(و) ليست في شرح الأصول.

(ز) (ص): «يابن».

(ح) شرح الأصول: «أعدها».

= (الجرح والتعديل: ٨/٢٣٩؛ ر: ١٠٨١). قال ابن حبّان في ثقاته (٩/١٧٣؛ رت: ١٥٨٣٩): «روى عنه عمْرو بن عليّ وأهْلُ الْبصْرة»، وزاد: «يخطئ». وليّنه ابْنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠؛ رت: ١٠٨١). ووقع في التاريخ الكبير (٧/ ٣٤١؛ ر: ١٤٦٦): «روى عنه يحيى بن علي»؛ وأظنه تصحيفاً عن «عمرو بن علي».

(١) وتابعَ ميْمونَ بنَ زيد، عفّانُ بْنُ مسلم بلفظ مختلف في القدر للفريابي (١٨٨؛ ر: ٢٩٤): حدّثني حرْب بن سُريْج أبو سفيان البَزّاز، قال: سألْتُ أبا جعْفر محمّد بن علي، فقال: أشاميٌّ أنْت؟. فقلْت: لا؛ فقالوا له: إنّه موْلاك. فقال: مرْحباً. وألْقى لي وسادةً من أدَم. قال: قلْت: إنّ منْهم منْ يقولُ: «لَا قَدرَ»، ومنْهمْ منْ يقول: «قدّرَ الخيْر ولـمْ يقدّر الشّرّ»، ومنْهم منْ يقول: «ليْس شيْءٌ كائنٌ ولا يكونُ إلّا جرى به الْقلم». قال: بَلَغني أنّ قِبَلَكمْ أئمّةً يُضِلُّون النّاس، مقالَتُهمُ المقالَتَان الأُولَيَان؛ فمَنْ رأيْتمْ منْهمْ إماماً يُصلّي بالنّاس، فلا تُصَلُّوا وراءَه. ثمّ سكت هُنيْهةً، فقال: ومنْ مات منْهم فلا تصلُّوا عليْه، قاتلهم الله، إخْوان الْيهود. قلْت: فقدْ صلّيْتُ خلْفهمْ. قال: منْ صلّى خلْف أولئك فلْيُعِدِ الصّلاةَ.

قلت: وقع في الـمطبوعة: «يا أبا جعفر بن محمد بن علي»، بإقْحام «بن» بعْد «جعفر»؛ وليس بسَديد.

وأخرج حرْب بْن إسْماعيل الكرماني في مسائله (٥٢٣؛ ر: ١١٢٥)، متابعةَ عيسى بن =

قال(١): فسألْتُ أبا الْوليد هشامَ بْنَ عبْد الملك، عنْ حرْب بْن سُرَيْج(٢)؛ فقال: كان جارَنا(أ)، ولـمْ يكنْ به بأْسٌ، ولـمْ نسْمعْ(ب) منْه شيْئاً.

١٧٦ ـ قال(٣): وسمعْتُ يَزيدَ بْنَ زُريْع، قال: حدّثنا أبو خَلْدَةَ(٤) ـ وكان ثقةً ـ عنْ أبي الْعالية، أنّ رسولَ الله ﷺ، كان يُفْطِرُ على التّمْر.

(أ) (ص): «جارتا». (ب) الكامل: «أسمع».

= صالح، لميْمونِ بن زيد عنْ حرْبٍ، من طريق يحيى بن سعيد العطّار عنه؛ ولفظُه: «عن حرب بن سريج، قال: قلت لمحمّد بْن عليّ: إنّ لَنا إماماً قَدَريّاً، ونَحنُ نُصَلّي خَلْفَه؟. قال: مُذْ كَمْ تُصَلّي خَلفَه؟. قلت: مُذْ ثَلاثِ سِنين. قال: أعِدْ صَلاتكَ ولوْ صَلَّيت مُذْ ثَلاثين سَنَة».

(١) الكامل: ٤/ ١٤٢؛ ر: ٥٦٩٥؛ القضاء والقدر للبيهقي: ٣/ ٨٠٣؛ ر: ٤٤٧؛ دون قوله: «ولـمْ نسْمعْ منْه شيْئاً»؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٠؛ رت: ١١١٤؛ دون قوله: «هشامَ بْنَ عبْد الملك»؛ «كان جارَنا»؛ «ولـمْ نسْمعْ منْه شيْئاً».

(٢) وثّقه ابن مَعين (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٠؛ ر: ١١١٤). وقال أحمد: ليْس به بأْس (علله: ٢/ ٤٧٤؛ ر: ٣١١١؛ وصحّفت فيه الْجيم إلى الحاء). البخاري: فيه نظر (التاريخ الكبير: ٣/ ٦٣؛ ر: ٢٢٨). أبو حاتم: ليْس بقويّ الْحديث، يُنْكِرُ عن الثّقات (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٠؛ ر: ١١١٤). وقال السّاجي: صدوق (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٣؛ ر: ١٢٢٦). ابن حبّان: يُخْطئ كثيراً حتّى خرج عنْ حدّ الاحْتجاج به إذا انْفرد (المجروحين: ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩؛ ر: ٢٦٣).

(٣) الكامل: ٣/ ١٦٤؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٣٢٨؛ رت: ١٤٧١؛ إلى قوله: «ثقة»؛ التعديل والتجريح: ١/ ٢٥٨؛ إلى «ثقة».

وقال الْباجي عَقيب النّقْل، مُقارناً له بكلام ابْنِ مهْدي المتقدّم عنْ أبي خلْدَة: «ولكنّ عبْد الرّحْمٰن لـمْ يُرِدْ أنْ يبلغه مَبْلغَ غيْره ممّنْ هو أتْقنُ منه وأحْفظُ وأثْبت، وذَهبَ إلى أنْ يبيّن أنّ درجتَه دون ذلك، ولذلك قال: «كان خِياراً، كان صَدوقاً»؛ وهذا معنى الثّقة إذا جمع الصّدْق والخيْر مع الإسْلام».

(٤) قال الفلّاس في تاريخه (٣٧٤): «اسْمُه: خالدُ بْنُ دِينارٍ الخَيّاطُ». وقال يحْيى بْن مَعِين: صالحٌ (الجرح والتعديل: ٣/ ٣٢٨؛ ر: ١٤٧١)؛ ومرّةً قال: ثقةٌ (الجرح والتعديل: ٣/ ٣٢٨؛ ر: ١٤٧١). وقال أبو زُرْعة: أبو خَلْدة أحبُّ إليّ من الرّبيع بْن أَنس (الجرح والتعديل: ٣/ ٣٢٨؛ ر: ١٤٧١). ووثّقه الْعِجْلي (معرفة الثقات: ٢/ ٣٣٠؛ ر: ٣٨٦). ون: تهذيب الكمال: ٨/ ٥٦ ـ ٥٩؛ ر: ١٦٠٦.

حدّثنا يحْيى، قال: نا أبو خَلْدة[١]، عنْ أبي العالية، أنّ رسوَل الله ﷺ، كان يُفْطر على التّمْر.

قال[٢]: ثمّ[أ] سمِعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بْنَ مهْدي بعْد ذلك[ب] يقول: حدّثنا[ج] أبو خلْدَةَ، عنْ أبي الْعَالية...[٣]؛ فقال له رجلٌ[د]: أكان[هـ] ثقةً؟. قال: كان

(أ) «ثم»: ساقطة من كتاب الجرح والمجروحين والمدخل.

(ب) «بعد ذلك»: ليست في الجرح ولا في المجروحين. وفي التعديل والتجريح: «أنبأنا عبد الرحمٰن بن مهدي»؛ وفي المدخل: «حدثنا».

(ج) المدخل: «أنا».

(د) زيد هنا في كتابي الحاكم والباجي: «يا أبا سعيد».

(هـ) الجرح والتعديل؛ الاستغنا: «كان». وفي المدخل: «أنْ كان ثقةً، فقال: كان خِياراً، وكان مسلماً، وكان صدوقاً».

---

(١) خالدُ بْنُ دِينارٍ الخَيّاطُ؛ تقدّم.

(٢) الجرح والتعديل: ١/ ١٦٠؛ ٢/ ٥٦٣؛ ر: ٣٢٩؛ كتاب المجروحين: ١/ ٤٩؛ المدخل للحاكم: ١/ ١٤٣؛ الاستغنا: ١/ ٦٠١؛ ر: ٦٦٥؛ الكفاية للخطيب: ٢٢؛ التعديل والتجريح: ١/ ٢٥٧؛ جميعهم دون قوله: «عن أبي العالية»؛ وهذا الإخلالُ إمّا أن يكون اخْتصاراً من ابن أبي حاتم، لكيلا يتعلّق الكلامُ بسوى «أبي خلدة»، فلا يكون له دخْلٌ بأبي العالية، وله قرينةٌ من وصْف الفلّاس لخالد بن دينار في إسنادٍ متقدّم وشيكاً عن الرِّياحي بأنّه ثقةٌ، وحينَها يكونُ ابن أبي حاتم، قدْ أدركَ احْتمالَ أن يعودَ الكلامُ إلى أقْرب مذْكورٍ وهو أبو العالية، فجرّد الزيادةَ، وتُوبعَ في ذلك مِنْ قِبَلِ النَّقَلةِ عن المؤلف، إذْ هو واسطُتُهمْ فيه. والذي يشهدُ لاخْتصاص خالدٍ بالكلام، روايةُ الدّولابي في كُناه (٢/ ٥١٣؛ ر: ٩٣٢؛ ٩٣٣) عن المؤلف أيْضاً؛ ونقله الجيّاني في تقْييد المهمل: ١/ ٢٣٠. ون: فتح الباقي: ١/ ٣٤٩؛ سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٠٥؛ ر: ٥٦.

وقد سمع الفلّاسُ حديثَ إفطاره ﷺ بالتّمر من يزيد بن زُريْع وعبد الرّحْمٰن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطّان، وطريقُ هذا الأخير من فوائدِ كتابنا هذا، فإنّي لم أجدْه في غيْره.

(٣) فَذَكَره.

صَدُوقاً، وكان خِياراً[أ]، وكان مأموناً[ب]، الثِّقةُ: شعْبةُ[ج] وسُفْيانُ[١].

١٧٧ - حدثنا يحْيى، قال: نا أبو خَلْدة، عنْ أبي الْعالية، أنّ رسولَ الله ﷺ، كان يُفْطِرُ على التّمْر[د].

١٧٨ - قال[٢]: وسمعْتُ أبا داودٍ يقول: حدّثنا شُعْبة، قال: قلْتُ لأبي إسْحاق[٣]: كيْف كان أبو الأحْوَصِ[٤] يحدِّثكُمْ؟ قال: كان يسْكُبُها عليْنا في الْمسْجد[هـ]: «قال عبْدُ[و] الله[٥]، ....

(أ) (ص): «جباراً»؛ تصحيف. وفي الجرح والاستغنا: «كان مأموناً، كان خياراً»؛ قلب.

(ب) في التعديل والتجريح: «مسلماً»؛ وبه يظهرُ أن أبا الوليد لباجي ناقلٌ عن الحاكم، فلفْظُه لفْظه.

(ج) كتاب المجروحين: «سفيان وشعبة»: قلب.

(د) هذا مكرّرٌ، وفي نفْسي منْه شيْءٌ كثيرٌ أنْ يكونَ من النّاسخ.

(هـ) المحدث الفاصل: «المساجد».

(و) (ص): «عبيد الله»؛ مصغراً.

(١) من نَقَدَات ابْن عبْد البَرّ قوْلُه عَقِبَه: «هذا لا معْنى له في اخْتيار الألْفاظ، والتّأْويل فيها على الْهوى». وقال الباجي: «وإنّما أراد عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ التّناهيَ في الإمامة، ولوْ لمْ يوثّقْ منْ أصْحاب الحديث إلّا منْ كان في درجةِ شُعْبةَ وسُفْيان الثّوْري، لَقَلَّ الثّقاتُ ولَبَطَلَ معْظمُ الآثار».
قلت: وإطْلاقُ مثْل هذه الفُروق، اعْتباريٌّ لا يخضعُ لمنطقٍ مُنْضبط، وهو يحتاجُ إلى السَّبْر في خُصوص كلِّ ناقدٍ على حِدَة؛ ففيما يَعُدُّ ابن مهْدي مُصْطلحَ «الثّقة»، أعْلى منْ مُصْطلح «الْخِيَار»؛ نجدُ ذلك بالْعكْس عند أحْمد؛ حسْبما يَشِفُّ عنه جوابُه لأبي داود، لمّا سأله عنْ سيّارٍ أبي الحكم: «هو من الثّقات؟». قال: «نعم، وفوْق الثّقة، كان من الأخْيار». لكنّ هذا التّنْبيه لا يتوجّه إلّا على معْنى أنّ «خياراً» تحْتملُ الدُّخولَ في جمْع «الأخْيار».

(٢) المحدّث الفاصل: ٦٠٤؛ ر: ٨٧٥.

(٣) هو: أبو إسْحاق الهمْداني السَّبيعي، اسْمه: عمْرو بْن عبْد الله (من تاريخ الفلّاس: ٣٤٤).

(٤) عوْف بْن مالك بن نَضْلة الْجُشَمي؛ تقدّم.

(٥) هو: ابْن مسْعود رضي الله عنه. ولذلك يقال: صاحب عبد الله. ن: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: السفر الثاني: ١/٥٣٨؛ ر: ٢١٩٦.

=

قال عبْدُ الله»[١].

١٧٩ ـ قال[٢]: وسمعْتُ بِشْرَ بْنَ الـمُفَضَّل، قال: نا خالد[أ]، قال: سمعْتُ عليَّ بْنَ الأقْمر[٣]، قال: سمعْتُ أبا الأحْوص، قال: سمعْتُ عبْدَ الله بْنَ

(أ) (ص): «خلد». وخالدٌ هو ابن مِهْران الحذّاء.

= وكان أبو الأحْوص قاصّاً، وذلك مُناسبٌ للقوْل: «كان يَسْكبها علَيْنا»؛ لكنَّه في أمَنةٍ ممّا يُنسبُ للقُصّاص عادةً من الترخُّص في الرّواية والشَّرَه فيها دون تثبُّتٍ، كما يُفْصح عنْه خبرُ الإمام مسْلم في مقدّمة صحيحه (١/ ٢٠)، فقدْ روى عنْ عاصم، قال: «كنّا نأتي أبا عبْدِ الرّحْمٰن السُّلَمي ونحْن غَلَمَةٌ أيْفَاعٌ، فكان يقول لنا: «لا تُجَالسوا الْقُصّاصَ غيْرَ أبي الأحْوص، وإيّاكُمْ وشَقيقاً»».

وتصْديقُ الْخبر عنْد الفلّاس، كثْرةُ روايتِه عن ابْن مسْعودٍ كما هو ظاهرٌ في كتب متُون الحديث؛ ومنْها في صحيحِ مسلم وحْدَه شيءٌ معتبَر؛ قال ابن مَنْجُويَة في رجال صحيح مسْلم (٢/ ٩٩؛ ر: ١٢٣): «روى عنْ عبْد الله بن مسعود في الصّلاة والْفَضائل والصّدْق والدُّعاء».

والْخبر الموالي، أُنْموذجٌ ساقه الفلّاسُ لرواية أبي الأحْوص عن ابْنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

(١) تابع المؤلفَ، ابْنُ سعْدٍ في طبقاته الكبير (٨/ ٣٠٢؛ ر: ٨٨٦٨). وأحمدُ بن إبراهيم والإمامُ أحمدُ معاً في عِلَله (٣/ ٢٤٤؛ ر: ٥٠٧٦)، والإمامُ أحمدُ وحْدَه في مسندِ ابن الجعد (٧٧؛ ر: ٤٢٤)، والجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٦١؛ ر: ١١٨٤)، وهو مقْروناً إلى الْمُثنّى بْن معاذ في التّاريخ الكبير لابْن أبي خيْثمة (قطْعة من الكوفيّين): ٦٧ ـ ٦٨؛ ر: ٧٠، والفسويُّ في المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٠٩).

(٢) المحدث الفاصل: ٤٧٤؛ ر: ٥٦٩. وفيه سَقَطٌ مؤثِّر، فقد أخلّ بقول الأصل: «سمعْتُ أبا الأحْوص، قال: سمعْتُ عبْدَ الله بْنَ مسْعودٍ قال».

وفي هذا الخبر زَيْداً على سوْق روايةِ أبي الأحوص عن عبد الله، معْنىً جليل، وهو تسلْسلُ الحديث بالسّماع ـ عدا موْضِعٍ واحدٍ ـ أي: قوْلُ كلِّ راوٍ عمّنْ روى عنه فيه: «سمعت». وفائدتُه تحقُّق سماعِ خالدٍ الحذّاء منْ عليِّ بْن الأقْمر، وروايتُه عنْه عزيزةٌ.

(٣) عليُّ بن الأَقْمر الهمْدَاني الوَادِعِي؛ نسبه ابن زَنْجويه في طبقات الفقهاء والمحدِّثين (٦٧)؛ روى له البخاري حديثاً من طريقيْن (صحيحه: ٧/ ٧٢؛ ر: ٥٣٩٨ ـ ٥٣٩٩)، بلْ رَوَى له الجماعة. وثّقه يحْيى بن معين (الدقاق: ٨٣؛ ر: ٢٤٨) ويعقوب الْفَسَوي (المعرفة والتاريخ: ٣/ ٨٦).

مسْعودٍ قال: «منْ لـمْ يُدْركِ الرّكوع[أ]، فلا يَعْتَدَّ بالسُّجود»[١].

١٨٠ ـ قال: وسمعْتُ[٢] يحْيى بْنَ سعيدٍ يقول: كنْتُ آخُذُ الْعفْوَ في الْحديث[٣].

١٨١ ـ قال[٤]: وسمعْتُ أزْهَر السّمّان[٥] يقول: «سمعْتُ ابْنَ[ب] عَوْنٍ

(أ) زِيدَ في المحدث الفاصل: «والسجود»؛ وهو تحصيل حاصل.
(ب) (ص): «بن».

---

(١) تابعَ الفلّاس عن بِشْرٍ بنحْوه، مُسدَّدُ بْن مُسَرْهدٍ الحافظ، عنْ خالدٍ به، في الأوْسط لابن المنْذر (٤/١٩٦؛ ر: ٢٠٢٣).
وتابع بشْرَ بْنَ المفضّل ـ شيْخَ المؤلف ـ: عليُّ بْن عاصم، فيما أخرجه البيهقيُّ في السنن الكبرى (٢/١٢٨؛ ر: ٢٥٧٨)، قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكّي، أنبأ أحمد بن سَلْمان الفقيه، أنبأ الحسن بن مُكْرَم، ثنا عليُّ بْنُ عاصم، ثنا خالد الحذاءُ؛ فذَكره بنحْوه.
وإسنادُ المصنِّف ومتابعةُ مُسدّدٍ له جيِّدان، وهما أقْومُ منْ مُتابعةِ عليِّ بْن عاصم بْنِ صُهَيْبٍ الْواسطي، وهذا أنْكَروا عليْه كثْرةَ الْخطأ والْغَلَط، وتَمَادِيَه في ذلك، وترْكه الرُّجوعَ عمّا يُخالفه النّاسُ فيه (ن: تهذيب الكمال: ٢٠/٥٠٧؛ ر: ٤٠٩٤).
وبلفْظ المؤلِّف عيْنه، تابعَ عليَّ بْنَ الأقْمر عنْ أبي الأحْوص مقْروناً إلى هُبيْرَةَ بْن يَرِيم، عنْ عبْد الله فذكره: أبو إسْحاق السَّبِيعيُّ، منْ طريق إسْرائيل عنه، في السنن الكبرى للبيهقي أيضاً (٣/ ٥٢١؛ ر: ٢٦١٥).
(٢) علل الفلاس: موضع متقدّم؛ الكامل: ١/ ٢٦٣؛ ر: ٥٧١؛ الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢١٥؛ ر: ٣٩٨.
(٣) مرّ التعليق عليه فانْظُرْه غير مأمور.
(٤) الجرح والتعديل: ١/ ٢٥٠.
وفي خصوص كُرْدُوس، وقع في حديث بُنْدار (وهو ضمن مجلة الأحمدية، ع ١٨؛ ص: ١١١؛ رح: ٢٤)، متابعةٌ للمؤلِّف باختصارٍ للحكاية، فقال: «حدّثني أزْهَرُ السّمّان، قال: حدّثنا ابْن عوْن، قال: رأيْتُ كرْدوسَ التّغْلبيَّ بالْكوفة، وكان قاصَّ أهْل الْكوفة». قلت: وفيه تعْضيدُ كلامِ أزْهر، ولوْ كان نَقْلُ الخبر تامّاً، لتحقّقنا منْ دعْوى التّصْحيف أوْ عدمِها.
(٥) هو: أزْهر بْن سَعْد السّمّان، أبو بكْر الْباهليّ، موْلاهم الْبصْري. ن: تهذيب الكمال: =

يقول: قدِمْتُ الْكوفةَ سنة إحْدى وتسْعين، وخرجْتُ سنة أرْبَع وتسْعين، فرأيْتُ عبْدَ الرّحْمن بْنَ أبي ليْلَى[أ] ورأيْتُ كُرْدُوساً[1] وكان قاصَّ[ب] الْجماعة، وكان عِمْرانُ الْخيّاطُ[2] ينْقُل إليَّ حديثَ زَيْدِ بْنِ وهْب[3]». فذكرْتُ هذا ليحْيى بْنِ سعيد [١٤/ظ] فأنْكره وقال: غلط بِعَشْر سِنين[4]؛ كيْف يَرى عبْدَ الرّحْمن بْنَ أبي ليْلى[ج]، وهو فُقِدَ في الْجَماجم؟![5].

(أ) (ص): «ليلا». (ب) (ص): «قاض».

(ج) (ص): «ليلا».

= ٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥؛ ر: ٣٠٧.

(١) اختُلِف في اسْم أبيه، فقال الفلّاس في التّاريخ (٤٢٤): «عبّاس»، وهو الْمُصَدّرُ عنْد الْحافظ في التّقْريب. ون: الطّبقات الكبير لابْن سعْد: ٨/ ٣٢٨؛ رت: ٣٠٠٩؛ كنى الدُّولابي: ٣/ ١٠٩٣. ووقع في تاريخ ابن أبي خيثمة (قطعة من الكوفيين: ١٢٨؛ ر: ٢٧٧): كردوس بن عَمرو. وقال ابْنُ أبي حاتم في الْجرح والتّعْديل (٧/ ١٧٥؛ رت: ٩٩٦): «كُرْدوس بْن الْعَبّاس التّغْلِبي.. قال أبو زُرْعة: إنّما هو الثّعْلَبي. وقال أبي: بالتّاء والثّاء جميعاً». ون: تهذيب الكمال: ٢٤/ ١٦٩ ـ ١٧١؛ ر: ٤٩٦٨.

(٢) مولى الجعفي. سَكَتَ عنْه الْبخاري وابْنُ أبي حاتم. ن: التاريخ الكبير: ٦/ ٤١٨؛ ر: ٢٨٣٦؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٣٠٧؛ ر: ١٧١١.

(٣) زَيْد بْن وهْب الْجُهَني، أبو سُلَيْمان الْكوفي. روتْ له الْجماعة.

وأزْهرُ يرْوي عن ابْن عوْن، وابْنُ عوْنٍ يرْوي عنْ عمْران الخيّاط، وهذا يرْوي عنْ أبي سُليْمان زيْد بْن وَهْب.

(٤) كان يحيى شَديدَ التّيقُّظ بخصوص حديث أزْهر؛ وتدلُّ له حكايةُ الأصْل، مُنْضَافةً إلى ما رواه المؤلّفُ أيْضاً قال: «نا أزْهر، نا ابْنُ عوْن، عن إبْراهيم، عنْ عَبِيدة، عنْ عبْد الله، قال رسولُ الله ﷺ: «خيْرُ النّاس قرْني». قال: فحدّثْتُ به يحْيى بْنَ سعيد، فقال: ليْس في حديثِ ابْنِ عوْن «عنْ عبْد الله». فقلْت له: بلى فيه. قال: لا. قلْتُ: إنّ أزْهر حدّثنا عن ابْن عوْنٍ عنْ إبْراهيم، عنْ عَبيدةَ، عنْ عبْد الله. قال: رأيْتُ أزْهر جاء بكتابه ليس فيه «عنْ عبْد الله». قال عمْرو بْن عليّ: فاخْتلفْتُ إلى أزْهر قريباً منْ شهْرٍ لينْظُرَ فيه؛ فنظر في كتابه ثمّ خرج فقال: لَمْ أجدْه إلّا عنْ عَبيدة، عن النّبيّ ﷺ». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٤٠؛ ر: ١١١٩).

(٥) قال الفلّاسُ في تاريخه (٣٣٢): «سمعتُ يحْيى يقول: سمعْتُ شُعْبَةَ يقول: فُقِدَ =

١٨٢ ـ قال[١]: وسمعْتُ[أ] ابْنَ[ب] داود[ج] يقول: خبّرنا[د] يحْيى بْنُ مسلم أبو[هـ] الضّحّاك[٢]، عنْ زيْدِ بْنِ وهْب، قال: رحلْتُ إلى رسولِ الله ﷺ، فقُبِض وأنا في الطّريق.

١٨٣ ـ قال[٣]: وحدّثنا عبْدُ الله بن داود[و]، قال: أخْبرني[ز] مولى لزيْدِ بن وهْب، قال: رأيْتُ[ح] زيْدَ بْنَ وهْبٍ، قدْ أثَّرَ الرّحْلُ[ط]

(أ) التاريخ الكبير: «حدثنا». (ب) (ص): «بن».

(ج) هو: عبد الله بن داود الْخُريْبي؛ أفاده الحاكم.

(د) التاريخ الكبير: «عن»؛ الأسامي: «أخبرنا»؛ الرحلة: «أنبا».

(هـ) في مطبوع الرحلة: «أخو»؛ وهو غير سديد.

(و) زِيدَ عند الفاكهي: «الخُريْبي».

(ز) أخبار مكة؛ تاريخ ابن أبي خيثمة؛ إكمال تهذيب الكمال: دثنا. وفي الحلية: «أخبرتْنا موْلاةٌ لزيْد بْن وهْبٍ قالت: «كان زيد بن وهب قد أثر...» إلى مُنْتهاه.

(ح) تاريخ ابن أبي خيثمة؛ إكمال تهذيب الكمال: «كان». وما في الأصل أقْوم.

(ط) (ص): «أتى الرجل»؛ تصحيف. والرّحل السفر والترحال.

= عبد الرّحْمٰن بنُ أبي لَيْلَى وعبدُ الله بن شَدَّادٍ في الجَمَاجِم، اقْتحم بهما فَرَسَاهُما الفُرَاتَ فَذَهَبَا». وقال في موْضع آخر منه (٢٨٩): «أُصِيبَ عُقْبةُ بْنُ عبْد الْغَافِرِ في الْجَمَاجِمِ، سنة ثلاثٍ وثَمانين».

قلت: لعلَّ أزهر سمع الخبَرَ على وجْهه وكتبه مُهْمَلاً على الْعادة عنْدهمْ، ثمّ لمّا اسْتدْعاهُ صَحَّفَ «سبْعين» إلى «تسْعين»، وذلكَ شائعٌ ذائع.

(١) التاريخ الكبير: ٣/ ٤٠٧؛ ر: ١٣٥٢؛ دون الْكُنْية ـ ونقله في بغية الطلب في تاريخ حلب: ٩/ ٤٠٥٦؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٩٨ ب؛ و ٢٤٨ ب؛ الرحلة في طلب الحديث: ١٦٧؛ ر: ٦٩. والخبرُ معلّقٌ في الجرح والتعديل: ٣/ ٥٧٤؛ ر: ٢٦٠٠؛ التعديل والتجريح: ٢/ ٦١٤؛ ر: ٣٨٨.

(٢) يحْيى بْن مسْلم الهمداني، أبو الضّحّاك الْكُوفي. ن: تهذيب الكمال: ٣١/ ٥٣٦؛ ر: ٦٩٢٢.

(٣) أخبار مكة للفاكهي: ١/ ٤٠١؛ ر: ٨٥٧؛ ١/ ٤١٠؛ ر: ٨٨٤؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٣/ ١٧٥؛ ر: ٣٤٥٠ ـ ونقله عنه مغلطاي: ٥/ ١٧٣؛ ر: ١٧٩٤ ـ حلية الأولياء: ٤/ ١٧١.

بوجْهه[أ] من الْحجّ والْعُمْرة.

١٨٤ ـ قال: نا عبْد الوهّاب الثّقفي، قال: حدّثنا هشام[١]، عنْ محمّد[٢]، عنْ عَبِيدَةَ[٣]، أنّه أسْلم قبْلَ أنْ يُقْبَضَ [النّبيّ ﷺ] بسنتيْن، ولكنّه لـمْ يأْتِهِ[٤].

(أ) أخبار مكّة: «في وجهه».

---

(١) هو: هشام بْنُ حَسّان الْقُرْدُوسي. (٢) هو: ابن سيرين.

(٣) هو: ابن عمْرو السَّلْماني، أبو مُسْلِم.

(٤) روايةُ المؤلِّف لخبر عَبيدةَ ولفْظُه منْ طريقِ شيخهِ عبد الوهّاب الثقفي من أفْراد الْكتاب، إذْ لم أقفْ عليها في غيْره.
والمشهورُ منْ لفْظ الْخبر: «أسْلمْتُ قبْل وفاة النبي ﷺ بسنتيْن»، وهذا الْقدْرُ منه أخْرجه ابْنُ أبي خيْثمة في تاريخه (السفر ٢: ٢/ ٨٦٩؛ ر: ٣٦٧١) وأبو نُعَيْم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩٨؛ ر: ٤٨١٨)، والخليليُّ في الإرْشاد (٢/ ٥٣٤) والخطيبُ في تاريخه (١٢/ ٤٢٢؛ ر: ٥٧٦٧)، ثلاثتهُمْ عنْ يحيى بن سعيدٍ عنْ هشامٍ به. ولـمْ تقع الزيادةُ على هذا الْقدْر منْ روايةِ يحيى عنْ هشامٍ إلّا عنْدَ الْفَسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٢٩)، ففيه: «ولكنّي لم أره»، ووقع فيه إبدالُ «السنتيْن» بـ«عامين».
وأخْرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثالث: ٣/ ١٣٤؛ ر: ٤١٤٣) عنْ مُعاذِ بن معاذ عنْ هشام به. وزادَ معاذ: «ولـمْ أرَهُ». وأخْرجه أيضاً عنْ عبد الله بْنِ بكْر السّهْمي (السفر الثالث: ٣/ ١٣٥؛ ر: ٤١٤٤)، وزاد: «ولكنْ لـمْ يلْقَهُ».
ولفْظُ الْخطاب من الْخبر: «صلّيْتُ قبْل وفاة النّبيّ ﷺ بسنتيْن» مُجرّداً، مخرّجٌ عند البخاري في تاريخه (٦/ ٨٢؛ ر: ١٧٧٦)، عنْ عبْد السّلام ـ أظنُّهُ ابْن حرْب النّهْدي ـ عنْ هشام به؛ وبزيادةِ عبارةِ «ولـمْ ألْقَه» على الْقَدْر السّابق لثلاثةٍ: لأحمدَ بن بشير وأبي أُسَامةَ حمّاد بْن أسامةَ ـ وطريقُ هذا على شَرْط مسْلم ـ كلاهما عنْ هشام به، عنْد أبي نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩١٧؛ ر: ٤٨١٦)، ولعيسى بْن يونس بْنِ أبي إسْحاق السَّبِيعي، عن هشام به، في فوائد ابن أخي مِيمِي (١٨٤؛ ر: ٣٧٢) ـ وهذا الإسْنادُ على شرْط الْبُخاري ـ. ولفظُ الْغيْبة منْه؛ أي: «صلّى قبْل وفاة...»، رواه حمّادُ بن زيْدٍ عنْ هشام به، في أخْبار الْقُضاة لوكيع (٢/ ٤٠٠)، غير أنه زاد: «ولكنّهُ لـمْ يرَ النبي ﷺ».
والخبرُ بعد هذا بخلْفٍ يسير، معلّقٌ في سنن الترمذي (١/ ١٩؛ ر: ١٣)، والْجرْح والتّعْديل لابن أبي حاتم (٦/ ٩١؛ ر: ٤٦٦)، وتصْحيفات المحدّثين لأبي أحمد =

١٨٥ - نا[1] عبد الله بن نُمَيْر قال: أخْبرنا محمّدُ [بْن] إسْحاق[أ]، عنْ يزيد بْنِ أبي حَبيب، عنْ مَرْثَدِ[ب] بْنِ عبْد الله الْيَزَني، عنْ عبْد الرّحْمٰن بْنِ عُسَيْلَةَ الصُّنَابِحِيّ، قال: وفدْتُ[ج] إلى رسول الله[د]، فقُبِضَ وأنا بالْجُحْفة، فقدِمْتُ الْمدينةَ وأصْحابُ رسولِ الله[هـ] مُتَوافرون، فسألْتُ بِلالاً عنْ ليْلة

(أ) في الأصل: «محمد وإسحاق».   (ب) في الأصل: «مربد»؛ تصحيف.

(ج) (ص): «وقدت».

(د) المراسيل: «النبي». والصّلاةُ على النبيِّ مزيدةٌ في كتاب الحاكم.

(هـ) زيدت الصّلاةُ على النبيِّ في المراسيل والأسامي والكنى.

= الْعسْكري (٢/ ٧٦٦)، والمسْتخْرج لأبي الْقاسم ابن منْده (٣/ ٥٢).

ورجالُ الْحديث منْ لدنْ هشامٍ رجالُ الصّحيح؛ قاله الهيْثمي في المجْمع (١٠/ ٧؛ ر: ١٦٢٥٤)، وإسْنادُه مسْتقيمٌ، لكنْ زاد ابنُ أبي خيْثَمة عَقيبَ رواية يحيى: «قال يحيى: لم أجدْه عنْدي وأنا أهابُهُ»، وهي عبارةٌ موهِمةٌ جرّاءَ الاخْتصار، وقدْ وقع بسْطُها للخليلي فانْجلى معناها: «قال يحيى: لم أجدْه إلّا عنْد هشامٍ الْقُرْدوسي وأنا أهابُه». فإنْ كان يحيى قصَدَ إلى أنّه شكَّ في سماعه منْه أو اتّهمَ حفْظَه له أوْ توهّمه في مكتوبه فلمْ يجدْه - وهو الذي تفيدُه عبارتُهُ عنْد ابْن أبي خيثمة - فذلك مدْفوعٌ بمتابعةِ الثِّقات له، وسماعِهِمْ له منْ هشامٍ أيضاً. وإنْ كان قصَدَ إلى تفرّدِ هشامٍ به إذْ عليْه مَدارُه - وهو الذي تُفيدُه عبارتُه عندَ الخليلي - فلا مَقْدَحَ فيه أيضاً؛ لأنّه تفرُّد الثِّقة، ثمّ هو أوثقُ في ابن سيرينَ من غيْره، ويحيى القطّانُ نفسُه يصرِّح بهذا، فينقلُ عنْهُ ابْنُ المدينيِّ قوْلَه: «هشام بْنُ حسّانٍ في ابْن سيرينَ أحبُّ إليَّ منْ عاصم الأحْولِ، وخالدٍ الحذّاء في ابْن سِيرين» (تهذيب الكمال: ٣٠/ ١٨٦؛ ر: ٦٥٧٢). وأيّاً ما كان، فإنّ الحاسّة النّقْديّةَ عنْد يحْيى ليْستْ بالأمْر اليسير، ولكنَّ عبارتَه بمجرّدها لا تُعِلُّ الحديث.

وفائدةُ الخبر: نفْيُ الصُّحْبة عن عَبيدةَ، وإرسالُ حديثِه عن النبي ﷺ.

(١) المراسيل لابن أبي حاتم: ١٢٢ - ١٢٣؛ ر: ٤٤٠؛ تاريخ دمشق: ٥٣/ ١٢٨؛ بلفظ: «ما فاتني النّبيّ ﷺ، إلّا بخمْس ليال» فذكره؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: القسم المخطوط: و ٣٠٥ - ب؛ إلى «متوافرون»؛ الرحلة في طلب الحديث: ١٦٧؛ ر: ٦٨؛ إلى «بالجحفة»؛ (لكن وقع ثمّة تصحيف كنية المؤلّف أبي حفص إلى «أبي جعفر»).

الْقدْر، فلمْ يُعَتِّمْ(أ) أنْ(ب) قال: ليْلة ثلاث وعشْرين(ج).

١٨٦ ـ قال: وحدّثنا أبو مُعاوية(١)، قال: أخْبرنا الأعْمش، قال: قال لي شقِيقُ بْن سلمة: لقدْ رأَيْتُني يوْمَ بُزَاخَةَ(٢)، وأنا الْهَرّابُ منْ خالدِ بْنِ الْوليد، فوقعْتُ عنْ بعيرٍ لي، فكادتْ تنْدَقُّ عنُقي؛ فلوْ مِتُّ، لكانتِ النّارُ!(٣).

١٨٧ ـ قال: وحدّثنا وكيع، قال: حدّثنا أبو الْعَنْبس عمْرُو بْنُ مَرْوان(٤)، قال: قلْتُ لأبي وائلٍ: أدرْكْتَ النّبيَّ؟ قال: نعمْ، وأنا غُلامٌ(٥).

(أ) (ص): «يغتم»؛ تاريخ دمشق: «يعلم»؛ وكلُّ ذلك تصْحيف.

(ب) المراسيل: «إن»؛ تصحيف.

(ج) المراسيل: «وعشرون». والحديثُ تقدّم تخريجُه وشيكاً.

---

(١) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

(٢) كذا بالضّمّ، وهي كذلك في حذف منْ نسَب قُريْش (٤٤)؛ وناسخُ الأصْل من الْوَثَاقة بمكان، وهو أبو إسْحاق النَّجِيرَميُّ (نحو ٣٥٥هـ). ويوْمُ بُزَاخة لخالد بْن الْوليد على أسد وغَطَفَان، كان في سنة ١١هـ للهجْرة، ويُعْرف بيوْم الرِّدّة، وبُزاخة ماءٌ لبني أسَد، وهو غيْرُ يوْم بزاخة الذي وقع في الجاهلية. وهو الذي ذكره الْبَعِيثُ في قوله:

وخالُكَ رَدَّ الْقوْمَ يوْمَ بُزَاخةٍ   وكَرّ حِفَاظاً والأسنّةُ ترْدَمُ

ن: شعر الْبَعيث المجاشعي: ٢٥؛ ر: ٦٧. (وأحال عليه جامِعُهُ في اللّسان ولم أجدْه، وإنّما وقفْتُ عليْه في معجم ما استعجم: ١/ ٢٤٧). ون: الأمْكنة لأبي الفتح الإسكندري: ١/ ١٧٩؛ ر: ١٠٣؛ ١/ ٥١٦؛ ر: ٣٦٩.

(٣) تابع الفلّاس، ابنُ سعدٍ في كبرى طبقاته (٨/ ٢١٦؛ ر: ٨٥١٧)، وأبو خَيْثمةَ زُهيْرُ بن حرْب في التاريخ الكبير (السفر الثالث: ٣/ ١٨٣؛ ر: ٤٣٩١) لابنه، وابنُ أبي شيبة في المصنف (١٨/ ٣٤٧؛ ر: ٣٤٥٩٤). ومنْ طريق ابن أبي شيبة، أخرجه الفَسَويُّ في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٢٧) والخطيبُ في تاريخه (١٠/ ٣٧١؛ ر: ٣١٠١).

(٤) قال الفلّاسُ في التّاريخ (٤٠٩): «أبو الْعَنْبَس، عمْرو بْن مرْوان. سمعْتُ وكيعاً يقول: وقدْ رَوى عنْ إبْراهيمَ وأبي وائلٍ». قلْت: وإبْراهيمُ هو النّخَعي. ون: التاريخ الكبير: ٦/ ٣٧٥؛ رت: ٢٦٨٣؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٢٦١؛ رت: ١٤٤٥؛ كنى مسلم: ١/ ٦٢٧؛ رت: ٢٥٥٨.

(٥) تابع الفلّاسَ، ابنُ سعْد في الطّبقات الكبير (٨/ ٢١٦؛ ر: ٨٥١٥)؛ وعليُّ بْنُ محمَّدٍ في الْعلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٤٧٦؛ ر: ٦٠٣٥)؛ وزادا معاً: «وأنا غلامٌ أمْرَدُ، ولمْ أرَهُ».

١٨٨ - وحدّثنا[(١)] مُعْتَمِر[(٢)]، قال: سمعْتُ أبي يقول[(أ)]: قال: سمعْتُ أبا عُثْمان[(ب)] النّهْدِيَّ[(٣)] يقول[(ج)]: أدْركْتُ الْجاهليّةَ، فما سمعْتُ صوْتَ صَنْجٍ[(د)] ولا بَرْبَطٍ[(٤)] ولا مِزْمارٍ أحْسن منْ صوْتِ أبي موسى بالقُرْآن، وإنْ[(هـ)] كانَ لَيُصلِّي بنا صلاةَ الصُّبْح، فنَوَدُّ أنّه[(و)] قَرَأَ بالْبقرة[(ز)]، منْ حُسْنِ صوْتِه.

قال: و[(ح)]حدّثني[(٥)] صَفْوانُ بْنُ عيسى[(٦)]، قال[(ط)]: حدّثنا سُلَيْمانُ التّيْميُّ[(٧)]،

(أ) التاريخ: «قال». (ب) (ص): «عثمن».
(ج) في التدوين: «عنْ معْتمر، عنْ أبيه، عنْ أبي عثْمان النّهْدي ﷺ يقول».
(د) (ص): «صبح». (هـ) التاريخ: «فإن».
(و) التاريخ: «لو». (ز) التدوين: «البقرة».
(ح) التاريخ: «وسمعت». (ط) التاريخ: «يقول».

---

(١) تاريخ عمرو بن علي الفلّاس (٢٩٣)؛ إلى قوله: «وزاد فيه: ولا نَايٍ»؛ الاستيعاب (٢/ ٨٥٥؛ ر: ١٤٦١)؛ وليْس فيه رواية صفوانِ بْنِ عيسى؛ وما دُونَها فيه؛ التّدْوين في أخْبار قزوين (٣/ ٤٥٦)؛ إلى قوله: «حسن صوته».
(٢) مُعْتمِر بْن سليْمان التّيْمي.
(٣) المؤلّف في التاريخ (٢٩٢): مات أبو عثْمان النَّهْدِيُّ، سنة خمْسٍ وتسْعين، وهو ابْن ثلاثين ومئةِ سنةٍ، واسْمُه عبْدُ الرّحْمٰن بْن مَلّ، وقدْ أدْرك الجاهليّةَ.
(٤) تعريب «بَرْبَت»، وهو العُود بالفارسيّة، وأصْلُ معْناه: صدْرُ الإوَزّة؛ لأنّه يشْبهه. أفاده أدي شير في الألفاظ الفارسية المعربة: ١٨.
(٥) وهذه روايةٌ أخْرى عن التّيْمي منْ طريق صفْوان بن عيسى، بعْدَ سَوْقه لطريق ولده مُعْتَمِر. وتابعَ المؤلِّفَ عنْ صفْوان بْنِ عيسى به، الْبغويُّ في معْجم الصّحابة (٣/ ٤٠٥؛ ر: ٢١٨٦)، ويزيدُ بْنُ سِنان في مُسْتخْرَج أبي عَوانة (٣/ ٤٨٣؛ ر: ٣٩١٩)، وعُبيْدُ الله بْنُ عمر في الحلْية (١/ ٢٥٨) ومعْرفةِ الصّحابة لأبي نُعيْم (٤/ ١٧٥١؛ ر: ٤٤٣٤)؛ كلُّهمْ إلى قوله: «أحْسن منْ صوْته».
(٦) أبو محمّد الزّهْري القُرشي الْبصْري، من ثقات شيوخ المؤلِّف. ن: التاريخ الكبير: ٤/ ٣٠٩؛ ر: ٢٩٣٨؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٤٢٥؛ ر: ١٨٦٥؛ تهذيب الكمال: ١٣/ ٢٠٨؛ ر: ٢٨٩٠.
(٧) هو: ابن طرخان، أبو المعتمِر.

عنْ أبي عُثْمان[أ] بمثْلِه؛ وزاد فيه: «ولا نَايٍ»[١] [١٥/و] فحدّثْتُ[ب] به يحْيى بْنَ سعيد، فاسْتحْسنه واسْتَعَادَنِيهِ غيْرَ مرّة، وقال: كمْ كان عنْدَ مُعْتَمِرٍ[٢]، عنْ أبيه، عنْ أبي عثمان؟. قلْت: مئةٌ[ج]. قال: عنْدي خمْسون[د].

١٨٩ ـ قال[٣]: وحدّثنا أبو قُتيْبة[٤]، قال: حدّثنا أبو حَبيبٍ الْمِرْبَدِيّ[هـ] ـ وهو[و] يَزِيدُ بْنُ [أبي][ز] صالح ـ قال: سمعْتُ أبا عثْمان النّهْديَّ

(أ) زِيدَ «النهدي» في التاريخ.
(ب) (ص): «فحدث».
(ج) (ص): «ماية».
(د) في طبعة الاستيعاب: «ستون»؛ وفي نسخة منه «خمسون» مثلما في الأصل.
(هـ) بالباء وقع في أصْل مخْطوطةِ تاريخ بغداد، وجَنَحَ مُحشِّيه إلى أنّه تصْحيفٌ، وأبْدله بـ«المِرْيدي»، وليس كذلك. وصحِّفَ إلى «المرثدي» في الأسامي والكنى للحاكم، ومطْبوعة تاريخ دمشق (٣٥/ ٤٧٢)، وإلى «المرْوزي» في تهْذيب الكمال (١٧/ ٤٢٧)، وكلُّ ذلك خطأٌ، إذ النسبةُ إلى سوق المرْبد، قال الفلّاس في تاريخه (٣٦٥): يَزيدُ بْن أبي صالح، أبو حَبيب، رجلٌ منْ بني سُليْم، كان ينْزِلُ الْمِرْبَد. ون في ترجمته: التاريخ الكبير: ٨/ ٣٤٢؛ رت: ٣٢٤٧؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣؛ رت: ١١٤٨؛ كنى مسلم: ١/ ٢٥٦؛ رت: ٨٨٠.
(و) تاريخ دمشق: «واسمه».
(ز) لَحَقٌ مُسْتَدْرك.

---

(١) تابعَ الفلّاسَ في الخبر الأول إلى قوله: «منْ حسْن صوْته»: الإمامُ أحمدُ في الغيلانيات (١٩٠؛ ر: ١٦٣). والخبرُ معلّقٌ عنْ أبي عثْمان في الْكشف والبيان للثعلبي (٣/ ٤١٦)؛ وفوائدِ أبي الفرَج الثقفي (رح: ٧)؛ كلاهما إلى قوله: «منْ حُسْنِ صوْتِه».
(٢) ابن سليمان التّيمي.
(٣) الخبرُ مسْتوفىً في تاريخ الفلّاس: ٢٩٢؛ تاريخ بغْداد: ١١/ ٤٦١؛ وهو في الهداية والإرشاد للكلاباذي (١/ ٤٤١؛ ر: ٦٤٧) وتاريخ دمشق (٣٥/ ٤٦٩)، مجرّداً عن الإسْناد؛ بلفْظ الخطاب: «قدْ حججْتُ...»؛ وفي أخبار قزوين (٣/ ٤٥٦) معلّقاً بلفْظ الْغِياب. وبالنَّقل أيضاً عن الخطيب في موْضعٍ ثانٍ من تاريخ دمشق (٣٥/ ٤٧٢). وهو أيضاً في الأسامي والكنى للحاكم (٤/ ٧٨؛ ر: ١٧٤٧) إلى قوله: «صالح». وفي تاريخي بغْداد ودمشق: حدثني.
(٤) سَلْم بْن قتيْبةَ الخراساني الفرْيابي الشَّعيريّ البصري.

يقول: «حَجَجْتُ في الْجاهليّة حجّتيْن»(١).

١٩٠ ـ قال(٢): فحدّثني(أ) عُبيْدُ الله بْنُ عبْد الْمجيد(ب) الْحَنَفي(٣)، قال(ج): حدّثنا قُرّةُ بْنُ خالد(٤)، عنْ(د) عِصْمةَ أبي حُكَيْمَة(٥)، قال: سمعْتُ أبا عثْمان النّهْديَّ يقول: كنّا في الْجاهليّة نعْمِدُ إلى النّاقة الصّعْبةِ التي لـمْ يَحْمِلْ عليْها فَحْلٌ قطُّ(هـ)، فنَحْمِلُ(و) عليْها أصْنامَنا، فما يكونُ في الإبلِ بَعِيرٌ أذلَّ منْها(ز).

١٩١ ـ قال(٦): وسمعْتُ يزيدَ بْنَ هارون(ح) يقول(ط): أخْبرنا الْحجّاجُ بْنُ

(أ) التاريخ؛ الأسامي والكنى: «نا».

(ب) زيد في التاريخ في هذا الموضع: «أبو علي». واقْتصَر الدارقطني على إيرادِ الْكنْية والنّسْبة دون الاسم.

(ج) «قال»: ليست في المؤتلف والمختلف.

(د) التاريخ؛ المؤتلف والمختلف: «قال: حدَّثني».

(هـ) لفظُ البتّ ساقطٌ من المؤتلف والمختلف. (و) المؤتلف والمختلف: «فتحمل».

(ز) التاريخ: «فلا تكونُ في القومِ ناقةٌ أذَلّ منْها»؛ المؤتلف والمختلف: «فلا تكونُ ناقةٌ أذلّ منْها».

(ح) (ص): «هرون».

(ط) في الأصل: «يقول: قال» كذا؛ وهو وَهَمٌ من النّاسخ مُقْتضاه عدمُ فهْمه اصْطلاحَ =

---

(١) تابع الفلّاسَ، جرّاح بْن مخْلد الْبصْري الْعِجْلي في كنى الدّولابي (٢/ ٤٤١؛ ر: ٧٩٢)؛ وصحّف فيه اسم أبي قتيبة «سلْم» إلى «سالم».

(٢) تاريخ الفلاس: ٢٩٣؛ المؤتلف والمخْتلف للدّارَقطْني: ٢/ ٥٦٦؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٤/ ٢١٠؛ ر: ١٨٧٨؛ إلى «حكيمة».

(٣) أبو عليّ الْبصْري، روى له الستّة؛ منْ شيوخ المؤلّف.

(٤) سَدُوسي، روتْ له الْجماعة. ن: التاريخ الكبير: ٧/ ١٨٣؛ ر: ٨١٨؛ الجرح والتعديل: ٧/ ١٣٠؛ ر: ٧٤٧؛ تهذيب الكمال: ٢٣/ ٥٧٧ ـ ٥٨٠؛ ر: ٤٨٧٠.

(٥) البصْريّ الغزّال، قال أبو حاتم: محلّه الصِّدق. ن: التاريخ الكبير: ٧/ ٦٣؛ ر: ٢٨٨؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٢٠؛ ر: ١٠٠.

(٦) تاريخُ عمرو بن عليٍّ الفلّاس: ٢٩٢.

أبي زيْنب، قال: سمعْتُ أبا عثْمانَ النّهْديَّ يقول: كنّا في الْجاهليّة؛ فنادَى[أ] مُناديهمْ[ب]: «إنّ[ج] إلَهكمْ[١] قدْ ضَلّ». فخرجْنا نطْلُبُه على كلّ صعْبٍ وذَلُولٍ؛ فإذا مُناديهمْ[د] يُنادي: «إنّا قدْ وَجدْناه»، أو شبْهه، فنزلْنا، فَنَحَرْنا عنْده الْجَزُورَ[٢].

١٩٢ ـ حدّثني[٣] أزْهرُ بْنُ سَعْد[هـ]، قال: أنبأنا[و] ابْنُ[ز] عوْن، قال: سمعْتُ أبا رَجَاء[ح] يقول: هربْنا من النّبيّ ﷺ[ط] في الْبَرِّيّة[ي]، فأصبْنا رِجْلَ ظَبْيٍ ميّتٍ، فعقَدْناه[ك] بالْبَقْل وأكلْناه[ل].

= النّسّاخ، فقدْ وجد في الأصْل الذي نقل عنه، «قال»، فوْق «يقُولُ»؛ وهو تنْبيهٌ إلى ما وقع في نسْخةٍ أخرى على سبيل الرّواية، فكان أنْ جَمَعَ بيْنهما، وليْس يصحّ ذلك؛ وأيّاً ما كان، ففيه تنْبيهٌ إلى نفاسة ودقّة النّسْخة المنْقول عنْها، والتي هي أمُّ هذا الْفرْع الْواقعِ بالْيَد.

(أ) التاريخ: «فإذا»؛ وفوقها في أصله «فنادى» تنبيهاً على اختلاف الرواية.

(ب) (ص): «مناد بهم».

(ج) التاريخ: «ألا إن».

(د) (ص): «مناد بهم».

(هـ) زيد في الأسامي والكنى: «السّمّان».

(و) التاريخ؛ الأسامي والكنى: «ارنا».

(ز) (ص): «بن».

(ح) (ص): «رجا».

(ط) الصّلاةُ على النبيِّ غيْرُ واقعةٍ في التاريخ.

(ي) التاريخ: «فكنا في البرية».

(ك) الأسامي والكنى: «... رحل... فعمدناه...»؛ تصحيفٌ في الموضعيْن.

(ل) التاريخ: «فأكلناه».

---

(١) هو: حجَرٌ حسبما فسّرتْه الْمتابعاتُ.

(٢) تابعَ الفلّاسَ عنْ يزيد: ابنُ سعْد في كبْرى طبقاته (٩/ ٦٩؛ ر: ٩٧٠٢)، بنحوه. وابْنُ أبي شيْبةَ في المصنّف (١٨/ ٣٥١؛ ر: ٣٤٦١٥) ـ ومنْ طريقه الْخطيبُ في تاريخ مدينة السلام (١١/ ٤٥٩). وابْنُ عساكر في تاريخ دمشْق (٣٥/ ٤٧١) ـ. ومحمّدُ بْنُ عبْد الْملك الْواسطي في معْجم الصّحابة للْبغوي (٤/ ١٧٢؛ ر: ٢٧١٦). وأبو هاشمٍ زيادُ بْنُ أيّوب البغدادي في معجم الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨٧٠؛ ر: ٤٧٠٧).
ون: حكايات أُخَرَ للنّهدي أيضاً عنْ جاهليّة الْعرب، في دلائل قاسم بن ثابت بْن حزْم السّرقسْطي: ٢/ ٦٥٣؛ ٣/ ١٢١١؛ ر: ٥٤٧.

(٣) التاريخ للفلّاس: ٣١٦؛ وفيه: «نا»؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٥٥ أ؛ وفيه: «نا».

١٩٣ ـ قال: وحدّثني أزهر[(١)]، قال: أخبرنا ابْنُ[(أ)] عوْن، قال: سمعْتُ أبا رَجَاء[(ب)] يقول: «يأْتُوني وأنا مثْلُ الْقُفّة[(٢)]، فيَحْمِلوني فيَضَعُوني في الصَّفِّ، فأقْرأُ بهِمُ الثّلاثين والأرْبعينَ آيةً في ركْعة»[(٣)]؛ يعْني: قيام رمَضان.

١٩٤ ـ قال: حدّثنا حاتِمُ بْن وَرْدان[(٤)]، قال: حدّثنا أيّوب[(٥)]، قال: قال لي أبو رَجَاء[(ج)]: «قرأْتُ الْبارحةَ سورةَ كذا وسورةَ كذا». قال أيّوب: وكانَ شيْخُنا غَبِيّاً[(٦)]، ولوْلا ذلك ما احْتملْتُ ذلك عنه![(٧)].

(أ) (ص): «بن».
(ب) (ص): «رجا».
(ج) (ص): «رجا». وهو الْعُطَاردي.

---

(١) تقدّم.
(٢) قوْلُه: «مثْل القُفَّة». فسّره القُتبيُّ (٢/ ٥٧٨) فقال: «ذَكر الزّياديُّ عن الأَصْمعي أَنّ القُفَّة من الرِجال الْقصيرُ الجِرْم. يقول: قد انْضَمَّ بعضي الى بعْض من الهَرَم، فكأَنِّي صَغيرُ الجِرْم؛ ولسْتُ كذلك». قلت: ويحتملُ تفْسيراً آخر، وهو أَنْ يقْصِدَ إلى التّشْبيه بالْفَقْعة، قال أبو عبيد في غريب الْحديث (٤/ ٢٩٦؛ ر: ٦٦٣): وهي شيْءٌ شبيهٌ بالزَّبِيل ليْس بالْكبير، يُعْمَلُ منْ خُوصٍ، وليْستْ له عُرىً؛ وهو الذي يسمّيه النّاسُ بالْعراق: القُفَّة.
(٣) قال القُتَبي في غريب الْحديث (٢/ ٥٧٨): «يرْويه سعيدُ بْنُ عامرٍ، عنْ أَسْماء بْن عُبَيْد». واللفظُ فيه: «يَأتونني فيحْملونني كأَنّي قُفَّة، حتّى يضعوني في مَقام الإمام، فأَقْرأ بهم الثّلاثين والأرْبعين في ركْعة».اهـ. وعن ابن قتيْبةَ تلقّف هذا الحديثَ أصحابُ الْغريب فنَقَلوه عنْه.
(٤) أبو صالح الْبصْري، كان إمامَ مسْجد أيّوب السّخْتياني، ثقةٌ. ن: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٦٠؛ ر: ١١٦٠؛ تهذيب الكمال: ٥/ ١٩٧؛ ر: ٩٩٩.
(٥) هو: السَّخْتياني.
(٦) أي: لمْ يفْطن. قلت: بذا شَرَحه الْخليلُ كما في إكْمال المعلم لعياض (١/ ١٠٠).
(٧) تابع الفلّاسَ، أبو الْفتْح نصْرُ بن المغِيرة، منْ طريق ابن أبي خيْثَمَةَ في التاريخ الكبير (السِّفْر الثالث: ٢/ ٩٦؛ ر: ١٨٩٢) عنه به، بلفظ: «رزقَ الله اللّيْلةَ خيْراً: قرأْتُ سورةَ كذا، وسورةَ كذا، حتّى عَدَّ سبْعَ سُوَر. قال أيّوب: فاحْتملْتُ له ذاك، ولوْ كان غيْرهُ ما احْتمَلْتُه له؛ لأنّه كان شيْخاً غبيّاً!».

١٩٥ ـ قال[(١)]: حدّثنا حيّان[(٢)] أبو جَبَلَةَ[(أ)]، قال: حدّثنا [١٥/ظ] يونُسُ بن عُبيْد، عنْ أبي رَجاء[(ب)]، قال: منْ سَرّه أنْ يكون مُومناً تقيّاً[(ج)]، فلْيكُنْ أَذَلّ منْ قَعُودِ إبلٍ، كلُّ مَنْ مَرَّ به أرْغاه[(٣)].

١٩٦ ـ قال أبو حفْص: أنْشَدَنا حيّان أبو جَبَلَةَ:

تلْقَى[(د)] السَّرِيَّ[(هـ)] منَ الرِّجالِ بنفْسِهِ ... وابْنُ السَّرِيِّ إذا سَرَى[(و)] أسْرَاهُما[(٤)]

(أ) في الدلائل: «حبلة»؛ بالحاء، وضبَطها ثّمة بالسّكون، وكلُّ ذلك لا يصحّ.

(ب) (ص): «رجا». وفي الدلائل: «قال: نا أبو رجاء».

(ج) (ص): «نقيا». (د) (ص): «تلقا».

(هـ) صحفت في الأصل إلى «السرير»، ثم صححت.

(و) (ص): «سرا».

---

(١) الدلائل لقاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي: ٣/ ١٠٧٢؛ ر: ٤٥٩.

(٢) هو: حيّان بن عبد الله بن جبلة الدّارمي البصْري (الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٣/ ١٩٢؛ ر: ١٢٣٠). قال الفلّاس: كان كذّاباً وكان صائغاً. سمعْتُ عمرو الأنْماطيَّ يقول: أتيْتُه وسمعْتُه يقول: ثنا الْحسَن أنّ عُمَرَ بْنَ الخطّاب أُتِيَ بسارقٍ فقَطع يَدَه؛ فقال: ما حملَكَ على ذلك؟. فقال: الْقدر، فضَربه أرْبعين. ثمّ أقَرّ أنّه لمْ يسمعْه منَ الْحسن، وحلَفَ أنْ لا يُحَدّث، وكتبْتُ عليْه كتاباً وأشْهدتُ عليْه شهوداً وترکْتُه (الكامل: ٤/ ١٥٦؛ ر: ٥٧٣٥؛ المحدث الفاصل: ٣١٧؛ الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٦٩؛ ر: ١٥١٠). ون: تاريخ الإسلام: ٤/ ٨٤١؛ ر: ٨٩.

قلت: وترخُّصُ المؤلّف في النقل عنه مع اسْتبدادِه بتضْعيفه ـ إذْ لم يَرَ ابْنُ عديٍّ لغيْرِه فيه قوْلاً ـ لأجْل أنّه إنّما ينْقلُ عنْه واحداً من الأخْبار الْمَقَاطيع، لا حديثاً مرْفوعاً.

(٣) تابعَ الفلّاس، أبو سلمةَ الباهليُّ يحْيى بْن خَلَف، في غريب الحديث للخطّابي (٣/ ٥٧)؛ بخُلْفٍ يسير. ووقع الخبرُ معلّقاً في المجموع المغيث لأبي موسى المديني (٢/ ٧٣٠)؛ والدرّ المنثور (١/ ٦٢)، عن ابن أبي الدّنيا.

ووقع في كتاب الزّهْد لابْن حنْبل (٢٥٦؛ ر: ١٨٤٠): «حدّثنا يونُس ـ هو: ابْن محمّد ـ حدّثنا حمّاد، عنْ أيّوب، قال: قال أبو رَجاء: أذلّ منْ قَعُودِ إبلٍ». قلْت: كذا وقع، ولمْ أفهمْ له وجْهاً ظاهراً اسْتقْلالاً، والظّنُّ أنّ في أصْل الْمخْطوط سَقَطاً ذهب معه الْمعْنى بالْكلّيّة. ثمّ دُلِلْتُ عليه في الحلية لأبي نعيم (٢/ ٣٠٦)، عن طريق حماد عن أيوب، بدون نقص؛ وفيه: «والله إن المؤمن أذل في نفسه...».

(٤) الْبيْتُ في الْمَشُوف المعْلم: ١/ ٣٩٤؛ تهْذيب إصْلاح المنْطق للتبريزي: ٥٠٠؛ =

١٩٧ ـ قال[١]: وسمعْتُ عبْدَ الله بْنَ داود، قال[أ]: سمعْتُ عليَّ بْنَ صالح[٢]، يقول: بلغَ سُوَيْدُ بن غَفَلَةَ[٣] عشْرين ومئة[ب] سنةٍ، لـمْ يُرَ مُسْتَانِداً قطُّ، ولا مُحْتَبِياً قطُّ[ج]، وأصابَ بِكْراً.

قال أبو داود: يعْني: في الْعام الذي ماتَ[د] فيه.

١٩٨ ـ قال[٤]: وحدّثنا ابْنُ[هـ] داود، قال: أخْبرنا[و] عليُّ بْنُ صالح، عنْ زُبيْدٍ[ز]؛ قال[٥]: رأيْتُ زَاذَانَ[ح] يُصلّي[٦]، ....

(أ) التاريخ: «يقول». (ب) (ص): «ومايةٍ».
(ج) التاريخ: «لـمْ يُرَ مُحْتَبِياً قطُّ، ولا مُسْتانداً قطُّ».
(د) التاريخ: «توفي». (هـ) (ص): «بن».
(و) (شعب الإيمان): «حدثنا».
(ز) في الأصل: «زبيد»؛ بيائين؛ وهو تصْحيف.
(ح) (ص): «زادان». وزاد في تاريخ دمشق وصف «قائماً».

= الصّحاح: ٦/ ٢٣٧٥؛ . والْعَجُز في إصْلاح المنطق: ٢١٤.

(١) تاريخ عمرو بن علي: ٣٩٣؛ التّعْديل والتّجْريح: ٣/ ١٢٩٧؛ رت: ١٣٦٠. وورد الخبرُ معزوّاً للخريْبي رأْساً في تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٦٧؛ ر: ٢٦٤٧.

(٢) هو: عليّ بن صالح بن صالح بن حَيّ الهمْداني، أبو محمّد، ويقال: أبو الحسن الكوفي، ثقة. ن: ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٠/ ٤٦٤؛ رت: ٤٠٨٤.

(٣) قال الفلاس في التاريخ (٣٩٣): «مات سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَة، سنة اثْنيْن وثمانين، وهو ابْنُ عشْرين ومئةٍ، ويكْنى أبا أُمَيّةَ».اهـ. وهو ثقة، أدْرك الجاهليّة، وقدِمَ الْمدينة حين نُفِضَتِ الأيْدي منْ دفْن رسول الله ﷺ. ن: الجرح والتعديل: ٤/ ٢٣٤؛ ر: ١٠٠١؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٦٥؛ ر: ٢٦٤٧.

(٤) الدّلائل لقاسم بن ثابت بن حزْم السّرقُسْطي: ٣/ ١٢٨٢؛ ر: ٥٩٠؛ شعب الإيمان للبيهقي: ٤/ ٥٠٩؛ ر: ٢٨٩١؛ تاريخ دمشق: ١٨/ ٢٨٧؛ والخبر مُعَلّقٌ في ألف باء أبي الحجاج البلوي (٢/ ٣٩٨)، نقْلاً عن السّرقُسْطي.

(٥) هو: زُبَيْدُ بْنُ الحارث بْنِ عبْدِ الكريم الْأيامي، ثقة. ن: التاريخ الكبير: ٣/ ٤٥٠؛ ر: ١٤٩٩؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٦٢٣؛ ر: ٢٨١٨؛ تهذيب الكمال: ٩/ ٢٨٩؛ ر: ١٩٥٧.

(٦) زاذان، هو: أبو عمر. ويقال: أبو عبد الله الكندي مولاهم، الكوفي البزار.
ن: التاريخ الكبير: ٣/ ٤٣٧؛ ر: ١٤٥٥؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٦١٤؛ ر: ٢٧٨١.

كأنّه جِذْعٌ(أ) قدْ حُفِرَ له(١).

١٩٩ ـ قال(٢): حدّثنا مُعاذ بْنُ مُعاذ(ب)، قال: نا ابْنُ(ج) عَوْن(د)، قال: رأيْتُ مُسْلمَ بْنَ يَسَارٍ، يُصلّي(هـ) كأنّه وَدٌّ(٣).

٢٠٠ ـ قال(٤): نا عبْدُ الرّحْمٰن بن مهْدي، قال: حدّثنا سليْمانُ بْنُ المُغيرة(٥)، عن غَيْلَان بْنِ جَرير(٦)، قال: رأيْتُ مُسْلمَ بْنَ يَسَارٍ يُصلّي، كأنّه ثوْبٌ مُلْقى(٧).

(أ) (ص): «جدع».
(ب) (ص): «معاد بن معاد».
(ج) (ص): «بن».
(د) ألف باء: «عوف»؛ تصحيف.
(هـ) في التاريخ: «قائماً يصلي»؛ فزيدت «قائما».

---

(١) تابع المؤلّف عن شيخه، سوار الْعَنْبري في حلية الأولياء (٤/ ١٩٩).
وتابع الخُريْبيَّ عنْ عليٍّ، وكيعٌ في تاريخ ابْن أبي خيْثمة (قطعة من الكوفيين): ٨٣ ـ ٨٤؛ ر: ١٢٤؛ ومصنّفِ ابْنِ أبي شيبة (واضطربَ فيه تعْيينُ شيْخ وكيع بين «حسن» أوْ «سفْيان»): ٥/ ٩٢؛ ر: ٧٣٢٤. وفيهما معاً بلفظ: «كأنّه خَشَبة».

(٢) تاريخ عمرو بن علي: ٢٩٤؛ الدلائل لقاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي: ٣/ ١٢٨١؛ ر: ٥٩٠؛ ألف باء: ٢/ ١٨؛ مُعَلّقاً: ٢/ ٣٩٨ (نقْلاً عن الدّلائل).

(٣) ن: تاريخ دمشق: ٥٨/ ١٣٢؛ ٥٨/ ١٣٣؛ سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥١١. والوَدُّ بالفتْح، الوتِدُ في لغة أهل نجد. ن: المَشوفُ المعْلم: ٢/ ٨١٤. وقدْ أبْعدْنا في تفْسِيرِه في كتاب التاريخ (٢٩٤)، فليُصَحّحْ، ولْيُصَرْ إلى ما هُنا.

(٤) تاريخ عمرو بن علي: ٢٩٥.

(٥) قال الفلّاس في التّاريخ (٣٧٨): «الْقيْسي، يكْنى أبا سَعِيدٍ». وهو ثقة. ن: التاريخ الكبير: ٤/ ٣٨؛ رت: ١٨٨٧؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٤٤؛ رت: ٦٢٦؛ كنى مسلم: ١/ ٣٥٨؛ رت: ١٣٠١؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ٦٩ ـ ٧٢؛ ر: ٢٥٦٧.

(٦) معوّلي بصْري، ثقةٌ. ن: التاريخ الكبير: ٧/ ١٠١؛ ر: ٤٥٥؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٥٣؛ ر: ٢٩٧؛ تهذيب الكمال: ٢٣/ ١٣٠ ـ ١٣١؛ ر: ٤٧٠٠.

(٧) ما عُزيَ للمؤلّف في غيْر التّاريخ على تصْحيفه: «خَلِقاً»، أوْفقُ إنْ قَصَدَ أنّه كالثّوْب الْخَلِق، منْ شدّة همودِه؛ لأنّ الثّوب إذا اخْلَوْلقَ ذهب عنه التّثَنّي ولَانَ. ولوْ ساعدتِ الرّوايةُ على هذا لَجازَ، ولكنّ الرّواية جاءتْ بـ«مُلْقىً» وهي أصحّ.

٢٠١ ـ وقال[(١)]: وحدّثنا مُعاذ[(أ)] بن هشام[(٢)]، قال: حدّثني[(ب)] أبي، عنْ قَتادةَ، قال: كان مُسْلِمُ بْنُ يَسَار، يُعَدُّ خامسَ خمْسةٍ منْ فُقهاء الْبصْرة.

٢٠٢ ـ قال[(٣)]: وحدّثنا أبو داود، قال: نا الرَّبيعُ بنُ صَبِيح، قال: قال لي مكْحول: رأيْتُ سيِّداً منْ ساداتكمْ دخلَ الْكَعْبةَ، فقام عنْدَ الرُّخامة الْحمْراء[(ج)]، [فقَرَأ][(د)] نحْواً[(هـ)] منْ أرْبعين آية، ثمّ ركَعَ فَسجدَ، فَبكى[(و)] في سُجوده حتّى بَلَّ الْمَرْمَرَ[(ز)]، فسمِعْتُهُ يقول في سُجُوده: «ربِّ اغْفِرْ لي ذنوبي، وما قدّمتْ يَدايَ». قال الرّبيعُ: فقلْتُ لمكْحول: منْ هو؟ فقال: مُسْلم بْنُ يَسَارٍ[(٤)].

٢٠٣ ـ قال: وحدّثنا مُعْتمِر، قال: نا كَهْمَس[(٥)]، عنْ عبْد الله بن مُسْلم بْنِ يسار[(٦)]، عنْ أبيه، أنّه كان إذا سجد، بَدَأَ بركْبتيْه ثمّ يديْه ثمّ رأْسِه، وإذا رَفَع، رَفَع رأْسَه عنْ يديْه ثمّ رُكْبتيْه، ولا يعْتمدُ على شيْءٍ.

(أ) (ص): «معاد». (ب) التاريخ: «نا».
(ج) (ص): «الحمرا». (د) لَحَقٌ في الطّرّة.
(هـ) (ص): «نحو». (و) (ص): «فبكا».
(ز) في (ص): «المرمدة»؛ تصْحيفٌ عن «المرمرة». وما في التاريخ أوْفقُ، وهو الْمخْتار.

---

(١) تاريخ عمرو بن علي: ٢٩٤؛ الكنى والأسماء للدولابي: ٢/٨٣٨؛ ر: ١٤٦٣.
(٢) مُعاذُ بْنُ هشام بْنِ أبي عبْد الله الدّسْتُوائي الْبصْري، منْ شيوخ المؤلِّف، روتْ له الْجماعة. ن: الجرح والتعديل: ٨/٢٤٩؛ ر: ١١٣٣؛ تهذيب الكمال: ٢٨/١٣٩ ـ ١٤٢؛ ر: ٦٠٣٨.
(٣) تاريخ عمرو بن علي: ٢٩٤؛ بنحْوه.
(٤) تابعَ أبا داودَ عن الرّبيع، سعيدُ بْنُ عامر في تاريخ دمشق (٥٨/١٣٧). والخبرُ معلّقٌ عن الرّبيع بْن صَبِيح، إلى قوله: «الكعبة»، في إكمال تهذيب الكمال (١١/١٨٤).
(٥) كهْمَسُ بْن الحسن التّميمي، أبو الحسن البصْري، روتْ له الجماعة. ن: الجرح والتّعْديل: ٧/ ١٧٠ ـ ١٧١؛ ر: ٩٧٢؛ تهْذيب الكمال: ٢٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣؛ ر: ٥٠٠١.
(٦) ن: تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/٢٣٨؛ ر: ٢٦٦١ ـ ٢٦٦٢.

٢٠٤ ـ قال[١]: حدّثنا أبو مُعاويةَ[٢]، قال[أ]: حدّثنا الأعْمش، عنْ يزيد [١٦/و][ب] [بْن حيّان[٣]، قال: كان الْعَنْبَسُ[ج] بْنُ عُقْبةَ[٤] إذا قام في الصّلاة كأنّه جِذْمُ[د] حائطٍ، وكان إذا سجد وقعَتِ الْعصافيرُ على ظهْره منْ طولِ[هـ] سُجُودِه[٥].

(أ) ليستْ في الحلية.

(ب) انظر: وصف النسخة، وقصة الورقة الساقطة.

(ج) (ص): «العنكبس»؛ ألف باء: «القيسي»؛ وكلُّ ذلك تصْحيف. ووقع تصحيحُ ما في الصّلب في الطّرّة.

(د) في الأصل: «جرم»؛ ولا تصحّ. والجِذْمُ، بكسر الجيم: الأصْل.

(هـ) في ألف باء: «من طول سجوده لله».

---

(١) الدّلائل لقاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي: ٣/ ١٢٨١؛ ر: ٥٩٠؛ حلية الأولياء: ٤/ ٥٠٩؛ ر: ٢٨٩٢؛ شعب الإيمان للبيهقي: ٤/ ٥٠٩؛ ر: ٢٨٩٢؛ والخبرُ معلّقٌ في ألف باء الْبَلَوي (٢/ ٣٩٨)، نقلاً عن السَّرقُسْطي.

(٢) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

(٣) يزيدُ بْن حيّان، أبو حيّان التّيْمي الْكوفي، ثقةٌ. ن: التاريخ الكبير: ٨/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥؛ ر: ٣١٨٢؛ الجرح والتعديل: ٩/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦؛ ر: ١٠٧٤؛ تهذيب الكمال: ٣٢/ ١١٢؛ ر: ٦٩٨٠.

(٤) عنْبس بْنُ عُقْبة، يُعَدُّ في الْكوفيّين. الْكَوسْج: عنْ يحيى بن معين، قال: ثقةٌ ثقةٌ. وقال ابْن زنجوية في طبقاته (٥٧؛ بتحقيقي) من فصْلٍ سمّاه: «وكان ممّنْ روى عن ابن مسْعودٍ ولمْ يرْو عنْ عمر منْ هذه الطّبقة»؛ هو تيْميٌّ. ون: التاريخ الكبير: ٧/ ٨٨؛ ر: ٣٩٦؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٤٠؛ ر: ٢٢٣.

(٥) تابعَ المؤلفَ عن أبي معاوية، الإمامُ أحمد في الزهد (٢٩٠؛ ر: ٢٠٨٦). وتابع شيخَ المؤلِّف عن الأعْمش ـ بخلْف في اللّفْظ وتقْديم وتأخير ـ أبُو نُعيم في الطّبقات الكبير لابن سعد (٨/ ٣٢٧؛ ر: ٨٩٥٦)، والتاريخِ الكبيرِ لابن أبي خيثمة (قطْعة من الكوفيين): ٦٢. واسْتقرار العصافير على ظهْر المصلّي المستغْرِق، مرْويٌّ أيضاً عن ابْن الزبير (معجم الصحابة للبغوي: ٣/ ٣٢٥؛ ر: ٢٠٧٤)، وإبْراهيم التّيْمي (الزهد لأحمد: ٢٩٣؛ ر: ٢١٠٥؛ حلية الأولياء: ٤/ ٢١٢). والأخبارُ كلّها عن ابْن الزبير والْعنْبس وإبْراهيم، منْ طريقِ الأعْمش.

٢٠٥ ـ قال: وحدّثنا أبو مُعاويةَ[١]، قال: نا الأعْمش، عنْ إبْراهيم، عن هَمّام بن الْحارث[٢]، قال: انْتهيْتُ إلى مِعْضَدٍ[٣]، وهو ساجدٌ؛ فسمِعْتُه يقول: «ربِّ اشْفني من النّوْمِ بِيَسير»، ثمّ مضَى[أ] في سُجُوده[٤].

٢٠٦ ـ قال أبو مُعَاوية[٥]، قال: نا الأعْمشُ، عنْ إبْراهيم[٦]، قال: أصْبحَتْ جُمّةُ همّامٍ[ب] مُرَجَّلةً، فقالوا: إنّ جُمّةَ همّامٍ[ج] لَتُخْبِرُ أنّه لـمْ يتوَسَّدْها اللّيْلةَ[٧].

(أ) (ص): «مصا».

(ب) في الأصل: «هشام»؛ مجوّدة لا غُبار عليها، بيْد أنها تصحيفٌ صريح؛ لأنّ الخبر هذا متّصلٌ بالذي قبْلَه عنْد ابْن قُتَيْبة، فلذلك أعاد الضّميرَ منْ غيْر تردُّد.

(ج) (ص): «هشام»؛ تصحيف.

---

(١) محمّد بن خازم الضّرير، تقدّم.

(٢) هذا نَخَعيٌّ كوفي؛ وقدْ عُزي له هذا الدُّعاءُ بنصِّه وفصِّه مثْلَمَا في تاريخ ابن أبي خيثمة (السّفر الثّالث: ٣/ ٢٠٠؛ ر: ٤٤٩٨؛ ٣/ ٢٠١؛ ر: ٤٤٩٩). لكنْ بهذا النّصّ عنْدنا يُعلمُ أنَّ همّاماً إنّما احْتذى فيه مِعْضَداً، وليْس هو منْ خَالصِ كلامِه.

(٣) قال ابْن زنجوية في طبقاته (بتحقيقي: ٥٦): «مِعْضَدُ بْنُ يزيد، أبو يزيد الشَّيْبَاني»؛ فَنَسَبَه، وزاد البلاذُري: «أحدُ بَنِي تيم الله بْن ثعلبة... وَكَانَ ناسكاً» (أنساب الأشراف: ٥/ ٥١٩). ون: طَرفاً منْ أخْباره في تاريخ ابْن أبي خيثمة: السّفْر الثالث: ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦؛ ر: ٨٦.

(٤) رُوي هذا الْخبرُ من وجْه آخرَ في كُبْرى طبقات ابْن سعْد (٨/ ٢٨١؛ ر: ٨٨٠٦)؛ وذلك قوْلُه: «أخبرنا محمّدُ بْن عبْد الله الأسدي، قال: حدّثنا سُفْيان، عنْ منْصور، عنْ إبْراهيم، قال: كان مِعْضَدُ يقولُ في صلاته: «اللّهُمَّ اشْفني من النّوْم بقليل»؛ فما رُئِيَ ناعساً في صلاته بعْدُ. قال: قلْتُ لإبْراهيم: في الْمكْتوبة؟ قال: أمّا في الْمكْتوبة فَلَا.

(٥) تقدّم. (٦) هو: النخعي.

(٧) تابعَ الفلاسَ: ابنُ نمير في شعب الإيمان للبيْهقي (٤/ ٥٢٢؛ ر: ٢٩٣٠)، وأبو خيْثمةَ زهيْرُ بْن حرْب في تاريخ ابْنه (السّفْر الثالث: ٣/ ٢٠١؛ ر: ٤٥٠٠) ـ ومنْ طريقه رواه الْباجيُّ في التّعْديل والتّجْريح (٣/ ١٣٤١؛ ر: ١٤٠٧) ـ، وابنُ أبي شيْبةَ في المصنّف (١٩/ ٢٨٢؛ ر: ٣٦٠٤٦)، والإمامُ أحْمدُ في حِلْية أبي نُعَيْم (٤/ ١٧٨). والخبرُ مُعَلّقٌ في عيون الأخْبار (٢/ ٣٢٣) وغيْرِه.

٢٠٧ ـ قال(١): وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ معاذٍ، قال: سمعْتُ قُرَّةَ بْنَ خالدٍ(أ) يقول: ما مُعْتَمِرٌ(٢) عنْدنا دونَ سُلَيْمانَ التّيْميِّ(٣).

٢٠٨ ـ قال: وسمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الـمُفَضّل، وسأله رجلٌ عنْ حديثِ التّيْميِّ(٤)، عنْ أبي عثمان، عنْ سَلمان. فقال: أمَا سَمِعْتَ هذا منْ أحَدٍ؟. قال: بلى(ب)؛ حدّثَنَاهُ مُعْتمِر. قال: سمِعْتَه منْ معْتمِر وتسْألُني(ج) عنْه؟ مُعْتمِر واللهِ خيْرٌ منّي!.

٢٠٩ ـ قال(٥): وسمِعْتُ محمّدَ بْنَ أبي عَدِي، قال: حدّثنا حَبيبُ بْنُ الشَّهيد، عنْ عبْد الله بْنِ بُرَيْدَةَ، أنّ سعْدَ بن عُبادةَ أتى(د) النّبيّ ﷺ بِدابّةٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «صاحبُ الدّابّةِ أحَقُّ بصَدْرِها». فقلْتُ أنا ورجلٌ كان معي: إنّ مُعاذَ بْنَ مُعاذ حدّثَنَاهُ عنْ حبيبِ بْنِ الشّهيد، عنْ عبْدِ الله بْن بُرَيْدة: أنّ مُعَاذَ بْنَ جَبل أتى(هـ) النّبيّ ﷺ بدَابّة. فقال: مُعاذُ خيْرٌ منّي وأحْفَظُ(٦).

٢١٠ ـ قال(٧): وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بْنَ مهدي، عنْ حديثِ إبْراهيم(و) بْن

(أ) مرّ.
(ب) (ص): «بلا».
(ج) (ص): «وتسلني».
(د) (ص): «اتا».
(هـ) (ص): «اتا».
(و) (ص): «ابرهيم».

---

(١) الجرح والتعديل: ٨/ ٤٠٢؛ رت: ١٨٤٥.
(٢) سليْمان التّيْمي المذكورُ والدُه؛ سلف التّعْريفُ به.
(٣) هاته الموازنةُ توْثيق. وتابعَ المؤلّفَ بنحْوه محمّدُ بْنُ أبي بكر الْمُقَدَّمِيُّ في الْعلل ومعرفة الرّجال لأحمد (رواية عبد الله: ٢/ ٤٦٧؛ ر: ٣٠٦٥).
(٤) هو: سليمان، ومعتمِرٌ الآتي ولده.
(٥) نَثَرَ الدّارقطني في العلل (٦/ ٨٠؛ ر: ٩٩٠) كلامَ المؤلّف، وسمّاه عنْد سؤالِه لابْن أبي عديّ؛ كأنّه أفادَ بعْضَ الكلام منْه، غيرَ أنَّ مادّةَ تعْليقه على الْحديث برُمّتها مأخُوذةٌ بتصرّفٍ عنْ علل الفلّاس؛ كما يظْهرُ بالمقارنة. وهذا دالٌّ على حفْظٍ عظيم، واسْتحْضارٍ منْقطع النّظير.
(٦) فيه نصْرُ رواية معاذ بن معاذ، في تسْمية معاذ بن جبل.
(٧) طوى ابنُ أبي حاتم (٢/ ٣٥٨؛ رت: ١٣٦٣)، تعْيينَ الْحديث الْمُرَاد من حديث إبراهيم، فخلا كتابهُ من الْعبارات التّالية: «عنْ أبي الزّبيْر، عنْ عبْد الله بن بَابَاهْ، =

طَهْمان[١]، عنْ أبي الزّبيْر[٢]، عنْ عبْد الله بْنِ بَابَاهْ[٣]، قال: «رأيْتُ أبا الدّرْداء[أ] طاف بعْدَ الْعصْرِ وصلّى[ب]...»[٤]. فقال: ممّنْ سمعْتَه؟. فقلْت: حدّثَنَاهُ بِشْرُ بن السَّرِيِّ. قال: سمِعْتَه منْ بِشْرٍ، وتسْألُني[ج] عنْه؟. لا أحدّثُكَ به أبداً![٥].

٢١١ - قال[٦]: وكان يحْيَى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يُحدّثان عنْ جَابرٍ

(أ) (ص): «الدردا». (ب) (ص): «وصلا».
(ج) (ص): «وتسلني».

= قال: رأيْتُ أبا الدّرْداء طاف بعْدَ الْعصْرِ وصلّى»؛ وجرى مُجراه الْباجي في التّعْديل والتّجْريح (١/ ٤١١؛ ر: ١٤٧). وأوجز مغلطاي (٢/ ٤٠٠؛ ر: ٧٣٣) فنقل عن الفلاس أنّ بشراً ثقة؛ ولعله استرْوحه من الْحكاية فلمْ يسُقْها.

(١) إبْراهيم بْن طَهْمان الخراساني، أبو سعيد الْهَرَوي: روى له الجماعة. ن: التاريخ الكبير: ١/ ٢٩٤؛ ر: ٩٤٥؛ الجرح والتعديل: ٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨؛ ر: ٣٠٧؛ تهذيب الكمال: ٢/ ١٠٨ ـ ١١٥؛ ر: ١٨٦.

(٢) محمّد بْنُ مسْلم بْنِ تَدْرُس، منْ رجال الْجماعة. ن: تاريخ الفلاس: ٢٦٣؛ التاريخ الكبير: ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢؛ ر: ٦٩٤؛ تهذيب الكمال: ٢٦/ ٤٠٢ ـ ٤١٠؛ ر: ٥٦٠٢.

(٣) مكّيّ. ن: تاريخ أبي حفص الفلّاس: ٥٤٠؛ التاريخ الكبير: ٥/ ٤٨؛ رت: ١٠١؛ تمْييز ثقات الْمحدِّثين لابن البَرْقي، مع زيادات أبي الْعَرب القيرواني: ٤٥؛ رت: ٣٥؛ الجرح والتعديل: ٥/ ١٢ ـ ١٣؛ رت: ٥٨.

(٤) تَابَعَ الفلّاسَ عنْ بِشْر بن السّريّ، يعْقوبُ بْنُ حُميْد بْنِ كاسب المدنيّ، في شرْح معاني الآثار (٢/ ١٨٦؛ ر: ٣٨٦٢)، وعبْدُ الجبّار بْنُ الْعلاء الْعطّار الْبصْريّ في أخْبار مكّة للْفاكهي (١/ ٢٥٩؛ ر: ٥٠٥)، وتمامُ الحديث فيه: «... عنْد مَغارب الشّمْس، وصلّى عنْد غروب الشّمْس. فقيل له: يا أبا الدّرْداء، أنْتمْ أصْحابُ رسول الله ﷺ تقولون: لا صلاةَ بعْد الْعصْر؟. فقال أبو الدّرْداء رضي الله عنه: إنّ هذا الْبلد ليْس كسائر الْبلْدان». وتابعَ بشراً، الفضْلُ بْن دُكين، عنْد ابن أبي شيبة في المصنّف (٨/ ١٦٠؛ ر: ١٣٤٢١).

(٥) فيه إشادةُ ابْنِ مهدي ببِشْرٍ ورفعٌ لقدْره.

(٦) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٤٩ ب؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٤٩٨؛ رت: ٢٠٤٣؛ الكامل: ٢/ ١١٥. وقال البخاري في ضعَفته (روايةُ مسبِّح: ٢ ـ ظ): «تركه يحيى بن =

الْجُعْفي[(١)]، وكان عبْدُ الرّحْمٰن قبْلَ ذلك [١٦/ظ] يحدّثُنا عنْه ثمّ تَركه[(أ)].

٢١٢ ـ وكانا[(٢)] جميعاً لا يُحدّثان عن عُبَيْدَةَ الضّبّي[(٣)].

٢١٣ ـ وكانا[(٤)] لا يُحدّثان عنْ محمّد بْنِ سَالِم[(٥)].

٢١٤ ـ أبو حفْص: حدّثْتُ[(ب)] عبْدَ الرّحْمٰن فقلْتُ: حدّثنا وكيع، عنْ

(أ) في الْجرح والتعديل والضعفاء للعقيلي تقديم وتأخير: «يحدثنا عنه قبل ذلك، ثم تركه».
(ب) (ص): «حديث».

= سعيد وعبْد الرّحمٰن بن مهدي»؛ منْ غيْر أنْ يعْزُوَه لأحد.

(١) ضعيف، أشْبَعَ في جَلْبِ أقْوالِ العلماء واخْتلافهم فيه العقيليُّ في الضّعفاء (١/ ٥١٤ ـ ٥٢٣؛ ر: ٢٤٢)، وابْنُ عديٍّ في الْكامل (٣/ ٢٣ ـ ٣٩؛ ر: ٣٢٦).

(٢) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٢٣١ ب؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٩٤؛ رت: ٤٨٧؛ المجروحين» ٢/ ١٧٣؛ وفيها: «كان يحيى وعبد الرحمٰن. . .».

(٣) ابن مُعَتِّب. تقدّم.

(٤) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٣٥ ب؛ الجرح والتعديل (من رواية ابن الجنيد): ٧/ ٢٧٢؛ رت: ١٤٨٢؛ المجروحين: ٢/ ٢٦٣؛ الكامل: ٦/ ١٥٥؛ وفيها جميعاً: «كان يحيى وعبد الرحمٰن. . .». ومنْ فقه الترجمة عند الفلّاس أنه ذكر محمد بن سالم عقيبَ عبيدة بين معتب؛ لأنهما يقارنان ببعضهما مثلما فعل أبو حاتم (ن: الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧٢؛ ر: ١٤٨٢).

(٥) أبو سهْل الْكوفي هذا، مجتمعٌ على ضعْفه، لم يذكرْهُ أحدٌ بسوى الضّعْف والتّرْك. قال عنه المؤلّف: محمّدُ بْنُ سالم صاحب الشّعْبيّ، ضعيفٌ متْروكُ الْحديث. قيل لأبي حفْص: فكتابُ الْفرائض عنْ محمّد بْن سالم؟. قال: ليْس يُسَاوي شيْئاً (الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧٢؛ ر: ١٤٨٢؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: و١٩٥ أ/ ب). أَبو مالك الجنبي: قال مُجَالد: ما فعل مُحمّدُ ذاك الأعْمى؟. قلْت: سالم؟. قال: مَا أنْكَرَه، ربما دخل على الشّعْبيّ يُسَائلُه في الحمّام (الكامل: ٩/ ١٣٨؛ ر: ١٤٨٤٥). قلت: قوله: «ما أنكره»؛ أي: ما أشدَّ ذكاءه. حسن بْنُ عيسى: نهاني ابْنُ الْمُبارك أنْ أكْتب عنْ جَرِيرٍ حديثَ محمّد بْنِ سالم (التاريخ الأوسط: ٣/ ٣٩٩؛ ر: ٦١٠). نُعَيْمُ بن حمّاد: كان ابْنُ الْمُبارك متجوِّزاً في الْحديث، فإذا مَرَّ بحديث مُحمّد بْن سالم، قال: اضْربوا عليْه، اضْربوا عليْه (الكامل: ٩/ ١٣٧؛ ر: ١٤٨٣٨). يَحيى القطان: ليْس بشَيءٍ (الكامل: ٩/ ١٣٧؛ ر: ١٤٨٤٣).

سفْيان[١]، عنْ طارق[٢]، عن الشّعْبيّ قال: «قِيمةُ الْغُرّةِ خمْسُ مئة[٣]»؛ فضحِكَ[٤]. فقلْتُ له: ممّ تضْحكُ يا أبا[أ] سعيد؟!. قال: حدّثنا سفْيان، قال: حدّثنا طارِق، أوْ محمّدُ بْنُ سالِم، عن الشّعْبي، قال: «قيمةُ الْغُرّةِ خمْسُ مئةٍ[ب]».

قال أبو حفْص: إلّا أنّني سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بن مهديٍّ يقول: قيمةُ الْغُرّةِ ستُّ مئةٍ[ج]، والدّيَةُ عنْدي اثْنَا عَشَرَ ألْفاً.

٢١٥ ـ قال[٥]: وكانَا لا يُحدّثان عنْ طَلْحة بْنِ عمْرو[٦].

(أ) (ص): «يابا».
(ب) (ص): «ماية».
(ج) (ص): «ماية».

ون للاستزادة: الطبقات الكبير: ٨/ ٤٨٠؛ ر: ٣٤٢٢؛ ابن محرز: ١٠١؛ ر: ١٤١؛ الضعفاء للعقيلي: ٥/ ٢٧٨؛ ر: ٥٣٣٠؛ الكامل: ٩/ ١٣٧؛ ر: ١٤٨٣٩؛ علل أحمد برواية ابنه: ١/ ٢٩٢؛ ر: ٤٦٩؛ ١/ ٤١٤؛ ر: ٨٨٦؛ الضّعفاء للبخاري (رواية مسبِّح بن سعيد: ١ ـ ظ)؛ أحوال الرجال: ٨١؛ ر: ٥٤؛ سؤالات البرذعي: ٣٥٨؛ ر: ٢٩٦؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧٢؛ ر: ١٤٨٢؛ المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٤١؛ مسند البزار: ٥/ ٣٢٥؛ ر: ١٩٤٦؛ضعاف النسائي: ٢٣١؛ ر: ٥١٥؛ علل الدارقطني: ٤/ ٢١؛ ر: ٤١٢؛ ٤/ ٧١؛ ر: ٤٣٦؛ ١٥/ ٤٨٦؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: و١٩٥ أ.

(١) هو: الثوري.

(٢) هو: طارقُ بْنُ عبْد الرّحْمٰن الْبَجَلي الأحْمسي الْكوفي، منْ أقْران عَامِر، روى له الجماعة، وهو أحسن حالاً من محمّد بن سالم بكثير. ن: تهذيب الكمال: ١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧؛ ر: ٢٩٥٢.

(٣) تابع المؤلِّفَ، ابنُ أبي شيبة في المصنف: ١٤/ ١٤٦؛ ر: ٢٧٨٥٠.

(٤) سُئل أبو داود: أيُّهما أحْفظُ، وكيع أوْ عبْدُ الرّحْمٰن؟. فقال: وكيع كان أحْفظَ منْ عبْد الرّحمٰن بْن مهدي. وكان عبْدُ الرّحْمٰن أقلَّ وَهَماً، وكان أتْقَنَ. والْتقى وكيع وعبْدُ الرّحْمٰن في المسْجد الْحرام بعد عشاء الآخرة، فَتَوَاقَفَا حتّى سَمِعَا أذانَ الصّبْح. من سؤالات الآجري: ١/ ١٥٩؛ ر: ٣٤.

(٥) الضّعفاء (ج): ل ١٥٣ أ؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٤٧٨؛ رت: ٢٠٩٧؛ الكامل: ٤/ ١٠٧؛ وفيها: «كان يحيى وعبد الرحمٰن...».

(٦) المجروحين: ١/ ٣٨٢.

=

وكانا(١) لا يُحدّثان عنِ الْمُثَنّى(أ) بن الصَّبَّاح(٢).

(أ) (ص): «المنى»؛ تصحيف.

= أجمعوا على ضعْفه. قال الفلّاسُ في التّاريخ (٢٦٧): «ومات طَلْحةُ بْنُ عمْرو الْحضْرميُّ سنة اثْنتيْن وخمْسين ومئةٍ». قلت: وروى عنْه سُفيانُ الثوري مقاطيعَ في تفْسيره (ن: ٢٠٤؛ ٢١٨؛ ٢٦٧). ابْنُ سعْد: كان كثيرَ الْحديث ضعيفاً جدّاً؛ وقدْ رووْا عنْه (الطبقات الكبير: ٨/٥٦؛ ر: ٢٤٥٣). وسُئل يحْيى بْنُ معين عنْ واصلِ بْن السّائب فقال: ليْس بشيء. فقيل له: أيُّما أحبُّ إليْكَ هو أمْ طلْحةُ بْنُ عمْرو؟. فقال: طلْحة أيْضاً، ليْس منْهما أحدٌ أُحِبُّه (ابن محرز: ٨٠؛ ر: ٤١). وقال مرّةً: ضعيفٌ (الدّوري: ٣/ ٧٥؛ ر: ٣٠٣. ون: تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤؛ ر: ٩١٤)، وقال: ليْس بشيْء (الدقاق: ٥٨). ابْنُ الْمَديني: ضعيفٌ ليْس بشيْء (سؤالات ابن أبي شيبة: ١١٢). أحْمد: لا شيْء، متْروكُ الْحديث (علَله من راوية ابنه: ١/ ٤١١؛ ر: ٨٦٦). وقال مرّة أخْرى: متْروك (٢/ ٥٢٩؛ ر: ٣٤٦٧). الْبخاري: هو ليّنٌ عنْدهمْ (الضعفاء، من رواية مسبِّح: ٥ ـ ظ). الجوْزجاني: غيْرُ مرْضيٍّ في حديثِه (أحوال الرجال: ١/ ٢٤٩؛ ر: ٢٥٢). الْعِجْلي: ضعيف (معرفة الثقات: ١/ ٤٧٨؛ ر: ٧٩٦). وسَلَكه أبو زرْعة في ضِعافه (سؤالات البرذعي: ٣٣٣؛ ر: ٦٧١). أبو حاتم: ليْس بالْقويّ، ليّنُ الْحديث عنْدهمْ (الجرح والتعديل: ٤/ ٤٧٨؛ ر: ٢٠٩٧). النّسائي: متْروك الْحديث (ضعافه: ١٩٧؛ ر: ٣١٦). ابْنُ عديّ: وهذا قدْ حدّث عنْه قوْمٌ ثقات، مثْل عيسى بْن يُونُس وصَدَقَة بْن خالد وجماعة معهما، بأحاديثَ صالحةٍ، وعامّةُ ما يُروَى عنْه لا يُتَابِعونه عليْه، وهذه الأحاديثُ التي أمْليْتُها له عامّتُها مما فيه نظرٌ (الكامل: ٦/ ٣٢٣). ابن شاقْلا: روى عنْ عطاء بن يسار أحاديثَ مَنَاكِير (تعليقات الدارقطني على المجروحين: ١٤٠؛ ر: ١٦٧). الدّارقُطْني: ليّنٌ (سؤالات السهمي: ٢٢٠؛ ر: ٣٠٢).

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٧١ ب؛ المجروحين: (٣/ ٢٠)؛ الكامل: ٦/ ٤٢٤؛ وفيها التصريح: «كان يحيى وعبد الرحمٰن». ومن فقْه الفلّاس أنه قرنَ المثنّى إلى طلْحة، إذْ غالباً ما كانا يُنظّران ببعضهما عند المتقدِّمين، كما عند ابن معين، فقد سئل عن المثنى بن الصباح؟. فقال: ضعيف الحديث، هو أقوى من طلحة بن عمرو» (سؤالات ابن الجنيد الختّلي: ٣٠٧؛ ر: ١٤١). مع أنّ هذين وإن اشتركا في الضعف، إلا أن الأوّل أمثلُ مُعْتبرٌ بحديثِه.

(٢) قال الفلّاس في التّاريخ (٢٦٣): «مات الْمُثنّى بْنُ الصّبَّاح سنة سبْعٍ وأرْبعين ومئة، في آخرِها». قلت: والنّقّادُ يدٌ واحدةٌ على تضْعيفه. قال يحْيى بن معين: لَمْ نتْركه منْ =

٢١٦ ـ قال[١]: وكان عبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثُ عنْ عبْد الْأعْلى الثَّعْلَبِي[٢]،

= أجْل عَمْرو بْن شعْيبٍ، ولكنْ كان منْه اخْتلاطٌ (التاريخ الأوسط: ٣/ ٧/ ٤٩٧؛ ر: ٧٤٢). زادَ ابْنُ أبي حاتم في الْجرْح والتّعْديل (٨/ ٣٢٤؛ ر: ١٤٩٤): «في عطاء». وهو الذي وقع أيْضاً في تاريخ ابْن أبي خيْثمة (السفر الثالث: ١/ ٢٤٧؛ ر: ٨٤٨. إبْراهيمُ بْنُ سَعيد الْجوهري، عنْ يحْيى بْن معين، قال: كان الْمثنّى بْنُ الصبّاح رجلاً صالحاً في نفْسه، وفي الْحديث ليْس بذاك (الضعفاء للعقيلي: ٦/ ١٢٢؛ ر: ٦٠٥١). مُعاويةُ بْنُ صالح، عن ابْن معين: ضعيف، يُكْتبُ حديثُه، لا يُتْرك (الضعفاء للعقيلي: ٦/ ١٢٢؛ ر: ٦٠٥٢). أحْمد: لا يسْوى حديثُه شيْئاً، مضْطربُ الْحديث (علَـله من رواية ابنه: ٢/ ٢٩٨؛ ر: ٢٣٢٤). أبو جعْفر ابْن عمّار: مكّيٌّ ضعيفٌ (تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٧٨؛ ر: ٦٢٣).

ون: سؤالات البرذعي: ٣٦٥؛ ر: ٨٥٠؛ الأباطيل: ٢/ ١٥٣؛ ر: ٥١٣؛ سنن الترمذي: ٣/ ٧٠؛ ر: ١٣٩٩؛ الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٣٩؛ ر: ٥٧٦؛ المجروحين: ٣/ ٢٠؛ تعليقات الدارقطني على مجروحي ابن حبان: ٢٦٢؛ ر: ٣٥٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٦٦؛ ر: ٤٤١٨.

(١) وزّع ابن حبان هذا الخبر على موضعين: ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦؛ ١/ ٢٤٦، وخلا كتابه من العبارة الأخيرة. وفي الضعفاء للعقيلي (ج: ل ٢١٠ ب)؛ إلى «الثعلبي». ووزّع ابنُ أبي حاتم كلامَ الفلاس عن عبد الأعلى بين موضعيْن من رسْمه (٦/ ٢٦؛ ر: ١٣٤)، ونَقَلَ ما يتعلّق بحكيم في رسْمِه من الجرح والتعديل: ٣/ ٢٠٢؛ رت: ٨٧٣؛ وكذاك فعل ابن عدي في الكامل: ٢/ ٢١٧؛ وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق: ٣/ ١٦٠؛ ومغلطاي في الإكمال: ٤/ ١١٦؛ ر: ١٣١٠؛ سوى أنه زاد عازياً للفلّاس «وقال: نحْن نحدّثُ عمّنْ دون هؤلاء».

(٢) هو: عبْدُ الأعْلى بْنُ عامر الْكوفي. قلت: ضعيف، صدوقٌ في نفْسه، نقموا عليه اضْطرابه، لكنْ لم يبلغْ به ضعْفُه إلى التّرْك، فاحتملوه في الاعْتبار. قال عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي: حدّثْتُ سفْيان بحديث عبْد الأعْلى فقال: كنّا نرى أنّها منْ كتاب. وكانَ عبْدُ الأعْلى يرْوي عن ابْن الْحنفيّة عنْ عليٍّ فيُكْثِرُ، فقال سُفْيان: كنّا نرى أنّه منْ كتاب، وكان ضعيفاً في الْحديث (الطبقات الكبير: ٨/ ٤٥٣؛ ر: ٩٤١٣). وفي الضعفاء للبخاري (رواية مسبِّح بن سعيد: ٦ ـ ظ) والتاريخ (٦/ ٧٢؛ ر: ١٧٤٦): «قال عبْد الله بْنُ أبي الأسود: وسَمِعْتُ يَحْيى بن سعيدٍ قال: سألت الثَّوْرِيّ عن أحاديث عبد الأعلى عن ابن الحنفيّة فضعَّفها». وفي الضعفاء المطبوع: «فضعّفه»، ولا يُساعدُ الإطلاقُ في هذه الرواية على قوْل المؤلف إنّ يحيى كان يحدّثُ عنْه؛ إذْ لعلّه إنّما ضعّفه في خصوص حديثِه عن ابن الحنفيّة لا في جميع حديثِه. عليُّ بْنُ =

ولا عنْ حَكيمِ بْنِ جُبَيْر[(١)]؛ وكان يحْيى يحدّثُ عنْهما جميعاً[(٢)].

= المديني، قال: سألْتُ يحْيى عن عبْد الأعْلى الثّعْلبي، فقال: تعْرفُ وتُنْكِرُ (الضعفاء للعقيلي: ٣/ ٥٣٦؛ ر: ٣٥٣٠). أحْمد: ضعيفُ الْحديث (علَله من رواية ابْنه: ١/ ٣٩٤؛ ر: ٧٨٧). وقال مرّةً: هو كذا وكذا (٢/ ٤٧٥؛ ر: ٣١٢٠). ابْن الْبرْقي: ليْس بالْقويّ (تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم: ٥٩؛ ر: ١٤٠).

ون: أحوال الرجال: ٥٧؛ ر: ٢٩؛ سؤالات البرذعي: ٣٤١؛ ر: ٧٢٠؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٢٦؛ ر: ١٣٤؛ المعرفة: ٣/ ٩٤؛ ضعفاء النسائي: ٢٠٩؛ ر: ٣٨١؛ المجروحين: ٢/ ١٥٥؛ الكامل: ٨/ ٣٩٤؛ سنن الدارقطني: ٥/ ٤٣٩؛ ر: ٤٦٠٣؛ ٣/ ١٢٢؛ ر: ٢١٩٨؛ سؤالات البرقاني: ٤٧؛ ر: ٣٢١؛ علل الدارقطني: ٤/ ١٢؛ ر: ٤٦٣.

(١) كوفيٌّ شيعيٌّ غالٍ، وتلك علّةُ ترك الشيخين له، قليل الأحاديث، مع نَكَارة بعضها، مشّاه القطان، وتركه غيره، ولم يَصِمْهُ بالكذب أحدٌ إلا السّعْديُّ ـ وهو ناصِبيٌّ يطْعن على مُخالفيه ـ، فلا عبرة بتكذيبه، وبالجملة فهو ضعيفٌ.

قال يحْيى بْن آدم: . . . فعلمْتُ أنّ شعْبةَ لا يرْضى حكيمَ بْنَ جبيْر (مسند البزار: ٥/ ٢٩٥؛ ر: ١٩١٣). الْبخاري: كان شعْبةُ يتكلّم فيه (الضّعاف من رواية مسبِّح: ٣ ـ ظ). يحْيى الْقطّان: سألْتُ شعْبةَ عنْ حديثِ حكيم بْنِ جبيْر فقال: أخافُ النّار (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٠١؛ ر: ٨٧٣). ابن المديني: سألْتُ يحْيى بْنَ سعيد عنْه فقال: كمْ روى؟. إنّما روى شيْئاً يسيراً. قال يحيى: وقدْ روى عنْه زائدةُ. قلْتُ ليحْيى: منْ تركه؟. قال: شُعْبةُ منْ أجْل هذا الْحديث. قلْت: حديث الصّدقة؟. قال: نعم. ثمّ قال يحْيى: نحنُ نحدّثُ عمّنْ هو دون هؤلاء (مسائل حرب: ٣/ ١٢١٩ ـ ١٢٢٠؛ ر: ١٩٧٨).

ون: الكامل: ٣/ ٢٦٠؛ ر: ٤٢٣٩؛ تاريخ ابن معين من رواية الدوري: ٣/ ٢٨٦؛ ر: ١٣٦٣؛ سنن الترمذي: ٦/ ٢٥٤؛ علل أحمد من رواية المرُّوذي: ٨٧؛ ر: ١٢٢؛ علل أحمد من رواية ابنه: ١/ ٣٩٦؛ ر: ٧٩٨؛ مسائل حرب: ٣/ ١٢١٩؛ ر: ١٩٧٧؛ أحوال الرجال: ٤٩؛ ر: ٢١؛ سؤالات البرذعي: ٣/ ٢٠٢؛ ر: ٨٧٣؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٢٠٢؛ ر: ٨٧٣؛ الأباطيل والمناكير: ١/ ٥٥٣؛ ر: ٣٦٠؛ المعرفة والتاريخ: ٣/ ٢٣٤؛ ٣/ ١٩٤؛ البحر الزخار: ١١/ ٢٨٩؛ ر: ٥٠٨٥؛ ٥/ ٢٩٥؛ ر: ١٩١٣؛ ٢/ ٢١٥؛ ر: ٦٠٤؛ سنن النسائي الكبرى: ٣/ ٢٠٠؛ ر: ٢٧٤٦؛ ٣/ ٧٧؛ ر: ٢٣٨٤؛ ضعاف النسائي: ١٦٦؛ ر: ١٢٩؛ المجروحين: ١/ ٢٤٦؛ الكامل: ٣/ ٢٦٦؛ ر: ٤٢٦٢؛ سنن الدارقطني: ٣/ ٢٩؛ ر: ٢٠٠٤؛ ٣/ ٢٨؛ ر: ٢٠٠٣؛ علل الدارقطني: ٦/ ٢٧١؛ ر: ١١٢٩؛ سؤالات البرقاني: ٢٤؛ ر: ١٠٠؛ المستدرك: ١/ ٧٤٨؛ ر: ٢٠٥٩.

(٢) يصْطدمُ هذا النّصّ بما نُقِلَ عنْ يحْيى أنّه كان لا يحدّثُ عنْ حكيم بن جبيْر؛ كما في =

٢١٧ - قال[١]: وسمِعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن [يقول: ما أدْري كيْفَ أُحدّثُ عنه[٢]؟!. واحدٌ يقول[أ]: «عن ابْنِ الْحَنَفيّة»، وآخَرُ يقول: «عنْ (أبي)[ب] عبْدِ الرّحْمٰن[ج]»، وآخَرُ يقول: «عنْ سعيدِ بن جُبيْر»؛ عنِ ابْنِ[د] عبّاس[٣].

٢١٨ - قال[٤]: وكان يحيى (لا) يحدّثُ عنْ (لَـ)ـيْثٍ[٥]، ولا عنْ

(أ) ساقطة من الضعفاء.

(ب) ما بين القوسين مخروم، تلافيه من الجرح والضعفاء.

(ج) يعني: «السلمي»؛ وهي مزيدةٌ في نسخة الضعفاء.

(د) عبارة «عن ابن عباس»؛ غير واقعة في كتابي ابن أبي حاتم والعقيلي.

= الضّعفاء للعقيلي (ج: ل ٨٥ أ)، وبما نقله الْبخاريُّ من الْجمْعِ بيْن الشّيْخيْن في التّرْك (التاريخ الكبير: ٣/ ١٦؛ ر: ٦٥). لكنْ يشْهدُ له بالمقابل قوْلُ أحمد: «وكان عبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثُنا عنْه، تَرَكَ حديثَه» (علّله من رواية ابنه: ١/ ٢٤١؛ ر: ٣١٧)؛ أي: وحْده. وأصْرَحُ منْهُ قوْلُ ابْنِ الْمديني: «كان عبْدُ الرّحْمٰن لا يرْوي عنْه، وكان يحْيى يرْوي عنْه» (معرفة الرجال عن ابن محرز: ٣٩٨؛ ر: ١٦٤٦)، وقولُ أبي الْمُثنّى الْعَنَزي: «سمعْتُ يحْيى يحدّثُ عنْ سفْيان، عن حكيم بن جبيْر، وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْه شيْئاً قطّ» (الضعفاء للعقيلي: ٢/ ١٨١؛ ر: ١٥٦٦).

(١) الجرح والتعديل: ٦/ ٢٦؛ ر: ١٣٤؛ الضعفاء (ج): ل ٨٥ أ.

(٢) يقصد: عبد الأعلى الثعلبي. وقيل: حكيم بن جبير كما في ضعفاء العقيلي. وقدْ يصحُّ أن يعود الكلامُ عليهما معاً، وإنْ كان في الأوّل أظهر، والله أعلم.

(٣) الخبرُ دالٌّ على اضْطراب عبْد الأعْلى.

(٤) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٧٤ ب؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٢٨٣؛ ر: ٥٠١٧؛ الأسامي والكنى للحاكم: ٢/ ٣٧؛ ر: ٤١٣؛ إلى قوله: «حجاج»؛ المجروحين: ٢/ ٢٣٢؛ إلى «ليث». وفي خصوص حجّاجٍ وحده: الجرح والتعديل: ٣/ ١٥٥؛ رت: ٦٧٣. وأفادَ مغلطاي من النّقْل فقال عنْ حجّاج: «حدّث عنْه ابْن مهْدي».
وبنحْو حكايةِ الفلّاس عنْ موقفِ الشّيْخيْن من ليْثٍ وحجّاجٍ معاً، نَقَلَ السَّاجي مُتابعةَ أبي مُوسى الزّمِن في كامل ابن عدي (٩/ ٦؛ ر: ١٤٣٥٦)؛ وفي خصوص ليثٍ وحْده في ضعاف العقيلي (٥/ ١٧٩؛ ر: ٥١٠٩).

(٥) ضعّفه ابن معينٍ (ضعاف العقيلي: ٥/ ١٧٥؛ ر: ٥٠٩٥)، وحكى - وفاقاً للفلّاس - امْتناعَ الْقطّان من الْحديث عنْه (ضعاف العقيلي: ٥/ ١٧٨؛ ر: ٥١٠٦). وقال: ليْس حديثُه بذاك (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: السّفْر الثّالث: ١/ ٢٣٠؛ ر: ٧٠٧). =

(حَجّاجٍ[أ])[١]، وكان عبْدُ الرّحْمٰن][ب] يحدّثُ عنْهما عنْ سفْيان، وعنْ غيْره.

(أ) ما بين الأقواس، مستدرك من الضعفاء.
(ب) ما بين المعكفين لحق في الطرة، أضرّ به تخْريقُ الأرضة.

= وزاد: ضعيفٌ إلّا أنّه يُكْتب حديثُه (الضعفاء للعقيلي: ٥/ ١٧٩؛ ر: ٥١١١) - أي: للاعْتبار -. الْبخاري: يُضعَّفُ في الْحديث. (الضعفاء برواية مسبِّح: ٧ - ظ). وقال أبو حاتم: «سمعْتُ أبا نُعَيْم الْفضْلَ بن دُكَيْن قال: قال شُعْبةُ للّيْث بْن أبي سُلَيْم: كيْف سألْتَ عطاء وطاووساً ومجاهداً كلَّهمْ في مجْلسٍ؟. قال: سلْ عنْ هذا خُفَّ أبيك!. قال أبو محمّد: فقدْ دلّ سؤالُ شُعْبة لليث بْن أبي سُليْم عن اجْتماع هؤلاء الثّلاثة له في مسْألةٍ؛ كالْمُنْكِر عليْه» (الجرح والتعديل: ١/ ١٥١؛ ر: ٦٤). قلت: وجوابُه أقْذَعُ في الكامل (٩/ ٧؛ ر: ١٤٣٦٦)، وقدْ نَجَمَ عنْه أن اتّقاه شُعْبة بعْدئذٍ. وقال أحمد بن حنْبل: مُضْطربُ الْحديث، ولكنْ حدّث عنْه النّاس (علله: ٢/ ٣٧٩؛ ر: ٢٦٩١)؛ لا يُفْرَحُ بحديثِه (ترتيب علل الترمذي: ٢٩٣؛ ر: ٥٤٣).
وهو منْ رجال صحيح مُسْلم لابْن مَنْجُويه (٢/ ١٦٠؛ ر: ١٣٩٩). وليْست روايةُ مسْلم له بمجرَّدها تعْديلاً يرْفعُ عنْه الْقدْح، فإنّه إنّما قَرَنَه إلى أبي إسْحاق الشّيْباني، عنْ أشْعث بْن أبي الشّعْثاء في كتاب اللّباس والزّينة، بابُ تحْريم اسْتعمال إناء الذّهب والْفضّة على الرّجال والنّساء... (٣/ ١٦٣٦؛ ر: ٢٠٦٦)، وهو موْضعٌ وحيدٌ. وهذا منْ منْهج مُسْلم رَحِمَهُ اللهُ، في أنّه يُتْبعُ أخْبارَ الْمُتْقِنين، «أخْباراً يقع في أسانيدها بعْضُ منْ ليْس بالْموصوف بالْحفظ والإتْقان... على أنّهمْ وإنْ كانوا فيما وصفْنا دونهم، فإنّ اسْمَ السَّتْر والصّدْقِ وتعاطي الْعلْم يشْملُهمْ؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليْثِ بْن أبي سُليْم» (صحيحه: ١/ ٥). فخلصْنا ممّا مرّ إلى أنّ ليثاً في جمْعه الاضْطرابَ إلى الضّعْف جرّاءَ اخْتلاطِه بأخَرَةٍ، قد اسْتنفدَ مَسَالكَ التّخلُّص، فليْس ممّن تُحسُنُ الروايةُ عنْهُ اسْتقلالاً إذا انْفرد، فإنْ تويع منْ وجْهٍ صحيحٍ جَازَ؛ كما فعل الإمامُ مسْلم رَحِمَهُ اللهُ.
ون: ترتيب علل الترمذي: ٣٩٠؛ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٦٢؛ ر: ٥٣١؛ علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ ٤١٤ - ٤١٥؛ ر: ١٢؛ الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٣٠؛ ر: ٥١١؛ الكامل: ٩/ ٦؛ ر: ١٤٣٦٠؛ المجروحين: ١/ ٦٨؛ ٢/ ٢٣١.

(١) وحجاج هو: ابن أرطأة النخعي الكوفي. قال عنه يحيى بن معين (الدقاق: ٧٦): صالح الحديث. وقال ابْن المبارك: كان الْحجّاج يُدَلّسُ؛ يُحدّثنا عنْ عمْرو بْن شُعيْبٍ بما حدّثنا محمّد الْعَرْزَمِيُّ. متْروكٌ لا يقْرَبُه أحدٌ. من الضعفاء للبخاري (رواية مسبِّح: ٣ - و).

٢١٩ ـ قال[١]: وكان يحيى[أ] وعبدُ الرّحمٰن[ب]، لا يحدّثان عنْ عبْد الرّحْمٰن بْن زِياد بْنِ أنْعُم.

قال أبو حفْص[٢]: إلّا أنّي سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن مرّةً يقول: حدّثنا سُفْيان، عنْ عبْد الْكريم الْجَزَري[٣]، والإفْريقي، عنْ عُمرَ بْنِ عبْد الْعَزيز.

٢٢٠ ـ قال[٤]: ولـمْ أسْمعْ يحْيى يحدّثُ عنْ شهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ[٥] شيْئاً قطُّ.

قال: وحدّثنا عنْه عبْدُ الرّحْمٰن.

(أ) زيد في الجرح: «ابن سعيد». (ب) زيد في الجرح: «ابن مهدي».

---

(١) الضعفاء (ج): ل ١٩٠ ب؛ الجرح والتعديل: ٥/ ٢٣٤؛ رت: ١١١١؛ المجروحين: ٢/ ٥١؛ الكامل: ٤/ ٢٨٠؛ الأسامي والكنى للحاكم: ١/ ٢٧٦؛ ر: ١٦٩؛ إلى «الإفريقي»؛ شيوخ ابن وهب لابن بشكوال: ١٧٠؛ رت: ١٣٨؛ تاريخ دمشق: ٣٤/ ٣٥٥؛ تاريخ بغداد: ١١/ ٤٧٧؛ إلى «بن أنعم»؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٧؛ ر: ١٥٥؛ إلى «بن زياد».

(٢) في خصوص الإفريقي ـ دون قرينه ـ ن: الكامل: ٤/ ٢٨٠. وفيه أن ابن مهدي ذكره مرّةً واحدةً فحسب، وزادَ كلاماً لم يقع أعْلاه. ونقل ابن عساكر (٣٤/ ٣٥٥) كلام ابن عدي. ون: تعليقات الدارقطني على مجروحي ابن حبان: ١٥٥؛ر: ١٨٨.

(٣) هو: عبد الكريم بن مالك الخِضْرمي. كان يحيى القطّان ينكرُ عليه حديثَ عطاء عنْ جابر «حديث البغال»؛ أفاده أبو داود (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦؛ ر: ١٧٩٩).
وروايةُ سفيان عنه، وروايتُه هو عنْ عمر بن عبد العزيز في مصنّف ابن أبي شيبة (١٠/ ٦٥٨؛ رح: ٢١١٢٥): «فِي الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ، لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا وَهَبَ لِصَاحِبِهِ».

(٤) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٧٠ ب؛ إلى قوله: «قطّ». ويقابله عند ابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٣؛ رت: ١٦٦٨): «نا عبْد الرّحْمٰن ـ يعني: ابن مهدي ـ عن شهْر بن حَوْشَب، وكان يحْيى بن سعيد لا يحدّثُ عنْه»، وعند ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٦٢): «كان يحيى القطان لا يحدث عن شهر بن حوشب». وهو أيضاً في الكامل (٤/ ٣٧) بمساق قريب.

(٥) تهذيب الكمال: ١٢/ ٥٧٨ ـ ٥٨٨؛ ر: ٢٧٨١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٢٩٩ ـ ٣٠٥؛ ر: ٢٤٢٣.

٢٢١ ـ قال[(١)]: ولـمْ أسْمعْ يحْيى يحدّثُ عنْ بُكَيْرِ بن عامر[(٢)] بشيْءٍ قطُّ، ولا عْبدُ الرّحْمٰن.

٢٢٢ ـ قال[(٣)]: وحدّثْتُ[(أ)] يحْيى بْنَ سعيد عن الْمُغيرة بْنِ زياد[(٤)]؛ فقلْت: حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا الْمغيرةُ بْنُ زيادٍ، عنْ عطاء[(ب)]، عن ابْنِ[(ج)] عبّاس، قال: «ليْسَ على النّائمِ جالساً وُضوءٌ حتّى يَضَعَ جنْبَه»؛ فأنْكره وقال: إنّما[(د)] هذا قوْلُ عَطاء[(هـ)]؛ [حَدّثَنَاه][(و)] ابْنُ[(ز)] جريْج، عنْ عطاء[(ح)] قال: ليْس عليْه وُضوءٌ حتّى يَضَع جنْبَه.

٢٢٣ ـ قال[(٥)]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عن الصّلْتِ]

(أ) (ص): «حديث».
(ب) (ص): «عطا».
(ج) (ص): «بن».
(د) أداة الحصر ليست في الجرح.
(هـ) (ص): «عطا».
(و) وقع في الأصْل في هذا الموضع إدراجُ عبارة: «قال: وحدثنا يحيى عنْ»، على أنّه خبرٌ مسْتأْنَفٌ، ولا يُساعِدُ عليْه أنّ هذا متعلّقٌ بما مَرّ من كلام يحيى، ولذلك آثرْنا روايةَ الجرح والتعديل والضعفاء في نسختيه، و«حدّثناه» مزيدةٌ عن هاتين، وفي الأول: «حدثنا».
(ز) (ص): «بن».
(ح) (ص): «عطا».

---

(١) الأسامي والكنى للحاكم: ١/ ٢٣٧؛ ر: ١٢٤؛ الضعفاء (ج): ل ٣٩ أ؛ الكامل: ٢/ ٣٣.
(٢) تهذيب الكمال: ٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ ر: ٧٦٤؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٨ ـ ٢٩؛ ر: ٨٠٥.
(٣) الضعفاء؛ ووقع اختصارُ ناصيةِ الْخبر في نسختيْه (ن: الجزائر: ٣٥٦ ب؛ نسخة الظاهرية: ٤١١): «قلْتُ ليحْيى بْن سعيد: حدّثنا وكيع، حدّثنا الْمغيرةُ بْنُ زياد...»؛ تاريخ دمشق: ٦٠/ ١٠. وهو واقعٌ أيضاً في الجرح والتعديل (١/ ٢٤٥)؛ ووقف النّقل عنده إلى «ابن جريج، عن عطاء».
(٤) تهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٥٩ ـ ٣٦٣؛ ر: ٦١٢٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٣١٨ ـ ٣٢٠؛ ر: ٤٦٩٩.
(٥) في خصوصِ الصلت، ن: الجرح والتعديل: ٤/ ٤٣٨؛ رت: ١٩١٩؛ الكامل: ٤/ ٨٠؛ تاريخ دمشق: ٢٤/ ٢٠٠. ونقل مغلطاي (٦/ ٣٩٢؛ ر: ٢٥٢٢) عن الفلّاس =

[١٧/و] بْنِ دينار[1]، ولا يحدِّثان عن إسْماعيل الْمَكّي[2]، ولا يحدِّثان عنْ

= قوله: ليْس بثقة؛ وهو مقْتضى الْخَبَر اسْتفاده ابْنُ الجوزي وتلقّفه عنْه ابْن قليج.
وفي إسماعيل بن مسلم المكّي: ن: الجرح والتعديل: ٢/ ١٩٨؛ رت: ٦٦٩؛ الضعفاء (ج): ل ٢٢ أ؛ الكامل: ١/ ٢٨٢؛ المجروحين: ١/ ١٢٠. ويدلُّ له ما سمعه أبو عبيد الآجري من أبي داود (٢/ ١١٨؛ ر: ١٣٠١): «ترك يحيى بن سعيد أحاديثَ إسماعيل بن مسْلم، الذي يُقال له: المكّي». وقد قال ابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثالث: ١/ ٢٤٧؛ ر: ٨٤٩): «سمعْتُ يحيى بن معين يقول: كان يحْيى بن سعيد القطّان لا يرْضى كثيراً من المكّيّين».
وفي خصوص أبان: ن: الجرح والتعديل: ٢/ ٢٩٦؛ رت: ١٠٨٧؛ الضعفاء (ج): ل ٨ أ؛ المجروحين: ١/ ٩٧؛ الكامل: ١/ ٣٨٣؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٠٨؛ ر: ٢. وهو أيضاً في كتاب الضعفاء للساجي، استقلالاً من غير عزو (طُرَرُ ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٤٥).
ونقلَ ابْنُ أبي حاتم (٦/ ٢٤٧؛ رت: ١٣٦٥) الكلامَ عنْ عمْرو، مفرّقاً، فحكى القسْمَ الأوّلَ منْ رواية الْهِسِنْجَاني، والثّاني منْ رواية أبي الحسن الطّبري الْغازي، على أنّ هذا نَقَلَ عِبارة المؤلّف الأخيرة بالْمعْنى، منْ غيْرِ استيفائِه بتمامه فقال: «كان يحْيى يحدّثنا عنْ عمْرو بْن عُبيْد»؛ وأرْدفَه عبْدُ الرحمٰن فسَاقَ زيادةَ قوله: «ثمّ ترَكه» مصدّراً بإسناد الغازي؛ فأوهمَ صنيعُه في تقطيع الْخبرَ وإعادةِ السّند فيه، أنّهما نصّان متفرّقان في أصْل الفلّاس حَصَلا له بالْجمع، والواقعُ خلافُه، فإنّ العبارتين متّصلتيْن؛ يشْهدُ له وقوع اتصالهما في تاريخ بغداد (١٤/ ٨٤). والعبارةُ الأخيرةُ في تاريخ الذهبي (٣/ ٩٤١؛ ر: ٣٣٦). ووقع في طرر ابن شاقلا (١٦٣؛ ر: ٢٠٠): «روى عنْه يْحيى القطّان ثمّ ترَكه».

(١) تقدّم الكلام عنه في أول خبر بالكتاب.

(٢) قال الفلّاس: إسْماعيل بن مسلم المكّي، كان يرى الْقَدَر، وهو ضعيف؛ يحدّث عن الحسن وقتادة بأحاديث بواطيل. لمْ يحدّثْ عنه يحيى ولا عبد الرحمٰن، وقدْ حدّث عنْه قوْمٌ منْ أهْل الكوفة: الأعْمش، وإسْماعيل بن أبي خالد، وحفص، وأبو معاوية، وعبد الرحيم، والمحاربي، وجماعة... وهو متروك الحديث، قد أجْمع أهل العلم على ترْكِ حديثه، وإنّما يحدّثُ عنْه منْ لا يبْصِرُ الرّجال». (من حاشية نسخةٍ من كتاب الجرح والتعديل: ٢/ ١٩٨. ون: بيان الوهم والإيهام: ٣/ ٢٧٨؛ ر: ١٠٢٤).
ون: طُرَر ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٥١ ـ ٥٢؛ ر: ١١؛ ٢/ ٦٣؛ ر: ١٧٣٥؛ علل ابن المديني: ١٠٩؛ ر: ١١٥؛ سؤالات الآجري: ٢/ ٥٢؛ ر: ١٠٩٤؛ ٢/ ١٢٢؛ ر: ١٣١٤.

أبان بْن أبي عيّاش[١]، ولا يُحدِّثان عنْ عمْرو بن عُبيْد[٢]، وكان يحْيى يحدّثُنا عنْه ثمّ ترَكه.

٢٢٤ ـ قال[٣]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن، لا يحدّثان عنْ مُبارك[٤].

٢٢٥ ـ قال[٥]: وكان[أ] عبْد الرّحْمٰن[ب] يحدّثُ عن الرَّبيعِ بْن صَبيحٍ[٦]،

(أ) الأسامي والكنى: «قد كان».

(ب) زيد في الجرح والأسامي والكنى: «بن مهدي».

---

(١) قال الفلاس في تاريخه (٣٧٥): أبانُ بْنُ أبي عَيّاش، هو: أبانُ بْنُ فَيْرُوز، مولىً لأنَس، مولىً لِعبْدِ القَيْس.
ون: تاريخ ابن معين من رواية الدقاق: ٣٦؛ ر: ٣٣؛ العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤١٢؛ ر: ٨٧٢؛ الضّعفاء للبخاري من رواية مسبِّح بن سعيد: ٢ ـ و؛ تهذيب الكمال: ٢/ ١٩ ـ ٢٤؛ ر: ١٤٢.

(٢) تقدّم.

(٣) الضعفاء (ج): ل ٣٦٦ ب؛ الكامل: ٦/ ٣٢٠؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ٢٨٢. وبلفظ مقارِب في إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٥٨؛ ر: ٤٤١١. وسيأتي وشيكاً للمؤلف أنّ يحيى أحسن عليه الثناء، فكيف يستقيمُ أن لا يروي عنه؛ ولذلك تتّسقُ رواية ابن الجنيد مع هذا المعنى، فهي تقرنُ حسن الثناء من يحيى مع الامتناع من الرواية من ابن مهدي، وذلك ما وقع لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩): «نا علي بن الحسيْن بن الْجُنيد، قال: سمعْتُ أبا حفْصٍ عمْرو بْنَ علي يقول: سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد الْقطّان يُحْسِنُ الثّناءَ على مُبارك بْن فضالة، وكان عبْدُ الرّحْمٰن بْنُ مهْديٍّ لا يحدّثُ عنْه».

(٤) هو: ابن فضالة. ن: تهذيب الكمال: ٢٧/ ١٨٠ ـ ١٨٩؛ ر: ٥٧٦٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٥٨ ـ ٦١؛ ر: ٤٤١١.

(٥) الجرح والتعديل: ٣/ ٤٦٤؛ رت: ٢٠٨٤؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٣/ ٢٢٧؛ ١٢٧٧؛ الضعفاء (ج): ل ١٠٠ أ؛ المجروحين: ١/ ٢٩٧؛ والعبارةُ فيه مقتطعة؛ وهي على هذا النّحو: «كان يحيى لا يحدث عن الربيع بن صبيح». وقارن بما في تاريخ دمشق: ٦٥/ ٨٠. وتُستَرْوح إفادةُ البخاري من الخبر في ضعافه (٤ ـ و/ ظ)؛ لقوله: «روى عنه... ابْن مهْدي، وكان يْحيى القطّان، لا يحدّثُ عنْه».

(٦) ن: تهذيب الكمال: ٩/ ٨٩ ـ ٩٤؛ ر: ١٨٦٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٣٤١ ـ ٣٤٣؛ ر: ١٥٥٠.

وكان يحْيى(أ) لا يحدّثُ عنْه(١).

قال(٢): وسمعْتُ عفّانَ بْن مُسْلم(ب) يقول: أحاديثُ(ج) الرَّبيع مقْلوبةٌ كلُّها(٣).

(أ) زيد في الجرح والأسامي والكنى: «بن سعيد».
(ب) «بن مسلم»: ليست في الجرح ولا في الضعفاء.
(ج) في الجرح: «حديث».

---

(١) أبو داود (٢/١٠٨؛ ر: ١٢٦٩): قال أبو الوليد الطيالسي: ما تكلم أحدٌ في الرَّبيع إلّا والرّبيعُ فوْقه. قال أحمد بن حنبل: الربيع بن صبيح، لا بأس به، رجل صالح (طُرر ابْن شاقلا: ٩٧؛ ر: ٩٦). وقال البخاري: أبو الوليد قال: كان الرَّبِيع لا يدلِّس، وكان المباركُ بن فَضَالةَ أكثر تدليساً منه». ووقع في أصول التاريخ الكبير (٣/٢٧٨؛ ر: ٩٥٢) ورواية مسبِّح بن سعيد المخطوطة (٤ ـ ظ): «ابن المبارك»؛ ولا يصحُّ هذا الفرْضُ بحالٍ إذْ هو متهافت، فإن ابن المبارك كان من أشد الناس نكيراً على المدلسين، حتى قال ما اشتهر عنه: دلس للناس أحاديثه، والله لا يقبل تدليساً» (معرفة علوم الحديث للحاكم: ١٦٤). فإن انضاف إلى هذا أن مبارك بن فضالة، مشهور بالتدليس كما مرّ معنا من كلام أبي داود، وكما هو في تعريف أهل التقديس (٤٣؛ ر: ٩٣)، علمنا أنّ هذا الذي وقع محْض وهم، وقد ورد مصحّحاً على الجادّة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦٤؛ ر: ٢٠٨٤)؛ لأنه جلب الخبر الذي استظهر منه البخاري المفاضلة، ونصُّه: «حدثنا عبد الرحمٰن، نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، قال: قلت ليحيى بن سعيد القطّان: ما أراك حدّثْتَ عن الرَّبيع بْن صَبيحٍ شيْئاً؟. قال: لا، ومُباركُ بن فضالة أحبُّ إليَّ منْه».
قلت: وعليه تكونُ عبارةُ البخاري تفسيراً لكلام القطّان، وهو توْجيهٌ وجيه. وزدْ عليه، أنّ كثيراً ممّا يستغلق في التاريخ الكبير، تفسيرُه مضمَّنٌ في الغالب في كتاب ابن أبي حاتم. والقاطع للجاجة، هو وقوعُ الكلام عند المؤلف عن الربيع، للتّوّ بعد الكلام عن مبارك، بما يفيدُ أنّ المقارنة بينهما بين النّقدة عادةٌ جارية.

(٢) الجرح والتعديل: ٣/ ٤٦٥؛ رت: ٢٠٨٤؛ الضعفاء (ج): ل ١٠٠ أ. وأفادَ مغلطاي من هذا النّصّ (٤/ ٣٤٢؛ ر: ١٥٥٠) وزاد: «ليْس بالقوي». ونقله ابن شاقلا بصيغة التمريض من غير عزو في طرره على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٩٧؛ ر: ٩٦.

(٣) أبو داود (٢/١٠٨؛ ر: ١٢٦٩): زعموا أنه اختلط عليه مسائل عطاء والحسن.

٢٢٦ ـ قال(١): وسمعْتُ يحْيى(أ) وذَكَر مُبارَكاً(ب)؛ فأحْسن عليْه الثّناء(ج).

قال: و(د)سمعْتُ عفّان يقولُ: كان من النُّسَّاك.

٢٢٧ ـ قال(٢): وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْ يزيدٍ الرَّقَاشي(٣)، وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنه.

٢٢٨ ـ قال(٤): وكان يحْيى(هـ) وعبدُ الرّحْمٰن(و)، لا يحدِّثان عن

(أ) طبقات أبي الشيخ؛ تاريخ بغداد: يحيى بن سعيد.

(ب) (ص): «مبرك»؛ تاريخ بغداد: «وذكر مبارك بن فضالة».

(ج) (ص): «الثنا».

(د) «قال و»: ليست في طبقات أبي الشيخ.

(هـ) الجرح: «يحيى بن سعيد»؛ المجروحين: «يحيى بن معين».

(و) زيد في الجرح: «بن مهدي».

---

(١) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٣٨؛ رت: ١٥٥٧؛ الكامل: ٦/ ٣٢٠؛ وزاد بعده: «وحدّث عنْه مُعْتمِر، ويزيدُ بْن زُرَيْع وجماعة»؛ طبقات المحدثين بأصبهان: ١/ ٣٩٩؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ٢٨٢؛ وبمعناه في تنقيح التحقيق: ٣/ ١٠٤. وقارن هذا الخبر بخبر آخر عن مبارك بن فضالة فيه: أن يحيى وابن مهدي معاً لا يحدثان عنه؛ وفيه استشكال، وأدركه الخطيب، فساق الخبر الأخير للتو بعد الخبر أعلاه.

وقال عمرو بن عليٍّ: سمعت عفَّان يقول: كان مبارك ثقةً، وكان، وكان. من تنقيح التحقيق: ٣/ ١٠٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٩/ ٢٥١؛ رت: ١٠٥٣؛ تاريخ دمشق: ٦٥/ ٨٠؛ المجروحين: ٣/ ٩٨؛ إلى «الرقاشي».

(٣) قال الفلاس في التاريخ (٣٨٣): يَزيدُ الرَّقَاشِيّ، هو يزيدُ بْن أَبَانٍ. ن: تهذيب الكمال: ٣٢/ ٦٤ ـ ٧٦؛ ر: ٦٩٥٨.

(٤) الجرح والتعديل: ٢/ ٢٧١؛ رت: ٩٧٨؛ الضعفاء (ج): ل ٥ ب؛ المجروحين: ١/ ١٧١. ونقل الحافظ مغلطاي في إكماله (٢/ ٢٣٢؛ ر: ٥٥٩) كلامَ الفلّاس وزاد فيه مِنْ أوّله: «كان لا يحْفظ، وهو رجلُ صدْق»، وفي وسطه بعد «سوّار»: «وقدْ حدّث عنْه الثّوْريّ».

الأشْعث[أ] بْنِ[١] سَوّار[ب]، ورأيْتُ[ج] عبْدَ الرّحْمٰن يَخُطُّ[د] على حديثِه.

٢٢٩ ـ قال[٢]: وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدِّثان عنْ إسْماعيلَ بْنِ عبْد[٣] الْملك[هـ]. ورأيتُ[و] عبْدَ الرّحْمٰن يقول: أسْتخير اللهَ[ز] أضْرِبُ على حديثِه؛ يقولُ عنْ عطاء[ح]: «إنّما حُرّمتِ الشَّرْبةُ التي أسْكرتْ[ط]»؛ وهذا[٤] قوْلُ أهْلِ الْكوفةِ.

(أ) الجرح؛ الضعفاء؛ المجروحين: «أشعث».
(ب) (ص): «شوار»؛ تصحيف.
(ج) زيد في الضعفاء، قبل «ورأيت»، عبارة «قال أبو حفص».
(د) (ص): «يحظ».
(هـ) زيد في الجرح: «بن أبي الصفيراء».
(و) المجروحين: «قال: ورأيت».
(ز) «أستخير الله»: مكررة في الضعفاء والمجروحين.
(ح) (ص): «عطا».
(ط) المجروحين: «أسكرتك».

---

(١) ن: تهذيب الكمال: ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٧٠؛ ر: ٥٢٤؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦؛ ر: ٥٦٠.
(٢) المجروحين: ١/ ١٢٢؛ الضعفاء (ج): ل ٢٠ أ، إلى «أسكرت»؛ الجرح والتعديل: ٢/ ١٨٦؛ إلى «عبد الملك»؛ لكنْ بإسنادٍ يخالفُ المعلومَ عنده في سوْق كلام الفلّاس؛ وهو: «حدّثنا عبْد الرّحْمٰن، قال: سمعْت عليَّ بن الحسيْن بن الجُنيْد يقول: سمعْتُ عمْرو بْن عليّ». وزاد بعدَه من رواية محمد بن إبراهيم، يخالفُ الأصْل: «رأيْتُ عبْدَ الرّحْمٰن ـ يعني: ابْنَ مهدي ـ وذَكَر إسماعيلَ بْنَ عبد الملك، وكان قدْ حمل عنْ سُفْيانٍ عنه، فقال: اضرب على حَدِيثِه». قلت: وفيه زيادةُ بيانٍ. وفي رواية ابن عديّ زيادة وخُلف، فقد قال: «قال ابْن المهدي: أسْتخيرُ الله، أسْتخير اللهَ أضْربُ على حديثه: يقُولُ عنْ عطاءٍ عن النّبيّ ﷺ: «كلُّ مسْكر حرام»، وعنْ عطاء: «إنّما حرّمت الشَّرْبة التي أسْكرتْه»؛ وهذا قوْل أهْل الْكوفة، وحمَلَه عنْ سفْيان عنه، وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْه».
(٣) ن: تهذيب الكمال: ٣/ ١٤١ ـ ١٤٣؛ ر: ٤٦٤؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١؛ ر: ٥٠٤.
(٤) الظاهر أن هذه العبارة الأخير من كلام الفلّاس لا ابن مهدي.

٢٣٠ ـ قال[١]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ أبي داودٍ[٢] نُفَيْع[أ].

٢٣١ ـ قال[٣]: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: «عنْ سفْيان، عنْ إسْماعيل[٤]، عنْ رجُلٍ، عنْ أنَسِ بْنِ مالك[ب]»[٥]. فقال له رجلٌ: هذا أبو داود[٦]. قال: لمْ يُسَمِّهِ.

٢٣٢ ـ قال[٧]: وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدِّثان عنْ عبْدِ الْكريمِ الْمُعَلِّم[٨].

(أ) الضعفاء: «نفيع أبي داود»؛ تقديم وتأخير.

(ب) «بن مالك»: ليست في الضعفاء.

---

(١) المجروحين: ٣/ ٥٥؛ الضعفاء (ج): ل ٣٨١ أ.

(٢) قال عنه الفلّاس: متْروك الحديث. ن: تهذيب الكمال: ٣٠/ ١٠ ـ؛ ر: ٦٤٦٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٧٨ ـ ٧٩؛ ر: ٤٨٦١.

(٣) المجروحين: ٣/ ٥٥؛ الضعفاء (ج): ل ٣٨١ أ؛ الكامل: ١٠/ ٢٣٦؛ ر: ١٧٣١٨.

(٤) هو: ابن أبي خالد.

(٥) قال الحاكم في المدخل (١/ ٢٣٣؛ ر: ٢١٠): «أبو داود الأعْمى، روى عنْ بُريْدةَ الأسْلمي، وأنس بْن مالك أحاديثَ موْضوعة».

(٦) هو: المتقدّم، نفيع بن الحارث.

(٧) الأسامي والكنى للحاكم: ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١؛ ر: ٢٥٩؛ تهذيب الكمال: ١٨/ ٢٦٢؛ رت: ٣٥٠٦؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٥٩؛ رت: ٣١١؛ إلى قوله: «فيما بيْنه وبيْنه» الثانية، وبقيةُ الخبر مختصر ملفّقٌ، تقدّم له مفْرداً بصيغتيْن في موضعيْن: ١/ ٢٥٢؛ ٢/ ٢٢؛ المجروحين: ٢/ ١٤٥؛ دون قوله: «المعلم». واقتصر مغلطاي (٨/ ٢٩٤؛ ر: ٣٣١٩) في النقل إلى «المعلّم».

(٨) قال عمرو بن علي في تاريخه (٤٣٧): «عبْد الكريم، أبو أُمَيّةَ، هو: عبْد الكريم بْنُ أبي الْمُخَارِق؛ معلِّمُ كُتّاب». ون: تاريخ يحيى بن معين رواية الدقاق: ٨٣؛ ر: ٢٥٢؛ التاريخ الأوسط: ٣/ ٢٨٩؛ ر: ٤٥٩؛ التاريخ الكبير: ٦/ ٨٩؛ رت: ١٧٩٧؛؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٥٩؛ رت: ٣١١؛ كنى مسلم: ١/ ٨٢؛ رت: ١٧٥؛ تهذيب الكمال: ١٨/ ٢٥٩ ـ ٢٦٤؛ ر: ٣٥٠٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥؛ ر: ٣٣١٩.

قال[أ]: فذكروا[ب] مرّةً عنْد يحْيى في الْمسْجد[ج] الْجامع يوْمَ الْجمعة[د] [وأنا شاهدٌ][هـ]، التَّرويح[و] في الصّلاة؛ فقال: يذْكرون عنْ مسْلم بْنِ يَسارٍ وأبي الْعالية[1]. فقال له عفّان الصّفّار[ز]: مِنْ حديث مَنْ؟. فقال: حدّثنا هشام ـ فقال له فيما بيْنه وبيْنَه وأنا أسْمع ـ[ح] عنْ عبْد الْكريم، عنْ عُمَيْرِ بْنِ أبي يزيد ـ فيما بيْنه وبيْنه ـ[ط].

وأمّا[2] عبْدُ الرّحْمٰن، فإنّي سألْتُه في الْمَجْلس، عنْ حديثٍ منْ حديثِ محمّدِ بْنِ راشد[3]، عنْ عبْد الْكريم[ي]، فقال: دَعْهُ! فلمّا قام،

(أ) «قال»: ليست في كنى الحاكم. (ب) الجرح والتعديل: «وذكروا».

(ج) الأسامي والكنى: مسجد.

(د) الجرح والتعديل: «يوم الجمعة في مسجد الجامع»؛ تقديم وتأخير.

(هـ) ما بين المعكّفين مزيدٌ عن ابن أبي حاتم.

(و) الأسامي والكنى؛ تهذيب الكمال: «التروبح».

(ز) «الصفار»: ليست في الجرح والتعديل ولا في كنى الحاكم ولا في تهذيب الكمال.

(ح) سياق ما في الجرح والتعديل: «فقال فيما بينه وبينه وأنا أسمع: حدّثنا هشام بن أبي عبد الله، عن عبد الكريم المعلّم» فدخل هشامُ في طَوْق الإسْرار؛ والذي في الأصْل أصْوبُ؛ لأنّ مكان السّتْر إنّما هو لأجل الْمعلّم، وأما هشامُ بن أبي عبْد الله الدستوائي البصري، فثقة ثبتٌ لا يسُوغُ التّخافتُ في ذكْر اسْمه. والجملة المعترضةُ بتمامها مما أخلّ به تهْذيب الكمال.

وفي الأسامي والكنى: «هشام بن أبي عبد الله»؛ وليس فيه الجملة الْمعْترَضة.

(ط) الجملة المعترضة ساقطة من كتاب ابن أبي حاتم؛ وهي في كتاب الحاكم، مع زيادةِ «وأنا أسمع».

(ي) زاد الحاكم: «المعلّم».

---

(1) الحديث عند ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٤٢٩؛ ر: ٦٦١٩)، من حديثه عن وكيع، عن هشام الدستوائي، عن عبد الكريم أبي أمية، عن عمير، قال: تروحت بين أبي العالية ومسلم بن يسار، فنهياني.

(2) الجرح والتعديل: ٦/ ٥٩؛ رت: ٣١١؛ مختصراً؛ وعنه البقاعي في النكت الوفية: ١/ ٦١٦.

(3) محلُّ الإنْكار الْمُعلّم، لا محمّدُ بْنُ راشد، فإنّ هذا مع قوْل الفلّاس في غيْر كتابِنا =

طمِعْتُ(أ) أنْ يحدّثني به؛ فسألْتُه عنْه(ب) فقال: فأيْنَ التّقْوى!(١). [١٧/ظ]

٢٣٣ ـ قال(٢): وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْ عِيسى الْحنّاط(٣)، وذَكَر حفْظاً سيّئاً. قال: وكانَ مُنْكَرَ الحديث.

٢٣٤ ـ وكان(٤) يحْيى(ج) لا يحدّثُ عنِ (السَّـ)ـرِيِّ(د) بْنِ إسْماعيل(٥).

٢٣٥ ـ وسمعْتُ(٦) يحْيى يقول: حدّثنا سفْيان، قال: حدّثني محمّدُ بْنُ أبي الْجعْد(٧)، عن الشّعْبيِّ، أنّه كَرِهَ شِرَاءَ(٨) تُرابِ الصّاغَة.

(أ) الأسامي والكنى للحاكم؛ تهذيب الكمال: «ظننت أنه».

(ب) «عنه»: ليست في الأسامي والكنى. (ج) المجروحين: «يحيى بن سعيد».

(د) ذهب بعُظْم الكلمة خرْم في الأصل، والاستدراك من المجروحين.

= هذا إنّه قدريٌّ (تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٩٤؛ ر: ٣٤٩)، فقدْ قال في كتابنا هذا (٢٨٦): إنّ الشّيْخيْن عبْد الرّحْمٰن ويحْيى رويا عنْه.

(١) ن لزوماً: تعليق ابن أبي حاتم على الخبر في: ١/ ٢٥٢.

(٢) الكامل: ٥/ ٢٤٧؛ الضعفاء (نسخة الظاهرية): ٣٣٧ ـ مع تقديم وتأخير ـ؛ وسقط هذا النّقل برمّته من نسخة الجزائر (ل ٣٠١ أ)؛ شيوخ ابن وهب ـ بخلف يسير ـ: ٢٠٠؛ رت: ١٨٣. ون: خبر الحنّاط السابق؛ بخصوص جمع ابن أبي حاتم بين ما تفرّق من كلام الفلّاس.

(٣) عيسى بن أبي عيسى ميسرة الغفاري؛ تقدّم.

(٤) الضعفاء (ج): ل ١٣٧ أ؛ المجروحين: ١/ ٣٥٥؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٢٨٢؛ رت: ١٢١٦؛ الكامل: ٣/ ٤٥٦؛ سوى أنّ ابن أبي حاتم وابن عديٍّ زادَا عبارةً ليست في الأصل، وهي: «وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن ذكره قطّ». والظاهرُ أنّها من الأصل أخلّ بها النّاسخ.

(٥) تهذيب الكمال: ١٠/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠؛ ر: ٢١٩٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١؛ ر: ١٨٦٣.

(٦) الضعفاء (ج): ل ٣٢٩ أ.

(٧) ن: التاريخ الكبير: ١/ ٥٨؛ ر: ١٢٥؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٢٢٣؛ ر: ١٢٣٥؛ الضعفاء للعقيلي: ٥/ ٢١٨؛ ر: ١٥٩٦.

(٨) في الضعفاء: «شَرْي»؛ وهو تصحيفٌ، وإنّما يجوزُ القولُ: «كرِهَ شِرَى»، بألف الْقصْر، وهي لغةٌ فصيحة.

٢٣٦ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ وَكيعاً[(أ)] يقول: حدّثنا محمّدُ بْنُ أبي الْجعْد، عن الشّعْبيِّ، أنّه كَرِهَ[(ب)] شِراءَ[(ج)] تُرَابِ الصّاغة بالْورِق[(٢)].

قال محمّدُ بْنُ أبي الْجَعْد: وكان أبي يشْتريه لا بِعُرُوضٍ[(د)].

قال[(٣)]: وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يذْكُر هذا الشّيْخَ[(هـ)].

(أ) في نسْختي الجزائر والظّاهرية من الضعفاء: «يحيى»؛ وهو خطأٌ صُراحٌ ينْمي أصالةً إلى أبي جعفر العقيلي، والنسّاخُ منه بُرَآء.

(ب) الضعفاء (ج): «حَرّمَ». وكذا هي في لسان الميزان؛ لأنّ ابن حجر ينقل عن نفس النسخة (ج)، كما يؤكد ذلك وجود خطه عليها في غير موضع.

(ج) في الضعفاء: «شِرَى».

(د) كذا في الأصل؛ ولعلّه تصْحيفٌ عنْ «بالْعُرُوض»، ضرورةَ أن المقْتضى هو الْفرارُ من الورق، ولا يكونُ هذا إلا بعروض، وما في الأصل ينافيه، فلذا حكمْنا بمخالفته للجادّة.

(هـ) (ص): «يدكر هذا السيخ».

---

(١) الضعفاء (ج): ل ٣٢٩ أ. وتابعَ ابنُ أبي شيبةَ في المصنَّف (١١/ ٢٩٥؛ رح: ٢٢٣٦٧) المؤلِّف عنْ وكيع بلفظ: «عنْ محمّد بْنِ أبي الجعْد، قال: سألْتُ الشّعْبيَّ عنْ شراء تُراب الصّوّاغين؛ فكرِهَه وقال: هو غَرَرٌ. قال محمّد: وكان أبي يشْتريه بالْعُروض».

(٢) أشار ابْن معين في تاريخه (٣/ ٤٧١؛ ر: ٢٣١٩) إلى روايته لهذا الخبر، فقال: «وهو الذي يرْوي في قصّة تراب الصّوّاغِين». وقال محمّدُ بْنُ الْحسن الشّيْباني في الأصْل (٣/ ٤٠): حدّثنا [أبو حنيفة]، عنْ محمّد بْن أبي الْجَعْد، قال: سألْتُ عامراً عنْ بيْع تراب الصّوّاغين، فقال: لا خيْر فيه، وهو غَرَرٌ، مثْل بيْع السّمك في الْماء.

(٣) نقل ابن عساكر (٢٢/ ١٨٦) هذه العبارة بنصها، في ترجمة سليمان بن أرقم، والكلام هنا عن محمد بن أبي الجعد؛ والظّنّ غالب أن يكونَ النقلُ غلطاً؛ لأنّ الكلام في النسخة عن سليمان بن أرقم، يأتي للتو بعد الكلام عن ابن أبي الجعد، وذلك مدعاة للخلط والاشتباه. والمأْتى فيه فيما يظهر ممّن فوق ابن عساكر. ووقع في عين الاشتباه مغلطاي في إكماله (٦/ ٣٧؛ ر: ٢١٥٣)؛ ونُمِيَ ذلك أيضاً لابن حجر في تهذيب التهذيب: ٤/ ١٤٨؛ ر: ٢٩٧.

وقد نقل العقيلي على الصواب عن المؤلف في رسْم محمد بن أبي الجعد، فلم يخلطْ بينه وبين سليمان بن أرقم.

٢٣٧ ـ قال[١]: وكان سفْيانُ[أ] الثّوْريُّ[ب] يحدّثُ عنْ أبي معاذٍ، عن الْحَسَن ـ [يعْني][ج]: ابْنَ أرْقم[٢] ـ.

قال[٣] محمّدُ بْن عبْد الله الأنْصاري: كنّا ونحْنُ شباب، نُنْهى[د] عنْ مُجالَسته؛ وذَكَر[هـ] منْه أمْراً عظيماً.

٢٣٨ ـ قال[٤]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدِّثان عن الْحسن بْنِ

(أ) (ص): «سفين». (ب) (ص): «التوري».

(ج) ما بين المعكَّفين ساقطٌ من الأصل. والمقصودُ سُليْمان، مثْلما في مصادر التّوْثيق.

(د) (ص): «ننها»؛ الكامل: «تنهى». (هـ) الكامل؛ تاريخ دمشق: «فذكر».

---

(١) الضعفاء (ج): ل ١١٩ ب؛ الكامل: ٣/ ٢٥٠؛ تاريخ دمشق: ٢٢/ ١٨٥؛ ٢٢/ ١٨٦؛ المجروحين: ١/ ٣٢٨؛ من «قال محمد بن عبد الله» إلى «عظيماً».

(٢) وقع في الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠؛ رت: ٤٥٠) ـ وهو في الكامل أيضاً وتاريخ دمشق (٢٢/ ١٨٨) ـ: أنّ الفلاس قال: «إنّ سليْمانَ بْنَ أرْقم ـ ويكْنى بأبي معاذ ـ ليس بثقة؛ روى أحاديثَ مُنْكَرة». قلت: وقد نَقَلَ ابْنُ أبي حاتم عن الفلّاس بقيّة الْخَبر، فيكونُ ما جَلَبَه وسقْناهُ ممّا ليْس عنْدنا حُكْماً نقْديّاً مُعَلّلاً، يرْفده كلامُ الأنصاريِّ ويُعزّزُه. وقال ابن شاقلا في طرره (١١٠؛ ر: ١٢٢): قال عمْرو بن عليّ: كان يْحيى وعبد الرّحْمٰن لا يحدّثان عنه. روى عن الحسن، أنّ عائشةَ وحفْصةَ أصْبحتا صائمتيْن. وروى عنْ يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن عائشةَ قالتْ: قال رسولُ الله ﷺ: «لا نَذْرَ في معْصية، وكفارتُه كفّارةُ يَمِين». وقال البخاري في ضعافه (رواية مسبِّح بن سعيد: ٥ ـ و): تركوه. أبو داود (٢/ ١٩٥؛ ر: ١٥٧٨): متروك الحديث.

ون: تهذيب الكمال: ١١/ ٣٥١ ـ ٣٥٤؛ ر: ٢٤٩١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٣٧ ـ ٣٩؛ ر: ٢١٥٣.

(٣) الجرح والتعديل: ٤/ ١٠٠؛ رت: ٤٥٠؛ ولفظه: «كانوا ينهونا عنه ونحْن شباب، وذَكَرَ أمْراً عظيماً».

(٤) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٧٢ ب؛ الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٥٧ ب؛ الجرح والتعديل: ٣/ ١٢؛ رت: ٣٧. وإلى «دينار» في المجروحين: ١/ ٢٣٢.

ووقع في الكامل (٢/ ٢٩٦) ـ وتبعه اللِّسان (٣/ ٤٠؛ ر: ٢٢٦٩) ـ النّقْل عن المؤلِّف =

دِينار؛ وكان سفْيانُ الثَّوْريُّ يقول[أ]: «أبو سَعيدٍ السَّلِيطِيّ[١]»[ب].

(أ) زِيدَ في هذا المَوْضع من كتاب ابن أبي حاتم ومجْروحي ابْنِ حبان وكنى الحاكم: «ثنا»؛ ولم تقع في نسخة الضعفاء الوُثْقى؛ وإثباتُها مفيدٌ وقوعَ التّدْليس من سفْيان.
(ب) زاد ابن أبي حاتم «يعني: حسن بن دينار»؛ ومثله ابن حبّان وقال: «يريدُ الْحَسَنَ بْنَ دينارٍ»؛ ولَيْس هذا منْ كلام الفلّاس.

= بأطول ممّا في الأصل؛ وسياقُه: «الْحَسَن بن دِينارٍ هو: الْحَسَنُ بن واصل، كان دينارُ رَبيبَهُ، وهو موْلى بني سَلِيطٍ، حدّث عنْه سُفْيان الثوريُّ وكنّاهُ فقال: «ثنا أبو سعيد السَّلِيطيِّ»».

(١) نسبة إلى بني سليط (مختصر الكامل للمقريزي: ٢٦٤؛ رت: ٤٤٦). ونقل البخاريُّ إفادةَ سفْيان، وأثبتَ ترْك الرّاوي ليحْيى وابْن مهدي في التّاريخيْن (٢/ ٢٩٢؛ ر: ٢٥١٣؛ ٣/ ٥٩٣؛ ر: ٩٠٨). وقال الفلّاس: «سمعْتُ أبا عاصم يقول: سَمعْتُ حمّاد بْنَ زَيْدٍ يحدّث عنه بحديثيْن؛ فقلْت له: تحدّثُ عنْ هذا؟!. فقال: تراه يكْذب في حديثيْن؟!». (الكامل: ٣/ ٤٥١؛ ر: ٤٤٥). وقال عمْرو بْن عليّ أيْضاً: «سمعْتُ أبا داود [الطّيالسي] يقول: كنّا عنْد شُعْبة، فجاء الْحسن بْن دينار، فقال شعْبة: يا أبا سعيد، ها هنا، فجَلَس، فقال: حدّثنا حُميْد بْن هلال، عنْ مجاهد، قال: سمعْتُ عمرَ بْن الْخطّاب يقول. قال: فجعل شُعْبة يقول: مجاهِدُ سمع عمر!. فقام الْحسن فَذَهب» الكامل: ٣/ ٤٥١؛ ر: ٤٤٥؛ إلى منتهاه؛ المحدث الفاصل: ٣٩٢ ـ ٣٩٣؛ ر: ٣٩٩؛ مع خلْف يَسِير لا يضرُّ؛ ـ ونقله في اللِّسان عن ابْن عديّ (٣/ ٤٠؛ ر: ٢٢٦٩) ـ؛ المراسيل لابن أبي حاتم: ٢٠٤؛ ر: ٧٥٤؛ إلى «فذهب»؛ ونقله مغلطاي: ١١/ ٨؛ ر: ٤٤٢٥؛ إلى نفْس القدْر. وقال عمْرو بن عليّ: «الْحَسن بْنُ دينار، حدّث عنْه أبو داودٍ بأصْفهان، فجعل يقول: حدّثنا الْحَسَنُ بْن واصل؛ وما هو عنْدي منْ أهْل الْكذب، ولكنّه لـمْ يكُنْ بالْحافظ». وبعضُ هذا الذي مرّ، واردٌ في الأسامي والْكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): ٤٧. وقال البخاري: «تركه وكيع وابْنُ المبارك (ضِعافُه، من رواية مسبِّح: ٣ ـ و). وقال عنْه أبو داود السّجْستاني (١/ ٣٩٠؛ ر: ٧٤٦): «ليْس بشيْء» (٢/ ٣٣؛ ر: ١٠٢٤): «ليْس بثقة».
قلْت: فيتحصّل منْ أقوالهِمْ أنّ أبا عاصم كان لا يرى التّحْديثَ عنه، وأنّ حمادَ بن زيْدٍ إنما حدّث عنْه بحديثيْن، مُسْتبعداً أنْ يكْذب في كليْهما، فلمْ يُكْثِر عْنه. وتركه وكيع وابْنُ المبارك، وأنْكر عليه شعْبةُ بعْضَ حديثِه وقام عنْه، وتركه تلْميذاه يحْيى القطّانُ وابن مهدي، ونفى عنْه الطّيالسيُّ الْكذب، لكنْ رماه بسوء الْحفْظ، ووهّاه أبو داود السّجْسْتاني: فيكونُ ضعيفاً لا محالة.

قال: وسمعْتُ أبا داود يقول: حدّثنا الْحسنُ بْن واصِلٍ؛ وهو الْحسنُ بْن دينارٍ.

٢٣٩ ـ قال[(١)]: وكان عبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثُ عنْ حُسَام[(٢)] بن مِصَكّ[(أ)].

قال[(٣)]: وكان أبو داود يقول: حدّثنا[(ب)] أبو سهْلٍ الأزْديُّ، وهو حُسامُ بن مِصَكٍّ[(٤)].

٢٤٠ ـ قال[(٥)]: وحدّثْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بن مهْدي: «عنْ أبي داود،

(أ) (ص): «مصر»؛ وهو تصحيف، وستأتي للناسخ على الصواب بُعَيْدَهُ. وزيد في هذا الموضع من كتاب العقيلي: «بشيء»؛ وخلا منها الأصْل.

(ب) الجرح والتعديل: «حدثنا عنه فقال: حدثنا».

---

(١) الكامل: ٢/ ٤٣٣؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٣١٧؛ رت: ١٤١٩؛ وفيه «الحسام بن المصك»؛ الضعفاء (ج): ل ٨٠ أ؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ١٩٤ أ؛ وفيه «المصك»؛ المجروحين: ١/ ٢٧٢؛ وفيه «المصك»، بالتعريف، وكذا في الموضع بعده. ونقل ابن عديٍّ عن الفلّاس بأوفى ممّا هنا فليراجع؛ وعنه مغلطاي (٤/ ٥١؛ ر: ١٢٥٤) مع اختصار.

(٢) قال البخاري: ليْس بالْقويِّ عنْدهم (الضعفاء من رواية مسبِّح: ٤ ـ و). وعنْ أبي عبيْد الآجُرّي عنْ أبي داود (١/ ٤٣٤؛ ر: ٩١٢): «قيل: حسام ثقةٌ؟ قال: لا». وفيه أيضاً (٢/ ١١٣؛ ر: ١٢٨٢): «ثنا الحسن بن علي، عن شبابة، قال: قلت: قلتُ أوْ قيل لشُعْبة: ما شأن حُسَام بْن مِصَكّ؟. قال: رأيْتُه يبول مسْتقْبل الْقبْلة. قال أبو داود: روى عنْه شعْبةُ حديثيْن، وهو منْكر الْحديث». ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ٦/ ٥ ـ ٨؛ ر: ١١٨٤؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٥١ ـ ٥٢؛ ر: ١٢٥٤.

(٣) الجرح والتعديل: ٣/ ٣١٧؛ رت: ١٤١٩؛ المجروحين: ١/ ٢٧٢؛ الكامل: ٢/ ٤٣٣.

(٤) لمْ ينفردْ بهذا البيان أبو داود (ت٢٠٤هـ)، بلْ تلاه زيد بن الحُباب العُكْلي (ت٢٣٠هـ)؛ مثلما وقع في علل الإمام أحمد (٣/ ٦٦؛ رح: ٤١٩٥): «حدّثنا زيْدُ بن الْحُباب، قال: أخبرني أبو سهْلٍ الأزْديُّ حُسَام، عنْ قتادة...».اهـ المقصودُ منه. ون: موسوعة أقوال الدارقطني: ١/ ١٩٣؛ رت: ٩٠٢؛ وقد تُوبعَ هؤلاء على التّسْمية عند المتأخرين. وممّن اشْتهر بهذه الكنية والنّسبة، النّضْر بن كثير، وهو بهما أعْرَف.

(٥) الكامل: ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ المجروحين: ١/ ٢٥٣؛ إلى «بينهم. والخبر من طريق المؤلف مختصراً عند ابن أبي حاتم أيضاً في الجرح والتعديل: ٣/ ١٣٤؛ رت: ٦٠٦.

عنْ حمّادِ بن الْجعْد(أ)»؛ فقال: سبْحان(ب) الله، تحدّثُ(ج) عنْ حمّادِ [بْنِ](د) الْجعْد!، أفلا(هـ) تحدّثُ(و) عنْ [بَحْر(١)، و](ز) عثْمان(٢) الْبُرِّي، وأبي(ح)

(أ) في المجروحين: «ابن أبي الجعد»؛ وكذا هو فيما يتلو من نظائره.

(ب) (ص): «سبحن». (ج) (ص): «يحدث».

(د) ساقطة من الأصل.

(هـ) في الضعفاء: «ولا»؛ وبينهما فرْقٌ ظاهرٌ في المعنى.

(و) (ص): «يحدث».

(ز) ما بيْن المعكّفيْن ساقطٌ من الأصْل، والْعجبُ أنَّ السّقط حاق بجدِّ المؤلّف: بحْر بْن كَنِيز السّقّاء؛ وهذا منْ غَفَلات النّسّاخ الطّريفة؛ ولوْلا أنّ الْخبر منْقُولٌ عنْ صاحبِنا في غيْر كتاب، لَذَهَبَ الظنّ ـ وهو ظنُّ السَّوْء غفَرَ الله لنا ـ، أنّ الْفَلّاس طوى ذِكْر جَدّه لمكان ضعفه.

(ح) في الأصْل: «جزي» بالزّاي؛ وهو الصّواب؛ وفي الْمجروحين: «وابن جرير»؛ والضعفاء (ج): «أبو جري» بالراء؛ وكلُّ ذلك تصْحيف.

---

(١) هو: بحر بن كنيز السقاء؛ قال أبو داود (٢/ ١٢٩؛ ر: ١٣٤٠؛ ٢/ ١٦٣؛ ر: ١٤٨١؛ ٢/ ١٦٣؛ ر: ١٤٨٢): متروك. وذكره البخاري في ضعافه (من رواية مسبِّح: ٢ ـ ظ) وقال: «ليْس عنْدهم بقويٍّ».

(٢) هو: عثْمان بْن مقْسَم. والبُرّي نسبة إلى الحرْفة.

قال عمْرو بن عليّ: قال: سمعْتُ معاذَ بْن معاذ ـ وذكرَ عثْمانَ البُرّيَّ ـ فقال: لمْ يكنْ فيه خيْر. وسمعْتُ أبا داود الطّيالسي يقول: في صدْري عشرةُ آلاف حديث ـ يعْني: عنْ عثْمان الْبُرّي ـ ما حدّثْتُ منْها بشيْء (الجرح والتعديل: ٦/ ١٦٨؛ ر: ٩١٨). وقال البخاري في الضّعفاء (رواية مسبِّح: ٦ ـ ظ) والتاريخ (٦/ ٢٥٢؛ ر: ٢٣١٩): «تركه يحْيى بْن سعيد الْقطّان. وقال ابْن مهْدي: عثْمان أحبُّ إليَّ من الْعُمري». قلت: وفي النّصّ دلالةٌ على أنّ ابن مهدي لم يكن يحدّث عن البُرِّي. مع أنه كان يراه ثقةً، وجادله فيه نُعيم بن حمّاد فلم يرجعْ؛ كما في (الجرح والتعديل ٦/ ١٦٨؛ ر: ٩١٨). وقال عنه أبو داود (٢/ ١١٧؛ ر: ١٢٩٧): «قدريٌّ معتزلي». ونقل عنْ غيْره (٢/ ١٣٠؛ ر: ١٣٤٣) أنّ الْبرّي قال: «كفّة الْميزان من جلود الْبقر!». وقال ابن شاقْلا في نقوله عن السّاجي (١٨١؛ ر: ٢٢٤): «كان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدِّثان عنْ عثْمان الْبُرّي. يُقال: إنّه بصْريٌّ يكْذب... وكان عثْمانُ الْبُرّيُّ مُعْتزليّاً». الْفَسوي: «ضعيفٌ متْروك، تركه ابْنُ الْمبارك ويحيى بْنُ سعيدٍ والنّاسُ، وكان =

جُزَيٍّ(١)، والْحَسن بْن دِينار؛ هؤلاء(أ) أصْحابُ حديثٍ(ب). ثمّ قال(ج): «كان(د) حمّادُ بن الْجعْد(هـ)، عنْده كتابٌ عنْ محمّد بْن عمْرو، وليْثٍ(و) وقَتادةَ، فما كان يفْصلُ بيْنهم»(ز). فذكرْتُ ذلك(ح) لأبي داود، فقال: كان إمامَنا أرْبعين سنةً، ما رأيْنا إلّا خيْراً(٢).

٢٤١ ـ قال(٣): وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ

(أ) المجروحين؛ الضعفاء: «وهؤلاء». (ب) الضعفاء: «الحديث».

(ج) زِيد في كتاب ابن حبّان: عبد الرحمٰن.

(د) في الأصل: «وكان»؛ وبإسقاط الواو، وقع في مصادر التصحيح.

(هـ) «بن الجعد»: ليس في الكامل. (و) (ص): «وليت».

(ز) (ص): «بينهما». ووقع في الكامل: «يفضل سهماً»؛ وهو تصحيف.

(ح) الضعفاء: «هذا».

= عبْدُ الرّحْمٰن بْن مهْدي يقول فيه غيْر ما قال غيْرُهُ، زعم أنّه لا بأْس به» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٢٣).

(١) الْمقْصود: نصْر بن طَريف، أبو جُزَيّ الْقصّاب الْباهلي الْبصْري، ترك أبو داود الرّواية عنه؛ وهو ضعيفٌ كما يفيد خبرٌ عن الفلّاس في غير كتابنا هذا، ساقه في الْجرح (٨/ ٤٦٧؛ رت: ٢١٣٩) ونقله أبو أحْمد في الأسامي والْكنى (٣/ ١٣٨؛ ر: ١١٧٧) وابْنُ عبْد الْبرّ في الاسْتغناء (١/ ٥٣٣؛ ر: ٥٦٠). وهو الذي يُنَظّرُ بالبُرّي. ونقل ابن شاقْلا (٢٦٨؛ ر: ٣٦٩): «قال يَسار بن الْحسن الأنْماطي: «كتبْتُ عنه ثمّ مرِض، ثمّ جاءني على حمار، فقال: أخْرِجْ كتابَ فلان، فإذا حديثٌ ثنا به عنْ قتادة، فقال: اكْتبْ «ثنا سعيد، عن قتادة». ثم قرأْتُ عليه «ثنا حمّاد، عنْ إبراهيم». فقال: اكْتبْ: «ثنا هشامُ بْنُ أبي عبد الله، عن حمّاد، عنْ إبْراهيم»؛ حتّى غيّرَ أحدَ عَشَرَ حديثاً. ثم برِئَ ورجَع إلى ما كان عليْه». ون عنه: الضعفاء (ج): ل ٣٧٨ ب.

(٢) شيخ ضعيف؛ ن: تهذيب الكمال: ٧/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩؛ ر: ١٤٧٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ١٣٦؛ ر: ١٣٣١.

(٣) الضعفاء (ج): ١٦٤ أ؛ المجروحين: ٢/ ٩؛ الكامل: ٤/ ١٦٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ٣٨٢؛ ر: ٢٩٦٢؛ كلُّهم إلى «المقبري». ووقع لهم جميعاً دون مغلطاي في هذا الموضع، زيادةُ عبارة: «وكان سفْيَانُ إذا حدّث عنْهُ قال: حدّثنا أبو عبّاد». فإنْ صحّت الزّيادةُ، فلعلّ سقطاً في الأصل، ذهبتْ معه هذه العبارة، وبقيت الْعبارةُ =

عبْد الله(١) بْنِ سَعيد(أ) بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيّ(ب).

قال: وكان سفْيانُ يحدّثُ عنْه وشُعْبةُ جميعاً. [١٨/و]

٢٤٢ - قال(٢): وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ جُوَيْبِرِ بْن سَعيد(٣)، وكان سفْيانُ يحدّثُ عنْه.

قال: وسمعْتُ يحْيى، وذَكَرَ جُويْبراً فقال: قال يوْماً(ج): «حدّث جوّاب(د) التّيْميُّ(٤)»؛ فقال له رجلٌ: «قلْ: حدّثنا»(هـ). فقال: اكْتبْ كما أقولُ لك!.

(أ) (ص): «سعد»؛ تصحيف. (ب) (ص): «المعبري»؛ تصحيف.

(ج) سياق في ما في كتاب العقيلي: «وسمعْت يحْيى يقول: حدّث جُويْبرُ مرّةً فقال». واضطربتْ أصولُ الكامل في هذا الموضع، ويُرْجَعُ في تصْحيحها إلى ما في الأصْل عنْدنا.

(د) الضّعفاء: «خوات»؛ ووقع في الْحرف الثاني «جواب»؛ فأوْهم أنّ مكانَ اعْتراضِ الرّجُل، الْوَهَمُ في الاسْم، وليْس بذاك، وإنّما الْمقْصودُ تنْبيهُهُ جويْبِراً إلى التّصْريح بالسّماع؛ ومنْ أجْل ذلك، خلتْ نُسْختُنا منْ تكْرار الاسْم في قوْل الرّجل: «قل حدّثنا»؛ فتأمّلْ.

(هـ) في الضعفاء: «حدثنا جوّاب».

= أعلاه التّالية مع ذلك، متعلّقةً بالمقبري. والله أعلم.

(١) ونَقَل في إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٣؛ ر: ٢٩٦٢) عن السّاجي من ضعفائه: «قال يحْيى بْن سعيد: اسْتبان لي كذبُه في مجْلس»، وهو أيضاً في ضعفاء البخاري (٦ - و) وتاريخه الكبير (٥/ ١٠٥؛ ر: ٣٠٧). ووقع في كتاب ابن القطان الفاسي، معزوّاً للفلّاس (٣/ ٤٠٢؛ ر: ١١٤٤): «منكر الحديث، متروك».

ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ١٥/ ٣١ -؛ ر: ٣٣٠٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣؛ ر: ٢٩٦٢.

(٢) الضعفاء (ج): ل ٥٢ ب؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٣٤؛ ر: ٦٦؛ الكامل: ٢/ ١٢١؛ لكن زاد ابنُ عديٍّ في تمام الخبر كالتعليل: «فلمْ يُحَدّثْ يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن عنْ سفيان عنْه شيْئاً». قلت: والظاهرُ أنها ليستْ من كلام المؤلّف، لتقدّمِ عَيْنِ الْمعْنى؛ تاريخ بغداد: ٨/ ١٨٠؛ إلى «يحدث عنه».

(٣) قال عليّ [بن المديني]: «قال يحيى [بن سعيد]: كنْتُ أعْرف جُويْبراً بحديثيْن. يعني: ثمّ أخْرجَ هذه بعْدُ؛ فضَعَّفه». من ضعـاف البخاري (رواية مسبّح: ٢ - ظ). ون: تهذيب الكمال: ٥/ ١٦٧ - ١٧٢؛ ر: ٩٨٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٩؛ ر: ١٠٣٤.

(٤) هو: جوّابُ بن عُبيْد الله الأعور التّيْميّ الْكوفي المرجئ. ن: التاريخ الكبير: =

٢٤٣ ـ قال(١): وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ إبْرهيم بْن يَزيد(٢) الْخُوزيِّ(أ).

٢٤٤ ـ قال(٣): ولـمْ أسْمعْ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان عنْ سُفْيان، عن بُرَيْدِ بْنِ عبْدِ الله(٤) بن أبي بُرْدَةَ(ب) بشيْءٍ قطُّ.

٢٤٥ ـ قال(٥): وسمعْتُ ابْنَ(ج) داود(د)، يحدّثُ عنْ عُمرَ(هـ) بْنِ

(أ) في الأصل: «الخويزي»، لكن شطب الناسخُ على الياء الأولى.
(ب) «بن أبي بردة»: ليست في الجرح والتعديل.
(ج) (ص): «بن».
(د) زِيدَ في كتاب العقيلي على جهة التمييز: «يعني: الخريبي».
(هـ) (ص): «عمرو».

= ٢/ ٢٤٦؛ رت: ٢٣٤٦؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٥٣٥؛ رت: ٢٢٢٦.
(١) الضعفاء (ج): ل ١٦ أ؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ٨١٢؛ ر: ١٢؛ الكامل: ١/ ٢٢٦ ـ دون النّسْبة ـ؛ المجروحين: ١/ ١٠٠؛ ـ دون النّسْبة أيضاً ـ؛ إكمال تهذيب الكمال: ١/ ٣٢٣؛ ر: ٣١٨؛ ولم يسمِّه في هذا الموْضع؛ لأنّه أعاد الضّمير عليْه. ووقع في كنى أبي أحمد الحاكم (١/ ٢٠٦؛ ر: ٨٤)؛ نقلاً عن الفلّاس: «كان يحْيى بْن سَعيد، وَعبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي رَاوِيْن عنْ إبْراهيم بن يزيد».اهـ. وهو خلافُ كلامِه أعْلاه، ونقيضُ تقْدمة الْحاكم: «تركه يحيى بن سعيد، وَعبد الرحمٰن بن مهدي». ولعلّ تصحيفاً حاق بالنّقْل فَصَرَفَه عن وِجْهته، ولعلّه كان: «[ما] كان يحْيى وابن مهْدي راويْن...»؛ فسقطتْ «ما» النافية.
وقد تعلّل محقّقُ الْكتاب بتعلّة أنّ التّرْكَ حادثٌ بعد الرِّضى، وهذا وجيهٌ لوْ ساعَدَه النّقْل؛ فإنّا وجدْنا النّقَلةَ الْعُقيليَّ وابْن حِبّان وابْنَ عديّ ومنْ دونهم يداً واحدةً على النّفْي، وانْفردَ الحاكمُ بالإثْبات، ولا يصْمُد هذا عند الْمُشَاحَّة أمام أولئك، والله أعلم.
(٢) ن: إكمال تهذيب الكمال: ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤؛ ر: ٣١٨.
(٣) الضعفاء (ج): ل ٤٠ ب؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٤٢٦؛ رت: ١٦٩٤؛ الكامل: ٢/ ٦٢.
(٤) ن: تهذيب الكمال: ٤/ ٥٠ ـ ٥٢؛ ر: ٦٥٩؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢؛ ر: ٧٠٢.
(٥) الضعفاء (ج): ل ٢٤٦ أ.

شَوْذَبٍ[١]، عن عَمْرةَ بنْت[٢] الطّبيخ[أ]، أنّها مرّتْ على عليٍّ بِجِرِّيٍّ[٣]، فقال: بكمْ أخَذْتِ[ب]؟ قالت: بكذا وكذا. قال: رخيصٌ طيّبٌ[٤].

قال: وسمعْتُ يحْيى ذَكره فقال: حدّثني منْ رآه سكْراناً بالْكوفة[ج].

وكان سُفْيانُ يحدّثُ عنْه.

٢٤٦ ـ قال[٥]: ولمْ أسْمعْ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن حَدَّثَا[د] عنْ إسْماعيل بن رافع[٦] بشيْءٍ قطّ.

قال يحْيى[هـ]: وقدْ رأيْتُهُ.

(أ) (ص): «الطيخ». والصحيح «الطبيخ». (ب) زيد في الضعفاء: «هذا».

(ج) وقع في مطبوعة التاريخ الكبير: «كان يحيى القطّان حدّثني من رآه يرمي بالسكر». قلت: ومكان «يرمي» قلق، إنّما هو تصحيفٌ فيما أحسب عن «يهْمي»؛ فيكون المعنى: من رآه يسقطُ بالسُّكْر. وهو معنىً متّجه.

(د) (ص): «حدثنا»؛ تصحيف. وفي المجروحين: يحدثان.

(هـ) «يحيى»: ساقطة من الضعفاء، وإغفالُها يوهِم أن الرائيَ هو الفلّاس، وليس بمقصود.

---

(١) هو: بيّاعُ الأكْسية. ن: التاريخ الكبير: ٦/ ١٦٤؛ رت: ٢٠٤٥؛ الجرح والتعديل: ٦/ ١١٥؛ ر: ٦٢٢.

(٢) ن: ترجمتها في: الطبقات الكبير: ١٠/ ٤٥١ ـ؛ ر: ٥٥٢٠.

(٣) في الطّرّة، ممهوراً بعلامة التصحيح: «بجرّي... في البحر»؛ وموضع النقط كلمة مخرومة، لم نتبينها، ولعلها «حوت».

قال الصُّحاري: «نوْعٌ من السّمك طويلٌ أمْلس يشْبه الْجِيدَ، وهو المسمّى بالثّعْبان البحْري، ويسمّى بالفارسيّة «مَرْماهي»». من كتاب الماء (٢/ ٢٦٢). قلت: ولا تأْكله الشّيعةُ في الْعراق، ويقولون في دارِج كلامهمْ: «اللّي ياكل الجرّي... مِنْ عَلِي مِتْبرّي»، وهو زعْمٌ ليس له أُسّ.

(٤) تابع الْخُرَيْبيَّ بنحْوه، يعْلى ومحمّدُ ابْنا عبيد في الطّبقات الكبير (١٠/ ٤٥١؛ رح: ١١٩١٢)، ووكيعُ في مصنّف ابْن أبي شيْبة (١٢/ ٤٢٨؛ رح: ٢٥٠٧٣).

(٥) الجرح والتعديل: ٢/ ١٦٩؛ الضعفاء (ج): ل ١٨ أ؛ الكامل: ١/ ٢٨٠؛ المجروحين: ١/ ١٢٤؛ تاريخ دمشق: ٨/ ٤٠٠.

(٦) قال عمْرو بْن عليّ: منْكر الْحديث، في حديثه ضعْفٌ. ن: تهذيب الكمال: ٣/ ٨٥ ـ ٩٠؛ ر: ٤٤٢؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٩؛ ر: ٤٨٣.

٢٤٧ ـ قال أبو حفْص:

وحدّثنا أبو معاويةَ الضّرير(١)، قال: حدّثنا مُوسى بن عُبَيْدة(٢)، قال: لمّا بلغَ محمّدَ بْنَ كعْبٍ(٣)، أنّ الْحسن قدْ تكلّم في الْقدَر(٤)، جمع أصْحابَه فقال: إنّ الذي أقولُ الآنَ هو الحقُّ، فإنْ رجعْتُ فلا تقْبلوا منِّي(٥).

وكان سفْيانُ يحدّثُ عنْه.

٢٤٨ ـ قال(٦): وكان عبْد الرّحْمٰن، لا يحدّثُ عنْ إسماعيل بْن عيّاشٍ(٧). فقال(أ) له رجلٌ مرّةً: حدّثنا أبو داود، عنْ أبي(ب) عُتْبَةَ. فقال له(ج)عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي(د): هذا إسْماعيل(هـ) بْن عيّاش! فقال(و) له الرّجل: لوْ كان إسْماعيلَ بْن عيّاش، لمْ أكْتبْه(ز).

(أ) الضعفاء: «قال».

(ب) ساقطة من مطبوع المجروحين.

(ج) ليست في المجروحين.

(د) «بن مهدي»: ليس في الضعفاء ولا في المجروحين ولا في الكامل ولا في تاريخ بغداد.

(هـ) «إسماعيل»: ليست في المجروحين.

(و) من هنا إلى نهاية الخبر ساقط بالمرّة من المجروحين.

(ز) في تاريخ بغداد: «... ما كنَّيْته». ولعلّه الصواب. وفي الكامل وتاريخ دمشق: «لمْ أكتبْ عنه شيئاً».

---

(١) محمّد بن خازم، تقدّم.

(٢) تقدّم الكلام عنه.

(٣) هو: القرظي. ن: تهذيب الكمال: ٢٦/ ٣٤٠ ـ ٣٤٧؛ ر: ٥٥٧٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٠/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦؛ ر: ٤٢٧٣.

(٤) ن: الأخبار عن رجوعه عن القول به في الإبانة لابن بطة (٢/ ١٨٨)، وما بعدها.

(٥) قريبٌ منْه قوْله لأصْحابه: «كنْتُ أعْرف رجالاً بالْقرْآن، بلغني أنّهمْ تحوّلوا عنْ حالهم التي كانوا عليْها، فإنْ أنْكرْتموني فلا تجالسوني؛ لئلّا تضِلُّوا كما ضَلَلْتُ».اهـ المقصودُ منْه من إكمال مغلطاي.

(٦) الضعفاء (ج): ل ٢١ ب؛ الكامل: ١/ ٢٩١؛ المجروحين: ١/ ١٢٥؛ تاريخ بغداد: ٧/ ١٩١ ـ ١٩٢؛ رت: ٣٢٢٩؛ تاريخ دمشق: ٧١/ ٣٠٠.

(٧) تقدّم.

فسألْتُ عنْه أبا داود فقال[أ]: حدّثنا إسْماعيل بْن عيّاشٍ، أبو عُتْبَةَ.

٢٤٩ ـ قال[١]: ولـمْ أسْمعْ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن[ب]، يحدِّثان عنْ جميل بْنِ زَيْدٍ الطّائيّ[٢] بشيْءٍ قطُّ[ج].

قال: وكان سفْيان يحدّثُ عنْه.

٢٥٠ ـ قال[٣]: وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن بْن مهْدي [١٨/ظ] عنْ حديثِ أبي إسْرائيلَ[د] الـمُلائيِّ[٤]، فَأَبى[هـ] أنْ يحدِّثني عنْه[و]. قال[ز]: «وكان[ح] يشْتُمُ

(أ) الضعفاء: «قال».

(ب) الجرح والتعديل؛ المجروحين؛ الكامل: «ولا عبد الرحمٰن».

(ج) «قط»: ليست في كتاب ابن أبي حاتم. (د) (ص): «اسرايل».

(هـ) (ص): «فابا». (و) الكامل؛ المجروحين: «به».

(ز) الضعفاء: «وقال».

(ح) زيد في المجروحين في هذا الموضع: «شيْخاً».

---

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٤٨ أ؛ الكامل: ٢/ ١٧١؛ المجروحين: ١/ ٢١٦؛ إلى «قط»؛ لسان الميزان: ٢/ ٤٨٨؛ ر: ١٩٤٩؛ إلى «بشيء».

(٢) ن: التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٥؛ ر: ٢٢٣٩؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٥١٧؛ ر: ٢١٣٧.

(٣) الأسامي والكنى للحاكم: ١/ ٤٠٤؛ ر: ٣٤٦؛ الكامل: ١/ ٢٨٩؛ وزاد بعْده: «وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْه»، وسيأتي للمؤلِّف في موضع آخر من هذا الكتاب؛ الضعفاء (ج): ل ١٧ ب؛ المجروحين: ١/ ١٢٤.

ولابن عديّ روايةٌ أخرى عن المؤلف (١/ ٢٨٩) قريبةُ المساق من هذا الخبر لكن بزيادة، وهي تفيد في فهم ما في الأصل: «وأبو إسْرائيل الْمُلائي، ليْس منْ أهْل الْكذب. سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: كان يشْتُمُ عثْمان. وسألْتُ عبْد الرّحْمٰن عنْ حديثه عنْ فُضيْل بْنِ عمْرو، عنْ سعيدِ بْنِ جُبيْرٍ، عن ابْنِ عبّاسٍ، عن النّبيّ ﷺ في الحجّ، فأبى أنْ يحدّثني به». ووقع في الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣؛ ر: ٣٨٠): «كان عبْد الرّحْمٰن لا يحدّث عنْه؛ لأنّه كان يغْلو في التّشيّع، فيشْتمُ عثْمان رضي الله عنه. حكى ذلك أبو حفْص عمْرو بْن علي، عن ابن مهْدي. ثمّ قال عمْرو بن علي: أبو إسْرائيل ليْس منْ أهْل الْكذِب».

(٤) هو: إسْماعيل بْن خليفة الْعبْسي. ن: تهذيب الكمال: ٣/ ٧٧ ـ ٨٣؛ ر: ٤٤٠؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦؛ ر: ٤٨٠.

عثْمانَ[(أ)]»[(١)].

٢٥١ ـ قال[(٢)]: وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُنا عنْ سفْيان، عنْ محمّدِ بْن إسْحاق[(ب)]؛ وعنْ غيْر سفْيان، عن ابْنِ إسْحاق[(٣)]. وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْه.

٢٥٢ ـ قال[(٤)]: وكان يَحْيى[(ج)] لا يُحَدّثُ عن كثيرِ بنِ شِنْظِيرٍ[(٥)].

(أ) زيد في المجروحين: «بن عفان رضوان الله عليه».

(ب) الضعفاء: «عن اين إسحاق».

(ج) في الجرح والتعديل والمجروحين: زيادة «بن سعيد».

---

(١) قال يحيى بن معين: كان يغلو في الشيعة (الدقاق: ٦٥؛ ر: ١٦٢). ونقل أبو داود في جواباته (١/ ٢٢٢؛ ر: ٢٤٦) بسنده عن بَهْز: قال لي أبو إسرائيل الملائي ـ وكان رجل سَوْء ـ: عثمانُ كفر بما أنزل على محمّد ﷺ! ثمّ قال عنه في موضع آخر (١/ ٢٤٣؛ ر: ٣٢٩): «لم يكن يكذب. ليس حديثه حديث الشيعة، وليس فيه نكارة. حدث عنه سفيان الثوري بحديث في اليمن». وكرّر أبو داود ـ بتمريضٍ ـ (سؤالاته لأحمد: ٣١٣ ـ ٣١٤؛ ر: ٤١٤) دعْواه كفْرَ عثمان رضي الله عنه، سمعه منه عفّان بن مسْلم.

(٢) الضعفاء (ج): ل ٣٢٧ ب؛ إلى «ابن إسحاق» الثانية، دون بقيّة الخبر.

(٣) قال عمرو بن علي في التاريخ (٢٦٢): محمّدُ بْنُ إسْحاق بنِ يَسَارٍ صاحبُ السّيرةِ. أحمد في سؤالات أبي داود (٢١٤؛ ر: ١٧٧): «كان رجلاً يشْتهي الحديث فيأخذ كتبَ النّاس، فيضعُها في كُتُبه». اهـ. ومعناه: أنه كان يُعلّق ما ينْقُل منْ كتب النّاس منْ غيْر سماع لا أنه كان متّهماً. وقال ابن دحية في التنوير في مولد السراج المنير (١٠٠ ظ): «قال الإمام أبو الْحسن عليّ بن الْمديني: ابن إسحاق ليس بحجّة؛ يحدّث عن المجهولين بأحاديث باطلة، وكذلك قال يحيى بن مَعين: ليس بحجّة، تُعْمَلُ له الأشعار فينْسُبها للعرب ويضعُها في سِيَرِه؛ ذكر ذلك الفقيه العدْل أبو يحيى السّاجي في تعْديله وتجريحه». ون: للتفصيل: تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٠٥ ـ ٤٢٨.

(٤) الجرح والتعديل: ٧/ ١٥٣؛ رت: ٨٥٤؛ المجروحين: ٢/ ٢٢٣؛ المدخل للحاكم: ٤/ ١٣٨؛ الكامل: ٦/ ٧٠.

(٥) ذكره عمْرو بْنُ عليّ في التّاريخ (٥٧٤) فيمنْ سمع منْه ابْنُ أبي عَروبةَ. ون أنْموذجاً عن روايته في: نقول ابن شاقْلا عن السّاجي (٢٢٢؛ ر: ٢٩٠). وللتّفْصيل يُنْظَر: تهذيب الكمال: ٢٤/ ١٢٢ ـ ١٢٦؛ ر: ٤٩٤٥.

قال(١): وحدّثْتُه(أ) يوْماً عنْ بِشْرِ بنِ المفَضَّل، عنْ كثيرِ بن شِنْظِير. فقال: كثيرُ(ب) بنُ شِنْظير، كثِيرُ بنُ شِنْظِير؟!(ج).

قال(٢): وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْ حبيب(د) المُعَلّم(٣). وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْهما جميعاً(٤).

٢٥٣ ـ قال(٥): وكان يحْيى(هـ) يتّقي الْحديثَ عنْ عليِّ بْن زيْدٍ(٦)؛ فسألْتُه(و)

(أ) بقيّتُها مأروضةٌ.

(ب) ضبط الناسخ في الأصل الكاف بالضّمّ، وكرّر صنيعه مرّتين، ولم أقفْ على من وافقه، ورجعت إلى أصول مضبوطة فخالفته كما في النسخة المغربية ببرنستون من سنن أبي داود (٢٠٢؛ سطر: ٤٠).

(ج) في كتاب العقيلي، زيادة عبارةِ «وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّث عنْه»؛ وهي ليستْ بالبتِّ من كلام الفلّاس، وإنمّا نثَرَ العقيليُّ عبارته الواردة للتوّ في الخبر التالي؛ لأنها تعمُّ، فألجأتْه إلى الإفْراد. وزيد في الكامل عبارةُ «كرّره مرّتيْن»؛ وهي ليْستْ من كلام الفلّاس، وإنّما هي تقييدٌ من ابن عديّ.

(د) في الأصل: «حبطة»؛ وهو تصحيف. (هـ) زيد في الضعفاء: «بن سعيد».

(و) الأسامي والكنى: «فسألت»؛ الكامل؛ تاريخ دمشق: «وسألته».

---

(١) الكامل: ٦/ ٧٠؛ الجرح والتعديل: ٧/ ١٥٣؛ رت: ٨٥٤؛ الضعفاء (ج): ل ٣٢٢ ب. و«قال» للفضْل: ليست في كتاب ابن أبي حاتم ولا في كتاب ابن عدي.

(٢) الكامل: ٢/ ٤١٠.

(٣) في تاريخ الفلّاس (٣٨٤): «حَبيبٌ المُعَلِّمُ، هو: حَبيبُ بْن أبي بَقِيّةَ». ون: تهذيب الكمال: ٥/ ٤١٢ ـ ٤١٣؛ ر: ١١٠٨.

(٤) أي: عن حبيب وكثير.

(٥) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٣/ ٢٧٨؛ ر: ١٣٦٠؛ وزادَ بذيل الخبر: «وقال: دَعْهُ»؛ الضعفاء (ج): ل ٢٦٠ أ؛ الكامل: ٥/ ١٩٧؛ تاريخ دمشق: ٤١/ ٤٩٧؛ المجروحين: ٢/ ١٠٤؛ إلى قوله: «بن زيد» لأوّلِ وُرُودها. والعبارةُ الأولى فحسبُ عند ابن أبي حاتم في الجرح (٦/ ١٨٦؛ رت: ١٠٢١)، ولم يردْ عنده بعْدُ إلا قوله: «فسألْته مرّةً عنْ حديثٍ لعليٍّ فقرأ الإسْناد ثمّ تركه؛ وقال: دعْهُ»؛ وهو ضرْبٌ من الاختصار.

(٦) قال أبو داود في جواباته (٢/ ١٠٠؛ ر: ١٢٤٣): «قال حماد بن زيد: ثنا علي بن زيد»؛ وكان كثير التخليط.

مرّةً عن حديث حمّاد بْنِ سَلَمَةَ، عنْ عليّ بْن زيْد، عنْ عُقْبَةَ بن صُهْبان، عنْ أبي بَكْرَةَ، عن النّبيّ(أ) في قوْله(ب): ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣﴾ [الواقعة: ١٣]، فقال: «حدّثنا حمّادُ بن سَلمة(ج)، عنْ عليّ بْن زيْدٍ، عنْ عُقْبة بن صُهْبان، عنْ أبي بكْرةَ، عن النّبيّ(د)»؛ ثمّ تركَه(١).

قال(٢): وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْ عليِّ بْنِ زيْدٍ(٣)، عن(٤) الثّوْريِّ، [و]ابْنِ عُيينَةَ(هـ)، وحمّادِ بْن سلمة، وحمّاد بْنِ زيْد(٥).

(أ) زيدت الصّلاةُ على النبيِّ في كتابي العقيلي وابن عدي وابن عساكر.

(ب) زيد هنا في تاريخ دمشق: «ثلاثة»؛ وهو إدراج مفسد.

(ج) «بن سلمة»: ليس في تاريخ دمشق.

(د) زيدت الصّلاةُ على النبيِّ في كتاب العقيلي وتاريخ دمشق.

(هـ) (ص): «البوري بن عيينة».

---

(١) تابع يحْيى، حجّاجُ بْن مِنْهال في المعْجم الكبير للطّبراني (ملْحق حرف النّون: ١٠٩؛ ر: ٢٤٢) ومسْند الطّيَالسي (٢/ ٢٠٩؛ ر: ٩٢٧). وتابع حمّاداً عنْ زيْد، أبو الصّباح خاقانُ بْنُ عبْد الله بْن الأهْتم السّعْدي ـ وهو ضعيفٌ ـ في الْمعْجم الْكبير (ملْحق حرْف النّون: ١٠٩؛ ر: ٢٤٢)، ومعْجم ابْن الأعْرابي (٣/ ٩٣٨؛ ر: ١٩٨٨). ووقع الْحديثُ موْقوفاً أيْضاً على أبي بكْرة، ولـمْ نعْرِضْ له لأنّه ليْس الْوجْه. قال الدّارقطْني في علّله (٧/ ١٦٤؛ ر: ١٢٧٧): يرْويه خاقانُ بْنُ عبْد اللهِ بْنِ الأهْتم، عنْ عليّ بْن زيْد، عن ابْن صُهْبان، عنْ أبي بكْرة مرْفوعاً، ورواه حمّادُ بْن زيْد، عنْ عليّ بْن زيْد، عمّنْ سمع أبا بكْرة موْقوفاً، ولـمْ يثْبُتْ، وخاقانُ ليْس بالْقويّ، وكان يحْيى القطّان حدّث به، عنْ حمّاد بْنِ سَلَمَةَ، عنْ عليّ بْنِ زيْدٍ، عنْ عقْبة بْن صُهْبان، عنْ أبي بكْرة، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ تَركه.

(٢) تاريخ دمشق: ٤١/ ٤٩٧؛ الجرح والتعديل: ٦/ ١٨٦؛ رت: ١٠٢١؛ إلى «حمّاد بن زيد»؛ مع تقديم وتأخير.

(٣) إلى هنا انقطع النقل عند العقيلي.

(٤) كنت أحسب أن «عن» هنا تصحيف، وأنّ الصحيحَ «وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْ عليِّ بْنِ زيْدٍ والثوري...»؛ فإنّ روايةَ ابن مهدي عن الثوري ثابتة؛ ون: نماذجَ عنها في تفسير القرآن من جامع ابن وهب: ١/ ٨٨؛ رح: ١٩٧؛ ١/ ١١٢؛ رح: ٢٥٥؛ ١/ ١٣١؛ رح: ٣٠٢؛ ٣/ ١٠٧؛ رح: ٢٤٩؛ ٣/ ١١٤؛ رح: ٢٧٦.

(٥) أي: أنه كان يحدث عن هؤلاء عن علي بن زيد.

وسمعْتُه يقول: حدّثنا حمّادُ بْنُ زيْد، قال: سمعْتُ عليَّ بْنَ زيْد يقول: ﴿وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ﴾ [الأنبياء: ٩٠]؛ قال: من الْعُقْر.

٢٥٣ ـ قال[١]: وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْ إسْرائيل[٢]، ولا عنْ شَريك[٣]؛ وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْهما[٤].

---

(١) الضعفاء (ج): ل ٣٢ أ؛ تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٨٩. ونقل ابن أبي حاتم ما يختص بشريك دون صاحبه في الجرح والتعديل: ٤/ ٣٦٥؛ رت: ١٦٠٢؛ وتابعه الذهبي في سيره (٨/ ٢٠٨؛ ر: ٣٧) ومغلطاي في إكماله (٦/ ٢٤٦؛ ر: ٢٣٨٢) ـ وزاد: وجدّه قاتل الحسيْن ـ، وأرْدفه بالْقول وكأنّه لمْ يرْضهُ: «انْتهى كلامُه وفيه نظر؛ لِمَا ذَكَره أبُو عُبيْد بْنُ سلّام في كتابه «الْغريب» منْ أنّ يحْيى بْنَ سعيدٍ حدّث عنْه». قلت: لعلّه قصد بذلك قوْلَه في الغريب (٤/ ٢٨٨): «حدّثني يحْيى بْنُ سعيد، عنْ شَريك، عنْ زِياد بن علاقة، عن الْمَعْرور، عنْ عمر قال: منْ شاء فلْينْفِرْ في النَّفْر الأوّل، إلّا بني أسَدِ بْن خزيْمة».اهـ. لكنّ أبا عُبيْدٍ زاد فقال بعدُ: «والْمحْفوظ عندنا هو الأوّلُ الذي لا ذِكْرَ لبني أسدٍ فيه».
وما يتعلّق بالملائي عند الذهبي في تاريخه (٤/ ٣٠٧؛ ر: ٢١) وابن عدي في الكامل، منْضمّاً إلى خبرٍ آخر للفلّاس عنه.

(٢) الْمقْصود: إسْرائيل بْن يونس بْن أبي إسْحاق السَّبِيعي الْهمداني. ون: تهذيب الكمال: ٢/ ٥١٥ ـ ٥٢٤؛ ر: ٤٠٢؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩؛ ر: ٤٤٤.

(٣) شَريكُ بْن عبْد الله النَّخَعي؛ وهو ممّن اخْتلط بعْد الْقضاء.
وما تجدُه في جوابات أحْمد (٣١٢؛ ر: ٤٠٧) منْ قوْله: «كان يحْيى بْن سعيد حدّثنا عنْ شَريكٍ بغيْر شيْءٍ»؛ فمعْناه كما فسّره أحمدُ نفْسُه في الْعِلل (٣/ ٢٩٨؛ ر: ٥٣٢٧) قال: «قدْ كتبْتُ عنْ يحْيى بْن سَعيد، عنْ شَريكٍ؛ على غيْر وجْه الْحديث؛ يعْني: الْمذاكرة». قلْت: ونبّه عليه محقّقُ السُّؤالات. وسأل الدقّاقُ (٣٦؛ ر: ٣١) ابْنَ معين: «يرْوي يحْيى بْن سعيد القطّان عنْ شَريك؟ فقال: لـمْ يكنْ شريكٌ عنْد يحْيى بشيْء. وهو ثقة». ون للتّفْصيل: تهْذيب الْكمال: ١٢/ ٤٦٢ ـ ٤٧٤؛ ر: ٢٧٣٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٢٤٥ ـ ٢٥٣؛ ر: ٢٣٨٢.

(٤) اقْترانُهما في كتب الرِّجال، لاشْتراكهما في السَّبيعيِّ، وهي مُقارنةٌ كانت رائجةً في مجالس الْمذاكرة؛ فلذلك قال أبو داود في جواباته للآجُرّي (١/ ١٧٣؛ ر: ٩٢): «إسْرائيلُ أصحُّ حديثاً منْ شَريك». وهو قريبٌ من جواب أحمدَ لأبي داود (٣١١؛ ر: ٤٠٥) لمّا سأله: «إسْرائيلُ أحبُّ إليْك أو شَريك»؟ قال: إسْرائيلُ إذا حدّث منْ كتابه لا يُغادِرُ، ويحْفظُ منْ كتابه»، إلا لا ركن (كذا) إلى حديثه. شريكٌ في حديثه =

٢٥٤ ـ قال[(١)]: ولـمْ أسْمعْ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان[(أ)] عنْ أبي بكْر الْهُذَلي[(٢)] بشيْءٍ قطُّ.

٢٥٥ ـ قال[(٣)]: وكان يحْيى[(ب)] لا يحدّثُ عنْ أبي هلال[(٤)]، و[(ج)]كان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنه.

قال[(٥)]: وسمعْتُ يَزيدَ بْنَ زُرَيْع يقول: عَدَلْتُ[(د)] عنْ أبي بكْرٍ الهُذَلي وأبي هِلالٍ عمْداً.

(أ) الضعفاء: «حدثا».

(ب) زيد في كتاب ابن أبي حاتم وابن حبان: «بن سعيد».

(ج) زيد في هذا الموضع من الكامل: «قال».

(د) طرة في الأصل: «عدلت: يعني: هربت».

= اخْتلاف، يرْوي عنْ مغيرة أحاديثَ عبيدة».
ون: مقارنةَ شريكٍ في السّبيعيّ بسفيان وشعْبة، في رواية الدّقّاق لكلام ابن معين: ٥٥؛ ر: ١١٠.

(١) الضعفاء (ج): ل ١٣٧ أ؛ المجروحين: ١/٣٥٩؛ الكامل: ٣/٣٢١؛ تاريخ بغداد: ١٠/٣٠٩. ون: طرَفا مختصراً من الخبر منْضمّاً إلى خبريْن آخرين عن نفْس الراوي للفلّاس في الجرح والتعديل: ٤/٣١٣؛ رت: ١٣٦٥. وسيأتي وشيكاً بعد خبر وحيد، أنّ يزيدَ بن زُرَيْع عَدَل عنه عمْداً.

(٢) سلمى بن عبد الله بن سلمى. ن: تهذيب الكمال: ٣٣/١٥٩ ـ ١٦٠؛ ر: ٧٢٦٨.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/٢٧٣؛ رت: ١٤٨٤؛ إلى منتهى الخبر، دون قوله: «أبي بكر الهذلي»؛ الضعفاء (ج): ل ٣٣٥ ب؛ المجروحين: ٢/٢٨٣؛ الكامل: ٦/٢١٣؛ التعديل والتجريح: ٢/٧٤٦؛ ر: ٥٧٢.
وأفاد ـ في غالب الظّنّ ـ البخاريُّ في ضِعافه (منْ رواية مسبِّح: ١ ـ ظ) وأبو داود (٢/٢٦؛ ر: ١٠١٢) في خُصوص أبي هلالٍ دون عزْو.

(٤) هو: محمّد بن سليم، أبو هلال الرّاسِبي. ن: تهذيب الكمال: ٢٥/٢٩٢ ـ ٢٩٤؛ ر: ٥٢٥٦.

(٥) المجروحين: ١/٣٥٩؛ تاريخ بغداد: ١٠/٣٠٩؛ التعديل والتجريح: ٢/٧٤٦؛ ر: ٥٧٢؛ دون قوله: «أبي بكر الهذلي»؛ مع زيادةٍ هي قوله: «هو لا شيء!».
ونقل العقيْليُّ الخبرَ تامّاً ثمّ مخْتصراً في موْضعيْن: الضّعفاء (ج): ل ١٣٧ أ؛ ل ٣٣٥ ب؛ =

٢٥٦ ـ قال[١]: ولـمْ أسْمعْ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن[أ] يحدّثان عنْ حُرَيْثِ[ب] بْن أبي مَطَرٍ[٢] بشيْءٍ[ج] قطُّ.

٢٥٧ ـ قال[٣]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن، لا يحدّثان عنْ قيْسِ بْنِ الرَّبيع؛ وكان عبْدُ الرّحْمٰن حدّثنا عنْه قبْلَ ذلك[د] ثمّ ترَكه[٤].

(أ) (ص): «عبد الرحمان». (ب) (ص): «حديث»؛ تصحيف.

(ج) في الجرح والتعديل والكامل: «شيئاً».

(د) في المجروحين: «وكان عبد الرحمٰن كتب حديثا عنه». وعبارة «قبل ذلك» ساقطة من التاريخ الأوسط.

= دون قوله: «أبي بكْر الْهُذلي». ون: طرَفا مخْتصَراً من الْخبر منْضمّاً إلى خبريْن آخريْن عن نفْس الرّاوي للفلّاس في الجرْح والتّعْديل: ٤/ ٣١٣؛ رت: ١٣٦٥.

وأسْقط الْبخاريُّ في التّاريخ الكبير (٤/ ١٩٨؛ رت: ٢٤٧٨) واسطةَ الفلّاس، وعَزَا الْكلامَ له رأْساً، وقَصَرَ الْكلامَ على الْهُذَليِّ دون قرينِه. وكان رَحِمَهُ اللَّهُ أدقَّ في كتاب الضّعفاء (رواية مسبِّح: ٥ ـ ظ)، فساقَ الْكلامَ على التّردّد وقال: «قال عمْرو بن عليّ أوْ غيْرُه: عدلْتُ عنْ أبي بكْرٍ الهُذليِّ عمْداً».

(١) الضعفاء (ج): ل ٧٦ ب؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٢٦٤؛ رت: ١١٧٩؛ المجروحين: ١/ ٢٦٠؛ الكامل: ٢/ ٢٠٠.

(٢) قال الفلّاسُ في التاريخ (٤٠٨): «حُرَيْثُ بْنُ أبي مَطَرٍ، وهو: حُرَيْث بنُ عمْرو». وقال أيْضاً: «ضعيفُ الْحديث، روى حديثيْن منْكَريْن، وهو كوفيّ» (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٦٤؛ رت: ١١٧٩). وزاد: «كان يقول بالإرْجاء» (موضح أوهام الجمع والتفريق: ٢/ ٤٤). ون: تهذيب الكمال: ٥/ ٥٦٢ ـ ٥٦٤؛ ر: ١١٧٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٤٢؛ ر: ١٢٤٣.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/ ٩٧؛ رت: ٥٥٣؛ التاريخ الأوسط: ٣/ ٦٣٩؛ ر: ٩٨٥؛ الضعفاء (ج): ل ٣١٨ أ؛ المجروحين: ٢/ ٢١٨؛ تاريخ بغداد: ١٤/ ٤٧٣؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٨٣؛ ر: ٢٣٩؛ من قوله: «وكان عبد الرحمٰن»، إلى منتهى الخبر، بإبدال «قبل ذلك»، بـ«أوّلاً».

(٤) قال عمْرو بْن عليّ في التّاريخ (٤٠٢): «قَيْسُ بْن الرّبيع الأسَدي، ويكْنى أبا محمّد». يحيى بن معين: ليس بشيء (سؤالات الآجري: ١/ ٢٧٢؛ ر: ٤٠٦). البخاري: قال عليّ [ابن المديني]: كان وكيع يضعِّفه. (الضعفاء من رواية مسبِّح: ٧ ـ ظ؛ التاريخ الكبير: ٧/ ١٥٦؛ ر: ٧٠٤). وزاد في الضعفاء (المطبوع: ١١٤؛ ر: ٣١٦) والتاريخ =

. . . .

= الأوسط (٣/ ٦٣٩؛ ر: ٩٨٥): «قال أبو داود: إنّما أُتِيَ قيْسٌ منْ قِبَل ابْنه، وكان ابْنُه يأخذ أحاديثَ الناس فيدخلها في فُرَجِ كتاب قيس، ولا يعْرفُ الشّيْخُ ذلك». ولم يسُقْ فيه ابن أبي حاتم جَرْحاً، وإنما جلبَ أخباراً فيها ثناءُ شعبة بن الحجّاج عليه بالجدّ في الطّلب. ن: الجرح والتعديل: ١/ ١٥٠؛ ر: ٦٣. وفي تاريخ بغداد (١٤/ ٤٦٩)، أنّ شعْبةَ قال: «ذاكرني قيْس حديثَ أبي حصين، فَلَوَددْتُ أنّ البيْتَ سقط عليّ وعليْه حتّى نموت، لكثْرة ما كان يُغْرِبُ عليّ». قلت: إعجابُ شعْبة به، مقْرونٌ بعلته، وهو إغرابُه، وليْس الإغرابُ مما يشْهدُ للتعديل، وأيّاً ما كان فهو وإنْ كان سائغاً في المذاكرة، فإنه يُتحامى في الرّواية.

وفوْق ما مرّ، فإنّه يُقْضى في الغالبِ لحكم يحيى في الرّاوي، إذا اشترك في معْرفته مع شيْخه شُعْبة، دون ما اسْتقلّ هذا به، فإنّ بابُه الرّاوية، ولا مدْخل حينهَا لرأْي يحيى، ويدلُّ لما قلْناه آنفاً أنّ عبْدَ الرّحْمٰن بن مهدي قال: اخْتلفوا يوماً عند شُعْبة، فقالوا: اجعلْ بيْننا وبيْنكَ حكَماً، فقال: قدْ رضيتُ بالأحول ـ يعني: يحيى بن سعيد القطان ـ فما بَرِحْنَا حتى جاء يحيى؛ فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال شُعْبة: ومنْ يُطيقُ نقْدَكَ يا أحْول؟ (تاريخ بغداد: ١٦/ ٢٠٥؛ ر: ٧٤١٣). ومع هذا فقدْ كان يعْرفُ رأْيَه في قيْسٍ ويزْجُرُه عنه بالْقوْل: «يَا أَحْول، تَذكُرُ قيْساً الأَسَدي؟!»؛ كالْمُنْكِرِ عليه. (ذكْر من اخْتلف الْعلماء ونقّاد الحديث فيه: ٨١؛ ر: ٣٧). ويبْدو أنَّ هذا لـمْ يكنْ رأيَ شعْبة وحْده، فقد روى الفلّاسُ أخباراً عنْه في هذا الْمعنى وعنْ أبي الْوليد الطيالسيِّ وأبي داود أيضاً، فقال: «سمعْتُ أبا داود يقول: سمعْتُ شُعْبةَ يقول: يا عجباً لهذا الأحْول لا يرْضى قيْسَ بْنَ الرَّبيع ـ يعْني: يحيى بْنَ سعيدٍ القطّان ـ». وقال: «قلْت لأبي الْوليد: إنّك تُثْني على قيْسِ بْن الرّبيع كثيراً؟ قال: لأنّه ـ والله ـ كان يخافُ الله. أو نحْو هذا؛ أنا أشكُّ في الْيمين». وقال: «لمّا قدِمَ يزيدُ بْنُ هارون الْبصْرة فحدَّثَنا عنْ قيْسٍ قلْت: حدِّثْنا عنْ غيْره، فبلَغَ أبا داود، فغضب عليَّ حتّى اعْتذرْتُ إليْه. وقلْت له: أكْتُبُ قيْساً عنْك، وأكْتُبُ عنْ يزيد الْمشايخَ الْكِبار» (مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني؛ النكاح إلى نهاية الكتاب): ٣/ ١٣٣٣ ـ ١٣٣٤؛ ر: ٢٤٠٢؛ ٢٤٠٣؛ ٢٤٠٤). وفي تاريخ بغداد (١٤/ ٤٦٩): «قال عفّان: قلْتُ ليحْيى بْن سعيد: هلْ سمعْتَ سفْيان يقولُ فيه بغَلْطة، أو يتكلّم فيه بشيْء؟ قال: لا. قلْتُ ليحيى: أفتتّهمُهُ بكذب؟ قال: لا. قال عفّان: فما جاء فيه بحجّة». قلْت: أمّا سفْيان، فذكره بما استصْحَبَ منْ حاله، ولعلّه لمْ يقعْ له بعْدُ ما يدلُّ على ما طَرَأ عليْه، منْ ضعْفٍ إنّما اعْتراه بأَخَرة، باخْتلاطٍ أوْ بغيْره، ممّا فاتَ شُعْبة وسفْيان، وممّا يشْهد له أنّ ابْنَ مهديٍّ تابعهمْ =

= على جميل الرّأْيِ في قيس فحدّث عنْه، ثمّ لمّا سَبَرَ حديثَه رجع عنْ ذلك، فحصل له بالْمواكبة عِلْمٌ لم يحصلْ لهم، مع الْقطْع أنَّ قدْر شعْبةَ وسُفْيان، أعْلى شأْواً وأبْعدُ خطراً، ولم يقلْ أحدٌ من النَّقَدةِ إنّ حُكْمَ النّاقدِ على الرّاوي قيْد حياتِه مؤبّدٌ لا رجْعة فيه، حتى يُسَلّم لشُعْبةَ على التّأبيد.

وأمّا نفْيُ يحيى للْكذب عنْه، فليْس بتعْديلٍ ولا يسْتلْزمُه، فإنّ المأْتى منْ ترْك الرّاوي ليْس الكذبَ دائماً، وإنّما يدْخل فيه الوْهمُ الْكثير، والاخْتلاطُ الظّاهر، وسُوءُ الْحفْظ، وضياعُ الأُصول. . .

وسكوتُ يْحيى القطان عنْ جلْب الحّجة في ترْكه، ليْس حجّةً في انْقطاعه، ولا دليلاً على فراغ يدِهِ ممّا يشْهدُ له، وإنّما اسْترْوَحَه عفّانُ ممّا تقدّم، وفي ظنّي أنّه لوْ جَبَهَهُ بالسّؤال عن العلّة لَسَاقها؛ فلا حجّة في هذا الخبر أصلاً في دفْع وجودِ سببٍ في الجرح عنْد يحيى، وظاهرٌ أنه سَبَرَ حديثَ قيْس فظهر له فيه من الْخلل ما ظَهَر لابن مهدي بعْدُ ممّا أفْضى به إلى رجُوعه إلى موافقته، يؤيِّدُهُ قوْلُ شيْخ الصَّنْعة عليّ بْن المديني: «إنّما أهْلَكَه ابْنٌ له، قَلَبَ عليه أشياءَ منْ حديثه، وكان عبْدُ الرّحْمٰن بْن مهدي يحدّثُ عنْه زماناً ثمّ تركه» (تاريخ بغداد: ١٤/٤٦٩). وزاد ابن نُمَيْر: «كان له ابْنٌ هو آفَتُه، نَظَرَ أصْحابُ الْحديث في كُتُبه فأنْكروا حديثَه، وظنّوا أنّ ابْنَه قدْ غيَّرها» (المجروحين: ١/٧٨). ثمّ إن عفّاناً ردِفَ له بعْدُ إدراكُ ما أنْكره على يحْيى، فلم يكنْ ليسوغَ سوْقُ كلامه المتقدّم دون المتأخِّر، فقد قال: «كنْتُ أسْمع النّاسَ يذْكرون قيْساً، فلمْ أدْرِ ما علّتُه، فلمّا قدِمْنا الْكوفةَ أتيْناه، فجلسْنا إليْه، فجعل ابْنُهُ يُلَقِّنُهُ ويقول له: حصين، فيقول: حصين، فيقولُ رجلٌ آخر: ومُغيرة، فيقول: ومُغيرة، فيقول آخر: والشّيْباني، فيقول: والشّيْباني» (المجروحين: ٢/٢١٩). وفي كلامه فائدةٌ جليلةٌ، وهي أنّ الكلامَ في قيْس كان فاشياً، ولم يكنْ في دائرة ضيِّقة. قال ابن حبّان: قدْ سبَرْتُ أخْبارَ قيْس بن الرّبيع منْ رواية الْقُدماء والمتأخِّرين وتتبّعْتُها، فرأيْتُهُ صَدوقاً مأْموناً حيْثُ كان شابّاً، فلمّا كبرَ ساء حفْظُه وامْتُحِنَ بابْن سُوء، فكان يُدْخل عليْه الْحديث فيجيبُ فيه ثقةً منه بابْنه، فلما غلب الْمناكيرُ على صحيح حديثه ولمْ يتميّزْ، اسْتحقَّ مُجَانَبَتَه عنْد الاحْتجاج، فكلٌّ منْ مدحه منْ أئمّتنا وحثَّ عليْه، كان ذلك منْهم لما نظروا إلى الأشْياء المسْتقيمة التي حدّث بها منْ سماعه. وكلٌّ منْ وهَّاه منْهم فكان ذلك لِمَا علِموا ممّا في حديثِه من الْمناكير التي أدْخل عليه ابْنه وغيْرُه» (المجروحين: ٢/٢١٩).

٢٥٨ ـ قال[١]: وكان يحْيى[أ] لا يحدّثُ عنْ أبي معْشَرٍ[٢] الْمَدني[ب]، ويسْتضْعِفُهُ جِدّاً[ج] ويضْحك [١٩/ و] إذا ذَكَره؛ وكان عبْدُ الرّحْمٰن[د] يحدّثُ عنْه[هـ].

٢٥٩ ـ قال[٣]: وكان يحْيى[و] يحدّثُ عن الْحَسَن بْنِ ذَكْوان[٤]؛ وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن ذكره في حديثٍ قطّ.

(أ) زيد في الجرح وتاريخ الخطيب: «بن سعيد»؛ وفي المجروحين: «القطان».

(ب) النسْبةُ ساقطةٌ في المناقِل. وهي في الكامل وتاريخ بغداد: «المديني». وهو نَجِيحُ بْن عبْد الرّحْمٰن السِّنْدي.

(ج) في الجرح والسير: «يضعّفه»، دون «جدّاً».

(د) زيد في الجرح: «بن مهدي».

(هـ) وقعتْ زيادةُ عبارة «ثمّ تركه» في هذا الموْضع منْ كتاب العُقيلي، لكنْ لم يتابِعْه عليْها عنْد انْفراده بها أحدٌ.

(و) زيد في الجرح: «بن سعيد».

---

(١) الضعفاء (ج): ل ٣٨١ ب؛ الجرح والتعديل: ٨/ ٤٩٤؛ رت: ٢٢٦٣؛ الكامل: ٧/ ٥٢؛ تاريخ بغداد: ١٥/ ٢٨٤؛ سير أعلام النبلاء: ٧/ ٤٣٦؛ ر: ١٦٥؛ التاريخ الأوسط: ٤/ ٦٤١؛ ر: ٩٨٧؛ إلى «ذكره»؛ المجروحين: ٣/ ٦٠؛ إلى «ذكره»؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٦٤؛ ر: ٤٧٣؛ دون «ويستضعفه... ذكره».

(٢) قال عمْرو بن عليّ: أبو معْشر ضعيفٌ، ما روى عن محمّد بْن قيْس، ومحمّد بْن كعْب ومشايخه فهو صالحٌ، وما روى عن الْمَقْبُريِّ، وهشام بن عُرْوة، ونافع، وابْن الْمنْكدِر رديئةٌ لا تُكْتَبُ (تاريخ بغداد: ١٥/ ٥٩٥). ون: تهذيب الكمال: ٢٩/ ٣٢٢ ـ ٣٣٠؛ ر: ٦٣٨٦.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٥٨ أ؛ الجرح والتعديل: ٣/ ١٣؛ رت: ٤٣. والخبرُ في الكامل أيضاً (٢/ ٣١٧)؛ لكنْ وقع فيه: «وكان يحيى لا يحدّث عن الحسن...». قلت: وهذا مفْضٍ إلى نقيضِ مقصود المؤلّف. لكنّ مختصرَ الكامل للمقريزي (٢٦٧؛ رت: ٤٤٩) تلافى هذا الإدراج المخلّ، وساقَ كلامَ الفلّاس على وفق ما وقع في الأصول. ويشهدُ لما قلناه أنّ الآجريَّ سأل أبا داود (١/ ٣٧٩؛ ر: ٧٠٨): «حدّث يحْيى القطّان عن الْحسن بْن ذكْوان؟. قال: نعمْ. كان قدَريّاً». وقال يحيى بن معين (الدقاق: ٧٩ ـ ٨٠؛ ر: ٢٣١): «روى عن عمْرو بن خالد، وعمْرو بن خالد كذّاب».

(٤) قال عمرو في تاريخه (٣٧٦): «الْحَسَن بْن ذَكْوان، أبو سَلَمَةَ». ون: التاريخ الكبير: =

٢٦٠ ـ قال[١]: وكان يحْيى[أ] لا يحدّثُ عنْ عبْدِ الله بْنِ عمر[٢]؛ وكان عبْد الرّحْمٰن يحدّثُ عنْه.

٢٦١ ـ قال[٣]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ أبي إسْحاقٍ[٤]، [عن الْحارثِ[٥]، عنْ عليٍّ. غيْر أنّ يحْيى حدّثنا يوْماً عنْ شُعْبةَ، عنْ أبي

(أ) زيد في تاريخ بغداد: «يعني: ابن سعيد القطّان».

= ٢/ ٢٩٣؛ رت: ٢٥١٤؛ الجرح والتعديل: ٣/ ١٣؛ رت: ٤٣؛ تهذيب الكمال: ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧؛ ر: ١٢٢٩.

(١) الضعفاء (ج): ل ١٧١ أ؛ الجرح والتعديل: ٥/ ١٠٩؛ رت: ٤٩٩؛ الكامل: ٤/ ١٤١؛ تاريخ بغداد: ١١/ ١٩٥؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٦٤؛ ر: ١٥٥؛ التاريخ الأوسط: ٤/ ٦٤١؛ ر: ٩٨٧؛ إلى «عمر»؛ الأوسط لابن المنذر: ١١/ ١٥٨؛ إلى «عمر»؛ المجروحين: ٢/ ٧؛ إلى «عمر»؛ المدخل للحاكم: ٤/ ١٣٨؛ إلى «عمر» أيضاً.

(٢) هو: عبْدُ الله بْنُ عمر بْن حفْص بْنِ عاصم بْن عمر بْنِ الخطّاب. ن: تهذيب الكمال: ١٥/ ٣٢٧ ـ ٣٣١؛ ر: ٣٤٤٠؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٧٥ ـ ٧٨؛ ر: ٣٠٧٧.

(٣) الضّعفاء (ج): ل ٥٣ ب؛ إلى «عبْد الله بْن مرّة، عن الْحارث»؛ المجْروحين: ١/ ٢٢٢؛ إلى «عن عليّ» الأولى. واقْتطعَ ابْنُ أبي حاتم (١/ ٢٤٥)، صدْر الْخبر فَنَقَلَ منْ قوله: «نا يحيى، عنْ شعْبة»، إلى «وهو الصّواب». والْخبرُ أيضاً في الكامل (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، لكنْ باضطراب كبيرٍ وسَقَطٍ.

واطّلع الخطيب (١٣/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) على هذا الموضع فقال: «عمْرو بن عليّ، قال: حدّثنا يحْيى بن سعيد القطّان، قال: حدّثنا سُفْيانُ الثّوْري، قال: حدّثني أبو إسْحاق، عن الْحارث، عنْ عبْد الله، قال: «لا يجدُ عبْدٌ طَعْمَ الإيمان حتّى يؤْمِن بالْقَدَر، ووضَع يدَه على لسانه». وقال عمْرو: حدّثنا يحْيى، قال: حدّثنا شُعْبة، عنْ أبي إسْحاق، عن الْحارث، عنْ عليٍّ مثْله، قال أبو حفْص: والصّوابُ حديثُ سُفْيان».

(٤) هو: السَّبِيعيُّ.

(٥) الحارثُ بن عَبد الله، أَبو زُهَيْر الهمْداني الْخَارِفي الأعْور الْكوفي. ن: ضعفاء البخاري (رواية مسبِّح: ٣ ـ و)؛ التاريخ الكبير: ٢/ ٢٧٣؛ ر: ٢٤٣٧؛ تهذيب الكمال: ٥/ ٢٤٤ ـ ٢٥٣؛ ر: ١٠٢٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٢٩٨ ـ ٣٠١؛ ر: ١٠٨١.

إسْحاق، عنِ الْحارث، عنْ عليٍّ؛ قال: «لا يجدُ عبْدٌ طعْمَ الإيمان حتّى يُؤْمن بالْقدرِ خيْرِه وشرِّه»؛ قال(١): هذا خطأٌ منْ شُعْبة؛ قال(٢): حدّثنا سُفْيانُ، عنْ أبي إسْحاق](أ)، عن الْحارث(ب)، عنْ عبْدِ الله؛ وهو الصّوابُ(٣).

قال(٤): وكان يحْيى يحدّثُ عنِ الْحارثِ(ج): منْ حديثِ(د) عبْدِ الله بْنِ مُرّةَ، عن الحارث(هـ). [و](و)منْ حديثِ الشّعْبيّ، عن الْحارث(ز).

(أ) ما بين المعكفين سقط كبيرٌ خفيٌّ ناجم عن انتقال نظر الناسخ، وقع لنا تلافيه من الضعفاء.

(ب) (ص): «الحرث».

(ج) (ص): «الحرث». وفي الجرح: «يحدث من حديث الحارث».

(د) زِيدَ في هذا الْموْضع منْ ضِعاف العقيلي: «أبي إسْحاق، عن»؛ وخلا منه الأصْلُ وكتابُ ابن أبي حاتم وابن عدي.

(هـ) (ص): «الحرث».

(و) الواو مزيدٌ لازم أخلّ به الأصل.

(ز) (ص): «الحرث». وعبارة «عن الحارث»: ليست في الجرح.

---

(١) «قال»: هاته ليست في كتاب ابن أبي حاتم؛ وهي توهِمُ أنَّ النقدَ له لا ليحْيى، خاصَّة بعد زيادته لقوله: «نا يحيى»، فتأمل.

(٢) أي: يحيى.

(٣) أسند أبو داود في سؤالات الآجري (١/ ١٧٤؛ ر: ٩٥) عن شعبة قوله: «إنما سمع أبو إسحاق من الحارث أربعة أحاديث». وعزاه أبو زرعة العراقي في التحفة (٢٤٥) والعلائي في الجامع (٢٤٥) لابن أبي حاتم، وهذا صدّره بصيغة التمريض.
وأوعبُ من ذلك قوْلُ الجوزجاني في أحوال الرّجال (٣٣): «الشّائعُ في أهْل الْحديث أنّ أبا إسْحاق لـمْ يسْمعْ من [الحارث] إلّا ثلاثةً أوْ أرْبعةً. سمعْتُ ابْنَ حنْبل يقول: كان أبو إسْحاق تزوّج امْرأة الحارث، فوقَعَ حديثُه إليْه. ويقولون: لـمْ يسْمعْ من الحارث إلّا ثلاثةً أوْ أرْبعة. سمعْتُ أبا بكر بن عيّاش يقول: «قال أحمد»؛ كلاماً هذا معْناه».
وقال أبو خيثمة في تاريخ ابنه (قطعة من الكوفيين: ١١٤؛ ر: ٢٢٧): «كان يحْيى بْن سعيد القطّان يحدّث منْ حديث الْحارث ما قال فيه أبو إسْحاق: سمعْتُ الْحارث».

(٤) الجرح والتعديل: ٣/ ٧٩؛ رت: ٣٦٣؛ وفي العبارة قلق، وقارن لزوماً بما في كتاب العقيلي و«قال» ساقطة من ضعافه. والنّقْلُ على الصواب مختَصَراً في كتاب ابن عدي.

٢٦٢ ـ قال[(١)]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن[(أ)]، لا يحدّثان عنْ [سالِمِ بْن أبي حفْصةَ[(٢)].

فسمِعت[(ب)] يحْيى يوْماً يقول: قال[(ج)]: حدّثنا][(د)] سفْيان، قال: حدّثني[(هـ)] أبو يونس[(٣)]، عنْ مُنْذِرٍ الثّوْري[(٤)]. فقال له رجلٌ منْ أصْحابنا: هذا سالـمُ بْنُ أبي حفْصة. فقال: لا. فقال: بلى[(و)]؛ حدّثناه سفْيانُ[(ز)] بْن عييْنة[(ح)]؛ قال[(ط)]:

(أ) زيد في الجرح: «ابن سعيد»، و«ابن مهدي».

(ب) الضعفاء: «فسمعه». الكامل: «وسمعت».

(ج) «قال»: ليست في الكامل؛ وهو الأوفق.

(د) ما بين المعكّفين ساقطٌ برمّته من الأصل، وتلافيه من الضعفاء والكامل؛ وبدله في كتاب ابن حبّان: «قال: سمعت يحيى بن سعيد يوماً يقول: حدثنا».

(هـ) المجروحين: «حدثنا». (و) (ص): «بلا».

(ز) (ص): «سفين».

(ح) في المجروحين والكامل: «حدثنا سفيان بن عيينة بهذا الحديث».

(ط) ساقطة من المجروحين والكامل.

---

(١) الضعفاء (ج): ل ١٢٩ أ و ب؛ المجروحين: ١/ ٣٤٣؛ الكامل: ٣/ ٣٤٤؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٨٠؛ رت: ٧٨٢؛ إلى قوله: «حفصة» الأوّل. وزاد في نفْس الرّسْم، عن الفلّاس قال: «سالـم أبو يونس، ضعيفُ الْحديث».

(٢) قال الفلّاس: «سالـمُ بْن أبي حفْصة، هو: سالـمٌ أبو يونس، يُفْرِطُ في التّشيّع، ضعيفُ الْحديث» (الكامل: ٣/ ٣٤٤). ونقل البخاريُّ في الْكبير (٤/ ١١١؛ رت: ٢١٤٠): «قال لي عمْرو بْن عليّ: سمعْتُ عليّاً يقول: نا يحْيى بْن سعيد، نا ابْن عُييْنة، نا سالمُ بْنُ أبي حفْصة، أبو يونس. قال يحْيى: لوْ كان سالـمٌ لـمْ أكْتبْه».اهـ. ون للتّفْصيل: تهذيب الكمال: ١٠/ ١٣٣ ـ ١٣٧؛ ر: ٢١٤٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٥/ ١٨٢ ـ ١٨٣؛ ر: ١٨٠٥.

(٣) قال أحمد في جواباته لأبي داود (١٧٩؛ ر: ٥٩): سفيان، عن أبي يونس؛ هو: سالم بن أبي حفصة. وربّما كنّاه.

(٤) هو: مُنْذِر بْن يَعْلى، أبو يَعْلى الثّوْري؛ قاله حميد بن زنجويه. ن: طبقات ابن زنجويه (٦٥؛ بتحقيقي)؛ التاريخ الكبير: ٧/ ٣٥٧؛ ر: ١٥٤٠؛ الكنى والأسماء لمسلم: ٢/ ٩٢٨؛ ر: ٣٧٨٦.

حدّثنا سالـمُ بن أبي حفْصة، أبو يونس [بهذا الْحديث][أ].

٢٦٣ ـ قال: وسمعْتُ معْتمراً يقول: حدّثنا سفْيان[ب]، قال: حدّثني سالـم، عنْ إبْراهيم[ج]، قال: مسْألةُ[د] الرّجلِ «أمُومنٌ أنْتَ؟» بدْعةٌ ولا شَكّ! .فذكرْتُه لعبْد الرّحْمٰن بْن مهْديٍّ فقال: هذا حديثُ الْحَسن بْن عيّاش، عن الْمُغيرة[١]، عنْ إبراهيم[٢]، قال: مسْألةُ[هـ] الرّجلِ «أمُومنٌ أنْت؟» بدْعةٌ.

قال: ولا أعْلمُ عبْدَ الرّحْمٰن إلّا قال: ورواه عنْ سفيانٍ عنْه.

٢٦٤ ـ قال[٣]: وحدّثنا وكَيع، قال: حدّثنا سفْيان، عنْ شيْخٍ منْ أهْل خُراسان، عنْ عكْرمةَ، في رجلٍ أوْصى[و] لرجُلٍ بسهْمٍ منْ ماله، ولـمْ يُسَمِّ شيْئاً. فقال: لا شيْءَ للْمُوصَى[ز] له؛ هذا مجْهول[ح].

فسألْتُ عنْه عبْدَ الرّحْمٰن فقال: سمعه سُفْيانُ من ابْنِ[ط] الْمُبارك.

نا عبْدُ الرّحْمٰن، قال: حدّثنا ابْنُ[ي] الْمُبارك، عنْ يعْقوب بْن الْقعْقاع، عنْ محمّدِ بْنِ صُهيْبٍ، عنْ عكْرمةَ قال: [لا][ك] شيْء له[٤].

(أ) ما بين المعكّفين مزيدٌ من كتاب العقيلي.
(ب) (ص): «سفين».
(ج) (ص): «ابرهيم».
(د) (ص): «مسلة».
(هـ) (ص): «مسلة».
(و) (ص): «اوصا».
(ز) (ص): «للموصا».
(ح) أي: فيه غرَر.
(ط) (ص): «بن».
(ي) (ص): «بن».
(ك) ساقطة من الأصل.

---

(١) قال أبو داود: أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم نحو عشرين رجلاً. من سؤالات أبي عبيد الآجري: ١/١٩٦؛ ر: ١٦١.
(٢) هو: النخعي.
(٣) ن: الخبر مختصراً في: العلل ومعرفة الرجال: ٢/٤٠١؛ ر: ٢٧٩٥.
(٤) تابع ابنَ مهدي، عفّانُ بْن مُسْلم الْبصْري في مصنّف ابْن أبي شيْبة: ١٥٨/١٦؛ رح: ٣١٤٤.

٢٦٥ ـ قال[١]: وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ عثْمان أبي الْيَقْظان[٢].

٢٦٦ ـ قال[٣]: وسمعْتُ يحْيى، قال: سمعْتُ إسْماعيلَ يقول: كان أبُو صالحٍ[٤]

---

(١) التاريخ الأوسط (من رواية الخفاف، وفي رواية زنجويه: «لا يحدثان عن عثمان بن اليقظان أبو اليقظان». قلت: وعبارة «ابن اليقظان»، سبْقُ قَلَم كأنه تكرارٌ وقع في النسخة): ٣/ ٣٢٩؛ ر: ٥٠٨؛ الضعفاء (ج): ل ٢٥٥ ب؛ المجروحين: ٢/ ٩٥؛ الكامل: ٥/ ١٦٨؛ وفيه زيادة؛ الجرح والتعديل: ٦/ ١٦١؛ رت: ٨٨٤؛ وعبارته: «لمْ يرْضَ يحْيى بن سعيدٍ أبا الْيَقْظان ولا حدّث عنْه هو ولا عبْدُ الرّحْمٰن بن مهْدي»؛ وهو مقْتضى جَمْعِه بيْن نصّيْن متفرّقين؛ أحدُهما تقدّم، والثاني هذا.

(٢) قاله أبو داود (١/ ٢٢٣؛ ر: ٢٤٨) عن ابْنِ مهْديٍّ وحْدَه ـ دون يحْيى ـ. قال ابْنُ زنْجويَه في طبقاته (٧٠؛ بتحقيقي): «أبو اليقْظان: عثْمان بْن عُمَيْر الْبَجَلِي». ون: تهذيب الكمال: ١٩/ ٤٦٩ ـ ٤٧٢؛ ر: ٣٨٥١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٩/ ١٧٧ ـ ١٧٩؛ ر: ٣٦٤٥.

(٣) الكامل: ٢/ ٦٩؛ لكن وقع فيه «يكتب»؛ ولعله تصْحيفٌ. ون: التعليق الموالي.

(٤) قال الفلاس في تاريخه (٣٣٤): «أبو صَالح، موْلى أمِّ هانِئ، اسْمه بَاذَان، وقالوا: بَاذَام».

وقال البخاري في ضِعافه (من رواية مسبِّح بْن سعيد: ٢ ـ ظ): «قال محمّد بْن حميد: عنْ حكيم بن بشير، عنْ عمْرو بن قيْس الْمُلائي، قال: كان مجاهدُ ينْهى عنْ تفْسير أبي صالح». ووقع في التاريخ الكبير (٢/ ١٤٤؛ رت: ١٩٨٨): «حَكَم بن بشير»، ولعله الأصحّ، لتضافُر النُّسَخ عليْه، وانْفرادِ نسخة مسبِّح. وقال السّاجي في الضّعفاء من المكّيّين: «أبو صالح الذي روى عنه إسْماعيل بن أبي خالد، اسْمه باذان، موْلى أمّ هانئ، وهو الذي روى عنْه الْكلبي، والسّدّي، ومنْصور، وسَيّار، وإسْماعيل بن سالم، وعبد العزيز بن رفيع، وأبو مكين، وفراس، ومحمّد بن جحادة، وسِماك بن حرب، وحُصَين. وقال عليّ بْن المديني: سمعْتُ يْحيى بن سعيد يقول: لمْ أَرَ أحداً منْ أصْحابنا ترك أبا صالح مولى أمّ هانئ، وما سمعْنا أحداً من النّاس يقول فيه شيْئاً، ولم يتْركْه شُعْبة ولا زائدةُ، ولا عبْدُ الله بْن عثْمان». (طُرَرُ ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٥٩؛ ر: ٢٨).

ون للتفصيل في الترجمة: تهذيب الكمال: ٤/ ٦ ـ ٨؛ ر: ٦٣٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٨؛ ر: ٦٦٩.

مُكْتِبٌ(أ).

٣٦٧ ـ قال(١): وكان يحْيى(ب) لا يحدّثُ عنْ حرْب بْنِ شَدّاد(٢)، وكان [١٩/ظ] عبْدُ الرّحْمٰن(ج) يحدّثُ عنْه.

٣٦٨ ـ قال(٣): وكان عبْد الرّحْمٰن يحدّثُنا عنْ عبّاد بن رَاشد(٤)؛ وكان يحْيى يقول إذا ذَكَره(د): قدْ رأيْتُه(٥).

(أ) في الأصْل: «مكثب»؛ والصّحيحُ «مكتباً»؛ لكنْ وقع ضَريبُ ما في الأصل، في النّسْخة الوثْقى لضعفاء الْعُقيْلي (ج: ل ٤٢ ب)؛ فأثْبتْناه على حاله؛ وسياقُه: «حدّثنا عبْد الله بْنُ أحمد، قال: حدّثنا أبو بكْر بْن خلّاد، قال: سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد، قال: حدّثنا إسْماعيلُ بْنُ أبي خالد، قال: كان أبو صالحٍ مُكْتِب، فما سألْتُه عنْ شيْءٍ إلّا فسّره لي». وأصْلُ الْخبر في كتاب العلل ومعرفة الرّجال لأحمد، منْ رواية ابْنه (٢/ ٤٥٠؛ ر: ٣٠٠٠؛ ٣/ ٢٢٣؛ ر: ٤٩٧٢)؛ لكنْ بلفْظ «مُكْتباً» مجوَّداً كما يظهر في نسْخة أيا صوفيا. والْقصْدُ منْ هذا الإيراد أنّ هناك شاهداً لما في نسْختنا، يزكّي احْتفاظَها بصورةٍ تقْريبيّةٍ عن الأصْل الْوثيق الذي انْتُسختْ عنْه. ومثْلُ هذا له توْجيهٌ سائغٌ عنْد النُّحاة، وهو أنّ حذْفَ ألفِ تنْوين النّصْب على لغةِ ربيعة.

(ب) زيد في الجرح: «بن سعيد». (ج) زيد في الجرح: «بن مهدي».

(د) في الكامل: «إذا ذكره يقول».

---

(١) الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٠؛ رت: ١١١٥؛ الضعفاء (ج): ل ٧٩ أ؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٤/ ٢٩٣؛ ر: ١٩٨٧؛ إلى «شداد». وقد نقل الذهبي في التاريخ (٤/ ٣٢٧؛ ر: ٦٢) الشّطْرَ الأوّلَ من الْخبر، وقال عَقيبَهُ: «قدْ عُلم تعنُّتُ يحيى بْن سعيد في الرّجال، وبعْد هذا فيرْوي عن مُجَالد، ويُقَوِّيه».

(٢) الْيشْكري، أبو الْخطّاب الْبصْري. ن: تهذيب الكمال: ٥/ ٥٢٤ ـ ٥٢٦؛ ر: ١١٥٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٢٤؛ ر: ١٢٢٧.

(٣) الضعفاء (ج): ل ٢٣٢ أ؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٧٩؛ رت: ٤٠٦؛ الكامل: ٤/ ٣٤١.

(٤) التّميمي الْبصْري الْبزّاز. نسبهُ ابْن زنْجويه في طبقاته (١٠٥) مِنْقَريّاً. ن: تهذيب الكمال: ١٤/ ١١٦ ـ ١١٨؛ ر: ٣٠٧٧؛ إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ١٦٦ ـ ١٦٧؛ ر: ٢٦٨٦.

(٥) ومعْنى ذلك: أنّه غيْر مرْضيٍّ عنْده؛ وفيه عُدولٌ عن التصريح بالتضعيف في الغالب. يدُلُّ له قوْل البخاري في الضّعفاء (رواية مسبِّح: ٦ ـ ظ) والتاريخ الكبير (٦/ ٣٦؛ ر: =

٢٦٩ ـ قال: ما سمعْتُ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان عنْ عيسى[(١)] الخيّاط بشيْء.

٢٧٠ ـ قال[(٢)]: وكان يحْيى لا[(أ)] يحدّثُ عنْ همّام[(٣)]، وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّث عنْه[(٤)].

(أ) موْضعها مخْروم في الأصل.

= ١٦٠٨): «روى عنه ابن مهْدي، وتركه يْحيى القطّان». وأنكر أبو حاتم (الجرح والتعديل: ٦/ ٧٩؛ ر: ٤٠٦) على البخاريِّ إدْخال اسْمه في كتاب الضّعفاء وقال: يُحَوّلُ منْ هناك.

(١) كذا في الأصْل تركناه على حاله، ولم نجدْ ناقلاً له، ولا يُظَاهرهُ ما في الجرح والتعديل (٤/ ١٨٥؛ رت: ٧٩٩) وكتاب المجْروحين (١/ ٣٤٢)، وضعفاء العقيلي (٢/ ٥٦٥؛ ر: ٢٣١٨) وكامل ابن عدي (٣/ ٣٤٤) مِنْ ذكْر «سالم الخيّاط» لا عيسى. فلعلّ الخبر من أفراد الكتاب. ومن قرائنِ التّصْحيف أنَّ خبر الْفلّاس في خصوص موْقِفِ يحْيى منْ عيسى قد مرّ، وهو منْقولٌ عنه في الكتبِ المذكورة آنفاً، بخلاف كلامِهِ عنْ موقف الشيخيْن منه هنا، فليْس هو في شيْءٍ منها، نعم... تجدُه بعيْنِه لكنْ عن سالم، والله أعلم.
وعيسى فرط التعريفُ به.

(٢) الضعفاء (ج): ل ٣٩٢ أ؛ الكامل: ٧/ ١٢٩.

(٣) هو: همّام بن يحْيى بن دينار الْعَوْذي.
والظّاهرُ أنّ يحْيى كان سيّئَ الرّأْي فيه، فقدْ قال الفلّاس (تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٣٤؛ ر: ٤١٩): «كان يحْيى لا يرْضى كتابَه ولا حِفْظَه، ولا يحدّثُ عنه». ويبْدو أنّ إطْلاقَ أنّ يحْيى لـمْ يحدّثْ عنه يحْتاجُ إلى ثُنْيا، فإنّه لـمْ يحدّثْ عنْه في مجالس السّماع، ولكنّه كان يجْلبُ حديثَه في مجالس الْمذاكرة أو الْمناظرة للاعْتبار أوْ غيْره؛ كما يدلُّ له قوْلُ أحْمد في الْجوابات (٣٣٥ ـ ٣٣٦؛ ر: ٤٩١): «كان يحْيى يحدّثُ عنْ أبان الْعطّار، ولا يحدّثُ عنْ همّام، فلمّا قدِمَ ـ زعموا ـ معاذُ بْنُ هشام، وحدّث بأحاديث وافَقَ فيها همّاماً. قال عفّان: فكان يحْيى يقولُ لي بعْد ذلك: كيْف قال همّامُ في هذا الْحديث؟، يتذاكرونه بيْنهمْ».

(٤) وبمعناه عن علي بن المديني في تاريخ المقدّمي (٢٠٢؛ ر: ١٠٠٠). ويُفْهمُ وجْه رواية ابن مهديٍّ عنه، منضمّاً إلى خبر آخر للفلّاس ـ نقله الذهبي (٤/ ٥٣٤؛ ر: ٤١٩) ـ وهو أن عبد الرحمٰن قيّدَ ما يروي عنه بما «إذا حدّث همّام من كتابه فهو =

٢٧١ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ مُعاذٍ[(أ)] ـ وذَكَر صالحَ بْنَ أبي[(ب)] الأخْضر[(٢)] ـ فقال: سمعْتُه يقول: سمعْتُ [مِنَ][(ج)] الزّهْريِّ وقرأْتُ عليْه، ولا[(د)] أدْري هذا مِنْ هذا؟ فقال يحْيى بْنُ سَعيد[(هـ)] ـ وهو إلى جنْبه ـ: لوْ كان هذا هكذا، كان جيِّداً[(و)]، ولكنْ[(ز)] سَمِعَ وعَرَضَ، ووَجدَ شيْئاً مكْتوباً، فقال: لا أدْري هذا مِنْ هذا![(٣)].

(أ) زيد في المجروحين: «العنبري».

(ب) في الكامل: «بن أبي صالح الأخضر».

(ج) من الضعفاء، والمجروحين، والكامل. (د) المجروحين: «فلا».

(هـ) «بن سعيد» ليست في الضعفاء للعقيلي.

(و) المجروحين: «لو كان هكذا لكان خيراً»؛ الضعفاء للعقيلي: «جيد».

(ز) سقطت من الضعفاء للعقيلي؛ وفي تاريخ دمشق: «ولكنه».

= صحيح». مع أن الإمام أحمد قال في جواباته (٣٣٥؛ ر: ٤٩٠): «سماعُ منْ سمع من هَمّام بأخرة هو أصحُّ؛ وذلك أنّه أصابتْهُ مثْل الزَّمانة، فكان يحدّثهمْ من كتابه. فسماعُ عفّان وحَبّان وبَهْزٍ أجْودُ منْ سماع عبد الرحمٰن؛ لأنّه كان يحدّثهمْ ـ يعني: لعبد الرحمٰن؛ أي: أيامهم ـ منْ حفْظ». ويظهر أنّ ابن مهدي كان عنده كتاب فيه عنْ عفّان، وقدْ جرّد فوائده وانتخبها في خلَده، فسأله إيّاهُ علي بن المديني وقال: «أرِنيه أكتبْ منه شيئاً فقال: لا، ولكنْ دعْني حتّى أُمِلَّ عليْك ما أرى أنّك تسْتفيدُه، فإذا فرغْتُ دفعْتُه إليْكَ تَنْظُرُ فيه. قال: فأملى عليَّ منه أحاديث اسْتفدْتها، ثمّ دفع إليّ الْكتاب فنظرْتُ إليْه فلمْ أسْتفدْ منْه شيئاً» (تاريخ المقدّمي: ٢٠٢ ـ ٢٠٣؛ ر: ١٠٠١).

ون للتفصيل في ترجمة الراوي: تهذيب الكمال: ٣٠/ ٣٠٢ ـ ٣١٠؛ ر: ٦٦٠٢؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ١٦٥ ـ ١٦٨؛ ر: ٤٩٦٧.

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٤٤ ب؛ المجروحين: ١/ ٣٦٨؛ الكامل: ٤/ ٦٤؛ تاريخ دمشق: ٢٣/ ٣٠٧؛ وجمَع ابن عساكر بيْن سياقات الرّوايات.

(٢) ن: تهذيب الكمال: ١٣/ ٨ ـ ٢٢؛ ر: ٢٧٩٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٣١٧ ـ ٣١٨؛ ر: ٢٤٣٤.

(٣) ولعلّه منْ أجْل ذلك، امْتنع يحْيى من التّحْديث عنْه (سؤالات الآجُرّي: ١/ ٤٢١؛ ر: ٨٥٩). وقال فيه ابْن معين: ليْس بشيْء (الدّقّاق: ٦٧؛ ر: ١٧٣). وقال الْبخاري: =

٢٧٢ ـ قال[(١)]: وكان يحْيى بْنُ سَعيد إذا ذُكِرَ عنْده[(أ)] أبو بكْر بْنُ عيّاشٍ[(٢)]، كَلَّحَ وجْهَه[(٣)] وأعْرَضَ[(ب)]؛ وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْه.

٢٧٣ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى يقول: ما كتبْتُ عنْ سفْيان عنِ الأعْمشِ، أحبُّ إليَّ ممّا كتبْتُ أنا عن الأعْمش؛ لأنّه كان أقْوى[(ج)] على الأعْمش منّي[(٤)].

(أ) في الأصل: «عنه»؛ والتصويبُ من الضعفاء.

(ب) «وأعرض»: ساقطةٌ من الكامل وتاريخ بغداد.

(ج) (ص): «اقوا».

= ليِّن (الضعفاء: ٥ ـ ظ). وممّا يدلّ على اضْطرابه في حديث الزّهْري، قوْلُ ابْن شاقْلا في طرِه (١٣٠ ـ ١٣١؛ ر: ١٥٣): «ضعّفه أحْمد بْن حنْبل؛ روى عن الزّهْري عن عائشة: «أنّ عائشةَ وحفْصةَ أصْبحتا صائمتيْن...» فذكر الْحديث. ورواه عنْه ابْنُ عيينَةَ. قال ابْنُ عُيَيْنة: ثمّ سمعْتُه من الزّهْريّ فلمْ يُسْنِدْه ـ يعْني: عنْ عرْوة ـ. فقال له صالحُ بْنُ أبي الأخْضر: بل هو عنْ عرْوة. فقال له الزّهْري: لا؛ ورفع صوْتَه. سمعه ابْنُ عُييْنة منْ صالح بْنِ أبي الأخْضر مُسْنَداً، ثمّ سمعه من الزّهْري على الصّواب غيْر مُسْنَد». ووقع في إكمال مغلطاي: «عن الدّارقطْني: بصْريٌّ لا يُعْتبر به؛ لأنّ حديثَه عن ابْنِ شهابٍ عرْضٌ وكتابٌ وسَمَاعٌ. قيل له: تُميِّزُ بيْنهما؟ فقال: لا».

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٤٢ أ؛ الكامل: ٤/ ٢٥؛ تاريخ بغداد: ١٦/ ٥٥٠. وفي الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٩؛ رت: ١٥٦٥)، وقع الاقتصار على القول: «إنّ عبد الرّحْمٰن بن مهدي، يحدّثُ عنْ أبي بكْرِ بْنِ عَيّاش».

(٢) قال عمْرو بْن عليّ في التّاريخ (٤٠٣): «أبو بَكْر بْنُ عَيّاشٍ؛ قال بعْضُهمْ: اسْمُه سَالم، وقال بعْضُهمْ: ليْس له اسْمٌ». وقال المزّيّ: «والصّحيحُ أنّ اسْمه كنْيتُه». وساقه ابْنُ زنْجويه في محدِّثي أهْل الْكوفة، وقال في طبقاته (٨٤؛ بتحقيقي): «وأبو بكْر بْن عيّاش؛ موْلى بني أَسَد». ون: كلامَ النّقَدَة عليْه في: تهْذيب الْكمال: ٣٣/ ١٢٩ ـ ١٣٥؛ ر: ٧٢٥٢.

(٣) قال في الجمْهرة (١/ ٥٦٣): «كَلَحَ... إذا تقلّصتْ شفتاه من الْكَرْب».

(٤) يُعرِّضُ بشدّة سليمان على الآخِذِين، وعُسْره في الرّواية. ويشْهدُ للْخبر أعْلاه ما في الْجرْح والتّعْديل (١/ ٦٤): «عمْرو بْن عليّ، قال: سمعْتُ أبا معاوية يقول: كان سفْيانُ يأْتيني ههُنا، فيُذَاكِرُني حديثَ الأعْمش، فما رأيْتُ أحداً أعْلَمَ بحديث الأعْمش منْه».

٢٧٤ ـ قال[١]: وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن[أ]، عنْ [حديثِ][ب] عمْرو بْنِ ثابت[٢]؛ فأبى[ج] أنْ يحدّث عنْه[٣]؛ وقال: لوْ كنْتُ محدِّثاً عنْه[د]، لحدّثْتُ بحديثِ أبيه[٤]، عنْ سعيد بْن جُبَيْر في التّفْسير[٥].

٢٧٥ ـ قال[٦]: وكان عبْد الرّحْمٰن[هـ]، لا يحدّثُ عنْ عبْد الرّحْمٰن بْنِ أبي الزِّناد[٧].

(أ) في الضعفاء للعقيلي والمجروحين: «عبد الرحمٰن بن مهدي».
(ب) مزيدٌ عن الأسامي والكنى والضعفاء والجرح والكامل.
(ج) (ص): «فابا». (د) زيد في الضعفاء: «بحديث».
(هـ) في المجروحين: «أبو مهدي»؛ وهو تصحيف، إنما هو «ابن مهدي».

---

(١) الأسامي والكنى للحاكم: ٢/٤٢٦؛ ر: ٩٦٨؛ الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٢٦٧ أ؛ الجرح والتعديل: ٦/٢٢٣؛ رت: ١٢٣٩؛ الكامل: ٥/ ١٢١؛ المجروحين: ٢/٧٦؛ إلى «يحدّث عنه». وتصرّف محقّقه في النّص منْ غيْر حاجة.
(٢) ن: تهذيب الكمال: ٢١/٥٥٣ ـ ٥٥٨؛ ر: ٤٣٣٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٠/١٣٧ ـ ١٣٨؛ ر: ٤٠٦٧.
(٣) ووافقه العَنزي (تهذيب الكمال). (٤) أبو الْمقْدام، ثابتُ بْن هرْمز الْحدّاد.
(٥) تجدُ مثْلاً منْ هاته الرّاوية منْبثّةً في تفسير الطّبري وسنن سعيد بْن منْصور وتفْسير ابْن أبي حاتم...
(٦) المجروحين: ٢/٥٦؛ الكامل: ٤/ ٢٧٤؛ تاريخ بغداد: ١١/ ٤٩٧. ووقع في كتاب الضّعفاء (ج: ل ١٩٣ أ): «كان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ عبْد الرّحْمٰن بْن أبي الزّناد»؛ ولا يُساعدُ عليْه ما في الأصْل من انْفرادِ ابْن مهْدي بعدم التّحْديث، والسّكوتِ عنْ يحْيى، ولا ما في كتابي ابْنِ حبّان وابْن عديّ، فينْبغي تحْقيقُ صحّة نقْلِ العُقيْلي، إذْ هو في نُسخ كتابه، فلعلّ المأْتى منه رأْساً، وهذه الْعبارةُ عنْد الذّهبيّ في التّاريخ (٤/ ٦٧٧؛ ر: ١٧٢)، نقَلَها عن الْعُقيْلي فيما أحْسَب.
وقال ابن شاقلا في طُرِه (١٥٧؛ ر: ١٩١): حدّث عنْ عبْد الرّحْمٰن بن أبي الزناد، ابْنُ مهْدي، ثم خَطَّ على حديثِه.
(٧) هو: عبد الرحمٰن بن ذكوان. عدّه ابن زنجويه من محدِّثي أهل المدينة، وقال في طبقاته (٣٨): «عبدُ الرّحمٰن بن أبي الزِّنَادِ، مولى بني تَيْم». ن عنه: تهذيب الكمال: ١٧/ ٩٥ ـ ١٠١؛ ر: ٣٨١٦.

٢٧٦ ـ قال[(١)]: وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن، لا يحدّثان عنْ داود بْنِ يزيدٍ الأَوْدِيِّ[(٢)]، وهو عمُّ عبْدِ الله بْنِ إدْرِيس[(٣)].

قال[(أ)]: وكان سفْيانُ وشُعْبةُ[(ب)] يحدّثان عنْه.

٢٧٧ ـ قال[(٤)]: وما[(ج)] سمعْتُ يحْيى ولا عبْد الرّحْمٰن، حدَّثا عنْ يعْقوب بْن عطاء[(٥)] شيْئاً قطُّ.

٢٧٨ ـ قال[(٦)]: وكان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ مُسْلم الأعْور؛ وهو مُسْلم بْن كيسان[(د)]، أبو عبْدِ الله[(٧)]. وكان[(هـ)] شعْبةُ وسفْيان يحدِّثان عنْه، وهو منْكَر الْحديث جِدّاً.

(أ) «قال» هذه مدرجةٌ في الأصل، ولم تقع لنا في مصادر التصحيح.

(ب) الضعفاء؛ الكامل: «شعبة وسفيان»؛ قلب. (ج) (ص): «ولا».

(د) «بن كيسان»: ليست في الضعفاء ولا في الكامل.

(هـ) «وكان»: ساقطة من الكامل.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٩٧ ب؛ الكامل: ٣/ ٧٩؛ المجروحين: ١/ ٢٨٩؛ إلى «الأودي». وعزاه البيهقي للفلّاس عطْفاً على كلام السّاجي، في السنن الكبرى: ٧/ ٣٩٣؛ ر: ١٤٣٩١.

(٢) ن: تهذيب الكمال: ٨/ ٤٦٧ ـ ٤٧٠؛ ر: ١٧٩١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ ر: ١٤٦٩.

(٣) عبد الله هذا من شيوخ المؤلف؛ ألـمّ بذكْره في تاريخه (٤١٢) فقال: «وُلِدَ عبدُ الله بنُ إدْريس الأَوْدِيّ، سنة خمْس عشْرَةَ ومئة، ومات سنة سنة اثنتيْن وتسْعين». وأبوه راوٍ ثقةٌ أيضاً كما يُفْهم من قوْل شعبة مخاطباً عبدَ الله: «كان أبوك يفيدني» (سؤالات أبي داود: ٢٩٥؛ ر: ٣٥٢)؛ وإفادةُ شعبة ـ وهو من هو ـ ليس بالشيء الهيِّن، فهو حافظٌ ناقد.

(٤) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٤٠٧ ب.

(٥) هو: يعْقوب بْنُ عطاء بْنِ أبي رَبَاح، موْلى قريْش. ن: تهذيب الكمال: ٣٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦؛ ر: ٧٠٩٧.

(٦) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٥٢ أ؛ الكامل: ٦/ ٣٠٦؛ الأسامي والكنى للحاكم: ٤/ ٤٤؛ ر: ١٦٩٧؛ دون قوله: «وهو مُسْلم بْن كيسان، أبو عبْدِ الله. وكان شعْبةُ وسفْيان يحدّثان عنْه»؛ المجروحين: ٣/ ٨؛ إلى قوله: «الأعور».

(٧) ذكره المؤلف في التاريخ (٣٥٠). وقال ابن زنجويه في طبقاته (٧٩): «مسْلم بْن =

٢٧٩ ـ قال[١]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن، لا يحدّثان عنْ عبْدِ الله بْنِ مُسْلمٍ[أ] بْنِ هُرْمُزٍ[٢].

٢٨٠ ـ قال[٣]: وحَدَّثْتُ عبْدَ الرّحْمٰن فقلْت له[ب]: حدّثنا بِشْرُ بن الـمُفضّل، قال: حدّثنا ابْنُ[ج] خُثَيْم[٤]، عنْ سعيدِ بْنِ جُبيْر، [٢٠/و] عن ابن[د] عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليْكمْ بالإثْمِدِ، فإنّه يشُدُّ الْبصر، ويُنْبتُ الشّعر». فقال: أنْتَ مِنْ هذا الضّرْب!.

قال: وكان[هـ] يحدّثُ [عن الرّجُل][و] بالْحديث والشّيْء، لا يحدّثُ بحديثه كلِّه؛ ورأيـْ[ـتُه][ز] يحدّثُ عنِ [ابْنِ][ح] أبي حازمٍ بحديث، وعن

(أ) «بن مسلم»: ليس في المجروحين. (ب) في الكامل: «قلت: ثنا...».
(ج) (ص): «بن». (د) (ص): «بن».
(هـ) وقع في هذا الموضع من الأصل: «وكان يحيى»؛ بزيادة «يحيى»، وليس هذا في كلام النّقلة عن الفلّاس، وهو الصّواب، فإنّ الكلامَ مستأنفٌ عن عبد الرحمٰن، ولا يصحُّ أنْ يكون يحْيى المقْصود.
(و) ما بيْن المعكّفيْن مُتَلافى من كتاب العُقيْلي، وبه يسْتقرُّ الْمعْنى.
(ز) ما بين المعكفين مأروض. (ح) ما بين المعكفين ذهب به الخرم.

= كيسَان الأعْور الملائي، أبو عبْد الله؛ ويقال: أبو حمْزة الضّبّيّ». ون: تهذيب الكمال: ٢٧/ ٥٣٠ ـ ٥٣٤؛ ر: ٥٩٣٩؛ إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ١٧٧ ـ ١٧٨؛ ر: ٤٥٤٧.
(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٧٩ أ؛ الكامل: ٤/ ١٥٧.
(٢) ن: تهذيب الكمال: ١٦/ ١٣٠ ـ ١٣٢؛ ر: ٣٥٦٧؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٢٠٠ ـ ٢٠١؛ ر: ٣٢٠٦.
(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٧١ ب؛ الكامل: ٤/ ١٦١؛ دون قوله: «ورأيتُه يحدّثُ عنِ ابْنِ أبي حازم بحديث، وعن الدَّرَاوَرْدِيِّ بحديثٍ»؛ الأسامي والْكنى للْحاكم (٢/ ٤٠٣؛ ر: ٩٤٨): من قوله: «وكان يحدث» إلى قوله: «ابن أبي حازم بحديث»؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ٩١٦؛ ر: ٢٢٢؛ من قوله: «وكان يحدّث»؛ إلى «الدّراوردي بحديث»؛ دون قوله: «ورأيْتُه يحدّثُ عنِ ابْنِ أبي حازمٍ بحديث».
(٤) عبْد الله بْن عثْمان بْن خُثَيْم. ن: تهذيب الكمال: ١٥/ ٢٧٩ ـ ٢٨١؛ ر: ٣٤١٧؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٥٨ ـ ٦٠؛ ر: ٣٠٦١.

الدَّرَاوَرْدِيِّ بحديثٍ[(١)].

قال[(٢)]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن[(أ)] يحدّثان عن [ابْن][(ب)] خُثَيْم[(ج)].

٢٨١ ـ وكان[(٣)] عبْد الرّحْمٰن يحدّثُنا[(د)] عنْ سعيدِ بْن بَشير[(٤)]، ثمّ تَركه.

٢٨٢ ـ قال: وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، عنْ حديثِ سفْيان، عنْ أبي إسْحاق، عن الأسْود، عنْ عائشةَ، «أنّ رسولَ الله ﷺ كان ينامُ وهو جُنُبٌ، لا يَمَسُّ ماءً»[(هـ)]،

(أ) أداة النفي ثابتةٌ في ضعفاء العقيلي؛ ووقع النقْل عن الفلّاس عند ابن أبي حاتم والجورقاني ومغلطاي مثْلما في الأصل؛ وهو مقتضى الْخَبَرِ السّابق في إنكار روايته. وقد استشْكل هذا أيضاً مغْلطاي ورجّح رواية العقيلي فيما يظهر فقال: «ولمّا ذكره العقيلي في كتاب «الجرح والتّعْديل» قال: «كان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْه؛ انتهى. وهو مُعارِضٌ لما أسْلفْناه عن الفلّاس وكأنّه أشْبه؛ لأنّ الفلّاس روى عنْ عبْد الرّحْمٰن عنْه حديثَ الأئمّة فيما ذكر ابْن عديٍّ».

(ب) ساقطة من الأصل. (ج) (ص): «ختيم».

(د) المجروحين: «يحدّث». (هـ) (ص): «ما».

---

(١) هذا الاقترانُ هنا بين الرّاوييْن لاشْتهار التّنْظير بيْنهما كما في سؤالات أبي داود (٢٢١؛ ر: ١٩٧): سمعت أحمد، وقيل له: عبد العزيز بن أبي حازم؟. قال: أرجو أنه لا بأس به. فقيل لأحمد: هو أحبُّ إليك أو الدَّرَاوَرْدِيُّ؟. فقال: لا، بل هو أحبُّ إليّ، ولكنّ الدراوردي أعْرفُ منْه.

(٢) الجرح والتعديل: ٥/ ١١٢؛ ر: ٥١٠؛ الأباطيل للجورقاني: ١/ ٢٧٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٥٨؛ ر: ٣٠٦١.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١١٣ ب؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٧؛ رت: ٢٠؛ المجروحين: ١/ ٣١٩؛ الكامل: ٣/ ٣٧٠؛ تاريخ دمشق: ٢١/ ٢٩.

(٤) هو: سعيد بن بشير، مؤْلى بني نصْر، يشْتبه بسعيد بْن بشير الشّامي؛ وهذا ذكره ابن زنجويه في الطبقات (١٤١؛ بتحقيقي). ويشْتبه أيضاً بسعيد بْن بشير الْمُحارِبي، روى عنْه اللّيْث. والأولُ والثالثُ في الضّعفاء للْبخاري (رواية مسبِّح: ٥ ـ و)، ودفع أبو حاتم الأوّلَ عنْ ذلك فقال ابْنُه في الْجرْح والتّعْديل (٤/ ٧؛ رت: ٢٠): «سمعْتُ أبي يُنْكِرُ على منْ أدْخله في كتاب الضُّعفاء وقال: يُحَوّلُ منْه». ون: تهذيب الكمال: ١٠/ ٣٤٨ ـ ٣٥٥؛ ر: ٢٢٤٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥؛ ر: ١٩١٠.

فأبى[أ] أنْ يحدّثني به. ثمّ قال: هو وَهَمٌ ـ وهو يوْمئذٍ يحدّثُ عنْ جابرٍ وعنْ قيْس ـ، قال: وسمعْتُ ابْنَ[ب] داود حدّث بِه؛ فقلْتُ له: إنّهمْ يُخالفونه. فقال: عمّنْ؟ قلْت: عنْ عُرْوةَ، عنْ عائشةَ؛ وعنْ أبي سَلَمة، عنْ عائشة. فقال: لا، هاتِ عن الأسْود. فقلْت له: شعْبة، عن الْحَكَم، عنْ إبْراهيم، عن الأسود، عنْ عائشة، أنّ النّبيّ ﷺ، كانَ إذا أراد أنْ ينامَ وهو جُنُبٌ توضّأ. فقال: هذا أثْبَتُ[ج].

٢٨٣ ـ قال[١]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن لا يحدّثان عنْ ثُوَيْرِ[د] بْن [أبي][هـ] فاختة[٢]، وكان سفْيان يحدّث[و] عنْه[٣].

(أ) (ص): «فابا».
(ب) (ص): «بن».
(ج) (ص): «اتبت».
(د) (ص): «ثوبر»؛ تصحيف.
(هـ) ساقط من الأصل.
(و) في الكامل: «يحدثنا».

---

(١) الكامل: ٢/ ١٠٥؛ المجروحين: ١/ ٢٠٦؛ إلى «فاختة»، دون بقية الخبر. ووقع في ضعاف العقيلي (ج: ل ٤٦ أ؛ ن الظاهرية: ٦٥؛ ن ألمانيا: ل ١٧ ب): «ما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْ ثُوَيْرِ بْن أبي فاختة، وكان سفْيان يحدّثُ عنْه»؛ فقَصَر نَفْيَ السّماع على ابْنِ مهْدي دون قَرِينِهِ؛ كذا وقع في أصْل كتابِ الْعُقَيْليّ لا من النّسّاخ؛ يؤيّدهُ وُرودُ النّقْل على الصّواب وفاقاً لما في الأصْل عنْد ابْن حبّان، ونقْلُ العُقَيْليِّ نفْسِه عنْ بَلَديِّ الفلّاس أبي موسى الْعَنَزي، نفْيَ السّماع عن الشّيْخيْن معاً.

(٢) قال الفلّاس في تاريخه (٤٢٩) وابْنُ زنْجويه في طبقاته (٧٦): «ثُويْرُ بْنُ أبي فاختة، مولى لآلِ جَعْدَةَ بن هُبَيْرة»، زاد عمْرو بْن عليّ: «يكْنى أبا الجَهْم».

(٣) قرّر أبو داود (١/ ٢٦١؛ ر: ٣٦٨) أيْضاً تحديثَ سفْيانٍ عنْ ثُوَيْر. لكنّه نقل بحذائه قوْلَ سفْيان: «ثُويْر بْنُ أبي فاختةَ يشُدُّ أرْكان الْكذب». قلْت: فلعلّه حدّث عنْه ثمّ تركه، أوْ حدّث عنْه في الْمذاكرة فحسْب. وقال أبو داود اسْتقْلالاً في موْضعٍ آخر (١/ ٢٩٢؛ ر: ٤٥٥): ليْس بثقة. وقال الْبخاريُّ في ضِعافه (من رواية مُسبِّح: ٢ ـ ظ): «كان ابْنُ عُييْنةَ يغْمِزُه». قلْت: فيُمْكنُ أنْ يكونَ أصْلُ التّعارُضِ الظّاهريِّ إطْلاقُ «سفْيانٍ» دون تحْديدِ أيِّ السّفْيانيْن؛ ولعلّه أنْ يكونَ الثّوْريُّ حدّثَ عنْه، ولمْ يحدّثْ عنْه ابْنُ عييْنةَ كما يظْهرُ من التّصْريح باسْمه في خبر الْبخاري. بلْ إنّ عبْد الرّحْمٰن بْن مهْدي ضربَ على حديثه؛ أفاده أبو داود في جواباته للآجُرّي (١/ ٣٣٦؛ ر: ٥٧٤). ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ٤/ ٤٢٩ ـ ٤٣١؛ ر: ٨٦٣؛ إكمال تهذيب الكمال: =

٢٨٤ ـ قال[(١)]: وسمعْتُ يحْيى يحدّثُ عنْ سفْيان، عنْ قابُوس[(٢)]؛ وما سمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْه بشيْء قطُّ.

٢٨٥ ـ قال[(٣)]: وسألْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، عنْ حديثٍ منْ حديثِ الْحسن[(أ)] بن صالح[(٤)]، فأبى[(ب)] أنْ يحدّثني به؛ وقدْ كان حدّث عنْه ثلاثةَ[(ج)] أحاديثٍ[(د)] ثمّ تركه. وذكره يحْيى بْنُ سعيد[(هـ)] فقال: لـمْ يكنْ بالسِّكّة[(٥)].

٢٨٦ ـ قال[(٦)]: وكان يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن، يحدّثان عنْ هشام[(٧)]، عن

(أ) الضعفاء للعقيلي: حسن. (ب) (ص): «فابا».

(ج) (ص): «ثلاث»؛ وفي الضعفاء: «يحدث عنه بثلاثة».

(د) تقييد «ثلاثة أحاديث»؛ ساقط من الكامل.

(هـ) «بن سعيد»: ليست في الكامل.

= ٣/ ١١٧ ـ ١١٨؛ ر: ٩٠٥.

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٢١ ب؛ المجروحين: ٢/ ٢١٦؛ من قوله: «وما سمعت» إلى «قط»، دون شطر الخبر المتقدّم.

(٢) قابوسُ بْنُ أبي ظَبْيان الجنبي. ن: تهذيب الكمال: ٢٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩؛ ر: ٤٧٧٧.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٦٢ ب؛ الكامل: ٢/ ٣٠٩.

(٤) نسبه ابْنُ زنْجويه فقال في طبقاته (٨٢): «الْحسن بْنُ صالح بْنِ حيّ الْهمْداني»، وقال الفلّاسُ في التّاريخ (٤٠٢): «مات سنة ١٦٧». ون للتّفْصيل في أقْوال النّقّاد عنه: الجرح والتعديل: ٣/ ١٨؛ ر: ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٦/ ١٧٧ ـ ١٩١؛ ر: ١٢٣٨.

(٥) يعني: ليس على الطّريق السّويّ والمنْهج الصّحيح؛ فلا جَرَم إذاً أنْ يصفه بذلك يحيى، فقدْ كان يتْرك الجمعة ويرى السّيْف، نسْأل الله الْعافية.

(٦) التاريخ الأوسط: ٤/ ٦٤١؛ ر: ٩٨٧؛ إلى «مقلوبة»، مع طيِّ العبارات المكرّرة «وكانا جميعاً»؛ الكامل: ٧/ ١١٤؛ إلى «الحسن»؛ تاريخ الإسلام: ٣/ ١٠٠٠؛ ر: ٤٥٦.

(٧) هشامُ بْنُ حسّان الْقُرْدوسي. قال عنْه عمْرو بْن عليّ في التّاريخ (٢٩٧ ـ ٢٩٨): «مات هشامُ بْنُ حَسّان سنة سبْعٍ وأرْبعين، وهو موْلىً للْعَتيكِ، وكان ينْزِلُ درْبَ الْقَرَادِيسِ، يُنْسَبُ إلى الْقَراديس لأنّه كان ينْزلُ فيها. وكان يكْنى أبا عبْد الله، وكان من الْبَكّائِين». ون: تهذيب الكمال: ٣٠/ ١٨١ ـ ١٩٣؛ ر: ٦٥٧٢؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ١٣٨ ـ ١٤٠؛ ر: ٤٩٤٢.

الْحَسن[(١)].

قال[(٢)]: وكانا جميعاً يحدّثان عنْ أبي[(٣)] حُرّة[(٤)].

قال[(٥)]: وكانا جميعاً يحدّثان عنْ محمّد بْن رَاشد[(٦)].

قال[(٧)]: وكان عبْدُ الرّحْمٰن[(أ)] لا يحدّثُ عنْ فَرَج بْنِ فَضَالةَ[(٨)]، ويقول:

(أ) زيد في كتابي ابن أبي حاتم وابن حبان: «بن مهدي».

---

(١) قلت: ولا يساعدُ عليْه قولُ أبي داود في جواباته (٢/ ٤٦؛ ر: ١٠٧٢): «أرْبعةٌ كانوا لا يروْن الرّواية عنْ هشام عن الْحسن: يحيى بْن سعيد، وابن عُليّة، ويزيد بن زُرَيْع، ووُهَيْب، لا يروْن الرّواية عنْ هشام، عن الْحسن». فذكر يحيى، وكلامُ الفلّاس يخالفُه. وهشام ثقة، لكنّ الْكلام عليْه في روايته عن الْحسن؛ اسْتصْغروه فيه.

(٢) الجرح والتعديل: ٩/ ٣١؛ رت: ١٤١؛ مع تسمية الشّيْخيْن؛ تهذيب الكمال: ٣٠/ ٤٠٧؛ رت: ٦٦٦٥. وفي الكامل (٧/ ٨٧)، نفْيُ تحْديث الشّيْخيْن عنْ واصل؛ وهو يُنْتِجُ تناقضاً في العزْو للفلّاس، وهو خطأٌ من النّاقل عن ابن عديّ أو النّاسخ، بدليل وقوعه على الصّواب في مختصر الكامل للمقريزي: ٧٧٧؛ رت: ٢٠١٠.

(٣) قال عمرو في التاريخ (٣٤٨): «اسمُهُ: واصِلُ بنُ عبْد الرّحْمٰن». أي: البصري، وليس بالرّقاشي. ون: تهذيب الكمال: ٣٠/ ٤٠٦ ـ ٤٠٨؛ ر: ٦٦٦٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١؛ ر: ٥٠٠٤.

(٤) قلْت: وجمْع المؤلّف بيْنهما على معْنى أنّ كليْهما يرْوي عن الْحسن، مع كلامٍ فيه من هذا الْوجْه.

(٥) الجرح والتعديل: ٧/ ٢٥٣؛ رت: ١٣٨٥؛ الكامل: ٦/ ٢٠١؛ تاريخ دمشق: ٥٣/ ٧؛ مع تسمية الشّيْخيْن.

(٦) هو: الْخزاعي الْمكْحولي الدّمشْقي، صاحب مكْحول. ن: الجرح والتعديل: ٧/ ٢٥٣؛ ر: ١٣٨٥؛ تهذيب الكمال: ٢٥/ ١٨٦ ـ ١٩٠؛ ر: ٥٢٠٨.

(٧) الجرح والتعديل: ٧/ ٨٦؛ رت: ٤٨٣؛ المجروحين: ٢/ ٢٠٦؛ تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٨٠؛ تاريخ دمشق: ٤٨/ ٢٦٣؛ ٤٨/ ٢٦٤؛ واللّفْظ للأوّل. ووقع في نقل الكامل (٦/ ٢٨) اخْتلافٌ؛ فهو فيه: «وسمعْت عبْدَ الرّحْمٰن بْن مهْدي يقول: حدّث فَرَجُ بن فَضَالَةَ عنْ أهْل الْحجاز أحاديثَ مقْلوبةً مُنْكَرة».

(٨) هو: التّنوخي، منْ أهْل حمْص. ن: طبقات ابْن زنْجويه (١١٢). البخاري: مُنكَرُ الحديثِ (الضعفاء، رواية مسبِّح: ٧ ـ ظ؛ التاريخ الكبير: ٧/ ١٣٤؛ ر: ٦٠٨). =

حدّث(أ) عنْ يحْيى بْنِ سَعيدٍ الأنْصاريِّ(ب) أحاديثَ(ج) مُنْكرةً مقْلُوبة(د).

٢٨٧ ـ قال(١): وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد، ذَكَر وُهَيْبَ بن خالد(٢)، فأحْسن عليْه الثّناء(هـ). [٢٠/ظ]

٢٨٨ ـ قال(٣): وسمعْتُ عبْدَ الله بْنَ داود(٤) يقول: النّبيذُ عنْدي بمنْزلة

(أ) المجروحين: «أحاديثه»؛ تاريخ بغداد؛ تاريخ دمشق: «حديثه».

(ب) «الأنصاري»: ليست في التاريخ الأوسط.

(ج) ليست في المجروحين.

(د) الجرح والتعديل؛ تاريخ دمشق: «مقلوبة منكرة».

(هـ) (ص): «الثنا».

= وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنْ فرج بن فَضالة فقال: صدوقٌ يكْتب حديثُهُ، ولا يُحتجُّ به. حديثُه عنْ يحْيى بن سعيد فيه إنْكار؛ وهو في غيْره أحْسنُ حالاً وروايتُه عنْ ثابتٍ لا تصحّ. من الجرح والتعديل (٧/ ٨٦؛ ر: ٤٧٤). وقال أحمدُ في جواباته (٢٦٥؛ ر: ٣٠٤): «إذا حدّث عن الشّاميّين فليْس به بأس، ولكنّ حديثَه عنْ يحْيى بْن سعيد مُضْطربٌ». وقال أبو داود: «روى عنْ يحْيى بْن سعيد مناكيرَ». من سؤالات أبي عبيد: ٢/ ٢٣٧؛ ر: ١٧٠٩. قلت: ويحيى هو: الأنْصاريُّ. ون للتفصيل: الجرح والتعديل: ٧/ ٨٥ ـ ٨٦؛ ر: ٤٨٣؛ تهذيب الكمال: ٢٣/ ١٥٦ ـ ١٦٣؛ ر: ٤٧١٤.

(١) الجرح والتعديل: ٩/ ٣٥؛ رت: ١٥٨.

(٢) الْباهليُّ مـوْلاهم، أبـو بكْر الْبصْريّ، صـاحبُ الْكَرابـيس. قـال عنه أبو داود (١/ ٣٩٣؛ ر: ٧٥٨): «ذهب بصرُه وتغيَّر وهو ابْنُ ثمانٍ وخمْسين سنة إنْ شاء الله». وزاد (٢/ ١٢١؛ ر: ١٣٠٧): «ما كان بالْبصْرة أعْلم بالرّجال منْ وُهَيْب، ولم يسْتعملْ علْمه»؛ «وهيْب ثقةٌ» (٢/ ١٥٩؛ ر: ١٤٦٠). وقال أحمد (٣٤٤؛ ر: ٥٢٠): ثقة. ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ٣١/ ١٦٤ ـ ١٦٧؛ ر: ٦٧٦٩؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨؛ ر: ٥٠٨٠.

(٣) إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ٣٢٩؛ نقْلاً عن الْمُنْتجيلي؛ وهو بلا ريْبٍ ينْقلُ عن الفلّاس، وقدْ ذكرْنا تملّكَ ابن حزم الصدفي لنسخةٍ منْ كتابه في مقدّمتنا لتاريخ الفلّاس (١٣١ ـ ١٣٢). وسياقُ لفظه: «كان عبْد الله يقول: النّبيذُ عنْدي بمنْزلة الماء الذي يجْري في النّهْر. قال: فذُكِرَ ذلك ليحْيى بْن سعيد فقال: سبْحان الله!؛ أصْحاب النّبيّ ﷺ ما اخْتلفوا في النّهْر».

(٤) هو: الخُريبي. من ثقات شيوخ المؤلف. ن: تهذيب الكمال: ١٤/ ٤٥٨ ـ ٤٦٦؛ ر: =

هذا الْماء[أ] الذي يجْري في هذا النّهْر![1]؛ فذكرْتُه ليحْيى بْن سعيد فقال: سبْحان الله، أصْحابُ رسولِ الله ما اخْتلفوا في ماء النّهْر، وقد اخْتلفُوا في النّبيذِ[2].

٢٨٩ ـ قال: وسمعْتُ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان جميعاً عنْ عبْد الْوارث[3] بْنِ سَعيد[4].

٢٩٠ ـ قال[5]: وسمعْتُ يحْيى بْنَ سعيدٍ، وقال له رجلٌ: إنّ يَزيدَ بْنَ هارون[ب] حدّثنا عنْ عبْدِ الله بْن مَيْسَرَةَ، عنْ أبي عفّان[ج]، «أنّ ابْنَ عُمر كان يمْسح على الْخِرْقة»؛ فأنْكره، وجعل يضْحك[6].

٢٩١ ـ قال[7]: وسمعْتُ عبْد الرّحْمٰن بْنَ مهْدي، يحدّثُ عن

(أ) (ص): «الما».

(ب) (ص): «هرون». وفي ضعاف العقيلي، زِيدَ في هذا الموضع «قال».

(ج) كذا في الأصل وكامل ابن عدي، ووقع في نسختيْ ضعاف العقيلي: «غِفار» مُجَوّدةً. ومثل هذا الاشْتباه بين «غفار» و«عفان»، أوقع كثيراً من المؤرخين في التردّد بينهما.

= ٣٢٤٨؛ إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩؛ ر: ٢٩٠٧.

(١) لعلّه لمكانه من الرّأْي، وهو بعْدُ منْ أهْل الْكوفة قبل نزوله الْبصْرة، وهمْ من النّبيذ بمكانٍ معْلوم.

(٢) ن: رواية الدقاق عن ابن معين: ٧٣ ـ ٧٤؛ ر: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣) لعلّ منْ وجْهِ عطْفِ الفلّاس لعبْد الْوارث على الْخُريْبي، أنّهما شركةٌ في الْقوْل بالرّأْي.

(٤) نَسَبه ابْنُ زنْجويه في الطّبقات (١٠٧؛ بتحقيقي) ضُبَعيّاً. وقال عنْه الفلّاس في التّاريخ (٣٠٨): «مات عبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سعيد سنةَ ثمانين. وكان يكْنى أبا عُبَيْدَةَ، وهو موْلى لبني الْعَنْبَر». ون: تهذيب الكمال: ١٨/ ٤٨٧ ـ ٤٨٣؛ ر: ٣٥٩٥؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠؛ ر: ٣٣٩٩.

(٥) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٨١ أ ـ ب؛ الكامل: ٤/ ١٧١.

(٦) لعلّ ضحِكَه لمكان عبد الله بن ميْسرة، فقد كان يحْيى الْقطّان لا يرْضاه؛ وقال فيه أحْمد: ضعيف. من طرر ابن شاقْلا: ١٥١؛ ر: ١٨٣.

(٧) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٥٤ ب؛ المجروحين: ١/ ٢٢٤؛ الكامل: ٢/ ١٨٨. والخبر في الجرح والتعديل (٣/ ٨١؛ رت: ٣٧١) والاستغنا (٢/ ٨٩١؛ ر: ١٠٥٨)؛ دون =

الحارِثِ[أ] بْنِ[١] عُبيدٍ أبي قُدَامَةَ[ب]؛ فقلْتُ[ج]: تحدِّثُ[د] عنْ هذا الشّيْخِ؟. فقال: كان منْ شُيوخنا، وما رأيْتُ إلّا خيْراً.

٢٩٢ - وسمعْتُ[٢] يحْيى يقول: كان ابْنُ[هـ] جُريْجٍ لا يُصحّحُ [أنّه سمِع][و] من[ز] الزّهريِّ شيْئاً. قال: فجهِدْتُ له[ح] في حديثِ «إنّ ناساً من الْيهود غزَوْا مع النّبيّ ﷺ[ط]، فأسْهَم لهمْ»[٣]؛ فلمْ يُصحِّحْ أنّه سمعه من الزّهْريِّ.

قال[٤]: ولمْ يسْمعِ ابْن[ي] جُريْج منْ مجاهدٍ إلّا حديثاً واحداً:

(أ) (ص): «الحرث».
(ب) الكنية ساقطة من المجروحين. وفي الجرح: «يحدّث عن أبي قدامة».
(ج) المجروحين: «فقلت له». (د) (ص): «يحدث».
(هـ) (ص): «بن».
(و) ما بين المعكّفيْن سقَط من الأصْل، وتلافيه من الْجرْح والتعديل: ١/ ٢٤٥.
(ز) (ص): «عن». (ح) في الجرح والتعديل: «به».
(ط) في الجرح والتعديل: «رسول الله».
(ي) (ص): «بن».

= قوْل الأصل: «فقلْت: تحدّثُ عنْ هذا الشّيْخ؟». وهو باختصار في بيان الوهم والإيهام (٣/٣٤٦؛ ر: ١٠٩١). ونقل الذهبيُّ في التاريخ (٤/٥٩٧؛ ر: ٤٥) عبارةَ ابن مهدي، دونَ ما تقدّمَها.

(١) ن: تهذيب الكمال: ٥/ ٢٥٨ - ٢٦٠؛ ر: ١٠٢٩؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٦؛ ر: ١٠٩٢.

(٢) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٥. وقارن بما في تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ١/ ٢٥٦؛ ر: ٨٨٢. فهو يخالفه.

(٣) الْخبرُ معلّقٌ عن ابْن جريْج في التّاريخ الْكبير لابْن أبي خيْثمة (السفر الثالث: ١/ ٢٥٦؛ ر: ٨٨٢). ولمْ أقفْ عليْه بإسْنادٍ إلاّ منْ غيْر طريق ابْن جريْج، عنْد الجصّاص في أحْكامه (٤/ ١٠٤)، قال: «حدّثنا عبْد الْباقي بْن قانع، قال: حدّثنا أبو مُسْلم، حدّثنا حجّاج، حدّثنا حمّاد، عنْ محمّد بْن إسْحق، عن الزّهْري «أنّ أناساً من الْيهود غزوْا مع النّبيّ ﷺ، فقسَمَ لهمْ كما قَسَمَ للمسْلمين».

(٤) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٥. ون: المعرفة والتاريخ للفسوي: ٢/ ٢١.

«فطلّقوهُنّ في قُبُلِ عِدّتهِنّ»(١).

قال(٢): ولـمْ يسْمعِ ابْنُ(أ) جريْجٍ من طاوس(ب)، إلّا حديثاً في مُحْرِمٍ أصاب ذَرّاتٍ؛ فقال(ج): «قبَضاتٍ منْ طعام».

ولـمْ(٣) يسْمع الْحجّاجُ بْنُ أرْطَاة(٤) من الشّعْبيِّ، إلّا حديثاً(د) «لا تجُوزُ صدقةٌ حتّى تُقْبَضَ»(٥).

(أ) (ص): «بن».

(ب) في الجرح والتعديل: «ابن طاوس»؛ وفي إحدى نسخه «طاوس»، وفاقاً لما في الأصل.

(ج) في الجرح والتعديل: «قال فيها».

(د) (ص): «حديث». وزِيدَ في المجروحين تمييزُ «واحداً».

---

(١) ورواه ابْنُ جريْجٍ أيْضاً عنْ أبي الزّبيْر محمّد بْن تَدْرُس، سمع ابْنَ عمر يرْفعُهُ، في جزء في قراءات النّبيّ للدُّوري (١٦٢؛ ر: ١١٨ ـ ١١٩)، وفضائلِ الْقرْآن لأبي عبيْد (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ ر: ٦٨٥) ـ زاد فيه: قال حجّاج: «لمْ يسْمع ابْنُ جريْج منْ مجاهدٍ غيْر هذا الْحرْف» ـ. وأصْلُ الحديثِ غيْر الزّيادة في صحيح مسْلم (٤/ ١٣٨؛ ر: ٣٧٤٣) بسياقٍ أتمّ.
ويشْهد لكلام المؤلّف سؤالُ ابْنِ الجنيْد ليحْيى بْن معين: سمع ابْنُ جريْجٍ منْ مجاهدٍ؟ قال: حرْفاً أوْ حرْفيْن في الْقراءة؛ لـمْ يسْمعْ غيْر ذلك. وكذلك قال الْبرْديجيُّ وغيْرُه (تحفة التحصيل: ٢١٢).
والحقُّ أنّ ابْنَ جريْج لمْ يسْمع من ابْن شهابٍ شيْئاً، إنّما عرض له عليْه، كما قال ابْنُ المديني في الْمعرفة والتاريخ للْفسَوي (٢/ ١٣٩)، لكنّ الزّهريَّ على مذْهب التّسْوية بيْن السّماع والْعرْض إذْ قال: «عرْضُ الْكتاب والحديثُ سواءٌ» (الكفاية: ٢٦٥)؛ فلا يكونُ كلامُ القطّان إذن على إطْلاقه في حَصْرِ مسْموعِ ابْن جريْج من الزّهْري. ويؤيِّد هذا الذي قلنا، ما وقع في التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث: ١/ ٢٥٦؛ ر: ٨٨٢): «زعم عليٌّ: قال يحيى: قال لي سفْيانُ بْنُ حبيب: إنّ ابْن جريْجٍ صحّح هذا الْحديث عن الزّهْري: «إنّ ناساً منْ يهود، غزوْا مع النّبيّ ﷺ». قال يحيى: فقلْت لابْن جريْج: سمعْتَ هذا من الزّهْري؟. قال: أوْ قرأْتُهُ».

(٢) الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) المجروحين: ١/ ٢٢٧.

(٤) مرّ.

(٥) الكلام كله قبل ليحيى بن سعيد.

٢٩٣ ـ قال[(١)]: وكان يحْيى بْنُ سعيد، يحدّثُ عنْ يحْيى[(٢)] بْنِ عبيْد الله التّيْميِّ[(أ)]، ثمّ تَرَكه[(٣)].

٢٩٤ ـ قال[(٤)]: وكان يحْيى لا يحدّثُ عن الْوليد بْنِ جُمَيْع، ثمّ حدّثنا عنْه قبْلَ موْتِه بقليل، ستّةَ أَحاديث.

٢٩٥ ـ قال[(٥)]: وحدّثنا يحْيى، قال: نا عبْد الرّحْمٰن بْن خُضَيْر[(ب)]، قال: حدّثني أبو نَجِيحٍ، قال: سمعْتُ أبا هريْرةَ يقول: «لأنْ تُمْلأَ[(ج)] أُذُنَا ابْنِ[(د)] آدم

(أ) ليست في المجروحين.

(ب) في الأصل: «حُضين»؛ تصْحيف، وقبْلُ جازَ على جميع محقّقي مصنّف ابن أبي شيبة (ط الحوت: ١/ ٣٠٣؛ ط عوامة: ٣/ ١٩٤...)، فرسموه بالصاد والنّون، وصُحّف أيضاً في رسْمه منْ ضعفاء العقيلي (ج: ل ١٨٩ أ) إلى «حُضَيْر» ـ بالحاء ـ، وتحت الحرْف نظيرُه مهْملاً مصغّراً على الْعادة. وقَطَعَ الخطيبُ جهيزةَ قوْل كلّ خطيب؛ عندما نقل هذا النّص بعيْنه عن الفلّاس، في كتابه تلْخيص المتشابه في الرسم (١/ ٤٢٦؛ ر: ٧١٠)؛ لكنّه صدّره بقوله: «وأمّا الثّاني بالْخاء والضّاد الْمعْجمتيْن وبالرّاء فهو: عبْدُ الرّحْمٰن بْن خُضَيْر الْهُنَائيّ الْبصْريّ»؛ ثمّ ساق الْخبر. وكذلك وقع في المتشابه في الأسماء نقلة الحديث لأبي الوليد ابن الفخرضي (و ٩٦ ط). وقبلهما نبّه الْعسْكري على عرُوض التّصْحيف لهذا الاسْم، في تصْحيفات المحدّثين: ٢/ ٦١٦.

(ج) تلخيص المتشابه: «يملأ».

(د) (ص): «بن».

---

(١) المجروحين: ٣/ ١٢٢؛ الجرح والتعديل: ٩/ ١٦٧؛ رت: ٦٩٢؛ وزاد بعده: «وقال: هو ضعيفُ الْحديث». قلت: ولعلّ الزيادةَ منفصلةٌ جاريةٌ على مقْتضى جمْعِ ابْنِ أبي حاتمٍ بيْن كلام الفلّاس في موْضعٍ واحدٍ. ووافق أحمدُ الفلّاسَ في حكايته عن يحيى بقولهِ (٣٦١؛ ر: ٥٦٥): تركه يحيى بعْدُ.

(٢) تهذيب الكمال: ٣١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٢؛ ر: ٦٨٧٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦؛ ر: ٥١٦٦.

(٣) أبو داود: سمعْتُ يحْيى بْنَ معين يقول: ترك يحْيى بْنُ سعيدٍ القطّانُ يحْيى بْنَ عبيْد الله؛ وكان أهْلاً لذلك (سؤالات الآجري: ١/ ٢٤٧؛ ر: ٣٣٩). وعلّل أحْمدُ في جواباته (٣٦١؛ ر: ٥٦٥) ترْكه بقوْله: أحاديثُه مناكير، وأبوه لا يُعْرَف.

(٤) تقدّم الخبر.

(٥) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٤٢٦؛ ر: ٧١٠).

رَصاصاً مُذاباً، خيرٌ له منْ أنْ يسْمع النّداءَ[أ] ثمّ لا يُجيب»[١].

وهذا[٢] الشّيْخ ضعيفٌ[٣].

٢٩٦ ـ قال[٤]: وحدّثنا يحْيى، عنْ بكْرِ بْن خُنَيْسٍ[ب]؛ وهو ضعيفٌ[٥].

٢٩٧ ـ قال[٦]: [سمعْتُ يحْيى، قال][ج]: روى[د] شعْبةُ عنْ أبي

(أ) (ص): «الندا».

(ب) في الأصل: «حنبس»؛ تصحيف.

(ج) ما بين المعكّفين ساقطٌ من الأصل، ولا بدّ منه. ووقع في كتاب الحاكم: «نا يحيى بن سعيد».

(د) (ص): «وروى».

---

(١) تابع يحيى، وكيعُ عنْد ابْن أبي شيْبة في المصنّف: ٣/ ١٩٤؛ رح: ٣٤٨٤.

(٢) هذا القدرُ فحسْب، هو الذي نقله ابن أبي حاتم (٥/ ٢٣٠؛ رت: ١٠٩٢)؛ وعبارته: «عبد الرحمٰن بن خضير ضعيف».

(٣) ابْنُ خُضيْر من الرواة عن أبي نجيح ـ وهذا وثّقوه ـ؛ وروى عنه يْحيى بْن سعيد القطّان. وحكى اخْتلافَهمْ فيه صاحبُ اللّسان (٥/ ٩٩؛ رت: ٤٦٢٦) فقال: «ضعّفه الفلّاس، ومشّاه غيْرُه، فوثّقه يحْيى. انتهى. وروى عنه وكيع وقوّاه». ون: تاريخ الدوري: ٣/ ١١١؛ ر: ٤٦٤؛ الجرح والتعديل: ٥/ ٢٣٠؛ رت: ١٠٩٢؛ المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨.

(٤) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٧ أ؛ تاريخ الإسلام: ٤/٣١٧؛ ر: ٣٩. واقْتصر ابْنُ أبي حاتم (٢/ ٣٨٤؛ رت: ١٤٩٧) في النّقْل فقال: «عمْرو بن عليّ، قال: بكْر بْن خُنَيْس؛ ضعيف».

(٥) تهذيب الكمال: ٤/ ٢٠٨ ـ ٢١١؛ ر: ٧٤٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٣/ ١٢ ـ ١٣؛ ر: ٧٨٨.

(٦) الأسامي والْكنى لأبي أحْمد الْحاكم (القسم المخطوط): و ٢٤٠ أ؛ الضّعفاء للعقيْلي (ج): ل ١٢٦ ب؛ الْكامل: ٢/ ٢٥؛ دون ما بيْن القوْسيْن، فليس فيها جميعاً، وهو في الْغالب منْ تعْليقات النّسْخة، أدْرجها النّاسخُ في الصُّلْب، لكنّها لما كانتْ من النصّ المخطوط، أبْقيْنا عليْها مع التّنْبيه. وأمّا ما وقع في الْكامل: «وحدّثنا يحْيى عنْ بَكْر بن خُنَيْس، وهو ضعيفٌ، روى عنْ همّام بْن الْحارث أحاديثَ منْكرة، ولا أحْفظُ عنْ سفْيان عنْه شيْئاً»؛ فهو تلْفيقٌ بيْن كلاميْن عنْ راوييْن، صَدْرُه لبكْر بن خُنَيْس، وبقيّتُه لسُليْمان بن يُسَيْر؛ كما يظْهرُ منْ مقارنة النصّ أعْلاه؛ وهو وهمٌ ناتجٌ عن سَقطٍ =

الصَّبَّاح، وهو سليْمان(أ) بْن يُسَيْر(١)؛ وهو ضعيفٌ، روى عنْ هَمّام بن الْحارث(ب) أحاديثَ منْكَرةً؛ (منها: [٢١/و] عنْ إبْراهيم(٢)، [و](ج) عنْ همّام بْن الحارث(د)، في الْقِراءة في الْحَمّام)(هـ). ولا أحْفظُ عنْ سُفْيان عنْه شيْئاً(و).

(أ) في الأصل: «نسير»؛ تصحيف؛ وهو مجوّدٌ بالياء المضمومة في نسخة الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم.

(ب) (ص): «الحرث».

(ج) منْ دون هذه الْواو الْمزيدة الْمقدَّرة لا يسْتقيمُ الْكلام؛ فإنّ الْمعْنى أنّ سليْمان روى عنْ همّام مقروناً إلى إبْراهيم، كلاهما عنْ عبْد الله.

(د) (ص): «الحرث».

(هـ) كأنّ ما بيْن الْقوْسيْن مُدْرَجٌ في كلام الْفلّاس، والأشْبَه به أنْ يكونَ منْ تَعاليقِ الْقَرَأة؛ فحقّقْه. فإنْ ثَبَتَ أنّه منْ كلامِه، فهو زيادةٌ ينْفرد بها الْكتاب. وقد وقع في علل ابْن أبي حاتم (٤/ ٦٤٤؛ ر:١٧٠١)، قال: «سألْتُ أبي عنْ حديثٍ رواه أبو نُعيْم عبْد الرّحْمٰن بْن هانئ، عن سليْمان بْن يسير، عنْ إبْراهيم، عنْ همّام، قال: سُئل عن الْقراءة في الحمّام، فقال عَبْد الله: ما لذاك بُني؟. قال أبي: هذا حديثٌ منْكر؛ إنّما هو كلامُ إبْراهيم، وأتوهّمُ أنّ الْخطأ منْ أبي نُعيْم عبْد الرّحْمٰن».

(و) (ص): «شيء».

= في أصْل المؤلّف، بدليل وقُوعه في مخْتَصَر الْمقْريزي أيْضاً (١٨٧؛ رت: ٢٦٤). والْوهمُ في هذا أقْدمُ من ابْنِ عديٍّ، فهو واقعٌ عنْد ابْن أبي حاتم أيْضاً (٤/ ١٥٠؛ رت: ٦٤٧): «سليْمان بْن يسير، منْكر الْحديث، ضعيف الْحديث، روى عن همّام بن الْحارث أحاديثَ منْكرة».

ويظْهر أنّ ما قلْناه على الصوّاب، أنَّ ابْنَ عديٍّ نفْسَه (٣/ ٢٧١) عاد فنقل قوْلَ الْفلّاس: «كان ابْنُ داود يقول: سُليْمان بن يُسَيْر، عنْ همّام بن الْحارث، وإبْراهيم، عنْ عبْد الله: كرِهَ الْقراءةَ في الْحَمّام».

(١) ن: تاريخ الفلّاس: ٤٣٣؛ التاريخ الكبير: ٤/ ٤٢؛ رت: ١٩٠٤؛ الجرح والتعديل: ٤/ ١٥٠؛ رت: ٦٤٧؛ كنى مسلم: ١/ ٤٤٦؛ رت: ١٦٩١.

(٢) هو: النّخَعي، مؤلى سليْمان بْن يسيْر، وقدْ قال إبْراهيم: «لا بأْس بالْقراءة في الحمّام»؛ واخْتُلِف فيه عنْه؛ قاله ابْنُ الْمنْذِر في الأوْسط: ٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥؛ ر: ٦٦١.

٢٩٨ ـ قال[١]: وكان يحْيى[أ] وعبْدُ الرّحْمٰن[ب] لا يحدّثان عنْ رَباحِ بْن أبي معْروفٍ[٢] [بشيْءٍ][ج]، و[كان][د]عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ[هـ] عنْه ثمّ تَركه.

٢٩٩ ـ قال[٣]: وزعم[٤] بِشْرُ بْن عُمر، أنّه سأل[و] مالكاً[ز] عنْ حَرَامِ[٥] بْن عُثْمان[ح]، فقال: لمْ يكن بثقة[ط].

(أ) زيد في الجرح: «بن سعيد».
(ب) زيد في الجرح: «بن مهدي».
(ج) مزيدٌ عن ابن أبي حاتم.
(د) لحق مستدرك.
(هـ) في الجرح: «حدّث».
(و) في الكامل: «سألت مالك بن أنس».
(ز) (ص): «مالك»؛ ضعفاء العقيلي: «مالك بن أنس».
(ح) (ص): «عثمن».
(ط) في الكامل: «ليس بثقة».

---

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٠٢ ب؛ الجرح والتعديل: ٣/ ٤٨٩؛ رت: ٢٢١٤؛ الكامل: ٣/ ١٧٠؛ المجروحين: ١/ ٣٠٠؛ إلى قوله: «معروف».

(٢) ن: تهذيب الكمال: ٩/ ٤٧ ـ ٤٨؛ ر: ١٨٤٦؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٣٢١؛ ر: ١٥٢٥.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٨٦ أ؛ الكامل: ٢/ ٤٤٥. وهو منْ طريق ابن أبي الثّلْج عنْ بشْرٍ، في سؤالات البرذعي: ٢٠٥؛ ر: ٣٥٢.

(٤) المجروحين: ١/ ٢٦٩؛ وصحّفت «زعم» فيه إلى «عن». والخبرُ عنْد ابن أبي حاتم في الجرح (٣/ ٢٨٢؛ رت: ١٢٦١)، وإسناده فيه: «حدثنا عبْد الرّحْمٰن، نا حمّاد بن الحسن بن عنْبسة، نا بشْر بْن عمر الزّهْراني»؛ فذكره. وعبْدُ الرّحْمٰن هو: ابْن مهْدي.

(٥) أنْصاريٌّ. قال عنْه المؤلّف: متْروكُ الْحديث (الكامل: ٢/ ٤٤٥). البخاري: مُنكَرُ الحديثِ. قال يَحْيى القَطّان: قلْتُ لحرام بن عثمان: عبْدُ الرّحمٰن بْن جابر، ومحمّدُ بْن جابر، وأبو عَتيقٍ، همْ واحدٌ؟. قال: إنْ شئْتَ جعلْتُهمْ عشَرةً!. قلْت: أيَّ شيْءٍ يريدُ ها هنا؟. قال: كأنّه لا يُبَالي (الضعفاء من رواية مسبح: ٣ ـ ظ). قلت: كأن السائلَ الثانيَ هو مسبِّح، والمسؤولَ محمّدُ بن إسماعيل، وهذا أوْلى منْ أن يكونَ المسؤولُ القطّان، والسائلُ البخاري؛ لجلالة هذا في الفنّ، فيبْعُدُ أن تسْتغْلق عليه مثْلُ هاته الْعبارة، والله أعلم. أبو داود (٢/ ٢٩١؛ ر: ١٨٨٦): «ليس بشيء». أحمد (٣٦٢؛ ر: ٥٦٩): «هذا شيْخٌ قدْ ترك النّاسُ حديثَه». ون: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣؛ ر: ١٢٦١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٤/ ٢٢؛ ر: ١٢٢٥.

وسأله[١] عنْ أبي جَابِرٍ الْبَيَاضي[٢]، فقال: لـمْ يكنْ ثقةً[٣].

وسأله[٤] عنْ صالحٍ مولى[أ] التَّوَمَةِ، فقال: لـمْ يكنْ ثقةً[٥]، وهو صالحُ بْن نَبْهان.

(أ) (ص): «مولا».

---

(١) المجروحين: ٢/ ٢٥٨. ونَقَلَ كلامَ مالكٍ عنْ بِشْرٍ أيْضاً، يعقوبُ بْنُ سفْيان في المعْرفة والتّاريخ (٣/ ٣١) وكان منْ جواب الإمام: «دَعْهُ». ونقله الإمامُ أحْمد وأبو موسى الْعَنَزي في الضّعفاء للعقيْلي (ج): ل ٣٤١ ب. ونقله ابْنُ أبي خيْثمةَ في تاريخه (السفر الثالث: ٢/ ٢٨٧؛ ر: ٢٩٥٥)عنْ أبيه ويحْيى بْن معين، غيْر أنّ السّائلَ يحيى بْنُ سعيدٍ الْقطّان، وكان منْ جواب مالك: «كان كذّاباً» ومرّةً قال: «لم يكنْ برضيٍّ»؛ وهذا الخبرُ أوثقُ وأوفقُ لصنيع الفلّاس من النّقْل عنْ غيْر شيْخِه يحيى، ولوْ كان بَلَغَه عنه لأجْزأه. ونقَله عنْ يحيى، ابنُ المديني (الجرح والتعديل: ١/ ٢٣)، وكذلك وقع للبخاري في الضعفاء (١٢٢؛ ر: ٣٤٦) عن ابْن أبي الأسود؛ وفيه: «لم يكنْ برَضِيٍّ».

(٢) محمّدُ بْن عبْد الرّحْمٰن؛ سمّاه حُمَيْد ابن زُنجويه في طبقاته (٣٤)، والفلّاسُ في التّاريخ (٥٨٦).

(٣) في المجروحين: «ليْس بثقة». ونقل ابْنُ حجرٍ عن الفلّاس قوْله: «منْكر الْحديث». من اللّسان: ٧/ ٢٧٦؛ ر: ٧٠٤٩. ونْ: أنْموذجاً عنْ روايته في نقول ابْن شاقْلا عن السّاجي: ٢٣٥؛ ر: ٣٠٩. ون للتّفْصيل: الجرح والتعديل: ٧/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥؛ ر: ١٧٥١؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: ٢/ ٢٨٧؛ ر: ٢٩٥٤ ـ ٢٩٥٨.

(٤) المجروحين: ١/ ٣٦٦؛ إلى قوله: «ثقة». ون ما يشْهدُ له في: الضّعفاء للعقيْلي (ج): ل ١٤٧ أ. ووقع الْجوابُ عيْنُه في الْكامل (٤/ ٥٥)، لكنّ السائلَ الفلّاس، والمجيب يحيى الْقطّان، ويقْتضي إسْنادُ الْخبر إلى محمّد بن الْحسن الْبُرّيّ، أنْ يكونَ منْ كتاب الْعلل، لكنّه لا يوجدُ إلّا معْزوّاً لبِشْر، والمجيبُ مالك؛ ويلْزمُ عنْه أنّ ما في كتاب ابْنِ عديٍّ فيه شيْءٌ، والله أعلم.

وسؤالُ بِشْرٍ لمالك في الكامل أيْضاً منْ رواية عبْد الله بْنِ أحْمد بْنِ حنْبل عنْ أبيه.

(٥) لعلّ تعْليلَ ذلك في كلامِ أحْمد في سؤالات أبي داود (٢٠٨؛ ر: ١٥٩): «لقِيَه مالك ـ زَعَموا ـ بعْد ما كَبُرَ». زاد في الْعلل ومعْرفة الرّجال (من رواية ابْنه: ٢/ ٣١١؛ ر: ٢٣٨٢): «وقد اخْتلط أوْ هو كبيرٌ». وقال ابن حِبّان: «اخْتلط حديثُه الأخيرُ بحديثِه الْقديمِ ولـمْ يتميّزْ، فاسْتحقّ التّرْك». وتعقّبه ابْن شاقلا في طُرَره (١٢٩؛ ر: ١٤٩) =

وسأله[١] عنْ شُعْبَةَ موْلى[أ] ابْنِ عبّاس، فقال: لَمْ يكنْ ثقةً[٢].

٣٠٠ ـ قال[٣]: ولمْ أسْمعْ عبْدَ الرّحْمٰن[ب]، يحدّث عنْ عبْد [الرّحْمٰن][ج] بْنِ عبْدِ الله بْنِ دِينار[٤]، بشيْءٍ قطُّ[٥].

٣٠١ ـ وسمعْتُ[٦] عبْدَ الرّحْمٰن بْنَ مهْدي[د]، يحدّثُ عنْ عبْد الله بْنِ

(أ) (ص): «مولا».
(ب) زيد في الجرح والمدخل: «بن مهدي».
(ج) ما بين المعكّفيْن سقط من الأصل، وهو لازم.
(د) «بن مَهْدي»: ليس في ضعاف العقيلي ولا في الكامل.

= فقال: ما قاله أبو حاتم خطأٌ، وأكْثر حديثِه قدْ تميّز عنْد الْحفّاظ. ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ١٣/ ٩٩ ـ ١٠٣؛ ر: ٢٨٤٢؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٣٤٦ ـ ٣٤٨؛ ر: ٢٤٧٥.

(١) المجروحين: ١/ ٣٦١؛ الكامل: ٤/ ٢٤؛ وألحقَا بهذا والرواةِ قبْله زَعْمَ بشْر بْنِ عمر، على ما يقْتضيه توْزيعُ الْخبر فيهما. ون: الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٤٠ أ.

(٢) شُعْبة بْنُ دينار الْقرشيُّ الْهاشمي، أبو عبْد الله، ويقال: أبو يحْيى الْمدنيّ. نَظَمَه المؤلّف في التّاريخ (٥٣٣) في عقد منْ روى عن ابْن عبّاس منْ أهْل الْمدينة. ون: طبقات خليفة: ٢٨٠؛ التاريخ الكبير: ٤/ ٢٤٣؛ رت: ٢٦٧١؛ طرر ابن شاقلا: ١٢٧؛ ر: ١٤٦؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠؛ ر: ٢٧٤١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧؛ ر: ٢٣٨٧.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٩٣ أ؛ الجرح والتعديل: ٥/ ٢٥٤؛ رت: ١٢٠٤؛ المجروحين (٢/ ٥٢)؛ وسقط فيه من النّصّ «عبد الرحْمٰن»؛ المدخل للحاكم: ٤/ ١٩٦؛ الكامل: ٤/ ٢٩٨؛ التعديل والتجريح: ٢/ ٩٦٩؛ ر: ٩٠٠.

(٤) ن: الجرح والتعديل: ٥/ ٢٥٤؛ ر: ١٢٠٤؛ تهذيب الكمال: ١٧/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩؛ ر: ٣٨٦٦.

(٥) سكوتُ المؤلِّف عن يحْيى يوحي بأنّ لكلامه مفْهوماً، وهو ما يدلّ له قوْلُ أبي داود في جواباته للآجري (١/ ٢٦٦؛ ر: ٣٨٤): «حدّث عنه يحيى القطّان»، وسبقه إلى ذلك ابْنُ أبي حاتم في الجرح.

(٦) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٩٠ أ؛ الكامل: ١/ ٣٩٦؛ ٤/ ١٨٦؛ ٤/ ٢٦٩؛ إلى «عبد الرحمٰن بن زيد» في المواضع كلها مع خلف يسير في الثالث؛ الجرح =

زَيْد، وأُسَامة[أ] بْنِ زيْد[١]، ولـمْ أسْمعْه يحدّثُ عنْ عبْد الرّحْمٰن بْنِ زيْدٍ، بشيْء قطُّ[٢].

٣٠٢ ـ قال[٣]: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، يحدّث عنْ سهْلٍ السَّرّاج[٤].

(أ) زِيد في الكامل في الموضعيْن بعد قوله: «وأسامة بن زيد»: «أخوه».

= والتعديل: ٥/ ٥٩؛ رت: ٢٧٥؛ إلى قوله: «بن زيد» الأول فحسبُ، وزادَ «بن أسلم». ونقَل في (٥/ ٢٣٣؛ رت: ١١٠٧) الشّطْر الثاني من كلام الفلّاس من قوله: «ولم أسمع»؛ دون «قط»، وزادَ «بن أسلم». واختصّ مغلطاي بذكْر ما يتعلّق بزيْد بْن أسْلم فحسْب، في إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٥٣؛ ر: ٣٦٧.

(١) سكت المؤلِّف عن صَنيع القطّان، وقدْ «ترك أسامةَ بأخرة»؛ كما أفاده أحمد في جواباته: ٢١٨؛ ر: ١٩١. وقال الساجي: «حدث يحيى بن معين، عن أسامة بن زيد ثمّ تركه بأخرة». (طُرَرُ ابن شاقلا على نسخة أيا صوفيا من مجروحي ابن حبان: ٥٨؛ ر: ٢٥).

(٢) قال يحْيى بْن معين: «بنو زيْد بْن أسْلم: عبْدُ الرّحْمٰن وعبْدُ الله؛ كلُّهمْ ليْس فيهم ثقةٌ؛ أسامةُ بْن زيْدٍ أثْبتُ منْهمْ» (رواية الدقّاق: ٤٠ ـ ٤١؛ ر: ٤٨). قلْت: فإمّا أنْ يكونَ مُرادُه أنَّ أسامةَ على اشْتراكهمْ في الضّعْف أمْثلُهمْ، أوْ يكون قدْ قَصَدَ اللّيْثيَّ ـ لا أخاهمْ ـ للتّمْييز ـ، ويشْهدُ لهذا قوْلُه الذي سمعه منه ابْنُ أبي خيْثمة: «عبْد الرّحْمٰن بْن زيْد بْن أسْلم، وعبْد الله بْن زيْد بْن أسْلم، وأسامة بْن زيْد بْن أسْلم، وَوَلَدُ زيْدِ بْن أسلم ثلاثتهمْ ضعفاءُ في الْحديث، ليْس حديثُهمْ بشيْء» (التاريخ الكبير: السفر الثالث: ٢/ ٣٣٩؛ ر: ٣٢٥٤).

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٣٠ أ؛ إلى قوله: «طلاق المريض»؛ الكامل: ٣/ ٤٤٥؛ إلى «القبور»، ومنْ «سمعْتُ عبْدَ الصّمد»، إلى نهاية الخبر. تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٠؛ ر: ٨٧؛ من قوله: «روى شيْئاً مُنْكراً» إلى «القبور»؛ ومن «وقد روى أنْكَرَ» إلى «المريض». وأفادَ مغلطاي (٦/ ١٤٠؛ ر: ٢٢٧١) من هذا الموضع مع خلف يسير.

(٤) قال الفلاس في التاريخ (٣٧٧): «سَهْلٌ السّرّاج، يُعْرف بسهْل بْنِ أبي الصّلْت، وهو سهْلُ بن زَرْبي». وعلقت عليه ثمّةَ: «وتسْميةُ المؤلِّف لوالد سْهل بـ«زَرْبي»، ممّا لم أقفْ عليْه في كتب الرِّجال، على شدّة البحْث، فإنْ لم يكنْ فاتَني، فهو منْ زوائد الْكتاب». ون عن الراوي: طبقات ابن زنجويه: ١٠٥؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ١٩٥؛ ر: ٢٦١٧؛ إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠؛ ر: ٢٢٧١.

قال[(١)]: وسمعْتُ يحْيى ـ وذكرَ سَهْل السّرّاج ـ فقال: روى شيْئاً مُنْكراً، أنّه رأى[(أ)] الْحسن يصلّي بين سُطور[(ب)] الْقُبور[(٢)]. قال يحْيى: قال: حدّثنا[(ج)] الأشْعث، عن الْحسن، «أنّ رسولَ الله[(د)] نهى[(هـ)] عن الصّلاة بيْن الْقُبور». وذَكَر حديثَ الْحَسن عنْ أنسٍ، أنَّ [عُمرَ][(و)] رآهُ وهو يصلّي إلى الْقبْر[(ز)]. وقال: رَوى عن الْحسن، أنّه رأى[(ح)] عثْمانَ[(ط)] يُظَلَّلُ[(ي)] عليْه وهو مُحْرِم.

قال أبو حفْص: وقد روى أنْكَرَ منْ هذا!؛ سمعْتُ عبْدَ الصّمد بْنَ عبْدِ الْوارث[(ك)] يقول: حدّثنا سهْلٌ السّرَّاج، عن الْحسن، أنّ رسولَ الله ﷺ، لـمْ يُجِزْ طلاقَ الْمريض[(٣)].

وقدْ روى عن الْحسن في التّفْسير، أحاديثَ حِساناً[(ل)].

(أ) (ص): «رءا». (ب) في الكامل: «شطور».

(ج) الضعفاء للعقيلي: «وحدثنا»، دون «قال».

(د) زيدت الصّلاةُ على النبيِّ عند العقيلي. (هـ) (ص): «نها».

(و) ما بين المعكفين ساقط من الأصل، وتلافيه من الضعفاء.

(ز) الضعفاء للعقيلي: قبر. (ح) (ص): «را».

(ط) (ص): «عثمن».

(ي) (ص): «يضلل»؛ الضعفاء للعقيلي: «وهو مظلل».

(ك) «بن عبد الوارث»: ليست عند العقيلي.

(ل) (ص): «حسان». وفي الكامل: «وقد روى عن الحسن أشياء في التفسير حسان»؛ كذا.

---

(١) الجرح والتعديل: ٤/ ٢٠٠؛ رت: ٨٦٢؛ إلى قوله: «القبور» الأول. واخْتَصَر الإسنادَ الموالي بعبارة «والحسن يروى عن النبي صلى الله عليه»؛ وبقيّةُ النّقْل عنده إلى «القبور» الثّاني.

(٢) أهلُ الْحديث مُقِرُّون بأنّ هذا باطل؛ لأنّ الْحسَن روى عن النّبيّ ﷺ النّهْي عن الصّلاة بيْن الْقبور. ن: تأويل مختلف الحديث (٧٥)؛ إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٣٩)؛ وهو مقتضى الخبر الموالي أعلاه.

(٣) عَزا أبو الْعَرَب الْقيْرواني لبعْض أهْل التّمْييز للرّجال أنّ سهْلاً وَضَعَه (إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ١٣٩)، ولعلّه يقصدُ ابْنَ قتيبة، فقد صرّح به في تأويل مختلف الحديث (٧٤).

٣٠٣ ـ قال[(١)]: وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ عنْ عِمْران[(أ)] القطّان[(٢)]، وكان يحْيى لا يحدّثُ عنْه؛ وقدْ[(ب)] ذَكَره يحْيى يوْماً فأحْسن عليْه الثّناء[(ج)]، وذَكَر أنّه كان بيْنه وبيْنه [شَرِكَةٌ][(د)].

٣٠٤ ـ قال[(٣)]: وما سمعْتُ[(هـ)] يحْيى يحدّثُ عنْ أبي الْمُهَزِّم[(٤)] بشيْء قطّ[(و)].

قال: و[(ز)]سمعْتُ أبا داود[(ح)] يقول: سمعْتُ شعْبةَ يقول: حدّثني منْ

(أ) في الضعفاء: «ابن عمران»؛ وظاهرٌ إقحامُ «ابن». وفي (ج) أيضا: «عمران بن دوار»؛ بتقديم الواو على الألف، والمعروف «داوَر»، بتقديم الألف وفتح الواو. وقد تصحّف علينا حيْثُ وقَعَ في التّاريخ للفلّاس (٣١٧؛ ٣٣٢؛ ٣٩٠)؛ فلْيُصحّح.

(ب) «وقد»: ليست في الكامل. (ج) (ص): «الثنا».

(د) سقط من الأصل؛ وتلافيه من الضعفاء والكامل وتاريخ الإسلام.

(هـ) الضعفاء للعقيلي: «لم أسمع».

(و) في الكامل: «شيئاً قط». وزاد: «ولا عبد الرحمٰن، روى عنه شعبة».

(ز) الضعفاء للعقيلي: «وقد».

(ح) (ص): «داوود».

---

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٢٧٧ ب؛ الكامل: ٥/ ٨٨؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ١٦٩؛ ر: ٢٥٤. واقتصر ابن أبي حاتم في الجرح (٦/ ٢٩٧؛ رت: ١٦٤٩) على هذا القدر: «ذكر يحْيى بْنُ سعيد يوْماً عمْران القطّان فأحْسن عليْه الثّناء». وأفادَ منه فيما يبدو أبو داود (٢/ ١٦٢؛ ر: ١٤٧٦) فإنه قال من غير عزو: «كان يحيى لا يحدّث عن عمران». ون: كلام العنزي موافقاً لكلام المؤلف في الضعفاء.

(٢) ن: الجرح والتعديل: ٦/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨؛ ر: ١٦٤٩؛ تهذيب الكمال: ٢٢/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠؛ ر: ٤٤٨٩.

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣٩٥ أ؛ المجروحين: ٣/ ٩٩؛ الكامل: ٧/ ٢٦٧.

(٤) يزيد بن سفْيان. قال الفلّاسُ في التّاريخ (٣٨٤): «أبو الْمُهَزِّم، اسْمه: يزيدُ بنُ سُفْيان. سمعْتُ أبا دَاود، قال: نا شُعْبة، قال: حدّثني أبو الْمُهَزِّم يزيدُ بنُ سفْيان. وقَصّ فيه قِصّةً». وسمّاه حُميْد بْن زنْجويْه في الطّبقات (٩٧) «عبْد الرّحْمٰن». ون أقْوال النّقّاد فيه، في: التّاريخ الكبير: ٨/ ٣٣٩؛ ر: ٣٢٣٥؛ الجرح والتعديل: ١/ ١٥٦؛ ر: ٨٨؛ تهذيب الكمال: ٣٤/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨؛ ر: ٧٦٥٥.

سمِعَ[أ] منْ أبي هريرة؛ قلْت: [٢١/ظ] منْ هو؟. قال: أبو الْمُهَزِّم.

٣٠٥ ـ قال[١]: وما سمعْتُ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن يحدّثان عنْ أبي سُفْيان السّعْدي[٢] بشيْءٍ قطُّ[٣].

٣٠٦ ـ قال[٤]: وما سمعْتُ يحْيى ولا عبْدَ الرّحْمٰن، حدّثَا عن الأصْبغِ بْنِ نُباتةَ[٥] بشيْءٍ قطُّ.

٣٠٧ ـ قال[٦]: وسمعْتُ[ب] رجلاً منْ أهْل بغْداذ منْ أهْل الْحديث ـ وهو[ج] يحْيى بْنُ مَعِين ـ ذَكَر إبْراهيمَ بْنَ مُهاجرٍ والسُّدِّيَّ، فقال: كانا ضعيفيْن مَهينَيْن[د]. فقال عبدُ الرّحْمٰن: قال سفْيان[هـ]: كان السُّدِّيُّ رجلاً[و]

(أ) في كتاب العقيلي: «سمعه»؛ وهو أنْسب.

(ب) في الأصل: «وما سمعت»؛ ويلزمه جواب الصلة.

(ج) بدل «وهو» في كتاب العقيلي: «ثمّ قال»؛ وبينهما بوْنٌ كما هو ظاهر.

(د) في الكامل: «كلاهما ضعيفان مهينان». (هـ) الضعفاء: «كان سفيان يقول».

(و) في الضعفاء: «رجل».

---

(١) الجرح والتعديل: ٤/ ٤٩٣؛ رت: ٢١٦٥؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (القسم المخطوط): و ٢١٢ أ؛ وفيه: «ابن سعد السعدي»؛ الضعفاء للعقيلي (ج): ل ١٥٤ ب؛ المجروحين: ١/ ٣٨١. وزيد في الجرح: «بن سعيد»، و«بن مهدي».

(٢) طريف بن شهاب، ويقال: طريف بن سعد، ويقال: طريف بن سفيان.

(٣) ن للتفصيل: الجرح والتعديل: ٤/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣؛ ر: ٢١٦٥؛ تهذيب الكمال: ١٣/ ٣٧٧ ـ ٣٧٩؛ ر: ٢٩٦١؛ إكمال تهذيب الكمال: ٧/ ٥٩ ـ ٦٠؛ ر: ٢٥٨٠.

(٤) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٣١ ب؛ المجروحين: ١/ ١٧٤؛ الكامل: ١/ ٤٠٧.

(٥) الدّارِمي، أبو الْقاسم الْكوفيّ. ن: الجرح والتعديل: ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠؛ ر: ١٢١٣؛ تهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٨ ـ ٣١١؛ ر: ٥٣٧؛ إكمال تهذيب الكمال: ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ ر: ٥٧٣.

(٦) الضّعفاء للعقيْلي (ج): ل ١٥ أ؛ الكامل: ١/ ٢١٤؛ كلاهما إلى قوله: «لا بأْس به»، ووقع لابْن عديٍّ تكْرارُ الْخبر في رسْم السّدّي (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، مُجرّداً منْ ذكِرْ ابْن مهاجر. ووقع الاقْتصارُ عنْد ابْن أبي حاتِم (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٢) على حكايةِ ابْنِ مهْدي عنْ سفْيان: «كان إبْراهيم بْن مُهاجرٍ لا بأْسَ به»، دون بقيّة النّصّ.

من الْعرب، وكان إبْراهيمُ بْنُ الْمُهَاجر لا بأْس به[١].

قال[٢]: وذكَرَ[٣] الرّجُلُ[٤] أيْضاً يونسَ بْنَ أبي إسْحاق[٥] فقال فيه[٦]؛ فقال عبْد الرّحْمٰن: لـمْ يكنْ به بأْسٌ.

---

(١) لعلّ انتصارَ ابْنِ مهْدي لهما ـ خلافَ ابْنِ معين، وبعْدَ السّبب النّقْدي الْمُوجِب ـ لمكانِ أصالةِ نسبِهما في الْعَرب وأدبِهما معه ومع صاحبِه الْقطّان وإنْ كانا مَوْلَيَيْن ـ فقدْ قيل في الأوّل: إنه موْلى الأزْد، وفي الثّاني: إنّه موْلى تميم ـ يدلّ لذلك تنْصيصُ يحْيى بْن سعيدٍ على هاته العلّة في قوْله (تاريخ بغداد: ١٥/ ١٦٨): «طلبْتُ الْحديث مع رجليْن من الْعَرَب: خالد بن الْحارث بْن سلم الْهُجَيْمي، ومعاذ بْن معاذ الْعنْبري، وأنا موْلى لقُريْشٍ لتَيْم، فوالله ما سَبَقَاني إلى محدِّث قطُّ فكتَبَا شيْئاً حتّى أحْضُرَ». وله شاهدٌ منْ قوْل يعْقوبَ بْن سُفْيان (إكمال تهذيب الكمال: ١/ ٢٩٦؛ ر: ٢٩٦)، عن ابْن مهاجر: «له شَرَفٌ ونَبَالَةٌ، وفي حديثه لين». ثمّ إنّ ابْن مهْدي حدّث عنْ سفْيان عن ابْن مهـاجر. ون: أنْموذجـاً عنْه فـي: تـاريخ ابْن أبـي خيْثمة: السفر الثالث: ١/ ١٩٦؛ ر: ٤٩٩؛ ٣/ ١٧٠؛ ر: ٤٣١٨.

ولم أجدْ أحداً عرَض لهذا الخبر بتعليلٍ لأمْلأ منْه الْيد؛ فلعلّه يصحُّ إن شاء الله.

(٢) الجرح والتعديل: ٩/ ٢٤٤؛ رت: ١٠٢٤؛ مختصَراً، من قوله: «فقال عبْد الرّحْمٰن، إلى سفْيانٍ عنه»؛ الكامل: ٧/ ١٧٨؛ سوى أنه عاد فعيّن الرجل المُراد.

(٣) بهذا الْخبر يُعْلمُ خطأٌ في النّقْل عند العقيلي في ضعافه (ج: ل ٤١٠ ب)، يفضي إلى عكْس الْقضيّة؛ فإنّ أبا جعْفرٍ لـمّا احْتاج أنْ يوزِّع النّصّ بيْن موْضعيْن، اضْطرب في عَزْو الشّطْر الثاني، فبَدَلَ أنْ يُسْنِدَ الْكلامَ ليحْيى بْن مَعين، وهو الْمقْصودُ أعْلاه بالرّجل مثلما وقع التصريحُ به، أسْنده ليحْيى بْن سعيد، وصرّح به فقال: «ابْن سعيد»، معَ أنّ بقيّةَ الْكلام يرُدُّه منْ غيْر عَناء، فكيْف يتكلّمُ القطّانُ في راوٍ ثمّ يحدِّثُ عنْه؟، وفاء التّعْقيب في الْكلام الْمجْلوب بعْدُ، توذِنُ بإرادة الاعْتراض عنْد ابْن مهْديّ، وهذا لا يقع له مع الْقطّان غالباً. وعبارةُ العقيْلي المقْصودة: «عمْرو بْن عليّ، قال: سمعْتُ يحْيى بن سَعيد، ذَكر يوْماً يونس بْنَ أبي إسْحاق فقال فيه؛ فقال عبْدُ الرّحْمٰن: لـمْ يكنْ به بأْس؛ أبو حفْصٍ يقوله...». وينْتهي النّقْلُ مع خُلْف يسيرٍ في الألْفاظ إلى قوْل الْمتْن: «عنْ سفْيانٍ عنه».

(٤) هو: يحيى بن معين.

(٥) يونس بْن أبي إسْحاق، واسْمه عمْرو بْن عبْد الله الهمداني السَّبيعي، أبو إسْرائيل الْكوفي.

(٦) ما وقع في كتب النقلة عن ابن معين، خلافُ ما عُزي له هنا، ففي رواية الدقاق =

قال(١): وحدّثني يحْيى وعبْدُ الرّحْمٰن جميعاً عنْه.

قال(٢): يحْيى سمِعَ منْه(٣). وعبْدُ الرّحْمٰن، عنْ سفْيانٍ عنه.

قال: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن يقول: وَافَى(أ) يُونُسُ سنةَ أرْبعٍ وخمْسين، فلمْ أُوَافِ(ب) تلْك السَّنةَ، ولـمْ نُوَافِ(ج) سُفْيان، ووافى(د) سُفْيانُ عشْرَ سِنين، أُوَافي مَعَه.

٣٠٨ ـ قال: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن [ذَكر](هـ) ابْنَ(و) أبي عَدِيٍّ(٤)، فأحْسن عليْه الثّناء(ز). وسمعْتُ مُعاذاً يُحْسن عليْه الثّناء(ح).

٣٠٩ ـ قال: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن، وَذَكر عبْدَ الْواحد بْنَ زياد(٥)،

(أ) (ص): «وافا». وأظن الموافاة هنا للحجّ؛ وبه يستقيم المعنى.

(ب) (ص): «أوافي».

(ج) (ص): «نوافي». وتحتمل «يواف»؛ وبتحْقيق الْمعْنى يُنْظَرُ الأصْلح، فتأمّلْه.

(د) (ص): «ووافا».

(هـ) ما بيْن الْمعكّفيْن ساقطٌ من الأصْل، قدّرْناه مُساوقاً لمعْهود كلام المؤلّف.

(و) (ص): «بن». (ز) (ص): «الثنا».

(ح) (ص): «الثنا».

= (٥٦؛ ر: ١١٣) أن ابن معين قال فيه: ثقة ليس به بأس. ون: الجرح والتعديل: ٩/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤؛ ر: ١٠٢٤؛ تهذيب الكمال: ٣٢/ ٤٨٨ ـ ٤٩٢؛ ر: ٧١٧٠.

(١) هو: الفلّاس.

(٢) هو: الفلّاس مجدّداً، حتى لا يضطرب المعنى، وفائدته الفصْل بين سماع يحيى وواسطة ابن مهدي.

(٣) من روايته عنه في العوْل ما تجده في غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٣٨٤.

(٤) تقدّم للمؤلّف ذِكْرُ ثناء ابْنِ مهْدي ومعاذٍ على ابْنِ أبي عديٍّ بتفْصيلٍ.

(٥) عبْدُ الْواحد بْنُ زياد، أبو بِشْر، موْلى لعبْد الْقَيْس (ت١٧٦هـ)؛ أفاده الفلّاسُ في التاريخ (٣٠٨).

قال فيه ابْنُ سعْد: كان ثقةً، كثير الْحديث (الطبقات الكبير: ٩/ ٢٩٠؛ ر: ٤١٤٠). عليّ، سمعْتُ يَحيى يقول: ما رأيْتُ عَبْد الواحد بْنَ زِيادٍ يطْلُبُ حديثاً قطُّ لا بالْبصْرة، ولا بالْكوفة، قال يَحْيى: وكنّا نجْلس على بابه يوْمَ الْجمعة بعْد الصّلاة، =

. . . .

= فنذاكرُهُ حديثَ الأعمَش، لا يعْرف منْه حرْفاً (ضعاف العقيلي: ٣/ ٥٣١؛ ر: ٣٥٢١؛ الكامل: ٨/ ٣٧٥؛ ر: ١٣٣٤٦). ووثّقه يحْيى بْن مَعينٍ والرّازيّان (الجرح والتعديل: ٦/ ٢١؛ ر: ١٠٨). ولوْ كان فيه كلام لـمُتَكلِّم لما أنْكر أبو زُرْعَةَ على عَبد الله بْنِ سَلَمَةَ الأفْطس أنْ يتكلّم فيه وفي يحْيى القطّان، فجعل ذلك منْ مَطاعنه عليْه (سؤالات البرذعي: ٧٩؛ ر: ١٧). ولعلّ هذا مِنْ مَباني قوْلِ ابْنِ القطّان الفاسي في بيان الْوَهَم والإيهام (٥/ ٣٢٨): «ثقة، لـمْ يُعْتَلَّ عليْه بقادح». وقال النّسائي: ليْس به بأْس (تهذيب الكمال: ١٨/ ٤٥٤؛ ر: ٣٥٨٥). ابْن عبْد الْبَرّ: «أجْمعوا لا خلافَ بيْنهم في عبْد الْواحد بْن زياد أنّه ثقةٌ ثبْتٌ»؛ نقله مغلطاي (٨/ ٣٦٤؛ ر: ٣٣٩٠)، وقال بُعيْدَه: «فهذا وشبْهه يخْدشُ في قوْل أبي عُمر: «أجمعوا»، فيُنْظر». قلت: إنْ أزلْنا من التّرْجمة كلامَ الْعُقيليِّ الذي وهم فيه، وكلامَ البزّار المصحَّف عنْه ـ كما سياتي ـ لـمْ يبْق لتعقُّب علاء الدِّين وجْهٌ، والله أعلم. الحاكم: قد اعْتمدَاه ـ يعْني: الشّيْخيْن ـ أيّ اعْتماد، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ موْضِعُ أَنْ يُعْتَمَد (المدخل: ٤/ ١٨٢). قلت: ولعلّ في طبْع عبْد الْواحد بْن زياد، ما كان ينْأى به عن الظُّهور ويساعدُ على عدم الْمعْرفة به، فإنّه كان جليسَ يزيدِ بْنِ زُرَيْعٍ عند يونس، منْ غيْر أنْ يعْرف اسْمه، فلمّا كان يسْمع بعْدُ تحْديثَه عنْ يونُسَ يُنْكِرُه ويَسِمُهُ بالْكذب، فلمّا لقيه في بعْض الطّريق عَرَفَه، قال أحْمد: «سمعْتُ عفّان، قال: كانوا يذْكرون ليزيد بْن زريْع عبْدَ الْواحد بْن زياد فيقول: مَنْ هذا الكذّابُ الذي يحدّثُ عنْ يونس؟؛ لا أعْرفُه. قال: فلقيَه يوْماً في بعْض الطّريق، فقيل له: هذا عبْدُ الْواحد بْنُ زياد. فقال: هذا كان جليسَنَا عنْد يونس. فقالوا: هذا عبْدُ الْواحد بْنُ زياد (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٥٥؛ ر: ٦٧٥).

والْعَجَبُ من النّقَلَة كيْف حكوْا كلامَ الْفلّاس في تدْليسه، ولـمْ ينْقُلُوا كلامَ ابن مهدي في «تمْشيَتِهِ». وأمّا ما نقله الْعُقيليُّ في ترجمة أبي بِشْرٍ عبْدِ الواحدِ بن زياد الْعبْدي، عنْ عثْمان بْنِ سعيد، قال: سألْتُ يحْيى عن عبد الواحد بن زياد، فقال: ليْس بشيْء (الضعفاء: ٣/ ٥٣١؛ ر: ٣٥٢٣)، فهو مخالفٌ لما تقدّم عنْ يحيى منْ توثيقه، فيكونُ ما هُنَا خطأً في النّقْل أوْجبه التّصْحيف، وجاز الْوهم فيه، فإنّ الْمقْصود عنْد يحْيى بالتّضْعيف، هو عبْدُ الواحدُ بْنُ زيْدٍ الْواعظ البصْري، وهذا ضعيفٌ بلا خلاف، وفي رسْمه منْ تاريخ ابْنِ معين، وَقَعَ الْخبر أعْلاه لعثْمان بْن سعيد الدّارِميّ (١٤٧؛ ر: ٥٠٦)، وحكاه عنْه على الْجادّة ابنُ شاهين في تاريخ أسماء الضّعفاء والْكذّابين (١٣٢؛ ر: ٤١٣). فقد جاز إذاً على العقيلي، وتابعه عليْه الذّهبيُّ في الْميزان (٢/ ٦٧٢؛ ر: ٥٢٨٧) والسّيَر (٩/ ٨)، والتّاريخ (٤/ ٦٨٦؛ ر: ١٨٨) وديوان الضّعفاء =

فقال: كان ممّنْ يزْدادُ خيْراً[1].

= (٢٦١؛ ر: ٢٦٥٧). واغترّ به مُغْلَطاي فنَقَلَه عن ابْن الْجوزي (إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٣٦٣؛ ر: ٣٣٩٠). لكنّ الإنصافَ طيّب، فقدْ نبّه - عنْ صِدْقٍ - الذّهبيُّ إلى ضَريبِ هذا عنْدما قال في تاريخه (٤/ ١٤٢) - من ترجمة أبي عبيْدة عبْد الْواحد بْن زيْد - «قيل: إنّ عبْد الْواحد بْن زيْد مات سنة سبْعٍ وسبْعين، وهذا بعيدٌ جدّاً، ما بقي الرّجلُ إلى هذا الْوقْت، وإنّما هو بعد الْخمسين ومئة، وإنّما بقي إلى بعْد السّبْعين عبْد الْواحد بْن زياد، وكذا أخذوا كنْية ابْن زَيْد فجعلوها في قوْلٍ لابْن زياد». وقدْ وقع الخلْطُ بين الرجلين لمغْلطاي أيْضاً، فقدْ ساق في ترْجمة ابن زياد - بالألف بعد الياء - قوْلَ البزّار: «كان متعبِّداً، وأحْسبهُ كان يذْهب إلى الْقَدَر، مع شدّة عبادتِه، وليْس بالْقوي». قلْتُ: كلامُهُ واقعٌ في مُسْنَدِه (١/ ١٠٦؛ ر: ٤٤)، وهو مَسُوقٌ عنْ عبْد الواحد بن زَيْدٍ، فيُحَوّلُ منْ مكانه ثمّةَ إلى رسْم عبْد الْواحد بْن زيْد في «الاكتفاء في تنْقِيح كتاب الضعفاء» (٢/ ٤٤٢؛ ر: ٤٧١)؛ لأنّ علاءَ الدِّين لم يترجمْ له في إكماله، على شرْطه. قلْت: والذي دعاني إلى التحقُّق منْ هذه المواضع، أنّ الْبَوْن بين حُكْم ابْنِ معينٍ وبقيّة النّقّاد، لا يكونُ مُتباعدَ الأطْراف في الْعادة، بلْ يكونُ مُقَارِباً، فلشدّة التّباين فَحَصْتُ عنْه، فإذا الأمْر يتعلّقُ بتصْحيفٍ خفيّ.

ولشدّة الاشْتباه بين عبْد الواحد بْن زِيَاد، وعبد الواحد بن زَيْدٍ، بوّب لهما الخطيبُ في تالي تلْخيص الْمُتَشَابه (٢/ ٣٥٩؛ ر: ٣٢٣ - ٣٢٤).

ون: معرفة الثقات: ٢/ ١٠٧؛ ر: ١١٤٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ٣٦٣؛ ر: ٣٣٩٠؛ ثقات ابن حبان: ٧/ ١٢٣؛ ر: ٩٢٨٣؛ سؤالات السلمي: ٢٠٠؛ ر: ١٩٠؛ الاكتفاء لمغلطاي: ٢/ ٤٤١؛ ر: ٤٧٠؛ الجرح والتعديل: ٦/ ٢١؛ ر: ١٠٨؛ الكامل: ٨/ ٣٧٥؛ ر: ١٣٣٤٦.

(١) خبرُ ابْن مهْدي هذا يفيدُ حُسْنَ حالِ عبْد الْواحد، وخبرُ أبي داود - الآتي بعْدَ خبرٍ واحد - ينْزعُهُ عنْ تلْك الحال بالتّدْليس، بلْ إنّ يحْيى لينْفي عنه الْعلم بحديث الْأعْمش جُمْلةً، في قوله: «ما رأيْتُ عَبد الواحد بْنَ زياد يطْلُبُ حديثاً قطُّ لا بالْبصْرة، ولا بالْكوفة. وكنّا نجْلسُ على بابه يوْم الجمعة بعد الصّلاة، فنذاكِرُهُ حديثَ الْأعمَش، لا يعْرفُ منْه حرْفاً» (ضعاف العقيلي: ٣/ ٥٣١؛ ر: ٣٥٢١؛ الكامل: ٨/ ٣٧٥؛ ر: ١٣٣٤٦)، على أنّ هذه الحكايةَ لا تُعْطي تضعيفَ يحْيى، فلذلكَ أنكَر مغْلَطاي على ابْن الجوزي أنْ يكون قَوله: «ضعَّفَه يحيى»، ممّا فهِمَه منها (الاكتفاء: ٢/ ٤٤١). على أنّ معْرفة عبد الواحد - ولو بعْض الْمعْرفة - بحديث الأعْمش لا تُنْكَر، فقد استدلّ الإمامُ أحمد بمتابعته لتصْحيح روايةِ مسْرُوقٍ عن الْمغيرة، فلوْ كان خِلْواً من المعْرفة بالْمرّة كما تُعْطيه حكايةُ يحْيى، لـمْ يعْتبرْه ابْنُ حنْبلٍ حالَ الْمتَابَعَة، =

٣١٠ ـ قال[١]: وسمعْتُ عبْدَ الرّحْمٰن[أ]، يوْمَ مات عبْدُ الْعزيز الْعَمِّيُّ[٢] يقول: ما مات لكمْ شيْخٌ مِنْ[٣] كذا وكذا يُشْبهُه.

(أ) زيد في السير والتاريخ: «بن مهدي». و«يقُول»، متقدّمة فيه بعد «عبد الرحمٰن».

= وذلك بادٍ من قوله: «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد وذُكِر عنْده حديثُ الأعْمش، عنْ مسْلم، عن مسْروق، عن المغيرة بن شعْبة. فقال يحيى: مسْروق، عن الْمغيرة بن شعْبة؟! ـ مرّتيْن أوْ ثلاثة ـ فأنْكره يحيى أشدَّ الإنْكار. قال عبْدُ الله بْن أحْمد: قلْت لأبي: منْ تابَعه؟. قال: غيْرُ واحدٍ؛ أظنُّ منْهمْ عبْد الْواحد بْن زياد. . .(العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ١٢٢؛ ر: ٤٥٢٠).

والجمْعُ بين هاته الْمواقف ممْكن، لوْ عددْنا بيْنها تَرَاخياً في الزّمن، فكلٌّ منْ أولئك، وصَفَ حقيقةَ أمْر الرّاوي في حِينِه، فيُحْمَلُ كلامُ القطّان عندْ مُباحثته حديثَ الْأعْمش مع عبْد الْواحد، على أوّل الْعهْد له بالرّواية، ويُحْملُ كلامُ أبي داودٍ عنْ تدْليسه حين صلُحَ حالُه فيها وترقّى في الْمعْرفة والْوَثَاقة، ويُحْمَلُ موْقفُ ابْن مهْدي على حينِ اسْتحقَّ أنْ يكون «ممّنْ يزْداد خيْراً»، فيحوّل من الضّعفاء إلى الثّقات، وفيه إبْطالٌ لموْقف يحيى. وفي الْعبارةِ أعْلاه، تنْصيصٌ واضحٌ على علّة الرُّجوع النّقْدي، فإنّه عبّر بصيغة المضارعِ المفيدة لاسْتزادتِه من الخيْر ودَوَامِهِ عليْه. ولا يُقال: إنّ هاته الْعبارةَ ليستْ نصّاً في محلّ النّزاع؛ لأنّها حكْمٌ قِيميٌّ لا علاقة له بالرّواية؛ لأنّا نقول: إنّ فيها إشْعاراً للمتَلقّي الافْتراضيّ بعلْم الـمُرْسِلِ بأحْكام النّقّاد السّابقين عليْه، فلذلك لم يقلْ: «إنّ فيه خيْراً»، ولا «كان فيه خيْر»، لِمَا فيها من الْعُدُول عنِ التّصْريح، الْمناسبِ لبقاء ما كان على ما كان ـ أي: في الضّعْف ـ فلا تفيدُ ترقّياً في الْحال، فاختيارُه إذاً للعبارة مقصودٌ كما تُنْتجُهُ أساليب العربيّة. وبقي أنّ عبارةَ ابن مهدي في ابن زياد قد تُحْمل ـ خلافَ ما مرّ ـ على الصّلاح والْعبادة.

(١) سير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٦٩؛ ر: ١٠٨؛ تاريخ الإسلام: ٤/ ٩١٥؛ ر: ٢٢٠؛ سوى أن الذهبي في الكتابيْن عيّن المدّة فقال: «منْذ ثلاثين سنة مثْله». وعلّقه أبو داود في سؤالات الآجري (٢/ ٩ ـ ١٠؛ ر: ٩٦٦) عن ابْن مهْدي بلفْظٍ قريبٍ منْ غيْر تعْيينٍ لأمَدٍ مثْلَما في الأصْل، وعلّقه ابنُ حبّان أيضاً في الثّقات (٨/ ٣٩٣؛ ر: ١٤٠٤٧) بلفْظٍ مُقَارِبٍ مع التّعْيين.

(٢) منْ شيوخ المؤلّف؛ وهو: عبْدُ الْعزيز بْن عبْد الصّمد الْعَمّي الْبصْري. ن: طبقات حُمَيْد (١٠٧؛ بتحقيقي)؛ الجرح والتعديل: ٥/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩؛ ر: ١٨٠٩؛ تهذيب الكمال: ١٨/ ١٦٥ ـ ١٦٦؛ ر: ٣٤٥٩.

(٣) بمعنى: «منذ».

٣١١ ـ قال(١): وسمعْتُ أبا داود(أ) ـ وذَكَر عبْدَ الْواحد بْنَ زيادٍ ـ فقال(ب): عَمَدَ إلى أحاديث كان يُدَلِّسُها(ج) الأعْمشُ فَوَصَلَها؛ بِقَوْل: «حدّثنا الأعْمش قال، حدّثنا مُجاهد، في كذا وكذا»(٢).

٣١٢ ـ قال(٣): وما حدّثنا يحْيى عنْ قتادةَ(٤) بشيْءٍ مرْسلٍ قطُّ(د)، ولا عنْ يحْيى بْنِ أبي كثير(٥)، بمُرْسل إلّا واحداً(هـ): [فحدّثنا عن الأوْزاعِيِّ، عنْ

(أ) (ص): «داوود». (ب) الضعفاء: «وقال».

(ج) في الضعفاء: «يرسلها»؛ تصحيف.

(د) «قط»: ليست في الضعفاء.

(هـ) (ص): «واحد». ووقع في نسخة الضعفاء: «ولا بحديث واحد»، ثمّ سيق بعدُ حديثٌ واحد، فظَهَر أنّ ما في نسْختنا أصحُّ وأقْوم، وأنّ الْمراد: أنّه لمْ يُحدّث عنْه بمرْسل إلّا مرّةً واحدة، فعيّنها؛ وبه يصحّ أنْ يكون أصْل الكلام عند العقيلي: «إلا بحديث واحد»، فصُحِّف الاسْتثناء.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٢١٠ أ.

(٢) يُفْهمُ وجْهُ الْخبر بقوْلِ يحْيى بْن معين (رواية الدّقّاق: ٤٦؛ ر: ٥٩): «الأعْمش سمع منْ مُجاهد. وكلُّ شيْءٍ يرْوي عنْه لـمْ يسْمعْ؛ إنّما مرْسلةٌ أوْ مدلَّسة». وقدْ قدّر الْمحقق ـ بورِكَ ـ أنّ في النّصّ سَقَطاً، وأيّاً ما كان؛ فإنّ معْناه إثْباتَ السّماع للأعْمش منْ مجاهد، لكنّ اسْتقراءَ يحْيى لما رواه عنْه منْ أحاديث، أظْهر أنّ أرْبعة أو خمْسةً ـ في رواية الدّوري (٣/ ٣٢٧؛ ر: ١٥٧٠) ـ هي التي سمعها على الْحقيقة، وأمّا سائِرُها وهي كثيرة، فليْس كذلك، فيكونُ قوله: «كلُّ شيْء روى...»، حكْماً أغلبيّاً لا مطّرداً؛ وحينَها يبْدو النّصُّ مسْتقيماً لا أمْتَ فيه ولا عِوَجَ إنْ شاء الله. ون: تعْليقنا على نقْلِ المؤلِّف فيما تقدّم عنْ يحيى قوله: «كتبْتُ عن الأعْمشِ أحاديثَ عنْ مُجاهدٍ كلُّها مُلْزَقَةٌ لمْ يسْمعْها». وقول وكيع: «كنّا نتتبّع ما سمعَ الأعْمشُ منْ مجاهدٍ، فإذا هي سبْعةٌ أوْ ثمانية. ثمّ حدَّثنا بها».

(٣) الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٤٠٣ أ؛ وما بين المعكّفين عنْه.

(٤) قتادة بن دعامة السَّدُوسي.

(٥) قال عمرو بن علي في التاريخ (٢٩٠): مات يَحْيَى بْنُ أبي كثِيرٍ، ويكْنى أبا نَصْرٍ، سنة تسْعٍ وعشْرين، وهو رجلٌ منْ أهْل الْبصْرة، وكان يكْتبُ عن السَّمَّاكِينَ في الْبَارْجَاه».

=

يحْيى بْنِ أبي كثير، أنّ ابن عبّاس، لا يَرى طلاقَ الْمُكْرَه شيْئاً(أ)](ب).

قال: وكان عبْدُ الرّحْمٰن يحدّثُ(ج) عنْهما جميعاً بمُرْسَله.

٣١٣ ـ قال(١): وسمعْتُ يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن جميعاً، يحدّثان عنْ سَلّامِ بْن مسْكين(٢).

٣١٤ ـ سمعْتُ(٣) يحْيى وعبْدَ الرّحْمٰن، يحدّثان جميعاً(د) عنْ عبْدِ الله بْنِ محمّد بْنِ عَقيل(هـ)، والنّاسُ [٢٢/و] يخْتلفُون [فيه](و).

(أ) في السنن الكبرى: «لم يُجِزْ طلاق الْمُكْرَه».

(ب) ما بين المعكّفيْن بطوله، سقط من الأصْل، وتلافيه من ضعاف الْعُقيلي. وهذا القدْرُ فحسبُ جرّده البيهقيُّ في السنن الكبرى: ٧/ ٧٨٦؛ ر: ١٥١٠٢.

(ج) في الضعفاء: «يحدثنا».

(د) الضعفاء؛ تاريخ دمشق: «جميعاً يحدثان»؛ تقديم وتأخير. و«جميعاً»: ساقطة من كتاب ابن أبي حاتم.

(هـ) «بن عقيل»: ليس في الكامل ولا في تاريخ دمشق.

(و) غيْرُ بيّنةٍ للتّخْريم. والتّلافي من العُقيْلي، وفي الكامل وتاريخ دمشق: «عليه»؛ وبيْنهما فرْق، فالْمعْنى في الثّاني أنّ النّاسَ يسْمعون منه ويقْبلونه ويُكْثِرُون عليْه التّرْداد. وفي الأولى، أنّ منْهم منْ يفْعلُ، ومنْهم منْ لا يفْعل. ون للتفصيل: تهذيب الكمال: ١٦/ ٧٨ ـ ٨٤؛ ر: ٣٥٤٣؛ إكمال تهذيب الكمال: ٨/ ١٧٨ ـ ١٨٢؛ ر: ٣١٨٢.

= قلت: لعلّ تحامي يحيى مُرْسلات يحْيى بْنِ أبي كثير، لمكان ضعْفها، كما قرّره إمامُ الصّنْعة عليُّ بن المديني حين قال: «مُرْسلات يحيى بن أبي كثير شِبْهُ الرّيح»؛ أفاده المقدّمي في التاريخ: ٢٠١؛ ر: ٩٩٢. ون للتفصيل: مراسيل ابن أبي حاتم: ٢٤٠ ـ ٢٤٤؛ ر: ٤٤٤؛ تحفة التحصيل: ٣٤٦ ـ ٣٤٧؛ جامع التحصيل: ٢٩٩؛ ر: ٨٨٠.

(١) إكمال تهذيب الكمال: ٦/ ١٨٠؛ ر: ٢٣١٥.

(٢) ن: التاريخ للفلاس: ٣٧٥؛ التاريخ الكبير: ٤/ ١٣٤؛ رت: ٢٢٢٨ (وصحّفت كنيتُه «أبو رَوْح» إلى «أبي نوح»)؛ الجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٨؛ رت: ١١١٧؛ كنى مسلم: ١/ ٣١٢؛ رت: ١١٠٠؛ تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٧؛ ر: ٢٦٦٢.

(٣) الضعفاء (ج): ل ١٧٨ أ؛ الكامل: ٤/ ١٢٨؛ تاريخ دمشق: ٣٢/ ٢٦١؛ الجرح والتعديل: ٥/ ١٥٤؛ رت: ٧٠٦؛ إلى «عقيل». وما في المجروحين (٢/ ٣) بخلاف ما في الأصل؛ ففيه: «كان يحْيى وعبْد الرّحْمٰن لا يُحدِّثان عنْ عبد الله بن محمد بن عقيل».

٣١٥ ـ قال أبو حفْص: وحدّثْت[أ] [عبْدَ الرّحْمٰن عنْ][ب] عبْدِ الله بْنِ داود، عنْ سفْيان، عنْ منْصور، عنْ إبْراهيم، عنْ شُرَيْح، قال: «الْقارِنُ يطوف طوَافَيْن، ويسْعى[ج] سعْيَيْنِ»؛ فقال: إنّما هذا حديثُ زيادِ بْنِ[د] لَبِيدٍ، عنْ شُريْح، قال: «إذا جمعْتَ بيْن الحجّ والْعُمْرة، فلا يَحِلَّنَّ منْك (حرامٌ إلى)[هـ] يوْم النّحْر»[١]. وقال مِثْلُ مَنْ يُبْصِرُ الْحديث: سَلْ يحْيى بْنَ سَعيد؛ فسألْتُه، فقال كما قال ابْنُ[و] مهْدي.

٣١٦ ـ ورأيْتُ[٢] يحْيى وسمعْتُه يقولُ لرجُلٍ منْ بني ضَبَّةَ، يقال له: أبو رَاشِدٍ ـ يقولُ بالْقَدَر، رجلٌ من الْعَرب ـ: رأيْتُكَ عنْد مهْدِيِّ بْنِ هلال؛ لا تأْتِه[ز] فإنّه كذّابٌ[٣].

(أ) (ص): «حديث».
(ب) لحق مسْتدْركٌ في الطّرّة.
(ج) (ص): «ويسعا».
(د) (ص): «ابن».
(هـ) خرم في الأصْل بمقدار كلمتيْن، تلافيناه من مصنف ابن أبي شيبة.
(و) (ص): «بن».
(ز) (ص): «تأتيه».

---

(١) تابع الْخُريْبيَّ شيْخَ الفلّاس عنْ منْصور، عبْدُ الرّزّاق في أخْبار الْقضاة لوكيع (٢/ ٢٨٠)، وجريرُ بْنُ عبْد الْحميد الْكوفي، منْ ثقات شيوخ ابْنِ أبي شيْبَةَ عنْه في المصنّف (٨/ ٦٢٧؛ ر: ١٥٣٥٨)، واللّفْظُ له ـ ومَسَاقُهُ أتمُّ من الأوّل ـ قال: «حدّثنا جَرير، عنْ منْصور، عنْ إبْراهيم، عنْ زياد بْن لَبِيد، قال: قال شُرَيْح: «إذا أهْلَلْتَ بعُمْرة وحجّة، ثمّ قدِمْتُ مكّةَ، فلا يَحِلَّنَّ منْكَ حرامٌ إلى يوْم النّحْر؛ فإنّهمْ سيقولون لك: إذا طُفْتَ لعُمْرتك وحجّتكَ فأحِلَّ، فلا تُطِعْهمْ في ذلك».

(٢) اخْتصر ابْنُ حبّان (٣/ ٣٠) شطْرَ كلام المؤلِّف فقال: «رأيْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقول لرجل: رأيْتُكَ....». ووقع الخبر عنْد أبي أحْمد الْحاكم في الأسامي والْكنى (القسم المخطوط: و ٢٦٦ أ) وابْنِ عدِيٍّ في الْكامل (٦/ ٤٦٧) بهذا اللّفْظ: «سمعْتُ يحْيى بْنَ سعيد يقولُ لرجل منْ بني ضَبّةَ يُقال له: أبو رَاشِد: رأيْتُكَ أمْسِ في الْجُمعة، عنْد مَهْدِيّ بْنِ هلال. قال: نعمْ؛ أسْمعُ منْه. قال: لا تكْتبْ عنْه؛ فإنّه كذّابٌ».

(٣) يحْيى بْن سعيد: غيْر ثقة (الضعفاء للبخاري: ١٢٩؛ ر: ٣٧٩). أبو داود (١/ ٣٩١؛ ر: ٧٤٨): كذّاب. وقال ابْن شَاقْلا في نقوله عن السّاجي (٢٦٥؛ ر: ٣٥٩): =

٣١٧ ـ قال[١]: وما سمعْتُ مِنْ يحْيى ولا عبْدِ الرحمٰن، حديثاً[أ] عنْ يُونس بْنِ خبّاب[٢]، بشيْءٍ قطُّ.

٣١٨ ـ قال[٣]: وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ معاذ قال: قلْتُ للأشْعث: يا أبا[ب] هانئ، ما مَنَعَك أنْ تسْأل[ج] عطاءً، وقد كانتْ معك مسائلُ كثيرةٌ؟. فقال: ما رأيْتُ أحداً بعْدَ الْحَسن، إلّا صَغُرَ في عيْني.

٣١٩ ـ قال: وسمعْتُ مُعاذَ بْنَ مُعاذٍ وقال له عمْرو الأنْماطي[٤]: يا أبَا[د] الْمُثنّى، اقْتُلِ ابْنَ[هـ] أبي عديٍّ[٥] أرْبع قَتلاتٍ؛ فإنّه جهْميٌّ. قال: اسْكُتْ، عرفْتُه منْذ أرْبعين سنةً بالْفضْل والْخيْرِ والسُّنَّة، قُمْ...!.

(أ) الأسامي والكنى: «حدّثا».
(ب) (ص): «يابا».
(ج) (ص): «تسل».
(د) (ص): «يابا».
(هـ) (ص): «بن».

= مهْدي بْن هلال موْلى الأزْد، كان قدَريّاً من الدَّوَاعي. وقال يحيى بْن مَعين: كان مهْديّ بْن هلال كذّاباً.

(١) الأسامي والكنى للحاكم: ٣/ ١١٠؛ ر: ١١٤٩؛ الضعفاء للعقيلي (ج): ل ٤١١ أ؛ وفيه: «ما سمعت يحيى...»؛ دون «من»؛ المجروحين: ٣/ ١٤٠.

(٢) أبو داود (١/ ٢٢٢؛ ر: ٢٤٧): يونس بن خبّاب، كان له رأْي سُوء. زاد في حديث القبْر ـ حديث زَاذَان ـ: وعليٌّ وليِّي. (١/ ٢٢٤؛ ر: ٢٥٤): شتّامٌ لأصْحاب رسول الله ﷺ. وحدّثني منْ سمع عليّاً قال: لا أحدّث عنْه حتّى أتوسّد يميني. قال أبو داود: وقد رأيْتُ أحاديثَ شُعْبةَ عنْه مسْتقيمة، وليْست الرّافضة كذلك. ون: الجرح والتعديل: ٩/ ٢٣٨؛ ر: ١٠٠١؛ تهذيب الكمال: ٣٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٦؛ ر: ٧١٧٤.

(٣) علّقه المزّي عن معاذ، مع خلف يسير في الألفاظ في تهذيب الكمال: ٦/ ١٠٨. ولمْ يردْ بهذا المساق، إلّا في كتابنا.

(٤) هذا ممّنْ أفادَ منْهم الفلّاس وسمع منْهمْ، وهو يحْكي عنه؛ فلعلّه منْ رفقائه في الطّلب. انظر: الكامل: ٤/ ١٥٦؛ ر: ٥٧٣٥؛ المحدث الفاصل: ٣١٧؛ الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٦٩؛ ر: ١٥١٠. روى عن حَمّاد المالكي (الجرح والتعديل: ٣/ ١٥٣؛ ر: ٦٦٥).

(٥) تقدّم.

تمّ[أ] الْكتابُ بحمْد الله وعوْنه،
وصلّى الله على محمّدٍ وآله، وسلَّم تسْليماً كثيراً.

٣٢٠ ـ ونا أبو عاصِم، قال: نا جُوَيْرية[ب] بن أسماء، قال: نا أشْعثُ الطّمّاع[ج]، قال: قال سالـمُ بْنُ عبْد الله: «إيّاكَ والْمسْألةَ[د]، فإنّ الرّجُلَ لا يزالُ يسْألُ[هـ] حتّى يلْقى[و] اللهَ يوْمَ الْقيامةِ، وما في وجْهه مُزْعَةُ لحْم».

تمّ[ز] الْكتابُ عنْد أبي محمّد[ح].
نُسخَ هذا الْكتاب، للْحاكم الْمُعَظّم الأسْنى أبي زكريّا يحْيى بْنِ محمّد،
أحْيا الله ذكْرَه، وبلّغه أمَلَه، وأدامَ سعادَته، وخلّد أيّامَه.
[وكان الْفراغُ منْه] في غُرّة[ط] فاتح أرْبع وسبْعين وسبْع مئةٍ،
عرّفنا اللهُ خيْره، وكفانا شرَّه[١].

(أ) (ص): «ثم».
(ب) في الأصل: «حوبر»؛ تصحيف. وهذا ممّن روى عنه أبو عاصم.
(ج) (ص): «أشعث الطمع».
(د) (ص): «والمسئلة».
(هـ) (ص): «يسل».
(و) (ص): «يلقا».
(ز) (ص): «ثم».
(ح) وقعتْ في الأصْل، مشْتبهةً بيْن أنْ تكون كما أثْبتْنا أوْ أنْ تكون «أبي عمر»؛ والرّاجحُ أنّ النّاسخَ نقل التّعاليق التي توجد على نسْخته، وقدْ قابل صاحبُها بيْن رواية أبي محمّد قاسم بْنِ أصْبغ وغيْرِه.
(ط) لحَقٌ في الطّرّة.

---

(١) كشفت عنه بتوفيق من الله وفضل، يوم الخميس ١٦ رمضان ١٤٣٢هـ، الموافق ١٨ غشت ٢٠١١م، ووقع الفراغ منْ نسْخه ومقابلته بحمْد الله، يوم فاتح نونبر ٢٠١٢م، الموافق ١٦/ ١٢/ ١٤٣٣هـ، ثمّ انصرفْتُ عنْه لسنتيْن بقَوَاطع، إلى أنْ عرضْتُه للمرّة الثّانية على نُقُول الْعقيْلي في نسْخة الْجزائر، فوافق الانْتهاءُ منْ ذلك الْقدْر، يوم ٨ مارس ٢٠١٤م، الموافق ل ٧/ ٥/ ١٤٣٥هـ، وأنهيتُ بقيّةَ التعاليقِ يوم ٢ دجنبر ٢٠١٥م، الموافق ٢٠ صفر ١٤٣٧هـ، ووافقَ الفراغُ من الدّراسة أواخر شهر ماي ٢٠١٦م الموافق أواسط شهر شعبان ١٤٣٧هـ وانتهيت من تصحيح تجارب الطّبْع في ٢١ صفر الخير ١٤٣٨هـ، الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦م والحمد لله أولاً وآخراً.

فهارس الكتاب

وتتضمن:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- مَنَاقِلُ الدّراسة والتّحْقيق

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

مَنَاقِلُ الدّراسة والتّحْقيق

أولاً: المخطوطات:

- اخْتصارُ ابْنِ الخرّاط الإشْبيلي (ت٥٨١هـ) لأنْساب أبي محمّدٍ الأُورْيُولي الرُّشَاطي (ت٥٤٢هـ): المكتبة الأزهرية: رقم ٩٠١٥ مصطلح عمومي.
- أرجوزةٌ في أسْماء الرّجال، مبْتورةٌ منْ أوّلها، غيْرُ مُسمّاةٍ ولا مَعْزوّةٍ، وهي منْظومة «الْقناعة فيمنْ رَوَى له الجماعة»، لابن بَرْدِس الْبَعْلبَكّي (ت٧٨٦هـ): الخزانة الحسنيّة رصيد مراكش ك، أوّل مجموع رقم ٤١٤: بقيتْ منْها ١١ ورقة، وهي مرتّبة على حروف المعْجم، وقد ذهب منْها من الحروف إلى حرْف العيْن، وتاريخُ نظْمِها ٧٧٦هـ.
- أسامي شيوخ الْبخاري، للصَّغَاني (٦٥٠هـ) ـ بخطّه ـ: نسخة السُّليمانيّة: رقم ٦٨.
- الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)؛ (القسم المخطوط): نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة: رقم ٨٣٠.
- التبيان لبديعة البيان في وفيات المحدِّثين الأعيان، لابن ناصر الدّين الدمشقي (ت٨٤٢هـ): الإسْكوريال: رقم ١٨٦١.
- التلْويح في معْرفة رجال الصّحيح، لابن الْمُلَقِّن (ت٨٠٤هـ): رئيس الكتّاب: رقم ١١٩.
- التنوير في مولد السراج المنير، لأبي الخطاب ابن دحية السبتي (ت٦٣٣هـ): نسخة الظاهرية رقم ١٣٥٠٨، في ٤٣٣ ورقة، ت ن: ٦٠٥هـ، نفيسةٌ صحيحةٌ عليها خطُّ المؤلّف بالتّصْحيح والإلْحاق.
- الجزْء الْخامسُ بتجْزئة أبي الحسيْن بْن المظفّر من الأحاديث المعلّلة، لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ): الخزانة الحسنيّة رصيد مراكش ك: ضمن مجموع تحت رقم: ١٧٢.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ): نسخة برنستون: رقم ٨٨٩ ـ ١٨.

- **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلي (ت٣٢٢هـ): نسخة الجزائر؛ وهي نفيسةٌ غايةً. نسخة الظاهرية: رقم ٣٦٢. نسخة برلين: رقم ٩٩١٦.
- **الضعفاء**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، من رواية مسبّح بن سعيد البخاري: مصورة د. سالم العمّاري.
- **طبقات الفقهاء والمحدثين**، لأبي أحمد حُمَيْد بْن مخْلد النَّسَائي، شُهر بابْن زنجويه (ت٢٥١هـ): بتحقيقي؛ قيْد الصّفّ.
- **طُرَرُ نسخةِ الموطّأ من رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي** (ت٢٣٤هـ): الخزانة العامة بالرباط: رقم ٨٠٧ ج.
- **فوائد أبي الفرج مَسْعُود بن الحسن الثَّقفِيّ الأَصْبهاني** (ت٥٦٢هـ)؛ التاسع منه: الظاهرية: رقم ٣٨١٠/ ٧٤.
- **الفوائد المنْتَخَبَة والْحكايات الْـمُسْتَغْرَبة**، للْحافظ ابْن بَشْكُوال (ت٥٧٨هـ): مكتبة الفاتيكان: رقم ١٢٨.
- **كتاب في رجال البخاري**، لمؤلّف غيْر معْلوم: كوبريلي: رقم ٤٥.
- **المحدّث الْفاصل**، لأبي محمد الحسن بن خلّاد الرّامَهُرْمزي (ت٣٦٠هـ): الإسكوريال: رقم ١٦٠٨.
- **المعْجم في مُشْتبه أسامي المحدّثين**، لأبي الفضل الْهروي (ت٤٠٥هـ)، بزياداتِ الْبَغَوي (ت هـ): أحمد الثالث: ٦٢٤٠.
- **منْ أحاديث محمّد بْن عبْد السّلام بْن سَعْدان** (ت٤٤٣هـ): مكْتبة فيْض الله، ضمن مجموع رقم ٥٠٦.
- **مناسك الحج**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف، ابن الحاج القرطبي (ت٥٢٩هـ): خزانة ابن يوسف: رقم ١٥٢.
- **منظومةٌ**، لأبي العرْفان محمّد بْن عليّ الصّبّان (ت١٢٠٦هـ) في ضبْط رجال الْبخاريّ ومسْلم والمْوطّأ: المكتبة الأزهرية: رقم ٢٣.
- **النّخْبة منْ مشْتبه النِّسْبة**، لابْن بَاطيش المؤصلي (ت٦٥٥هـ): القرويين رقم ١٢٤٨.
- **الهداية والإرشاد**، لأبي نصر أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي (ت٣٩٨هـ): الخزانة الحسنية: رقم ٥٧٣٧.

ثانياً: المطبوعات:

الألف

- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمذاني الجورقاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن الفريوائي، ط٤، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الإبانة الكبرى، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد، عرف بابن بَطَّة العكبري (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني (ت٨٤٠هـ)، ط١، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السُّنَّة والسيرة، بإشراف: د. زهير بن ناصر الناصر، ط١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السُّنَّة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- الآثار، ليعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبي يوسف (ت١٨٢هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: هشام بن علي، مكتبة أهل الحديث، الشارقة، الإمارات.
- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، طبعة مقابلة على نسخة حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، تقديم: د. إحسان عباس، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البَستوي، ط١، حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان، دار الطحاوي، الرياض، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- أخبار القضاة، لأبي بكر محمّد بْن خَلف الضَّبِّيّ البغْداديّ، عرف بِوَكِيع (ت٣٠٦هـ)، مراجعة: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، ط٢، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط١، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٧٥هـ.
- الأربعون المختارة من حديث الإمام أبي حنيفة، لابن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: خالد العواد، دار الفرفور، دمشق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ): (القسم المطبوع)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، ط١، دار الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الأسامي والكنى، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- الاستخراج لأحكام الخراج، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار قتيبة بدمشق، ودار الوعي بحلب، سورية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبد البر القرطبي النمري (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله مرحول السوالمة، رسالة دكتوراه مرقونة، قدمت لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: جماعي، دار الفكر، ١٩٨٩م.
- **أسماء شيوخ مالك** بن أنس، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل، ابن خلفون الأزدي الأندلسي (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: رضا بوشامة الجزائري، ط١، أضواء السلف، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **الاشتقاق**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- **الإشراف على مذاهب العلماء**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، ط١، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الإمارات، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **الأَصْلُ**، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت١٨٩هـ)، تحقيق: د. محمَّد بوينوكالن، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- **إصلاح المنطق**، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، والشيخ عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م.
- **الاعتصام**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد رشيد رضا، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- **الاكتفاء في تنْقِيح كتاب الضعفاء**، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكري (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: د. مازن السرساوي، ط١، دار الأزهر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم**، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، ط١، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩٨م.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، للأمير الحافظ ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي اليماني، ط١، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣م: مصوّرة عن طبعة حيدر آباد الدكن.

- **ألف باء**، لأبي الحجاج يوسف البلوي المالقي (ت٦٠٤هـ)، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٧هـ.
- **الألقاب**، لابن الفرضي؛ ضمن كتاب «أبو الوليد ابن الفرضي القرطبي: عرض لشيوخه وتحقيق لكتابه الألقاب»، لـ: د. أحمد اليزيدي، ط١، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **أمالي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل القاضي المحاملي البغدادي الحافظ (٢٣٥ ـ ٣٣٠هـ)**؛ رواية ابن يحيى البيِّع، تحقيق: د. إبراهيم إبراهيم القيسي، ط١، المكتبة الإسلامية، الأردن، دار ابن القيم، السعودية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- **الأمْكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار**، لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمٰن الإسكندري (ت٥٦١هـ)، تحقيق: الشيخ حمد الجاسر، ط١، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٤م.
- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكري (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.
- **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط١، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط١، دار طيبة، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **إيضاح الوقف والابْتدا**، لأبي بكر محمد بن القاسم، ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

الباء

- **البعث والنشور**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط١، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- **بغية الطلب**، لابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ط١، دار الفكر.
- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

التاء

- **التاريخ الكبير**، للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمٰن المعلمي اليماني، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.
- **التاريخ الكبير**، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ): (السفران الثاني والثالث)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلَل، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **التاريخ الكبير**، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ): (قطْعةٌ من الكوفيّين)، تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- **التدوين في أخبار قزوين**، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد لبزار، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩١م.
- **التعريف**، لأبي عبد الله محمد بن يحيى التميمي المعروف بابن الحذاء (ت٤١٦هـ)، تحقيق: د. محمد عز الدين المعيار الإدريسي، ط١، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ٢٠٠٢م.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد راغب الطباخ، ط٢، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- **التكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء المغاربة، ط١، المغرب، تاريخ طبع الجزء الأول: ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- **التمييز**، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، ١٤١٠هـ.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلِّمي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، ضمن آثاره (١١)، تحقيق: د. محمد عزير شمس، ود. محمد أجمل الإصلاحي، ط٢، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٣٤هـ.
- **التوسّط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة**، لأبي عبيد قاسم بن خلف الْـجُبَيْري (ت٣٧٨هـ)، مصطفى باحُو، ط١، دار الضياء، مصر، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **التيسير في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو برتزل، ط٣، مصورة دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م.
- **تاريخ ابن يونس المصري**، لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت٣٤٧هـ)، جمع وتحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- **تاريخ أبي زكريا يحيى بن معين** (ت٢٣٣هـ)، من رواية أبي خالد الدقاق؛ تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- **تاريخ أبي زكريا يحيى بن معين** (ت٢٣٣هـ)، من رواية الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- **تاريخ أبي زكريا يحيى بن معين** (ت٢٣٣هـ)، من رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **تاريخ أسماء الثقات**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- **تاريخ الرسل والملوك**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ذخائر العرب رقم ٣٠، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣هـ)، نشره السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **تاريخ المدينة المنوّرة**، لأبي زيد عمر بن شبّة النميري البصري (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **تاريخ خليفة بْن خيّاط الليثي العصفري** (ت٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، ط١، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد، ابن زَبْر الرَّبَعي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.
- **تالي تلخيص المتشابه**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات، ط١، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **تأويل مختلف الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، ط٢، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، بيروت، قطر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لابن حَجَر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٦٤م.
- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

- تذْكرة الحفّاظ وتبْصرة الأيْقاظ، لابن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (ت٩٠٩هـ): ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي، ط١، دار النوادر، سوريا، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط١، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق جماعي للأساتذة: محمد بن تاويت الطنجي: (ج١)، عبد القادر الصحراوي: (ج٢، ٣، ٤)، محمد بن شريفة: (ج٥)، سعيد أحمد أعراب: (ج٦، ٧، ٨). ط٢، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٩٨٣م.
- تسمية الإخوة، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، ضمن الرواة من الإخوة والأخوات، ط١، دار الراية، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته (ضمن الحافظ البغدادي وأثره في علوم الحديث).
- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، ط١، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل ابن حجر الكناني العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، ط١، مكتبة المنار، الأردن.
- تعليقات الدارقطني (ت٣٨٥هـ) على كتاب المجروحين، لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- تفْسير الْقُرْآن منْ جامع عبد الله بن وهْبٍ المصْري (ت١٩٧هـ)، تحقيق: د. ميكلوش موراني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.

- **تفسير القرآن**، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **تفسير سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري** (ت١٦١هـ)، تحقيق: امتياز علي عرشي، صورته عن الطبعة الهندية: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **تفسير يحيى بن سلام البصري القيرواني** (ت٢٠٠هـ)، تحقيق: دة. هند شلبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- **تلخيص المتشابه في الرسم**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: ذة. سُكينة الشهابي، ط١، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥م.
- **تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، عرف بابن البرقي (ت٢٤٩هـ)، مع زيادات أبي العرب القيرواني (ت٣٣٣هـ): (حرف العين فقط)، تحقيق: د. عامر صبري، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، لابن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **تهذيب إصلاح المنطق**، صنعة: أبي زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٣، بيروت.
- **تهْذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**، لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة.
- **تهْذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**، لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ): الجزء المفقود، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٢٥هـ.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**، لمحمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، وهو بحاشية عون المعبود، شرف الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، ضبط وتحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، ط٢، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

الثاء

- **الثقات**، لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، لقاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

الجيم

- **جامع البيان في تأويل القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- **الجامع الصحيح**، وهو سنن أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (٣)، وإبراهيم عطوة عوض (٤، ٥)، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تقديم النسخة المصورة: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة (مصورة عن النسخة السلطانية المطبوعة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، سنة ١٣١١هـ، بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م.
- **الجامع لشُعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: العلّامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلِّمي اليماني، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **جزء فيه: قراءات النّبيّ**، لأبي عمر حفص بن عمر الدُّوري (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **جمل من أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى بن جابر البَلاذُري (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ود. رياض الزركلي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

الحاء

- **الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث**، تأليف: د. محمود الطحان، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **حديث محمد بن بشّار بُنْدَار عنْ شيوخه**، لأبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم بن يحيى الحمود، طبع ضمن مجلة الأحمدية، ع١٨، رمضان ١٤٢٥هـ: [٧٣ ـ ١٣٢].
- **حذف من نسب قريش**، لمؤرج بن عمر السدوسي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- **حسن الظن بالله**، لأبي بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مخلص محمد، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- **حسن الظن بالله**، لأبي بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نُعيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، ط١، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، تصوير: مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

الخاء

- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (ت بعد ٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٥، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، ١٤١٦هـ.

الدال

- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل**، لأبي محمد القاسم بن ثابت العوفي السرقسطي (ت٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حامد الحاج خلف، ط١، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **ديوان الإسلام**، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمٰن، ابن الغزي (ت١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط٢، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

الذال

- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط١، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، ط٥، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الراء

- **رجال صحيح مسلم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن مَنْجُويَه الأصبهاني (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الرحلة في طلب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **الرضا عن الله بقضائه**، لأبي بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: ضياء الحسن السلفي، ط١، الدار السلفية، بومباي، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الزاي

- **الزهد**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، رواية ابن الأعرابي عنه، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١، دار مشكاة، حلوان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **الزهد**، لأبي سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **الزهد**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **الزهد**، لهناد بن السري الكوفي (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، ط١، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- **الزهد ويليه الرقائق**، لأبي عبد الله عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

السين

- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- **سنن الدارقطني**، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، بإشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **سنن الدارمي**، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدّارِمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، ومعراج محمد، قديمي كتب خانة، كراتشي، تاريخ المقدمة ١٤٠٧هـ.

- السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- السنن الكبْرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- سنن سعيد بن منصور (التفسير منه)، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط١، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط١، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- سؤالات ابن الجنيد الختّلي (ت٢٦٠هـ)، ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- سؤالات أبي داود (ت٢٧٥هـ)، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- سؤالات أبي عبد الرّحمٰن السّلمي (ت٤١٢هـ)، للدّارقطْني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق بإشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، ط١، نمط إلكتروني.
- سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، مكتبة الاستقامة، دار الريان، مكة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، ومعه كتاب أسامي الضعفاء؛ تحقيق: محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- سؤالات البرقاني (ت٤٢٥هـ)، للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، رواية الكرجي عنه، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

- **سؤالات الحاكم النيسابوري**، للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **سؤالات الميموني**، للإمام أحمد؛ ضمن العلل ومعرفة الرجال، من رواية المرُّوذي.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة** (ت٢٩٧هـ)، لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: د. موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط١١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

الشين

- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي القاهري (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط١، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة**، لهبة الله أبي القاسم بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، ط٤، دار طيبة، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **شرح العلل**، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط١، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **شرح طيّبة النشر**، للشمس ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، لأبي القاسم محمد بن محمد النُّوَيْري (ت٨٥٧هـ)، تحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهدي النجار ومحمد سيد جاد الحق، ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط٢، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- شعر البَعيث المجاشعي، جمع وتحقيق: د. ناصر رشيد محمد حسين، ط١، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- شيوخ عبد الله بن وهب القرشي (ت١٩٧هـ)، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال القرطبي (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

الصّاد

- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم، لأبي بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم العساسلة، ط١، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- صفة جزيرة العرب، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمْداني، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط٤، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- صلة الخلف بموصول السلف، لأبي عبد الله محمد بن سليمان الرُّوداني السوسي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الضّاد

- ضبْطُ منْ غَبر فيمنْ قيّده ابْنُ حجر، لابن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (ت٩٠٩هـ)، ط١، دار النوادر، سوريا، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيْلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيْلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: د. مازن السرساوي، ط٢، دار مجد الإسلام، ودار ابن عباس، مصر، ٢٠٠٨م.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عُمَر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ـ مع ضعفاء البخاري ـ تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الضّعفاء، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، ط١، مكتبة ابن عباس، سمنود، مصر، ٢٠٠٥م.
- الضعفاء، لأبي نُعيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

الطاء

- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، ط١، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، ١٤١٩هـ، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.
- طبقات القراء: وهو معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، ط١، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، إستانبول، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، عرف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلّوشي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي (ت٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الطبقات، لخليفة بْن خيّاط الليثي العصفري (ت٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

العين

- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لأبي حفص عمر بن علي، ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- علل الترمذي الكبير، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، ط١، مطابع الحميضي، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- العلل الصغير، للترمذي، بذيل السنن.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عُمَر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، ط١، دار طيبة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- العلل ومعرفة الرجال، لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، من رواية ابن البراء (ت٢٩١هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- عوالي الإمام أبي حنيفة، ليوسف بن خليل الحلبي الحنبلي (ت٦٤٨هـ)، تحقيق: خالد العواد، دار الفرفور، دمشق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة الدِّينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

الغين

- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

- **غريب الحديث**، لأبي عبد الله عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، ط١، وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، رقم ٢٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **غنية الملتمس إيضاح الملتبس**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، ط١، مكة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

الفاء

- **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ود. ماهر الفحل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، اعتناء: د. إحسان عباس، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- **فهرسة ابن خير**، أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **فوائد ابن أخي ميمي الدقاق** (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، ط١، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

الكاف

- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ويحيى مختار غزاوي، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. مازن السرساوي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين**، لشَرَف الدّين علي بن المُفَضَّلِ المَقْدِسِيّ الإسكندراني (ت٦١١هـ)، تحقيق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، ط١، أضواء السلف.
- **كتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدّمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط١، دار الكتاب والسُّنَّة، باكستان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **كتاب التاريخ**، لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩هـ)، من رواية أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي (ت٢٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد الطبراني، ط١، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٥م.
- **كتاب السُّنَّة**، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، ط١، دار الراية، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **كتاب السُّنَّة**، لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، ط٤، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **كتاب العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، من رواية ابنه عبد الله، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، ط٢، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **كتاب العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، من رواية المرُّوذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، ط١، الدار السلفية، بومباي ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **كتاب العين**، لأبي عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **كتاب الفوائد، الشهير بالغيلانيات**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي البزَّاز (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، ط١، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **كتاب الماء**، لأبي محمد عبد الله بن محمد الأزدي الصُّحاري ثمّ البلنسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. هادي حسن حمودي، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- كتاب تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، ط١، دار المآثر، المدينة النبوية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- كتاب ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، طبعة منقولة عن طبعة ليدن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- كرامات أولياء الله ﷺ، لهبة الله أبي القاسم بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت٤١٨هـ)، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الكشف والبيان، لأبي إسحق الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم آل بحبح، دار الهدى، ميت غمر، مصر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدّولابي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدّولابي (ت٣١٠هـ)، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٣٢٢هـ.
- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـ«ابن الكيال» (ت٩٣٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط٢، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٠م.

القاف

- القدر، لأبي بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- **القُرْط على الْكامل**، لأبي الوليد الوقشي (ت٤٨٩هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: ظهور أحمد أظهر، ط١، أطروحة مرقونة مقدمة إلى جامعة البنجاب، لاهور، باكستان، تاريخ المقدمة، ١٨ يونيو ١٩٦٩م.
- **القضاء والقدر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين بن عباس شكر، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **الْقناعة فيمنْ رَوَى له الجماعة**، لابن بَرْدِس الْبَعْلبَكّي (ت٧٨٦هـ)، تحقيق: عبد الجواد حمام، ط١، دار النوادر، دمشق، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

اللام

- **لسان الميزان**، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٢هـ.
- **اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف**، لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **لغات القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، نشرة إلكترونية على الشبكة، ١٤٣٥هـ.

الميم

- **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، جمعية التربية الإسلامية، دار ابن حزم البحرين، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي** (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **المحبر**، لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: دة. إيلزة ليختن شتيتر، تصوير: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- المُحَلّى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط١، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٣٤٧هـ.
- مختصر الكامل في الضعفاء، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ (شُهِر صحيح ابن خزيمة)، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- مختصر تفسير يحيى بن سلام البصري (ت٢٠٠هـ)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن أبي زَمَنِين المرّي (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، ط١، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومن يرغب عن حديثه؛ المشهور بـ«التاريخ الأوسط»، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. تيسير بن سعد أبو حميد، ود. يحيى بن عبد الله الثمالي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، ط١، دار الإمام أحمد، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله قوجاني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت٣٤٦هـ)، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم، ١٤٠٩هـ.
- مسائل أبي محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (ت٢٨٠هـ): الطهارة والصلاة، تحقيق: محمد بن عبد الله السّريِّع، ط١، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

- **مسائل أبي محمد حرب بن إسماعيل الكرماني** (ت٢٨٠هـ)، من النكاح إلى نهاية الكتاب: أطروحة مرقونة تقدم بها فايز بن أحمد بن حامد حابس، تحت إشراف د. حسين بن خلف الجبوري، لكلية الشريعة بجامعة أم القرى، سنة ١٤٢٢هـ.
- **المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة، والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة**، لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن محمد، ابن منده الأصبهاني (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: د. عامر صبري، ط١، وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين.
- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط١، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **مسند أبي عوانة**، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني النيسابوري (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١، دار المعرفة، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **مسند إسحاق بن راهويْه الحنظلي المروزي** (ت٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، ط١، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)، تحقيق: جمهرة من الباحثين؛ منهم: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، هيثم عبد الغفور، محمد نعيم العرقسوسي، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- **مسند البزار**، أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، [مج: ١ ـ ٩]، وعادل بن سعد [مج: ١٠ ـ ١٧]، وصبري عبد الخالق الشافعي [مج: ١٨]، ط١، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٩م.
- **مسند الحميدي**، أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت٢١٩هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.
- **مسند الشاشي**، أبي سعيد الهيثم بن كليب (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ.

- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها**، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: د. محمد علي سونمز، ود. خالص آي دمير، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٣م.
- **المسند المصنف المعلل**، صنعة: د. بشار عواد معروف، وأَبي المعاطي النوري، ومحمد مهدي المسلمي، وأَحمد عبد الرزاق عيد، وأيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود محمد خليل، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **مسند علي بن الجعد**، ابن عبيد الجوهري البغدادي (ت٢٣٠هـ)، جمْعُ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي (ت٥٤٤ هـ)، طبع ونشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، تونس، القاهرة، تاريخ الفراغ من طبعه: ١٣٣٣ هـ.
- **المشوف المعلم، في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط١، المجلس العلمي، الهند، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- **المُصَنَّف**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **المُصَنَّف**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: قاسم بن صالح القاسم، ط١، دار العاصمة، ودار الغيث، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **المعارف**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، (المجلدات: ١٣، ١٤، ٢١)، تحقيق فريق بإشراف: د. سعيد عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **معجم ابن الأعرابي**، أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر البصري (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط١، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **معجم الصحابة**، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط١، مكتبة دار البيان، الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **المعْجم في مُشْتبه أسامي المحدّثين**، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله الهروي (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، للوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي والسبكي، وزيادات ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **معرفة الرجال**، ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، دار قتيبة، دمشق وبيروت، دار الوعي، حلب ودمشق، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

- **معْرفة الصّحابة**، لأبي نُعيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **معْرفة رجال البخاري**، لأبي جعفر محمد بن الحسن النحّات، منْ رواية عبْد الرّحْمٰن بْن عبْد الله الْوَهْرَاني (ت٤١١هـ)، تحقيق: بدر العمراني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: د. السيد معظم حسين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **المعرفة والتاريخ**، ليعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، لأبي بكر محمد بن إسماعيل، ابن خلفون الأونبي الأندلسي (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، لأبي محمد محمود بن أحمد العينتابي، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **ملحق المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، (لمن يبدأ بحرف النون من الصحابة جُمِعَ من مخطوطتي زوائد المعجم الكبير للطبراني والمنتقى من المعجم الكبير للطبراني)، تحقيق: مخلف العرف، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **ملخّص من مُسْند يعْقوب بن شَيْبة (٢٦٢هـ) من مُسْند عمر بن الخطاب**، لأحمد بن أبي بكر الطبراني الكاملي (ت٨٣٥هـ)، تحقيق: د. علي بن عبد الله الصياح، ط١، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ.
- **المنتخب من مخطوطات الحديث**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور حسن آل سلمان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **المنتقى من السنن المسندة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **المؤتَلِف والمختَلِف**، لأبي الحسن علي بن عمر الدّارَقُطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **موسوعة أقوال الدارقطني**، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ)، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، ود. محمد مهدي المسلمي، وأشرف منصور عبد الرحمٰن، وأحمد عبد الرزاق، وعيد أيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود خليل، ط١، عالم الكتب.

- **موضح أوهام الجمع والتفريق**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **موطّأ الإمام مالك** (ت١٧٩هـ)، من رواية أبي مصعب الزهري المدني (ت٢٤٢هـ)، ط٣، تحقيق: د. بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **موطّأ الإمام مالك** (ت١٧٩هـ)، من رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي المغربي، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط١، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت.

النون

- **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، ط١، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م.
- **نهاية السول في رواة الستة الأصول**، لإبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، عرف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

الهاء

- **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الذين أخرج لهم البخاري في جامعه**، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، تحقيق، عبد الله الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

الواو

- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

لمحة عن المركز

مركز إحسان لدراسات السنة النبوية مركز غير ربحي يتبع وقف إحسان لإحياء السنة النبوية، يُعنى بدراسات السنة النبوية وتطويرها، من خلال كوادر بحثية مختصّة، وشراكات استراتيجية متنوعة ويشرف عليه نخبة من المختصّين والخبراء.

أهداف المركز:

١ ـ التميّز التعليمي في بناء المناهج وتطوير المهارات.

٢ ـ تأهيل الكفاءات المتميزة في تعليم السنة النبوية.

٣ ـ فتح آفاق جديدة في دراسات السنة النبوية.

٤ ـ تعزيز مكانة السنة النبوية والانتصار لها.

مشاريع المركز:

- **تطوير المهارات:** تمكين المتخصصين من مهارات دراسة السنة النبوية والدفاع عنها من خلال مجموعة من البرامج التدريبية.
- **المناهج الدراسية:** بناء مناهج تعليمية ومقررات دراسية تلبِّي احتياج المؤسسات التعليمية في تعليم السنة النبوية وعلومها.
- **مرصد معلومات السنة:** رصد الإنتاج الفكري في السنة النبوية وعلومها وتحليله وتكشيفه وإتاحته للباحثين والمهتمين.
- **النشر العلمي:** نشر الدراسات والأبحاث التي تجمع بين الجدّة والأصالة والتحرير العلمي.
- **الانتصار للسنة النبوية:** برامج تعليمية ومهارية تهدف إلى تثبيت اليقين بالسنة النبوية والانتصار لها.




ISBN 978-603-90889-3-6
9 786039 088936